ارنست ماندل

النظرية الاقتصادية الماركسية

الجزء الثاني

نقله إلى العربية
جورج طرابيشي

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت

النظرية الاقتصادية الماركسية

ارنست ماندل

النظرية الاقتصادية الماركسية

الجزء الثاني

نقله إلى العربية

جورج طرابيشي

دار الحقيقة
للطباعة والنشر والتوزيع



الفصل الحادي عشر

الازمات الدورية

الازمات ما قبل الرأسمالية والازمات الرأسمالية

الازمة الاقتصادية هي انقطاع في عملية اعادة الانتاج الطبيعية. فتتقلص القاعدة البشرية والمادية لاعادة الانتاج، أي كتلة اليد العاملة المنتجة وكتلة ادوات العمل المستخدمة فعليا . وينجم عن ذلك انخفاض في الاستهلاك البشري وانخفاض في الاستهلاك المنتج، اي تناقص في العمل الحي والعمل الميت الموضوعين في متناول الانتاج ابان الدورة التالية . وهكذا تعيد الازمة انتاج نفسها في شكل حلزوني . وانقطاع عملية اعادة الانتاج الطبيعية تقلص بدورها قاعدة انطلاق هذه العملية .

في المجتمعات ما قبل الرأسمالية، تأخذ الأزمات شكل دمار مادي لعناصر اعادة الانتاج الموسعة أو البسيطة عقب كوارث طبيعية أو اجتماعية :

« قبل القرن الثامن عشر ، وحتى اثناءه ، كانت المواسم والحروب والاوبئة الخ اكثر اهمية بالمعنى المطلق والنسبي (من تقلبات الاعمال) (١) » .

فالحروب والطاعون والاوبئة الاخرى والفيضانات والجفاف والهزات الارضية تدمر قوى المجتمع المنتجة والمنتجين ووسائل الانتاج . فتناقص السكان والمجاعة يشرط كل منهما الآخر ويفضيان الى تناقص عام في الانتاج

الجاري والاحتياطي الاجتماعي • ولما كانت الزراعة اساس كل اعادة انتاج موسعة ، لذا فان تناقص الانتاج الزراعي ، تناقص مردود العمل الزراعي، هو الأصل الاول للأزمة ما قبل الرأسمالية • وهذا التناقص ينجم بصورة عامة عن عوامل غير اقتصاديه (٢) • بيد أن بعض العلل الملازمة لنمط الانتاج

انهاك الارض التدريجي بدون امكانية توسيع الزراعة الى أراض جديدة، وهرب المنتجين ازاء الاستغلال المتعاظم ــ يمكن أن تنوب في بعض الشروط عن الكوارث غير الاقتصادية بوصفها أسبابا لتلك الأزمات •

وليس هذا شأن المجتمع الرأسمالي • ففي هذا المجتمع يبدو الدمار المادي لعناصر الانتاج نتيجة الازمة لا علتها • ولا تقوم الازمة لأن عدد الشغيلة العاملين في الانتاج قد تناقص • انما يتناقص عدد البشر في العمل لأن الازمة قد انفجرت • ولا يتناقص مردود العمل وتنفجر الازمة لأن الجوع يضرب اطنابه بين الأسر • انما يضرب الجوع اطنابه لأن الازمة قد انفجرت •

ان الازمة ما قبل الرأسمالية هي ازمة نقصان في انتاج قيم استعمالية • وهي تتفسر بدرجة ناقصة وغير كافية من تطور الانتاج ، وبعدم كفاية التبادل ونظام النقل • ومثل هذه الازمة ، في اقليم من الاقاليم أو بلد من البلدان ، يمكن ان تتطابق مع شروط طبيعية لاعادة الانتاج في اقليم او بلد مجاور • والازمة الرأسمالية بالمقابل هي ازمة فيض في انتاج قيم تبادلية • وهي تتفسر لا بعدم كفاية الانتاج او طاقة الاستهلاك المادية ، بل بعدم كفاية الاستهلاك الدافع • ذلك ان وفرة نسبية من البضائع لا تجد معادلها في السوق ، ولا تستطيع ان تحقق قيمتها التبادلية ، وتبقى غير مباعة وتسبب خراب مالكيها •

تفترض اذن أزمة العصر الرأسمالي مسبقا، بخلاف الازمة ما قبل الرأسمالية ، عموم انتاج البضائع • وفي حين ان الاخيرة بالتعريف محلية ومحدودة في المكان ، تكون الازمة الرأسمالية عامة بالتعريف وتشمل معظم البلدان التي يجمع بينها النظام الرأسمالي للانتاج وتبادل البضائع * :

---

* هذا لا يعني بالطبع ان جميع ازمات العصر الرأسمالي يجب ان تتجلى بصورة حتمية في جميع البلدان . فشمولية الازمة الرأسمالية غالبة ، لكنها ليست قاعدة مطلقة ميكانيكية .

« بينما تظهر ازمات العهد القديم كظاهرات فاقة مباغتة وبينما كان مفهوم الازمة بالذات مرتبطا طوال آلاف السنين بنقص الانتاج والمجاعة ... نجد أن ازمات ما بعد الثورة الفرنسية تتجلى دوما ، الا اثناء تطور الحروب ، كظاهرات وفرة فائضة ذات طابع انفجاري، اي تؤدي هي ايضا الى اضطرابات اجتماعية عميقة (٣) » .

الامكانية العامة للأزمات الرأسمالية

هذا النمط الجديد من الأزمة ، المسمى بأزمة فيض الانتاج ، يبدو وكأنه ينجم عن خصائص البضاعة بالذات والتطور العام لانتاج البضائع . وبالفعل، يفضي التناقض الملازم للبضاعة، التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، الى ازدواج البضاعة الى بضاعة ومال . هذا الازدواج هو الذي يخلق الامكانية العامة للازمات الرأسمالية .

فما دام المجتمع ينتج بصورة اساسية قيما استعمالية ، لا يمكن ان يظهر الى الوجود وضع من « الوفرة وسط الشدة » ، ولا ان تظهر كتل من القيم الاستعمالية يجري تدميرها بينما جماهير البشر محكوم عليها بالعوز . فتملك المستهلكين المباشر للقيم الاستعمالية يمنع حدوث مثل هذا التطابق – المفارقة . لكن ما ان يعم انتاج البضائع حتى يصبح هذا التملك المباشر مستحيلا . فحتى يمكن من الآن فصاعدا استهلاك بضاعة ما ، فلا بد ان يتوفر معادل قيمتها التبادلية . ولكي يتملك المرء قيما استعمالية ، فلا بد ان يكون في وسعه شراؤها .

ومن هنا تصبح ازمات فيض الانتاج ممكنة نظريا . وحتى تحدث يكفي ألا يعود في وسع ملاك البضائع ، لسبب من الاسباب ، ان يجدوا زبائن يملكون ما فيه الكفاية من الرساميل النقدية لتحقيق قيمة بضائعهم التبادلية. ونظام التجارة والاعتماد يميل الى أن يتخطى مؤقتا انفصال البضاعة ومعادلها المالي . لكن كلما امتد هذا الجسر في الزمان والمكان ، وكلما ربطت التجارة والاعتماد مجموع البلدان بنظام مشترك، زادا من حدة التناقض الملازم للبضاعة ولازدواجها .

واذا ما تعدل سعر انتاج البضائع أثناء تداولها ، ولاسيما على أثر ادخال طرائق جديدة في العمل واشتداد المزاحمة وانخفاض المعدل الوسطي

للربح ، باتت وفرة من البضائع لا تجد معادلها في السوق ، وأمست وفرة من الديون بلا تغطية • ويكفي ألا ينفق دخل من المداخيل اليوم بل في الغد حتى لا يعود في وسعه ان يشتري نفس الكمية من البضائع اذا ما زادت أسعارها ابان ذلك (٤) • وهكذا يتطور التناقض بين البضاعة وبين معادلها المالي، الذي ينبغي عليها ان تلقاه في السوق ، الى تناقض بين المال كوسيلة التداول، وبين المال كوسيلة الدفع ، وهو تناقض يفضي بدوره الى التناقض بين مجمل عملية تداول البضائع وعملية اعادة الانتاج •

قانون المنافذ

كان الاقتصاد السياسي المبتذل قد عارض هذا التحليل لامكانيات فيض الانتاج النظرية بمفهوم قيمة البضائع المساوية من حيث التعريف لمداخيل مختلف طبقات المجتمع التي تساهم بادوار متباينة في انتاج هذه البضائع • ثم استنتج من ذلك ان كل انتاج للبضائع هو في الوقت نفسه انتاج لمداخيل قادرة على استيعاب البضائع المنتجة • وهكذا وجد «قانون المنافذ» المشهور، المسمى جوازا « قانون ساي » ، نظرا الى ان اكتشافه قد لا يعود الى الاقتصادي الفرنسي ج• ب• ساي ، بل يعود الى الاقتصادي الانكليزي جيمس ميل ، والد جون ستيوارت ميل • و « قانون المنافذ » هذا لا يترك من مكان لفيض انتاج معمم ، وكل ما هنالك انه يسمح بوجود فيض انتاج جزئي ، فيض انتاج في بعض القطاعات ، مترافق بنقص انتاج في قطاعات اخرى ، بنتيجة التوزيع السيء لـ « عوامل الانتاج » بين مختلف قطاعات الاقتصاد •

ان خطأ قانون المنافذ يتأتى من كونه يهمل عامل الزمن ، اي انه يصور نظاما سكونيا ولا حركيا مكان النظام الرأسمالي الديناميكي * • ولقد سبق ان عرفنا ان اسعار البضائع يمكن ان تتأرجح في كلا الاتجاهين ، اثناء الفترة الممتدة بين الانتاج والبيع ، موجدة بالتالي اما فضلة من المداخيل

* هذا ما يعترف به بوجه خاص غيتون (٥) •

واما فضلة من البضائع التي ليس لها قيمة مقابلة من المال في السوق ** •

ومن جهة اخرى ، لن تستخدم المداخيل الموزعة في فترة محددة من الزمن بالضرورة في شراء بضائع في الفترة نفسها ، ولا تخضع لهذه القاعدة غير مداخيل الاجراء المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية غير الدائمة • وبالمقابل لا تسري هذه القاعدة على المداخيل الرأسمالية التي تميل الى أن تتراكم ، ولا على ذلك الجزء من قيمة البضائع الذي لا يمثل دخلا ، انما الذي يمثل مقابل قيمة الرأسمال الثابت المهترىء • ولا وجود لأي قوة ترغم الرأسماليين على توظيف هذه الكتل من المال فورا ــ أي على استخدامها للحال كقدرة شرائية لاقتناء صنف محدد من البضائع • فعندما لا يتوقع الرأسماليون زيادة أرباحهم، بل على العكس تدهورها ، يستطيعون بكل يسر ان يرجئوا تلك المصاريف الى الغد • وعلى هذا يستطيع اكتناز المداخيل والادخار غير المنتج أن يخلقا فضلة من المداخيل تكون موازية لفيض في انتاج بعض البضائع (٧) • وهذا يفضي الى تناقص أول في الاستخدام قد يسبب فيض انتاج يعم جميع قطاعات الاقتصاد ، الشيء الذي يسبب تخفيضا ثانيا في الاستخدام ، وهكذا دواليك •

والواقع ان « قانون المنافذ » لا يصح الا :

أ ــ اذا ألغيت جميع مشكلات التوظيفات ،

ب ــ وجميع مشكلات الاعتماد ،

جـ ــ اذا افترض البيع الفوري ونقدا للبضائع المنتجة كافة ،

د ــ الاستقرار التام لقيمة هذه البضائع ،

هـ ــ وانعدام كل فرق في الانتاجية بين شتى المشاريع •

هذه الفرضيات تعدل القول بأن الانتاج ليس انتاجا رأسماليا يحفزه الظمأ الى الربح والمزاحمة ، بل هو انتاج بضاعي صغير •

وحتى في هذه الحالة ، يمكن للظاهرات النقدية ان تحطم التوازن التام بين المداخيل وقيم البضائع • اذن فقانون المنافذ لا يصح فعلا الا بقدر ما

** يحدد ماركس بأنه ليس هناك اي وحدة تلقائية، فورية، بين الانتاج وتحقيق القيمة في الرأسمالية . فهذه الوحدة لا تنجم الا عن صيرورة محددة ، وترتبط بسلسلة من الشروط (٦) .

يكون الاقتصاد اقتصادا طبيعيا (٨) • وبذلك نكون قد عدنا من جديد الى الاطروحة التي قررناها في مستهل هذا الفصل والتي تحدد بأن المجتمع الذي ينتج قيما استعمالية لا يمكن أن يعرف « فيض انتاج » •

السير الدوري للاقتصاد الرأسمالي

ان زيادة التركيب العضوي للرأسمال والهبوط الميلي للمعدل الوسطي للربح ، هذا الهبوط المشروط بتلك الزيادة ، هما قانونان عامان لتطور نمط الانتاج الرأسمالي • وبادخالهما تعديلا دوريا علـى سعر انتـاج البضائع ، يخلقان الامكانية النظرية لأزمات فيض الانتاج العامة اذا ما قبلنا بوجـود فاصل زمني بين انتاج البضائع وبيعها • وهكـذا يكتسب نمط الانتـاج الرأسمالي هذه الوتيرة من التطور غير المتساوي ، غير الثابت ، عـن طريق قفزات تتبعها فترات توقف وتراجع ، التي تميز ذلك النمط •

ان ادخال آلات جديدة وطرائق جديدة في الانتاج لا يعدل سعر الانتاج بصورة غير محسوسة ، يوما بعد يوم • انما يعدله في شكل صدمات ، على فترات متقطعة منتظمة بهذا القدر او ذاك ، عندما يلاحظ المجتمع بعد فوات الاوان أن قدرا اكبر مما ينبغي من العمل الاجتماعي قد أنفق في انتاج بضائع معينة • وهذا يتأتى ، بغض النظر عن كل عامل آخـر ، مـن دورة دوران الرأسمال الجامد التي تشمل سلسلة كاملة متتالية من دورات الانتاج ودوران الرأسمال المتداول • يؤكد كينز :

« هناك بعض الاسباب ، منها أولا طول عمر الرساميل المعمرة بالاضافة الى وتيرة تراكمها الطبيعية ، ومنها ثانيا تكاليف المحافظة علـى فضلات المخزونات ، تفسر كون المرحلة النازلة ••• لا تتأرجح على سبيل المثال بين سنة وعشر سنوات ، بل تدلل على شيء من الانتظام (٩) » •

ويعبر مؤلفون آخرون عديدون عن الرأي نفسه ، ولا سيما أفتاليون وبيغو وشومبيتر، الخ (١٠) • وعامل « الفاصل الزمني » يفعل فعله أيضا في مجال الزراعة • فهناك بون بين اللحظة التي يقرر فيها توسيع زراعة منتوج معين على أساس الاسعار المناسبة ، وبين اللحظة التي يؤدي فيها هذا القرار

فعلا الى تزايد الانتاج (١١) ✻ •

ومن جهة اخرى لا بد ان تنصرم حقبة معينة قبل ان تتمكن السوق من ان تستجيب لادخال طرائق انتاج جديدة ، اي قبل ان يمكن تحديد ما اذا كانت هذه الطرائق ستستمر في در الارباح الفائضة على مبتكريها او ما اذا كانت ستفضي على العكس الى تخفيض عام في أسعار الانتاج • هذه الحقبة هي على وجه التحديد تلك التي يتوتر فيها الى أقصى حد ازدواج البضاعة الى بضاعة ومال ، الشيء الذي يفضي الى الانهيار الحتمي •

ان الانتاج الرأسمالي هو انتاج في سبيل الربح • وتأرجحات المعدل الوسطي للربح هي المعايير الحاسمة لحالة الاقتصاد الرأسمالي العينية ✻✻ • والميل الطويل الأمد للمعدل الوسطي للربح هو الميل الى الانخفاض • لكن هذا الانخفاض لا يتم بصورة مستقيمة• فهو لا يفرض نفسه الا عبر مطابقات وارتفاعات دورية ، في حركة دورية سبق أن أشرنا الى منشئها الاولي • هذه الحركة الدورية يمكن أن تميز بصورة مجملة في مراحلها الرئيسية بحركة المعدل الوسطي للربح :

أ ـ الرواج الاقتصادي : فنظرا الى ان جزءا من طاقة الانتاج لم يستعمل

✻ تنجم عن ذلك ظاهرة من التموجات الدورية الحتمية ، تسمى « مفعول شبكة العنكبوت » . (Cobweb theorem)

✻✻ ان عددا كبيرا من المؤلفين يقبلون بهذه الاطروحة على انها بديهية، ونخص بالذكر منهم أفتاليون، الطويل الأمد للمعدل الوسطي للربح هو الميل الى و . ك . ميتشيل، كينز، شومبيتر، هانسن، غيتون (١٢) .

الا ان هابرلير يقع في الغلطة الفاحشة التالية، في مؤلفه، الصاحي للغاية بالاصل ، عن الدورات الاقتصادية ، ليبقى وفيا لمفردات المدرسة الحديثة: « ان تغيرات الارباح (أو الخسائر) تعتبر في غالب الاحيان ميزان الدورات الاقتصادية . بيد انه لا يبدو ان هناك مبررا لوضع هذا العامل في نفس مرتبة المعايير الاساسية الثلاثة التي سبق ذكرها . فلفظة « الربح » مبهمة وملتبسة (!) ... وتشمل الفوائد والايجارات وارباح الاحتكارات الخ. ان الارباح بالمعنى المذهبي (!) تشكل جزءا من الدخل القومي وتدرج بهذه الصفة في « الدخل الواقعي » . وانعدام الربح (أو الخسائر) بالمعنى الدقيق للكلمة هو عين ماهية التوازن التام (!) للنظام الاقتصادي (١٣) » . ونحن نراهن على ان كل « رجل اعمال » سيشرح للسيد فون هابرلير ان « مذهبه » يناقض الواقع ... ولنلاحظ فضلا عن ذلك ان غاير وروستوف وشوارتز (١٤) قد أكدوا تجريبيا ان السير الدوري لصناعة النسيج يتطابق في القسم الاول من القرن التاسع عشر مع تموجات دورية لمعدل الربح .

ابان حقبة معينة ، تتم تصفية المخزونات المتراكمة سابقا ويتجاوز طلب البضائع العرض من جديد • وتبدأ الاسعار والارباح بالارتفاع • ويعيد قسم من المصانع المغلقة فتح أبوابه للسبب ذاته ، وهدا ما يحفز الرأسماليين أيضا على زيادة توظيفاتهم • ذلك ان الطلب المتجاوز للعرض يعني ان العمل الاجتماعي المتبلور في البضائع الماثلة في السوق اقل من العمل الذي كان لازما اجتماعيا• ويترتب على هذا ان القيمة الاجمالية لهذه البضائع ستجد بسهولة معادلها في السوق • والمصانع التي تعمل في مستوى من الانتاجية يتجاوز الانتاجية الوسطية ستحقق ربحا فائضا هاما. والمنشآت الأقل انتاجية (التي تبقى قائمة حتى بعد الازمة) ستحقق الربح الوسطي • ويتقلص وقت تداول البضائع ، وتشرع معظم المنشآت بالانتاج حسب الطلب • ويكون البون بين لحظة شراء البضائع وبين لحظة دفعها قصيرا للغاية * •

ب ـ الطفرة Boom والازدهار : فجميع الرساميل الشاغرة تتدفق نحو الانتاج والتجارة حتى تستفيد من ارتفاع المعدل الوسطي للربح ** • وتتكاثر التوظيفات بسرعة • وطوال مرحلة كاملة يكون انشاء المنشآت الجديدة وتحديث المنشآت الموجودة المصدر الاساسي للتوسع العام في

---

* اننا نستثني آنيا عوامل كثيرة تتدخل في الحركة الدورية ، وسوف نتطرق اليها فيما بعد . والمهم قبل كل شيء ان نفهم الآلية **الاساسية** لمعدل الربح التي هي في اساس الحركة الدورية .

** ليس من الخطأ اذن الكلام ، كما يفعل افتاليون وبيغو، عن « أخطاء المقاولين المتفائلين اكثر مما ينبغي » . بل ينبغي ايضا ان نفهم ان هذه «اخطاء» (في فيض التوظيف) من وجهة النظر **الاجتماعية** ، ذلك انه من المنطقي من وجهة نظر المقاول **الخاص** ان يسعى الى ان يزيد الى اقصى حد الانتاج والمبيع **لحظة يكون الربح على أعلى ما يكون** • وكل فرد يأمل بأنه سيقاوم الانهيار الذي سيتلو ، وان هذا الانهيار لن يصيب غير جاره . وبالفعل أليست أحدث المنشآت الجديدة هي اكثر المنشآت مقاومة للازمة ؟ « لا يكمن الداء في كون رجال الاعمال يخطئون بصدد مصالحهم ... بقدر ما يكمن في كونهم ينتجون الدورة بدفاعهم عن مصالحهم الحقيقية، ما داموا يتصرفون كرجال اعمال فرديين او كممثلين لمصالح اعمال فردية (١٥) » .

ان ناتاليا موسز كوفسكا لا تفهم التطابق الدوري بين هذه « الاخطاء في الحكم » . فلم يرتكب جميع الناس اخطاء من نوع واحد ؟ (١٦) ربما لأن كل مقاول مرغم من قبل المزاحمة على السعي وراء الحد الاقصى من الربح ؟ أليس هذا مثالا ساطعا على التناقض بين الطابع **الاجتماعي للانتاج** وبين الطابع **الخاص** للتملك (البحث عن الربح الخاص) في ظل الرأسمالية ؟

النشاط الاقتصادي : « الصناعة هي خير زبون للصناعة » • والمنشآت المنشأة حديثا ترفع مستوى الانتاجية الوسطي متجاوزة الانتاجية الوسطية القديمة من بعيد • لكن ما دام الطلب يتجاوز العرض ، تستمر الاسعار في الصعود ويحافظ المعدل الوسطي للربح على مستوى مرتفع • واحدث المنشآت تحقق ارباحا فائضة كبيرة ، وهذا ما يحفز التوظيفات الجديدة ويطور الاعتماد والمضاربة الخ•

ج ـ فيض الانتاج والانهيار Krach : كلما زادت التوظيفات المحققة حديثا اكثر فأكثر من طاقة الانتاجي الاجمالي للمجتمع ، وبالتالي من كتلة البضائع المطروحة في السوق ، تعدلت العلاقات بين العرض والطلب ، بصورة غير محسوسة اولا ، ثم بصورة أوضح فأوضح • ويتجلى الآن ان جزءا من البضائع المنتجة في اسوأ شروط الانتاجية يشتمل بالفعل على وقت عمل مبذر من وجهة النظر الاجتماعية • ولا يمكن بعد ذلك بيع هذه البضائع بسعر انتاجها • بيد ان المصانع التي تعمل في شروط الانتاجية السيئة هذه تستمر لحقبة معينة من الزمن في الانتاج ـ أي في تبذير زمن العمل الاجتماعي ـ بفضل توسع نظام الاعتماد ، الشيء الذي يترجم بتراكم المخزونات وباطالة وقت تداول البضائع، وباتساع البون بين العرض والطلب، الخ• وتأتي لحظة يمسي معها الاعتماد عاجزا عن تغطية هذا البون • وتنهار الاسعار والارباح • ويفلس العديد من الرأسماليين ، ويتوجب على المنشآت التي تعمل في مستوى منخفض من الانتاجية (١٧) أن تغلق أبوابها •

د ـ الازمة والكساد : يعني هبوط الاسعار ان الانتاج لا يبقى رابحا الا بالنسبة الى المشاريع التي تعمل في أنسب شروط الانتاجية • والشركات التي كانت تحقق في السابق ارباحا فائضة تكتفي الآن بتحقيق الربح الوسطي • والواقع ان مستوى جديدا من الربح الوسطي يفرض نفسه انسجاما مع التركيب العضوي الجديد للرأسمال • لكن الازمة تعني في الوقت نفسه ، بنتيجة افلاس العديد من المصانع واغلاقها، دمار كتلة من الآلات ، من الرساميل الجامدة • وبفعل هبوط الاسعار ، تتدهور ايضا القيم التبادلية للرساميل • وتتقلص القيمة الاجمالية للرأسمال الاجتماعي • والكتلة المتدنية من الرساميل، التي تنجم عن ذلك الدمار ، يمكن استثمارها بسهولة اكبر •

وسوف تثمر في شروط تسمح، لحظة الرواج الاقتصادي، بارتفاع جـــديد للمعدل الوسطي للربح •

اذن فحركة الرأسمال الدورية ليست شيئا آخر غير الآلية التي يتم من خلالها الهبوط الميلي للمعدل الوسطي للربح • وتشكل في الوقت نفسه رد فعل النظام ضد هذا الهبوط ، عن طريق انقاص قيمة الرأسمال في الازمات • والازمات تسمح بأن تتلاءم دوريا كمية العمل المنفقة فعلا في انتاج البضائع مع كمية العمل الضرورية اجتماعيا ، والقيمة الفـردية للبضائع مـع القيمة المحددة اجتماعيا ، وفائض القيمة المتضمن في هذه البضائع مع المعدل الوسطي للربح • ولان الانتاج الرأسمالي ليس انتاجا مخططا ومنظما بوعي، لذا فان هذه التطابقات تتم بعديا لا قبليا • ولهذا السبب تترتب عليها هزات عنيفـة ودمار الالاف من العيشات ودمار كتل ضخمة مـن القيم ومـن الثـروات المخـلوقة •

المنطق الداخلي للدورة الرأسمالية

ان التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، والتناقض بـين البضاعة ومعادلها المالي، لا يخلقان سوى الامكانية العامة لأزمات فيض الانتاج الرأسمالية • وهما لا يفسران لمَ تتعاقب هذه الازمات دوريا ، ولا شروط تلك العينية • وتأرجحات معدل الربح تفصح عن الآلية الصميميـة للدورة الاقتصادية • وهي تفسر معناها العـام بوصفها تطابقا دوريا لشروط توازن اعادة الانتاج الرأسمالية • لكنها لا تكشف عن «الأسباب العينية» للأزمات• ويمكننا أن نميز هذه العوامل عن اسباب الازمات بحصر المعنى، اذا مـا عارضنا، تبعا لتقاليد المنطق الأرسطوطاليسي، كما فعل الاقتصادي ج• فـون هابرلير ، بين الاسباب الواجبة ــ التي لا يمكن بدونها ان توجد ازمات ــ وبين العلل الكيفية التي تفسر الاسباب المباشرة التي تندلع بنتيجتها الازمات• وتحليل الاسباب الاخيرة يتطلب تحليلا عينيا لجميع عناصر الانتاج الرأسمالي•

حتى تتم اعادة الانتاج الموسعة بدون توقف ، يجب ان يعاد باستمرار انتاج شروط التوازن التي أشرنا اليها في الفصل العاشر • فمشتريات السلع الاستهلاكية من قبل مجموع الشغيلة والرأسماليين العاملين في انتاج السلع

الانتاجية يجب أن تكون معادلة لمشتريات السلع الانتاجية من قبل الرأسماليين العاملين في انتاج السلع الاستهلاكية ، بما في ذلك، في كلتا الفئتين، المشتريات الضرورية لتوسع الانتاج • وعلى هذا تتطلب اعادة الانتاج المستمرة لشروط التوازن تلك تطورا متناسبا لكلا قطاعي الانتاج • وظهور الازمات الدوري لا يتفسر الا بانقطاع دوري في هذا التناسب، أو بعبارة اخرى، بتطور غير متساو لهذين القطاعين •

لكننا حتى الآن لم نغادر تقريبا ميدان التعريف ، اي تكرار الكلام • فالقول بأن الازمات الدورية تنفجر بنتيجة عدم التناسب بين كلا قطاعي الانتاج يعدل القول بأن الأفيون ينيم لان فيه خصائص منومة • ان الازمة هي التعبير عن عدم التناسب • لكن اذا ما اعتبرناها ملازمة لسيرورة التطور الرأسمالي، فمن الواجب ان نبين ما الاسباب التي تجعل هذه السيرورة تنتج دوريا وحتما عدم التناسب ذاك •

ان الانتاج الرأسمالي هو انتاج في سبيل الربح • وعدم التناسب الدوري بين تطور قطاع السلع الانتاجية وتطور قطاع السلع الاستهلاكية يجب ان يربط بفروق دورية بين معدلات الربح في كلا المرفقين • واسباب هذه الفروق الدورية تعود الى الطريقة المختلفة التي تتجلى بها تناقضات الرأسمالية الاساسية في كلا القطاعين • نصل الى تلك اللوحة للمراحل المتعاقبة من الدورة الاقتصادية :

أ ــ الكساد : نظرا الى ان المخزونات قد تراكمت طوال مرحلة كاملة ، فان تصريفها يتطلب وقتا، باعتبار ان المداخيل الشاغرة لشراء سلع استهلاكية قد تقلصت تقلصا شديدا بنتيجة تطور البطالة • ويتباطأ بشدة كل نشاط التوظيف بعد انفجار الازمة (١٨) • ولما كان العديد من المشاريع قد اضطر في الوقت نفسه الى استعمال الاموال الشاغرة المخصصة لتجديد الرأسمال الجامد لاغراض اخرى، لذلك يتقلص بشدة نشاط منشآت قطاع السلع الانتاجية (١٩) • وينخفض أيضا انتاج السلع الانتاجية بصورة هامة ، لكن ليس بالدرجة نفسها (٢٠) • فحتى العاطلون عن العمل يستمرون في الأكل ، ومشتريات السلع غير الدائمة لا يمكن ان ترجأ الى الغد • وعلاوة على ذلك، اذا ما تناقصت أجور العمال، فانها لا تتناقص بنفس نسبة تناقص الاسعار في بداية

الازمة (٢١) • أما مشتريات السلع الاستهلاكية نصف الدائمة فتتناقص أقل مما تتناقص مشتريات السلع الاستهلاكية الدائمة • بيد ان السلع الاخيرة ، التي يتناقص مبيعها بشدة ، تصرف مع ذلك على نحو أفضل من السلع الانتاجية (٢٢) • وهكذا يبدأ ، ابان مرحلة الكساد ، اختلال التناسب بين كلا القطاعين في ميدان الانتاج ، هذا الاختلال الذي سيمتد ، منذ بداية الرواج الاقتصادي ، الى ميدان الاسعار والارباح •

ب ـ الانعطاف نحو الرواج الاقتصادي: أثناء فترة الكساد الاقتصادي، يبقى النشاط الصناعي في مستوى منخفض غير طبيعي • فعندما يكون معدل الربح منخفضا للغاية ، لا يمكن لأي انخفاض في معدل الفائدة ان يسبب استئناف التوظيف (٢٣) • لكن منطق هذا الركود بالذات يخلق عناصر الرواج • فكلما جرى تصريف المخزونات بفضل انخفاض الانتاج ، أصبح في وسع قطاعات السلع الاستهلاكية التي تقلصت مبيعاتها بعض الشيء ان تزيد نشاطها قليلا • وتتوقف الاسعار فيها عن الهبوط ، لكن من دون ان تعاود النهوض فورا • ويكفي بالأصل ان تستقر خلال فترة محددة حتى تفكر منشآت هذه القطاعات بتجديد تجهيزاتها (٢٤) •

وكل شيء يشجع هذا القصد • فأسعار المواد الاولية وسلع التجهيز تكون منخفضة بصورة غير طبيعية • وعلى هذا فتجديد التجهيزات في تلك اللحظة هو مشروع رابح • وتتابع الاجور هبوطها تحت ضغط البطالة ، حتى بعد ان تستقر الاسعار • والأجور المتدنية تحفز ايضا على توسيع الانتاج ، لانها تعد بأرباح اكثر ارتفاعا (٢٥) •

لقد سمح توقف نشاط التوظيف او تضاؤله طوال مرحلة كاملة بتراكم الاموال المخصصة لاهتلاك الرأسمال الجامد • وتبدأ هذه الاموال ، التي جرى اكتنازها في البداية، بالتدفق نحو المصارف لتدر فائدة ما زالت طفيفة، لكن لها أهميتها في مرحلة الكساد (٢٦) * • وغياب كل نشاط توظيفي يقلص

---

* يلاحظ فوينتسكي (٢٧) ان مبلغ الودائع في صناديق الادخار يرتفع في عام ١٩٣٢ بالنسبة الى مستوى ٣١ كانون الاول ١٩٢٩ الى: ١٢٩ في المملكة المتحدة، ١٣٧ في المانيا، ١٤٠ في هولندا، ١٤٠ في الولايات المتحدة، ١٤٢ في ايطاليا، ١٤٣ في اليابان، ١٤٨ في سويسرا، ١٦٦ في السويد، ١٩٣ في فرنسا، ١٩٢ في بلجيكا، الخ. وينبغي ان نضيف الى هذه المبالغ، وكذلك الى مبالغ الودائع المصرفية، المبالغ الهامة المكتنزة (٢٨) .

بشدة طلب الرساميل النقدية بحيث يهبط معدل الفائدة الوسطي فــي مرحلة الكساد (٢٩) : وهذا سبب آخر يحث رأسماليي قطاع السلع الاستهلاكية على المباشرة بالتوظيفات الاعتمادية في نهاية هذه المرحلة • واخيرا فان معدل الربح الذي يكون ما يزال متدنيا يحثهم على البحث عن طرائق انتاج جديدة وادخالها ، طرائق تراكمت منذ نهاية الطفرة بدون أن يتاح لها ان تطبق (انظر كينز، هانسن، وكذلك افتاليون وبيغــو وشومبيتر وعــددا كبيرا مـــن المؤلفين) (٣٠) •

وما ينجم عن ذلك من انخفاض في سعر الكلفة يسمح برفع معدل الربح مع اسعار السوق المعطية • وهكذا يبدأ نشاط التوظيف في قطــاع السلع الاستهلاكية ، فيحدث الرواج الاقتصادي * •

ج ــ الرواج الاقتصادي : ان طلبات الآلات من قبل قطــاع السلع الاستهلاكية ، والناجمة عن المنطق الداخلي للكساد بالذات ، تسمح بدورها باستئناف الانتاج ورواجه في العديد من القطاعات التي تصنع سلعا انتاجية • هذا الرواج يقلص البطالة ، ويزيد القدرة الشرائية المتاحة ، ويطور مبيعات السلع الاستهلاكية ، الشيء الذي يحفز بدوره علــى موجة جديــدة مــن التوظيفات• وبذلك يشرع مبدأ المضاعف Multiplicateur باداء مفعوله (٣٢)•

هذا المبدأ يفسر ان توظيفا اوليا يزيد الدخــل الاجمالي النهائي بمبلغ يتجاوز قيمة هذا التوظيف . ويفسر أيضا ان توظيفا مستقلا يستطيع أن يسبب موجة او عدة موجات من التوظيفات المشجع عليها على ذلك النحو (٣٣) • لقد حاول بعض علماء الاحصاء أن يحسبوا قيمة المضاعف في البلدان المتقدمة

---

* بعض انصار نظرية الاستهلاك الدون المحض، من امثال ناتالي موسزكوفسكا وليون سارتر (٣١) ، يعتبرون هذه الطريقة في تصوير سير الرواج الاقتصادي افتراضا يطلب البرهان عليه . فهم يقولون : اذا ما افترضنا ان غالبية المنشآت تجدد رأسمالها الجامد في نفس الحقبة ، بدلا من أن نفترض ان هذا التجــديد يتوزع ايضا على مدى السنة كلها ، نكون قد **افترضنا مسبقا وجود الدورة** ، أي نكون قد انطلقنا على وجه التحديد من المطلوب اثباته فيما بعد . وعلى هذا الأعتراض نرد : أ ــ يكفي الانطلاق من **دورة اولى** ــ محددة على سبيل المثــال بأول ادخال كثيف للآلات البخارية في صناعة النسيج الانكليزية ــ لتبيان ان هذا الاعتراض غير صحيح تاريخيا، ب ــ نحــن لا نرى في تجــديد الرأسمال الثابت هذا « سبب » الدورة ، بل مجرد نقطة انطلاق مناسبة للعرض .

صناعيا في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ • وقـد قدروها بأنها تتراوح بـين ٢ و ٣ (حسابات كاليكي وكوزنتس) (٣٤) • بيد ان هذه‌الاحصائيات غير موثوقة• وهي لا تنطبق على كل الأحوال على عصر تاريخي كامل (٣٥) •

لننظر الآن الى ما يحدث مع معدل الربح • فانتاج السلع الانتاجية أقل مرونة بكثير من انتاج السلع الاستهلاكية • فحتى توفر لمغازل القطن المغازل المطلوبة ، ينبغي الاغتراف من مخزون الفولاذ والفحم، وزيادة انتاج هاتين المادتين الاوليتين عندما تكون المخزونات قد نضبت ، وتشغيل الالات التي تبنـي آلات بمـلء استطاعتهـا ، أو بنـاء تلـك الآلات مسبقـا عنـدما لا يتبقى احتياطـي من الاستطـاعة الانتاجية • وعـلى هـذا . وعندما يتوطد الرواج بقوة ، يقوم فاصل زمني بين طلب الرساميل الثابتـة الاضافية وبين تسليمها • واثناء هذا الفاصل تنشب مزاحمـة حقيقيـة بين المنشآت لتملك سلع التجهيز والمواد الاولية الماثلة في السوق • وبالتالي‌ترتفع اسعارها اكثر مما ترتفع اسعار السلع الاستهلاكية ، وينجم عن هـذا البون بون معادل في معدل الربح بين كلا القطاعين (٣٦) • وعلى هذا ينتقل عـدم التناسب من ميدان الانتاج الى ميدان الاسعار والربح •

ومـن ناحية أخرى يعاود معدل الربح الارتفـاع • ففي حين تشـرع الاسعـار بالصعود عقب تصفية المخزونات الزائدة عن حدها ، لا تصعـد الأجور البتة ، أو تصعد نزرا يسيرا في بداية الرواج بنتيجة الضغط الـذي تمارسه البطالة على سوق العمل • ويرتفع معدل فائض القيمة ، رافعا بالتالي معـدل الربح • وفي الوقـت نفسه تعـاود المصانع التي لا تعمـل بمـلء استطاعتهـا في مرحلة الكساد ، تعاود استئجار العمال ، من غير أن تعـدل للحال انشاءاتها الثابتة • ومن هنا ينخفض التركيب العضوي لرأسمالها آنيا، رافعـا بالتالي معدل الربح • ويزيد تخفيض وقت تـداول البضائع عـدد دورات الانتاج سنويا ويفعل في الاتجاه نفسه •

ان توسع الانتاج ، البطيء في البداية ، يبقي طلب الرساميل النقدية في مستوى أدنى من العرض ، فيبقى معدل الفائدة بالتالي شديد الانخفاض • وتطابـق معدل فائدة منخفض مع معدل ربح لا يني يرتفع يحدد معـدلا متناميا من ربح المقاول ، وهذا ما يفسر أيضا ميل المقاولين العام الى تجديد

رأسمالهم الجامد والى توظيف جزء متعاظم من أرباحهم في هذه اللحظة من الدورة : ❋

« ان التوظيف في التجهيزات الجديدة ، بعامل طبيعته بالذات ، ما كان يمكن الشروع به بكميات صغيرة • واذا ما افترضنا معدلا ثابتا من تزايد الانتاج ، لا تستطيع المنشأة الفردية أن تزيد تجهيزاتها الجامدة تبعا لنفس معدل النمو، واذا كانت المعطيات التي نملكها جديرة بالثقة ـ بالنسبة الى النصف الاول من القرن التاسع عشر في بريطانيا ـ اتضح أن زيادة الاستطاعة ، الضرورية لتأمين حجم الانتاج المزداد ، قد مالت الى الحدوث بوجه خاص أثناء بضع سنوات فقط من كل عقد (٣٨) » •

د ـ الطفرة ، الازدهار : ان عدم التوازن بين الاسعار ومعدلات الربح في كلا القطاعين ، ذلك الاختلال الذي يتجلى منذ ابتداء الرواج الاقتصادي ، يتحول الآن الى عدم تناسب بين وتيرة تقدم انتاجهما ، وهو عدم تناسب معاكس للذي عرفناه ابان الكساد • فالرساميل النقدية الشاغرة ستفضل أولا التدفق نحو قطاع السلع الانتاجية ، باعتبار أن معدل الربح في هذا القطاع أعلى منه في القطاع الآخر • وفضلا عن ذلك يشرع مبدأ المسرّع بأداء مفعوله (٣٩) • ونحن نعلم أن جزءا طفيفا للغاية من الرأسمال الجامد يهترىء ويتجدد ابان كل دورة انتاجية • وهذا الجزء يتحدد بطول الأجل النسبي للرأسمال الجامد •

لنفترض أن عمره الوسطي ١٠ أعوام • هذا يعني أن قيمة الانتاج الاجمالي لدورة سنوية لا تتضمن سوى ١٠٪ من قيمة الرأسمال الجامد الاجمالي الذي يحوز عليه المجتمع • ولنفترض أن قيمة النتاج السنوي ١٥٠٠ (مليون) ، ٥٠٠ منها تشكل قيمة الرأسمال الجامد المهترىء • معنى هذا ان مخزون الرأسمال الجامد الاجمالي ٥٠٠٠ • واذا كان كل الرأسمال الجامد الموجود قد أستخدم استخداما تاما للسماح بانتاج سنوي قدره

❋ يتكلم كينز ومؤلفون آخرون عن معاودة ارتفاع « قيمة الرأسمال بالنسبة الى كلفته » . وهذا يعني ان المداخيل المتوقعة من شراء سلع التجهيز تتجاوز نفقات شراء (أو ابدال) هذه السلع . وكلما كان هذا الفرق أكبر من الفائدة، كانت الشروط انسب للتوظيفات (٣٧) . وهذه المحاججة كلها تفضي الى نفس الاستنتاجات التي عرضناها لتونا .

١٥٠٠ ، فــان زيادة هذا الانتاج من ١٥٠٠ الى ١٨٠٠ (أو زيادة الطلــب الاجمالي بنفس النسبة) تتطلب استخدام رأسمال جامد جديد قيمته ١٠٠٠ لا ١٠٠ ، سيتجسد ١٠٪ منها ، أي ١٠٠ ، في قيمة الانتاج الاضافي البالغة ٣٠٠ • اذن فتزايد الانتاج بنسبة ٢٠٪ يستلزم مضاعفة الانتاج الجــاري لهــذا الرأسمال الجامد ثلاث مــرات • وآنذاك يعرف صنــع الانشاءات الصناعية الجديدة ، أي قطاع السلع الانتاجية ، نشاطا محموما • ويــزداد الانتاج في هذا القطاع أكثر مما يزداد في قطاع السلع الاستهلاكية (٤٠) •

هــذا التطور المحموم لقطاع السلع الانتاجية يحرك من جديد مبــدأ المضاعف ويسمح بامتصاص القسم الاكبر من اليد العاملة العاطلة • ويزيد من جديد القدرة الشرائية الشاغرة لاقتناء السلع الاستهلاكية ، بل يخلــق فاقــة مؤقتة الى هذه السلع الشــيء الذي يحفز مــن جديد التوظيفــات ومشتريات الرأسمال الجامد في هذا القطاع • ويتحقق الاستخدام التــام تدريجيا • وتشرع الاجور بالصعود ، لكن بأقل من السرعة التي تصعد بها الاسعار ، وبنتيجة ذلك يستمر معدل فائض القيمة في نهوضه ، وبالفعــل تنخفض الاجور الواقعية أو تركد في ابتداء الطفرة (٤١) •

وبالنظــر الى أن العرض أقل مــن الطلب في كلا القطاعين ، تحقــق الشركات العاملة في أرفع مستوى للانتاجية أرباحا فائضة وفيرة • وعلــى العمــوم يشجع المستوى المرتفع لمعــدل الربح نشاطا كثيفا في التوظيــف والمضاربــة والاعتماد • ويمتص النشاط الاقتصادي تدريجيا الرساميــل المكتنــزة ابان الكساد • وبنتيجة ذلك يبدأ معدل الفائدة بالارتفاع مــن جديد • لكن المصارف ما تزال تسمح بسهولة اعتماد التداول بينما يعمــل العديد من الشركات بناء على توصية ، أي بمجالات تصريف مضمونــة • ولذا يبقى معدل الخصم منخفضا نسبيا •

وكلما قامت المنشآت التي تنتج سلع تجهيز بتجديد تجهيزاتها هــي نفسها وشرعت بتنفيذ توصياتها المتراكمة سابقا ، زاد التجهيز ، وبالتالــي الانتــاج ، أكثر فأكثر في قطاع السلع الاستهلاكية • وعندما يبلغ درجــة معينــة ، يصبح كافيا لتلبية الطلب المزداد الذي خلقه الاستخدام التــام • ويمكننا الافتراض بأن هذه المنشآت توقف تدريجيا توصياتها من سلــع

التجهيز • لكن التوصيات القديمة من هذه السلع لم تلب الا لتوها • وعلى هذا فالتأخر بين اللحظة التي قدمت فيها التوصية وبين اللحظة التي لبيت فيها يلعب دورا هاما في اعداد الازمة • (أنظر افتاليون ، تنبرجن ، فريش ودورة بناء السفن ، كاليكي ، هانسن ، الخ) •

اذن فالـدورة تبلغ هنا نقطة حرجـة أولى • وبالفعل يتوجب علـى الصناعة التي تنتج سلعا استهلاكية أن توقف كل توسع في انتاجها ، بل أن تبـدأ بعرقلته • ومثل هذا الموقف « العاقل » مستحيل ، لا بفعل فوضـى الانتاج فحسب ، باعتبار أن كل منشأة تنتظر أن يكون المزاحم هو أول من يعلن انسحابه وتأمل بأن تدرك هي نفسها الحد الاقصى من الربح مع الحد الاقصى من المبيع والانتاج ، بل أيضا لان ضرورة الربح هي التي تستبعـد بدورها مثل ذلك الموقف • فالمنشآت قد أعادت لتوها تجهيز نفسها • والحد من الانتاج سيزيد من أعباء الاهتلاك على الانتاج الجاري • وسيخفـض معدل الربح • والاجور لا تني ترتفع منذ تحقق الاستخدام التـام • اذن فمعـدل فائض القيمة مهدد بالانخفاض ، ومعدل الربح مهدد بالتناقـض ، وهذان خطران يحاول الرأسماليون تلافيهما عن طريق العقلنة ، وتكثيـف استعمال جهاز الانتاج ، وتكثيف مجهود المنتجين ، الشيء الذي تترتب عليه في كل مرة زيادة في الانتاج (٤٢) • والنهوض التدريجي لمعدل الفائـدة يقلص هو أيضا معدل ربح المقاول • وزيادة كتلة الربح الضرورية لمعاكسة انخفاض هذا المعدل تستلزم من جديد زيادة الانتاج (٤٣) •

وأخيرا ينبغي ألا ننسى أنه من الصعوبة بمكان على رأسماليي قطاع السلع الاستهلاكية أن يدركوا في أي لحظة بالضبط تحقق التوازن بيـن عرض منتجاتهم وطلبها •

« إن عدم كفاية الاستهلاك لا تتضح للعيان مباشرة ، وهي تتطور كلما تراكمت الاحتياطيات على جميع مستويات الانتاج وبين أيدي المضاربين ، والفاصـل بين الانتاج والتوزيع يفعل في الاتجاه نفسه ، نظرا الى غيـاب النظرة الشاملة بصدد امكانيات التصريف ، والاسواق لا تتبين درجة الانتاج القصوى التي تستطيع تحملها الا بعد تجاوز هذه الدرجة بعـدة شهور • وهكذا تتأخر نهاية الازدهار ، لكن الازمة التي ستتلو لن تكون بنتيجـة ذلك الا أشد وأطول (٤٤) » •

عندما تكون القدرة الشرائية الاجمالية الشاغرة لاقتناء السلع الاستهلاكية قد كفت عن النمو، يتابع جزء هام من الانتاج الجاري تصريفه • وبالفعل يتوجب على التجار ومراحل الانتاج المتوسطة أن يعيدوا تموين مخزوناتهم التي نضبت في نهاية مرحلة الكساد وطوال كل مرحلة الرواج الاقتصادي والطفرة • * وزيادة مبيعات الصناعيين تحثهم على زيادة الانتاج من جديد، وبذلك يمكن أن تتطابق هذه الزيادة مع ركود الاستهلاك النهائي أو حتى تراجعه تراجعا خفيفا ، وعلى الاقل خلال مرحلة أولى •

هـ ـ الانهيار والانعطاف نحو الكساد : ان اختلال التوازن بين قطاع السلع الانتاجية وقطاع السلع الاستهلاكية ، الذي ظهر أولا في ميدان الاسعار ومعدل الربح ، قد امتد اذن تدريجيا الى ميدان الانتاج ثم ينتقل الآن الى ميدان الطلب والمبيعات ومجالات التصريف • ونظرا الى تحقق الاستخدام التام ، لا يعود الحجم الاجمالي للقدرة الشرائية المخصصة للسلع الاستهلاكية يتزايد، أو لا يتزايد الا بصورة طفيفة للغاية *• وبالمقابل يستمر انتاج هذه السلع بالذات في التزايد طوال مرحلة كاملة ، للأسباب المشار اليها آنفا • « نشير هنا الى أن الصعوبات المالية التي تتراكم، تترافق

---

* غالبا ما يشرع التجار والمنشآت في اعادة تموين مخزوناتهم في بداية الطفرة وقبل ان يبدأ مبدأ المسرع باداء كامل مفعوله، وعندما لا تكون هذه الحركة مترافقة بزيادة موازية في المبيعات الى الجمهور ، فقد يضطرون الى تصفية هذه المخزونات عينها بسرعة والى الحد من مشترياتهم في الوقت نفسه . وهكذا يتفسر ظهور تقلصات طفيفة ابان الدورة الاقتصادية، كان اول من اشار اليها هو الاقتصادي كتشن (٤٥) ، ثم دعيت ايضا تقلصات المخزونات (متزلر وابراموفيتش) (٤٦) .

* ينبغي ان نفهم ذلك بمصطلحات واقعية لا بمصطلحات نقدية . فالتضخم النقدي يستطيع بالطبع ان يزيد الاجور الاسمية في نهاية الطفرة، لكن هذا الارتفاع يتلاشى اثره أو يكاد بنتيجة ارتفاع تكاليف الحياة . علما بأن كل زيادة جديدة في الانتاج في هذه اللحظة تسبب زيادة في الاجور الواقعية (ساعات اضافية، الخ) . تقلص معدل الربح . وفي الوقت نفسه ، وفي ذروة الطفرة ، يميل معدل فائض القيمة هو ايضا الى التناقص، ويميل المردود الوسطي الى الانخفاض، ولاسيما بنتيجة استخدام يد عاملة غير متمرسة ، وكذلك بنتيجة الظاهرات التالية :

« مما لا مشاحة فيه أن مردود العمل في العديد من المؤسسات قد تناقص منذ أن تم تجاوز الاستخدام التام، بنتيجة ميوعة اليد العاملة والاتكالية وقلة المثابرة (٤٧) » .

بنمو أبطأ في التوزيع (بتعبير أدق : المبيعات) على المستهلكين (ولعلهـا تنجم جزئيا عنه) ، في اللحظة نفسها التي يزداد فيها الانتاج المادي بسرعة (٤٨) » • اذن فالمخزونات تشرع بالتزايد، أولا على الصعيد النهائي (تجارة المفـرق) ، ثم على المستويات المتوسطة ، وأخيرا في المنشآت الصناعيـة بالذات (٤٨) •

وبقــدر ما يحدث هذا التزايد ، يقاوم الصناعيـون والتجار الـذين يتضررون منه أي هبوط فوري في الاسعار الذي قد يعني بالنسبة اليهـم نقصان قيمة مخزوناتهم ، وبالتالي خسارة فادحة • ومن هنا يزداد اقبالهـم على المصارف للحصول على اعتماد التداول • وتؤخر المصارف نفسها، التي سبق لها أن منحت اعتمادات واسعة لمنشآت هذا القطاع ، تؤخر ما أمكنها كـل امتناع عن منح الاعتماد ينذر بتسبيب افلاس المنشآت المتضـررة ، وبالتالي خسارة الرساميل المقروضة • وهكذا يحدث تضخم حقيقي فـي الاعتماد ، توتر خطر في النظام كله ، مرتبط بالعديد من ظاهرات المضاربـة والغش الصرف ، تلك الظاهرات التي تكثر في مناخ الطفرة • والتوتر فـي السوق النقدية وفي السوق المالية يسبق ارتكاس الحالة من جديد ويتميز بارتفاع قوي في معدل الفائدة (٤٩) •

ويضطـر المقاولون الآن الى أن يؤخروا أكثر فأكثر انجاز مشاريـع التوظيفات القائمة على قدم وساق • ويتوجب عليهم أن يستعملوا كرأسمال متداول جزءا من الرأسمال النقدي المخصص لهذه التوظيفات • ومن هنـا فان طلباتهم من سلع التجهيز تتناقص باطراد ، بينما يركد الانتاج أو يبـدأ بالتناقـص في قطاع السلع الاستهلاكية • وعلـى هذا يبلغ انتاج السـلع الاستهلاكية أوجه . ويركد ، أو يبدأ حتى بالتراجع، قبل أن تحدث الظاهرة نفسها في قطاع السلع الانتاجية (٥٠) •

لقد وصلنا الى النقطة الحرجة الثانية في الدورة • وبالفعل ، قامـت منشآت قطاع السلع الانتاجية باعادة تجهيز نفسها في ابتداء الدورة ، حتى تواجـه طلبات اتساع الرأسمال الجامد في قطاع السلع الاستهلاكيـة • ويكفي أن يتوقف هذا الاتساع حتى تشرع ظاهرات فيض الانتاج بالظهور في قطاع السلع الانتاجية ، وحتى تشرع بعض صناعات هذا القطاع بالعمل

بما دون استطاعتها الانتاجية القصوى الجديدة • بل ان تباطؤ معدل تزايد التوظيفات يؤدي الى النتيجة نفسها :

« ان وتيرة انتاج الصناعات المنتجة للتجهيزات مشروط بتوسع انتاج الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية • فاذا ما توقفت الصناعات الاخيرة عن التطور ، خسرت الاولى قسما من مجالات تصريفها واضطرت الى تقليص نشاطها ، حتى لو كان في مستطاعها أن تحصل على الاموال الضرورية لابقاء انتاجها على مستواه القديم (٥١) » • والحال ان منشآت هذا القطاع قد حققت هي أيضا توظيفات هامة مؤخرا ، اذن فعليها أن تعوض عن اهتلاك رساميل هامة • وهي تعمل برساميل مقترضة أكثر مما تعمل بها منشآت القطاع الآخر ، لان القسم الاعظم من الرساميل النقدية الشاغرة قد تدفق نحوها ، منجذبا بمعدل للربح أكثر ارتفاعا • وعلى هذا فان ارتفاع معدل الفائدة الذي ينجم عن الفاقة المتعاظمة التي تتجلى في سوق الرساميل * ، سيسدد اليها ضربة أقسى من تلك التي سيسددها الى منشآت قطاع السلع الاستهلاكية • ومما يزيد في شدة هذه الضربة ان معدل الربح سيميل في الوقت نفسه الى الانخفاض أيضا ، بنتيجة ارتفاع التكاليف العامة وارتفاع الاجور (ساعات اضافية ، الخ) وتزايد التبذير ، الخ (٥٢) •

وتجد هذه المنشآت نفسها مضطرة بدورها ، ازاء املاق دفاتر مبيعها ، الى الحد من انتاجها والى تسريح قسم من ملاكها العامل والى اتخاذ تدابير توفير أخرى • لكن هذا كله يعني أن حجم القدرة الشرائية المخصصة للسلع الاستهلاكية التي يوزعها هذا القطاع سيميل الى التناقص • وينجم عن ذلك ، بالنسبة الى السلع الاستهلاكية ، تناقص واقعي في الطلب ، وتزايد جديد في المخزونات ، وتضييق جديد للانتاج ، وانخفاض جديد للأرباح •

وفي درجة معينة من سيرورة الانكماش الجامعة هذه ، ينتقل عدم التوازن بالضرورة الى المرحلة الاخيرة ، مرحلة الاعتماد • فطلب اعتماد التداول يتراكم من كل جانب • وبالمقابل يتناقص عرض الرساميل النقدية ،

---

* هذه الفاقة لا تنجم بالضرورة عن فاقة فعلية الى الرساميل . فغالبا ما يرفض ملاك هذه الرساميل اقراضها في هذه اللحظة ، لان هبوط معدل الربح ينطوي على خطر متعاظم في عدم استقرار المقترضين .

بالنظـــر الى تلاشي الفرق بين معدل الربح ومعدل الفائدة • وازاء تزايـــد المخزونــات وركود المبيعات ، تجد المنشآت نفسها فضلا عن ذلك بحاجــة دائمة الى المال السائل ، وتقلص ودائعها في المصارف ، وتصفي قيما منقولة وغير منقولة ، الخ (٥٣) •

وأخـــيرا تكون جميع الاحتياطيــات المتراكمة أثناء مرحلة الركـــود السابقة قد جرى امتصاصها عبر نشاط الطفرة المحموم • اذن فمن المحتم أن يؤدي اختلال التوازن بين عرض وطلب الرساميل النقدية إبان تلك العملية الى توقف توسع نظام الاعتماد • فتبدأ المصارف برد الطلبات الجديدة من اعتماد التداول ، الا بمعدلات باهظة متعاظمة • وترتفع معدلات الفائـــدة ومعدلات الخصم بسرعة ✻ • ويتزايد باطراد عدد الافلاسات ، اذ تفضي افلاسات المدينين الى افلاسات الدائنين • وتحدث حركة تداع سريعـــة • وتغلـــق المئات من المنشآت أبوابهـــا وتسرح عمالها • وتضطر الى تصفيـــة مخزوناتها بأي سعر كان ، بحثا عن المال السائل الذي يمسي على حين غرة الوسيلـــة الوحيدة لتلافي أدهى الكوارث • وتنهار الاسعار ، وتختفـــي الارباح، وتنداح موجة جديدة من الافلاسات • وتسقط الاسعار والارباح والانتـــاج والمداخيل والاستخـــدام الى مستوى منخفـــض الى حد غـــير طبيعي ✻ •

توسع قـــاعدة الانتـــاج الرأسمالي

ان تحليل السير الدوري للاقتصاد الرأسمالي مبني على السلوك المميز للمنشآت الرأسمالية التي تسعى في كل لحظة من الدورة وراء الحد الاقصى

✻ ينبغي ألا ننسى ان ارتفاع معدل الفائدة في اعتمادات الانتاج لم يعد له غير أثر لا يكاد يذكر في البلدان الرأسمالية المتقدمة حيث يلعب تمويل المنشآت الذاتي دورا مهيمنا (٥٤) . اما اعتماد التداول فليس هذا شأنه . . .

✻ يفسر كالدور (٥٥) توقف الطفرة بأربعة أسباب : معدل فائدة متزايد يوقف التوظيفات، هبوط في معدل الربح ناشيء عن ارتفاع معدل الفائدة ذاته ، عدم كفاية توسع الطلب على السلع الاستهلاكية، ظهور فيض الاستطاعة بنتيجة قلة اليد العاملة . ولقد لاحظنا أثر ثلاثة من هذه العـــوامل الاربعة ، وان لم يكـــن بالترتيب ذاته . والعامل الرابع استثنائي تماما . فتأثير الاستخدام التام ينصب بوجه خاص على معـــدل الربح .

من الربح ، تحت سوط المزاحمة ، من غير اهتمام بمجمل النظام والسوق •
لكن كيف نفسر أن تعاقب الازمات الدوري لا يحث المنشآت على المزيد من الحذر ، أي على الحد من توظيفاتها في فترة الرواج ، تجنبا لفيض الانتاج في نهاية الطفرة ؟ وبعبارة أخرى ، كيف يمكن للطفرات أن تبدي في كل مرة نفس المظهر المحموم والمفرط التضخم الذي يقود فيما بعد الى انهيار شديد الايلام ؟

ان ما يزيد في تبرير طرح هذا السؤال كون القطاعات الخاضعة أكثر من غيرها لتموجات الطلب أثناء الدورة تكتسب قدرة التكيف مع هذه التموجات :

« ان المنشآت، متآلفة مع تغيرات الطلب الدورية أثناء مراحل الدورة، تتعلم كيف تستجيب ••• للطلب الاقصى أثناء الازدهار • والصناعات الخاضعة أكثر من غيرها لهذه التموجات ••• والتي نطلق عليها اسم الصناعات الدورية ، مضطرة أكثر من غيرها أيضا الى سلوك ذلك المسلك • ولهذا تقتني استطاعة انتاجية لا يمكن لها أن تستعملها بملء طاقتها الا في فترة الازدهار (٥٦) » •

وليس مثل هذا التنبؤ من جانب الرأسماليين بقادر على منع السير الدوري للاقتصاد • فلقد رأينا أن التجدد الدوري للرأسمال الجامد، المحدد بطول أجله ، يكفي لتفسير ذلك السير الدوري • لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو التالي : لماذا لا نشهد تجدد الرأسمال الجامد في بداية كل رواج ، مترافقا بتوظيف متناسب بوجه الاجمال مع تزايد السكان ابان الدورة ؟ ولماذا نشهد بدلا من ذلك توسع الاستطاعة الانتاجية ، عن طريق الوثبات . توسعا كبيرا يطلق ، بفعل مبدأ المسرّع ، الطفرات بحصر المعنى ؟

ليس هناك ، تاريخيا ، غير جواب واحد على هذا السؤال • فالسير الدوري للاقتصاد الرأسمالي يكتسب طابعا محموما للغاية بنتيجة اتساع قاعدة هذا الاقتصاد في بداية كل رواج ، وهذا بنتيجة الظهور المباغت لمجالات تصريف جديدة بالنسبة الى قطاعات هامة من الصناعة، الشيء الذي يحفز نشاط صناعة السلع الانتاجية •

ومن الممكن أن تنجم مجالات التصريف الجديدة هذه اما عن الامتداد

الجغرافي للانتاج الرأسمالي (٥٧) (الدخول الى وسط غير رأسمالي)، واما عن ظهور قطاعات انتاج جديدة (تقدم تكنولوجي) ، واما عن قفزات مباغتة في علاقات المزاحمة (اختفاء مزاحم قوي بسبب الحرب ، أو بسبب تخلفه التكنولوجي ، الخ) • وينبغي أن نضيف الى ذلك ، في القرن العشرين ، دور المنافذ البديلة الذي تلعبه بوجه أساسي طلبات الدولة من التوريدات الحربية * •

وهكذا نستطيع أن نفسر كل طفرة متعاقبة في تاريخ الرأسمالية بذلك الاتساع في قاعدة الانتاج الذي أشرنا اليه :

أ ــ دورة ١٨١٦ ــ ١٨٢٥ : غزو الصناعة البريطانية للأسواق الاميركية اللاتينية ، بناء مصانع على الغاز وبناء قنوات في بريطانيا ، بداية تصنيع بلجيكا •

ب ــ دورة ١٨٢٥ ــ ١٨٣٦ : نهضة الصادرات البريطانية الى أميركا اللاتينية والى الولايات المتحدة الاميركية ، التوسع الصناعي في بلجيكا وفرنسا وريننانيا ، بدايات بناء السكك الحديدية •

ج ــ دورة ١٨٣٦ ــ ١٨٤٧ : نهضة الصادرات البريطانية الى آسيا ، ولاسيما الى الهند والصين (بعد حرب الأفيون) • حمى بناء السكك الحديدية في أوروبا الغربية بأسرها •

د ــ دورة ١٨٤٧ ــ ١٨٥٧ : توسع السوق الاميركية بعد اكتشاف فلزات الذهب في كاليفورنيا • بناء السكك الحديدية في الولايات المتحدة الاميركية وفي سائر أوروبا • بناء صناعات جديدة في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا • النهضة الاولى للشركات المساهمة •

هـ ــ دورة ١٨٥٧ ــ ١٨٦٦ : اتساع سوق الهند ومصر ، ولا سيما عقب تطور زراعة القطن للحلول محل القطن الاميركي الذي اختفى بنتيجة الحرب الاهلية الاميركية •

و ــ دورة ١٨٦٦ ــ ١٨٧٣ : تطور صناعة الحديد والصلب في ألمانيا والنمسا ــ المجر والولايات المتحدة ، ولا سيما تحت سوط حروب ١٨٦٦

---

* انظر الفصل الرابع عشر .

و ١٨٧٠ ــ ١٨٧١ الطفرة الكبرى في بناء السكك الحديدية في الولايات المتحدة .

ز ــ دورة ١٨٧٣ ــ ١٨٨٢ : حمى بناء السكك الحديدية في الولايات المتحدة واوروبا الوسطى ، نهضة صناعة بناء السفن، اتساع اسواق اميركا الجنوبية وكندا واوستراليا، عقب نهضة انتاجها الزراعي الممكنن .

ح ــ دورة ١٨٨٢ ــ ١٨٩١ : النهضة الكبرى الاخيرة لبناء السكك الحديدية فيالولايات المتحدةوروسيا واميركا اللاتينية (وبخاصة الارجنتين) . تصدير الرساميل البريطانية والفرنسية . تطور السوق الافريقية .

ط ــ دورة ١٨٩١ ــ ١٩٠٠ : بناء الحافلات الكهربائية في العالم قاطبة، بناء السكك الحديدية في روسيا وافريقيا وآسيا واميركا اللاتينية . تصدير الرساميل الانكليزية والفرنسية والالمانية . تطور صناعة الكهرباء والبترول.

ي ــ دورة ١٩٠٠ ــ ١٩٠٧ : نهضة صناعة الحديد والصلب (سباق التسلح) ، وصناعة بناء السفن والحافلاتالكهربائية ومراكز توليد الكهرباء والتجهيزات الهاتفية . تطور السوق التركية من افريقيا الشمالية الى الشرق الاوسط . التطور الاول للصناعة الثقيلة الايطالية . الموجة الاخيرة من بناء السكك الحديدية في افريقيا وآسيا * .

ك ــ دورة ١٩٠٧ ــ ١٩١٣ : نهضة صناعة الحديد والصلب والتسلح وبناء السفن . انتهاء طفرة بناء الحافلات الكهربائية . تطور سوق الشرق الاوسط .

ل ــ دورة ١٩١٣ ــ ١٩٢١ : حمى البناء الصناعي وطفرة صناعةالصلب والحديد وبناء السفن وصناعة التسلح في الولايات المتحدة واليابان ، طفرة الصناعة الكيمياوية في هذين البلدين وكذلك في المانيا وبريطانيا ، النهضة الاولى لصناعة السيارات .

---

* بلغ بناء السكك الحديدية في اوروبا، باستثناء روسيا، أوجه في عقد ١٨٧٠ ــ ١٨٨٠ ، وكانت الزيادة السنوية الوسطية للخطوط ٥٠٠٠ كم . وفي الولايات المتحدة بلغ هذا البناء اوجه في عقد ١٨٨٠ ــ ١٨٩٠ ، وكانت الزيادة السنوية الوسطية للخطوط ١١٫٨٠٠ كم . وبدءا من عقد ١٨٩٠ ــ ١٩٠٠ تجاوز البناء السنوي في سائر العالم اجمالي بناء السكك الحديدية في اوروبا والولايات المتحدة ليبلغ أوجه بين ١٩٠٠ و ١٩٠٨ ، وكان المعدل الوسطي السنوي ١٢٫٠٣١ كم (٥٨) .

م — دورة ١٩٢١ — ١٩٢٩ : النهضة العالمية لصناعة السيارات والمطاط والبترول والآلات — الأدوات والاجهزة الكهربائية والمنتجات الكيمياوية • طفرة تصدير الرساميل الاميركية ، ولا سيما نحو ألمانيا •

ن — دورة ١٩٢٩ — ١٩٣٧ : نهضة صناعة التسلح وقبل كل شيء في المانيا واليابان • تطور سوق الصين واميركا اللاتينية • النهضة الاولى لصناعة الطيران •

س — دورة ١٩٣٧ — ١٩٤٩ : نهضة صناعة التسلح في الولايات المتحدة وكندا واوستراليا والمانيا وبريطانيا • تقاسم جديد للأسواق العالمية وبخاصة في اوروبا الغربية والشرقية وافريقيا واميركا اللاتينية والشرق الاقصى • نهضة صناعة الطيران والصناعة الالكترونية والكيمياوية • بدايات الصناعات الذرية • تصنيع البلدان المتخلفة •

ع — دورة ١٩٤٩ — ١٩٥٣ : نهضة صناعة التسلح وصناعة الطيران ، تطور الصناعة الذرية، النهضة الجديدة للصناعة الثقيلة الالمانية المركزة على حاجات اعادة البناء ، تطور السوق الافريقية ، استمرار تصنيع البلدان المتخلفة •

ف — دورة ١٩٥٣ — ١٩٥٨ : نهضة الصناعة الالكترونية والكيمياوية (المواد البلاستيكية !) والميكانيكية (التجهيزات من مختلف الانواع) • استمرار سباق التسلح وتصنيع البلدان المتخلفة • طفرة البناء غير المنقول ، نهضة قطاعات الصنع الاستهلاكية الدائمة في اوروبا ، التطور الأول للتأليل على نطاق واسع •

نظريات نقص الاستهلاك

نستطيع أن نميز ، في تاريخ الفكر الاقتصادي ، مدرستين كبرتين في تفسير الدورة الاقتصادية الرأسمالية : مدرسة نقص الاستهلاك ومدرسة عدم التناسب • وكل مدرسة من هاتين تضع اصبعها على تناقض اساسي من تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي، لكنها تخطىء عندما تعزل هذا التناقض عن سائر خصائص النظام •

ينطلق أنصار نظريات نقص الاستهلاك ، لتفسير الازمات الدورية ، من

التناقض بين ميل الانتاج الى التطور اللامحدود وبين الميل الى تضييق استهلاك الجماهير الواسعة ، وهو تناقض مميز فعلا لنمط الانتاج الرأسمالي . وهكذا تبدو الازمات الدورية وكأنها ازمات تحقيق فائض القيمة . فعدم كفاية قدرة الجماهير الشرائية تمنع هذه الجماهير من شراء جميع المنتجات المصنوعة ابان مرحلة محددة . وصحيح أن فائض القيمة قد أنتج فعلا ، الا أنه يبقى متبلورا في بضائع غير قابلة للبيع .

وبين ممثلي هذه المدرسة نستطيع ان نضع بوجه خاص الاشتراكيين السابقين لماركس أمثال اووين وسيسموندي ورود برتوس ، والشعبيين الروس ، وكذلك مجموعة من اتباع ماركس : كاوسكي، روزا لوكسبرغ ، لوسيان لورا ، فريتز ستيرنبرغ ، اوتو باوير (في مؤلفه الاخير) ، ناتالي موسزكوفسكا ، بول سويزي، الخ. ونستطيع ان نعتبر الماجور دوغلاس والبروفسور ليدرر ، وفوستر وكاتشينغس، وهوبسون، وكذلك كينز وقسما من اتباعه (ولا سيما البروفسور هامبرغ) الممثلين غير الماركسيين لهذه المدرسة .

ان اكثر المدافعين فجاجة عن هذا التصور يكتشفون أصل الازمات في كون الشغيلة لا يتلقون من أجر غير معادل جزء من القيمة الجديدة التي ينتجونها . وهم ينسون ان الجزء الآخر من هذه القيمة يتمثل في القدرة الشرائية للطبقة البورجوازية (الأسر الرأسمالية والمنشآت) . ولا يحجم مؤلف يدعي قدرا كبيرا من العلم مثل فريد أولسنر عن الكتابة في مؤلفه « الازمات الاقتصادية » (٥٩) .

« ينجم عن ذلك التناقض بين دور العامل كمنتج لفائض القيمة وبين دوره كمستهلك او مشتر في السوق ، أن تطور هذه السوق لا يستطيع ابدا (!) أن يساوي توسع الانتاج . فالطلب يتطور دوما (!) بأبطأ مما يتطور العرض في الشروط الرأسمالية (للانتاج) ...

ان مثل هذا التصور لا يفسر السبب الذي يحتم اندلاع الازمات ، وانما هو يفسر بالأحرى دوام فيض الانتاج واستحالة الرأسمالية .

والحال ان الشغيلة لا يفترض فيهم البتة ان يشتروا مجمل البضائع المنتجة . بل ان نمط الانتاج الرأسمالي يقتضي، على العكس، ألا يجري أبدا

شراء جزء من هذه البضائع ، أعني السلع الانتاجية، من قبل العمال، وانما من قبل الرأسماليين دوما • ولقد كان من الواجب، للدفاع عن نظرية نقص الاستهلاك ، أن يقام البرهان على أن النسبة بين الاجور وذلك الجزء من فائض القيمة غير المحول الى رأسمال ثابت من جهة وبين الدخل القومي من الجهة الثانية ادنى وجوبا ودوريا من النسبة بين قيمة السلع الاستهلاكية وبين قيمة مجمل الانتاج، في نمط الانتاج الرأسمالي • ان هذا البرهان لم يقم قط بصورة مقنعة •

وترفع روزا لوكسمبورغ (٦٠) ، بالرغم من انطلاقها من اعتبارات مماثلة . ترفع النقاش الى مستوى أجدر بالاهتمام، عندما تتساءل عن أصول التراكم واعادة الانتاج الموسعة • وبالفعل تعني اعادة الانتاج الموسعة ان الرأسماليين يسحبون من تداول البضائع، عند نهاية دورة من دورات دوران الرأسمال، قيمة أكبر من تلك التي أدخلوها في انتاج تلك البضائع • هذا الفائض هو على وجه التحديد فائض القيمة المحقق !

وتتابع روزا لوكسمبورغ : والحال ان اجور العمال (الرأسمال المتغير) وقيمة ابدال الآلات والمواد الاولية المهترئة فيالانتاج (الرأسمال الثابت) على حد سواء قد جرى تسليفها من قبل الرأسماليين • كذلك فان الرأسماليينهم الذين يدفعون ايضا استهلاكهم الذاتي غير المنتج (الجزء غير المتراكم من فائض القيمة) • وعلى هذا ، لو قام العمال والرأسماليونبشراء مجملالانتاج لكان هذا معناه ببساطة ان الرأسماليين يستملكون من جديد الاموال التي أدخلوها في التداول ، وانهم يشترون من بعضهم بعضا نتاجهم الفائض •

وهذا أمر لا معنى له الا اذا نظرنا الى كل منشأة رأسمالية على انها وحدة معزولة • لكن هذا الاستنتاج يبدو عبثيا بالنسبة الى النظامالرأسمالي منظورا اليه في مجمله • وغني عن البيان ان الثروات والقيمة المتراكمة التي تحققها الطبقة الرأسمالية تتزايد تزايدا لا يمكن أن ينجم عن مبادلات ما بين الرأسماليين • ومن هنا تستنتج روزا لوكسمبورغ ان تحقيق فائض القيمة غير ممكن الا بقدر ما تنفتح أسواق غير رأسمالية لنمط الانتاج الرأسمالي • وهي ترى هذه الاسواق قبل كل شيء في القدرة الشرائية للطبقات غير الرأسمالية (الفلاحين) داخل البلدان الرأسمالية، وفي التجارة الخارجية مع

البلدان غير الرأسمالية * •

من المؤكد تاريخيا ان النظام الرأسمالي ولد وتطور في وسط غير رأسمالي • ومن المؤكد ايضا ان اتساع قاعدته قد وجد حافزا ديناميكيا له في ذلك الغزو لمجالات جديدة • لكن لا ينجم عن هذا ان تحقيق فائض القيمة سيكون مستحيلا في حال غياب وسط غير رأسمالي •

ان خطأ روزا لوكسمبورغ يكمن في معاملتها الطبقة الرأسمالية العالمية ككل واحد ، اي في تناسيها المزاحمة • وصحيح ان ماركس، في حساباته لمعدل الربح الوسطي في المجلد الثالث من « الرأسمال » ، ينطلق ايضا من الطبقة الرأسمالية ككل • وروزا تورد ذلك بلهجة انتصار توكيدا لأطروحتها (٦٢) • لكن يبدو انها تنسى ان ماركس قد حدد ، في تخطيطه الاجمالي لـ « الرأسمال » ، بأن الازمات تقع خارج ميدان « الرأسمال المنظور اليه في مجمله » ، وبأنها تنجم على وجه التحديد من الظاهرات التي يسميها ظاهرات « الرساميل المتخلفة » ، أي المزاحمة • هذه المزاحمة هي التي تحدد كل دينامية الرأسمالية وكل قوانين تطورها •

والحال ان المزاحمة تستلزم تبادل البضائع مع رأسماليين آخرين • وانتقال القيمة هذا داخل الطبقة الرأسمالية يمكن أن يكون فعلا عند أساس « تحقيق فائض القيمة » • وفي اطار هذه المبادلات فيما بين الرأسماليين ، يستطيع « مجمل » الطبقة الرأسمالية أن يشهد تزايد ربحه الاجمالي، المتحقق

---

* رد بوخارين على هذه الحجة بأن هناك تبادل بضائع ايضا في التجارة مع الطبقات او البلدان غير الرأسمالية ، وبأنه ليس هناك بالتالي منافذ جديدة . وهو لم يفهم ان هذه التجارة قد تأخذ لا شكل تبادل بضائع، بل شكل مبادلة **مداخيل غير رأسمالية** (على سبيل المثال ريع عقاري نصف اقطاعي) ناجمةعن أنماط الانتاج غير الراسمالية ، ببضائع رأسمالية . اذن فهناك بالفعل منافذ جديدة وتحويلات للقيمة لصالح البرجوازية . ويضيف ستيرنبرغ بأنه اذا ما كانت نقطة الانطلاق هي فرضيته القائلة بأن فضلة من السلع الاستهلاكية هي وحدها التي لن تكون قابلة للبيع في مجتمع راسمالي « خالص » ، فمن الممكن آنذاك ان تجري مبادلة هذه السلع الاستهلاكية مقابل سلع انتاجية (مواد اولية) مستوردة من البلدان غير الراسمالية، وهذا ما يسهل في آن واحد تحقق فائض القيمة وتراكم الرأسمال (٦١) .

بالتعاقب عن طريق تداول المبلغ ذاته من المال * .

ان عدم تساوي وتيرة التطور (٦٤) بين مختلف البلدان ومختلف القطاعات ومختلف المنشآت هو محرك توسع المنافذ الرأسمالية ، من غير أن يحتاج الامر بالضرورة الى طبقات غير رأسمالية . وهو الذي يفسر كيف يمكن لاعادة الانتاج الموسعة أن تستمر حتى مع انتفاء كل وسط غير رأسمالي، وكيف يتم في هذه الشروط تحقيق فائض القيمة عن طريق استفحال تركز الرأسمال بصورة حادة . وعمليا لا تعدو المبادلات مع أوساط غير رأسمالية أن تكون أكثر من مظهر من مظاهر تطور الرأسمالية غير المتساوي.

نقد نماذج « نقص الاستهلاك »

حاول عدة مؤلفين ان يعطوا شكلا اكثر تهذيبا ، مستندا الى الأرقام ، لنظرية « نقص الاستهلاك » ، أي لاستحالة تحقيق فائض القيمة بوصفه المصدر الاخير للأزمات الدورية . وأمثلة أوتو باوير (في مؤلفه الاخير) وليون سارتر وبول سويزي وفريتز ستيرنبرغ هي أجدر الامثلة بالاهتمام . بيد ان هذه « النماذج » الحسابية او الجبرية المختلفة عن «نقص الاستهلاك» تشكو من عيب مشترك . فهي جميعها مصادرات على المطلوب ، أي انها تفترض، في عرضها المشكلة ، انه قد تمت اقامة البرهان على الحل الذي تريد أن تستنبطه للمشكلة . *

وهكذا يقيم بول سويزي (٦٥) نموذجه انطلاقا من الافتراض بأن زيادة معينة في قيمة انتاج السلع الانتاجية لا بد ان تترافق بالضرورة

---

* انظر بوجه خاص ملاحظة ماركس الجديرة بكل اهتمام في « الاسس » : « ان فائض القيمة المخلوق في نقطة ما يستلزم خلق فائض قيم في نقطة اخرى لتبادل بها » .

انظر ايضا ملاحظة ماركس في « نظرية فائض القيمة » : « لكن ، بسبب كون الانتاج الرأسمالي لا يمكنه ان يتباطأ سوى في بعض المرافق وفي شروط معينة، يستحيل اي انتاج رأسمالي لو كان عليه ان ينمو في جميع المرافق وبصورة مماثلة (٦٣) . »

* تنطبق الملاحظة عينها بالأصل على معظم « نماذج » الاقتصاد الرياضي المستخدمة للبرهنة على هذه النظرية او تلك من نظريات الدورة . انظر الشروح المفصلة في الفصل الثامن عشر ، فقرة « الاقتصاديون الرياضيون » .

باستطاعة انتاجية مزدادة بالتناسب في مجال السلع الاستهلاكية • وبعبارة اخرى : ان نسبة (قيمة ١ / قيمة ٢) ستبقى ثابتة ، بينما ستزداد تدريجيا نسبة

(فائض القيمة المتراكمة في ث ، / الاجور + ف - ق غير المتراكم في ث) وكذلك نسبة (القدرة الشرائية ١ / القدرة الشرائية ٢)

وانطلاقا من هذه الفرضية يكون بالطبع قد جرى اثبات « ضرورة » فيض انتاج السلع الاستهلاكية ، ما دامت هذه الضرورة متضمنة اصلا في الفرضية•

ويسير اوتو باوير (٦٦) في استدلال مماثل • فهو يستنتج حتمية الازمة من كون الرأسمال الثابت يتراكم بأسرع مما تزداد الحاجات الى الرساميل الثابتة لانتاج السلع الاستهلاكية الاضافية المشتراة من قبل الشغيلة الاضافيين المستخدمين ابان اعادة الانتاج الموسعة • وهذا يتولد منطقيا من استخدام معدل متنام من فائض القيمة • لكن نموذج أوتو باوير يفترض مسبقا أن المجتمع لا يستوعب رساميل ثابتة جديدة الا بنفس النسبة التي يزيد بها استهلاكه النهائي • اذن فهو يفترض مسبقا نسبة ثابتة بين قيمة انتاج كلا القطاعين • والحال ان هذا بالضبط ما كان ينبغي عليه برهانه •

ويجدر بالملاحظة ان اوتو باوير أول مؤلف ماركسي يدخل مفهومي مخزون الرأسمال الجامد الموجود (الاستطاعة الانتاجية الاجمالية) ومعدل التقدم التقني على نموذجه • وقد أكثرت المدرسة النيوكينزية والاقتصادية الرياضية من استعمال هذين المفهومين ، ولا سيما هارود ودومار وبلفن وهامبرغ • *

وينطلق ليون سارتر (٦٨) من افتراض أن النسبة بين الرساميل الثابتة في كلا قطاعي الانتاج الصناعي الكبيرين هي دوما واحدة • وهو يستنتج هذه الفرضية من فرضية مبدئية تقول بتماثل معدل فائض القيمة ومعدل التراكم

---

* يثبت هامبرغ (٦٧) ان هناك نسبة ثابتة بين تزايد مخزون الرأسمال الجامد الموجود وبين تزايد الانتاج الناجم عن استخدام هذا المخزون بملء طاقته . لكنه يتحفظ من افتراض مثل هذه النسبة الثابتة بين تزايد مخزون الرأسمال الجامد الاجمالي وبين استطاعة انتاج السلع الاستهلاكية وحدها . وهكذا يتجنب الخطأ المشترك بين جميع انصار نظرية نقص الاستهلاك .

في كلا القطاعين • لكنه يفترض في الوقت نفسه ان طلب السلع الانتاجية يزداد بأسرع مما يزداد طلب السلع الاستهلاكية • واذا ما بقي $\frac{1}{2}$ ثابتا بينما زاد $\frac{\text{الطلب ١}}{\text{الطلب ٢}}$ ، باتت الازمة محتمة طبعا واتخذت شكل ازمة فيض انتاج في السلع الاستهلاكية •

وليست المسألة مسألة مصادرة على المطلوب فحسب ، بل هي أيضا مسألة خطأ في الاستدلال • فسارتر (شأنه شأن ستيرنبرغ) يستنتج من المزاحمة الرأسمالية وجود تناسب ثابت بين القوى المنتجة العاملة في كلا القطاعين• وهذا تصور ميكانيكي، «بريء» للمزاحمة • فهذه المزاحمة لا تفضي البتة الى تساوي تركيب الرأسمال العضوي بين شتى القطاعات • بل هي تفضي على العكس الى التزايد الاجمالي لتركيب الرأسمال العضوي، وبالتالي الى اعادة توزيع نسبية للقوى المنتجة لصالح قطاع السلع الانتاجية وعلى حساب قطاع السلع الاستهلاكية • وهذه واحدة من فرضيات الماركسية الاساسية ، وقد أكدتها أصلا المعطيات الاحصائية * • لكن اذا ما جسدنا هذه الفرضية في « نموذج » من نماذج الدورة ، انهارت كل فكرة عن تناسب ثابت بين قيمة انتاج كلا القطاعين ، وبالتالي انهار كل « برهان حسابي » على حتمية فيض الانتاج بنتيجة نقص استهلاك السلع الاستهلاكية •

ونموذج ستيرنبرغ النظري هو أجدر الامثلة بالاهتمام • فهو ينطلق من أساس مزدوج : الاول ، مخططات اعادة الانتاج الموسعة المستندة الى

---

* في الولايات المتحدة ارتفع انتاج سلع التجهيز ، حسب تقدير شو (٦٩) ، من ٢٩٦ مليون دولار في عام ١٨٦٩ الى ٦٠٣٣ مليون دولار في عام ١٩١٩ ، وارتفع انتاج السلع الاستهلاكية ابان الحقبة نفسها من ٢٤٢٨ مليون دولار الى ٢٨٤٤٥ مليون دولار . اذن فالقطاع ١ قد زاد انتاجه اكثر من ٢٠ ضعفا ، والقطاع ٢ زاده ١٢ ضعفا فقط (وينبغي أن ننوه بأن انتاج هذا القطاع قد بولغ في تقديره لانه يشتمل في بند « السلع الاستهلاكية الدائمة » على منتجات هي في الواقع سلع انتاجية) . أما بالنسبة الى الحقبة الممتدة من عام ١٩١٩ الى أيامنا هذه ، فلا نملك حسابات دقيقة من النوع نفسه . لكن أرقام نشرة « التجريد الاحصائي » المتعلقة بأصناف شتى من البضائع لها دلالتها . فمن عام ١٩١٩ الى عام ١٩٥٢ تضاعفت قيمة انتاج السلع الدائمة (التي تنتمي في غالبيتها الى القطاع ١) خمس مرات (منتقلة من المؤشر ٧٢ الى المؤشر ٣٤٠) ، بينما لم تتضاعف قيمة انتاج السلع غير الدائمة سوى ثلاث مرات (منتقلة من المؤشر ٦٢ الى المؤشر ١٩٠) .

الأرقام والمأخوذة من المجلد الثاني من « رأسمال » ماركس، والثاني طبيعة المزاحمة بالذات •

وقد سبق لروزا لوكسمبورغ، عندما درست مخططات اعادة الانتاج الموسعة التي استخدمها ماركس في المجلد الثاني من « الرأسمال » ، أن ألحت على أن توازن المبادلات بين كلا القطاعين لم يصبح ممكنا الا لأن معـدل التراكم البالغ ٥٠ ٪ مـن فائض القيمة في القطاع ١ ، ينخفض ابان الدورة نفسها الى ٢٠ ٪ من فائض القيمة في القطاع ٢ • ويتبنى ستيرنبرغ (٧٠) هذا النقد ويوسعه • وهو يؤكد ان عدم تساوي معدلي التراكم هذا لا غنى عنه للوصول الى التوازن بين القطاعين ، مع تزايد التركيب العضوي للرأسمال في كلا القطاعين * •

ويتابع ستيرنبرغ قائلا انه لا داعي للاعتقاد بأن معدل تراكم الرأسمال سيكون مختلفا في كلا القطاعين ، لأن هذا المعدل سيتساوى بنتيجة المزاحمة الرأسمالية • بيد ان عدم التوازن لا يتبع ، في مخططه ، من معـدل متساو للتراكم في كلا القطاعين ، وانما من التعارض بين معدل للتراكم متساو وبين تركيب عضوي متباين للرأسمال في القطاعين ١ و ٢ •

والحال ان النظرية والمعطيات التجريبية على حد سواء تؤكد لنا ان هذا التركيب العضوي للرأسمال يجب ان يكون بالفعل مختلفا في كلا القطاعين • ويكفي في هذه الشروط متابعة آلية المزاحمة لنفهم ان معدل التراكم يجب ان يكون هو أيضا أدنى في القطاع ٢ • وبالفعل يتملك رأسماليو القطاع ١ جزءا من فائض القيمة الذي ينتجـه عمال القطاع ٢ ، لأنهـم يستغلون تقـدمهم التكنولوجي على الصناعة الخفيفة • وهذا الاستنتاج المنسجم مع الوقائع لا يذر شيئا قائما من برهان ستيرنبرغ •

نظريات عـدم التناسب

ترى المدرسة الاخرى من الاقتصاديين أن سبب الازمة العميق يكمن في

---

* روايـة أخرى مثيرة للاهتمام : كاليكي (٧١) ينوه بأن توزيع مصاريـف الرأسماليين ، اي معدل تراكم فائض القيمة ، هو أساس الدورة . وهو يرى أن هـذا المعدل منوط بالبون بين معـدل الربح المتوقع وبين معدل الفائـدة الراهن ، وهو بون يتقلص كلما زادت الاستطاعة الانتاجية في نهاية الدورة .

فوضى الانتاج التي تقلب دوريا شروط التوازن بين القطاعين الكبيرين، قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الانتاجية ، تلك الشروط التي حددناها في الفصل العاشر • ونستطيع ان نصنف في هذه الفئة اتباع لماركس من امثال « الماركسيين الشرعيين » الروسيين طوغان ـ بارانوفسكي وبولغاكوف ، والنمساويين هلفردينغ واوتو باوير (مؤلفات شبابه) ، والبولوني هنريك غروسمان ، والمنظّر السوفياتي بوخارين، الخ• ومن بين الاقتصاديين غير الماركسيين ينبغي أن ننوه قبل كل شيء بأفتاليون وشومبيتر وسبيتوف •

ان هؤلاء النظريين جميعا يرون منشأ الازمات في كون كل مقاول يسعى الى زيادة أرباحه الخاصة الى أقصى حد ، من غير أن يأخذ بعين الاعتبار الميول العامة للسوق في توظيفاته • وينجم منطقيا عن هذا التصور انه لو كان في وسع الرأسماليين ان يوظفوا « عقلانيا » ، اي بصورة يحافظون معها على نسب التوازن بين قطاعي الانتاج الكبيرين ، لأمكن بالتالي تجنب الازمات • بل ان بعض النظريين أكدوا ان انتاج السلع الانتاجية يمكن ان ينفصل كليا عن الاستهلاك النهائي للسلع الاستهلاكية ، وانه من الممكن بسهولة تصور نظام يقوم فيه النشاط الاقتصادي بأكمله على بناء الآلات التي تبني آلات، من غير ان يتدخل استهلاك السلع الاستهلاكية ان جاز التعبير في النظام •

وهكذا يكتب الاقتصادي الاميركي مايرون ف • واتكنس : « أليس هناك حد اقتصادي لهذا الميل الى ارجاء الاستهلاك ؟ والجواب هو ان لا وجود لهذا الحد ، اللهم الا ••• متابعة الاستهلاك الاساسي بالنسبة الى استمرار الحياة • والتوسع اللامتناهي (!) للعملية العائدة عن طريقها (عملية الانتاج) هو هدف منطقي (!) على صعيد النظرية الاقتصادية • ومن الممكن ان نتصور مجتمعا يستطيع فيه البشر طوال عدة اجيال (وهذا يعني : الى ما لا نهاية) أن يلبوا حاجاتهم (!) من الملح والخبز واللبن ومن قطعة قماش ، بينما هم منصرفون الى انتاج الآلات والتجهيزات من شتى الانواع بمهارة وربح (!) (٧٢) » •

ان هذا لتصور باطل بالطبع • فما من صاحب معمل لصنع الآلات الناسجة سيضاعف انتاجه اذا ما أثبت له تحليل السوق انه لا ينتظر اي توسع في مبيعات المنتجات النسيجية الغاصة بها المستودعات أصلا : « ان الهدف النهائي

لتراكم الرأسمال هو بالطبع زيادة انتاج السلع الاستهلاكية (٧٣) ••• ومن الممكن ان يبتعد انتاج السلع الانتاجية مدة طويلة عن هذا الاساس الأولي وان يتوسع توسعا عظيما من غير ان يهتم مؤقتا بتزايد الاستهلاك النهائي • لكن الازمة هي التي ستكون على وجه التحديد ثمن هذا البون المؤقت •

ومن الخطأ الاعتقاد من جهة أخرى بأن «التنظيم العقلاني» للتوظيفات في مجتمع رأسمالي، اي « تنظيم » المزاحمة ، قادر على الغاء التموجات الاقتصادية نهائيا • والدليل الساطع على ذلك تجربة الاقتصاد الحربي، الالماني والياباني بوجه خاص * • فليس في استطاعة اي محاججة ان تقود الرأسماليين جميعا الى الحد من انتاجهم طوعا عندما يتجاوز الطلب العرض • وليس في استطاعة أي منطق أن يدفع بهم الى الابقاء على توظيفاتهم في مستوى متوسط في اللحظة التي لا يعود فيها في وسع السوق ان تمتص انتاجهم الجاري • وللقضاء على الازمات نهائيا ، لا مناص من الغاء كل السير الدوري للانتاج ، اي كل عنصر من عناصر التطور غير المتساوي ، أي كل مزاحمة وكل سعي الى زيادة معدل الربح فائض القيمة ، اي كل ما في الانتاج من طبيعة رأسمالية •••

اذن فلا يمكن اعتبار فائض الانتاج الرأسمالي علة في ذاتها ، مستقلة عن سائر خصائص هذا النمط من الانتاج، مستقلة بوجه خاص عن التناقض بين الانتاج والاستهلاك ، ذلك التناقض الذي هو علامة مميزة للرأسمالية •

ان انصار نظرية عدم التناسب ينسون اصلا ان تناسبا معينا بين الانتاج والاستهلاك (وليس تناسبا ثابتا كما يعتقد انصار نظرية نقص الاستهلاك) ، بين الاستطاعة الانتاجية لمجمل الجهاز المنتج والاستطاعة الانتاجية للسلع الاستهلاكية والقدرة الشرائية المتاحة لهذه السلع بالذات ، يشكل جزءا لا يتجزأ من شروط التناسب الضروري لتجنب الأزمة ، وان هذه الشروط لا يمكن ابدا ان تتحقق لمرحلة طويلة من الزمن في ظل الرأسمالية •

لنلاحظ ان بعض انصار نظرية نقص الاستهلاك، المفتونين بجمال هندسة نماذجهم « المرقمة » ، قد توصلوا الى استنتاجات قريبة للغاية من استنتاجات طوغان ـــ بارانوفسكي وشركائه • فهوذا ليون سارتر يكتب :

---

* انظر الفصل الرابع عشر .

« يمكننا أن نتساءل إلامَ ستؤول الرأسمالية فيما لو طلبت دكتاتورية اقتصادية حسنة الاطلاع ان يوظف جزء متنام من فائض القيمة المتراكم الذي يحوز عليه مجموع صناعات السلع الاستهلاكية في صناعات وسائل الانتاج، وذلك كلما تحولت القدرة الشرائية في الاتجاه ذاته . يقول طوغان ـ بارانوفسكي بسداد معتمدا على هذا المخطط : في هذه الحال سيظل التوازن قائما . وبذلك نكون قد وصلنا الى اقتصاد قابل للحياة تماما (؟) يتسارع فيه انتاج وسائل الانتاج ولا ينمو فيه انتاج السلع الاستهلاكية إلا ببطء شديد ... لكن مثل هذه الرأسمالية ، التي لا تنتج وسائل انتاج الا لتنتج المزيد منها ايضا ، تظل مجرد افتراض نظري . لأنها غير قابلة للتحقق في نظام المزاحمة (٧٤) ...

لقد حامى ن. بوخارين هو أيضا عن الأطروحة القائلة ان رأسمالية الدولة لن تعرف أزمات فيض الانتاج الدورية (٧٥) .

وهذا أمر لن يكون غير قابل للتحقيق بسبب استحالة انشاء « كارتل عام » يضم المنشآت كافة فحسب ، بل ايضا بسبب العلاقة التكنولوجية القائمة بين استطاعة انتاجية محددة وبين استطاعة انتاجية للسلع الاستهلاكية. هذا لن يكون قابلا للتحقيق ، لأنه يستحيل، كما أشرنا آنفا ، فصل الانتاج نهائيا عن الاستهلاك الذي يظل الهدف الاخير للانتاج . هذا لن يكون قابلا للتحقيق ، لأنه ليس في وسع اي « منطق » ان يقود الرأسماليين الى شراء المزيد والمزيد من الآلات في الوقت الذي تكون فيه استطاعة آلاتهم الانتاجية اكبر من استطاعات امتصاص السوق للسلع الاستهلاكية .

محاولة تركيب

ان مدرسة كاملة قد شرعت ، بالاعتماد على مبدأ المسرّع ، بمحاولة التركيب بين نظريات نقص الاستهلاك ونظريات عدم التناسب : افتاليون وبوناتيان في فرنسا ، هارود في بريطانيا ، ج. م كلارك و س. كوزنتس في الولايات المتحدة، الخ. وقد تلت هذا المجهود محاولة تركيب مبدأ المسرع ومبدأ المضاعف، التي شرعت بها مدرسة الاقتصاد الرياضي النيو ـ كينزية ، ولا سيما صامويلسون وغودوين وهيكس وكاليكي وهارود وهامبرغ

وجوان روبنسون » ولم تنجح هذه التركيبات ، المبالغ في تبسيطها ، سوى في اثبات عدم الاستقرار الاساسي للنظام الرأسمالي •

انها لا تعدو ان تكون اكثر من اقترابات بعيدة من الدورة الواقعية وان كانت تزودنا لفهمها بمادة هامة •

وكيما نحدد الاتجاه الذي ينبغي ان تتم به محاولة هـذا التركيب باصطلاحات ماركسية ، يجب ان نعيد بايجاز صياغة الاطروحات المغلوطة المتعلقة بالعلل الاخيرة للأزمات التي هي ، لنكرر ذلك ، ازمات اقتصاد يهدف الى الربح المتحقق عن طريق مبيع البضائع :

١ ـ يؤكد الانصار المبتذلون لنظرية نقص الاستهلاك انه مـن الممكن تجنب الازمة عن طريق زيادة قدرة الشغيلة الشرائية اثناء المرحلة الاخيرة من « الطفرة » • وهؤلاء النظريون ينسون ان الرأسماليين لا يعملون في سبيل البيع ، وانما في سبيل البيع بربح • والحال انه عندما تزداد الأجور في لحظة يكون فيها معدل الربح قد شرع بالانخفاض ، فان هذا المعدل يصبح مهددا بالانهيار ، وذلك الرفع الاضافي المقترح للأجور لـن يطيل البتـة في أمـد « الطفرة » ، وانما قد يخنقها •

٢ ـ يؤكد الانصار المبتذلون لنظريات عدم التناسب ، ولا سيما انصار المدرسة المسماة بمدرسة « نقص التراكم » (فون هايك، فون مايزس، بيغو، هاوتراي، الخ)، * انه من الممكن تلافي الازمة اذا ما قووم انخفاض معـدل الربح اثناء المرحلة الاخيرة من الطفرة (على سبيل المثال : تجميـد الاجور ، خفض معدل الفائدة المرتفع أكثر مما ينبغي، بذل الجهود لتجنب كـل توتر ناجم عن اختلال الاسعار، الخ) • لكن هؤلاء النظريين ينسون انه اذا مـا ارتفع معدل الربح في نفس اللحظة التي تنكمش فيها مجالات التصريف، فلن يحال دون تباطؤ التوظيفات • وبالفعل، ان ما يحظى باهتمام المقـاول ليس الربح النظري الذي يستطيع استخلاصه من معـدل معين للأجور والفائدة

---

* اكد بيغو بثقة راسخة في عام ١٩٢٧ بأنه من الممكن تجنب الازمة عن طريق تخفيـض جبار للاجور (!) . وأعلن فـون هايك « الحقيقة » عينها في عـام ١٩٣٢ (!) في وقت كانت توجد فيه كتل ضخمة من السلع الاستهلاكية غـير المباعة (٧٦) .

وأسعار الكلفة ، بل الربح الواقعي الذي يأمل في تحقيقه بمقارنته سعر الكلفة هذا بامكانيات بيع بضائعه :

« ان مستويات مرتفعة للمداخيل والارباح قد تكون شرطا لازما للتوظيفات ، لكن ليس في وسعها ان تكون شرطها الكافي . ويمكننا التساؤل عمّ اذا كانت المنشآت قليلة التبصر الى حد توسع معه استطاعتها على أساس الارباح المرتفعة عادة ليس الا . فالتوظيفات المرتقبة لهذه المنشآت ستميل الى التقلص (في أوج الطفرة) حتى ولو بقيت الارباح مرتفعة ، اللهم الا اذا كانت قد عملت بملء استطاعتها ، وكانت تواجه تراكما من طلبات غير ملباة، وكانت سابقا عاجزة عن التوسع (أو غير مستعدة لفعل ذلك) بالنظر الى قلة الرساميل، واللهم الا اذا كانت تتوقع نموا لاحقا في المبيعات (٧٧) » .

ويذكرنا مولتون (٧٨) بمثال تاريخي مناسب حول هذا الموضوع :

« ان تركز المداخيل المتعاظم بين ايدي فئات المكلفين التي تتقاضى أكبر الرواتب ... يفضي بهذا القدر أو ذاك من التلقائية (بين ١٩١٩ و ١٩٢٩) الى تزايد حصة الدخل القومي الموضوعة جانبا في شكل ادخار . وهذا يعني انه بالرغم من ان تدفق المداخيل الجارية نحو التجارة والخدمات يستمر في التوسع، الا انه يتسع بأبطأ مما يتسع تدفق الاموال لبناء منشآت جديدة وتجهيزات جديدة . ولقد كان واضحا أتم الوضوح بالنسبة الى المنشآت ان الطلب المتوقع من جانب المستهلكين ليس واسعا بما فيه الكفاية لتبرير التوسع الذي كان في وسع الأموال الشاغرة أن تسمح به » .

اذن فهناك شرطان متواقتان للرواج الاقتصادي ولبداية الطفرة : معدل ربح متنام ومجالات تصريف واقعية لا تني تتسع . ومن الممكن ، في ابتداء الدورة الاقتصادية ، ان يتطابق هذان الشرطان لعدد معين من الاسباب : انخفاض التركيب العضوي للرأسمال (عدد أكبر من الشغيلة من غير تبدل في كتلة التجهيزات) ، أجرة واقعية متدنية نسبيا ، ارتفاع معدل فائض القيمة ، تسارع سرعة دوران الرأسمال، من جهة اولى ، ومن الجهة الثانية ، تزايد قدرة مجمل الاجراء الشرائية الاجمالية (عن طريق تشغيل العاطلين عن العمل)، توظيفات الاموال المدخرة ابان الازمة والكساد (ولا سيما اموال الاهتلاك) ، وكذلك الارباح المتعاظمة المحققة بسرعة .

لكن نفس القوى التي تضمن تطابق هذين العاملين في ابتداء الدورة ، تخرب وجودهما كلما دارت الدورة ، وتسبب انهيارهما في نهاية الدورة • ولقد سبق ان درسنا الشروط التي تحدد انخفاض معدل الربح في اواخر الطفرة : تزايد التركيب العضوي للرأسمال، انخفاض معدل فائض القيمة ، تباطؤ سرعة دوران الرأسمال ، غلاء الاعتماد ، النفقات الثانوية المزدادة ، ارتفاع الاجور ، الخ• وينبغي الآن أن ندرس ما يحدث من جانب مجالات التصريف •

فيما يتعلق بطلب السلع الاستهلاكية، وفي الوقت الذي يكون فيه الاستخدام التام متحققا بهذا القدر او ذاك ، لا يعود هذا الطلب يزداد بنسب محسوسة • أما السلع الانتاجية ، فعندما يكون تجدد الرأسمال الجامد قد اكتمل ، تجد الصناعة نفسها وقد أعيد تجهيزها باستطاعة انتاجية تتجاوز امكانيات استيعاب السوق• وتتضاءل أكثر فأكثر التوظيفات الجديدة• وهكذا تتقلص مجالات التصريف في كلا القطاعين • وتنشأ الازمة عن التطابق بين انخفاض معدل الربح وانكماش المنافذ •

هل هناك فيض انتاج عام ابان الازمة ؟ هذا لا مشاحة فيه • وفيض الانتاج العام ذاك ينجم بالضرورة عن مظهري الطفرة الاساسيين •

ان الرواج الاقتصادي ، بما ينجم عنه من ارتفاع في معدل فائض القيمة ومن ارتفاع في معدل الربح ، يعدل توزيع الدخل القومي بين الطبقات لصالح البورجوازية وعلى حساب الأجراء • ويؤكد هذا الرأي عدد كبير من المؤلفين (هابرلير، شومبيتر ، ليدرر، فوستر وكاتشينغس، هوبسون ، موسزكوفسكا ، هيكس، الخ (٧٩) ※) • ويعبر سومبارت عن هذه الفكرة بالصورة التالية :

« ان ظرف التوسع بالذات ••• هو الذي يجعل الأجرة ، في مراحل

※ يقدم الاستاذ غيتون الجدول التالي عن التحولات الدورية الوسطية في فرنسا ابان القرن التاسع عشر : فالاسعار ترتفع ١٧ ٪ في الظروف الموائمة وتنخفض ١٦ ٪ في حالة الكساد ، والاجور ترتفع ١٢ ٪ في الظروف الموائمة وتنخفض ٣ ٪ في حالة الكساد ، والارباح ترتفع من ٤٠ الى ٢٠٠ ٪ (!) في الظروف الموائمة وتنخفض من ١٤ الى ٣٨ ٪ في حالة الكساد (٨٠) .

الرواج ، لا تزداد بنفس نسبة فائض القيمة ، عقب ارتفاع الاسعار ، وهو الذي يجعل سوق العمل ايضا تفيض بالقدر المرغوب ، عن طريق حركات الانكماش الدورية وعن طريق طرد العمال (خارج عملية الانتاج) ، ويخلق بالتالي جيش الاحتياط الصناعي الذي يحول دون ارتفاع الأجرة ارتفاعا مجاوز الحد (٨١) » •

والحال انه في الوقت نفسه الذي يتناقص فيه نسبيا نصيب المأجورين من الدخل القومي، تزداد باستمرار الاستطاعة الانتاجية للصناعة التي تنتج السلع الاستهلاكية • ولا بد ان تأتي لحظة يتجاوز فيها تزايد هذه الاستطاعة الانتاجية مستوى الطلب •

ومن جهة اخرى يتجاوب تزايد الاستطاعة الانتاجية للقطاع الذي ينتج سلعا انتاجية مع حاجات تجدد جزء هام من الرأسمال الجامد لكل صناعة • وعندما يكتمل هذا التجدد ، لن يتجنب القطاع ــ ١ ، فيض الانتاج الا بشرط استمرار التوظيفات بنفس الوتيرة ، وهذا شيء جلي الاستحالة (٨٢) •

ان استطاعة المجتمع الانتاجية المزدادة ازديادا كبيرا لا يمكن استعمالها على نطاق شبه تام الا بعد تدمير مسبق لقيمة ، والا بعد تكيف قيمة البضائع مع كمية العمل الجديدة اللازمة اجتماعيا لانتاج تلك البضائع ، وهي كمية أقل من الكمية التي كانت تحدد المستوى السابق لقيمة البضائع • اذن فانهيار الطفرة هو انهيار محاولة الحفاظ على المستوى القديم للقيم والاسعار ومعدل الربح، مع كتلة مزدادة من الرساميل• انه الصراع بين شروط تراكم الرأسمال وبين شروط تثميره ، ذلك الصراع الذي ليس سوى بروز جميع التناقضات الملازمة للرأسمالية، تلك التناقضات التي لها دورها جميعا في تفسير الازمات: التناقض بين التطور الاقصى للاستطاعة الانتاجية وبين التطور الأقل اتساعا لاستطاعة الجماهير الواسعة الاستهلاكية ، التناقضات الناجمة عن فوضى الانتاج الناشئة عن المزاحمة ، وعن زيادة التركيب العضوي للرأسمال وهبوط معدل الربح ، التناقض بين التشريك المتعاظم للانتاج وبين الشكل الخاص للتملك * •

---

* بصدد الازمات في عصر الرأسمالية الآفلة ، ودور المصاريف العامة في الاقتصاد ، انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « رأسمالية بلا ازمات ؟ » .

ان الشروط التاريخية التي تضمن توسع نمط الانتاج الرأسمالي قـد سبق تحديدها آنفا . وهي تتعلق بصورة اساسية بالتطور غير المتساوي بين شتى القطاعات والفروع والبلدان الداخلة في السوق الرأسمالية ، وان تكوين السوق العالمية ، الذي يسبق ازدهار نمط الانتاج الرأسمالي، يخلق الاطار العام لهذا التطور غير المتساوي . وهذا التطور يتجلى بوجه خاص في :

أ ـ التطور غـير المتساوي بين الصناعة والزراعة . فكلما تطـورت الصناعة طردت بضائعها منتجات العمل المنزلي والحرفي الذي ينفذه الفلاحون، مسببة دمار قسم من السكان القرويين الذيـن يتحولون الـى بروليتاريا ويشكلون كتلة اليد العاملة اللازمة للصناعة التي تتوسع باطراد . وتزيد قيمة الانتاج الصناعي بالنسبة الى قيمة الانتاج الزراعي ، وتزيد اليد العـاملة الصناعية بالنسبة الى السكان العاملين الموظفين فـي الزراعـة . ويشتري الفلاحون أكثر فأكثر وسائل الانتاج (التي كانت تصنعها بنفسها) من الصناعة الكبيرة، التي تشتري من الفلاحين المواد الأولية لكن بنسب أصغر .

ب ـ التطور غير المتساوي بين البلدان السباقة الـى التصنيع وبين البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة . فصناعة البلدان السباقة الى التصنيع تدمر الانتاج الحرفي والمنزلي للبلدان المستعمرة ونصف المستعمرة التي تتحول الى أسواق للبلدان المتقدمة . ولا تستطيع اليد العاملة « المتحررة » بنتيجة اختلال التوازن المؤبد بين الزراعة والصناعة أن تجد استخداما في صناعة قومية متوسعة ، لأن توسع صناعة البلد المستعمر هو الذي سمح بغزو تلك السوق . ومن هنا تظهر الظاهرات المرتبطة بنقص الاستخدام المزمن وبضغط فائض السكان على الارض . « كانت النتائج سريعة : ففي عام ١٨١٣ كانت مدينة كالكوتا تصدر الى انكلترا أنسجة قطنية بقيمة مليوني جنيه ، وفي عام ١٨٣٠ كانت تستورد منها أنسجة قطنية بالقيمة عينها . وقد ارتفع استيراد الانسجة القطنية بالنسبة الى الهند قاطبة من ٨ ملايين في عام ١٨٥٩ الى ١٦ مليونا في ١٨٧٧ والى ٢٠ مليونا في عام ١٩٠١ ، وارتفع استيراد الحرائر من ٤ر١ مليون جنيه الى ٧ و ١٦ مليون جنيـه ، واستيراد الخيوط القطنيـة مـن ٧ر١ الـى ٨ر٢ » .

وفي الوقت نفسه راح الطابع الزراعي للهند يتأكد باطراد ، وفي الحقبة عينها الممتدة من ١٨٥٠ الى ١٨٧٧ ، ارتفعت صادرات القطن الخام من ٤ ملايين جنيه الى ١٣ ، وصادرات القنب الهندي من ٩ر٠ الى ٣ ، وصادرات الشاي من ١٥ر٠ الى ٦ر٢ ، وصادرات الزيوت من ٥ر٢ الى ٤ر٥ (٨٣) .

وقد نجمت عن ذلك اربع عقبات متضافرة في وجه التصنيع الرأسمالي للبلدان المستعمرة ونصف المستعمرة : مزاحمة بضائع البلد المستعمر، مزاحمة اليد العاملة المحلية البخسة للآلات الحديثة ، قلة الرساميل بسبب توظيف مداخيل الطبقة السائدة المتراكمة في الملكية العقارية ، فقدان الاسواق الداخلية الكافية التي تستطيع أن تسمح بتطور سريع لبعض القطاعات الصناعية * .

جـ ـ التطور غير المتساوي بين شتى فروع الصناعة ، ولا سيما بين الفروع التي تأفل والفروع التي تصعد بفضل ثورات تكنولوجية متعاقبة . فالفروع الآفلة تتقلص منافذها وأرقام أعمالها واستخدامها بصورة نسبية في البدء ، ثم بصورة مطلقة . وبعد ان تحاول الدفاع عن نفسها بزيادتها تركيب الرساميل العضوي وتخفيضها (النسبي أو المطلق) للأسعار ، تستسلم ولا تعود تجدد سوى جزء من الرأسمال الجامد . وينصب قسم من فائض قيمة هذه القطاعات ومن أموال اهتلاكها في سوق الرساميل ، منجذبا بالقطاعات التي تتوسع بسرعة . وتفصل هذه القطاعات لنفسها مكانا في السوق بانتزاعها من القطاعات القائمة بعض الموارد (رأسمال جامد ، مواد أولية ، قدرة شرائية) ، اما عن طريق تبطيئها لنمو بعضها ، واما عن طريق ارغام بعضها الآخر على التراجع المطلق .

د ـ التطور غير المتساوي بين شتى مناطق البلد الواحد . وهذه الظاهرة، المساء تقديرها بوجه عام في الادب الاقتصادي الماركسي، هي في الواقع احد المفاتيح الاساسية لفهم اعادة الانتاج الموسعة . فعن طريق انشاء مناطق منحطة داخل الامم الرأسمالية يخلق نمط الانتاج الرأسمالي بنفسه منافذه « المكملة » وكذلك احتياطياته الدائمة من اليد العاملة . تلكم هي

* انظر الفصول السادس والتاسع والثالث عشر .

حال اسكوتلندا ومقاطعة الغال في بريطانيا ، والولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الاميركية ، والاقاليم الشرقية والجنوبية في المانيا ، وفلاندرا في بلجيكا ، وسلوفاكيا في تشيكوسلوفاكيا ، وميزوجيورنو في ايطاليا ، والجنوب والشمال في هولندا ، وفرنسا في جنوب نهر اللوار ، الخ • وما له دلالته في التطور التشنجي، غير المتساوي ، المتناقض لنمط الانتاج الرأسمالي، هو عجزه عن تصنيع كافة أرجاء بلد كبير بصورة منهجية ومتسقة • والالغاء التدريجي للمناطق القديمة المحرومة يترافق هو نفسه بظهور مناطق انحطاط جديدة : انكلترا الجديدة في الولايات المتحدة الاميركية، البوريناج وفلاندرا الشرقية في بلجيكا ، جنوى في ايطاليا ، لانكشاير في بريطانيا ، لوار العليا في فرنسا، الخ وتشاء سخرية التاريخ أن تكون مناطق الانحطاط الجديدة هذه هي نفسها التي كانت مهد الصناعة الرأسمالية في تلك البلدان المختلفة •

لا نمو بدون تموجات ؟

منذ أزمة ١٩٢٩ الكبرى استبعدت نهائيا فكرة تطور متسق، متوازن للنظام الرأسمالي • وقد شدد أشهر المؤلفين البورجوازيين وأكثرهم رواجا ، من أمثال شومبيتر، شددوا اللهجة مع ماركس على عدم الاستقرار الاساسي لنمط الانتاج الرأسمالي • وعدم الاستقرار هذا يتأتى، في نظر شومبيتر ، من كون « الابتكار » ، أي تطبيق الاكتشافات التقنية على الصناعة ، غير قابل لأن يتوزع بصورة متساوية على كل مدى الدورة الاقتصادية ، ويميل على العكس الى التركز في عدد من المراحل المتباعدة (٨٤) أما في نظر الاقتصاديين الرياضيين ، فان عدم الاستقرار الاساسي لنمط الانتاج يتأتى من أن الشروط الضرورية لنمو متصل غير قابلة للتحقيق عمليا ، بسبب الطبيعة الخاصة للتوظيفات في الرأسمالية * :

« ••• إن نظاما من الانظمة لن يبقى في حالة توازن دائم التحسن اذا لم يكن متطابقا كليا مع هذا التوازن••• وان نظاما من الانظمة لن يكون متطابقا كليا مع توازن دائم التحسن اذا لم يكن هو نفسه متوازنا على نحو تقريبي

---

* بما في ذلك تموجات المخزونات : انظر ميتزلر ، ابراموفيتش ، ايكريت (٨٥) •

منذ حقبة طويلة • ولا يكفي أن يتطابق مخزونه من الرأسمال مـع الانتاج الجاري، بل لا بد ايضا ان يكون مستعدا للاستعاضة عنه بغيره في الوقت المناسب • ان التوظيف المرتقب في المستقبل ، والمشروط سلفا (الى حد كبير) بتموجات الانتاج الماضية التي تتجسد آثارها في التجهيزات الموجودة، يجب ان يكون ايضا ذا طبيعة تسمح بتطور ثابت (٨٦) » •

وتلاحظ ايضا جوان روبنسون :

« ان اقتصادا يتمتع بحالة من الطمأنينة والصحو والاتساق هو اقتصاد يكرس نفسه لانتاج الثروة واستهلاكها بصورة عقلانية • ويكفي أن نصف هـذه الشروط حتى ندرك كم هي بعيدة عـن الاوضاع التي تعيش فيهـا الاقتصاديات الموجودة فعلا • ولم يكن في وسع الرأسمالية بوجه خاص أن تولد في مثل هذه الشروط ، لأن الطلاق بين العمل والملكية ، الذي يجعـل المنشأة الواسعة النطاق ممكنة ، ينطوي على منازعات • وقد طورت قواعـد اللعبة على وجه التحديد بهدف افساح المجال للتراكم والتقدم التقني فـي شروط من عدم اليقين ومن المعارف الناقصة (٨٧) » •

وكذلـك :

« ان المستقبل غير موثوق بالنسبة الى كل مقاول فردي ، حتى عندما يتطور الاقتصاد في مجمله بصورة منسجمة ، واعمال كل مقاول تؤثـر على وضع الآخرين • ولهذا السبب يلازم عدم الاستقرار قواعد اللعبة الرأسمالية، عدم استقرار ينتج تموجات داخل الاقتصاد ان جاز القول ، بمعزل عن كل تغير في الشروط الخارجية • فعندما يكتشف المقاول النموذجي ان استطاعته تعمل بما يخيل اليه انه معدل معقول من الربح، يرغب في أن يحرك استطاعة انتاجية اضافية • وعلى هذا ، واللهم الا اذا لاقى التوظيف صدفة معـدل العصر الذهبي الذي يجعل الطلب ينمو بنفس نسبة نمو الاستطاعة (أو الا اذا كان مراقبا وموجها بصورة فعالة) ، فسيظل التوظيف يتأرجح دوما ، لانـه عندما سيزيد سينتج سوقا بائعة ، الشيء الـذي يحفز بدوره علـى نمـو جـديد (٨٨) » •

ان بعض المؤلفين الذين يجهدون عن وعي للاشادة بمزايا نمط الانتاج الرأسمالي بوصفه النمط الانتاجي الاكثر تقدمية ، مـن أمثال آرثر • ف •

بورنز • ودافيد ماكورد رايت ، قد ذهبوا الى أبعد من ذلك وأكـدوا انـه يستحيل تصور اقتصاد خاضع لمحاسن التقدم التكنولوجي أو متمتع بمخزون هام من الرأسمال الجامد ، ولا يكـون عرضة للتموجات • وهـم يرون ان الاختيار لن يكون : تقدم مع تموجات أو تقدم بلا تموجات ، بل سيكون : تقدم مع تموجات أو ركود تام • وهكذا يكتب دافيد ماكورد رايت :

« ان العلة الاساسية لدورة الاعمال (business) هـي ان الأذواق والتقنية لا تتبدل بنسب توازن بعضها بعضا بصورة منسجمة ••• فطول بقاء التجهيزات، وتبدل الحاجات بصورة غير متوازية، والاصطدامات الحتمية ، وسيادة (!) المستهلك ، تنتج الدورة ••• وان أي مجتمع في سبيله الى النمو ، وراغب في التكيف مع نموذج مصاريف المستهلكين ، سيشكو حتما من شيء (!) من عدم الاستقرار وعدم الأمان (٨٩) » •

لنتغاض أولا عن أكثر مظاهر هذا الدفاع التبريري بعـدا عن العقل ، ونعنـي به التوكيد القائل ان الابتكارات التي تفرض حركات التوظيفـات الكبرى تنجم عن « التبدلات في أذواق المستهلكين » • فليست « الحاجـة الى سيارة » هي التي خلقت بعد كل شيء صناعة السيارات ، وانما هـذه الصناعة هي التي خلقت الحاجة الى سيارة • كما ان توظيف رساميل كبيرة في قطاعات صناعية جديدة (وبالدرجة الثانية ، الدعاية من أجل منتجاتها) هو الذي يعدل أذواق المستهلكين ، وليس « تبدل ذوق المستهلكين » هـو الذي يسبب تدفق رساميل كبيرة نحـو بعض القطاعات ، وكـم بالأحرى الابتكارات التقنية •

لكن ألن تحدث هذه الابتكارات بوتيرة غير منتظمة في اقتصاد موجه ، اقتصاد اشتراكي أيضا * ؟

ألن يسبب طول عمر التجهيزات ظاهرة « فيض الانتاج » أيضا بسبب الطلبـات المباغتة التي تنبغي تلبيتها (على سبيل المثال : ادخال التلفزيـون الملون، نتائج زيادة مباغتة في السكان على البناء اللامنقول ، الخ) ؟

---

* يلح شومبيتر وكاسل (٥٥) على المبدأ نفسه .

يقول ماكورد رايت (٩١) ان كل نظام اقتصادي ليس أمامه سوى الاختيار بين شرين : اما الحفاظ على الوتيرة المتوقعة للنمو والانتاج في هذه القطاعات ومطالبة المستهلكين بالصبر الطويل (الذي سيتترحم بارتفاع الاسعار ، الخ) ، واما تسريع وتيرة تقدم الانتاج عن طريق توظيفات استثنائية والتعرض بالتالي الى تضخم التجهيز (الى ظهور استطاعة فائضة) بعد أن تكون قد تمت تلبية الطلب الاستثنائي (على سبيل المثال : بعد أن يكون جميع السكان الاضافيين قد حصلوا على مساكن ، وبعد أن يكون طلب التجديد قد تدنى بنتيجة تعدل بنية عمر هؤلاء السكان) .

لقد سبق لآرثر ف بورنز ان عرض وجهة نظر مماثلة في مقاله « الدورات الطويلة في البناء » المنشور عام ١٩٣٥ ، والمعاد نشره في كتابه « حدود المعرفة الاقتصادية » (١٩٥٤) . وهو يفسر فيه عدم استقرار طلب المساكن في « مجتمع جماعي » ويحاول أن يبرهن على أن مثل هذا المجتمع سيعرف تموجات دورية شديدة في البناء اللامنقول (٩٢) . لكن استدلاله قائم كله على قضية تبسيطية النزعة : هي الفرضية القائلة ان الأموال الشاغرة لدى كل أسرة لا بد أن تبقى جامدة وان البناء اللامنقول يتموج تبعا لتموجات السكان فقط (ولكون التنبؤ بها صحيحا بهذا القدر أو ذاك) .

واذا ما أطرحنا هذه الفرضية وقبلنا على العكس بأن للاقتصاد الموجه هدفا مزدوجا : هدفا أولويا وهو تأمين « الوحدة السكنية » اللازمة لكل أسرة والتي تشكل الحد الادنى من الرفاه ، وهدفا ثانويا هو تحقيق التلاؤم تدريجيا بين المستوى الادنى للمساكن وبين المستوى الامثل (من زاوية الرفاه وهندسة المدن والصحة والتربية الخ) ، انهار كل بناء بورنز . فعندما يظهر طفح في الاستطاعة بالنسبة الى الحاجات الفورية ، يمكن استخدام هذه الاستطاعة لتأمين تحسين مستوى حياة جزء من السكان . ولما كنا نستطيع الافتراض بصورة معقولة ان ذلك المستوى الأمثل يعرف هو نفسه ارتفاعا ميليا ، بنتيجة التقدم العلمي والتقني ، لذا لا نستطيع أن نتصور أي « استطاعة فائضة » لمدة طويلة من الزمن .

ان خطأ ماكورد رايت مشابه تماما . فلكي يبرهن على « التموجات » في اقتصاد مخطط ، يتخيل اقتصادا لا يلغي سوى مظهر واحد من الرأسمالية

(الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) ، ويحافظ على سائر مظاهرها . وهكذا ، وبعد أن تتم تلبية احتياطي من الطلب لا يرى من مخرج آخر غير « فيض الانتاج » أو « الاستطاعة الفائضة » . ولا يتصور انه في الامكان أن توضع تحت تصرف المجتمع تشكيلة اضافية وجديدة من السلع الاستهلاكية * . وعندما يتضخم جهاز الانتاج « تضخما مفرطا » ، لا يفهم انه في الامكان « تكييفه مع الحاجات » عن طريق تخفيض وقت عمل المنتجين . وعندما يدخل على جهاز الانتاج « استطاعة فائضة مطلقة » ، بدون امكانية صنع « منتجات جديدة ، لا يفهم ان تحويل جزء من هذه الآلات الى احتياطي لن يترافق بأي انخفاض في الاستهلاك أو « المداخيل » بالنسبة الى المجتمع . وبالتالي لن يترافق بأي تموج اقتصادي ، لأن تحريره الآلات هذا سيكون قد نجم على وجه التحديد عن كون حاجات المجتمع الواقعية (لا الحاجات الممكنة تلبيتها) قد لبيت سلفا وبتمامها .

ان تموجات الانتاج التي تؤدي الى تموجات المداخيل والاستهلاك . بنتيجة فيض انتاج البضائع ، والتي يترتب عليها بالتالي بطالة وبؤس دوريان، هي الخاصة المميزة للرأسمالية . وهي لم توجد قبلها . ولن توجد بعدها . *

---

* يلح هامبرغ (٩٣) على تشكيلة المنتجات التي لا تني تتعاظم والتي يمكن ان تصنع بنفس التجهيزات الحديثة .

* انظر الفصل السابع عشر .

الفصل الثاني عشر

رأسمالية الاحتكارات

الثورة الصناعية الثانية

ابان الربع الاخير من القرن التاسع عشر انجرفت الصناعة الرأسمالية في ثورة تقنية جديدة • وقد أدخلت الثورة الصناعية الثانية ، شأن الاولى، تعديلا جوهريا على مصدر الطاقة بالنسبة الى الانتاج وبالنسبة الى وسائل النقل • فالى جانب الفحم والبخار ، بات النفط والكهرباء قوة محركة للعجلات والآلات • ومنذ نهاية القرن دحر المحرك الانفجاري والمحرك الكهربائي المحركات البدائية التي تعتمد على البخار •

لقد قلبت هذه الثورة في الطاقة مجمل الحياة الصناعية رأسا على عقب • وفي الوقت نفسه حققت صناعة الحديد والصلب نهضة جديدة بفضل ادخال طرائق بسمر وفرن مارتن ومولدات سيمنس ــ مارتن ، وكذلك طرائق تصليب الفولاذ بواسطة المزائج • * وراح الصلب يتحول أكثر فأكثر الى

---

* في عام ١٨٧٠ لم يكن الانتاج الاميركي من فولاذ بسمر يرتفع الى اكثر من ٣٠،٥٠٠ طن، وفي ١٨٨٠ بلغ ٨٥٠،٠٠٠ طن، وفي عام ١٨٩٠ بلغ ٩ر١ مليون طن . وفي عام ١٨٨٠ كانت السكك الحديدية ما تزال تنتج بنفس كمية السكك الفولاذية . وفي عام ١٨٩٠ باتت تمثل اقل من ١ ٪ من استطاعة النقل الاجمالية وفي عام ١٨٧٤ بني اول جسر فولاذي على المسيسيبي في سانت لويس(١).

مادة أولية أساسية • وفضلا عن ذلك سمح تحليل فلزات الالمنيوم بالمجرى الكهربائي بتحويل الالمنيوم الى مادة اولية بخسة الثمن لأغراض الاستعمال الصناعي • وقبل ذلك كان هذا المعدن يعتبر معدنا ثمينا تكلف الاونصة منه ٧ جنيهات •

وأخيرا عرفت الصناعة الكيمياوية في العصر نفسه نهضتها الكبرى الاولى • فقد شرعت ، بعد أن أتقنت استعمال مشتقات الفحم ، في صنع الألوان الاصطناعية ، وسددت ضربة قاضية الى انتاج الألوان الطبيعيةالقديم في الشرق الاقصى • وولدت أيضا صناعة النسيج الصناعي •

لقد عدلت الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر من الاهمية النسبية لمختلف الفروع الصناعية في الاقتصاد العالمي (٢) • فطوال قرن من الزمن كان القطن والفحم ملكين • ثم بات الفولاذ يحتل المقام الأول . وسرعان ما تبعه البناء الميكانيكي وصناعة السيارات •

وفي بريطانيا انتقل مركز الثقل من مانشستر (القطن) الى برمنغهام (الصلب) • وفي الوقت نفسه فقدت بريطانيا نهائيا تفوقها الصناعيواحتكارها للانتاجية ، بالنظر الى أن ثورة الطاقة واءمت الولايات المتحدة قبل كل شيء (غزارة النفط) •

اشتداد التركز الصناعي

تكشفت الثورة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر عن انها حافز قوي لتمركز وتركز الرساميل الصناعية • فتطور صناعة الحديد والصلب أدى الى زوال جميع الأفران العالية القديمة التي تستخدم الخشب وقودا • وقد تطلبت الانشاآت الجديدة توظيف أموال هامة وأقصت معظم المنشآت الصغيرة عن هذا الفرع الاساسي من فروع الصناعة • وقد انخفض عدد شركات الحديد والصلب الاميركية من ٧٣٥ في عام ١٨٨٠ الى ١٦ • في عام ١٩٥٠ (٣) • وولدت صناعات جديدة كثيرة في ظل هيمنة المنشآت الجبارة (صناعة الالمنيوم ، الصناعة الكيمياوية ، صناعة الاجهزة الكهربائية) ، بالنظر الى ما تستلزمه من تجهيزات مكلفة • ومما يسهل هذا التركز الرأسمالي التطور المتسارع للرأسمال الثابت والرأسمال الجامد ، وارتفاع الحد الادنى من التجهيزات اللازمة لتأسيس منشأة جديدة رابحة •

« إن الصناعات ، التي تكون فيها أصغر وحدة قادرة على العمل بصورة فعالة كبيرة جدا ، لا تعرف تدفقا سهلا لمزاحمين جدد • وهذا لأسباب عدة : اذ لا بد من رساميل ضخمة لانشاء وحدة جديدة . كما ان تأسيس وحدة جديدة قد يؤدي الى اضافة كبيرة للغاية على الاستطاعة (الانتاجية) الموجودة في هذا الفرع بحيث ان تأثيرها على العرض الاجمالي قد يتجاوز ما تستطيع السوق عى وجه التخمين أن تستوعبه من دون أن يتبع ذلك تخفيض عظيم للأسعار ، والمجازفة التي ينطوي عليها هذا كله قد تبدو ناهية • وعلى هذا فان الأبعاد البالغة الكبر ، أو البعد الأمثل البالغ الكبر ، يمكن أن تعتبر سدا طبيعيا في وجه ظهور مزاحمين جدد (٤) » •

ومما يحفز أيضا تركز الرساميل دخول العديد من البلدان الجديدة الى السوق كاليابان وروسيا وايطاليا • وهذه البلدان لا تنسخ مجمل البنية الاقتصادية للأمم التي تقدمتها • ولا تقلد منها الا جزأها الأحدث ، أي المنشآت التي يكون فيها تركيب الرأسمال العضوي على أعلى ما يكون ، ودرجة التمركز على أوضح ما تكون• وسوف تكون هيمنةالمنشآتالجبارة، بالنسبة الى المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ، أكثر جلاء بكثير في الصناعة الثقيلة الروسية واليابانية منها في الصناعات المماثلة في البلدان الاكثر تقدما•

ان نفس قانون التطور غير المتساوي يفرض تقدما أسرع لتركز الرأسمال في المانيا والولايات المتحدة اللتين عرفتا نهضتهما الصناعية الفعلية في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، منه في البلدان التي عرفت هذه النهضة ابان منتصف القرن السابق : بريطانيا ، بلجيكا ، فرنسا •

وأخيرا فان التقنيات الجديدة بالذات تسهل التركز • وبهذه الصورة أتاحت الطاقة الكهربائية تطبيق مبدأ التواقت في عمل المصنع ، وادخالطريقة العمل المسلسل ، وتحقيق تقسيمات جديدة للعمل تسهل اندماج المنشآت أفقيا وعموديا •

ويتجلى تركز الرأسمال أولا في أن المنشآت الكبيرة تضم جزءا متعاظم الاهمية باطراد من مجموع اليد العاملة الصناعية •

واليكم ، بالنسبة الى المانيا ، نسب اليد العاملة غير الزراعية الاجمالية المستخدمة في مختلف أنواع المنشآت (٥) :

المنشـــآت	١٨٨٢	١٨٩٥	١٩٠٥	١٩٢٥	١٩٣٣	١٩٥٠
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
من ٠ الى ١٠ أجراء	٦٥ر٩	٥٤ر٥	٤٥ر٠	٣٩ر٤	٤٦ر٨	٢٤ر٦
من ١١ الى ٥٠ أجيراً	١٢ر١	١٥ر٨	١٧ر٩	١٩ر١	١٤ر٣	٢٨ر٧
من ٥١ الى ٢٠٠ أجير	١٠ر١	١٤ر٠	١٦ر٨	١٨ر٠	١٤ر٣	٩ر٦
اكثر من ٢٠٠ أجير	١١ر٩	١٥ر٧	٢٠ر٣	٢٣ر٥	٢٤ر٦	٣٧ر١

والتطور في الصناعة منظورا اليها على حدة بالنسبة الـى البلد نفسه أدعى الى مزيد من الانتباه أيضا (٦) :

مصانع تعـــد :	١٩٣٣ أ	١٩٣٣ ب	١٩٥٢ أ	١٩٥٢ ب	١٩٥٧ أ	١٩٥٧ ب
	٪	٪	٪	٪	٪	٪
من ١ الى ٩ أجير	٨٨ر٦	١٩ر٦	٤٦ر١	٢ر٩	٤٤ر٧	٢ر٢
من ١٠ الى ٤٩ أجيراً	٨ر١	١٥ر٤	٣٤ر٠	١٢ر٤	٣١ر٧	٩ر٤
من ٥٠ الى ٩٩ أجيراً }	٢ر٤	٢١ر٥	٩ر٠	٩ر٩	١٠ر٠	٨ر٦
من ١٠٠ الى ١٩٩ أجيراً }			٥ر٢	١١ر٥	٦ر٣	١٠ر٨
من ٢٠٠ الى ٤٩٩ أجيراً)	٠ر٨	٤٣ر٤	٣ر٦	١٧ر٣	٤ر٦	١٧ر٦
من ٥٠٠ الى ٩٩٩ أجيراً)			١ر١	١١ر٧	١ر٥	١٢ر٥
اكثر من ١٠٠٠ أجير)			٠ر٩	٣٤ر٣	١ر٢	٣٨ر٨

أ = ٪ من عدد المنشآت الاجمالي •

ب = ٪ من عدد الأجـراء الاجمالي •

وهكذا يتضح ان نسبة اليد العاملة الصناعية المستخدمة في المنشآت التي تضم أكثـر من ٢٠٠ أجـير قد ارتفعت فـي أقل من ٣٠ عامـا مـن ٤٣ الـى ٦٩ ٪ !

---

* كل ارقام ١٩٥٠ و ١٩٦١ تخص الجمهورية الاتحادية الالمانية . وارقـام الفئة الثانية بالنسبة الى العام ١٩٥٠ تخص المنشات التي تستخدم من ١٠ الى ٩٩ عاملا ، وارقام الفئة الثالثة تخص المنشات التي تستخدم من ١٠٠ الـى ١٩٩ عاملا .

وعلاوة على النمو المطرد للمنشآت الكبيرة، تدل هذه الارقام بوضوح على التغير الجذري الذي برزت معالمه ابان الأعوام الخمسة والسبعين من نهضة الصناعة الالمانية • ففي عام ١٨٨٢ كان حوالي ثلثي الأجراء الالمان يعملون في منشآت تضم أقل من ١٠ أجراء • وفي عام ١٩٥٠ سقطت هذه النسبة في كل القطاع غير الزراعي الى أقل من الربع، وتدنت بالنسبة الى المنشآت الصناعية الى ٢ ٪ ! وفي عام ١٨٨٢ لم تكن المنشآت التي تستخدم أكثر من ٢٠٠ أجير تمثل سوى عشر الأجراء غير الزراعيين ، وفي عام ١٩٠٥ باتت تمثل الخمس ، وفي ١٩٣٣ الربع، وفي أواخر الاعوام ١٩٥٠ حوالي الخمسين •

واليكم تطور بنية المنشآت غير الزراعية في فرنسا :

عدد الاجراء في المنشآت	١٨٩٦ أ ٪	١٨٩٦ ب ٪	١٩٠٦ أ ٪	١٩٠٦ ب ٪	١٩٢٦ أ ٪	١٩٢٦ ب ٪	١٩٥٨ أ ٪	١٩٥٨ ب ٪
من ١ الى ١٠	٩٨ر٣	٦٢ر٧	٩٨ر٣	٥٨ر٩	٩٦ر١	٣٩ر٢	٩٥ر٤	٢٠ر٠
من ١١ الى ٥٠	١ر٣٢	١١ر٧	١ر٣٤	١١ر٥	٣ر٠	١٥ر٦	٣ر٦	٢٨ر٨ (١١–١٠٠)
من ٥١ الى ١٠٠	٠ر١٨	٥ر١	٠ر١٩	٥ر١٧	٠ر٨	٧ر٤	٠ر٥	
من ١٠١ الى ٥٠٠	٠ر٠٢	١١ر٢	٠ر٠٢	١٢ر٦٨	٠ر٠٣	١٧ر٥	٠ر٥	٢١ر٤
اكثر من ٥٠٠		٩ر٣		١١ر٧		١٩ر٣		٢٩ر٨

أ = ٪ من عدد المنشآت الاجمالي •

ب = ٪ من عدد الأجراء الاجمالي •

كانت اذن المنشآت الصغيرة غير الزراعية ، التي تستخدم ١٠ أجراء أو أقل ، ما تزال تضم ثلثي اليد العاملة المأجورة في عام ١٨٩٦ ، وهي لم تعد تضم اليوم سوى الخمس • وكانت المنشآت التي تستخدم أكثر من ١٠٠ أجير تضم خمس اليد العاملة في عام ١٨٩٦ ، وباتت تضم ٥١ ٪ في عام ١٩٥٨ (٧) • *

* في عام ١٩٥٩ كانت هذه النسبة قد ارتفعت الى ٥٥ ٪ (٨) .

أما ايطاليا فهوذا تطورها ابان الاعوام الثلاثين الاخيرة :

الأجراء حسب الفئة :	١٩٢٧ أ ٪	١٩٢٧ ب ٪	١٩٣٧ – ١٩٣٩ أ ٪	١٩٣٧ – ١٩٣٩ ب ٪	١٩٥٨ أ ٪	١٩٥٨ ب ٪
من ٢ إلى ١٠	٨٩,٦	٣١,١	٨٨,٧	٢٤,٣	٧٦,١	١٥,٤
من ١١ إلى ١٠٠	٩,١	٢٦,٥	٩,٧	٢٥,٤	٢١,٢	٢٧,٤
من ١٠١ إلى ١٠٠٠	١,٢	٣١,٧	١,٥	٣٣,٦	٢,٥	٢٧,٩
اكثر من ١٠٠٠	٠,١	١٠,٧	٠,١	١٦,٧	٠,٢	٢٩,٢

أ = ٪ من عدد المنشآت الاجمالي .

ب = ٪ من عدد الأجراء الاجمالي (٩) .

ولنشر أيضا الى النسب التالية لليد العاملة المستخدمة في الصناعة في بلجيكا (بما فيها صناعة الفحم) في المنشآت التي تستخدم أكثر من ٥٠ أجيرا : ٥١ر٢ ٪ عام ١٨٩٦ ، ٥٦ر٨ ٪ عام ١٩١٠ ، ٦٢ر٧ ٪ عام ١٩٣٠ ، ٦٦ر٧ ٪ عام ١٩٥٦ .

واليكم الاحصائيات المقابلة بالنسبة الى بلد الرأسمالية المعاصرة النموذجي ، الولايات المتحدة :

عدد المؤسسات المعملية التي تضم (من الاجراء)

	١٩٠٩	١٩١٤	١٩٢٩	١٩٥٥
من ٠ إلى ٤ أجير	*١٣٦,٢٨٩	٧٤,٧٦٦	١٠٢,٠٩٧	٢٥٥,٦٨٤
من ٥ إلى ١٠٠ أجير	٩١,٦٩٧	٨٦,١٤١	٨٨,٧٩٧	
من ١٠١ إلى ٥٠٠ أجير	١١,٠٢١	١٠,٩٧٢	١٣,٢٧٥	٢٢,٣٩٥
من ٥٠١ إلى ١٠٠٠ أجير	١,٢٢٣	١,٢٠٠	١,٥٧٩	٢,٨٦٢
اكثر من ١٠٠٠ أجير	٥٤٠	٥٧٧	٩٢١	٢,١٠٦

* تدرج احصائيات ١٩٠٠ بين المؤسسات المعملية عددا من مشاغل حرفية صغيرة لن تحصى ثانية فيما بعد . ولهذا لا نتخذ هذه الاحصائيات نقطة انطلاق لهذا الجدول، بالرغم من أنها تكشف عن ميل الى التركز أوضح أيضا من الميل الذي يدل عليه هذا الجدول .

عـدد الأجراء حسب فئات المنشآت

	١٩٠٩	١٩١٤	١٩٢٩	١٩٥٥
من٠ إلى٤ أجير	٣١١,٧٠٤	١٨١,٥٦٦	٧٢٦,٨٠٨	٤,١٨١,٠٠٠
من٥ إلى١٠٠أجير	٢,١٨٧,٤٩٩	٢,٠٨٢,٨٧٣	٢,٢٣٦,١٥٧	
من١٠١إلى٥٠٠أجير	٢,٢٦٥,٠٩٦	٢,٢٥٨,٤٣٨	٢,٧٥٠,٧٩٧	٤,٦٨٨,٠٠٠
من٥٠١إلى١٠٠٠أجير	٨٣٧,٤٧٣	٨٢٤,٦٢٥	١,٠٧٩,٢٧٧	١,٩٧٧,٠٠٠
اكثر من ١٠٠٠ أجير	١,٠١٣,٢٧٤	١,١٣١,٢١١	٢,٠٢٦,٧١٣	٥,٤٩٩,٠٠٠ (١٠)

وعلى هذا فان المنشآت التي تستخدم أقل من ٥٠٠ أجير والتي تشل ٩٩ر٦ ٪ من عدد المصانع الاجمالي في عام ١٩٠٩ ، و ٩٩ ٪ عام ١٩١٤ ، و ٩٨ ٪ عام ١٩٢٩ ، و ٩٧ر٥ ٪ عام ١٩٥٥ ، تستخدم :

في ١٩٠٩ : ٧٢ ٪ من عدد الأجراء الاجمالي •

في ١٩١٤ : ٦٩ر٨ ٪ من عدد الأجراء الاجمالي •

في ١٩٢٩ : ٦٢ر٩ ٪ من عدد الأجـراء الاجمالي •

في ١٩٥٥ : ٥٤ر٣ ٪ من عدد الأجراء الاجمالي •

وبالمقابل فان الشركات التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ أجير ، والتي تمثل أقل من ١ ٪ من عدد المصانع الاجمالي في جميع السنوات المقارنة، تستخدم :

في ١٩٠٩ : ١٥ر٣ ٪ من عدد الأجراء الاجمالي •

في ١٩١٤ : ١٧ر٤ ٪ من عـدد الأجراء الاجمالي •

في ١٩٢٩ : ٢٤ر٢ ٪ من عدد الأجراء الاجمالي •

في ١٩٥٥ : ٣٣ر٦ ٪ من عدد الأجراء الاجمالي •

وقد انتقل الحجم الوسطي للمنشآت المعملية من ٨ أجراء فـي عـام ١٨٥٠ ، ٩ في ١٨٦٠ ، ١٠ر٥ في ١٨٨٠ ، الى ٣٥ في ١٩١٤ ، ٤٠ في ١٩٢٩ ، ٥٣ في ١٩٣٩ ، و ٥٥ر٤ في ١٩٥٤ • وفي العام الأخير المذكور ركزت المنشآت التي تستخدم أكثر من ١٠٠٠ أجير ٣٢ر٨ ٪ من مجموع عدد العاملين فـي الصناعة ، لكنها أنتجت ٣٧ ٪ من « القيمة المضافة » في هذه الصناعة عينها •

بيد ان هذه الأرقام لا تعطي الصورة الدقيقة عن التركز الصناعي فـي الولايات المتحدة وبالفعل ، ان تركز اليد العاملة أقل تقدما من تركز المداخيل

وتركـز الأرباح • وهكذا تقدم لنا البيانات السنوية لـ « مكتب الدخـل الداخلي » الجدول التالي عن ذلك الجزء من الدخل الاجمالي لجميع الشركات المعملية الذي يعود الى مختلف فئات الشركات :

الشركات التي يبلغ دخلها السنوي الصـافي

	١٩١٨ ٪	١٩٢٩ ٪	١٩٣٧ ٪	١٩٤٢ ٪
أقل من ٥٠،٠٠٠ دولار	٨،١٧	٧،٠٦	٦،٧٦	٣،٣٤
بين ٥٠،٠٠٠ و ٥٠٠،٠٠٠ دولار	٢٤،٥٨	١٩،٣١	٢٠،٠٩	١٤،٦٩
بين ٥٠٠،٠٠٠ و ٥،٠٠٠،٠٠٠ دولار	٣٣،٠٨	٢٧،٥٢	٣٢،٠٥	٣١،٢٨
اكثر من ٥،٠٠٠،٠٠٠ دولار	٣٤،١٧	٤٦،١١	٤١،١٢	٥٠،٦٩

وأخيرا يشير تحقيق أجرته « لجنة التجارة الاتحادية » الى ان أكبـر مئتي شركة في الولايات المتحدة تستأثر بـ ٣٥ ٪ من رقم اعمال الشركات كافة في ١٩٣٥ ، و ٣٧ ٪ في عـام ١٩٤٧ ، و ٤٠،٥ ٪ في عـام ١٩٥٠ ، و ٤٧ ٪ في عام ١٩٥٨ • وحسب جريدة « نيويورك تايمس » الصادرة فـي ٢ تموز ١٩٦٤ ، فان أكبر مئة شركة في الصناعة المعملية في الولايات المتحدة تستأثر عام ١٩٦٣ بـ ٥٨٪ من الرأسمال الجامد الذي تملكه جميع الشركات المساهمة الأمريكية• اذن فطفرة ما بعد الحرب التي ازداد فيها عدد الشركات المعملية بمعدل ٥٠٪ ، لم تتميز بأفول في التركز • بل ان هذا التركز تـابع على العكس طريقه بعزم ، لكن عدد المنشآت البالغة الكبر التي تنشأ عـن هذا التركز قد ازداد على نحو جلي في فترة التوسع (١١) •

التعاقدات والتجمعات والاتحادات الرأسمالية

ان التركز المتسارع للرأسمال ، الذي ظهر منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر، هو في آن واحد معلول وعلة لنمو تركيب الرأسمال العضوي • فالتركز الصناعي ، الذي ولد من ضرورة تجميع رأسمال جامد هام للانتاج في الشروط المثلى للايرادية ، والذي يضع موارد هامة بين أيدي عدد ضئيل نسبيا من الرأسماليين ، يسمح لهم بأن يحتلوا مكانا لا يني يتسع باطراد في السوق وبأن يطردوا منها عددا من أصحاب المصانع الصغار والمتوسطين •

ومن جهة أخرى ، فان المضاربة التي تعيث فسادا في القطاعات الصناعية الجديدة ، وحمى التوسع السريع في الانتاج ، تكوّنان وتبددان الثروات بوتيرة متسارعة • وقد رأت المنشآت البالغة الضخامة نفسها تواجه مجازفات ازدادت بنفس نسبة ازدياد حجم أعمالها • ولم تكن المصارف ، التي نظمت الى حد كبير توسع الاعمال ، مستعدة لركوب مجازفات من هذا النوع • وقد ساهم كساد الاعمال الطويل الأمد بعد عام ١٨٧٣ مساهمة كبيرة في زيادة حساسية الرأسماليين تجاه هذه المجازفات (١٢) •

تحت ضغط هذه العوامل كافة ، طرأ تغير جذري على عقلية كبار الرأسماليين وعلى طريقتهم في تصور تنظيم الاعمال • فبدلا من أن يتمسكوا بمبدأ المزاحمة الحرة ، شرعوا يبحثون عن امكانيات الحد منها بهدف تجنب كل انخفاض في الأسعار ، أي كل انخفاض محسوس في معدل ربحهم • وقد لعبت ضرورة تأمين اهتلاك منتظم وسريع لكتلة لا تني تتعاظم من الرساميل الجامدة ، لعبت دورها في الاتجاه نفسه (١٣) • فقامت تعاقدات بين الرأسماليين ، تتضمن الالتزام بعدم الخوض في المزاحمة عن طريق تخفيض الأسعار • *

إن الناطقين الرسميين بلسان البورجوازية الكبيرة قد عبّروا بما فيه الكفاية من السرعة عن هذه الحاجة الجديدة الى الغاء المزاحمة على الاسعار والى الوصول الى تعاقدات • فقد صرح هـ•ج• روجرز، أحد شركاء روكفلر في تأسيس « ستاندار أويل تروست » ، منذ عام ١٨٧٤ في مقابلة أجرتها معه صحيفة « نيويورك تريبيون » :

---

* حتى صحيفة مؤيدة لليبرالية ولآراء ارباب العمل مثل « جريدة زوريخ الجريدة » تضطر الى ان تلاحظ (١٤) بصدد الراسماليين الالمان :

« مما يثير الفضول ، ومما لا يمكن تفسيره على الارجح الا من وجهة نظر نفسية (!) ، الا يكون المقاولون الالمان الذين يناضل الحقوقيون والاقتصاديون ... من اجل حريتهم منذ اعوام واعوام ، راغبين البتة في هذه الحرية ، وعلى الاقل غالبيتهم الساحقة .. وهم ما عادوا يقبلون بأن تكون الحرية ازاء الدولة مشروطة بقبول مجازفة المقاول ، الا في فترة السوق البائعة (الظرف الموائم) عندما يكون في مقدورهم تبرير المردود المرتفع (الاسعار والارباح المرتفعة) ».

« اذا قبل أصحاب المصافي ، باتفاق متبادل واخلاص ، بتخفيض الكميات المنتجة بحيث تتحدد حصة كل منهم تبعا للعرض والطلب والاستطاعة الانتاجية ، فمن الممكن آنذاك تنظيم السوق على أساس ربح معقول لجميع الاطراف . ان الغالون الواحد من النفط يكلفذ اليوم ١٥ سنتا . والتوزيع المقترح للأعمال سيرفع الاسعار بدون أدنى ريب الى ٢٠ سنتا ... ولتحقيق ربح عادل (!) ، سيتوجب أن يباع غالون النفط بـ ٢٥ سنتا (١٥) » .

وقد صرح رئيس « الرابطة البريطانية لاصحاب مصانع الصابون » في كانون الثاني ١٩٠١ « انه أصبح من المستحيل تحقيق أرباح بدون تشارك واتفاق (١٦) » . ثم صرح صاحب معمل صابون أكثر شهرة ، وهو السيد لوفر عينه ، صرح في عام ١٩٠٣ :

« في الماضي ، كان لرب العمل منشأة فردية . وفيما بعد ... (وجد) عدة شركاء . وفيما بعد أيضا ، تجاوزت الاعمال الرأسمال الذي يستطيع أن يقدمه شريكان أو ثلاثة ، وبات لا مناص من ظهور شركات مساهمة ... وقد بلغنا الآن مرحلة جديدة ، ومن الضروري اليوم اعادة تجميع عدد معين من الشركات المغفلة في ما سنسميه تحالفا بترتيب ... (١٧) » .

ونستطيع أن نعدد الأمثلة الى ما لا نهاية . ففي عام ١٩١٢ لخص م. أ. ج. أيدي، وهو محام من شيكاغو ، المذهب الجديد في مؤلف عنوانه « التنافس الجديد » ، وأكد فيه ان هذا الشكل « الجديد » من المزاحمة يقوم على «الأسعار المفتوحة»، أي على الاعلام العام المتعلق بأسعار الكلفة وأسعار المبيع (١٨) . ولنذكر أخيرا ضمن الأمثلة الكتاب الذي نشره المنظم الرئيسي للتروست الكيمياوي «الصناعات الكيمياوية الامبراطورية» ، اللورد ماشيت ، في عام ١٩٢٧ ، فقد قال فيه « لقد تم « تجاوز » المزاحمة ، وقام « التعاون » عن طريق دمج المنشآت وعن طريق تكوين تعاقدات دولية (١٩) » .

لم تكن التعاقدات الرأسمالية ظاهرات جديدة بكل ما في الكلمة من معنى . فالرأسمالية الصناعية القائمة على المزاحمة الحرة قد ولدت مباشرة من الرأسمالية التجارية التي استمدت من الاحتكارات المصدر الرئيسي

لأرباحها • وما كادت هذه التعاقدات القديمة الفريدة من نوعها تلفظ أنفاسها الأخيرة حتى ظهرت تعاقدات جديدة • ألم يسبق لآدم سميث أن لاحظ ان صناعيي الفرع الواحد لا يلتقون فيما بينهم الا « ليتآمروا » بهدف رفع الاسعار المفروضة على الجمهور ؟

وقد لوحظ منذ عام ١٨١٧ في بريطانيا اقامة احتكار تجارة ملح تشيشاير • وفي نيوكاسل وجدت « لجنة تحديد المبيع » التي كانت تراقب بشدة انتاج الفحم ومبيعه على طول نهري التاين والوير (٢٠) • وفي عام ١٨٥١ روت « ذو سنسناتي غازيت » : « منذ حوالي أربعة أعوام ، وجد صناع ملح نهر كاناوا ان استطاعتهم من انتاج الملح أكبر من طلب الاستهلاك • ولما كان سعر الملح قد تدنى بنتيجة ذلك الى مستوى مريع ، فقد ألفوا رابطة بهدف حماية مصالحهم عن طريق تثبيت سعر المنتوج وتحديد الكمية المنتجة وجعلها تلائم الحاجات الواقعية لمناطق الغرب ••• والواقع انه ظهرت في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٥٣ « رابطة الشبهان الاميركية » ، وذلك « لمواجهة المزاحمة التي كانت تجر جميع أصحاب المعامل الى الافلاس » • وفي عام ١٨٥٤ ، ظهرت « رابطة أصحاب معامل غزل القطن في مقاطعة هامبتون » « لمراقبة سياسة الاسعار » • وفي عام ١٨٥٥ تشكلت للهدف عينه « رابطة الحديد الاميركية » (٢١) •

لكن كان مقضيا على هذه المحاوت الاحتكارية كافة أن تبقى معزولة وعارضة ما دامت الاحجام الوسطية المتواضعة نسبيا للمنشآت تسمح بمد وجزر سريعين للرساميل من فرع الى آخر تبعا لتأرجحات معدل الربح • فقد كان لا بد في هذه الشروط من أن يجتمع عدد من المنشآت أكبر من أن يتمكن من التحكم فعليا بالسوق القومية • وكان قدر يسير للغاية من الرأسمال الجديد كافيا ليحطم احتكارا واقعيا • والحق ان الشروط المناسبة لتطور الاحتكارات واستقرارها النسبي لم توجد الا مع تمركز الرأسمال وانحصاره : انشاء منشآت جبارة ذات رأسمال مجمد ضخم وهيمنة عدد قليل من الشركات على فروع صناعية عديدة •

من المنطقي اذن أن تظهر هذه الاحتكارات أولا في البلدان (الولايات المتحدة ، ألمانيا، اليابان) وفي الفروع (النفط ، الصلب، السيارات، الاجهزة

الكهربائية، الكيمياء ، الخ) التي لم تباشر نهضتها إلا فيأواخر القرن التاسع عشر أو مستهل القرن العشرين •

فقد انتقل عدد الشركات التي تصنع سيارات في الولايات المتحدة من ٢٦٥ في عام ١٩٠٩ الى ٨٨ في عام ١٩٢١ ، والى ٤٤ في عام ١٩٢٦ ، والى ١١ في عام ١٩٣٧ ، والى ٦ في عام ١٩٥٥ • أما في بريطانيا فقد انتقد هذا العدد من ٨٨ فيعام ١٩٢٢ الى ٣١ فيعام ١٩٢٩، والى ٢٠ فيعام ١٩٥٦ تنتج ٥ منها فقط ٩٥ ٪ من مجمل الانتاج (٢٢) •

وبالرغم من انه ظهر أول تجمع قومي Pool لتثبيت سعر صناعة حبال المراكب منذ عام ١٨٦١ ، الا ان التروست الاول بالمعنى الدقيق للكلمة هو تروست النفط « ستاندارد أويل تروست » • فاستثمار آبار النفط كان قد بدأ في تيتوسفيل في ولاية بانسلفانيا عام ١٨٥٩ • وقد حققت الشركة الاولى « شركة بانسلفانيا روك » أرباحا طائلة استتبعت ظهور ٧٧ مزاحما في مدى عام واحد أو أقل ! وكان من الممكن آنذاك أن تدرس « المزاحمة الحرة » من خلال كل « مرونتها » • فقد انتقلت أسعار البرميل الواحد من ٢٠ دولارا في أواخر عام ١٨٥٩ الى ١٠ سنت (!) في أواخر عام١٨٦١ ، لتعاود الصعود الى ٨ر٥ دولار وسطيا في عام ١٨٦٣ ، ثم لتتدهور من جديد الى ٤٠ر٢ دولار وسطيا في عام ١٨٦٧ •

وعندما استمرت الاسعار في التموج والمزاحمة الاجنبية في الاشتداد ، « حمل بعض أصحاب المصافي في بانسلفانيا، ولا نستطيع تحديد هوياتهم بدقة ، حملوا الى روكفلر (الذي لم يكن يشرف آنذاك الا على نسبة ضئيلة من الانتاج المصفى في الولايات المتحدة) مخططا جديرا بالاعجاب : كانت الخطة البارعة تقضي بتجميع عدد كبير بما فيه الكفاية من أصحاب المصافي وأصحاب وسائل النقل سرا لاقناع جميع شركات السكك الحديدية التي تشحن النفط بمنح تخفيض خاص لهذا التحالف وبالقاء عبئه على سائر أصحاب المصافي » (٢٣) •

وهكذا تألفت « شركة ساوزرن امبروفمنت » (١٨٧١) التي أشرفت على ١٠ ٪ من استطاعة التصفية في الولايات المتحدة • وقد أخفقت مساعيها، لكن روكفلر كان قد انطلق على طريق التركيز • وقد حلت محلها « رابطة

أصحاب المصافي القومية » (١٨٧٢) ، و « الرابطة المركزية » (١٨٧٥) التي ضمت منذ ذلك الحين غالبية أصحاب المصافي ثم أخلت الساح لائتلاف (Holding) مركزي يعتمد على احتكار لأنابيب النفط • وفي عام ١٨٨٤ صفت « ستاندارد اويل » ٩٠ ٪ من كل النفط الاميركي ، وشحنت عمليا ١٠٠ ٪ نحو المصافي • وهكذا ولد أول تروست احتكاري (٢٤) •

وفي العصر نفسه بدأت تعاقدات أرباب العمل بالتطور في أوروبا ، ولاسيما بعد أزمة ١٨٧٣ وما سببته من هبوط مباغت في معدل الربح • ونحن نلغي عند عتبة التعاقبات نفس رد الفعل في كل مرة ضد هبوط معدل الربح ، في القرن التاسع عشر كما في القرن العشرين • واليكم كيف يفسر أحد المؤرخين تكوين أول وكالة لبيع الآجر في دورتموند (١٨٨٨) :

« يكفي أن تتذكر الضغط الاقتصادي الذي أحدثه صراع الأسعار الحاد ، حتى بدون أن نحسب حسابا للمخزونات الضخمة من بعض المنتجات، لنفهم كيف فرض نفسه ••• الاستنتاج القائل ان التعاقد هو وحده الذي يستطيع أن يحول دون انخفاض الاسعار الى حد غير معقول ••• » (٢٥) •

واليكم ما حدث بعد نصف قرن من الزمن في فرع الأنسجة الصناعية في بريطانيا :

« كانت المزاحمة ، بالنسبة الى ألياف الخلات ، أشد قسوة ، وكانت قد استمرت طويلا • وكان المزاحمان الرئيسيان « كورتولدز » و « بريتيش سيلانيز » • وقد انخفضت أرباح الشركتين في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ • لكنهما توصلتا ، في مطلع ١٩٣٩ ، الى اتفاق بصدد خلافاتهما الرئيسية ، وزادت أسعار صمودات السيليلوز وألياف الخلات بمعدل ٢ بنس تقريبا للجنيه الواحد » (٢٦) •

اشكال التركز الرأسمالي

تكون منشآت رأسمالية ، بهدف حماية معدل ربحها أو الحفاظ عليه أو زيادته ، تعاقدات أو تعقد اتفاقات تعاون متنوعة الأشكال • يميز إ• آ• ج روبنسون، تبعا لمخطط لجنة التحقيق البريطانية حول التركز الصناعي بعد الحرب العالمية الاولى (٢٧) ، ١٣ شكلا من أشكال التعاقد والتركز (٢٨) ، سنختصرها نحن الى ٧ :

١ ــ اتفاق الجنتلمان أو الاتفاق الطوعي بين المنتجين على عدم البيع بما دون أسعار معينة أو في بعض المناطق • وقد توصل الى مثل هذا الاتفاق أصحاب معامل الصابون البريطانيون في عام ١٩٠١ (٢٩) •

٢ ــ الرابطة المنظمة للأسعار • وهي تتميز عن اتفاق الجنتلمان باتفاقات أكثر حزما وجدوى • والمؤتمرات البحرية هي مثال كلاسيكي عنها (٣٠) •

٣ ــ التجمع (Pool) : فالتجربة تثبت ، بوجه عام ، ان الاتفاقات بصدد الأسعار لن تكون ناجعة ما دام ان لا وجود لتوزيع فعلي للسوق ولتحديد حصص دقيقة لكل منتج (٣١) •

اذن فالتجمعات تتميز عن الاتفاقات الآنفة الذكر بنصها على مثل ذلك التوزيع الدقيق للسوق • وقد ظهرت التجمعات مبكرا في صناعة الحديد والصلب الاميركية (٣٢) • ومثالها الكلاسيكي هو تجمع معلبي اللحم الاميركيين الذين توازعوا السوق الاميركية طوال عقدين من الزمن (٣٣) •

٤ ــ الكارتل ، نقابة الشراء أو المبيع، وكالة البيع ان التجمعات الثلاثة الاولى محدودة للغاية زمنيا ، بينما تشكل الكارتلات ووكالات البيع شكلا متوسطا بين تجمع مؤقت وتعاقد نهائي • فالمنشآت التي تساهم فيها تحافظ على استقلالها ، لكنها ترتبط بعقود متبادلة متفاوتة الطول زمنيا • وتؤلف شركات مشتركة للمبيع أو الشراء ، وعليها في غالب الاحيان أن تدفع غرامة باهظة اذا انتهكت هذه الاتفاقات •

٥ ــ التروستات : التروست هو بالأصل تجمع تعهد اليه الشركات التي كانت متنافسة بأسهمها ، وتتلقى مقابلها شهادات تشير الى النسبة التي تساهم بها في العمل المشترك • وقد كان « ستاندارد أويل تروست » اول تروست كلاسيكي في الولايات المتحدة • لكنه اعتبر غير مشروع في عام ١٨٩٠ (٣٤) • وسوف نستعمل كلمة « تروست » بأعم معنى اكتسبته ، ونعني اندماج عدد من المنشآت •

٦ ــ الهولدينغ أو الكونزرن : وهو عبارة عن شركة مساهمة تسمح بحصر الرقابة المالية على العديد من المنشآت التي تبقى شكليا مستقلة • وقد شاع استخدام هذه الأداة في بلدان عديدة لتكوين امبراطوريات احتكارية كبيرة ، ولا سيما في الولايات المتحدة (٣٥) ، وبلجيكا (٣٦) ، والمانيا وفرنسا (٣٧) •

والشركة الهولدينغ تسمح بوجه خاص بتخفيض الجزء الضروري من الرأسمال للسيطرة فعليا على عدد كبير من الشركات ، بفضل طرائق متنوعة مثل المساهمة المسلسلة أو المساهمة المتصالبة * •

٧ ــ اندماج المنشآت : وهو الشكل « الأمتن » والنهائي للتركز الرأسمالي ، وفيه يزول كل استقلال حقوقي أو مالي للشركات المندمجة • ويمكننا أن نميز بين نوعين من التروستات ، تبعا لأصولها : التروستات الأفقية الناجمة عن اندماج عدد من المنشآت في فرع صناعي واحد (على سبيل المثال : تروست السيجارة ، تروست السيارة ، تروست الطيران، الخ)، والتروستات العمودية (التي تضم منشآت يمون بعضها بعضا بالمواد الأولية) التي نستطيع أن نقسمها بدورها الى :

ــ تروستات متشعبة تضم ، بدءا من المنشآت التي تصنع المواد الاولية، مصانع تصنع منتجات مختلفة ناجزة ونصف ناجزة (تروست الصلب «اتحاد الفولاذ الاميركي » في الولايات المتحدة ، و « كوكيريل ــ اوغريه » في بلجيكا ، الخ) •

ــ تروستات متضافرة تضم المنشآت التي تنتج مواد أولية شتى ومنتجات نصف ناجزة تدخل في بناء منتوج ناجز واحد (على سبيل المثال : بعض تروستات السيارات) •

---

* « تحافظ المصارف ... على غالبية اسهم الهولدينغ التي شكلتها بنفسها . وعن طريق هذه الشركة ــ الأم وحدها ، تراقب كل فروع المجموعة ، من غير أن تشغل مباشرة مواردها الخاصة . وهكذا تحقق اقتصادا كبيرا في الرساميل . واذا كان امتلاك ٤٠٪ من الاسهم ضروريا للحصول على الغالبية في الهيئات العامة للشركة الهولدينغ ، واذا كانت الشركة الهولدينغ تراقب بدورها الفروع عن طريق نفس النسبة من المساهمة ، فان المصرف يحتفظ بالرقابة العليا على شركات المجموعة بتجميده مبلغا يعادل ١٦٪ من رأسمال الهولدينغ (٣٨) » . مثال : كوّن مصرف باريس والبلدان الواطئة في عام ١٩١١ الشركة الهولدينغ : « شركة مراكش العامة » . وقد أشرفت هذه الشركة في عام ١٩٥٢ (٣٩) على أكثر من ٥٠ شركة في المغرب ، بينما مصارف وشركات نقل ونفط وكهرباء واسمنت وفحم وآلات زراعية ومناجم الخ . وعن طريق هذه الهولدينغ ، بات المغرب كله « ملكا » لمصرف باريس والبلدان الواطئة .

ــ تروستات متنافرة تجمع منشآت ليس بينهـا أي رابطة تقنيـة أو اقتصادية مشتركة ، ما خلا خضوعها لمجموعة مالية واحدة • وهذا مـا كان عليه بوجه خاص وضع تروست ليفر في مستهل الاعـوام ١٩٢٠ ، عنـدما أشرف ، الى جانب معامل الصابون والمنشآت التي تنتج مواد أولية ، علـى مسامك ومعامل ورق ومنشآت بناء ميكانيكي (٤٠) •

وقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٨٩٧ و ١٩٠٤ فـي الولايات المتحدة ولادة معظم التروستات الاحتكارية عقب حركة اندماجات واسعة • وقد بلغ عدد التروستات الذي كان ٢٣ في عام ١٨٩٠ و ٣٨ في عام ١٨٩٦ ، بلغ ٢٥٧ في عام ١٩٠٤ • كما ان رسملة الاندماجات السنوية التي لم تتجاوز قط ٢٤٠ مليون دولار بلغت ٧١٠ مليونا في عـام ١٨٩٨ وملياربن و ٢٤٤ مليونا في عام ١٨٩٩ • وان ١٥٦ ، من أصل ٣٣٩ اندماجا حدثت فـي تلك الفترة ، ولدت درجة محددة من القوة الاحتكارية (٤١) • ومنذ عام ١٩٠٠ بات ٣٢ ٪ من الانتاج الصناعي و ٤٠ ٪ من المنتـاج المنجمي ــ وهـذا باستثناء النفط ــ محتكرا في الولايات المتحدة (٤٢) •

التركـز المصرفي والرأسمال المـالي

ان العوامل التي تسهل التركز الصناعي ، هي نفسها أيضا التي تحفز بقوة التركز المصرفي • فعن طريق المزاحمة عينها يبتلع مصرف واحـد كبير عددا من المصارف الصغيرة • وكل أزمة هامة تؤدي بوجه عـام الى افلاس الكثيرين من رجال المصارف : ان أكثر من ٢٠٠٠ مصرف قـد اختفت في الولاياتالمتحدةالاميركية فيانهيار ١٩٣٣ (٤٣)• وتزداد باطراد كميةالرساميل الضرورية لانشاء شبكة من الفروع كثيفة بقدر الامكان ، لتغطية كل الارض القومية والساحات الاجنبية الرئيسية • وهكذا تتجلى ظاهرات انحصـار وتمركز الرأسمال المصرفي في البلدان جميعا •

ففي فرنسا تضاعفت حافظـة مصارف الايـداع الثلاثة الكبـرى ، « الكريدي ليونيه » و « السوسييته جنرال » و « الكونتوار ناسيونال ديسكومبت » ، تضاعفت عشر مرات بين ١٨٨٠ و ١٩١٤ ، وانتقلت ودائعها من ٥٨٠ مليون فرنك ذهبي في عام ١٨٨٠ الى ٢٢٥٦ مليونا في عام ١٩١٤

والى ٧٢١٥ مليونا في عام ١٩٣٠ (أو ٣٥ر٥ مليار فرنك بوانكاريه) • وكانت تملك في تلك الاثناء أكثر من ٥٠ ٪ من الودائع المصرفية كافة في فرنسا ، وهي نسبة لم تتبدل تقريبا في عام ١٩٥٠ ، بعد تأميم هذه المصارف •

وفي بريطانيا تناقص عدد مصارف الايداع من ١٠٤ في عام ١٨٩٠ ، الى ٤٥ في عام ١٩١٠ ، والى ٢٥ في عام ١٩٤٢ ، بينما تضاعف عدد فروعها ثلاث مرات ابان الحقبة نفسها ، وتضاعفت ودائعها عشر مرات • وكانت المصارف الكبرى الخمسة : « ناشيونال بروفانشيال بانك » و « ستمنستر بانك » و « ميدلاند بانك » و « لويدز بانك » و « باركليز بانك » تملك بالتوالي ٢٧ ٪ من جميع الودائع المصرفية البريطانية في عام ١٩٠٠ ، و ٣٩ر٧ ٪ في عام ١٩١٣ ، و ٧٢ر٤ ٪ في عام ١٩٢٤ ، و ٧٣ ٪ في عام ١٩٤٢ ، و ٧٩ ٪ في عام ١٩٥٣ •

وفي ألمانيا تحصر أكبر تسعة مصارف النسبة التالية من الودائع المصرفية بين أيديها : ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ : ٤٧٪ ، ١٩١٢ ـ ١٩١٣ : ٤٩٪ ، ١٩٢٤ : ٥٤ر٦ ٪ ، ١٩٣٤ : ٦٥ر٥ ٪ وفي عام ١٩٤٣ . كانت أكبر ستة مصارف تملك ٦٢ر٩ ٪ من الودائع المصرفية • وبعد الحرب العالمية الثانية وبعد تخفيف مؤقت لحدة التمركز ، بدأت المصارف الرئيسية تلعب من جديد دورا مهيمنا في دائرة الاعتماد • وفي عام ١٩٥٦ منحت ٥٥ ٪ من جميع الاعتمادات المصرفية الألمانية ، وهذه بالضبط نفس نسبة عام ١٩٣٨ •

وفي اليابان سقط عدد المصارف الاجمالي من ٢١٥٥ في عام ١٩١٤ الى ١٠٠١ في عام ١٩٢٩ ، والى ٤٢٤ في عام ١٩٣٦ ، والى ١٤٦ في عام ١٩٤٢ ، والى أقل من ١٠٠ في عام ١٩٤٣ ، والى ٦١ في عام ١٩٤٥ ، كما تشير الى ذلك الحولية السنوية الاقتصادية والمالية لليابان • وقد حصرت أكبر خمسة مصارف بين أيديها ٢٤ر٣ ٪ من جميع الودائع المصرفية في عام ١٩٢٦ ، و ٣٤ر٦٪ في عام ١٩٢٩ و ٤١ر٩٪ في عام ١٩٣٦ ، و ٦٢ بالمئة في عام ١٩٤٥ (أكبر ثمانية مصارف) • وبعد التدابير الاميركية لفك الكارتلات سقطت هذه النسبة الى أقل من ١٠٪ لتعاود الصعود الى ٣٥٪ ابتداء من عام ١٩٥٣ •

أما الولايات المتحدة فان عدد المصارف القومية الاجمالي زاد فيها من

٣٧٣٢ في عام ١٩٠٠ الى ٨٠٣٠ في عام ١٩٢٠ ، ليتناقص من ثم الى ٧٥٣٦ في عام ١٩٢٩ ، والى ٥٢٠٩ في عام ١٩٣٩ ، و ٥٠٢١ في عام ١٩٤٥ • والمصارف التي تملك رأسمالا خاصا يتجاوز ٥ ملايين ، أي ٢١ مصرفا في عام ١٩٢٣ ، و ٣٩ مصرفا في عام ١٩٣٠ ، و ٤٠ مصرفا في عام ١٩٣٤ ، تحصر بين أيديها بالتناظر ١ر٢٢٪ ، ٣ر٤٣٪ ، ٨ر٤٧٪ من الودائع المصرفية كافة •

إن تركيز الاموال المتاحة للتوظيفات في عدد صغير من المصارف ، في الوقت الذي تكون فيه الصناعة بحاجة ملحة الى هذه الاموال للاستفادة من التوسع الكبير في الاعمال ، يصبح أحد المحركات الرئيسية للتركز الصناعي• واليكم هذا الحوار الدال الذي جرى بصدد هذا الموضوع بين وزير داخلية الولايات المتحدة ، السيد شابمان وبين السيد سيلر ، رئيس اللجنة الفرعية لمجلس النواب المكلفة بدراسة قوة الاحتكارات :

السيد شابمان : طبعا ، يا سيدي النائب ، لا بد من رصد أموال كثيرة، كثيرة جدا ، لانشاء مصهر صلب جديد •••

الرئيس سيلر : عليه (يقصد المؤسس المفترض لمصهر صلب جديد) أن يتوجه الى المؤسسات المالية ، أليس كذلك ؟

السيد شابمان : عليه أن يفعل ذلك •

الرئيس سيلر : واذا كانت لهذه المؤسسات المالية صلات أو ارتباطات بالشركات الموجودة ، فانها لن تشجع على الأرجح المزاحمين الجدد ، أليس كذلك ؟

السيد شابمان : بديهي انها لن تفعل ذلك • وهي لم تفعله قط (٤٤) •

وانما في بلجيكا وحدها لعب الرأسمال المصرفي استثناء دور رأسمال مالي منذ مستهل المملكة المستقلة ، أي انه سيطر على الصناعة منذ مرحلة توسعها الأولى بفضل مساهمات مهيمنة في الشركات المغفلة الاولى، ثم عزز مركزه هذا في عصر التوسع الاستعماري :

« ابان الاعوام الاخيرة من الحقبة الهولاندية ، منحت « السوسييته جنرال » سلفا لمستثمري مناجم الفحم الحجري • وفضلا عن ذلك قدمت مساعدتها لبناء الأقنية الهادفة الى تسهيل تصريف الفحم نحو فرنسا • والحال

ان بعض مستثمري مناجم الفحم الحجري عجزوا عن تسديد قروضهم بالنظر الى الازمة الصناعية التي سببتها الثورة (ثورة ١٨٣٠) • وهكـذا تحول التسليف الى مساهمة دائمة ، وتدعيما لهذا التحول ولدت فكـرة تحويل مناجم الفحم الحجري المعنية الى شركات مغفلة ، وهذا ما تم فعـلا في عامي ١٨٣٤ ـ ١٨٣٥ ••• وعندما ظهرت تباشير الرواج الاقتصادي ، وعنـدما تقرر بناء السكك الحديدية ، وعندما انتشرت الآلات البخارية، بات مـن الضروري تحويل المنشآت الصناعية وتطويرها • وبديهي ان فكرة تحويلها الى شركات مغفلة قد فرضت نفسها ••• » (٤٥) •

وفي فرنسا ، بعد المحاولة الفاشلة لمصرف الاخوة بيرير « الاعتمـاد العقاري » ، سندت مصارف الاعمال بقوة بناء المنشآت الصناعية ابانالاعوام ١٨٧٠ و ١٨٨٠ • وقد تزعم « مصرف باريس والبلدان الواطئة » و «مصرف الهند الصينية » عملية توسع الشركات الفرنسية في المستعمرات المسلوبة بعد حرب ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ •

وفي المانيا لعب « اتحاد مصارف أ• شافهاوزن » دورا مهيمنا أيضا في تمويل نهضة اعوام ١٨٧٠ الصناعية الكبيرة • ومنذ مطلع القرن العشرين بات مدراء المصارف الالمانية الرئيسية الستة يشتركون في مجلس ادارة ٣٤٤ شركة صناعية (٤٦) • وسرعان ما « فرض » الرأسمال المالي نفسه علـى الصناعة * ، كما تدل على ذلك الرسالة التالية التي بعث بها أحـد كبار المصارف الى مجلس ادارة « نقابة الاسمنت المركزية لشمالي غربي ألمانيا » :

---

* ان المقطع التالي الذي يتحدث عن « مصرف ايطاليا » ، سلف « مصـرف أميركا » ، يشير الى مدى تدخل المصارف الكبيرة في تسيير أعمال مدينيها الصغار :

في الحقبة نفسها (± ١٩٢١) شرع « مصرف ايطاليا » بفرض ميزانية على المزارع الذي اقترض منه اموالا ، وكان هذا التدبير ابتكارا جذريا (!) في ذلك الوقت . وقد تناولت هذه الميزانية جميع مظاهر التكاليف الزراعيـة : مصاريـف الرأسمال ... العتاد والتموين ... تكاليف الحراثة والزراعـة والـري والتعزيق والجني والنقل ، وتقـدير السلف الشهرية ، وتوقعـات المحصول . ووراء كل ميزانية كان يقف مراقب يقظ من «مصرف ايطاليا» ، أو مـدير أحد الفروع ، أو وكيل ، أو مراجـع ، للتأكد من احترام المستديـن لعقده (٤٧) » .

« تبين لنا من المذكرة التي نشرتموها في « النشرة الرسمية » في ١٨ من الشهر الجاري ، أنه علينا أن نفكر بأنه من المحتمل، في الاجتماع القادم لهيئة شركتكم العامة المحدد موعده في ٣٠ من هذا الشهر ، أن تتخذ تدابير قد تنطوي على تبدلات في منشآتكم لن تكون مقبولة لدينا • ولهذه الاسباب ، ومع الأسف البالغ ، نعلمكم بأننا مضطرون من اليوم فصاعدا الى الغاء الاعتمادات التي منحناها لكم حتى الآن ••• لكن اذا لم تتخذ الهيئة العامة المذكورة التدابير غير المقبولة بالنسبة الينا ، واذا تلقينا ضمانات فعلية بهذا الصدد بالنسبة الى المستقبل، فاننا سنكون على استعداد لفتح مفاوضات معكم لمنحكم اعتمادات جديدة » (٤٨) •

أما في الولايات المتحدة فقد لعبت مصارف الاعمال (مصارف التوظيف) دورا مهيمنا في التركز الصناعي ، بدءا من « تعزيز » شركات السكك الحديدية • ولقد أكد رجال المصارف بوضوح منذ ذلك العهد وابان تلك الحملة الاهداف الاحتكارية لهذا التركز • وهذا ما عبر عنه بجلاء جون ب• مورغان في التصريح التالي الذي أدلى به لمدراء جميع شركات السكك الحديدية في غرب الميسيسيبي في ١٠ كانون الثاني ١٨٩٩ :

« انني على استعداد للتصريح باسم البيوتات (المصرفية) الممثلة هنا بأنه اذا ما أمكن عمليا تشكيل منظمة على الاساس الذي قررته « اللجنة »، مع لجنة تنفيذية قادرة على فرض قراراتها ويشل فيها رجال مصارف، فانها (أي البيوتات) مستعدة للتأكيد بأنها لن تطرح للتداول ، وسوف تبذل كل ما في وسعها للحيلولة دون تداول الأسهم أو اسناد القرض لبناء خطوط حديدية موازية ، أو لتمديد الخطوط ، بدون الموافقة الاجماعية لمثل هذه اللجنة التنفيذية (٤٩) » •

ورجال المصارف هم الذين لعبوا الدور الاساسي في الحركة الكبرى لاندماج المنشآت بين ١٨٩٦ و ١٩٠٤ أ

« بالرغم من أن ربابنة الصناعة هم الذين قاموا بأنفسهم بمعظم الاندماجات قبل عام ١٨٩٠ ، فان رجال المصارف ورجال المال كفوا بسرعة عن أن يكونوا مجرد وسطاء • وقد أصبحوا هم المؤسسين • فعن طريق تنظيم اندماجات كبيرة ، حلوا بسرعة محل أوائل المؤسسين المحترفين الذين

قدموا لفترة من الزمن لجمهور الموظفين أسنادا نظرية الى حد كبير • وانما تحت رعايتهم وبتشجيع منهم أصبحت حركة الاندماج موجة عارمة في أواخر القرن (٥٠) » •

وأخيرا فان المصارف هي التي حلّت في اليابان محل شركات الهولدينغ ، غداة الحرب العالمية الثانية ، بوصفها أجزاء مركزية من «الزيباتسو» التي هي عبارة عن مجموعات مالية تتحكم بالاقتصاد القومي • ويشير استقصاء جرى في عام ١٩٥٣ الى أن المصارف تملك لدى أكبر ٣٢٠ شركة في البلاد ١ر٣٥٪ من الأسهم وتملك شركات التأمين ١ر١٦٪ منها (٥١)•

الاحتكارات

ان تركز الرأسمالي الصناعي وتكوين تعاقدات وتجمعات وتروستات رأسمالية يفضيان الى تأسيس احتكارات فعلية في العديد من قطاعات الصناعة • فمنشأة واحدة أو عدد صغير من المنشآت تشرف على جزء عظيم الاهمية من الانتاج بحيث تستطيع لفترات طويلة الى هذا الحد أو ذاك ، أن تثبّت بصورة متعسفة الاسعار ومعدلات الربح التي تصبح مستقلة الى حد كبير عن الظرف الاقتصادي • *

لقد اكتشف والتر ف• كروثر في عام ١٩٣٧ ، أثناء تحليله شروط انتاج ١٨٠٧ نوع من أكثر أنواع المنتجات المعمولة شيوعا في الولايات المتحدة ، اكتشف أن نصف هذه المنتجات يأتي من القطاعات التي تنتج فيها أربعة منشآت على الاكثر أكثر مر ٧٥٪ من الانتاج • وفي عام ١٩٤٧ تعمقت معالم هذه الصورة أكثر أيضا • واليكم بعض الأرقام البيانية عن التركز ، المأخوذة عن احصائيات وزارة التجارة الاميركية في عام ١٩٤٧ (٥٣) :

---

* مثال خارق : حصل التروست الاميركي« جنرال الكتريك » في عام ١٩٢٨ على الاحتكار الكامل في السوق الاميركية لفحمات التونغستين - المزيج اللازم للآلات ـ الادوات الكبيرة السرعة . وعلى اثر توطد هذا الاحتكار ، قفز سعر فحمات التونغستين من ٥٠ دولارا الى ٤٥٣ دولارا لكل ليبرة ؛ وبقي محافظا على هذا الارتفاع طوال الازمة كلها وحتى عام ١٩٣٦ . وكانت كلفة الانتاج ٨ دولارات (٥٢) .

المنتجات التي تنتج شركة واحدة
٥٠٪ أو أكثر من قيمتها الاجمالية

مطافىء الحريق ٨٥٪
أفلام الهواة ٨٥٪
ركائز مخروطية ٨٠٪
حساء معلب ٦٦٪
دواليب دحل ٦٠٪
مصابيح متوهجة ٥٩٪
لينوليوم ٥٨٪
آلات تجليد ٥٦٪
معلبات قصدير ٥٥٪
ألمنيوم خام ٥٥٪

المنتجات التي تصنع شركتان
٦٦٪ من قيمتها الاجمالية أو أكثر

غازات صناعية ٨٥٪
قاطرات ٨٠٪
آلات خياطة ٧٨٪
نحاس مصفى ٧٤٪
زجاجات حليب ٧٠٪
شاحنات ٦٨٪
ألياف صناعية ٦٨٪
سيارات شخصية ٦٣٪

المنتجات التي تصنع ٣ شركات
٦٦٪ من قيمتها الاجمالية أو أكثر .

حزّامات زراعية ٩٢٪
خيوط قطنية للاستعمال البيتي ٩٠٪
مطاط مصفى ٨٨٪

نحاس خام ٨٨٪

أربطة شاشية قطنية ٨٥٪

آنية فاكهة ٨٥٪

متفجرات ٨٠٪

صابون ٨٠٪

جص مكلس ٧٩٪

سجاير ٧٨٪

جرارات ٧٦٪

مناظير ٧٥٪

آلات مكتبية ٧٠٪

الصب المرصع بالمينا ٧٠٪

مطابخ كهربائية ٦٩٪

أنابيب نيون ٦٨٪

عجلات مطاط ٧٠٪ (٥٣)

الخ

كما ان دراسة نشرت عام ١٩٤٥ (٥٤) في بريطانيا تعطينا النسب التالية من قيمة الانتاج الذي تحتكره في كل قطاع أكبر ثلاث شركات (أو أقل من ثلاث شركات) ، وهي نسب مستندة الى احصاء عام ١٩٣٥ :

حليب مركز ٩٦٪

كبريت ٩٧٪

سكر مصفى ٨٢٪

نفط ٨٨٪

حرير صناعي ٧٩٪

لوالب للخشب ٩٨٪

أسلاك شائكة ٩٢٪

مكانس كهربائية ٨٥٪

قضبان شوكولاته ٨٥٪

آلات خياطة ٩٣٪

نيكل ومزائج ١٠٠٪
صب وأنابيب ٩٢
متفجرات ١٠٠
عجلات ٧٩
دواليب دحل (بيليا) ٩٧
سجاير ٨٨
عربات سكك الحديد ٨٦
اسمنت ٧٦
ورق فرش ٩١
توتياء ١٠٠
ملونات ٨٨
اسطوانات وحاكيات ٩٩
تلفونات ١٠٠
دقيق الكاكاو ٩٣
لينوليوم ٨٦
قضبان لاسلكي ٨٥
صابون برش ٧٧
وفضلا عن ذلك كانت شركة واحدة أو شركتان تصنع ١١٨ سلعة •

وفي ألمانيا الغربية يقدر بريتزكو لايت في مؤلفه « الرجال والقوى والاحتكار » (٥٥) ان ثلاثة تروستات تسيطر على صناعة التوتياء والرصاص: « شركة المعادن » و « ديغوسا » و « أوتو فولف » • أما مناجم البوتاس فتسيطر عليها ثلاث شركات أيضا (تتحكم الشركة الرئيسية بينها « الفنتر شال » ، علاوة على ذلك، بـ ٥٠٪ من انتاج النفط الخام الالماني) • وتتحكم « ر• ف• إ » بثلثي انتاج كهرباء الاستهلاك الصناعي وبما يقارب ثلاثة أرباع انتاج اللينيت • وتسيطر مجموعة « أونيليفر » على أكثر من نصف انتاج المرغرين وتجارة الاسماك ، وتسيطر المجموعة السويسرية « نستله » على سوق الحليب المركز والحساء المركز والشوكولا • وتتحكم مجموعة واحدة (ريمتسما) بـ ٦٠٪ من صناعة السجاير ، ومجموعتان (ليفر

وهنكل) ، ب ٩٠٪ من صناعة المنظفات الطبية • وتنتج ديلوغ ٥٠٪ من زجاج الشبابيك • وتنتج مجموعتان ، (« غلانز شتوف » و « فريكس ») أكثر من ثلاثة أرباع المواد البلاستيكية • وتنتج « سيمنس » و « شركة الكهرباء المساهمة » بين ٤٠ و ٥٠٪ من الاجهزة الكهربائية • وتتحكم مجموعة واحدة « بفاف » ب ٦٠٪ من انتاج آلات الخياطة ، الخ •

أما صناعة الدور الثقيلة ، فبالرغم من فك الكارتلات المقرر عام ١٩٤٥، فان سبع شركات كبيرة (مانسمان ، وكلوكنر ، ودورتسون ــ هوردر يونيون ، وفونيكس ، وغوت هوفنونغسهوت، ورواينهاوزن وهوش) ركزت من جديد أكثر من ٦٥٪ من الانتاج بين أيديها في عام ١٩٥٤ ، ثم بدأت تركزات جديدة بالتكون داخل هذه المجموعات (أنظر محاضرة السيد آ • فهرر ، عضو الهيئة العليا في « الرابطة الاوروبية للفحم والصلب » ، التي ألقاها في لونغوي في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٥) •

في فرنسا :

ــ كانت ٥ مجموعات (سيديلور ، لورين ــ اسكو ــ سولن ، دي وندل ، شنايدر وأوزينور) تشرف على ٥٥٪ من انتاج فلزات الحديد في عام ١٩٥٢ وعلى ٦٦٪ من انتاج الحديد والصلب في عام ١٩٥٣ •

ــ تملك بيشيني ــ أوجين احتكارا شبه تام للالمنيوم والمغنيسيوم والكوبالت ، وتتحكم بيناروريا (روتشيلد) بثلاثة أرباع انتاج الرصاص •

ــ تملك مجموعة راتي احتكارا شبه تام لصناعة القضبان الفولاذية ، وتملك مجموعة سيديلور احتكارا شبه تام لصناعة قضبان الصب •

ــ تشرف ٤ مجموعات (رينو ، وسيتروين ، وبيجو ، وفورد) على ٩٨٪ من انتاج السيارات الخاصة •

ــ كانت ٣ شركات تتحكم في عام ١٩٥٣ ب ٦١٪ من انتاج الجرارات •

ــ تحتكر ٣ مجموعات احتكارا تاما صناعة مصابيح الانارة •

ــ تنتج مجموعة كولمان ٨٠٪ من الأصبغة •

ــ تنتج مجموعة سان ــ غوبان ثلثي المرايا ونصف القناني والقوارير والاقداح الزجاجية ، وكل انتاج الليف الزجاجي ، الخ •

ــ تحتكــر مجموعة جيليه النايلــون وتنتج أكثر من ثلثي الانسجــة الاصطناعية كافة •

ــ تقــدم ٣ مجموعــات ٨٦٪ مــن الانتاج الفرنســي مــن ورق الصحف ، الخ • (٥٦)

في اليابان :

ان تطور تحكم تروست واحد بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية يتضح من الجدول التالي : (٥٧)

٪ من الانتاج الذي يتحكم به تروست ميتسوي

	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٤٣
النفط	٥٠ ٪	٥٠ ٪	٩٠ ٪
الحديد	٩٠ ٪	٩٥ ٪	٩٢ ٪
الذهب	٥ ٪	١٩ ٪	٢٧ ٪ *
الفحــم	٣٠ ٪	٢٧ ٪	٢٧ ٪ *
الاسلحة		٢٥ ٪	٣٠ ٪
الكحول	١٠ ٪	١٥ ٪	٤٥ ٪
السلو لوئيد		٨٠ ٪	١٠٠ ٪
الورق	٥٠ ٪	٥٠ ٪	٩٠ ٪
الاسمنت	١٥ ٪	١٥ ٪	٢٠ ٪ *
الصــوف	١٠ ٪	١٥ ٪	٣٠ ٪
الحــرير	٢٥ ٪	١٥ ٪	٤٥ ٪

* مع شركات تابعة للتروست في نهاية عام ١٩٤١ : ٦٨٪ من انتاج الذهب ، ٥٠٪ من انتاج المعادن ، ٥٥ ٪ من انتاج الاسمنت ، ٤٥ ٪ من انتاج الكهرباء ، ٨٠٪ من محلات صيد الاسماك ، ٥٠ ٪ من الجعة والسكر .

% من الانتاج الذي يتحكم به تروست ميتسوبيشي

	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٤٣
التوتيان		٥٧ ٪	٥٠ ٪
القصدير		٩٠ ٪	٩٠ ٪
بناء السفن	٤٠ ٪	٤٠ ٪	٦٠ ٪
الطائرات			٣٠ ٪
الاسلحة		٣٠ ٪	٣٠ ٪
الكحول			٥٠ ٪
الزجاج		٦٥ ٪	٩٠ ٪
الصوف الاصطناعي			٥٠ ٪ *
الجعة	٢٥ ٪	٣٠ ٪	٤٥ ٪
السكر	١٥ ٪	١٥ ٪	٤٥ ٪
تجارة القمح	٣٠ ٪	٣٠ ٪	٤٨ ٪
النقل البحري	٤٠ ٪	٣٩ ٪	٣٥ ٪ *

وبعد اجراءات فك الكارتيلات التي عقبت نهاية الحرب العالمية ، استمرت البنية الاحتكارية للصناعة اليابانية ، كما يشير اليه الجدول التالي الذي نشرته مجلة « ذي أورينتال ايكونوميست » (تموز ١٩٦٦) :

المنتوجات التي تنتج ثلاث شركات ٦٠٪ أو أكثر من قيمتها الاجمالية

ألواح زجاج ١٠٠٪
دراجات ١٠٠٪
سيارات ركاب عادية ١٠٠٪
سيارات ركاب خفيفة ٩٨ر٧٪
الجعة ٩٦ر٢٪
حليب بودرة ٩٤٪
بوليستر ٩٢٪

* مع شركات تابعة في نهاية عام ١٩٤١ : ٧٠٪ من انتاج الحرير الصناعي ، و ٨٠٪ من النقل البحري .

قضبان ألومينيوم ٦ر٩٠٪
كلوريد بوليفينيل ٤ر٨٩٪
سيانامبد الكالسيوم ٥ر٨٣٪
زبدة ١ر٨٢٪
نايلون ١ر٨١٪
خيوط الحرير الصناعي ٨ر٧٩٪
أجبان ٨ر٧٧٪
سيارات ركاب صغيرة ٦ر٧٥٪
بوليتيلين ٧٥٪
توتياء ٩ر٧٤٪
رصاص ٤ر٧٤٪
شاحنات صغيرة ١ر٧٤٪
ألواح فولاذ عريضة ٦ر٦٧٪
زيت تشحيم (خمس شركات) ٧ر٦٦٪
الخ .

في ايطاليا :

يقدم لنا تقرير اللجنة الاقتصادية للجمعية التأسيسية الأرقام البيانية التالية عن التركز في عام ١٩٤٧ : (٥٨)

القطاع الصناعي	عدد التروستات	٪ من الانتاج المتحكم به
الحرير الصناعي	٢	٪ ٩٠
الالمنيوم	٣	٪ ٩٥
الزئبق	١	٪ ٧٠
بناء السفن	٣	٪ ٨٦
المطاط	٤	٪ ٨٢
السيارات	٢	٪ ٨٤
الكبريت	١	٪ ٨١
دواليب الدحل (بيليا)	١	٪ ٩٠
الفحم	٣	٪ ٨٦
الامونياك الصناعي	٢	٪ ٨٦

بيد أن القوة الواقعية للاحتكارات الكبيرة تتجاوز من بعيد مجرد التحكم ببعض قطاعات الانتاج التي تسيطر على سوقها • فالمجموعات المالية التي تتحكم بها تسود أيضا على مصارف وشركات تأمين وشركات صناعية وتجارية وشركات نقل ، تحمل متنوع الاسماء ، ولا وجود لشيء يحمل على الافتراض ، للوهلة الاولى ، بأنها مرتبطة بعضها ببعض • وكيما يضع المرء يده على هذه الخطوط الرفيعة في غالب الاحيان ، لا مندوحة له عن القيام بعمل تحرّي حقيقي ، ودراسة تكوين مجالس الادارة ، وتحليل طريقة عمل الشركات التي لها رؤساء أو مدراء مفوضون مشتركون ، والرجوع الى الماضي لتتبع تطور رزم الأسهم المقدمة للهيئات العامة الاستثنائية ، ودراسة، اذا أمكن ، التوزيع العام لأسهم كل شركة من الشركات الهامة في البلاد •

واذا ما قام المرء بهذا العمل اكتشف في معظم البلدان الرأسمالية البنية نفسها : حفنة من المجموعات المالية التي يشتمل اشرافها على جزء كبير من النشاط الصناعي والمالي ، فحوالي ٦٠ أو ١٢٥ أو ٢٠٠ أسرة تتربع قمة الهرم الاجتماعي وتمارس سلطتها ، فرديا أحيانا ، وفي غالب الاحيان بوصفها مجموعة جماعية كتيمة بهذا القدر أو ذاك •

ومساهمة ممثلي المجموعات المالية في مجالس ادارة العديد من التروستات الكبيرة هي العلامة الرئيسية لمدى اتساع نفوذها •

وهكذا ، في الولايات المتحدة : كان ونتروب• ف• آلدريتش، رئيس مصرف « تشيز ناشيونال بانك » (مجموعة روكفلر) ، كان في عام ١٩٤٨ مدير أغنى تروست في العالم (الذي يبلغ رأسماله ١٠ مليارات دولار)، وفي الوقت نفسه مدير « شركة الهاتف والبرق الاميركية » ، وكذلك مدير أكبر شركة تأمين في العالم، « الشركة المتروبولية للتأمين على الحياة »، والتروست الكهربائي « وستنغهاوس » ، وتروست الورق « الورق الدولي »، ومصرفي « دسكاونت كوربوريشن أوف نيويورك » و « تشيز سيف ديبوزيت كومباني » • ويشارك هذا الرجل في الاشراف على أكثر من ٢٠ مليار دولار مر الرأسمال، أي ٩٠٠٠ مليار فرنك (ثلاث ميزانيات سنوية لفرنسا فيمطلع العقد ١٩٥٠ !) •

وكان جورج وتني ، الشريك في مصرف ج. ب. مورغان وشركاه ، في العام نفسه ، عضوا في مجلس ادارة تروست الكهرباء « كونسوليديتيد أديسون أوف نيويورك » ، وتروست السيارات « شركة جنرال موتورز »، وتروست النحاس « كنيكوت كوبر »، وتروست السكك الحديدية « شركة بولمان » ، وتروست النفط « شركة كونتينانتال أويلي » ، والمصرف الكبير « شركة غوارنتي تروست » .

وكان ر. ك. ميلون ، رئيس مصرف « ميلون ناشيونال بانك » رئيسا في الوقت نفسه للشركتين الهولدينغ « ف. ميلون أند سانز » و « ميلبانك كوربوريشن » . ومديرا لتروست الالمنيوم « شركة الالمنيوم الاميركية » ، وتروست النفط « شركة غولف أويل » ، وتروست الكهرباء « وستنغهاوس اير براك كوربوريشن »، وتروست الزجاج « شركة بتسبرغ بليت غلاس »، وتروست السكك الحديدية « شركة بانسلفانيا للسكك الحديدية » ، وتروست الغاز «كوبرز كوربوريشن»، وتروست « شركة يونيون سويتش اند سيغنال » ، وشركات التأمين الكبيرة « شركة ناشيونال يونيون فاير انشورانس » ، و « جنرال راينشورانس كوربوريشن » ، و « شركة نورث ستار راينشورانس » (٥٩) .

في فرنسا ، تبعا لحولية ديفوسيه عن عام ١٩٥٨ :

يشغل عمانوئيل مونيك، المفوض الرئيسي لـ « مصرف باريس والبلدان الواطئة » (الذي يرأس مجلس ادارته) منصب المدير في ثلاث عشرة شركة، في مقدمتها شركة النفط الفرنسية « اسو ــ ستاندار » ، و « شركة قناة السويس » ، و « مصرف الهند الصينية » ، و « المصرف العثماني » ، و « الاعتماد العقاري الفرنسي ــ الكندي » ، و « مكتبة هاشيت » ، و « مصافي السكر في سان لوي » ، و « المحادد و المصاهر في الشمال والشرق » ، الخ .

ويشارك بيير جيتن ، المفوض الرئيسي لمجموعة روتشيلد ، في ١٨ مجلس ادارة . ويترأس مجلس ادارة « شركة المناجم والفلزات والمعادن الباجيكية » ، و « سكك حديد الهند الصينية ويينان » ، و « شركة مراقبة

استثمار المواصلات الفرعية » • وهو نائب رئيس « شركة سكك حديد الشمال » (وهي هولدينغ رئيسي في المجموعة) ، وتروست « بينارويا » العالمي القوي للمعادن غير الحديدية و « مستودعات باريس ومخازنها العامة » و « توظيفات الشمال » ، وهو عضو مجلس ادارة في شركات عدة منها « سكك حديد جيبوتي » ، وتروستات الحديد والصلب البلجيكية « كوكريل ــ اوغري » و « بروفيدانس » ، و « الشركة الدولية لقاطرات النوم » ، و « المحادد والمصاهر في الشمال والشرق » ، و « الأومنيوم الافريقي الشمالي » ، الخ •

والبارون رودولف هوتنغر هو رئيس مجلس رقابة تروست الحديد والصلب « شنايدر وشركاه » ، وعضو مجلس ادارة في ١١ شركة منها « كليير ــ كولومب » ، و « شركة الفلزات والمعادن » ، و «الجبل القديم» ، و « المصرف العثماني » ، و « محادد شاتيون ــ كوماتتري ونوف ــ ميزون » الخ •

ولنلاحظ أن أسر كبار رجال المصارف والأعمال تشغل العديد من المناصب في مجالس الادارة : آل هوتنغر ٢٨ ، آل ماليه ٣٩ ، آل فيرن ٥١ ، آل نيرفو ١٦ • وهذه الأسر الاربع وشيجة الصلات أيضا عن طريق المصاهرة• ويشغل آل فوغوي ٢١ مركزا في مجالس الادارة ، وآل واندل ١٧ ، وآل لوران ٢٩ ، وآل فولد ٥ ، وآل جيليه ٣٧ ، وآل فيتري دافانكور (بيشيني !) ١٢ ، والمركيز دي فلير ١٦ ، الخ •

في بريطانيا :

كان المدراء التسعة لمصرف « ميلاند بانك » يحتلون في عام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ مقاعدهم في مجالس ادارة ٣٨ شركة ، منها « الصناعات الكيمياوية الامبراطورية » ، و « مطاط دنلوب » و « جي اند بي كوتس » ، و « انترناشيونال نيكل » ، الخ• وكان المدراء التسعة عشر لمصرف « لويدز بانك » يحتلون مقاعدهم في مجالس ادارة ٧٥ شركة منها « رويال دويتش شل » ، و « فيكرز » ، و « رولز رويس » ، و « انغليش الكتريك » ، الخ • وكان المدراء الثلاثة عشر لمصرف « ناشيونال بروفنشيال بانك »

يحتلون مقاعدهم في مجالس ادارة ٦٠ شركة ، منهـــا « شركـــة البترول الانـكليزية » (سابقا الانـكليزية ــ الايرانية) ، و « التبغ الامبراطوري » ، و « شركـــة نفط بورما » ، و « توظيفات تيـــوب » ، و « شـركـــة تأمــين برودنشال » ، و « شركة فورد موتور » ، والعديد من شركات الشاي •

في المانيا الغربية :

يحظر القانون وجود شخص واحد في أكثر من ٢٠ مجلس ادارة • الا أن هذا القانون لم يراع عمليا ، باعتبار ان رجل المصارف ر • فــون اوبنهايم كان عضوا في عام ١٩٥٤ في ٣٥ مجلس ادارة ، والصناعي الكبـير فيرهان عضوا في ٢٣ مجلس ادارة، الخ• وهذان مثالان ساطعان على تراكـم القوة الاقتصادية عن طريق شركات مرتبطة بعضها ببعض •

ــ في عام ١٩٥٤ كان رجل المصارف هرمان آبس عضوا فــي مجالس ادارة « مصرف المانيا الجنوبية » ، و « غلانز شتوف » و « باديش انيلين » (إ• ج• فاربن•)، و « زايس آيكون » (التروست الرئيسي لآلاتالتصوير الفوتوغرافي) ، و « سيمنس وهالسك » ، الشركة الرئيسية للبناء الكهربائي، و « ديلوغ » (٥٠ ٪ من انتاج الزجاج الالماني) ، و « سالاماندر » (الشركة الرئيسية للسنتجات الجلدية) ، و « معمل جلد شمال المانيا » و « الشركـة المساهمة لمعمل البطاريات » ، و « شركة المعادن » و « شركة فيليب هولزمان المساهمة » (للبناء) ، و « كيمياء كالي » و « شركة سكر جنوب المانيا » ، وشركة الفحم الحجري « والبوش » ، وشركة « الراين البروسي » و « معمل سولفي الالماني » ، و « شركة شل الالمانية المساهمة » ، و « شركة اسمنت بورتلاند في هايدلبرغ» ، و «ر• ف• إ» ، المنشأة الرئيسية لانتاجالكهرباء ، و « دورتموند هوردر ــ اونيون » ، المعمل الرئيسي لصهر الفولاذ ، وبعض منشآت « صغيرة » : والمجموع ٢٤ مقعدا •

ــ في العام نفسه كان رجل المصارف بفيرد منجس عضوا في ٢٦ مجلس ادارة ، منها « شركة الـكهــرباء المساهمة » ، و « كلوكنــر » و « هاربنر بيرغباو » (الشركة الرئيسية لاستثمار الفحــم الحجري) ، و « اوغست تيسن ــ هوت » ، و « معمل راندت وفلتن وغيوم للكابلات » و « ديناغ »

و «معمل ه • بالسنس للبسكويت» ، و «الشركة الراينية للحرير الصناعي» ، و « شركة كامفارن للنسيج في شوليرشي » ، و « الشركة المساهمة للاعتماد العقاري الالماني » ، و « الاعتماد العقاري الرايني ـ الوستفالي » ، وحوالي عشر شركات تأمين منها « الكونكورديا » و «نورد شتيرين» و «ناسيونال» •

واليكم المجموعات المالية الرئيسية في بعض البلدان :

كان في الولايات المتحدة ، في عام ١٩٥٢ ، سبع مجموعات رئيسية ، يرتبط بعضها ببعض :

ـ مجموعة « مورغان ـ ناشونال سيتي بانك » التي تشرف بوجه خاص على التروست الرئيسي للفولاذ في العالم « يونايتد ستيتس ستيل كوربوريشن » ، والتروست الرئيسي للأجهزة الكهربائية في العالم « جنرال الكتريك » ، والتروستان الثاني والثالث للنحاس في الولايات المتحدة الاميركية « نحاس كنيكوت » و « فيلبس دودج كوربوريشن » ، و « شركة بولمان » وهي شركة هامة لانتاج الخطوط الحديدية ، و « بالدوين لوكوموتيف ووركس » ، المنتجة الرئيسية لقاطرات ديزل، و « مونتغمري وارد وشركاه » وهي الشركة الثانية للمخازن الكبيرة التي تسلم بضائعها عن طريق البريد في الولايات المتحدة ، و « شركة البرق والهاتف الاميركية » الجبارة التي تملك أضخم رأسمال من بين جميع الشركات المساهمة الاميركية غير المالية وتشرف على قسم هام من الخدمات العامة ، وشبكات هامة من السكك الحديدية (نيويورك سنترال سيستم وآليفاني سيستم ، وشركات التأمين « نيويورك انشورانس » و « ميوتشول لايف » ، و « شركة برودونشال انشورانس » •

ـ مجموعة « كوهن ـ لوب » التي تسيطر عليها أسرة ووربرغ ، والتي تعتمد على مصارف الاعمال وتشرف على ٢٢ ٪ من السكك الحديدية الهامة في الولايات المتحدة ، وتروست « شركة الاتحاد البرقي الغربي » ، ومصرف « بانك اوف مانهاتن » ، الخ •

ـ مجموعة روكفلر التي تعمل عن طريق امتلاك رزم هامة من أسهم الشركات التي تشرف عليها ، ولا سيما « تشيز ناشونال بانك » الذي هو من أهم المصارف الاميركية ، و « الشركة المتروبولية للتأمين على الحياة » أكبر

شركات التأمين قاطبة ، وتروستي النفط « ستاندارد اويل » و « فاكـوم اويل » اللذين يصفيان معا أكثر من نصف النفط الاميركي •

ـ مجموعة ميلون التي تعمل في آن واحد عن طريق امتلاك رزم حاسمة من الأسهم والمركزة المصرفية للمنشآت المتحكم بها ، ومنها « آلكوا » ، أول تروست للألمنيوم في العالم ، و « شركة كوبرز » ، المنتج الرئيسي للغـاز الصناعي في الولايات المتحدة ، و « شركة غولف اويل » ، احـدى الشركات البترولية الرئيسية ، وثلاثة تروستات للفولاذ في بتسبرغ ، وعلـى الارجح « وستنغهاوس الكتريك » ، ثاني تروست للأجهزة الكهربائية في الولايات المتحـدة •

ـ مجموعة دوبونت التي تعمل بدءا من شركة هالدينغ تسيطر على رزم أسهم حاسمة في الشركات التي تشرف عليها ، ولا سيما : « شركة إ • آي دو بونت دي نومور » ، أول تروست للمنتجات الكيمياوية في العـالم ، و « شركة جنرال موتورز » ، أول تروست للسيارات في العالم ، و « شركة « الولايات المتحدة للمطاط » ، ثالث شركة لمنتجات المطاط فـي الولايات المتحـدة ، و « شركة طيران بنديكس » و « شركة الطـيران الاميركـي الشمالي » ، وهمـا تروستان رئيسيان للطائرات في الولايات المتحـدة ، و « مصرف ديترويت القومي » ، الخ •

ـ مجموعة شيكاغو التي تضم عددا من الأسر الستين ، آل ماكورميك، وآل ديرينغ، وآل فيـلد الخ، وتشرف علـى « انترناشونال هارفستر » ، تروست الآلات الزراعية الرئيسي ، و « آرمور وشركاه » ، تروست اللحم المجمد الرئيسي ، « مارشال فيلد وشركاه » ، أحد المخازن المتعددة الأقسام الرئيسية ، والمصرفين القويين « مصرف شيكاغو القومي الاول » و «المصرفد القومي لايلينوا القارية » •

ـ مجموعة « مصرف أميركا » ، المصرف الرئيسي في الولايات المتحدة، الذي يمارس رقابة واسعة على ولاية كاليفورنيا ، ولا سيما شركة « كلايتون واندرسون » ، التروست الرئيسي لتجارة القطن، وعلى العديد من شركات الخدمات العامة ، وكذلك على ٢٥ ٪ من الاراضي المستثمرة في الزراعـة الكاليفورنية •

في بريطانيا :

ـ « الصناعات الكيمياوية الامبراطورية » (آي• سي• آي) ، وتحتكر فعليا انتاج المنتجات الكيمياوية الاساسية في بريطانيا ، وتمثل اليوم أكبر تروست في اوروبا :

ـ تروست « يونيليفر » ، ويشرف على القسم الأكبر من صناعة المرغرين في أوروبا قاطبة ، ويراقب تجارة الزيوت النباتية في أفريقية ، وهو في الواقع أحد سادة هذه القارة • ويشرف كذلك على انتاج الصابون في عدد من البلدان ،

ـ تروست « بريتيش موتور كوربوريشن » ، الناشيء عن اندماج شركتي « أوستن » و « موريس » ، ويسيطر اليوم على انتاج السيارات في بريطانيا ،

ـ تروست « كورتولدز » ، ويشرف على ٨٠ ٪ من الانتاج البريطاني من الحرير الصناعي ويلعب دورا مهيمنا في صناعة الأنسجة الكيمياوية ،

ـ مجموعة اوبنهايمر (في بيرز) ، وتشرف على الانتاج العالمي من الماس ، ولها تأثير كبير على انتاج النحاس والذهب •

ـ تروست « شركة الدنلوب ـ المطاط » ، ويسيطر على انتاج المطاط البريطاني •

ـ تروست « شل رويال داتش » ، وهو مثل « يونيليفر » شركة انكليزية ـ هولندية ، ويسيطر على الانتاج النفطي الذي تشرف عليه بريطانيا في العديد من البلدان ، ويسلك أسطولا كبيرا من ناقلات البترول ، الخ ،

ـ تروست السلاح « فيكرز ـ آرمسترونغ » ، ويرتبط بالعديد من شركات الفولاذ والكهرباء الخ ،

ـ مجموعة « سبينس » ، وتشرف على قسم كبير من الانتاج العالمي من القصدير ، الخ •

والتروستات ومصارف الايداع وشركات التأمين ومصارف الاعمال الكبيرة هذه تتداخل فيما بينها تداخلا عميقا ، ويصعب في غالب الاحيان تحديد الجهة المشرفة على هذه المجموعات الهامة • وهكذا يبدو أن بيت

بارينغ و « ميدلاند بانك » يلعبان دورا مهيمنا داخل شركة « الصناعات الكيمياوية الامبراطورية » ، وتلعب شركة التأمين « برودنشال » دورا مماثلا في « شركة برمنغهام سمول آرمز » ، وكذلك « لازاردس » في « رولز رويس » ، الخ . وتشرف أسر ولفسون وكادبوري وغلوكشتاين بالتوالي على المخازن الكبرى « جي . يو . سي » وتروست الشوكولا المعروف بالاسم نفسه وتروست « لايونز » .

في المانيا الغربية :

تم بسرعة الغاء تدابير فك الكارتلات والتركز المصرفي . وسيطرت المجموعات المالية من جديد على صناعة المانيا الغربية ، وان لم يكن بنفس أشكال وقوى ما قبل عام ١٩٤٥ :

ـ تظل المجموعة « إ. ج. فاربن » المجموعة الاحتكارية الالمانية الرئيسية ، وهي تشرف على الصناعة الكيمياوية وعلى « معامل الفولاذ الراينية » ، وترتبط ارتباطا وثيقا ببعض المصارف الهامة مثل « المصرف الالماني و « الشركة التجارية البرلينية » .

ـ مجموعة « تيسن » التي باتت تشرف من جديد ، عن طريق مختلف ورثة فريتز تيسن ، على شركات حديد وصلب وفحم هامة ، وكذلك على ورشة هامة لبناء السفن .

ـ مجموعة «مانسمان» التي تشرف على قسم كبير من انتاج القضبان الفولاذية ، وتملك شبكة ضخمة من الحديد والصلب والفحم ، وترتبط ارتباطا وثيقا بـ « المصرف الالماني » وبـ « الشركة المساهمة الالمانية للنفط » ، الخ .

ـ مجموعة « هانيل » : تشرف على شركة الحديد و « المصرف التجاري » ، وترتبط بـ « مان » و « المصرف الالماني » .

ـ مجموعة كروب (راينهاوزن ، مصانع كروب ، الورشة البحرية ، وثلاثة مناجم للفحم) وترتبط بالمجموعة السويدية « فينر ـ غرين » « بوفومر فراين » و « فاساك كيمي » الخ .

ــ مجموعة « فليك » : « شركة ماكسيمليان للتعدين » ، « ودايملر ــ بنز » ، و « أوتو اونيون » ، و « ورق وسلولوز فيلدمول » ، وكذلك عدد من المساهمات الاجنبية الهامة .

ــ مجموعة « سيمنس » (سيمنس وهالسكي) المرتبطة بـ «مانسمان» و « المصرف الالماني » و « كلوكنر » .

ــ مجموعة « كواندت » : « الشركة المساهمة لصنع البطاريات » و « شركة كارلسرو المساهمة » ، و « فنترشال » ، المنتج الرئيسي للبوتاس ، و « كوركتا » ، الخ .

ــ مجموعة « فيرهان » : الزيوت ، الصابون، الشوكولا ، الطحين ، ولها نفوذ على « ر . ف . إ » (المنتج الرئيسي للكهرباء) و « شركة هاينريخ لانتز المساهمة » وترتبط بالبيت المصرفي اوبنهايم .

ــ مجموعة « شتوم » التي تشرف على « معامل حديد نوينكرشن » ، و « معامل دولنغر للتعدين » (في مقاطعة السار) ، وتتغلغل في مجموعة « ميشيل » ، وتملك مساهمات هامة في صناعة الحديد والصلب اللورينية (سولاك) .

ــ مجموعة « أوتكر » التي تشرف على التروست الغذائي المسمى بالاسم نفسه ، وتسيطر على مجموعة هامة من معامل الجعة ، وتملك شركات التأمين الثلاث التابعة لمجموعة « كدندور » ، ولها عدة خطوط بحرية تجعل منها المجهز الرئيسي للمراكب في ألمانيا ، وتساهم في المصرف الخاص «لامب» الذي يلعب دورا كبيرا في الصناعة الغذائية .

ــ مجموعة مصرف « ميرك وفينك وشركاهما » الذي يتمتع بنفوذ واسع على شركات التأمين في جنوب المانيا و « معامل ايزار » الخ .

ــ مجموعة مصرف « اوبنهايم » ذات النفوذ المهيمن على شركات التأمين في رينانيا .

في بلجيكا :

ثماني مجموعات مالية : «الشركة العامة»، « دي لونوا »، « سولفي » « آمبين » ، « ايفانس » ، « كوبيه » ، « بارون لامبير » ،

« بتروفينا » ، « سوفينا » ، وتشرف على ما يقارب ثلثي الانتاج البلجيكي الصناعي وعلى أكثر من ثلاثة ارباع اقتصاد الكونغو البلجيكي سابقا .

في ايطاليا :

مجموعة « مونتيكاتيني » التي تشرف على الصناعة الكيمياوية الايطالية ، وكانت تضم في عام ١٩٤٥ ثمانية عشر عضوا من أعضاء مجالس الادارات يساهمون في مجالس ادارة ٦٣ شركة مساهمة ، وتملك ٢٥ ٪ من كل رأسمال الشركات الايطالية (ولا سيما : النسيج ، التعدين ، التأمين) .

– مجموعة « اديسون » التي تشرف على الصناعة الكهربائية والاجهزة الكهربائية ، ولها مساهمات في شركات تمثل ١٧ ٪ من كل الرأسمال المساهم الايطالي (ولا سيما : النقل، المصارف، الصناعات الاستخراجية، الزجاج) .

– مجموعة « فالك » وتسيطر على صناعة الحديد والصلب .

– مجموعة « سنيا فيسسكوزا » وتسيطر على صناعة الأنسجة الصناعية .

مجموعة « فيات » وتسيطر على صناعة السيارات ، ولها مساهمات كبيرة في صناعة التعدين وصناعة الحديد والصلب وصناعة الزجاج والصناعة الكيمياوية .

– مجموعة « بيريلي » وتسيطر على صناعة المطاط ، ولها مساهمات كبيرة في صناعة التعدين .

– مجموعة « كابروني » Caproni وتحتكر منتجات التسلح احتكارا شبه تام .

– مجموعة « بريدا » : مواد السكك الحديدية والبناء الميكانيكي، الخ .

في اليابان :

قبل هزيمة ١٩٤٥ كانت التروستات الثلاثة الكبرى او « زيباتسو » تهيمن على الاقتصاد هيمنة كاملة . وقد استعادت اليوم الجزء الاكبر من قوتها . واليكم جدول التروستات التي تشرف عليها ، والشركات التي توجهها ، والرساميل المركزة على هذا النحو :

	عدد الشركات الموجّهة مباشرة	رأسمال ١٩٣٩	ملايين الييانات رأسمال نهاية ١٩٤٢
١ – مجموعة ميتسوي :			
متيسوي	١١٢	١,٤٢٨	١,٨٧٥
مانغيو *	١٠٠	١,٢٤٩	١,٧١٢
فورنكاوا	٢١	١٠٧	١٦٠
٢ – مجموعة ميتسوبيشي :			
ميتسوبيشي	٧٤	١,٢٩١	١,٧٤٥
نيشيتسو	٣٢	٤٨١	٥٥٧
موري	٣٠	٢٧٥	٣٣٠
نيسو	٤٤	١٦٥	١٩٥
٣ – مجموعة ياسودا :			
ياسودو	٥٠	٤٨٤	٥٨٤
آسانو	٤٧	٢٧٠	٢٧٠
اوكورا	٤٠	١٧٦	١٧٦
٤ – مجموعة سوميتومو :			
سوميتومو	٢٧	٤٤٢	٦٢٤
نوروما	٢٦	١٥٩	١٥٩
ريكن (الخاضعة للأربعة الكبار)	٦٠	١٠٢	١٣٠
كاواساكي (المستقلة)	٢٤	٩٩	٢٠٠
اربعة تروستات كبرى ، تشرف على ١٤ تروست	٦٨٧	٦,٧٢٤	٨,٧١٧

* سيطرت مجموعة مانغيو ، التي انشأها وطورها الجيش ، على منشوريا في ظل الاحتلال الياباني ، ثم ابتلعتها في ١٩٤٣ مجموعة ميتسوي .

منذ ذلك الحين ، وبالرغم من تدابير فك الكارتلات بعد الحـرب عاد الوضع كما كان تقريبا قبل الحرب • ثلاث « زايباتسو » قــد بـرزت : الميتسوبيشي (الذين يحتلون المركز الاول حاليا) والميتسوي والسوميتومو • وتضاف اليها مجموعتان هامتان أخرتان : مجموعة بنك فوجي ومجموعـة سانوا • وقد احتكرت تلك المجموعات المالية بصورة طاغية مركـز النفوذ المهيمن في الصناعات الجديدة التي نشأت في اليابان بعد الحرب • وهكـذا تمارس مجموعة ميتسوبيشي النفوذ المهيمن على تروست الصلب والحـديد الرئيسي، شركة ياواتا للصلب والحديد • ويبدو آن مجموعة سانوا تسيطر على تسروت كوبي للصلب والحديد • وتشرفد مجموعة ميتسوي علـى تروست السيارات « شركة تويوتا موتور » • وبـين شركات بنـاء السفن الخمس الرئيسية ، ثمة ثلاث شركات تحت اشراف ميتسوبيشي وميتسوي وسانوا • ويرتسم وضع مماثل في الصناعة البتروكيماوية •

في فرنسا :

يلاحظ الاستاذ أواليد انه كانت توجد قبل الحرب « لجان كبيرة تقف على رأس فروع الانتاج الرئيسية الكبرى••• وأشهرها وأقواها هي: « لجنة مناجم الفحم الحجري » ، « لجنة المصاهر » ، « لجنة مجهـزي السفن » ، « لجنة الصناعات الكيمياوية » ، « لجنة شركات التأمين » • وهـذه اللجان الكبرى ، التي ليست هـي بكارتلات نظريا، بل نقابات عليـا بالأحرى ، تساهم في بث روح التعاون بين أعضائها ••• نفيا للمزاحمة القديمة » • وفي العصر نفسه يجمع اوغستان هامون في مؤلفه « سادة فرنسا » التروستات في التروستات الكبرى التالية :

١ ــ مجموعة شنايدر ــ كروزو التي تسيطر على صنـاعة الحـديد والصلب (لجنة المصاهر) ، وترتبط بمصرف « الاتحاد الباريسي » ومصارف « ميرابو » و « هوتنغر » و « ماليه » و « نوفليز » التي تشرف على معظم شركات التأمين الكبرى •

٢ ــ مجموعة « مصرف باريس والبلدان الواطئة » ذات النفوذ المهيمن في أفريقيا الشمالية وفي الهند الصينية من خلال « مصرف الهند الصينيـة » المرتبطة بهـا •

٣ ــ مجموعات الصناعة الكيمياوية : تروستات « رون ــ بولانك » ، و « كولمان » ، الخ.

٤ ــ مجموعة « ميشلان ــ سيتروين » (تروست المطاط والسيارات) .

وقد عدد مؤخرا جاك هوسيو المجموعات التالية الاضافية :

٥ ــ مجموعة « لوي ــ دريفوس » (للنفط والتجارة الخارجية) .

٦ ــ مجموعة « الربيع » (المخازن الكبرى) .

٧ ــ مجموعة «بيشيني ــ سيشيم» (الكيمياء ، مصنع هافر للتصفيح، مساهمة في « طومسوند هوستون » ، الخ) .

٨ ــ مجموعة « سان ــ غوبان » (الزجاج والكيمياء) .

٩ ــ مجموعة « بوساك » (للنسيج) .

١٠ ــ مجموعة « فولد » (أحواض سفن ، ورشات اللوار ، شركة النفط الفرنسية ، الخ) .

١١ ــ مجموعات الحديد والصلب : « دي واندل » ، « او زينور » ، « سيديلور » ، الخ .

وفي الهند ، يشير تقرير حكومي صدر في عام ١٩٦٦ (تقرير حول لجنة التحقيق في الاحتكار ١٩٦٥) الى أن سبع مجموعات تشرف على ٣٨٢ شركة غير مالية ، يبلغ رأسمالها الاجمالي ١١ر٥ مليار من الروبيات. وهذه المجموعات، التاتا، والبيرلا والمارتن بورن والبانغور والآسي سي والثابار والساهن جاين، بجموعها مع بعض المجموعات الاخرى مثل البيرد هايلغرز والسنغانيا والفالشاند ، الخ، وبعض التروستات الاجنبية، تسيطر جميعا على القطاع الخاص في الاقتصاد الهندي

الارباح الفائضة الاحتكارية

ان رأسمالية الاحتكارات ، أمام ما تواجهه من زيادة في التركيب العضوي للرأسمال ومن أخطار اهتلاك الرأسمال الجامد المتعاظمة ، وذلك في عصر تعتبر فيه الأزمات الدورية محتمة ، تتطلع قبل كل شيء الى حماية وزيادة معدل ربح التروستات .

« ان التحولات التقنية والتغيرات في نمط المنتجات تستطيع أن تجعل من التجهيزات التي لما تهترىء بعد تجهيزات غير قابلة للاستعمال • وعلى هذا ، ينبغي أن يتم اهتلاك الآلات المتخصصة في مدى عدد قليل من السنين، اذا كان هناك حرص على تجنب نتائج هذه المجازفة » (٦٠) •

وهكذا يوجد معدل ربح احتكاري أعلى من معدل الربح الوسطي • و « التحكم » بالمزاحمة أو استبعادها ، أي استبعاد التدفق الحر للرساميل ، هو الذي يتيح للقطاعات المحتكرة ألا تشارك في التساوي العام لمعدل الربح •

ان أبسط أشكال الربح الاحتكاري الفائض هو الريع الكارتلي • فتكوين كارتل في قطاع صناعي محدد يفضي الى توحيد الاسعار • لكن هذا التوحيد لا يتم على أساس الربح الوسطي ، أي على أساس المعدل الوسطي للانتاجية الاجتماعية ، بل يتم على العكس على أساس يسمح للمساهم الذي يعمل بأدنى درجات الانتاجية بأن يحقق معدل الربح الوسطي • والفرق بين سعر انتاج سائر المساهمين في الكارتل وبين سعر مبيع المساهم الأقل حظا من الجميع ، يمثل الريع الكارتلي •

وهكذا عندما تكوّن كارتل أصحاب معامل الخطوط الحديدية في عام ١٨٨٣ ، نظم العمل بالصورة التالية ، كما يؤكد شاهد اشترك مباشرة في الكارتل :

« ثبت السعر في انكلترا في مستوى اعتبرناه قريبا جدا من سعر كلفة المنشآت الأقل حظا ••• وتلقت مختلف المصانع حصصها تبعا لتطور استطاعاتها الانتاجية » (٦١) •

لنفترض ان معدل الربح الوسطي ٢٠٪ وأن التركيب العضوي الوسطي للرأسمال ٤ : ١ • ولنفترض أن هناك كارتلا للقاطرات يضم ٤ شركات تتوزع قيمة انتاجها كما يلي :

١ : ٦٠٠ ث + ١٠٠ م + ١٠٠ ف = ٨٠٠

٢ : ٤٠٠ ث + ١٠٠ م + ١٠٠ ف = ٦٠٠

٣ : ٣٥٠ ث + ١٠٠ م + ١٠٠ ف = ٥٥٠

٤ : ٢٥٠ ث + ١٠٠ م + ١٠٠ ف = ٤٥٠

ولنفترض ان انتاج الشركتين ٣ و ٤ قاطرتان ، وانتاج الشركة ٢ ثلاث قاطرات ، وانتاج الشركة ١ أربع قاطرات • فلو كانت هناك مزاحمة حرة في البضائع والرساميل في هذا القطاع ، لحققت كل واحدة من الشركات الاربع ٢٠٪ من الربح • ولباعت الشركة ٤ قاطراتها ب ٤٢٠ (٢١٠ للقاطرة الواحدة)، والشركة ٣ ب ٥٤٠ (٢٧٠ للقاطرة الواحدة) ، والشركة ٢ ب ٦٠٠ (٢٠٠ للقاطرة الواحدة) ، والشركة ١ ب ٨٤٠ (٢١٠ للقاطرة الواحدة) • لكن هذا الربح الوسطي ما كان ليتحقق الا ما دامت أغنى القاطرات تجد من يقتنيها على أساس ان طلب السوق متوازن مع العرض • لكن ما ان يتجاوز العرض الطلب حتى يتوجب على الشركة ٣ أن تبيع بخسارة •

بيد أنه منذ أن تحكم الكارتل فعليا بالسوق ، بدأ الحساب يتم بطريقة مغايرة تماما • فما دامت الشركة ٣ هي أقل الشركات حظا ، لذا فان الكارتل بأجمعه سيتخذ من سعر مبيعها سعرا أساسيا • اذن سوف تباع القاطرات ب ٢٧٠ للواحدة • وسيكون سعر مبيع الشركة الاولى ١٠٨٠ (٣٨٠ ربحا ، ١٤٠ منها ربحا وسطيا، و ٢٤٠ ربحا كارتليا) • وسيكون سعر مبيع الشركة الثانية ٨١٠ (٣١٠ ربحا ، ١٢٠ منها ربحا وسطيا ، و ١٩٠ ربحا كارتليا) • وسيكون سعر مبيع الشركة الثالثة ٥٤٠ ، وسيكون ربحها معادلا للربح الوسطي • وسيكون سعر مبيع الشركة الرابعة ٥٤٠ ، وربحها ١٩٠ ، منها ٧٠ ربحا وسطيا و ١٢٠ ربحا كارتليا • وعندما يتناقص الطلب ، يخفض الكارتل الانتاج ، فيمكن بالتالي الحفاظ على الاسعار المحققة لأرباح فائضة •

ولا تجري الامور عمليا على غير هذه الصورة تقريبا • فعندما تأسس كارتل القصدير ، استقر سعر انتاج المناجم ذات الانتاجية الوسطية حول ١٠٠ جنيه للطن الواحد • وكيما يحقق المنتجون العاملون في أدنى شروط الانتاجية ربحهم الوسطي ، حدد سعر مبيع الطن الواحد من القصدير بين ١٩٠ و ٢٣٠ جنيها ، وفرض الكارتل هذا السعر على السوق العالمية من عام ١٩٣٤ الى عام ١٩٤٣ • وهكذا حققت شركات كثيرة ربحا فائضا يتجاوز ١٠٠ جنيه للطن الواحد (٦٢) !

وقد نشرت « لجنة التحقيق البريطانية حول الاحتكارات والتدابير التضييقية » في عام ١٩٥٧ تقريرا عن صناعة العتاد الكهربائي ، « المنظمة » في كارتل «رابطة أصحاب المعامل الكهربائية البريطانية المتحدين»، ويتضمن التقرير المقطع التالي على وجه الخصوص :

« ان الاسباب العامة التي يتذرع بها المنتجون ليدافعوا عن نظام أسعارهم المشتركة لم تقنعنا البتة بأن درجة الاستقرار التي ينطلعون اليها موائمة للمصلحة العامة ، ولا بأن الأخطار التي يخشونها من مزاحمة في الاسعار هي أخطار واقعية ، ولا بأن المعايير التي يقترحونها للحكم على نظامهم هي المعايير الصالحة . لقد أجمع رأينا ، بعد أن أخذنا بعين الاعتبار الى أقصى حد ممكن الفروق بين طرائق تقدير أسعار الكلفة، علىأن الاسعار الحقيقية لكلفة المنتجين الذين يبيعون بأسعار واحدة لا تتشابه البتة فيما بينها ... وما كان في الامكان تثبيت نظام الاسعار المشتركة لولا التأثير الكبير الذي يمارسه المنتجون من ذوي أسعار الكلفة المرتفعة على مستوى الأجور ، بينما يقبل (!) أصحاب المعامل من ذوي أسعار الكلفة غير المرتفعة بأن يبيعوا بأسعار أكثر ارتفاعا من الاسعار التي كانوا على استعداد لطلبها في غير هذه الحال » (٦٣) .

وأسطع أمثلة الريع الكارتلي ، بوصفه شكلا للربح الاحتكاري ، هو مثال « كارتل النفط العالمي » . فالتحقيق الرسمي الذي نشرته في عام ١٩٥٢ وزارة التجارة الاميركية يدل على أن «السبعة الكبار» في الصناعة البترولية (ستاندارد أويل أوف نيو جرسي ، ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، سوكوني فاكوم أويل ، غولف أويل كوربوريشن ، تكساس كومباني ، أنكلو — ايرانيان — التي سميت فيما بعد بريتيش بتروليوم — ورويال دوتش — شل) قد فرضوا طوال سنوات أسعارا مشتركة للنفط المنتج في نصف الكرة الغربي ونفط الشرق الاوسط ، في حين أن هذا الأخير يقل سعر كلفته من ٤ الى ٦ مرات عن النفط الاميركي .

وقد اضطرت البحرية الحربية الاميركية أثناء الحرب وفي عام ١٩٤٥ الى أن تشتري بـ ١٫٠٥ دولار برميل البترول الذي كان سعر كلفته (بما فيه الضرائب والعائدات الواجب دفعها للسلاطين المحليين) ٠٫٤ دولار فيالعربية

السعودية و ٢٥ر٠ دولار في جزر البحرين (٦٤) • وعلى هذا كان الريع الكارتلي ٦٥ سنتا من كل برميل منتج في العربية السعودية ، و ٨٠ سنتا من كل برميل منتج في جزر البحرين ، وبالتالي كان معدل الربح الاحتكاري حوالي ٢٠٠٪ في الحالة الاولى وأكثر من ٤٠٠٪ في الحالة الثانية (مع اعتبار « سعر الكلفة » متضمنا ، كما تنص العادة الرأسمالية ، فائدة « وسطية » عن رأسمال المساهمين) •

وفي الاعوام التالية للحرب رفعت هذه الاسعار الى ٢٢ر٢ دولار ، ثم خفضت الى ٠٣ر٢ و٨٨ر١ و٧٥ر١ دولار للبرميل الواحد من دون أن يكون قد طرأ تعديل يذكر على أسعار الكلفة في الشرق الأوسط، وذلك فقط بهدف مجاراة أسعار كلفة المنتجين الاميركان (٦٥) •

بيد أن الريع الكارتلي ليس مع ذلك سوى شكل من أشكال الربح الفائض الاحتكاري • فتكوين شركات تحتكر بصورة كاملة أو شبه كاملة سوقها يسمح أيضا برفع تعسفي لسعر المبيع فوق السعر «العادي» للانتاج • فبعد تكوين « اتحاد الفولاذ الاميركي » زيدت أسعار الفولاذ وسطيا من ٢٠ الى ٣٠٪ • وزيدت أسعار السكك الحديدية من ٥٠ر١٦ دولارا للطن الواحد الى ٢٨ دولارا في أول أيار ١٩٠١. وحافظت على مستواها هذا حتى عام ١٩١٦ (٦٦) •

وقد ثبتت شركة « الاوكسجين البريطاني » التي تحتكر عمليا انتاج الاوكسجين الغازي (الضروري للحام) أسعارها بصورة تكفل لها ، في السنوات العجاف والسنوات المباركة على حد سواء ، معدل ربح يبلغ ٢٣ — ٢٥٪ (٦٧) •

وقد زادت « شركة التعليب الاميركية » ، التي تتمتع عمليا منذ تأسيسها عام ١٩٠١ باحتكار كامل (٩٠٪ من الاستطاعة الانتاجية)، زادت أسعارها على الفور بنسبة ٦٠٪ (٦٨) •

وعندما يستطيع عدد صغير من المنتجين أن يسيطر بالتشارك على السوق ، يمكن بسهولة عقد اتفاق لتثبيت الاسعار بهدف تأمين أرباح احتكارية فائضة • وهكذا سمح اختفاء معظم الشركات المستقلة التي تصنع

زجاج الشبابيك في الولايات المتحدة ، سمح في عام ١٩٣٥ للشركات الاربع المهيمنة بأن تزيد أسعار منتجاتها بأكثر من ٤٠٪ (٦٩) •

ان نظام « نقطة الارتكاز » (basing point) المطبق في العديد من الصناعات الاميركية يقوم على تثبيت الأسعار على أن تضاف اليها تكاليف نقل (واقعية أو وهمية) انطلاقا من نقطة واحدة من نقاط الانتاج أو أكثر • ويقول كلير ويلكوكس (٧٠) ان هذا النظام مطبق في ستين صناعة أميركية • وهو يتيح لجميع المنشآت الأقرب موقعا الى زبائنها من نقاط الارتكاز ، أو التي تستخدم وسائل نقل أرخص من تلك التي تدرج كلفتها في « سعر نقطة الارتكاز » ، يتيح لها أرباحا احتكارية فائضة هامة (٧١) • ففي صناعة الاسمنت على سبيل المثال ، وهي صناعة تدخل فيها نفقات النقل بنسبة هامة في سعر المبيع ، سمح نظام « نقطة الارتكاز » باستقرار كبير في الاسعار الاحتكارية الى حد أن أسعار المبيع قد زيدت، في أوج الأزمة ، للمرة الاولى ابان النصف الثاني من عام ١٩٣٢ ، وللمرة الثانية ابان النصف الاول من عام ١٩٣٣ (٧٢) •

لكن أكثر الطرائق شيوعا في المحافظة على الاسعار والارباح الاحتكارية هي طريقة « السعر القائد » (price leadership) • « يوجد السعر القائد عندما تتبع الاسعار التي تطلبها معظم منشآت فرع صناعي محدد بصورة آلية الاسعار التي تنشرها احدى هذه المنشآت (٧٣) » • ففي صناعة الحديد والصلب الاميركية جرى ، بعد اتفاقات التجمعات في القرن التاسع عشر و «الاتفاقات المنسقة» في مطلع القرن العشرين (بمناسبة حفلات العشاء التي أقامها القاضي غاري ، رئيس « اتحاد الفولاذ الاميركي »، والتي حضرها قادة معظم الشركات الكبيرة « المزاحمة ») ، جرى تبني نظام « الاتفاقات الضمنية » : فقد تبنت سائر الشركات آليا الجداول التي نشرها « اتحاد الفولاذ الاميركي » •

ويرى بورنز ان « حصيلة المعلومات المتوفرة تشير الى أن هذا الشكل أو ذاك من أشكال السعر القائد قائم في صناعات عديدة ممن يتركز انتاجها في وحدات كبيرة (٧٤) » •

بيد أن التروستات الاحتكارية لا تملك امكانية تثبيت أسعارها وأرباحها الفائضة بصورة تعسفية كليا ، وغير محدودة بأي قيد •

فالمبالغة في رفع الاسعار تؤدي أولا الى انخفاض الطلب والبيع ، وتسبب عودة المزاحمة • وهكذا كانت التروستات الاميركية الثلاثة للسجاير تشرف في عام ١٩٣١ على ٩٧٪ من انتاج الولايات المتحدة • ثم قررت — في أوج الازمة ! — أن تزيد أسعارها بنسبة ١٠٪ • فأدى ذلك الى ظهور سجاير قيمة العلبة منها ١٠ سنت ، وتصنعها شركات مستقلة • وفي تشرين الثاني ١٩٣٢ كانت هذه الشركات قد باتت تنتج ٢٢ر٨٪ من الانتاج الاميركي (٧٥) •

ثم ان القطاعات المحتكرة من الصناعة لا تتمتع بكفاية ذاتية كاملة • فهي مضطرة الى شراء مواد أولية أو آلات ، والى استخدام وسائل نقل تشرف عليها قطاعات احتكارية أخرى • وهكذا تنشب صراعات كاسرة في ميدان الأسعار بين مثل هذه التروستات المترابطة • ونظرا الى تبعية معظم القطاعات المحتكرة لبعضها بعضا ، يقوم تساو لمعدل الربح بين القطاعات المحتكرة ، وعلى الاقل لمرحلة محددة • هذا التساوي يحول دون رفع الاسعار والارباح على نحو تعسفي •

وهناك سبب أوضح أيضا لهذا التساوي• وهو تحقق الأرباح الفائضة للقطاعات المحتكرة على حساب القطاعات غير المحتكرة التي ينخفض بالتالي معدل ربحها الوسطي •

لنفترض أن مجموع الرأسمال الاجتماعي المنفق سنويا هو : ١٠٫٠٠٠ ث + ٢٥٠٠ م ، وأن ٢٥٠٠ تمثل الكتلة الاجمالية لفائض القيمة المنتج في المجتمع • فلو كان هناك تساو عام لمعدل الربح، لاستقر هذا المعدل حول $\frac{٢٥٠٠}{١٢٥٠٠}$، أي حول ٢٠٪ • ولنفترض أن القطاعات المحتكرة تنفق سنويا رأسمالا قدره ٢٥٠٠ (٢٠٠٠ ث + ٥٠٠ م) ، لكنها تستأثر بفضل أسعارها الكبيرة الارتفاع بربح قدره ١٠٠٠ ، وعلى هذا سيكون معدل الربح الاحتكاري $\frac{١٠٠٠}{٢٥٠٠}$ ، أي ٤٠٪ • لكن هذا الربح الاحتكاري المرتفع

سيؤدي الى انخفاض معدل الربح في القطاعات غير المحتكرة الى $\frac{١٥٠٠٠}{١٠٠,٠٠٠}$ ،
أي الى ١٥٪ ٠

« رغبة في التبسيط نستطيع الافتراض بأن الاقتصاد يمكن أن يقسم بصورة مجملة الى قطاعين اثنين ، قطاع احتكـار للأقلية (Oligopole) لا تكـون هوامش الربح مرنة بالنسبة اليه في درجة محددة من الاستعمـال (للتجهيز) ، وقطاع تزاحمي ما يزال يطبق فيه على نحو تقريبي نسـوذج المزاحمة المثالي ٠ ففي قطاع احتكار الأقلية سيوجد ميل الى ارتفاع هوامش الربـح في درجة محددة من الاستعمال ، لأن تكوين كل صناعة من هـذه الصناعـات ولأن امكانية تدفق رساميل جديدة على حد سواء لن يكونـا قويـين بما فيه الكفاية لتجسيد هذا الميل ٠٠٠ والنتيجة الواضحة لتزايـد هوامش الربح في درجة محددة من الاستعمال في قطاع احتكار الأقلية ٠٠٠ هـي تحول جزء معين من الأربـاح ، ومبلغ مقابل من الادخار الداخلـي للمنشآت من القطاع التزاحمي الى قطاع احتكار الأقلية ٠ وهذه النتيجة لا تكاد تبعث على الدهشة ، لأنها لا تفعل من شيء سوى انها تؤكد الـرأي ـ الـذي يقبل به بلا ريب معظم الاقتصاديـين ـ القائل ان الصناعـات الاوليغوبولية تملك القدرة على أن تجذب اليها قسما أكبر من الأربـاح الاجمالية ، عن طريق زيادتها أسعارها بالنسبة الى تكاليفها (٧٦) » ٠

ان السبب الذي يتيح للقطاعات المحتكرة أن تحافظ على مثل هـذه الفروق في معدلات الربح بين قطاعات مختلفة يرجع الى أن التركز الشديد في هذه القطاعات يستلزم تجميع رساميل ضخمة حتى تتوفر امكانية الدخول في مزاحمة معها ٠ وفضلا عن ذلك تعرّض التروستات الاحتكارية كل مزاحم محتمل لخطر الرد عليه بمزاحمة محسومة عن طريق بيع منتجاتها عند اللزوم بأسعار بخسة وبخسارة ، الى أن يضطـر المزاحم الى الانسحاب ، وآنذاك نستطيع التعويض عما فاتها عن طريق رفع أرباحها الفائضة من جديد ٠ وهذا ما يسمى بالاغراق الداخلي DUMPING ٭ ٠

٭ « الاغراق الداخلي ... اسلوب يلجأ اليه بعض المنتجين الذين يبيعون عن عمد بما دون اسعار كلفتهم في السوق الوطنية ، بهدف تدمير مزاحميهـم والحلول محلهم (٧٧) » ٠

يقول تقرير رسمي عن التروست البريطاني «شركة التبغ الامبراطورية» على سبيل المثال :

« ان شركة في مثل هذه الضخامة ، وذات نفوذ واسع على باعة المفرق، وتملك احتياطيا كبيرا ، تستطيع أن تخفض الأسعار — بتضحيتها بأرباحها المعتادة لفترة وجيزة من الزمن — بنسبة تستطيع معها أن تقضي على جميع مزاحميها وتكفل لنفسها احتكارا كاملا أو شبه كامل لتجارة التبغ (٧٨) » .

لكن جميع هذه العقبات ليست مطلقة . فاذا كان الفرق بين معدل الربح الوسطي وبين معدل الربح في القطاعات المحتكرة كبيرا الى حد يسمي معه الرأسماليون في القطاعات غير المحتكرة عرضة لخطر الافلاس ، فانهم بالمقابل سيركبون المجازفة وسيسعون بشتى الوسائل الى التغلغل في القطاعات المحتكرة ، اما عن طريق تجميعهم الرساميل الضرورية لتنظيم مزاحمة مباشرة، واما عن طريق سعيهم وراء انتاجات جديدة تستطيع بدورها أن تستفيد من السعر الاحتكاري (كارتل الأطابرين وغيره من المشتقات في وجه كارتل الكينا، والعطور الاصطناعية أو المطاط الصناعي فيوجه المنتجات الطبيعية ، والحرير الصناعي ضد الحرير الطبيعي ، والنايلون ضد الحرير الصناعي ، والمنتجات الغذائية التي يمكن أن ينوب بعضها عن بعض، الخ) . وهذه المحاولات تسبب من جديد ظهور المزاحمة التي ترجع الفرق بين المعدل الوسطي للربح ومعدل الربح الاحتكاري الى حدود أكثر « معقولية » .

كذلك تستطيع التقدمات التقنية الجديدة أن تقوض الاحتكارات القائمة. لكن هذا أندر في الصناعة التي يترافق فيها احتكار الانتاج باحتكار البحث العلمي ، منه في الزراعة أو في انتاج المواد الاولية . وهكذا زعزع انتاج جاوا من قصب السكر ، باعتماده على نوع جديد من قصب السكر أعلى مردودا بنسبة ٣٠٪ ، زعزع كارتل السكر العالمي في أواخر الاعوام ١٩٢٠ (٧٩) . كذلك هدد اكتشاف حقول ماس في ليشتنبرغ وناماكوالاند احتكار « نقابة الماس » (٨٠) .

ان مستوى الارباح الفائضة الاحتكارية قابل للتقدير في العديد من الحالات . فابان الاعوام ١٩٣٠ — ١٩٣٣ عرفت الصناعة الاميركية ، في مجملها، خسارة اجمالية قدرها ٣ مليارات دولار . وبالمقابل حقق التروستان

الكيمياويان «داو» و«مونسانتو» ربحا سنويا يتراوح بين ٨ر٧٪ و٩ر١٤٪ بالنسبة الى التروست الثاني ، وبين ٦ر٩٪ و ١٢٪ بالنسبة الى التروست الاول • وكان الربح الوسطي لثمانية تروستات كيماوية في أشــد سنوات الأزمة وقعا ، سنة ١٩٣٢، ٤ر٦٪ • وبلغ ٩ر٩٪ في عام ١٩٣٣ ، و ٧ر٩ بالمئة في‌عام ١٩٣٩، وهما عامان آخران من أعوام الازمة، ليبلغ ١ر١٥٪ و٢ر١٣٪ في عامي الازدهار ١٩٢٩ و ١٩٤١ • وهذا في الوقت الذي لم يتجاوز فــيه الربح الوسطي لثلاثة آلاف من أهم الشركات المساهمة ٦ر١٦٪ في فــترة الازدهار ١٩١٩ ــ ١٩٢٨ ! وليس في هذه الارقام ما يدهش عندما نعرف أن سعر الحمض الكبريتي (هذا اذا لم نشأ أن نأخذ غير هذا المثال ، قد بقي طوال فترة الازمة مستقرا حول ٦٣ر١٦ دولارا للطن الواحد ، وذلك بــين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٧ ! ولم تتدن عن هذا المستوى الأرباح المستقرة لثلاثة تروستات كبيرة من تروستات السجاير الاميركية . اذ ثبتت طوال ثلاثين عاما حــول ٥ر١٧٪ « أي في مستــوى أعلى بكثــير من المستوى الطبيعــي للمزاحمة (٨١) » •

ومما يلفت النظر أكثر أيضا معطيات قطاع محتكر آخر في الولايات المتحدة : قطاع المصابيح المتوهجة • فقد حقق تروست « جنرال الكتريك » أثناء سني الازمة أرباحا صافية سنوية تتجاوز ٢٠٪ (في ١٩٣٠ : ٣٩ر٣٤٪، وفي ١٩٣٩ : ٨٣ر٢٢٪) (٨٢) •

وتستأثر ٢٠٠ من أهم الشركات في الولايات المتحدة بـ ٤ر٢٠٪ مــن كافة أرباح الشركات في عام ١٩٤٠ ، و بـ ٧ر٢٤٪ في عام ١٩٥٥ (٨٣) •

وقد حسب جو بين (٨٤) معدل‌الربح‌الوسطي عن‌حقبة ١٩٣٦ ــ ١٩٤٠ في القطاعات الصناعية المحتكرة وفي القطاعات غير المحتكرة • واتضح له أن هناك فروقا لها دلالتها في معدل الربح الوسطي بين كلا القطاعين :

عـــدد الشركات

القيمـة الصافية للشركات (بالدولارات)	في القطاع ١ مع نسبة تركز تتجاوز ٧٠ ٪	في القطاع ٢ مع نسبة تركز لا تتجاوز ٧٠ ٪	معدل الربح الوسطي في القطاع ١	في القطاع ٢
اكثر من ٥٠ مليوناً	٢٣	٣٢	١٠٫٤	٦
من ١٠ الى ٥٠ مليوناً	٣٧	٤١	٩٫٧	٥٫٣
من ٥ الى ١٠ ملايين	١٩	٢٤	١٧٫٩	٨٫٢
من ١ الى ٥ ملايين	٣٣	٧٣	٦٫٣	٨٫٦
من ٠٫٥ الى ١ مليون	١٦	١٤	* ١٤٫٩	٨٫٣

مؤشرات الأسعار
في القطاعات المحتكرة وغير المحتكرة
(للمواد الاولية والمنتجات نصف الناجزة)

	المانيا ١٩٢٨ = ١٠٠		بولونيا ١٩٢٨ = ١٠٠		النمسا ١٩٢٣–١٩٣١=١٠٠	
	اسعار محتكرة	غير محتكرة	اسعار محتكرة	غير محتكرة	اسعار محتكرة	غير محتكرة
١٩٢٨	١٠٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠	٩٧	١١٠
١٩٢٩	١٠٣٫٦	٩١٫٢	١٠٧٫٥	٩٣٫٦	٩٨	١٠٠
١٩٣٣	٧٨٫٤	٤٥٫٤	٩٠٫٩	٤٩٫١	١٠٤	٧٣
١٩٣٤	٧٨٫٣	٥٫٤٣	٨٧٫٦	٤٩٫١	١٠٥	٧٦ (٨٥)

ويقول غوتز ــ جيراي ان الارباح سقطت في فرنسا ، ابان أزمة ١٩٢٩ الكبرى ، من ١٠٠ الى ٦٨ في الصناعات الكارتلية ، بينما سقطت من ١٠٠ الى ٣٥ في الصناعات غير الكارتلية .

* ان حصول أصغر المنشآت على أعلى معدل للربح يؤكد قانون الهبوط الميلي لمعدل الربح (أنظر الفصل الخامس) .

وقد أفلح تأسيس الكارتل الاوروبي للفولاذ في زيادة الاسعار من ٣٠ الى ٥٠٪ بعد صيف ١٩٣٣ ... واذا شئنا أمثلة حديثة العهد نجد أن التروست الاحتكاري السويسري للأدوية « سيبا » قد حقق في عام ١٩٥١ ربحا صافيا قدره ١٨ مليون فرنك سويسري (أي ٣٠ر٤٪ من رأسمال هذه الشركة) . ودفع ربيحة قدرها ١٨٪ . ودفع التروست الكيماوي الايطالي « مونتيكاتيني » في العام نفسه ربيحة قدرها ١٤٪ وحقق ربحا صافيا يتجاوز ٣٠٪ من رأسماله .

أصول الربح الاحتكاري

ان الأمثلة التي ضربناها أمثلة ينشأ فيها الربح الفائض الاحتكاري عن رفع سعر مبيع القطاعات المحتكرة الى ما فوق سعر الانتاج . بيد أن الربح الفائض الاحتكاري ينجم أيضا عن مزايا الانتاجية التي تحصل عليها التروستات الاحتكارية بالنسبة الى المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاعات غير المحتكرة .

وهذه المزايا هي أولا مزايا الفعالية الكبيرة المرتبطة بالاحجام الكبيرة. فهامش الربح يزداد ، في الولايات المتحدة وبريطانيا على حد سواء ، كلما كبرت الشركات :

هوامش الربح الصافي
بالنسبة الى رقم الاعمال في الولايات المتحدة في ١٩٥٦

جميع الشركات	٢ر٥٪
شركات يتراوح رقم أعمالها	
من ١ الى ٥ مليون دولار	٢ر٢٪
من ٥ الى ١٠ مليون دولار	٣ر٣٪
من ١٠ الى ٥٠ مليون دولار	٢ر٤٪
من ٥٠ الى ١٠٠ مليون دولار	٤ر٥٪
١٠٠ مليون وأكثر	٨ر٦٪ (٨٧)

والنتاج الصافي بالنسبة الى الأجير الواحد يزداد من ٢٠١ جنيه وسطيا بالنسبة الى الشركات التي تستخدم من ١١ الى ٢٤ أجيرا ، الى ٣٠٩ جنيه

وسطيا بالنسبة الى الشركات التي تستخدم من ٧٠٠٠ الى ٨٠٠٠ أجير •
وهذه الزيادة تكون مطردة عمليا كلما زاد عدد الأجراء (٨٨) •

كذلك تستفيد التروستات الاحتكارية من التمييز في الاسعار لصالحها، فعندما وقف الصناعي الاميركي السيد توم سميث يشهد أمام لجنة التحقيق التابعة لمجلس النواب بصدد أسعار صناعة الحديد والصلب ، استخدم صيغة لها دلالتها :

« هناك قاعدة تنطبق على صناعة الحديد والصلب كما تنطبق على الكثير من الفروع الاخرى • فاذا كانت «الجنرال موتورز» ترغب في شيء ما ، فلا بد أن يكون مدير شركة الفولاذ عنيدا جدا حتى يستطيع أن يقول لها : « لن تحصلي عليه » (٨٩) •

فبدءا من عام ١٩٢٧ أوقف تروست الالمنيوم الاميركي « آلكوا » انتاجه من المغنيزيوم الذي كان يزاحم المغنيزيوم الذي ينتجه التروست الكيمياوي « كيمياويات داو » (٩٠) • ومقابل هذا التنازل، سلم « داو » لـ « آلكوا » كل المغنيزيوم الذي كان هذا التروست بحاجة اليه ، بسعر يقل ٣٠ ٪ أو ٤٠ ٪ عن السعر الذي يدفعه سائر المشترين • وفي عام ١٩٣١ حدثت « أزمة » في العلاقات المتبادلة بين كلا التروستين . لكن منذ منتصف عام ١٩٣٣ عاد « التفاهم الطيب » وهكذا استمر التخفيض الذي حصل عليه « آلكوا » بنسبة وسطية تبلغ ٢٨ ٪ حتى عام ١٩٤٢ !

ان التقرير الذي نشرته في عام ١٩٥٧ لجنة التحقيق البريطانية في موضوع « الاحتكارات والطرائق التضييقية » يذكر ان التروست الرئيسي الذي يصنع مصابيح الراديو . تروست مولارد (فرع لفيليبس) قد باع مصابيحه بـ ١٧ شلنا و ٦ بنس لبائعي المفرق (بدون رسم انتقال) ، و بـ ٣ شلن و ٦ بنس للشركات التي تصنع أجهزة الرادبو (٩١) !

وقد قدم التروست الاميركي « دواليب ومطاط غوديير » بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٧ دواليب سيارات لمحل التصريف الكبير « سيرز وروبوك وشركاهما » بأسعار تقل من ٢٩ الى ٤٠ ٪ عن الاسعار المطلوبة من بائعي المفرق • وحتى اذا أخذنا بعين الاعتبار التوفير المتحقق فعلا ، والغاء هامش بائع الجملة ، نجد أن الفرق في السعر المطلوب كان يتراوح بين ١١ و ٢٠ ٪ (٩٢) •

ولا بد أن ننسب دورا بالغ الاهمية لنفقات النقل (ولا سيما التعرفات المتعلقة بالنقل بالسكك الحديدية) التفاضلية التي تحصل عليها التروستات • وقد لعبت هذه الجداول الحسابية دورا أساسيا في تكوين وتدعيم تروست « ستاندارد اويل » (٩٣) • كذلك فان احتكار وسائل النقل من قبل التروستات، مثل احتكار أنابيب البترول الذي حصل عليه تروست «ستاندارد أويل » في وقت مبكر جدا في الولايات المتحدة ، واحتكار سكة الحديد من قبل « اتحاد الفولاذ الاميركي » في منطقة فلزات الحديد ، يرغم عمليا البائعين على الرضوخ لأسعار الشراء التي تحددها لهم هذه التروستات على نحو تعسفي * •

ان الشركات الكبيرة ، ولا سيما التروستات الاحتكارية المرتبطة بالمجموعات المالية ، تؤمن لنفسها الرساميل والاعتمادات بتكاليف قليلة ، بينما تكون تكاليف الاعتماد بالنسبة الى الشركات الصغيرة والمتوسطة باهظة في غالب الاحيان • ان استقصاء أجري في الولايات المتحدة يثبت ان اصدار الاسهم بمبلغ يقل عن ١ مليون دولار في عام ١٩٣٧ قد كلف الشركات المصدرة وسطيا ١٦٫٥ ٪ ، بينما لم تتجاوز هذه التكاليف ٧٫٧ ٪ بالنسبة الى الاصدارات التي تتجاوز مليون دولار • وتكاليف اصدار اسناد القرض بالنسبة الى هاتين الفئتين ينتقل من ٨٫٨ ٪ الى ٣٫٧ ٪ (٩٤) •

أما بالنسبة الى بريطانيا فيذكر ت • بالوغ (٩٥) ان تكاليف اصدار الأسهم تسوجت في عام ١٩٣٧ بين ٦٫٩ ٪ بالنسبة الى الشركات التي يتجاوز رأسمالها ١٥٠٫٠٠٠ جنيه ، و ١٥ ٪ بالنسبة الى الشركات التي يتراوح رأسمالها بين ٥٠٫٠٠٠ و ١٥٠٫٠٠٠ جنيه ، وأكثر من ٢٠ ٪ بالنسبة الى الشركات التي يقل رأسمالها عن ٥٠٫٠٠٠ جنيه •

---

* وهكذا تستطيع هذه التروستات أن تجمع بين مزايا احتكار الشراء ومزايا الاحتكار الانتاجي . تروي ايدا تاربر كيف أرغم « ستاندارد أويل » منتجي النفط الخام ، بعد حكره أنابيب النفط ، على الوقوف على شكل رتل أمام مكاتب شرائه يوميا ليتمتعوا بامتياز بيع نفطهم بالاسعار التي يمليها المشتري .

وينبغي أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار المؤازرة التـي يقدمها للشركات جيش المحامين والاختصاصيين الذين تستطيع أن تحيط نفسها بهم • وهـذه المؤازرة لا تمكنها من استثمار البراءات بمأمن من أخطار المنازعات فحسب ، بل تمكنها أيضا من الاستفادة بصورة غير مشروعة من مزايا محددة ، نظرا لعلم الخصم بأنه لا يملك القوة المالية الكافية للمجازفة بدخـول متاهات المحـاكم •

وقد كان استثمار البراءات بالذات ومجمل نظـام البراءات سلاحـا لتحقيق معدلات مرتفعة من الارباح الفائضة الاحتكارية في عدد كبـير من القطاعات الصناعية • ان مثال « شركة آلات الاحـذية » ، و « هارتفورد امباير » التروست الذي يصنع قناني الزجاج ، ذلك المثال الذي كشف عنه تحقيق « اللجنة الاقتصادية القومية المؤقتة » في أعوام ١٩٣٨ ـ ١٩٤٠ في الولايات المتحدة ، يدل على انه من الممكن أن تستخدم البراءات للهيمنة طوال ربع قرن من الزمن على فرع صناعي كامل ، بتكاليف باهظـة بالنسبة الى المستهلكين •

الاحتكارات تعرقل التقدم الاقتصادي

ان الارباح الاحتكارية الفائضة تنتج عن تحديد المزاحمة • فالحد من المزاحمة يفسح المجال أمام فرض أسعار بالغة الارتفاع على السوق بالنسبة الى أسعار الانتاج • لكن هذه الآلية لا تستطيع أن تفعل فعلها الا بقدر مـا يتلاءم الانتاج مع « الحاجات المليئة » (مع القدرة الشرائية) الواقعية فـي السـوق • ومن هنـا تختلف رأسمالية الاحتكارات سلسلة مـن طرائـق تضييقية هي بمثابة نفي حقيقي لسلوك الرأسماليين في عصر المزاحمة الحرة :

١ ـ التحديد المتعمد للانتاج • فالتحليل الجاري للسوق يحاول أن يحدد الامكانيات الواقعية لاستيعاب هذه السوق • والغلطة الناجمة عـن اساءة التقدير لا تكون في هذه الحال فادحة ، ولن ينجم عنها سوى ارتفاع الربح الاحتكاري أكثر ايضا • وبالمقابل فان الغلطة الناجمة عن المبالغة فـي التقدير تنذر باحداث انهيار في الاسعار • والاحتكارات لا ترغب فـي أي زيادة للانتاج ، اذا لم يكن امتصاصها مضمونا • لنفترض ان تروستا مـن

التروستات ينتج ١٠٠٫٠٠٠ وحدة من بضاعة معينة ، وان تكاليف انتاج الوحدة تبلغ دولارا واحداء فاذا كان سعر المبيع ١٫٥ دولار للقطعةالواحدة، يرتفع الربح الاحتكاري الخام الى ٥٠٫٠٠٠ دولار • واذا ما اضطر التروست، بسبب زيادته الانتاج الى ١٢٠٫٠٠٠ وحدة ، الى أن يخفض سعر المبيع الى ١٫٤٠ دولار (تخفيض قدره ٧ ٪ فقط !) كيما يصرف الانتاج كله ، فان الربح الاجمالي سيكون ٤٠ سنتا × ١٢٠٫٠٠٠ = ٤٨٫٠٠٠ دولار • وبذلك يكون التروست قد « خسر » عمليا ٢٠٠٠ دولار بالنسبة الى الوضع السابق •

وفضلا عن ذلك تتخذ التروستات من التخفيض الجذري للانتاج سلاحا ناجعا للغاية لمقاومة الميل الى الهبوط ولدفع الاسعار نحو الارتفاع من جديد • ففي أيار ١٩٣٣ لم يتورع كارتل القصدير عن حد الانتاج الى ثلث الاستطاعة العالمية ! وفي عام ١٩٣٥ ارتفعت اسعار النحاس أكثر من ١٥٠ ٪ بنتيجة حد كارتل النحاس من انتاجه وتخفيض المخزونات بنسبة ٣٥ ٪ ازاء طلب كان ما ينى يزداد • ويعود تاريخ هذا الاسلوب بالأصل الى بداية تاريخ الكارتلات بالذات • فقد فرض كارتل القرميد الريناني « اتحاد بيع منتجات الآجر » التحديد التالي للانتاج ليبقي على استقرار الاسعار :

١٨٨٨ ــ ١٨٩٤ : ٩٢ ٪ وسطيا من الاستطاعة •
١٨٩٤ ــ ١٩٠٢ : ٨١ ٪ وسطيا من الاستطاعة •
١٩٠٣ ــ ١٩٠٩ : ٤٦ ٪ وسطيا من الاستطاعة •
١٩٠٩ ــ ١٩١٣ : ٣٦ ٪ وسطيا من الاستطاعة (٩٧) •

وليس من دليل على كون تحديد الانتاج هو الاساس الأول للأرباح الاحتكارية مثل استعداد التروستات للتنازل عن مزايا كبيرة للمزاحمين المحتملين ••• كيما يستنكف هؤلاء عن الانتاج ! فقد تلقت « شركة و ــ س لمنتجات الصفيح » التي تأسست عام ١٩٣٥ في كندا بانشاءات صناعية لا تتجاوز قيمتها ٢٨٫٠٠٠ ددلار ، تلقت ٧٩٫٥٠٠ دولار من كارتل منتجي علب الكرتون حتى لا تنتج شيئا أثناء العامين التاليين (٩٨) • وفي عام ١٩٣٨ تعهد كارتل الآزوت العالمي، « شركة النتروجين الدولية المحدودة » ، بأن يدفع ٧٥ مليون فرنك بلجيكي لأصحاب مصنع « ريسيكس ــ ليفال » غير الناجز

في بلجيكا ، اذا ما قاموا بتصفيته • وكانت قد دفعت مبالغ هامة في عام ١٩٣٢ لوقف بناء هذا المصنع (٩٩) • وفي الاعوام ١٩٣٠ كان كارتل الاسمنت الالماني يدفع سنويا ١٫٢٥ مليون مارك لأصحاب « معمل اسمنت تيسن » في رودر سدورف حتى يمتنعوا عن الانتاج (١٠٠) •

٢ ـ الغاء الاختراعات التقنية أو تأخير تطبيقها • فرأسمالية الاحتكارات لم تعد مدفوعة بدوافع المزاحمة لتوسيع الانتاج باستمرار • انوجود الارباح الفائضة الاحتكارية بالذات مشروط الى حد ما بتحديد الانتاج بصورة متواصلة • وفضلا عن ذلك يمكن أن تتدهور قيمة الكتلة الضخمة من الرساميل الجامدة دفعة واحدة قبل أن نهتلك، اذا ما بدلت طريقةالانتاج على حين بغتة • ولهذا لم يعد من مصلحة التروستات ، كما كان شأن رأسمالية المزاحمة الحرة ، تحديث جهاز الانتاج بصورة دؤوب * •

صرح السيد ألكسندر غليب متحدثا أمام « الرابطة البريطانية » في عام ١٩٣٧ :

« من المؤكد في هذه الحالة كما في جميع حالات البحث العلمي انه كلما كان نجاح الابحاث أكبر ، كان تأثيره المباشر على المصانع وعلى التجهيزات القائمة أعنف وأكثر مباشرة • وانما هنا تكمن علة الداء ••• فالكثير من الاختراعات القيّمة قد تم شراؤها ، والغاؤها من قبل المصالح المهددة » (١٠٢) •

---

* « ان اشراف المصالح الاحتكارية على اقسام حيوية من البحث ... يؤخر ادخال بضائع جديدة وخدمات جديدة ... والمشكل هو ان سوء استعمال المجموعات الاحتكارية والكارتلية للبحث قد أدى ، في الكثير من الحالات ، الى تضييق الانتاج واخفاء المنتجات الجديدة وعزل التطورات الجديدة والغائها » ، هذا ما يؤكده فنديل بيرج (١٠١) . ويستشهد المؤلف بتصريح ادلى به ف. ب. جويت ، رئيس مختبرات بيل ، بصدد اتفاق عقد بين شركته وشركات أخرى : « ان النتيجة المحتمة (للاتفاق) ستكون ، من وجهة نظر المسؤولين عن مصاريف المختبرات ، تقليص حقل النشاط ، والاستنكاف عن مباشرة أي شيء اذا لم يكن موجها من البداية نحو حقل أبحاثنا الجارية (!) ... » .

ومن بين الاختراعات التقنية التي أرجىء تطبيقها لمدة طويلة من الزمن من قبل التروستات بين ١٩١٨ و ١٩٣٨ ، نستطيع أن نذكر كهربة السكك الحديدية ، والتبخير الباطني للفحم، واستخدام آلات جديدة لصنع الزجاج آليا ، الخ • وثمة معطيات أكثر عيانية بصدد الغاء التقدم التقني في قطاعين اثنين : الصناعة الكيمياوية وصناعة الاجهزة الكهربائية •

ففي عام ١٩٣٦ ألغى تروست « مونسانتو الكيمياوي » وتروست « ستاندارد أويل » مزيتا ممتاز النوعية ، لأنه كان سيفضي الى تخفيض مبيع المنتجات المشابهة التي كانت تصنعها الشركتان عينهما ، والتي كانت تباع بكميات أكبر وتدر أرباحا أكبر ، بالنظر الى ضعف فعاليتها (١٠٣) • وبين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٤٠ ، ألغى تروست « ستاندارد أويل » صنع المطاط الاصطناعي « بونا » في الولايات المتحدة ، على أثر اتفاق جرى عقده مع « إ• ج• فاربن » وامتناعا عن مزاحمة « النيوبرين » الذي ينتجه تروست « دو بونت » (١٠٤) •

وفي مطلع عام ١٩٣٠ ، « تم اختراع مصباح كهربائي ممتاز يوفر ، حسب التقديرات ، ١٠ ملايين دولار على مستهلكي التيار الكهربائي ، لكنه لم ينزل الى السوق » (١٠٥) •

وقد جمع آرثر • أ• برايت عددا كبيرا من الوقائع يثبت ان تروست « جنرال الكتريك » وتروست « وستنغاوس » قد جهدا طوال أكثر من عشرة أعوام ليمنعا أو يؤخرا ادخال المصابيح اللاصفة الى الولايات المتحدة (١٠٦) • وحتى في عام ١٩٣٩ طلبت « جنرال الكتريك » من جميع باعتها ألا يشيروا الى ان المصابيح الغازية الملونة توفر في نفقات الانارة ! ويعدد تقرير للكونغرس الاميركي (١٠٧) الطرائق الجديدة في صناعة الحديد والصلب التي أخرت التروستات تطبيقها •

وهكذا يضطر مؤلف لا يخفي مناصرته للاحتكارات ، هو الاستاذ هنيبسان (١٠٨) ، الى الاعتراف قائلا :

« إن دور المعرقل الذي يلعبه الاحتكار بالنسبة الى الاختراع ••• ولا سيما عندما ينجم عن أسباب لا علاقة لها بانجازاته الايجابية الخاصة ، يمثل بلا مماراة خطرا كبيرا على التقدم ، بندا مدينا باهظ الثقل في ميزان

(الاحتكارات) ، وتضييقا شديدا للمزايا التي يمكن نسبها الى الاحتكارات، من حيث استطاعتها التجديدية العالية » •

والواقع ان هذه الاستطاعة التجديدية تنجم عن المصاريف الطائلة التي تستطيع التروستات الكبيرة ان تسمح لنفسها برصدها لأغراض البحث • لكن التحاليل المدققة أثبتت انه اذا كانت هذه التروستات الاحتكارية تنفق القسم الأعظم من الاموال المخصصة للابحاث * ، فانها لا تقدم سوى نزر يسير من الاختراعات الفعلية • ومن هنا يتضح ان وجودها يشكل عقبة مزدوجة أمام التقدم التكنولوجي، ** كما يشير الى ذلك بسداد كبير الاستاذ هامبرغ :

« هناك حالات عديدة ، في الاقتصاد الصناعي الحديث بوجه خاص ، كانت فيها الشركات الجبارة مجددة • لكن لو قمنا بدراسة مدققة لتبين لنا على الارجح ان التجديدات ، في معظم الحالات ، لا تدخل في مزاحمة مع المنتجات المصنوعة (من قبل الشركات ذاتها) • وتجديدات الشركات، عندما

---

* يشير تقرير « مشروع البحث القومي » الى أن ١٣ شركة أميركية كانت تستخدم في عام ١٩٤٠ • ثلث الجهاز العامل في البحث العلمي . وفي نهاية الحرب ارتفعت هذه النسبة الى ٤٠٪ (١٠٩) .

** يشير وليم هـ. وايت الابن الى أن الاموال الضخمة التي تنفق على البحث الممول حاليا من قبل كبريات الشركات الاميركية (اكثر من ١ر٥ مليار دولار سنويا في منتصف الاعوام ١٩٥٠ !) موجهة فقط نحو الطرق المعتبرة مربحة بالنسبة الى الشركة بالذات ! ان ٥٠٠٠ فقط (!) لا أكثر من الـ ٦٠٠ر٠٠٠ شخص العاملين في البحث العلمي في الولايات المتحدة يملكون امكانية اختيار مواضيع أبحاثهم بأنفسهم ، و ٤٪ (!) فقط من المبلغ الاجمالي المنفق مخصصة للبحث المبدع الذي لا يفتح آفاقا مباشرة أمام الربح :

« ان رؤساء (مؤسسات « الاحسان » الكبرى) يتجشمون، حتى عندما يرغبون في مباشرة مشروع صغير للبحث بأنفسهم ، مصاعب اكبر بكثير مما يظن زملاؤهم . ان اشخاصا كثيرين يعتبرون من كبار «المنظمين» ـ أشخاصا يستطيعون تجنيد مئات الالوف من الدولارات للبحث بصدد أي موضوع يمكن تصوره ـ يعترفون في مجالسهم الخاصة بأن الشيء الوحيد الذي لم ينجحوا فيه قط هو الحصول على المال من أجل الموضوع الذي يعز على قلوبهم فعلا ».

وليس هناك ما يبعث على الدهشة عندما يخلص المؤلف الى القول :

« اذا استمرت الشركات في تكييف علمائها كما تفعل الآن ، فمن الممكن كل الامكان أن ينتهي الامر على المدى الطويل بهذا الجهاز الهائل الى ابطاء معدل الاكتشافات الاساسية التي يعيش عليها (١١٠) » .

تكون متنافسة ، تأتي بعد حقبة طويلة من « استثمار » السوق عن طريق المنتجات « القديمة » • وعلى هذا يمكن أن تقوم فواصل زمنية طويلة بين الاختراعات وبين تطبيقها من قبل الشركات الموجودة التي نجحت، للأسباب المذكورة أعلاه ، في بناء مواقع احتكارية قوية • وفي الوقت نفسه تعمل الصعوبات الكبيرة التي تواجه عملية جمع كميات ضخمة من الرأسمال اللازم لدخول ميدان الصناعة الحديثة ، تعمل على تعقيد الطريق أمام ظهور شركات جديدة لها دور تجديدي » (١١١) •

صحيح ان الميل الى الغاء أو تأخير تطبيق التقدم التكنولوجي يصطدم بضرورة زيادة انتاجية العمل والعقلنة وانتاج فائض القيمة النسبية حيال الهبوط الميلي للمعدل الوسطي للربح • لكن انما على وجه التحديد فيشروط الاحتكار تصبح زيادة الانتاجية تلك بدون تخفيض سعر المبيع مصدرا رئيسيا للارباح الفائضة الاحتكارية • ففي صناعة النحاس في الولايات المتحدة ، أنتج ٥٪ فقط من الانتاج في عام ١٩١٤ بسعر كلفة يقل عن ١٢ سنتا لليبرة الواحدة ، وفي عام ١٩٤٣ ، كانت هذه النسبة قد ارتفعت الى ٧٠٪ • وفي الوقت نفسه تضاعف انتاج العمل بالساعة ثلاثة أضعاف • ومع ذلك بقي سعر النحاس هو هو عمليا : ١٣٫٣ سنتا لليبرة الواحدة في عام ١٩١٤ ، و ١١٫٩ سنتا في عام ١٩٤٣ • (١١٢) *

إن بعض المحامين عن رأسمالية الاحتكارات ، ولاسيما دافيد ماكورد رايت، قد فسروا بالصورة التي تناسبهم أطروحة شومبيتر القائلة أنالشركات المجددة تحقق أعلى مستوى من الارباح ، وزعموا ان ارباح الاحتكارات ترجع الى المبادهات « الثورية » للتروستات • والواقع ان التروستات الاحتكارية تعترف بأنها تترك النشاط التجديدي لـ « الصغار » وتكتفي باستثمار النتائج • واليكم التصريح الماجن فعلا الذي أدلى به بهذا الصدد

---

* يشير الاستاذ غالبريت (١١٣) الى ان بعض التروستات (مثل تروستات الفولاذ في الولايات المتحدة) تنتظر ، حتى تزيد أسعارها الاحتكارية ، أن تكون النقابات قد حصلت على زيادة في الاجور ، كيما تلقي تبعة ذلك على الشغيلة . وهذه ليست سوى بينة واحدة من أصل مئة بينة لدحض الاسطورة المشهورة ، اسطورة « حلزونية الاسعار والاجور » التي تزعم أن زيادة الاجور التي تنتزعها النقابات « غير مجدية » .

السيد اوين د • يونغ الذي كان يومذاك رئيسا للتروست الكبير « جنرال الكتريك » •

« ان المعدل الوسطي التقريبي لامتحان اختراع من الاختراعات هو خمسة عشر عاما ، وابان هذه الحقبة يتعرض المخترع والممول والموظف الذين يعتقدون أن لذلك الاختراع مستقبلا عظيما الى خسائر فادحة ••• ولهذا يتجنب الرأسماليون الحكماء (!) استثمار الاختراعات الجديدة ولا يقدمون على ذلك الا عندما يكون الجمهور (!) مستعدا لطلب كثيف » (١١٤) •

ومن الامثلة الساطعة على الغاء الاختراعات التقنية الهامة مثال السيارة التي صممتها شركة « توكر » غداة الحرب العالمية الثانية • فهذه السيارة ، التي أريد عن طريقها ادخال المحرك الخلفي الى الولايات المتحدة وتقديم نموذج يمكن معه رفع المحرك كتلة واحدة من أجل أعمال التصليح أو الابدال ، قد ألغتها التروستات الكبيرة حماية منها لسوقها • (١١٥)

٣ — وكس نوعية البضائع • لقد رأينا كيف وكس أحد تروستات الكهرباء عن عمد نوعية المصابيح الكهربائية ، حتى يضمن لنفسه مجالا أوسع ومستقرا للتصريف • وهذا المثال ليس فريدا في نوعه • فظهور تروستات الخبز الكبيرة قد أدى في الولايات المتحدة الى تدهور خطير في نوعية هذا النتاج الغذائي الاساسي • وقد استغلت هذه التروستات برنامجا حكوميا لـ « اغناء » الخبز عن طريق اضافة بعض المنتجات المغذية اليه كيما تزيد مبيعاتها ، من غير أن تلبى فعليا حاجات المستهلكين الى المنتجات المتوفرة عادة في الخبز • وقد أفضت تجارب الخميرة « المشعة » الى نفس النتائج غير المرضية (١١٦) • وقد عدد التحقيق الاميركي عن استعمال المخدرات والمنتجات الكيمياوية في الصناعة الغذائية أمثلة عديدة عن سوء الاستعمال اقترفتها احتكارات الصناعة الكيمياوية •

وتشاء سخرية التاريخ الغريبة أن يزعم المدافعون عن رأسمالية الاحتكارات بأن المزية الاساسية لهذا النظام هي « اختيار المستهلكين الحر » للمنتجات التي يؤثرون استهلاكها • والحال ان عصر الاحتكارات جاء على وجه التحديد ليضع حدا لهذا الاختيار الحر :

« من المعروف بوجه عام أن المزاحمة ، بما في السوق من نواقص ، لا تضمن البتة أن يتلقى المستهلك بضاعة تعادل ماله دوما • فالصناعات المغمورة التي ليس لها شهرة تخشى عليها من الضياع ، والتروستات الجبارة التي ليس عليها أن تبالي بمزاحمة غير فعالة ، تستطيع على حد سواء أن تستغل جهل المستهلك • وحتى المخازن الكبيرة والمخازن المتعددة الفروع التي تخوض مزاحمة شديدة فيما بينها لتحتكر الزبائن بتقديمها لهم منتجات رخيصة ••• تستطيع في الوقت نفسه استغلال هذا الجهل » • (١١٧) •

الاحتكارات و « احتكارات الاقلية »

لا يقبل العديد من الاقتصاديين الاكاديميين باستعمال مصطلح « احتكارات » Nonopoles لتحليل بنية الرأسمالية التي تعدلت منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر • ويرون ان هذه الكلمة لا يمكن أن تستعمل بصورة مطابقة الا اذا أخذت بمعناها الحرفي : القدرة المطلقة لشركة واحدة • ويفضلون لهذا السبب استعمال عبارة « احتكار الأقلية » للاشارة الى وضع قطاع من قطاعات الصناعة يهيمن عليه عدد صغير من المنشآت •

بديهي ان المناقشات في فقه اللغة باطلة • لكن الدقة المزعومة فيمصطلحات العلم الاقتصادي الاكاديمي تخفي في الواقع عجزا عن فم المشكلاتالبنيوية• فظهور « احتكارات الاقلية » لا يعني مجرد تغير درجي في الوضع (« مزيد من عدم الكمال » في المزاحمة) • انما يعني قيام عصر جديد يتميز بتعدل جذري في سلوك قادة المنشآت الرئيسية ، الشيء الذي يفضي الى تبدلات لا تقل جذرية في مجال السياسة الداخلية والخارجية •

إن دراسة مجردة من الاهواء لسلوك كبريات المنشآت الاحتكارية تبين ان هذا السلوك مختلف نوعيا عن سلوك المنشآت العاملة في شروط المزاحمة الحرة :

« ان اندماج مزاحمين (سابقين) لا يفضي بالضرورة الى التوحيد الشامل ، الى الاحتكارات الشاملة ١٠٠ ٪ ، للتخفيف من الضغط التنافسي ودر الارباح الفائضة • وليس من الضروري أن تكون القدرة على تخفيض العرض وزيادة الاسعار مطلقة حتى تصبح جديرة بالاهتمام • فهذه القدرة

تضمن أرباحا (أكبر) ، بينما يتناقص عدد الباعة الى حد ان كل واحـد منهم سيدرك فوائد اتهاج سياسة غير تنافسية » • (١١٨)

ويعلن أ• أ• بيرل الابن ، المحامي البليغ عن نظام « المبادره الخاصة » ، يعلن بدوره بصراحـة :

« من غير الصحيح البتة تصوير نظام « الاتحادات » الاميركية في عام ١٩٥٤ بأنه نظام تنجم فيه عن المزاحمة بين الوحدات الكبيرة (وهي مزاحمة موجودة) نفس الآثار التي كانت تنجم في الماضي عن المزاحمة بـين آلاف من المنتجين الصغار (وهي مزاحمة تلاشت من الوجود تقريبا في مجالات الاقتصاد الاميركي الكبرى) » • (١١٩) •

أو بتعبير أدق أيضا :

« ان النفوذ الواقعي للعـديد من الشركات ــ علـى سبيل المثـال « الجنرال موتورز » أو شركات النفط الكبيرة ــ يتجاوز حدود مـا تملكه فعليا • ويمكننا أن نقدر ، على سبيل المثال ، وبصورة اجمالية ، أن هنـاك حوالي ٣ مليارات دولار موظفة في المرائب الكبيرة وغيرها مـن المؤسسات التي يملكها رجال أعمال صغار متعاقدون بعقود وكالة مع أصحاب معـامل السيارات الرئيسية • والواقع أن ملاك تلك المؤسسات هم رجال أعمـال صغار مستقلون ، يعملون بصورة عامة باسم شركة مغفلة ، لكنهم بالتأكيد ليسوا من الجبابرة • انهم مستقلون شكليا • بيـد سياستهم وعملياتهـم ، والى حد كبير أسعارهم بالذات ، مشروطة بشركات السيارات التي يبيعون منتجاتها • والملاحظة نفسها تنطبق علـى صغار المقاولين ممن « يملكون » محطات وقود • اذن فقدرة الشركات الكبيرة على اتخاذ قرارات وعلى التأثير مباشرة (على السوق) تتجاوز دائرة ملكيتها » • (١٢٠)

رأسمالية الاحتكارات وتناقضات الرأسمالية

تنمي رأسمالية الاحتكارات الى أقصى حـد جميع ميـول تطـور الرأسمالية ، وبالتالي جميع التناقضات الملازمة لهذا النظام • ويبلغ التناقض الاساسي ، التناقض بين التشريك الفعلي للانتاج والتملك الخاص ، شكله الاقصى : فالتشريك الفعلي للانتاج يتحقق على النطاق العالمي ويفضي الـى

تسلط عدد ضئيل من الاحتكارات على شعوب بأكملها • ويقترن هـذا التناقض بالتناقض بين التدويل الفعلي للانتاج ، الناجم عـن تطور التقسيم العالمي للعمل الى أقصى حدوده ، وبين الحفاظ على الحدود القـومية ، أي استفحال المزاحمة الدولية • ويجد هذا التناقض « حله » ، تفريغه الدوري، في الحـرب الامبريالية •

إن رأسمالية الاحتكارات تنمي الى أقصى حد التناقض الملازم لفوضى الانتاج الرأسمالي • وقد حيا العديد من المنظرين الاشتراكيين في مطلع هذا القرن ، تم في ابان الاعوام ١٩٢٠ ، حيوا انشاء الكارتلات الدوليـة ورأوا فيه بزوغ مرحلة جديدة من الرأسمالية ، مرحلة الرأسمالية « المنظمة » • وقد كانوا مقتنعين بأن الرأسمالية قد تغلبت فعلا بهذه الصورة علـى المزاحمة والنزعة القومية الاقتصادية ، وبأنها تشكل مرحلة انتقال نحو الاشتراكية عبر « تخطيط » عالمي واقعي للانتاج •

وفي أول تشرين الاول ١٩٢٦ ، حيا رودولف هيلفردينغ في « صحيفة برلين اليومية » تكوين الكارتل الاوروبي للفولاذ على اعتبار انه « تجاوز » للمزاحمة الفرنسية ـ الالمانية من قبل الرأسماليين • (١٢١)

بيد ان التجربة أثبتت ان هذا لا يعدو ان يكون أكثر مـن وهـم • فالكارتلات والتروستات والاحتكارات لا تلغي المزاحمة الرأسمالية ، وانما تعيد انتاجها فقط على صعيد أعلى وفي شكل أكثر حدة :

أ ـ مزاحمة بين تروستين « متجاورين » أو يعملان في ميدان انتاجي واحد • ومن الممكن خوض هذه المزاحمة عن طريق التحالفات أو التهديدات أو الأعمال الانتقامية والملاحقات القضائية ، أو البراءات، الخ، بهدف تعديل توزيع دوائر النفوذ أو تقاسم السوق • وهكـذا تحالف تروست الالمنيوم « آلكوا » مؤقتا مع التروست الالماني « إ • ج• فاربن » ، بهـدف ضرب الاحتكار الذي كان يملكه مزاحمه « كيمياويات داو » في ميدان المغنيزيوم• ثم انتهى به الأمر الى التوصل الى اتفاق مع هذا الاخير (١٢٢) • ومن الممكن أحيانا ان « تنحط » هذه المزاحمة بين تروستات عاملة في ميدان واحد الـى مزاحمة على الاسعار • وهكذا نشبت في عام ١٩٥٤ « حرب منظفات » في بريطانيا بين « يونيليفر » وبين « بروكتر أند غامبل » (توماس هيدلي) ،

وقد اعتمدت هذه الحرب سلاح تخفيض الاسعار • (١٢٣)

ب ـ مزاحمة بين شتى التروستات العمودية ، في شكل حروب اقتصادية حقيقية (تروستات الفحم ضد تروستات الكهرباء أو النفط ، وتروستات النفط ضد تروستات السيارات ، وكارتل الاسمنت ضد تروستات النقل البحري، الخ) • *

ج ـ مزاحمة مستفحلة بين القطاعات غير المحتكرة والقطاعات المحتكرة •

د ـ مزاحمة داخل القطاعات غير المحتكره ، وهي تزداد عنفا كلما خفضت أرباح الاحتكارات الفائضة معدل ربح هذه القطاعات •

وخير ما يمكن أن نصف به المزاحمة بين الاحتكارات هو انها حرب دائمة تكثر فيها فترات الهدنة ••• لكن هذه الحروب لا تفضي الا فيما ندر الى انخفاض الاسعار :

« ان المناورات اللامتناهية بين « فورد » و « جنرال موتورز » لاحتلال المكانة الاولى (في صناعة السيارات) هي مثال شبه كلاسيكي على المزاحمة ضمن نطاق احتكار الأقلية • وثمة وضع مشابه ظاهريا في المجال الالكتروني حيث الوفاق دائم بين « جنرال الكتريك » و « وستنغهاوس » وكذلك الاستعداد للحرب » • (١٢٥)

ان الكارتلات والتروستات الدولية لم توفر استقرارا أمتن للرأسمالية، بل قلصت على العكس مرونة الاقتصاد العالمي في التلاؤم وسببت تموجات أعنف وأعمق ، بفرضها أسعارا متصلبة لمنتجاتها دونما اعتبار للظرف الاقتصادي •

كذلك فان فكرة أن الاحتكارات أو الكارتلات «الكاملة» ، تستطيع ،

---

* مثال نموذجي : كان تروست « جنرال موتورز » يستخدم في الماضي ٧٥ ليبرة من الالمنيوم لصنع سيارة ، وحتى ٢٤٠ ليبرة لصنع سيارة بويك . فلما أبقى تروست الالمنيوم « « آلكوا » على أسعاره في مستوى أعلى مما ينبغي ، استبدل « جنرال موتورز » الالمنيوم بمعادن أخرى ، فانخفض استهلاكه الى ٨ ليبرة لكل سيارة عشية الحرب العالمية الثانية . وهذا ما أدى الى انخفاض الاستهلاك الامكاني للألمنيوم في الولايات المتحدة بمقدار ...ر١٠٠ طن سنويا تقريبا (١٢٤) !

هي على الأقل ، أن توفر المزيد من الاستقرار للاقتصاد العالمي ، قد تكشفت عن انها مجرد وهم • فقيام مثل هذه الاحتكارات « الكاملة » يظل محدودا بالضرورة زمنيا ، لأن الارباح الفائضة التي تحققها لا بد أن تجتذب في النهاية الى هذا القطاع رساميل منافسة جديدة • وهذا ما حدث بوجه خاص في صناعة الالمنيوم في الولايات المتحدة ابان الحرب العالمية الثانية • *

كذلك فان حياة الكارتلات « المستقرة » محدودة أيضا ، وذلك بفعل قانون التطور غير المتساوي • فالكارتلات تحدد حصص الانتاج والتصدير وتقاسم السوق العالمية، تبعا لاستطاعة انتاج وانتاجية الشركات المساهمة لحظة تكوين الكارتل • لكن هذه العلاقات المتبادلة لا تلبث ثابتة • ويكفي أن تؤدي التحسينات التقنية والاختراعات وتوسع الاستطاعة الى ادخال تبديل على ميزان القوى بين هذه الشركات، حتى تنقض الشركة التي تشعر بأنها الأقوى في المزاحمة الاتفاق بهدف الحصول على حصة أكبر في تقاسم السوق •

وهذا ما حدث بوجه خاص في صناعة النحاس • فبعد أن نجح أحد الكارتلات في رفع السعر إبان أوج الازمة العالمية من ١٣ سنتا في عام ١٩٢٧ حتى ١٨ سنتا في عام ١٩٣٠ ، اغرق النحاس البخس الثمن الذي تنتجه المناجم المفتتحة حديثا في روديسيا السوق على حين غرة وخفض السعر حتى ٥ سنت في نهاية عام ١٩٣٢ ، الى أن تكون كارتل جديد في ايار ١٩٣٥ فرفع السعر ١٥٠ ٪ • ولا تعقد الكارتلات والتروستات الاحتكارية الاتفاقات الا على سبيل الهدنة ابان نزاع مسلح • ففي لحظة توقيع الهدنة بالذات لا يفكر كل مساهم الا في استئناف القتال في أنسب الشروط بالنسبة اليه •

---

* بيد ان « آلكوا » ظلت تشرف ، بعد ظهور مزاحمين اقوياء ، على ما يقارب ٨٠٪ من الانتاج الراسمالي العالمي مع شركاتها الفرعية وحليفها « آلتير » . ويشرف تروست « النيكل الدولي » منذ سنوات على ما يقارب ٩٠٪ من الانتاج الراسمالي العالمي من النيكل . لكن هذه محض حالات استثنائية . وتملك « شركة كليماكس مولبدينوم » احتكارا تاما لانتاج المولبدين في الولايات المتحدة وتشرف على ٨٤٪ من الاستطاعة الانتاجية العالمية . وقد كان المعدل السنوي للربح الصافي ، بين ١٩٣٤ و ١٩٣٩ ، ٩٣٪ بالنسبة الى هذا التروست (١٢٦) .

لكن رأسمالية الاحتكارات لا تزيد من شدة جميع التناقضات التقليدية الملازمة للرأسمالية فحسب ، بل تضيف اليها أيضا تناقضات جديدة • فالى جانب التناقض الطبقي الاساسي بين البروليتاريا والبورجوازية ، يظهر في عصر الاحتكارات التناقض بين الشعوب المستعمرة ونصف المستعمرة التي يمثل بؤسها وتطورها الاقتصادي المجمد المصدر الرئيسي لأرباح الاحتكارات الفائضة من جهة وبين البورجوازيات المتروبولية الكبيرة من الجهة الثانية • *

ويزداد التناقض بين التشريك الفعلي للانتاج وبين تملك البورجوازية الخاص بشاعة كلما تعمق الطابع الطفيلي الصريح للرأسمالية • فرأسمالية الاحتكارات تعني تحول جزء من الطبقة البورجوازية الى أصحاب ريوع و « قاطعي قسائم » (كبار المساهمين وملاك أموال الدولة واسناد القرض الاجنبية ، الخ) • ويمتد انفصال البورجوازية الى بورجوازية صناعية وبورجوازية ريعية ليصبح انفصالا بين الموجهين التقنيين الفعليين لعملية انتاج البضائع وتوزيعها وبين مقرضي الاموال و « المنظمين » الماليين الرئيسيين • ويتعمق أكثر فأكثر انفصال وظيفة الملكية عن وظيفة التسيير ، وتمسي بورجوازية الاحتكارية ممثلة لأصغى نمط من أنماط البورجوازية ، النمط الذي لا يعود يسوه تملكه لفائض القيمة بادعائه لنفسه مكافأة مقابل وظيفة توجيه عملية الانتاج ، وانما يبرز هذا التملك على انه النتاج الخالص للملكية الخاصة لوسائل الانتاج •

ان الرأسمالية، بوصفها نمط انتاج ، تجد مبررها التاريخي في ما تحققه من تطور معجز في القوى المنتجة • والازمات الدورية لا تعاق هذا التطور الا بصورة مؤقتة يتلاءم أثناءها الانتاج مع حاجات وامكانيات الاستهلاك المحدد اجتماعيا ، أي المحدود •

لكن رأسمالية الاحتكارات ، رأسمالية عصر التحديد المصطنع للانتاج وتقاسم الاسواق وتقاسم مجمل العالم الذي غزاه الرأسمال ، تضيق الخناق بصورة ملموسة على تطور القوى المنتجة • وتتغلب الميول الى التبذير على الميول الى التوفير • وتتطاول الازمات وتتعاقب بسرعة أكبر بدءا من القرن

---

* انظر الفصل الثالث عشر .

العشريـن • وتصبح رأسمالية الاحتكارات عقبة لا تني تتفاقم أمام تطـور القوى المنتجة ※ • ولسوف تتجلى من الآن فصاعدا طبيعتها الطفيلية لأنظار العـالم أجمع في عصر تاريخي جـديد يعج بالاضطرابات : عصر الأفـول الرأسمالي ، عصر الحروب والثورات والثورات المضادة •

※ هذا لا يعني أن الانتاج العالمي ، أو حتى انتاج البلدان الرئيسية ، يتراجع آسنا. لكنه يصبح أكثر فأكثر ادنى من الامكانيات التي تتيحها التقنية الحديثة.

الفصل الثالث عشر

الامبريالية

الرأسمالية وعدم المساواة بين الامم

في مدى قرن واحد من الزمن ، امتدت الرأسمالية الصناعية ، التي ولدت في أوروبا الغربية ، الى سائر أرجاء العالم . لكن هذا التوسع أخذ شكلا بالغ الخصوصية : فقد أصبحت جميع بلدان العالم مجالات تصريف ، ومصادر مواد أولية ، والى حد ما ميادين لتوظيف الرأسمال . وبالمقابل لم يمس نمط الانتاج الرأسمالي ، وقبل كل شيء المصنع الرأسمالي الكبير . سوى هامش الحياة الاقتصادية في قارات ثلاث . ذلك هو ، بايجاز ، سبب الظاهرة التي يشار اليها اليوم بتورية خجول هي « التخلف » ✻ .

ففي حين كان امتداد الرأسمالية عالميا ، لم يعرف القسم الاعظم من العالم غير آثارها المفسخة من غير أن يتمتع بآثارها الممدِّنة . والأنكى من ذلك ان النهضة الصناعية اللامحدودة التي عرفها العالم الغربي ما أمكنها أن تتم الا على حساب العالم المسمى بالمتخلف ، اذ حكمت على الاخير بالجمود والتراجع . وهكذا تجد الامم المتحدة نفسها مضطرة، بعد ثلاثة أرباع القرن

✻ في الفرنسية : « نقص التطور SOUS - DEVELOPPEMENT (المترجم)

من ابتداء العصر الامبريالي ، الى أن تلاحظ أن البلدان الغنية تزداد غنى بينما تزداد البلدان الفقيرة فقرا ، وهذا بالرغم من جميع خطط مساعدة البلدان المتخلفة (١) .

ان التقسيم الحالي للعالم الى أمم مصنّعة وأمم متخلفة ليس نتيجة نزوة قدرية من نزوات الطبيعة ، أو توزيع غير متساو للمصادر الطبيعية ، أو كثافة كبيرة أو صغيرة نسبيا في السكان . فصحيح أن الصناعة الرأسمالية قد أنشئت ، في البداية ، على مقربة من مناجم الفحم الهامة . لكن اذا كانت هناك وفرة من الفحم في انكلترا وبلجيكا وفي وادي الرور وفي شمال فرنسا وشرقها ، وهي المناطق التي تصنعت بسرعة في مطلع القرن التاسع عشر، فاننا نجد أيضا كميات هائلة من الفحم ، قابلة للاستثمار بسهولة ، في الدونتز والاورال ومنشوريا والهند وأفريقيا الجنوبية ، حيث بدأ التصنيع بتأخر قدره قرن من الزمن ، هذا ان لم يكن قد بدأ على الاطلاق حتى الساعة الراهنة . ※

واذا كان اكتشاف حقول النفط قد حوّل التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة ، فان حقولا أعظم أهمية كانت موجودة منذ ذلك الحين في الشرق الاوسط أو الصحراء الكبرى أو ليبيا ، وهي حقول لم تستثمر الا الى عهد قريب ، وعلى نطاق متواضع نسبيا .

ولدحض التوكيد القائل ان درجة التطور الاقتصادي أو التصنيع تتعلق بكثافة السكان ، يكفي أن نذكر أن مناطق متقدمة التصنيع مثل ألمانيا أو البلدان الواطئة أو بلجيكا هي اليوم ، وبالأمس أيضا في مطلع القرن التاسع عشر ، ذات كثافة سكانية أكبر بكثير من بلدان مثل أسبانيا أو البرتغال أو تركيا أو البرازيل . ولقد كانت الهند واليابان على حد سواء بلدين متخلفين في عام ١٨٥٠ . والبلد الذي تصنع منهما قبل الآخر هو أيضا البلد الذي يملك كثافة أكبر في السكان .

※ ان البلدين اللذين يملكان أكبر نسبة من الاحتياطي العالمي لفلزات الحديد هما بلدان متخلفان : الهند ٢١ ٪ من الاحتياطي الاجمالي ، والبرازيل ١٥ ٪ من الاحتياطي الاجمالي .

والواقع أن انقسام العالم الى أمم « غنية » وأمم « فقيرة » لا يتفسر الا بأسباب تاريخية واجتماعية ، والى حد كبير بتاريخ الرأسمالية بالذات •

من المؤكد ، كما بينا آنفا ، * ان ما قبل تاريخ الرأسمالية ، وسعة تراكم الرأسمال التجاري ، ودرجة تغلغل الاقتصاد النقدي في الزراعة ، ومجموع الشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تسهل أو تصعِّب تطبيق التقنيات العلمية على الانتاج ، كان لها دورها الكبير في تحديد ولادة الرأسمالية الصناعية في أوروبا الغربية ، وأخرت التطور نفسه في الهند أو الصين أو اليابان أو جاوا أو غيرها من الحضارات الزراعية في جوهرها •

غير أن هذا التأخر لم يكن حادا جدا في منتصف القرن الثامن عشر ، ولم يكن من المتعذر التغلب عليه • واذا كان ذلك قد أمسى متعذرا بعد قرن من الزمن ، فان المظهر المكارثي في التخاف يرجع سببه قبل كل شيء الى الطريقة الخاصة ، أي العنيفة والاستغلالية ، التي تم بها الاتصال بين هذين العالمين • *

---

* انظر الفصل الرابع ، فقرة « خصائص التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية » .

* اليكم هذا الراي الواخز الذي تقول به هيلين ب. لام، من « معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا » :

« في القرن الثامن عشر ، كانت الهند قد وصلت الى درجة متقدمة من تطور المرحلة ما قبل الصناعية . وكانت الزراعة متطورة بما فيه الكفاية لسد حاجات عدد مرتفع نسبيا من الشغيلة غير الزراعيين . وكان هناك حرفيون رفيعو الاختصاص في الحديد والصلب والنسيج وبناء السفن وشغل المعادن. وكانت الهند تنتج بضائع مصنوعة لا لاستهلاكها الخاص فحسب ، بل أيضا للتصدير . وكانت ثروتها الاقتصادية خاضعة منذ عهود بعيدة لرقابة التجار الصيارفة والامراء الذين كانوا يقتطعون فائض الانتاج بالنسبة الى الاستهلاك في شكل كنز مكنوز من الذهب والفضة . كانت هذه الثروة اذن مركزة بما فيه الكفاية لتكوين مصدر امكاني لاموال التوظيف . وكانت موارد الهند من الفحم الممتاز النوعية والحديد متجاورة وقريبة من بعضها بعضا ...

« فلم لم ينجم عن اجتماع الظروف المناسبة هذا نمط تطور اقتصادي قادر على خلق تقدم حقيقي بوتيرة مطردة التسارع ؟ ان الجواب ، بالرغم من التعقيدات والمظاهر الشاذة الكثيرة في الوضع ، بسيط . فالعلاقات الاستعمارية ببعض مظاهرها اضفت صفة التبعية على التطور الاقتصادي في الهند وحالت دونه كليا بمظاهر أخرى من مظاهرها (٢) » .

ففي المرحلة الحاسمة من تكون نمط الانتاج الرأسمالي، التي تمتد من القرن السادس عشر الى نهاية القرن الثامن عشر، لعب انشاء السوق العالمية دورا بالغ الاهمية • ولقد سبق أن درسنا النتائج الرئيسية لانشاء هذه السوق على تراكم الرساميل البدائي في أوروبا الغربية • لكن طوال مرحلة نشوء الرأسمالية هذه، يظهر الشكلان الاثنان لفائض القيمة عند كل خطوة• ففائض القيمة هذا هو من جهة أولى نتيجة فائض عمل المنتجين الأجراء الذين يستخدمهم الرأسماليون، وهو من الجهة الثانية نتيجة الثروات المسروقة، المنهوبة، المستولى عليها بالحيلة أو القوة أو العنف، من شعوب ما وراء البحر التي أقام العالم الغربي بينه وبينها صلة وصل • ان تاريخ القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، من فتح الاسبان ونهبهم المكسيك والبيرو، الى استباحة البرتغاليين والهولانديين لأندونيسيا، الى استغلال الانكليز الوحشي للهند، هو سلسلة متصلة من أفعال اللصوصية التي هي في الوقت نفسه أفعال تركيز عالمي للقيم والرساميل في أوروبا الغربية التي كان ثمن اغتنائها، بالمعنى الحرفي للكلمة، افتقار المناطق المنهوبة •

ويمكننا التأكيد بلا تردد ان مساهمة هذه الرساميل المسروقة كانت حاسمة بالنسبة الى تراكم الرأسمال التجاري والرأسمال النقدي الذي يخلق، بين عام ١٥٠٠ وعام ١٧٥٠، الشروط المناسبة للثورة الصناعية • ويشق علينا أن نحصي أرقام المبلغ الاجمالي لهذا التراكم • لكن اذا ما اكتفينا بأهم المصادر، نتج لدينا مبلغ يطيش له الصواب حقا •

فهاملتون يقدر صادرات أميركا اللاتينية الاجمالية من الذهب والفضة بين عام ١٥٠٣ وعام ١٦٦٠ بأكثر من ٥٠٠ مليون بيزوس ذهبي (٣) • ويقدر كولانبراندر (٤) القيمة الاجمالية لربائح شركة جزر الهند الشرقية وأرباح موظفيها وحسولات البهارات التي جلبتها من أندونيسيا بـ ٦٠٠ مليون فلوران ذهبي عن الحقبة الممتدة بين عامي ١٦٥٠ و ١٧٨٠ • وحسب تقديرات الاب رانشون ارتفعت أرباح تجارة الرقيق الأسود في فرنسا في القرن الثامن عشر الى ما يقارب نصف مليار ليرة — تورنوا (بدون حساب الدخل الذي دره عمل الرقيق والذي يرتفع الى عدة مليارات من الليرات) (٥) • وتبلغ

المداخيل المسحوبة من عمل السود في جزر الهند الغربية البريطانية ما يقارب ٢٠٠ ــ ٣٠٠ مليون جنيه ذهب على أقل تقدير (٦) •

وأخيرا ، وحتى اذا كانت التقديرات تتفاوت تفاوتا كبيرا بهذا الصدد ، فلن نبالغ (أنظر كتاب أحد كبـــار الموظفين الاستعماريين ، السير برسيفال غريفيـــث) ، المدافع المتحمس عن الامبراطورية : « التأثير البريطاني فـــي الهند » (٧) ، لن نبالغ اذا قدرنا حصيلة السلب البريطاني للهند في الفترة الممتدة بين عامي ١٧٥٠ و ١٨٠٠ ب ١٠٠ الى ١٥٠ مليون جنيه ذهبي •

ويرتفع المبلغ الاجمالي الى أكثر من مليار جنيه استرليني ذهبي ، أي الى مبلغ أكبر من رأسمال جميع المنشآت الصناعية المحركة بقوة البخار التي كانت موجودة في حوالي عام ١٨٠٠ في أوروبا بأسرها * !

اننا لا نريد أن نقول ان مجمل هذه الثروات قد غذى مباشرة الصناعة الاوروبيـــة • فجزء كبير منها قد غذاهـــا بصورة غير مباشرة ، من خـــلال مصاريف الاغنياء الكمالية ، المحدثين منهم والقدامى ، ومن خلال مصاريف الدولة الممولة عن طريق القروض العامة والمدفوعة من المداخيل الاستعمارية الخ • لكن الروابط التاريخية بين هذا التدفق للرساميل الى أوروبا وبين الشروط الموائمة للثورة الصناعية هي بلا مماراة روابط مباشرة •

يلاحظ الأب رانشون بصدد اغتناء فرنسا في القرن الثامن عشر :

« ان نمو المؤسسات الاستعمارية ، وتقدم التجارة والنقل ، وقـــوة الدولة المتروبولية وغناها وثقتها المالية، مرتبطة كلها بتجارة الرقيق الاسود • وقد عرف ميزان فرنسا التجاري ، في القرن الثامن عشر، رجحانا يقدر بعدة ملايين من الجنيهات • وهو يدين بذلك لتصدير حاصلات المستعمـــرات ، ثمرة كدح أسود (٩) » •

ويلاحظ ج• مارتن (١٠) بمزيد من الدقة ايضا :

« شهد كل مركز من مراكز العودة (عودة مراكب تجارة السود) ابان القرن الثامن عشر حركة بناء واسعة للمعامل : مصافي ، معامـــل الاقمشة

---

* في حوالي عام ١٧٧٠ لم يكن الدخل القومي البريطاني يتجاوز ١٢٥ مليـــون جنيه . ولم تكن كلفة توظيفات كل الصناعة التعدينية الحديثة في بريطانيا في حوالي عام ١٧٩٠ (بما فيها صناعة الحديد والصلب) تتجاوز ...ر٦٥٠ جنيه.

القطنية المصبوغة ، مصابغ ، معامل حلويات ، يشهد عددها المتعاظم على نهضة التجارة والصناعة • وسوف تتأسس في نانت على سبيل المثال ، في القرن الثامن عشر ، ١٥ مصفاة و٥ معامل للانسجة القطنية ••• ، ومصنعان كبيران للصباغة ، ومصنعان للحلويات ••• صناعات مستحدثة ، ثروات خاصة مزدادة ، ثراء عام في المدن المتحولة ، تفتح طبقة جديدة ـ التجار الكبار الطامعين في ان يلعبوا دورا عاما ـ تلكم هي الملامح الاساسية التي وسمت بها تجارة النخاسين تطور الأمة الفرنسية في القرن الثامن عشر » •

ويوضح بروكس آدمز العلاقات المباشرة بين سلب الهند من قبل شركة الهند الشرقية بعد معركة بلاسي ، وبين ابتداء الثورة الصناعية(١١):

« بعد برهة وجيزة جدا من معركة بلاسي بدأت أسلاب البنغال تصل الى لندن • ويبدو ان مفعولها كان فوريا • فالمراجع كافة تجمع على ان الثورة الصناعية ، الحدث الذي يميز القرن التاسع عشر عن جميع العصور السابقة ، يعود تاريخها الى عام ١٧٦٠ (حدثت معركة بلاسي في عام ١٧٥٧) •• وسرعان ما اصدر مصرف انكلترا ، بعد بلاسي مباشرة في عام ١٧٥٩ ، لأول مرة أوراقا من فئة ١٠ و ١٥ جنيها » •

ويذكرنا المؤلف بأن بورك قدر الاسلاب البريطانية من الهند بين عامي ١٧٥٧ و ١٧٨٠ بـ ٤٠ مليون جنيه • ويقدر هـ• ف • ويزمان ان عمل العبيد في الهند الغربية در ايضا بين عامي ١٧٧٠ و ١٧٨٠ لبريطانيا ٤٠مليون جنيه (١٢) • والحال ان القيمة المضاعفة سنويا ، في حوالي عام ١٧٧٠ ، في كل الصناعة البريطانية (الاجور + الارباح) كانت تقدر بـ ٥ر٢٤ مليون جنيه فقط ، وذلك في مؤلفات آرثر يونغ المشهورة (« الحساب السياسي »، الخ) • ونستطيع أن نستنتج من ذلك دونما مبالغة ان مداخيل الهند الشرقية والغربية وحدها قد ضاعفت أكثر من مرة ابان الحقبة الممتدة بين عامي ١٧٦٠ و ١٧٨٠ مال التراكم المتاح للصناعة الوليدة •

وهكذا ، وحتى قبل أن تتطور الرأسمالية الصناعية في انكلترا ، كان استغلال بلدان ما وراء البحار العارض أو المنظم قد أصبح أحد المصادر الرئيسية للثروة الاوروبية • وكانت أول ضحايا التراكم البدائي قبل « اليومن » (Yeomen) المطرودين من مزارعهم من أجل تربية الخراف ،

أو عرفـاء الحرفيين العاطلين عن العمل في المدن والمرغمين على العمل فـي ورشات الاحسان مقابل قدر تافه من القوت، كانت أول الضحايا « الانديو » المقضـي عليهم بـ« الميتا » (mita) أو العمل الاجباري ، و« الباتـــو » المباعين كعبيد ، وسكان جزر « هونغي » التعساء الذين أبادتهم حمـلات « شركة الهند الغربية » الهولاندية ※ ، وسكان أمبراطورية المغول الآفلة الذين نهبهم دونما رحمة أو شفقة عملاء «شركة الهند الشرقية» البريطانية • وهذا النهب المنظم لأربع قارات ، ابان التوسع التجاري بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر، هو الذي خلق شروط التقدم الحاسم الذي حققته أوروبا منذ عصر الثورة الصناعية •

السوق العـالمية والرأسمالية الصناعية

مع الثورة الصناعية وانتاج بروليتاريا أوروبا الغربية لكتلة متعاظمـة باستمرار من فائض القيمة ، انتقل النهب المباشر لبلدان ما وراء البحار الى المرتبة الثانية كمصدر من مصادر اغتناء الطبقات البورجوازية الاوروبية • وهو وان لم يختف كليا الا أنه بات لا يلعب سوى دور مساعد في تراكـم الرأسمال الاوروبي • وأقصى ما أمسى يسمح به هو توسيع صفوف الطبقة البورجوازية على نحو الدخول مباغت لمغامرين يثرون بسرعة على حساب « العروق الدنيا » •

لكن العلاقات بين الغرب وبين البلدان التي كانت قد أمست متخلفة لم تتبدل ولم تأخذ طابعا من المساواة أو العدل • فمحل النهب حلت التجارة ، لكن نتائج هذه الاخيرة ستكون أشد وأضر من نتائج حروب الفتح ※ •

والعلاقـة بين كلا شكلي الاستغـلال ، الشكل العنيف عن طريـق الاستملاك المباشر ، والشكل « السلمي » عن طريق المبادلات على قدم عدم

※ الفصل الرابع ، فقرة « الثورة التجارية » .

※ يرسم دافيد . س. لاندز في « الصيارفة والباشوات » صورة مخيفة لنهب خزينة مصر العامة في عهد محمد علي وسعيد واسماعيل (١٨٣٠ — ١٨٦٠) . فقد تجمعت « حثالة المجتمع المتوسطي » فـي الاسكنـدرية لتنهب بالمفرق ، وراحت بيوتات المال الدولية تنهب بالجملة (١٣) .

المساواة ، واضحة تمام الوضوح في مثال الهند بوجه خاص • فقد كانت « شركة الهند الشرقيه » البريطانية قد حصلت في أقاليم البنغال وبيحار وأوريسا على اعفاء من كل رسوم العبور أو التصدير لصالح تجارتها الدولية • لكن سرعان ما بدأ مستخدموها بتطبيق هذا الاعفاء بصورة غير مشروعة على التجارة الداخلية في الوقت الذي كانت فيه رسوم باهظة تفرض على التجار الهنود :

« راح وكلاء الشركة ، التي كانت بضائعها المشحونة معفاة اعفاء كاملا من الرسوم بينما كانت بضائع التجار الآخرين ترزح تحت وطأة المكوس الثقيلة ، راحوا يحصرون بسرعة بين أيديهم كل تجارة البلاد، فكانت النتيجة أن نضب منبع أساسي من منابع المداخيل العامة (١٤) » •

ولقد كان بالأصل لمستخدمي « الشركة » هؤلاء طريقة خاصة في تطبيق التجارة ، كما يتضح ذلك من شكوى رفعها أحد اداريي نبات البنغال، ونقلها هـ• فيريلست في كتابه « لمحة عن صعود الحكم البريطاني في البنغال » (١٧٧٢) :

« كانوا يأخذون بالقوة خيرات وبضائع الفلاحين والتجار، الخ، بربع قيمتها ، ويرغمونهم عن طريق العنف والاضطهاد على دفع ٥ روبيات مقابل سلع لا تساوي سوى روبية واحدة » ✻ •

لكن تجارة تلك الحقبة الانتقالية هي في جوهرها تجارة استيراد منتجات الشرق النادرة (أحجار كريمة، بهارات ، أنسجة ناعمة ، الخ) باتجاه أوروبا ، وعلى هذا فهي تجارة كمالية • ومع الثورة الصناعية تبدلت طبيعة التجارة بين الشرق والغرب • فأوروبا الغربية تصدر الآن بضائع مصنوعة بدلا من أن تصدر معادن ثمينة كوسائل دفع • والشرق ينضب معين موارده الثمينة ، باعتبار انه يعرف ميزان مدفوعات مزمن العجز تجاه الغرب •

بيد أن الصناعة الرأسمالية الفتية ــ وقبل كل شيء صناعة النسيج البريطانية ــ لم تستطع أن تفرض نفسها من الوهلة الاولى بفضل رخص

✻ كتب تاجر انكليزي في شانغهاي الى قنصله : « ان مهمتنا هي ان نجمع المال بأكثر وأسرع ما يمكننا ، وجميع الطرق او الوسائل التي تسمح بها القوانين صالحة لهذه الغاية » (١٥) .

ثمن منتجاتها • واذا كان ابتداء الثورة الصناعية يقع في حوالي عام ١٧٦٠ ، فقد انصرم نصف قرن من الزمن كانت الهند والصين فيه ما تزالان الموردين الرئيسيين العالميين للمنتجات النسيجية • وحتى في عام ١٨١٥ كانت الهند تصدر أقمشة قطنية بقيمة ١ر٣ مليون جنيه الى بريطانيا ، بينما لم تكن قيمة المستوردات الهندية من الاقمشة القطنية البريطانية تتجاوز ٢٦ر٠٠٠ جنيه • وكانت الصين تصدر في عام ١٨١٩ ما يقارب ٣ر٥ مليون قطعة من النسيج القطني (١٦) ، بينما كانت وارداتها ضئيلة لا تذكر • ان نسيج « نانكين »، مثل نسيج « كاليكو » ، معروف ومطلوب في العالم قاطبة •

ولم تستطع الصناعة البريطانية أن نفرض نفسها على السوق العالمية الا عن طريق انتهاج سياسة حماية جمركية صارمة •

ففي عام ١٨١٣، كانت المنتجات الهندية من القطن والحرير أرخص ثمنا من المنتجات الانكليزية بـ ٥٠ الى ٦٠٪ • وهكذا فرض عليها لمدة طويلة من الزمن رسم استيراد يبلغ ٧٠ ـ ٨٠٪ من قيمتها ، بعد أن حظر مرارا عديدة، ولاسيما في عام ١٧٠٠ وعام ١٧٢٠ ، أي استيراد للأقمشة القطنية الهندية • وفي الوقت الذي انتهجت فيه انكلترا سياسة الحماية المتشددة هذه، فرضت، بفضل « شركة الهند الشرقية » ، سياسة تبادل حر على الهند (وفعلت الشيء نفسه فيما بعد في الصين، عن طريق حروب الأفيون) • وبينما كانت المنتجات الحريرية الهندية تدفع ٢٠٪ رسم دخول الى بريطانيا ، لم تكن المنتجات الحريرية البريطانية تدفع سوى ٣ر٥٪ في الهند ! وانما في حوالي عام ١٨٣٠ فقط توطد بقوة تفوق الصناعة الكبيرة ، وأمكن للصناعيين البريطانيين أن يسمحوا لأنفسهم بترف اشاعة التبادل الحر على النطاق العالمي ، بدءا من بريطانيا بالذات •

وهكذا يتضح لنا أن غزو الصناعة الرأسمالية للسوق العالمية لم يتحقق بوسائل اقتصادية محضة • وانما لعب في ذلك الضغط والقوة السياسية والعسكرية دورا هاما ، ان لم نقل حاسما • فشروط عدم المساواة السياسية، والمعاهدات غير المتعادلة التي فرضتها بريطانيا على الهند والصين ، هي التي أتاحت لها أن تغزو السوق العالمية وأن تحصل على احتكار الانتاجية • وبعد أن اكتمل هذا الغزو ، أعلنت عقيدة التبادل الحر العالمية وفرضت من جديد

على ضحايا الأمس، وأصبحت السلاح الاساسي بين يدي بريطانيا (والى حد ما بين أيدي فرنسا وبلجيكا والبلدان الواطئة، الخ) لتدمير الصناعةالموجودة في البلدان الآسيوية ، ولعرقلة تصنيعها لمدة نصف قرن من الزمن * •

بين ١٨١٥ و ١٨٥٠ غزت الانسجة القطنية البريطانية الهند، فاستوعب هذا البلد في عام ١٨٥٠ ٢٥٪ من كل صادرات لانكشاير • لكن الحرفي الهندي ، الساقط في معركة المزاحمة هذه، لم يجد ، ابان الحقبة نفسها ، طوق النجاة في الصناعة • فافتقار البلاد، التي نضب احتياطها من الرساميل النقدية، والتفوق الذي توطد الآن للصناعة الاوروبية ، ما كانا يسمحان لصناعة هندية غير محمية بدخول ميدان المزاحمة • وأحبطت علاقات التبادل الحر بين الدولة المتروبولية والمستعمرة المحاولات المتواضعة التي بذلت في هذه الغاية •

وراحت مراكز صناعية عريقة تحتضر • وغطت الادغال جزءا من داكا • وهرع الحرفيون ، المقضي عليهم بالبطالة، الى الزراعة • وانغلقت الحلقة المفرغة عندما قررت بريطانيا ، بعد عام ١٨٣٣، أن تطور على نطاق واسع في الهند انتاج المواد الاولية الزراعية ، وقبل كل شيء مزارع القطن • وهكذا أمسى الشعب الذي كان يصدر في الماضي أقمشة قطنية الى العالم أجمع ، أمسى لا يصدر الآن غير القطن الذي سيحول الى بريطانيا ، ومن ثم ليعاد تصديره الى الهند في شكل أنسجة !

وعلى هذا ليست الشروط الحضارية أو السكانية أو الجغرافية أو الدينية (الايديولوجية) هي التي تفسر تخلف الهند الاقتصادي • فهذا التخلف هو نتيجة لكون دخول الرأسمالية الى هذا البلد قد تم في شروط الهيمنة الامبريالية ، فحول الهند من بلد منتج للسلع المصنوعة الى بلد منتج للمواد الاولية الزراعية •

---

* أمكن في مصر الحصول على النتائج عينها عن طريق فرض تخفيض الجيوش على محمد علي في عام ١٨٤١ ، والاتفاق التجاري الانكليزي ــ التركي في عام ١٨٣٨ (١٧) •

كلما حلت التعاقدات الرأسمالية محل المزاحمة الحرة ، ظهر فائض من الرساميل في بلدان أوروبا الصناعية : وهذه أول ظاهرة من نوعها منذ ابتداء الثورة الصناعية . وبالفعل تستلزم التعاقدات والتروستات والاحتكارات تحديدا أكيدا للتوظيفات . لكن الرأسماليين لا يستطيعون أن يستهلكوا بصورة غير منتجة القسم الاعظم من فائض قيمتهم ، ورسملة فائض القيمة هذه هي وحدها التي تمثل كسبا واقعيا . انهم سيبحثون اذن عن مجالات للتوظيف في قطاعات أخرى : فعصر الاحتكارات هو أيضا عصر الشركات التي يمتد نشاطها الى عدد كبير من القطاعات . وكلما عم هذا الميل ، ضاقت مجالات توظيف الرساميل في بريطانيا وفي أوروبا الغربية قاطبة . وهذا ما يلاحظه ألفريد مارشال وويكسل . وهما يفسران فترة الكساد الكبير الممتدة من عام ١٨٧٣ الى عام ١٨٩٦ بهذا الانكماش (١٨) .

وانما في تلك اللحظة . وتحت ضغط ذلك الفائض المزمن بهذا القدر أو ذاك من الرساميل . بحث الرأسماليون عن منفذ في البلدان غير المصنعة . سواء أكانت البلدان « الفارغة » في الامبراطورية البريطانية (كندا، أفريقيا الجنوبية، أوستراليا وزيلاندا الجديدة)، أم البلدان المستعمرة بالمعنى الدقيق للكلمة (وخاصة في آسيا وأفريقيا) . أم البلدان نصف المستعمرة التي تتحول ، بالرغم من استقلالها الشكلي ، الى بلدان تابعة اقتصاديا للبلدان الامبريالية (ولاسيما بلدان أميركا اللاتينية وبلدان أوروبا الشرقية) .

« ان ممارسة التوظيف في البلدان الاجنبية ، التي كان مظهرها المصرفي متركزا في عدد قليل نسبيا من الأيدي في لندن ــ ولاسيما في أيدي الرجال المتخصصين في هذه القضايا والذين لا يهتمون بالتوظيفات في بريطانيا بالذات ــ قد ظهرت وتوطدت في حوالي عام ١٨٧٠ . ولقد كان لأكثر من نصف القروض في تلك الفترة شكل أسناد قرض لحكومات أوروبا والولايات المتحدة، بالرغم من أن السكك الحديدية وغيرها من المنشآت كانت لها حصة واسعة في ذلك . وقد خيبت أعوام ١٨٧٠ آمال الموظف وبدأ يتطلع الى آفاق أخرى . وأصبحت أميركا الشمالية والجنوبية ، وكذلك بلدان الامبراطورية البريطانية، ولاسيما أوستراليا وأفريقيا الجنوبية، في

طليعة المقترضين بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٠٠ . وتزايدت حصة «الامبراطورية» باطراد . وبعد ابتداء القرن (العشرين) حلت كندا محل أوستراليا بوصفها المقترض الأول من « الامبراطورية » ... وقد ارتفع المبلغ الاجمالي للتوظيفات في البلدان الاجنبية ... من حوالي ٨٠٠ مليون جنيه في عام ١٨٧١ الى حوالي ٣٥٠٠ مليون جنيه في عام ١٩١٣ (١٩) » .

ومما حفز بقوة هذا الميل الى تصدير الرساميل الثورة الخارقة التي طرأت على وسائل المواصلات الدولية في حوالي الحقبة ذاتها . كتب هنري هاوزر : « ان التاريخ الاقتصادي لفترة ١٨٦٠ ــ ١٨٧٨ يتميز على وجه الخصوص بنهضة لا سابق لها في تطور مختلف وسائل المواصلات » (٢٠) . ان ذلك التطابق الزمني المدهش بين الملاحة البخارية ــ انما بين ١٨٧٥ و ١٨٨٥ بدأت تتجاوز في الحمولة الملاحة الشراعية ــ والبرق والخطوط الحديدية في أميركا والهند والصين وأفريقيا، يوحد لأول مرة فعلا السوق العالمية .

ففي حين كانت المراكز المالية والتجارية الكبرى، مدن المرافىء والمستودعات، هي وحدها المترابطة فيما بينها، أمسى الآن القسم الاعظم من انتاج البلدان الاكثر تخلفا ، بما فيه الانتاج الزراعي، مجروفا في دوامة التجارة والمضاربة العالمية . فالرأسماليون ، الذين يسعهم أن يراقبوا عن بعد سير المنشآت وحالة المحصول الزراعي، والذين يسعهم عند الحاجة أن ينتقلوا في مدى بضعة أيام من أقصى الكرة الارضية الى أقصاها ليتولوا بأنفسهم ، وفي مكان العمل بالذات، قيادة جهاز التوجيه المفروض على البروليتاريين ، أو ليضغطوا على حاكم مشاغب، يسعهم أيضا أن يجازفوا بتوظيف رساميلهم في أنأى أرجاء العالم . وهكذا يتدول الرأسمال ويتحد العالم بالمعنى الحرفي للكلمة .

ان تصدير الرساميل هو اذن استجابة لقانون أساسي في تطور الرأسمال: قانون تزايد التركيب العضوي للرأسمال والميل الى هبوط المعدل الوسطي للربح ، ذلك الميل الذي تأخذ مقاومته شكل تعاقدات رأسمالية في البلدان المتروبولية من جهة أولى، ويتم التعويض عنه من جهة ثانية عن طريق توظيف فوائض الرساميل المتكونة على ذلك النحو في البلدان المستعمرة التي يكون

فيها التركيب العضوي الوسطي للرأسمال أخفض ، ويكون فيها معدل فائض القيمة بوجه خاص أعلى بكثير •

لكن توسع صادرات الرساميل لا يعني البتة أن تصدير البضائع ينتقل الى المرتبة الثانية ويكف عن أن يلعب دور صمام أمان للانتاج الرأسمالي • بل على العكس : فتصدير الرساميل نحو البلدان المتأخرة يتم جنبا الى جنب مع تصدير البضائع، وذلك يجنح الى تسهيل الامر على هذا •

هذا ما يؤكده بصراحة ووضوح جول فيري ، المحرض الشهير على التوسع الاستعماري الفرنسي في ذلك العصر ، في مؤلفه « اقليم تونكان والوطن ــ الأم » :

« يمكننا أن نعتبر أوروبا بيتا تجاريا يتداعى رقم أعماله منذ بضع سنوات • فالاستهلاك الاوروبي قد أشبع • ولا بد من توليد فئات جديدة من المستهلكين في بقاع أخرى من المعمورة ، والا تعرض المجتمع الحديث للانهيار وتجمعت فيأفق القرن العشرين نذر تصفية اجتماعية عن طريق كارثة لا يمكن لأحد حسبان عواقبها » •

ويضيف بمزيد من الوقاحة في مقطع آخر :

« لقد أدركت الأمم الاوروبية منذ عهد بعيد ان غزو الصين ، غزو مستهلكيها البالغ تعدادهم ٤٠٠ مليون نسمة ، ينبغي أن يجري على أيدي المنتجين وحدهم ومن أجل المنتجين الاوروبيين وحدهم (٢١) » •

ان تصديرات الرساميل التي تتم في شكل قروض توظيف للحكومات أو البلديات أو الشركات الخاصة الاجنبية تشترط أو تستلزم بصورة ضمنية في غالب الاحيان أن يشتري المنتفعون وجوبا سلع التوظيف المرغوبة من البلدان الدائنة • وفي مثل هذه الحال لا يعدو « تصدير » الرأسمال أن يكون في غالب الاحيان أكثر من تعبير مجازي ، والواقع أن القرض المثمر في لندن ينفق في برمنغهام • وفي هذه الشروط نفهم أن يكون تصدير الرساميل قد لعب في غالب الاحيان بين ١٨٧٨ و ١٩١٣ نفس دور الدعم للحالة أو « الانعاش » الاقتصادي الذي لعبته المصاريف العامة منذ عام ١٩٢٩ !

« ان النشاط المتعاظم في البلدان الاجنبية ، المترافق في غالب الاحيان بتزايد التوظيفات الاجنبية في بريطانيا ، قد أمكنه ، في مدى قصير ، أن يخرج هذا البلد من كساد ما قبل ١٩١٤ ، عن طريق تحسين آفاق الصناعات العاملة من أجل التصدير . واذا كانت التوظيفات قد تمت ضمن القارة، فقد كانت الصناعة النسيجية هي المستفيدة من ذلك . واذا كانت قد تمت في أميركا أو في المستعمرات، فقد انعكست فائدة ذلك على توسع الصناعة التعدينية (٢٢) » .

وحتى اذا لم يكن هناك إلزام صريح قطعي بالتمون من البلدان الدائنة، فان خلق روابط مالية وثيقة بين الدائن والمستدين يسهل ازدهار تجارة البضائع بين البلدين .

كذلك فان تصديرات الرساميل التي تتم في شكل تأسيس فروع أو شركات ـ شقيقة في البلدان الاجنبية من قبل الشركات المتروبولية الكبيرة تؤدي عادة الى تعزيز التيارات التجارية بين البلدان الدائنة والبلدان المستدينة . باعتبار أن الشركات المتروبولية تستورد بوجه عام من الدولة ـ الأم سلعها التوظيفية ، وكذلك سلع الاستهلاك المخصصة لجهازها الاداري ولكوادر الادارة الاستعمارية . الخ .

وسرعان ما تبعث فرنسا وألمانيا والبلدان الواطئة وبلجيكا وسويسرا والسويد والبرتغال ، وفيما بعد الولايات المتحدة واليابان ، تبعث بريطانيا على طريق تصدير الرساميل . والجدول التالي يعطينا فكرة عامة عن تطور التوظيفات الخاصة من الرساميل في البلدان الاجنبية ، بالنسبة الى بلدان عدة . وان كانت الأرقام تقريبية مجملة : الجدول على الصفحة التالية المقلوبة .

العام	بريطانيا	فرنسا	المانيا	الولايات المتحدة	البلدان الواطئة	بلجيكا	سويسرا	اليابان
١٨٦٢	٣ر٦	—	—	—	—	—	—	—
١٨٧٠	٢٠	١٠(١٨٦٩)	—	—	+ ٤–٥ مليارات في عام ١٨٨٠			—
١٨٨٥	٣٠	١٥(١٨٨٠)	٦ر٥	—				—
١٩٠٢	٦٢	٣٠	١٢ر٥	٣ (١٩٠٠)				—
١٩١٤	٨٧	٤٠	٣٠	١٥	١٠	٧	٧	١
١٩٣٠	٩٠	٢٠	٥ر٦	٧٥	١٨	٤	٩	٤ر٥
١٩٣٨	٨٥	١٥	—	٤٨	٢٢	٧	٦	٩
١٩٤٨	٤٠	٣	—	٦٩	١٠	٤	٨	—
١٩٥٧	٤٦	٦	٢	١٢٠	١١	٦	١٢ر٥	—
١٩٦٠	٦٠	؟	٤	١٥٠	١٢	٨	١٤	١

(الأرقام بمليارات الفرنكات الذهبية ١٩١٣)

(١ جنيه = ٥ دولار = ٢٠ ماركاً = ٢٥ فرنكاً)

ان التوسع الرأسمالي نحو الأجزاء الاكثر تأخرا من المعمورة يسمح اذن بتحقيق الميل الأساسي لنمط الانتاج الرأسمالي: الاتساع الدائم لقاعدته، الشرط اللازم لتحقيق فائض القيمة ولرسملته في آن واحد • لكن هذا التوسع نفسه يحدث تبدلات هامة في شروط انتاج الرأسمال واستثماره ، ويسبب تبدلات لا تقل أهمية في السياسة الاقتصادية والدولية لدول الغرب البورجوازية •

فقد كانت بورجوازية عصر المزاحمة الحرة مانشسترية ، نصيرة متحمسة للتبادل الحر وخصما عنيدا للاستعمار • وكانت كل زيادة في المصاريف العامة تعتبر تبذيرا من قبل البورجوازية الصناعية التي كانت ما تزال جائعة الى رساميل جديدة تمكنها من توسيع اطارات الانتاج • وقد كف التصدير يومذاك عن أن يكون بحاجة الى الحماية كما في زمن المركنتلية • وراح يشق لنفسه طريقا مظفرا ، بفضل ذلك السلاح الاستثنائي المتمثل في سعر الكلفة والمبيع الذي لا يني في انخفاض مطرد • وكان احتكار الانتاجية الذي حصلت عليه بريطانيا و ــ على نطاق أضيق ــ جميع البلدان الصناعية في أوروبا الغربية ، أقوى من أي احتكار دولة • وكانت تكفي تظاهرات دورية (مثل حرب الافيون مع الصين ، ومثل إمخار بضع سفن حربية على طول نهر رئيسي) لتحطيم العقبة ، اذا ما وضعت عراقيل في وجه تداول البضائع الحر في أي مكان من العالم * •

يلاحظ كوندليف :

« كلما نما نفوذ التجار والصناعيين السياسي ، اتسعت مقاومتهم ضد سياسة أجنبية طموح وضد المصاريف العسكرية والبحرية وضد التوسع الاستعماري• ومنذ عام ١٧٩٣ كتب بنتام أهجيته «حرروا مستعمراتكم !»• وقد قبل أنصار التبادل الحر الليبيراليون بهذا الموقف واشتهروا بوصفهم أنصار انكلترا الصغيرة » • (٢٣)

---

* بيد أن بعض اقتصاديي البلدان التي كانت يومذاك متأخرة صناعيا ، مثل الالماني ليست والهندي رانيف ، لم يقبلوا البتة بمذهب التبادل الحر . وبالفعل كان تصنيع بلادهم يتطلب سياسة حماية .

ويشير أحد المؤرخين الى أن المحافظين ، بما فيهم دزرائيلي ، قد أيدوا هذا الرأي بعد بضعة عقود :

« ان مفهوم الحكومة المسؤولة ، الذي انضاف الى مذهب التبادل الحر الذي كان بمثابة اعلان عن استقلال الدولة الأم بالنسبة الى المستعمرات ، قد انبثق عن القناعة بأن المستعمرات قليلة النفع أو معدومته بالنسبة الى المتروبول ، وبأنه لا مندوحة عن أن تتحول عاجلا أو آجلا الى أمم مستقلة ... وكان هناك ليبراليون ومحافظون على حد سواء ينظرون الى انحلال الامبراطورية بعين راضية يشوبها شيء من نفاد الصبر الذي كان يتعاظم عاما بعد عام . أكد دزرائيلي في عام ١٨٥٢ ، هو الذي كان يسلك موهبة فهم روح العصر : « ان تلك المستعمرات البائسة ستستقل كليا في مدى بضع سنوات ، وهي الآن بمثابة أحجار حول عنقنا » ... اذن فليس من المدهش أن تكون الحكومة البريطانية قد شرعت ، ابان الاعوام ١٨٦٠ ، بسحب القوات الامبراطورية من المستعمرات . وكان الليبيراليون هم أول من أشعل الحركة في عام ١٨٦٢ . وتابعها المحافظون ثم أنجزها الليبيراليون في عام ١٨٧١، العام الذي أسس فيه بسمارك الامبراطورية الالمانية » (٢٤).

لكن هذه العقلية تبدلت بسرعة منذ ابتداء عصر الاحتكارات . فالبورجوازية الاحتكارية لم تعد جائعة الى رساميل جديدة ، انما هي جائعة الى الأرباح الفائضة ، وتجد في متناولها كمية وفيرة من الرساميل التي تفتش عن حقول توظيف جديدة . وهي لم تعد تملك احتكارا للانتاجية يضمن لها الفتح « السلسي » للأسواق العالمية . انما تجد نفسها أكثر فأكثر في مواجهة المزاحمين الاجانب الذين ينتجون في شروط انتاجية مماثلة أو حتى متفوقة . وتصدير الرساميل الى البلدان النائية لا ينطوي على نفس الموقف من الاستعمار الذي ينطوي عليه تصدير البضائع . فالمخاطرة لا تعود محدودة بالزمن وحده . ولا يعود المطلوب ضمان دفع وحيد ، بل يصبح المطلوب ضمان موجة غير منقطعة من دفوعات الربائح والفوائد وأموال الاهتلاك .

إن القروض للبلدان الاجنبية تجمد في الانشاآت المنجمية والصناعية والمرفئية ، أو في مزارع ينبغي حمايتها من جماهير الوطنيين « الجاهلة » أو « الكسلى » أو « المتعصبة » أو « الكارهة الاجانب » . وهكذا يتحول

عصـر رأسمالية الاحتكارات بسرعة الى عصر بعث الاستعمار • ويصبح الدافع الاساسي في السياسة الاجنبية للبلدان الرأسمالية منذ عام ١٨٨٠ الاستيلاء على الاراضي الاجنبية واغلاقها في وجه المزاحمة الاجنبية بوصفها أسواقا للمنتجات الناجزة ومنابع للمواد الاولية واليد العاملة البخسة وحقولا لتوظيف الرساميل المطلوب تصديرها، وبكلمة واحدة بوصفها مصدرا للأرباح الفائضة :

« عندما حاول (الامبرياليون) أن يبرهنوا (بعد عام ١٨٧١) على المزايا المادية للعلاقات (الاستعمارية) ، ألحوا بصورة رئيسية على قيمة المستعمرات بوصفها مجالات تصريف لمنتجات الصناعة البريطانية وبوصفها مراكز للهجرة البريطانية ••• وكانت حسابات ميزان الخسائر والارباح تتأثر أيضا بكون بريطانيا قد كفت عن أن تكون البلد الصناعي الوحيد وبدأت تشعر بضغط المزاحمة الاجنبية • وكان هذا معناه أنه في وسع الاسواق الاستعمارية أن تصبح ، بعد كل حساب ، ضرورية لازدهار الدولة المتروبولية » • (٢٥)

وهكذا أخذ التبادل الحر ومذهب التداول الحر للبضائع والرساميل بالتراجع متقهقرا في نفس الوقت الذي بلغ فيه هذا التداول أوجه بفضل نظام معمم من النقود القابلة الابدال • فعلى رأسمالية الاحتكارات أن تحمي أسواقها الداخلية الخاصة من غزو البضائع الاجنبية ، أي عليها أن تدافع عن أساس الارباح الاحتكارية الفائضة بالذات • وعليها في الوقت نفسه أن تدافع عن احتكار أسواقها الاستعمارية ضد غزو الرساميل والبضائع الاجنبية : فذلك هو أساس أرباحها الفائضة الاستعمارية • وقد أعيد النظر في سياسة التبادل الحر بالنسبة الى المنتجات الزراعية أولا ، عندما ظهرت مزاحمة منتجات ما وراء البحار الزراعية البخسة الثمن • ورويدا رويدا امتد مذهب الحماية الى ميدان الصناعة أيضا •

ان عصر النهضة الامبريالية (١٨٧٥ ــ ١٩١٤) يتميز بوجود عدد كبير من الحقول الجديدة لتوظيف الرساميل، ثم بالتقاسم التدريجي لهذه الحقول بين الدول الامبريالية • وهذا ما سمح في البدء بتوسع سلمي نسبيا للرأسمالية الاوروبية (سلمي بالنسبة الى العلاقات بين الدول الاوروبية)، وفاجع

بالنسبة الى العلاقات بين البلدان الامبريالية والبلدان المستعمرة) •

لقد فازت بريطانيا بحصة الأسد في تقاسم العالم ذاك ، بفضل تفوقها الصناعـي والمالي الذي لم يكن قد شرع بالتقهقر • فسيطرت على الهنـد وبورما ومالیزیا ، وعلى مجموعة من الجزر على طريق الهند • واحتلت نصف أفريقيا ، من بور سعيد حتى الكاب • ومدت أمبراطوريتها الى نصف جزر المحيـط الهادیء ، وحافظت على مستعمراتها القديمة في أميركا الشماليـة والجنوبية ، وكذلك في أوستراليا وزيلاندا الجديدة •

وفصَّلت فرنسا لنفسها أمبراطورية فيأفريقيا الشمالية وأفريقيا الغربية والاستوائية ، واحتلت مدغشقر ، وسيطرت على فيتنام وعلى عدد من جزر المحيط الهادیء • واستولت بلجيكا على أمبراطورية الكونغو الشاسعة • وعززت البلدان الواطئة هيمنتها على أندونيسيا وعلى المستعمرات القديمة في جزر الهند الشرقية • وآثرت المانيا نفسها ببضع مناطق مختارة من أفريقيـا الشرقية والغربية ، ومن آسيا وأوقيانوسية • ومدت روسيا أمبراطوريتهـا نحو الشرق ونحو الجنوب في سيبيريا • وطار اشعاع اليابان حول أرخبيلها، واستولـت على بعض الجزر مثل فورموزا وعلى بعض المواقع في القـارة الآسيوية (بور آرثر ، كوريا) • وانتزعت الولايات المتحدة من الاسبانيين بعض أجزاء أمبراطوريتهم القديمة : كوبا ، بورتوريكو ، هاواي • واقتنت ايطاليا بعض المستعمرات في أفريقيا •

ويمكننـا ، منذ ابتداء القرن العشرين ، أن نعتبر أن مجمل الـكرة الارضية ، باستثناء أقاليم القطب الجنوبي ، قد تم تقاسمه ، حتى وان كانت بعض البلدان « المستقلة » ظلت قائمة في أفريقيا وآسيا (ليبيريا ، الحبشة ، تركيا ، أفغانستان ، بلاد فارس ، الصين) • فجميع هذه البلدان مقسومـة عمليا الى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى • ومن هنا لم يعد تقاسم المناطق « الحرة » هو موضوع المنازعات ما بين الدول الامبريالية • انما بات هدف هذه المنازعات التقاسم الجديد للامبراطوريات ومناطق النفوذ • وما أسرع ما تفاقمت هذه المنازعات : نزاع أنكلو ــ فرنسي للسيطرة علـى السودان والنيـل . نزاع فرنسي ــ ألماني في أفريقيـا الاستوائية والمغرب ، نـزاع أنكلو ــ روسي في فارس وأفغانستان ، نزاع روسي ــ ياباني على تقاسـم

منشوريا نجمت عنه الحرب الروسية ــ اليابانية في عامي ١٩٠٤ ــ ١٩٠٥ ، نزاع ألماني ــ انكليزي على تقاسم تركيا وبلدان الشرق الاوسط العربية ، نزاع روسي ــ نمساوي ــ مجري على تقاسم البلقان • والنزاعان الأخيران هما اللذان سيشعلان في خاتمة المطاف النار في البارود في عام ١٩١٤ • ان الامبراطورية انما هي سياسة التوسع الدولي والاقتصادي لرأسمالية الاحتكارات • وهي تقود الى الحروب الامبريالية •

الارباح الفائضة الاستعمارية

ان تصدير الرساميل والاستعمار الذي يرتبط به هما رد فعل رأسمال الاحتكارات على انخفاض معدل الربح الوسطي في البلدان المتروبولية العالية التصنيع ، وعلى تقلص حقول توظيف الرساميل الرابحة في هذه البلدان • وبهذا المعنى نقول انهما مجرد تعبير ، في لحظة تاريخية محددة ، عن خاصة عامة لنمط الانتاج الرأسمالي ولنموه وانتشاره : اتجاه الرساميل نحو الدوائر التي يكون فيها معدل الربح المأمول أعلى من الحد الوسطي • وعلى هذا يمكننا تعريف الأرباح الفائضة الاستعمارية بأنها أرباح أعلى من الأرباح الوسطية التي يحوزها الرأسمال في الدولة المتربول •

وإليكم مقارنة لمعدلات الربح (نسبة الأرباح الصافية الى « الوسائل الذاتية » ــ الرساميل زائد الاحتياطيات) التي حققتها الشركات البلجيكية العاملة في بلجيكا والشركات البلجيكية العاملة في الكونغو وروانـدا ــ أوراندي ، وذلك بالنسبة الى الاعوام الاخيرة : (٢٦)

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
الشركات البلجيكية	٨ر٦ ٪	٩ر٤٪	٧ر٦٪	٧ر٢ ٪	٨ر٢ ٪	٩ر٤٪	٩ر٥٪
الشركات الكونغولية	٢١ر٧٪	٢٤ر٣٪	٢٠ر٦٪	١٩ر٣٪	١٨ر٥٪	٢٠ر١٪	٢١٪

ويلاحظ ج• ف• ريبي (٢٧) ان الشركات البريطانية التي يبلغ عددها ١٢٠ والـتي وظفت رساميلها في البلدان الاجنبية قد حققت أرباحا أكـبر

بمرتين من رأسمالها إبان خمسة من أكثر أعوام وجودها ازدهارا .

ويضع هـ. ج. ديرنبرغ (٢٨) الجدول التالي للنسب بين أرباح الشركات الاميركية وبين وسائلها الذاتية (book value) :

العام	الشركات العاملة في بلدان متخلفة	الشركات العاملة في الولايات المتحدة
١٩٤٥	١١ر٥ ٪	٧ر٧ ٪
١٩٤٦	١٣ر٤ ٪	٩ر١ ٪
١٩٤٧	١٨ر١ ٪	١٢ر٠ ٪
١٩٤٨	١٩ر٨ ٪	١٣ر٨ ٪

ويسجل بول أ. باران (٢٩) الربائح التالية المدفوعة الى البلدان الواطئة من قبل الشركات العاملة :

العام	في هولاندا	في اندونيسيا
١٩٢٢	٤ر٨ ٪	١٠ر٠ ٪
١٩٢٣	٤ر٢ ٪	١٥ر٧ ٪
١٩٢٤	٤ر٥ ٪	٢٢ر٧ ٪
١٩٣٧	٤ر٥ ٪	١٠ر٣ ٪
المعدل الوسطي عن ١٩٢٢ – ١٩٣٧	٣ر٩٧٥ ٪	١٢ر٧٠ ٪

وأخيرا أعدت امانة سر «الاتحاد الدولي لعمال المعادن»، لمؤتمر الفولاذ الذي انعقد في فيينا بين ١٩ و ٢١ آذار ١٩٥٩ ، دراسة عن « أكبر شركات الحديد والصلب في العالم الحر » تتضمن الجدول التالي الفصيح الدلالة (٣٠):

المعدل الوسطي القومي للربح (الأرباح الصافية زائد الاهتلاكات) عن عام ١٩٥٧ على أساس ٪ من رقم أعمال كبريات شركات الحديد والصلب

السار	٤ر٧٪
المانيا الغربية	٤ر٧٪
اليابان	٦ر٩٪

بريطانيا	٨ر٩٪
ايطاليا	٥ر١٠٪
بلجيكا	٢ر١١٪
فرنسا	٢ر١١٪
لوكسمبرغ	٣ر١١٪
الولايات المتحدة	٤ر١٢٪
النمسا	± ٠ر١٣٪
أوستراليا	٦ر١٣٪
كندا	٠ر١٥٪
الهند	٧ر١٤٪
المكسيك	١ر٢٠٪
التشيلي	٥ر٢٠٪
أفريقيا الجنوبية	٨ر٢٨٪
البرازيل	٤ر٤٨٪

وهذا مثال آخر عن أهمية الارباح الفائضة الاستعمارية تلك : فقد نشر التروست الكبير « رويال دوتش » في عام ١٩٥٠ كتابا فاخر الطباعة للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيسه. وبهذه المناسبة حسب أن المساهم الذي لم يشتر سوى سهم واحد في عام ١٨٩٠ ، والذي استخدم جزءا من عائدات هذا السهم لشراء أسهم مصدرة حديثا (اكتتاب أفضلية لقدامى المساهمين)، يكون قد أصبح مالكا في عام ١٩٥٠ لـ ٤٠٦ أسهم يبلغ قيمة كل سهم منها في البورصة ٢٨٠٠ فلوران ، وتبلغ قيمتها الاجمالية ٠٠٠ر١٣٦ر١ فلوران (حوالي ٠٠٠ر٣٠٠ دولار) ! ولا يكون قد دفع سوى ٠٠٠ر٤٠٠ فلوران لاقتناء هذه الاسهم . ويكون قد أمكنه بالاصل أن يقتطع بسهولة هذه الاربعمئة ألف فلوران من المبلغ الاجمالي للربائح التي قبضها ابان تلك الاعوام الستين، والتي لم تقل عن ٨ر١ مليون فلوران (٠٠٠ر٤٨٠ دولار). وعلى هذا يكون السهم الوحيد المشترى بمبلغ ١٠٠٠ فلوران في عام ١٨٩٠ قد در دخلا سنويا وسطيا يزيد عن ٠٠٠ر٣٠ فلوران . ويكون صاحبه قد أمكنه أن يحيا حياة مترفة من عائدات هذا السهم وحدها ، وأن يكدس في

الوقت نفسه ثروة مقدارها نصف مايون دولار ...

وليس في هذا ما يدهش اذا علمنا ان الربائح التي دفعها هذا التروست الاستعماري ارتفعت في البداية الى ٧٠٪ (سنويا !) ، وتأرجحت فيما بعد حول ٤٠ و ٥٠٪ ، واستقرت بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ حول ٢٥٪ ، « لتسقط » عشيـة الحرب العالمية الثانية الى ١٦ ـ ١٧٪ . وهذا من غير أن نحسب « العلاوات » الكثيرة العدد للغاية . (٣١)

ان الربـح الاستعماري الفائض مرتبط بتركيب عضوي للرأسمال أخفض وبمعدل فائض قيمة أعلى مما في البلدان المتروبولية الرفيعةالتصنيع. والتركيب العضوي المنخفض للرأسمال يعكس قبل كل شيء التطور الضعيف للصناعة المعملية ، وهيمنة الاستثمارات المنجمية والمزارع ، والانتاج الذي يتطلب بوجه عام مستوى ضعيفا من تجميد الرساميل . ويعكس معدل فائض القيمة المرتفع مستوى الأجور البالغ الانخفاض ، ويوم العمل الطويل، والاستمرار في استغلال العمل النسوي والفتـوي ، وانعدام التشريع الاجتماعي أو عدم تطبيقه ، وشيوع استخدام العمل الاجباري أو العمل المكافأ عينا ، وباختصار ، استمرار جميع خصائص فرط الاستغلال التي كانت ماثلة في الاقتصاد الاوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أقول استمرارها في الاقتصاد الكولونيالي ونصف الكولونيالي .

ان اقتصاد روديسيا الشمالية يقدم مثالا ساطعا ومذهلا عن معدل فائض القيمة المرتفع . فاحصائيات منظمة الامم المتحدة تشير الى أن الدخل الأجري الاجمالي (الشغيلة السود والبيض) كان في عام ١٩٥٢ حوالي ٣٣ مليون دولار . بينما بلغت مداخيل الشركات الخام ما يقارب ١٦٠ مليون دولار . ومثل هذا المعدل من فائض القيمة الذي يتجاوز ٤٠٠٪ لم يوجد في أوروبا الغربية الا في عصر الرأسمالية المرابية أو البضاعية أو التجارية .

وغالبا ما تكون المداخيل المرتفعة للشركات الاستعمارية نتيجة مركبة للأرباح الاستعمارية الفائضة والارباح الاحتكارية الفائضة (ريع احتكاري، كارتلي ، الخ) . وهذا ينطبق بوجه خاص على الارباح الفائضة للشركات النفطية في الشرق الاوسط وأميركا اللاتينية .

بيد أن أجور شغيلة المستعمرات البالغة الانخفاض هي الأساس الاول

للأرباح الاستعمارية الفائضة • وهذا المستوى المنخفض من الأجر يظهر عندما نقارن كسب اليد العاملة الكولونيالية بكسب اليد العاملة الاوروبية المحلية ، أو بالكسب الوسطي لأجراء البلدان المتقدمة التصنيع •

وهكذا كانت الأجرة الساعية تتراوح بين ٤ر٩ و ١٢ سنتا أميركيا في صناعة النسيج في الهند في عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ، بينما كانت ١٠٤ ـ ١٠٦ سنت أميركي في الفرع ذاته في الولايات المتحدة (٣٢) • وفي أندونيسيا كان الأجر اليومي في صناعة النسيج في جزيرة جاوا يتراوح بين ٦ و ١٣ سنتا في عام ١٩٣٩ ، وكان الشغيلة الموسميون في صناعة السكر يقبضون ١١ سنتا في اليوم (٣٣) • وبالمقابل كان الأجر اليومي الوسطي في مهن عدة (باستثناء القاصرين) في البلدان الواطئة ١٫٧٥ دولار في عام ١٩٣٨ • أما في صناعة النسيج البرازيلية، فقد كانت الأجور الساعية تبلغ ٢٠ ـ ٢٥ سنتا أميركيا في عام ١٩٥٠ ، أي خمس الأجور في الولايات المتحدة •

وليس أفصح من الوضع في أفريقيا • ففي المؤتمر الاقليمي الافريقي « للاتحاد الدولي للنقابات الحرة » الذي انعقد في أكرا بين ١٤ و ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧، وضعت الجداول التالية للأجر اليومي لليد العاملة غير المختصة (بالدولارات الاميركية) :

بازوتولاند	٠٫٢٨
الكونغو البلجيكي	٠٫٨٠
الصومال البريطاني	٠٫٤٠
الصومال الفرنسي	٠٫٨٠
ساحل الذهب	٠٫٥٠
غامبيا	٠٫٥٠
كينيا	٠٫٥٠
نيجيريا	٠٫٧٠
نياسالاند	٠٫٢٢
سيراليون	٠٫٥٦
أوغاندا	٠٫٤٠
تونس	٢٫٠٠

وهذه الأرقام تعبر عن الأجور الوسطية في فترات مختلفة من الحقبة الممتدة بين ١٩٥٣ و ١٩٥٦ ، وقد جرى حسابها بطرق مختلفة ، ولهذا فهي لا تصلح كل الصلاح لمقارنة بعضها ببعض . لكن هذه الجداول تعطينا مع ذلك عنصر مقارنة مفيدة ، ولاسيما اذا قارناها بالآجر الوسطي في البلدان الواطئة ، وهو من أكثر الأجور الوسطية انخفاضا في أوروبا الغربية، اذ يبلغ ٣ر٥٠ دولار (بما فيه الاعانات الاجتماعية) ، هذا اذا لم نشأ أن نتكلم عن الأجر الوسطي في الولايات المتحدة الذي يبلغ ١٠ دولارات ...

ويقدر جورج بادمور (« أفريقيا ، أمبراطورية بريطانيا الثالثة ») أن الأجر اليومي الوسطي لعامل أفريقي في مناجم الذهب في أفريقيا الجنوبية لا يبلغ أكثر من شلنين و ٨ بنسات فضلا عن جرايات الطعام ، والأجر الوسطي لعامل أوروبي في المناجم ذاتها يرتفع الى جنيه واحد و ١٦ شلنا . وحتى لو قدرنا أن قيمة وجبات الطعام تعادل قيمة الأجر المدفوع مالا ، فان الأجور الاجمالية المدفوعة سنويا لا ترتفع الى أكثر من ٣٢ مليون جنيه بالنسبة الى ٤٠٠ر٠٠٠ أفريقي ، بينما تبلغ ١٦ مليون جنيه بالنسبة الى ٣٠ر٠٠٠ أوروبي (٣٤) .

وتجري نشرة رسمية للأمم المتحدة المقارنة التالية بين دخل الشخص الواحد من السكان الأفارقة والسكان الاوروبيين في بلدان أفريقية مختلفة في عام ١٩٤٩ :

البلد	السكان الافريقيون	السكان غير الافريقيين
كينيا	٦ جنيهات	٢٠٩ جنيهات
روديسيا الشمالية	٥ جنيهات	٢٩٢ جنيهات
روديسيا الجنوبية	٩ جنيهات	٣٠٦ جنيهات

ويؤكد بعضهم أحيانا أن مستوى الأجور الشديد الانخفاض هذا يرجع الى « قلة حاجات » شغيلة البلدان المستعمرة . وهذا التوكيد تنقضه أولا حالة العوز الرهيبة التي يحيون فيها ، حالة قريبة من المجاعة (أنظر بهذا الصدد كتاب جوزيه دي كاسترو المرموق « جغرافية الجوع السياسية ») ، فهو يقدر أن الاستهلاك اليومي الوسطي من الحريرات ١٢٠٠ في بوليفيا ،

١٦٠٠ في الاكوادور ، ٢٠٠٠ في كولومبيا ، أي نصف أو أقل من نصف الحد الادنى الفيزيولوجي الذي يحتاج اليه الاشخاص الذين يعملون (٣٦)• وفضلا عن ذلك يجمع الاقتصاديون كافة على التوكيد بأن سكان البلدان المتخلفة قد تمثلوا بسرعة الحاجات المميزة للبلدان المتقدمة وباتوا يتطلبون « مستوى من الاستهلاك لا يستطيع أن يوفره لهم الاقتصاد » • وان مدرسة بكاملها قد اعتبرت « أثر التقليد » هذا (دوزنبري) احدى العقبات الرئيسية في وجه تصنيع البلدان المتخلفة •

وقد رأى آخرون أيضا في « الأجور المتدنية » انعكاسا « لمستوى الانتاجية المتدني » ، ويقصدون انتاجية اليد العاملة الكولونيالية • هذه النظرية تنقضها على نحو لا يدع مجالا للنقاش بعض الحالات المحددة (النفط ، المناجم ، الخ) التي يكون فيها مردود العامل المادي أعلى مما هو عليه في بعض الانشاآت في الولايات المتحدة ، بينما لا يبلغ أجره سوى ١٠٪ من أجر العامل الاميركي * • لكن حتى اذا كانت هذه النظرية تبدو منسجمة والوقائع ، فانها تنطوي على خطأ فادح صريح في طريقة اجراء المحاكمة •

فالانتاجية مرتبطة قبل كل شيء بالتجهيزات الموضوعة تحت متناول الشغيل ، وبتخصصه التقني والثقافي العام ، وبمدى قدرته على المجهود الجسدي • والحال ان الاستعمار ينتج على وجه التحديد مستوى متدنيا الى حد الشذوذ من هذه العناصر الاساسية الثلاثة من عناصر الانتاجية • ونستطيع أن نؤكد بسداد أكبر بكثير ان مستوى الانتاجية المنخفض ليس علة بل نتيجة مستوى الأجر المنخفض ومجمل التخلف المميز للاقتصاد المستعمر ونصف المستعمر •

ان العلة الاقتصادية الاساسية لمستوى الاجور الكولونيالية المنخفض ــ وبالتالي علة المرباح الاستعمارية الفائضة ــ تكمن في وجود جيش احتياط صناعي ضخم في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة ، أي في عدم

---

* انظر في الفصل الخامس مقارنة الانتاجية في صناعات الحديد والصلب الاميركية والبريطانية واليابانية •

كفاية الاستخدام وفي البطالة الريفية • هذه الظاهرة لا تفسر تدني الاجور في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة فحسب ، بل تفسر أيضا ثباتها عمليا في هذا المستوى على مدى مراحل طويلة ، بالرغم من التزايد المتواقت في الانتاج والانتاجية الصناعية •

كتب م•ماينت :

« ان هذا التمسك بالمستوى المتواضع عليه للأجور المنخفضة ، حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، هو الذي ••• يبرر عدم الرضى عن نسوذج « القرن التاسع عشر » للتطور الاقتصادي » •

ويضيف :

« أينما جرى استيراد (العمل البخس المهاجر من الصين والهند). أدى الى انخفاض الاجور والمداخيل بصورة حاسمة في «البلدان نصف الفارغة» وأرجعها الى المستوى الشديد الانخفاض المميز للبلدان الكثيفة السكان (٣٧) » •

هذه الظاهرة تنطبق على سيلان وأندونيسيا وماليزيا وجزيرة موريس وفيجي ، وعلى أجزاء من أفريقيا الجنوبية وأفريقيا الشرقية وجزر الهند الغربية ، الخ •

يلاحظ أوسكار أورناتي أن الأجور الواقعية للعمال الهنود لم يطرأ عليها أي تبدل عمليا طوال كل مرحلة ١٨٦٠ ـ ١٩٠٠ ، مرحلة تأسيس الصناعة الهندية • وقد زادت بعض الشيء بين ١٩٠٠ و ١٩١٠ عقب فاقة عارضة الى اليد العاملة الصناعية (٣٨) • ويلاحظ كتاب « تطور البرازيل الاقتصادي » الذي نشرته الامم المتحدة ، ان الأجور الواقعية ، طوال كل مرحلة ١٩٣٩ ـ ١٩٥٣ التي شهدت مع ذلك نهضة استثنائية للتصنيع ـ وبالتالي نموا في الانتاجية ـ لم يطرأ عليها أي تبدل عمليا بنتيجة الغزو الدائم الذي قام به سكان الريف الفائضون للمدن (٣٩) •

وبالنسبة الى مصر يشير عيساوي (٤٠) الى أن الاجور الواقعية قد تدهورت ٣٥٪ بين ١٩١٢ و ١٩٢٩ ، ثم الى ما لا يقل عن ٥٠٪ ابان أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ ، الشيء الذي قلصها الى مستوى المجاعة بالمعنى الحرفي للكلمة • وقد تدنى الاستهلاك السنوي من الحبوب والخضار بالنسبة الى

كل ساكن من ٢٨٧ كغ في عام ١٩١٤ الى ٢٤٥ كغ في أعوام ١٩٣٦ ــ ١٩٣٨ • وتقلص انتاج المياوم ، المحسوب على أساس كمية الارض المفلوحة يوميا ، بنسبة ٢٥ ــ ٣٠٪ منذ الحرب العالمية الأولى •

وتفسير هذه الظاهرة هو في منتهى البساطة ، ويقدمه لنا هذا الوصف الأخاذ الذي خطته يراعة الاستاذ هاربيسون :

« هناك فائض كبير من الشغيلة الزراعيين غير المستخدمين الذين يعيش جلهم بحذاء المراكز التي تتركز فيها المنشآت الصناعية • وعلاوة على ذلك يوجد في المناطق المدينية المكتظة بالسكان أصلا احتياطي غير قابل لأن ينضب عمليا من العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا ••• وسوف يشهد المستقبل على الارجح المزيد من الشغيلة المطرودين من الاراضي والقرى على إثر حالة تقارب المجاعة ، أكثر مما سيشهد استخدامات جديدة في الصناعة (٤١) » •

ويلاحظ الكتاب الذي نقلنا عنه هذا الاستشهاد ان حاكم أفريقيا الغربية الفرنسية قد حدد ، حتى عام ١٩٥٣ ، الأجر الادنى بما دون الحد الادنى الحيوي بـ ١٠٪ ، لأن الشروط الاقتصادية لم تسمح للنقابات بالقتال من أجل حقوقها • وفي جزر الهند الغربية البريطانية تقل الأجور كافة عن مستوى المعاش الادنى لان « الاستخدام مقابل أي أجر كان يعتبر خيرا من عدم الاستخدام بالمرة » • (٤٢)

التقسيم العالمي للعمل

ان تصدير البضائع نحو البلدان المتأخرة ابان القرن التاسع عشر قد قضى فيها على أنماط الانتاج القديمة ، من غير أن يسمح بدخول نمط الانتاج الرأسمالي الجديد اليها • وقد سد تصدير الرساميل بنوع ما عجز الطبقات المالكة المحلية عن تحقيق تراكم الرساميل ، وسمح بالتالي بمرحلة أولى من التطور الرأسمالي في هذه البلدان • لكن البورجوازية الامبريالية أدخلت نمط الانتاج الرأسمالي الى البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة على نحو بالغ الخصوصية • فقد تطور هذا النمط دونما أي ارتباط بحاجات التطور الاقتصادي أو الصناعي في البلد المعني ، وتبعا على الارجح لمصالح البورجوازية الامبريالية والدولة المتروبولية وحدها •

لقد تطور نمط الانتاج الرأسمالي في بلدان أوروبا وأميركا الرأسمالية، وكذلك في ممتلكات الامبراطورية البريطانية « البيضاء » ، بصورة عضوية الى هذا الحد أو ذاك ، وبالرغم من الشكل التشنجي لنموه • فقد طورت صناعات التحويل المعملي بالتوازي مع الصناعات الاساسية ، أو حتى بصورة مسبقة • واتجهت الصناعة الخفيفة بالدرجة الاولى نحو السوق الداخلية التي اتسعت بدورها بنتيجة ما تقدمه الزراعة من مواد أولية للصناعة • وتم التوصل في أمد متوسط الى تحقيق تطور متناسب بين جميع الفروع الصناعية ، تطور كان يستحيل تحقيقه في أمد قصير بسبب فوضى الانتاج الرأسمالي ، تم التوصل اليه لاسيما عن طريق الازمات وفترات الكساد •

وليس هو كذلك شأن تطور نمط الانتاج الرأسمالي في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة • فالرأسمال جاء من لدن بورجوازيي البلدان الأمبريالية • وهؤلاء البورجوازيون يسعون قبل كل شيء الى انتاج يتمتع بمجالات تصريف مضمونة ، ويسمح بتحقيق الارباح الفائضة الاستعمارية التي تنتجها اليد العاملة الكولونيالية •

والحال ان البلدان المتخلفة هي بالتعريف فقيرة • وسوقها الداخلية محدودة بالنسبة الى المنتجات المصنوعة * • وحاجاتها الى المنتجات الصناعية تغطيها بوجه عام بالأصل الرأسمالية المتروبولية التي ليس ثمة ما يغريها بأن تزاحم نفسها بنفسها • ولهذا تتخصص الرساميل المصدرة الى البلدان المتخلفة بصورة رئيسية في الانتاج من أجل السوق العالمية (وكذلك في انشاء البنية التحتية اللازمة لهذا الانتاج) •

« ان الانتاج الحديث الذي طور في المناطق الاستعمارية، قد طور قبل كل شيء من أجل السوق العالمية ، أكثر منه لأجل السوق المحلية • والدليل على ذلك نمو الموانىء البحرية ، وكذلك انعدام طرق المواصلات في

---

* هوذا مثال ساطع ذكره الاستاذ نوركس (٤٣): « تبين في التشيلي أن معملا حديثا واحدا لتصفيح المعدن، وهو شائع الوجود في كل بلد صناعي، يستطيع أن ينتج **في ثلاث ساعات** كمية كافية من بعض أشكال الفولاذ لتلبية حاجات البلد طوال عام كامل ! » .

الداخـل ... وفي جميع المناطق الاستعمارية ، أخذت مساهمة السكـان المحليين في التطور الصناعي شكل العمل بصورة أساسية (!) » (٤٤) .

وبهدف تجنب المزاحمة مع الانتاج الصناعي المتروبولي ، يكون هذا الانتـاج من أجل السوق العالمية انتاجا للمواد الاولية الزراعية والمعدنيـة بصورة أساسية. ويصبح اقتصاد البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة تكملة لاقتصـاد البلدان المتروبولية الرأسمالي ، ولا يتطور الا في حدود هـذه الوظيفة (٤٥) .

وينجم عن ذلك تطور اقتصادي وحيد الجانب كليا ، مقتصر على انتاج عدد صغير من المنتجات . ان لم يكن على منتوج واحد (الانتاج الوحيد . الزراعة الوحيدة) . ففي التشيلي كان الرسم المفروض على تصدير نترات الصوديوم يدر بصورة وسطية نصف مداخيل الميزانية بين ١٨٨٠ و ١٩٣٠ . ثم أخذ النحاس مكانة الصدارة . وفي كوبا يشكل السكر العمود الفقري للإقتصاد ، وكان يمثل في عام ١٩٣٧ ٧٨٫٧٪ من قيمة جميع الصادرات . وفي العام نفسه كانت صادرات بوليفيا من القصدير تمثل ٧٠٪ من اجمالي الصادرات . وهذه النسبة أعلى أيضا بالنسبة الى صادرات مصر والسودان وأوغانـدا من القطن . وصادرات فينزويلا والعراق والعربية السعوديـة والكويـت وقطر من النفط . وفي عام ١٩٥٥ كان البن يمثل ٦٩٪ مـن صادرات غواتيمالا و ٨٤٪ من صادرات كولومبيا . وفي العام نفسه كـان الموز يمثل ٧٤٪ من صادرات باناما ، والبن والموز يمثلان معا ٧٢٪ مـن صادرات الهوندوراس ، و ٧٥٪ من صادرات الاكوادور ، و ٨٧٪ مـن صادرات كوستاريكا . ويمثل الفول السوداني (فستق العبيد) ومشتقاته ٨٥٪ من صادرات السنغال . والبن والكاكاو ٨٥٪ من صادرات ساحـل العاج .

وفي ماليزيا كانت صادرات المطاط والقصدير تمثل في عام ١٩٣٩ أكثر من ٨٠٪ من الرقم الاجمالي . وفي اليونان كان التبغ يشكل في فترة ما بين الحربـين من ٥٥ الى ٦٠٪ من اجمالي الصادرات . وتتراوح الصـادرات الهندية من الجوت والشاي ، والصادرات البرازيلية من البن والقطن بـين

٥٥ و ٧٥٪ من اجمالي صادرات هذين البلدين • وفي أندونيسيا تمثل صادرات المطاط والنفط والقصدير ولب النارجيل المقشر ٨٠٪ من الاجمالي• وفي سيلان تشكل صادرات المطاط والشاي صلب المبيعات للأجنبي • ونستطيع أن نكمل هذه القائمة اذا أدرجنا فيها عمليا كل بلد متخلف •

ان الزراعة الوحيدة المنتوج والانتاج الوحيد المنتوج يجعلان هذه البلدان في حالة تبعية تامة للحالة الاقتصادية الدولية ، ويلحقان بها العديد من العيوب الاقتصادية والاجتماعية : عدم استقرار الاقتصاد المعرض لتموجات مباغتة ، موجات متكررة من التضخم وارتفاع تكاليف الحياة . بطالة دورية واسعة . اختلالات ايكولوجية خطيرة للغاية بنتيجة الحت . فرط استثمار التربة الذي يؤدي الى افتقارها . نقص تغذية السكان عقب الشطط في توسيع الزراعات الوحيدة المنتوج وآثارها الضارة على خصب التربة :

« إن الجوع المسلط سيفه على بلدان أميركا الجنوبية مرتبط مباشرة بماضيها التاريخي • فهو نتيجة تاريخ استغلالها الاستعماري ، من النمط المركنتيلي . المقسم الى أدوار متعاقبة قوضت أو على الأقل أخلت بتوازن القارة الاقتصادي . دورة الذهب ، دورة السكر . دورة الاحجار الكريمة ، دورة البن ، دورة المطاط . دورة النفط ، الخ • فابان كل دورة من هذه الدورات يجري امتصاص منطقة كاملة في الزراعة الوحيدة المنتوج أو في الاستثمار الوحيد الطرف لمنتوج من المنتجات، مع تناسي كل الباقي، وبالتالي اهمال ثرواتها الطبيعية وامكانيات تموينها • ومثال الزراعة الوحيدة المنتوج، زراعة السكر في شمال شرقي البرازيل ، نموذجي فعلا • فهذه المنطقة ، التي هي من المناطق المدارية النادرة ذات التربة الخصبة فعلا . وذات المناخ الموائم للزراعة ، والتي كانت في الماضي مكسوة بغابات غنية الى أبعد الحدود بالشجار المثمرة ، قد أصبحت اليوم منطقة جائعة بسبب صناعة السكر الغازية و « السرطانية » التي احتكرت جميع الاراضي الشاغرة لتزرع فيها قصب السكر • والامتناع عن زراعة الثمار والخضار . وعن تربية الماشية قد زاد الى أقصى الحدود في فداحة المشكلة الغذائية في منطقة كان في وسعها أن تتمتع بتشكيلة لا متناهية من الأغذية ، فيما لو وجه استثمارها

.دى الزراعة المتعددة المنتجات (٤٦) » •
ولم يكن آمام بويد أور مندوحة من أن يلاحظ (٤٧) ان « حت التربة في بعض بلدان أميركا الوسطى أخطر منه في أميركا الشمالية » ، بسبب انعدام الاستثمار العقلاني الناجم بصورة أساسية عن الزراعة الوحيدة المنتوج •
هـذه الظاهرات عينها نلفاها في أفريقيا وآسيا : « ان نظام الانتاج التصديري ليس نحسا على ساكن البلاد الأصلي لأنه ينقص الانتاج المحلي من الأغذية فحسب ، بل آيضا لانه يدمر التربة بزيادته شدة عوامل الحت • وذلك هو مثال زراعه الكاكاو في ساحل الذهب وزراعة فستق العبيد في السنغال (٤٨) » • ويؤكد الاستاذ غورون (٤٩) ان « التوسع الكبير في زراعة الفول السوداني يشل تروة زائفة » بالنسبة الى السودان ، وأن غاباته هي في سبيلها الى الانقراض ، وان التربة والزراعة تتعرضان فيه لأضرار رهيبة * • وفي سيلان يفسر لنا « تقرير لجنة الفلاحين الكانديين » (كولومبو ١٩٥١) كيف سببت الزراعة الوحيدة المنتوج ، زراعة البن والشاي ، وإبادة الأحراج بصورة فوضوية ، أضرارا في الطبيعة كانت العلة الاساسية للفيضانات الفادحة التي حدثت في عام ١٩٥٧ • (٥١)
وفي مصر ، أدى التوسع في زراعة القطن واتباع الري الدائم بدلا من الري الدوري الى انهاك التربة بسرعة • وبالنظر الى انعدام أعمال التجفيف حوّلت الظاهرات نفسها ، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالزراعة الوحيدة المنتوج ، وادي النيل الى مستشفى حقيقي للفقراء : فقد أصيب ٥٥٪ من السكان بالبلهارسيا ، و٣٠٪ بمرض الانكيلوستوما • وترتفع نسبة السكان القرويين البؤساء المصابين بالبلهارسيا ، وهو مرض منهك ، الى ٧٥٪ (٥٢) •

* جاء في دراسة « الأقوام الاصلية » التي نشرها في عام ١٩٥٣ مكتب العمل الدولي في جنيف وصف لتطور مماثل لدى قبائل ماوري في زيلاندا الجديدة، يوم ظهر البيض للمرة الاولى :
« ان المجهود الذي بذل من أجل انتاج ما فيه الكفاية من القنب الوطني المعطن ، لمبادلته بأسلحة نارية ، سبب نقصانا كبيرا في انتاج السلع الغذائية ، ومن ثم انخفاضا في طاقة الشعب بالذات . وقد كان هجر الاراضي ونقصان السكان السبب في خسائر الاراضي القبلية لصالح البيض ... وقد قدر ان الماوري فقدوا ، ابان الاعوام المئة التي تلت سنة ١٨٤٠ ، عن طريق البيع أو المصادرة ، ٢٥ من أصل الـ ٢٧ مليون هكتار التي تمثل مساحة البلاد الاجمالية » (٥٠) .

ومن النتائج الاخرى للزراعة الوحيدة المنتوج تخفيض المساحة المزروعة بالحبوب في بلدان من أمثال الهند ، تشكو بالأصل من فاقة مزمنة الى الأغذية . ففي الحقبة الممتدة من ١٩٣٤ – ١٩٣٥ الى ١٩٣٩ – ١٩٤٠ تقلصت المساحة المزروعة بالمزروعات الغذائية في الهند بمقدار ٥ر١ مليون اكرة . وفي الحقبة نفسها زادت المساحة المزروعة بالمنتجات التصديرية بالنسبة ذاتها (٥٣) . وقد حدثت ظاهرة مماثلة ابان طفرة حرب كوريا . فقد تناقصت المساحة المزروعة بالأرز بنسبة ٨٪ لصالح المساحة المزروعة بالقطن (٥٤) . وفي مصر تدنت المساحة المزروعة قمحا على نحو مفاجيء وفظ ابان الحرب العالمية الاولى لصالح القطن . فنجمت عن ذلك مجاعة خطيرة . (٥٥)

يزعم محامو الامبريالية أحيانا ان الزراعة الوحيدة المنتوج والانتاج الوحيد المنتوج هما نتيجة للشروط « الطبيعية » في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة . وهذا لا يتفق والوقائع . فاذا كانت هذه البلدان تملك بدون أدنى ريب ثروات طبيعية وفيرة ، فان الثروات المماثلة لم تؤد الى استثمارات من نمط الانتاج الوحيد المنتوج في انكلترا وكندا والسويد وبلجيكا وبوهيميا وسيليزيا والرور الخ . ففي هذه المناطق لم تكن الزراعات الوحيدة المنتوج « طبيعية » ، بل استوردت في غالب الاحيان من الخارج (ولاسيما البن في جاوا وسيلان والبرازيل ، والقطن في مصر والسودان ، وقصب السكر في كوبا . الخ) . وأفضل مثال في هذا المجال هو مثال المطاط الطبيعي في جنوب شرقي آسيا :

« لقد تولت المزارع في جنوب شرقي آسيا ، ولاسيما ماليزيا وجاوا وسومطرة (المزارع الرأسمالية الكبيرة ومشاريع صغار المزارعين الملاكين في آن واحد) ، تولت تلبية الطلب المتزايد ، بينما تناقص انتاج المطاط البري في أميركا الجنوبية بالرغم من الاسعار المناسبة . وأحد الاسباب الرئيسية لهجرة صناعة زراعة المطاط يكمن في انفتاح هذه البلدان على مستودعات العمل الواسعة (!) في الهند الجنوبية والصين وجاوا . وكذلك انفتاحها على أسواق رساميل أوروبا الغربية . كما ان وجود شركات تجارية أوروبية مقاولة ومستقرة الادارة قد لعب دورا كان لا غنى عنه . ومما يسترعي

الاتنباه ان ماليزيا وسومطرة، المنطقتين المنتجتين الرئيسيتين، ما كانتا تملكان قوة كبيرة من العمل المحلي ، ولا أرضا عظيمة الخصب ولا احتياطيا محايا من الرساميل ، عندما أقيمت فيهما مزارع المطاط • ولو أجريت أي دراسة لمواردهما في حوالي عام ١٨٩٥ ، لما استطاعت أن تتنبأ بأن هاتين المنطقتين ستصبحان في مدى بضعة أعوام المنتج الرئيسي لأهم منتوج تنتجه المزارع المدارية » (٥٦) •

والواقع ، وكما يذكر المؤلفان نفسهما ، لم تكن الزراعة هي وحدها التي أدخلت من الخارج ، بل أيضا اليد العاملة (أفارقة الى جزر الآنتيل ، تاميليون الى سيلان ، صينيون الى ماليزيا وأندونيسيا ، هنود الى أفريقيا الشرقية ، الخ) •

وهكذا يكون تسرب نمط الانتاج الرأسمالي الى البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة ابان ثلاثة أرباع القرن الاخيرة قد أحدث فيها آثارا محطة وهسجية نجست عن صبغ الحياة الاجتماعية بصبغة تجارية عامه ، من غير أن يدع مجالا لتفتح ميول الرأسمال المدينة المكملة • (٥٧)

ان تصدير الرساميل الامبريالي هو الذي يحقق ، لأول مرة في التاريخ الانساني، تقسيما عالميا حقيقيا للعمل ، سوقا عالمية شاملة حقيقية تربط بلدان العالم قاطبة بروابط وثيقة فيما بينها • ولحظة بلغ فيها هذا التطور ذروته ، عشية الحرب العالمية الاولى . باتت جميع البلدان تابعة لبعضها بعضا بفعل تداول الرساميل والبضائع والبشر ، ذلك التداول الذي كان ما يزال حرا نسبيا ، بالرغم من أن النزعات الى الحماية والاحتكار قد وضعت العراقيل في وجهه • وهكذا يحقق الرأسمال بصورة فعلية تشريك الانتاج وتدويله على النطاق العالمي — وان لصالح البلدان المتروبولية وحدها تقريبا • *

---

* « ينبغي الاعتراف بانه كان للتجارة الدولية اثر تثقيفي على شغيلة البلدان المتقدمة (تخصص صناعي) ، بينما كانت آثارها على شغيلة البلدان المتأخرة غير تثقيفية (« تخصص » في منتجات زراعية تنتج بطرائق تقليدية ، أو في العمل غير المختص الذي يؤديه عمال المناجم . . .) . ويبدو أن شعوب البلدان المتأخرة . . . قد حصلت على جزء من أرباح التجارة الدولية ضئيل الى حد لا يمكننا معه تفسيره بصورة مرضية ، انطلاقا من الشروط الاقتصادية والاجتماعية الأولية لبلاد تلك الشعوب (٥٨) » .

في المجتمع البورجوازي حيث يعم انتاج البضائع ، لا ينتج أي منتج قيما استعمالية لاستهلاكه الشخصي أولا ، تاركا « فائضه » وحده للمبادلة • كذلك لم يكن مجمل انتاج البضائع قبل عام ١٩١٤ مخصصا ، في أي بلد كان ، لسد حاجاته الخاصة ، فلا يصدر غير « الفائض » وحده • فكل بلد يملك فروعا انتاجية عديدة تعمل أولا من أجل السوق العالمية ــ التي تكيفها حركات الرساميل الدولية والتي لا تتطابق البتة مع بنية « طبيعية » أو « جغرافية » محددة : هل ثمة داع للتذكير بذلك ! ــ ولا يحيا الا بفضل مداخيل هذه الفروع • وفي كل منتوج من المنتجات المستهلكة في بلد ما يدخل العمل المباشر أو غير المباشر الذي يؤديه عمال بلدان كثيرة • وانتاجية العمل الاجتماعية ، اذا ما نظرنا اليها من وجهة النظر الدولية ، تتقدم بخطى جبارة ، بنتيجة ذلك التخصص الذي يفتت ويسحق تطور الشعوب المتأخرة المتناغم ، بنفس الطريقة التي دفع بها تقسيم العمل داخل الأمة الرأسمالية بالقوى المنتجة دفعة هائلة الى الأمام وسحق في الوقت نفسه تطور الافراد الحر •

وقد وصفت لنا روزا لوكسمبرغ على نحو أخاذ تبعية بلدان العالم قاطبة لبعضها بعضا : (٥٩)

« تذهب المنتجات التعدينية الالمانية الى البلدان الاوروبية المجاورة والى أميركا الجنوبية وأوستراليا ، والنحاس والمنتجات الجلدية تذهب نحو جميع بلدان أوروبا ، ويذهب الزجاج والسكر والقفازات الالمانية الى انكلترا ، والفرو الى فرنسا وانكلترا والنمسا ــ المجر ، والملون الغليسيريني الى انكلترا والولايات المتحدة والهند ، وخبث المعادن المستخدم كسماد الى البلدان الواطئة والنمسا ــ المجر ، وفحم الكوك الى فرنسا • والفحم الى النمسا وبلجيكا والبلدان الواطئة وسويسرا ، والكابلات الكهربائية الى انكلترا والسويد وبلجيكا ، والدمى الى الولايات المتحدة ، والجعة الالمانية والنيل والأنيلين وسائر الملونات المستخلصة من القطران والادوية والسيلولوز ومنتجات الصياغة والجوارب والاقمشة والملابس الصوفية والقطنية والسكك الحديدية تصدر الى جميع بلدان العالم المتاجرة تقريبا•••

« لكننا ... من جهة أخرى نأكل الخبز الروسي ولحم الماشية المجرية والدانمركية والروسية ، والأرز الذي نأكله يأتي من جزر الهند الهولاندية ومن الولايات المتحدة ، والتبغ من جزر الهند الهولاندية والبرازيل . ونستورد الكاكاو من أفريقيا الغربية ، والبهار من الهند ، وشحم الخنزير من الولايات المتحدة ، والشاي من الصين ، والفاكهة من ايطاليا وأسبانيا والولايات المتحدة ، والبن من البرازيل وأميركا الوسطى وجزر الهند الهولاندية ، وخلاصة اللحم من الاوروغواي ، والبيض من روسيا والمجر وبلغاريا ، والسجاير من كوبا ، والساعات من سويسرا ، والشمبانيا من فرنسا ، والجلود من الارجنتين ، وريش الفرش من الصين ، والحرير من ايطاليا وفرنسا ، والكتان والقنب من روسيا ، والقطن من الولايات المتحدة ومصر والهند ، والصوف الناعم من انكلترا ، والللينيت من النمسا ، وملح البارود من التشيلي ، وخشب كبراشو للدباغة من الارجنتين ، وخشب البناء والمناجم من روسيا ، وخشب المذاري من البرتغال ، والنحاس من الولايات المتحدة ، والقصدير من جزر الهند الهولاندية ، والتوتياء من أوستراليا ، والالمنيوم من النمسا ــ المجر وكندا ، والآسبيست من كندا ، والاسفلت والرخام من ايطاليا ، وحجارة الرصيف من السويد ، والرصاص من بلجيكا والولايات المتحدة وأوستراليا ، والغرافيت من سيلان ، والكلس الفوسفوري من الولايات المتحدة والجزائر ، واليود من التشيلي ... »

كان هذا التقسيم العالمي للعمل ، المتحقق عن طريق تصدير الرساميل ، يركز في أوروبا الغربية والولايات المتحدة انتاج المنتجات المصنوعة . وفي أوروبا الشرقية وفي بلدان ما وراء البحار الكبيرة (الولايات المتحدة ، كندا ، الارجنتين ، أوستراليا) انتاج المنتجات الغذائية الاساسية . وفي سائر العالم انتاج المواد الاولية النباتية والمعدنية . لكن تقسيم العمل هذا ، الناجم أولا عن تصدير الرساميل ، هو في الوقت نفسه ملغوم من أساسه بعامل تصدير الرساميل بالذات . فالفروق الرهيبة في مستوى الحياة * ، وتبعية أمة من

* في عام ١٩٥٧ ، كان الدخل الوسطي للفرد في آسيا وافريقيا أقل على التوالي بـ ٢٠ مرة و ٦ مرات من الذي وجد في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية . ويحصل ثلثا سكان العالم بصعوبة على ١٥ بالمئة من الدخل الاجمالي (٦٠) .

الأمم على نحو فظ ووحشي لأمة أخرى ، تمهد الطريق أمام الثورة الكولونيالية التي تدفع بدورها بتصنيع البلدان المتخلفة الى الأمام ، وتزيد من حدة تناقضات الرأسمال الدولية •

التروستات والكارتلات الدولية

يعم تصدير الرساميل في مرحلة محددة من التطور الرأسمالي : مرحلة الاحتكارات التي تكون فيها التجمعات الرأسمالية ، من كارتلات نقابات وهولدينغات وتروستات ، قد سيطرت على قطاعات واسعة من الانتاج في البلدان المتروبولية • وما تصدير نمط الانتاج الرأسمالي الى البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة غير تصدير رأسمالية الاحتكارات ، التروستات الاحتكارية • وان الرساميل الكبيرة الضرورية لانشاء منشآت كولونيالية ، والرقابة الحازمة التي تمارسها المصارف الكبرى على سوق الرساميل ، وظهور الاحتكارات العمودية التي تحتكر انتاج المواد الاولية ، وضرورة بذل أقصى الجهود الممكنة لاستبعاد المزاحمة داخل قطاعات الاقتصاد الكولونيالي الرأسمالية ضمانا للارباح الاستعمارية الفائضة ، ان جميع هذه العوامل تستلزم أن يكون انتاج البلدان المستعمرة المخصص للسوق العالمية قد بلغ درجة من التركز أعلى حتى من درجة التركز في البلدان المتروبولية •

وانا لنجد في نمو تروست « يونيليفر » مثالا ساطعا عن الكيفية التي يمتد احتكار المنتجات الناجزة الى البلدان المستعمرة بهدف تكوين احتكار للمواد الأولية :

« ان طبيعة المواد الاولية الضرورية لصنع الصابون قد جعلته (المقصود « ليفر ») يعي تمام الوعي أهمية التمون الاجنبي • ولما كانت نوعية صابون « سان ـ لايت » منوطة بالزيوت النباتية المستوردة ، فقد رسخت في ذهن ليفر من البداية أهمية المواد الاولية • وفي مطلع هذا القرن بات خوفه من ان « يطوقه » التجار أو السماسرة أشبه بهاجس متسلط • ونستطيع أن نقول ان مشاريع تأمين المواد الاولية التي وضعت مخططاتها يومذاك كانت تتضمن قدرا كبيرا من استراتيجية دفاعية (!) » • (٦١)

بيد ان توزيع مصادر المواد الاولية والشروط المناخية والجيولوجية السائدة في الكرة الارضية لا تسمح لبلد مستعمر واحد بأن يحتكر احتكارا مطلقا ولأمد طويل منتوجا نباتيا او معدنيا معينا • والحال ان هذه المواد الأولية تنتج للسوق العالمية ، ولا تتمتع بأي سوق « محمية » ، اللهم الا سوق البلد المتروبول ، وليس لها تقريبا من مجالات تصريف في بلدانها الأصلية • والمزاحمة المحمومة التي تخوضها كبريات التروستات المحتكرة لانتاج المواد الاولية على الصعيد العالمي تلحق أفدح الأضرار بالاسعار ومعدلات الربح * • ولمواجهة هذا الخطر تنتقل هذهالتروستات الى تكوين تعاقدات رأسمالية على الصعيد الدولي ، كارتلات دولية تحدد وتحد الانتاج الاجمالي ، وتضمن لكل طرف حصة محددة من الانتاج ، وتتقاسم السوق العالمية على أساس مناطق محتكرة لبيع المواد الاولية والتموين بها ، وتنزل غرامات بالأعضاء الذين يشذون عن هذا النظام •

حتى عام ١٩٢٢ كانت الولايات المتحدة (أوتاه وكولورادو) المنتج الرئيسي للراديوم • وفي ذلك العام شرع « الاتحاد المنجمي لكاتنغا العليا » باستثمار اليورانيوم من مناجمه في شنكو لو بوي • وكانت النتيجة أن اضطرت المناجم الاميركية بعد عامين الى ايقاف انتاجها • فزاد « الاتحاد المنجمي » انتاج الراديوم من ٢٠ الى ٦٠ غ فيالعام وحدد الاسعار بالصورة التي حلت له . باعتبار أن المزاحمة الوحيدة التي كانت ما تزال قائمة هي مزاحمة بوهيميا وكندا حيث لا يتجاوز الانتاج ٣ أو ٤ غ في العام • واذا علمنا أن كلفة الانتاج كانت تتراوح بين ٧ جنيه و٧ جنيه و٧ شلن للميلغرام الواحد ، وأن سعر المبيع حدد بـ ١٠ — ١٢ جنيه للميلغرام الواحد ، أدركنا ان معدل الربح كان يتراوح بين ٥٠ و ٦٥٪ •

لكن ابان الاعوام ١٩٣٠ باشرت « شركة مناجم إلدورادو الذهبية المحدودة » باستثمار فلزات مكتشفة حديثا في كندا ، واذا بالانتاج الذي لم يكن يتجاوز ٣غ في عام ١٩٣٦ يقفز الى ٧٠غ في عام ١٩٣٨ • ودامت

---

* أدى حل كارتل الآزوت الصناعي في عام ١٩٣١ الى هبوط سعر كبريتات الآمونيوم بمعدل ٤٣٪ في لندن في غضون شهر واحد .

المزاحمة المستميتة بضعة أشهر، وسقطت الاسعار الى ٢٠ دولارا (٤ جنيهات) للميلغرام الواحد • وفي أواخر ١٩٣٨ عقد اتفاق بين « الاتحاد المنجمـــي » و« إلدورادو » يحدد حصة كل من الشركتين : ٦٠٪ للاولى و٤٠٪ للثانية مـــن الحاجات العالمية • وآنذاك عاودت الاسعار ارتفاعها الـــى ٤٠ دولارا (٨ جنيهات) للميلغرام الواحد (٦٢) •

ويذكر المؤلف نفسه مثال انتاج الماس الخام • فقد بقي هذا الانتاج ، الذي تشرف عليه منذ عام ١٨٩٠ مجموعة بيرز (أوبنهايمر) ، محتكرا طوال أكثر من ٢٥ عاما • لكن تطور الانتاج المتعاظم في أفريقيا الجنوبية الغربيـــة وأنغولا والكونغو البلجيكي وساحل الذهب وسيراليون قضى على الاحتكار الطبيعي . وان كان كارتل الماس العالمي « اتحاد الماس » ، الذي تهيمن عليه مجموعـــة دي بيرز ، قد استمر يشرف على الاسعار ، وبصورة أقل عـــلى الانتاج •

ان هذه الكارتلات الدولية لا تبقى محدودة بالتروستات المنتجة للمواد الاولية وحدها . بالرغم من انها انتشرت في هذا القطاع وبالرغم من أنـــه اتضح انه يضمن لها حياة أطول أكثر من أي قطاع آخر • فالأرباح الفائضة الهائلة التي تحققها هذه الاحتكارات (الارباح الفائضة الاحتكارية والارباح الفائضة الاستعمارية معا) لا يمكن أن توظف بتمامها في قطاعها الذاتـــي ، وإلا أدت الى انهيار الاسعار • وسرعان ما تمتد بالتالي التروستات الـــتي تحتكـــر انتاج المواد الاولية الى مجالات قريبة من مجالها الاول ، ثم الـــى مجالات أبعد فأبعد :

« يصنـــع يونيليفر ويبيع الزجاج الاصطناعي في فنلندا ، وخشـــب المعاكس في نيجيريا . والمواد الشاطرة لتحطيم النفط في وارنغتون • وسوف تعلب الشركة لحم الخنزير في البلدان الواطئة وتصدره الى الولايات المتحدة، وتنفق ١٢٩٫٠٠٠ جنيه على آلات تضع الشاي في أكياس لحساب شركـــة ليبتون في الولايات المتحدة ، وتسجل أرقاما قياسية جديدة ، وتزيد مبيعاتها من علف الحيوانات من ٩٠ الى ١٠٤ مليون جنيه » • (٦٣)

كما ان امتلاك احتكار للمبيع (ولاسيما مبيع المفرق !) في البلدان التي تشكل مجالات التصريف الكبرى لمادة أولية محددة يتيح ، من جهـــة

أخرى ، للمجموعة الاحتكارية أن تنتزع لنفسها بسرعة أكبر موقعا مهيمنا (أو موقعا احتكاريا) في البلد المنتج للمادة الاولية . وبذلك يتحقق لها موقع احتكاري في مجال الشراء والمبيع على حد سواء .

تلك هي بوجه خاص حالة صناعة اللحوم المثلجة في الارجنتين . فقد كانت مسرحا لمعارك نفوذ ملحمية بين المجموعات الاميركية « سويفت » و« آرمور » و« موريس » و« ولسون » ، وبين المجموعات البريطانية التي جمعها الاخوة فيستيي . وقد استطاعت المجموعات الاخيرة أن تستعيد، بدءا من عام ١٩٢٢ ، المواقع التي سبق أن خسرتها بفضل اشرافها على ٣٥٠٠ ملحمة في بريطانيا ، وبفضل قدرتها على زيادة أسعار الشراء من الارجنتين عن طريق زيادتها أسعار المبيع بنسبة أكبر أيضا في بريطانيا . وأخيرا توصل المعسكران الى تفاهم عملي أدى بسرعة الى تدهور الاسعار المدفوعة لمربي الماشية في الارجنتين . (٦٤)

ان عدد الكارتلات الدولية لم يكف عن الازدياد منذ نهاية القرن التاسع عشر . فقد كان ٤٠ في عام ١٨٩٧ ، فأمسى ١٠٠ في عام ١٩١٠ ، و ٣٢٠ في عام ١٩٣١ . والجدول التالي يبين ذلك الجزء من الانتاج العالمي الذي كان بعض هذه الكارتلات يشرف عليه في أزمان محددة :

	العام	٪ من الانتاج المالي
كارتل المطاط	١٩٤٠	٩٧ ٪
« الفوسفات	١٩٣٧	٩٢ ٪
« الماس	١٩٣٩	اكثر من ٩٠ ٪
« النحاس	١٩٣٩	اكثر من ٩٠ ٪
« الاسمنت	١٩٣٧	٩٢ ٪
« البوتاس	١٩٣٩	٩١ ٪
« زجاج القناني	١٩٣٢	٩١ ٪
« المصابيح الكهربائية	١٩٣٩	٩٠ ٪
« السكر	١٩٣٧	٨٥ ٪
« القصدير	١٩٣٩	٨٣ ٪

« الحرير الصناعي		١٩٢٩	٧٠ ٪
« الآزوت الاصطناعي		١٩٣٢	٦٧ ٪
« الاوروبي للخشب		١٩٣٦	٧٥ ٪
« « للفولاذ		١٩٢٩	٣٢ ٪ } (١)
« « للفولاذ		١٩٣٦	٤٥ ٪

(١) ٧٠٪ من الصادرات العالمية .

وتضمن الكارتلات الدولية لمساهميها الاكثر حظوة نفس الريع الكارتلي الذي تدره الكارتلات القومية . والواقع ان هذا الريع الكارتلي يمكن أن يكون أكبر أيضا في اطار الاقتصاد العالمي ، بالنظر الى الفروق الهائلة في سعر الكلفة (الايرادية) التي تفصل بين المنتجين الاكثر حظوة والأقل حظوة على الصعيد الدولي .

وأفصح مثال بهذا الخصوص هو مثال « كارتل النفط العالمي » . فلقد سبق أن أشرنا آنفا * الى أن هذا الكارتل ، الذي يعمل منذ «معاهدة أشناكاري كاستل » التي يعود تاريخها الى أيلول ١٩٢٨ ، فرض أسعارا موحدة للمبيع . بغض النظر عن مصدر النفط المكاني ، وأرغم البحرية الحربية الاميركية على أن تدفع سعرا واحدا في البحر المتوسط وخليج المكسيك ، بينما ينتج النفط العربي بكلفة تقل ثلاث أو أربع مرات عن كلفة انتاج النفط الاميركي (٦٥) .

كذلك لم تتم توريدات البترول لأوروبا الغربية بين ١٩٤٥ و ١٩٥٤ على أساس سعر انتاج نفط الشرق الاوسط (المورد الرئيسي ان لم يكن الوحيد) ، انما على أساس السعر المشترك للكارتل العالمي ، المحدد تبعا لسعر انتاج خليج المكسيك مضافا اليه تكاليف النقل من نصف الكرة الغربي الى موانىء أوروبا الغربية . وبذلك يكون ذلك السعر قد اشتمل على « نفقات نقل وهمية » انضافت الى الفرق بين سعر الانتاج الاميركي والعربي . وكانت النتيجة أن حدد سعر مبيع البرميل الواحد من النفط الخام بحوالي دولارين (المعدل الوسطي لمرحلة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٤) ، أي

* انظر الفصل الثاني عشر .

بضعفي ، ان لم نقل ثلاثة أضعاف تكاليف الانتاج (بما فيها العائدات) المضاف اليها تكاليف النقل الواقعية • ويمثل هذا « الريع الكارتلي » حوالي مليارين من الجنيهات الاسترلينية عن المرحلة الممتدة من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ الى ١٩٥٤ • (٦٦)

وينبغي فضلا عن ذلك أن نلاحظ أن قانون التطور غير المتساوي يحدد، بالنسبة الى الكارتلات الدولية والكارتلات القومية على حد سواء ، تغيرات دورية سواء أفي تركيب المساهمين أم في حصصهم •

وهكذا راح نشاط هولدينغ الدولة الايطالي « ايني » يحرج أكثر فأكثر استقرار كارتل النفط ، بعد أن حصل « ايني » على مصادر مستقلة للتمون . لا في ايطاليا فحسب ، بل أيضا في الشرق الاوسط . وحتى في الاتحاد السوفياتي ، وبعد أن عرض خدماته على مصر وليبيا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتطوير الانتاج في هذه البلدان ، وبعد أن بدأ يثقل بالتالي على سعر النفط في أوروبا الغربية •

ونستطيع أن نميز بين كارتلات الشراء وكارتلات المبيع والكارتلات المندمجة :

أ ـ فكارتلات الشراء الدولية تجمع القسم الاكبر من شراة مادة أولية معينة ، وتستطيع بالتالي أن تسبب انخفاضا مرموقا في الاسعار • وهكذا توصل الكارتل الدولي الذي شكله في صيف ١٩٣٧ المشترون الرئيسيون للكاكاو من ساحل أفريقيا الغربي (تروست يونيليفر ومنشأة بريطانية للشوكولاته وشركة ملاحة فرنسية) الى تخفيض سعر الكاكاو في بورصة نيويورك من ١٥ر١٢ سنتا للبيرة الواحدة في كانون الثاني ١٩٣٧ الى ٥٢ر٥ سنت في كانون الاول ١٩٣٧ ، الشيء الذي عجل بأزمة اجتماعية في أفريقيا الغربية أحرق ابانها الزراع كميات كبيرة من الكاكاو (٦٧) • والمركز الحالي الذي تشغله حكومة الولايات المتحدة بوصفها شاريا محتكرا للمواد المسماة بـ « الاستراتيجية » Straegic Stockpiling أتاح لها أن تخفض أسعار هذه المواد الاولية تخفيضا ملموسا منذ نهاية ١٩٥٠ •

ب ـ كارتلات المبيع الدولية التي تضم المنتجين الرئيسيين لمادة أولية أو منتوج ناجز معين • وبهذه الصورة يسعها تجنب تدهور الاسعار

واصطناع ارتفاعها بفضل تقنين المخزونات وتحديد الانتاج • وهكذا تمكن كارتل المطاط الدولي ، المشكل في عام ١٩٢٢ ، من رفع الاسعار التي انتقلت من ١٧٫٣٤ سنتا للكيلو الواحد أثناء عام التأسيس ذاك الى ٧٢٫٤٦ سنتا للكيلو الواحد وسطيا في عام ١٩٢٥ •

جـ ــ الكارتلات الدولية المندمجة التي تجمع المنتجين الرئيسيين لبعض المنجزات الناجزة بهدف شراء المواد الاولية واقامة « بول » للمخزونات وتحديد الانتاج وتبادل البراءات والمعلومات التقنية على قدم المساواة وتقسيم الاسواق الدولية الخ ، على أساس اتفاق مشترك •

وذلك هو بوجه خاص مثال كارتل المصابيح الكهربائية العالمي المؤسس عام ١٩٢٤ • وضمن نطاق كارتل كهذا تحقق التداخل حتى في الملكية(وذلك هو ايضا مثال كارتل النفط العالمي) • وقد حصل التروست الاميركي « جنرال ألكتريك » على رزم هامة من أسهم الاطراف الرئيسيين في هذا الكارتل • ففي عام ١٩٢٩ كان يملك ٢٩٪ من أسهم « أوسرام »(المانيا)، و ١٧٪ من أسهم « فيليبس » (البلدان الواطئة) ، و ٤٤٪ من أسهم « شركة المصابيح » (فرنسا) ، و ٤٦٪ من أسهم « الصناعات الكهربائية المتحدة » (بريطانيا) ، و ٤٠٪ من أسهم « شركة طوكيو الكهربائية » (اليابان) ، و ١٠٪ من أسهم « تونغسرام » (المجر) •• الخ •

تروستات خاصة تملك حقوقا ملكية في البلدان المتخلفة

يتميز اقتصاد البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة بالانتاج الوحيد المنتوج والزراعه الوحيدة المنتوج • ولما كان انتاج أو بيع المنتجات التي تشكل أساس الاقتصاد الكولونيالي محتكرين في غالب الاحيان من قبل كارتل دولي أو عدد صغير من التروستات ، فان هذه التروستات تستطيع ان تحصل على سلطة ملكية حقيقية على حياة أمم بكاملها • فتلك التروستات تملك مساحات شاسعة من الاراضي يعيش عليها مئات الالوف بل ملايين الكائنات البشرية • والمنازل والقرى والمدن تعود ملكيتها اليها ، وكذلك السكك الحديدية ومراكز توليد الكهرباء ومنشآت البرق والبريد والهاتف والموانىء ، بل أحيانا القوات المسلحة • ومثل هذه التروستات

لا تعود شركات مدن (Towns Company) بل تصبح شركـات بلدان (Company Countries)

ان القوة الحقيقية لهذه التروستات تتجاوز عادة الدائرة التي تسود عليها سيادة مطلقة • ففضلا عن أنها تحتل موقعـا مهيمنا في حيـاة البلد الاقتصادية والمالية ـ ويأتي قسم كبير من عائدات الدولة من الضرائب التي تدفعها ! ـ تستطيع أيضا ان تشتري العمد والسياسيين والصحف والوزراء وقادة الشرطة والجيش في العواصم غير المبنية في الاراضي التي تعود ملكيتها اليها • ونظامها يعني بشكل عام فساد الحياة العامة فسادا شاملا ✻ •

ان الوثائق الرسمية لوزارة الخارجية البريطانية تعترف بأن الوزراء الثلاثة المسؤولين عن اتفاق عام ١٩١٩ بين شركة النفط الانكلو ـ ايرانية وبين الحكومة الايرانية قـد اشترتهم لنـدن بالمعنى الحرفي للكلمة ، وبأن الحكومة البريطانيـة وعدتهم بتأمين ملجأ (!) لهـم في الامبراطورية البريطانية ، وهذا بدون شك في حالة طردهم من قبل شعبهم الساخط (٦٩)• ويـروي كتاب وضع لتمجيد « شركة الفواكه المتحدة » ، يروي بسذاجـة كيف حصل الرئيس المقبـل لهـذا التروست ، صامويل زاموراي ، على تنازلات هائلة في الهندوراس (حق بناء سكة حديد ، ضمان عدم زيـادة الضرائب ، اعفـاء جميع الاجهزة التي يحتاج الى ادخالهـا من رسوم الدخول ، الخ) ، بفضل تمويله ودعمه شخصيا مع يخته « ثورة » الجنرال بونيلا التي طردت حاكما مناوئا لمنح هذه التنازلات (٧٠)•

✻ اليكم ما صرح به امام محكمة لاهاي الدولية الدكتور مصدق الذي كـان آنذاك رئيسا لوزراء ايران :

« حصلت شركة النفط الانكلو ـ الايرانية ، بحجة ضمان الأمن، على حق تكوين بوليس سري حقيقي ذي صلة وثيقة بـ « الانتلجانس سرفيس » ، لـم يقتصر عمله على أقليم خوزستان ، منطقة استثمار البترول ، بل شمل البلاد بأسرها ، وكان متغلغلا في جميع الطبقات الاجتماعية ، ومهيمنا على الصحافة، ومكيفا للرأي العام ، وموجها تدخل الممثلين البريطانيين ، الدبلوماسيـين أو الصناعيين ، السافر غير المقنع في تسيير شؤون البلاد . وهكذا أصبح هذا البوليس السري ، من غير أن يلاقي مقاومة لا من المجلس النيابي المتولد عـن انتخابات « طبقتها » مناوراته ولا من الحكومة المشكلة حسب رغباته ، أقول : أصبح دولة داخل دولة وتحكم في مصائر البلاد . تلك هي حالة الاستعبـاد والفساد التي غرقت فيها البلاد طوال ٣٠ عاما » (٦٨) .

إننا لنلفي هذه الظاهرات ، في درجات متفاوتة من الشدة ، لكن المتشابهة فيما بينها في خطوطها الكبرى ، في ايران (قبل تأميم مصدق) التي تسيطر عليها شركة النفط الانكلو ـ الايرانية ، وفي الهندوراس وكوستا ريكا وغواتيمالا التي تسيطر عليها شركة الفواكه المتحدة ، وفي افريقيا الغربية البريطانية تحت هيمنة يونيليفر ، وفي كاتنغا (الكونغو البلجيكي) تحت هيمنة الاتحاد المنجمي، وفي ليبيريا تحت هيمنة شركة مطاط فايرستون ، وفي بورنيو تحت هيمنة الرويال دوتش ، وفي فينزويلا تحت هيمنة شركة البترول الكريول ، وفي التشيلي تحت هيمنة غوجنهايم . وفي بوليفيا قبل ثورة ١٩٥٢ تحت سيطرة « ملوك القصدير » ، باتينو وهوشايلد وآرامايو ، الخ .

وتملك شركة الفواكه المتحدة وتوابعها (ولا سيما « بانانا شيلينغ كوربوريشن » و « كندا بانانا كوربوريشون » و« كانديان ـ ايكواتوريال كاكاو » ، و « شيركوي لاند كومباني » و « كلارندون بلاتنيشون » الخ. ٢٤٧،٦٠٠ هكتار من الاراضي (في اميركا الوسطى وحدها لا غير تقريبا)، منها ١٧٪ من الارض المزروعة في كوستاريكا ، و ١٠٪ في باناما . و٥٪ في الهندوراس، و١٫٣٪ فيغواتيمالا . وتملك أيضا حوالي ٢٫٤٠٠ كم من السكك الحديدية، والعديد من محطات الاذاعة ، و ٦٥ سفينة شحن . .. الخ (٧١) . وكانت تشرف في عام ١٩٥٥ على ٣٥٪ من صادرات الهوندوراس الاجمالية ، و ٦٩٪ من صادرات باناما ، و ٤١٪ من صادرات كوستاريكا . وكانت أرباحها الخام عن الحقبة نفسها اكبر بثلاث مرات من مجموع ميزانيات دول كوستاريكا وغواتيمالا وباناما (٧٢) .

وهذا مثال عن الطريقة التي تناقش بها « الفواكه المتحدة » حكومات الدول نقاش « الند للند » : ففي تموز ١٩٣٨ وافق مجلس كوستاريكا على اتفاق يهدف الى تطوير صناعة الموز في ساحل المحيط الهادىء من البلاد . وقبلت « الفواكه المتحدة » بأن تزرع ٤٠٠٠ هكتار في غضون أعوام خمسة، وبأن تبني ورشات بحرية وانشاآت مرفئية (!) في كيبوس وغولفيتو ، وكذلك سكبين حديديتين (!) في مدى ثمانية اعوام . وقد تطلب هذا البرنامج من الشركة ان تنفق مبلغا يتراوح بين ١٠ و ١٢ مليون دولار .

وهكذا تناقص الاستخدام الصناعي ، ان لم يكن بصورة مطلقة ، فعلى الاقل بالنسبة الى السكان المتزايد عددهم • ففي الهند تدل الاحصائيات الرسمية على أن نسبة السكان العاملين الذين يعيشون من الصناعة الحديثة قد تدنت من ٥ر٥٪ في عام ١٩١١ الى ٣ر٤٪ في عام ١٩٣١ • ومذ ذاك ، وحتى استقلال الهند ، استمرت في التناقص ، ونشرة الأمم المتحدة الآنفة الذكر تعطينا النسب التالية عن الاستخدامات الصناعية الجديدة بالنسبة الى تزايد السكان العاملين (٨٠) :

١٩٣١ — ١٩٣٩ :	٨ر٠٪
١٩٣٩ — ١٩٤٥ :	٥ر٤٪
١٩٤٦ — ١٩٤٨ :	٧ر٠٪

وانما بعد الاستقلال تحسنت هذه النسب بعض الشيء ، وأصبح في وسعنا الافتراض بأن الصناعة الحديثة والمنزلية توفر الاستخدام لأكثر من ١٠٪ من السكان العاملين • لكن نسبة السكان الذين يعيشون حاليا من الزراعة أعلى مما كانت عليه في عام ١٨٩١ ، كما يتبين من الجدول التالي :

العام	**٪ من السكان العاملين المستخدمين في الزراعة**
١٨٩١	١ر٦١٪
١٩٠١	٥ر٦٦٪
١٩١١	٢ر٧٢٪
١٩٢١	٠ر٧٣٪
١٩٣١	٦ر٦٥٪
١٩٥٠ — ٥١	٠ر٧٢٪
١٩٥٢	٦٨٪

(جميع هذه الأرقام مأخوذة من احصائيات رسمية جرت في الاعوام المذكورة) •

وكذلك هي حال أفريقيا الشمالية منذ الفتح الفرنسي • فقد سقط عدد الحرفيين الوطنيين في الجزائر من ٠٠٠ر١٠٠ في أواسط القرن التاسع عشر الى ٣٥٠٠ فيعام ١٩٥١ • وخلال السنوات القليلة التي تلت الحرب، وتتيجة لغزو المنتجات المصنوعة بتشجيع من الاحتلال الأنكلو ــ أميركي بين ١٩٤٢ و ١٩٤٤ ، سقط عدد الحرفيين من ٣٩٫٢٦٧ في عام ١٩٤٦ الى ٦٫٤٦٦ في عام ١٩٥١ في مدينة مراكش ، ومن ٣١٫٨٠٥ في عام ١٩٤٦ الى ١٢٫٦٠٨ في عام ١٩٥٤ في فاس • (٨١)

إن انخفاض الاستخدام غير الزراعي (بالنسبة الى تزايد السكان) يخلق ضغطا رهيبا على الارض ، مترافقا بنقص استخدام مزمن في الريف . وبانفجار في السكان الزراعيين يبلغ نسبا مريعة •

وقد قدر فائض السكان الريفيين في أوروبا الشرقية قبل الحرب بـ ٤٥٪ من سكان القرية الراشدين (٨٢) • وفي مصر ترتفع هذه النسبة الى ٤٠ ــ ٥٠٪ :

« يمكننا أن نؤكد عن ثقة ان حوالي نصف السكان الريفيين الحاليين يشكلون «فائضا» بمعنى أنه لا تتوفر لهم استخدامات مناسبة ••• وبعبارة أخرى ، يمكن الحصول على الانتاج نفسه بنصف السكان الريفيين الحاليين (في مصر) ، حتى وإن لم تطرأ تبدلات على تقنية وتنظيم (العمل) » (٨٣) •

وفي الاكوادور يقدر فائض السكان بـ ٣٥ الى ٤٠٪ من سكان الجبال (٨٤) •

أما في الهند فان النص الرسمي للخطة الخمسية الأول يقدر ان الذين لا عمل لهم في الريف يشكلون ٣٠٪ من السكان الراشدين (حوالي ٧٠ مليون شخص !) وأن نقص الاستخدام يصيب علاوة على ذلك (!) ملايين الزراع العاملين في استثمارات ضئيلة (٨٥) • وكان النص نفسه قد لاحظ قبل ذلك أنه من أصل ٤ ملايين عامل زراعي جرى احصاؤهم عام ١٩٥١ لا يتوفر استخدام منتظم لـ ٨٩٪ منهم (!) . فهم لا يعملون بالتالي الا على فترات متقطعة (٨٦) • ويقدر د• ك• رانيكار ان السكان « اللامجدين » ــ أي أولئك الذين لن يسببوا أي نكسة في الانتاج الزراعي في حال رحيلهم ــ يمثلون ٣٥٪ من السكان الكادحين في الريف الهندي ، أي ٦٠

مليون شخص (٨٧) • ويؤكد بونيه (٨٨) ان عدد الشغيلة الزراعيين الذين لا أرض لهم قد ارتفع من ٧٫٥ مليون شخص في عام ١٨٢٢ الى ٣٥ مليونا في عام ١٩٣٣ والى ٦٨ مليونا في عام ١٩٤٤ •

ان ضغط هذه الجماهير البشرية الهائلة على مساحة محدودة من الارض بلغ حدا جعل الريع الزراعي يرتفع الى نسب لم يعرف لها مثيل • فقبل الثورة الصينية قدر الريع الزراعي رسميا بـ ٤٠ أو حتى ٦٠٪ من المحصول (٨٩) •

ويعطينا أحد منشورات الأمم المتحدة الأمثلة التالية عن الريع الزراعي الشائع تطبيقه :

ـ ٥٠٪ من المحصول كمزارعة بين ١٨٦٨ والحرب العالمية الثانية •

ـ مزارعات تتراوح بين ٣٥ و ٥٠٪ من المحصول في الفيتنام (مع معدل فائدة ١٠٠٪ على القروض !) •

ـ ايجارات الاراضي المؤجرة بالتعاقد بمعدل ٣٠ الى ٥٠٪ في الفيليبين ـ علما بأن النسبة الثانية هي المطبقة في غالب الاحيان (٩٠) •

« نظرا الى المزاحمة على الاراضي ، أمكن للملاك العقاريين والمرابين أن يفرضوا على الفلاحين شروطا متزايدة القسوة فيما يتعلق باستخدام الارض والاعتماد • والموظفون البريطانيون ، بفرضهم احترام القانون والنظام، قد حموا في الواقع الفئات التي تحوز الارض من التعبيرات العنيفة عن الحقد الشعبي • وانما في هذا الاطار جرد الزراع من الموارد التي كان من الممكن أن تزيد الانتاج الزراعي ، وإن تركت في أيديهم مسألة تسيير هذا الانتاج » (٩١) •

وبالنسبة الى الهند والباكستان أيضا كان معدل المزارعة المطبق وسطيا (وما يزال) ٥٠٪ من المحصول •

ويستشهد ألفريد بونيه بمقال عن ايران يقدر ان مداخيل الملاكين العقاريين الصافية ترتفع الى ثلث المحصول (٩٢) •

وتؤكد جريدة « لوموند » ، مستشهدة بكتاب ايراني « الطبقات المتوسطة في ايران » من تأليف الدكتور إحسان ناراغي ، تؤكد ان المزارعين لا يحتفظون الا بـ ٢٠٪ من المحصول ! وأن ستين بالمئة من الأسر الفلاحية لا

تملك أي شبر من الارض ، وثلاثة وعشرين بالمئة لا تملك سوى أقل من هكتار واحد (٩٣) •

لكن أدهى نتائج هذا الوضع ليست المستوى المنخفض للانتاجية الزراعية، بل تحويل كل النتاج الاجتماعي الفائض الى الملكية العقارية والربا اللذين يدران أكثر مما تدر الصناعة •

يتكلم عيساوي عن القيمة الباهظة للأراضي في مصر ، ويذكر ان أكرة واحدة تعادل ٢٠ سنة (!) من أجر عامل زراعي • (٩٤)

« إن المستوى المرتفع للريع هو السبب الذي ••• يفضل من أجله الكثيرون من الملاكين العقاريين المقتدرين ، المقيمين في القرى الريفية ، أن يؤجروا أراضيهم للمزارعين الصغار على أن يستثمروها بأنفسهم • فالمالك العقاري يستطيع أن يحصل على أسعار بالغة الارتفاع ، لأن هناك دوما طلبا شديدا على استئجار الاراضي من قبل المزارعين الذين لا أرض لهم والذين لا يسلكون وسائل أخرى للحصول على قوت يومهم • وعلى هذا فان الأراضي التي يؤجرها تدر عليه دخلا أكبر من الاراضي التي قد يستثمرها بنفسه (٩٥) » •

وتلاحظ احدى وثائق الامم المتحدة الملاحظة نفسها ، ويكتب دانييل تورنر :

« لقد وجد الملاك العقاريون الهنود الريع والربا أكثر سهولة وأمنا وانسجاما مع مشاربهم ، وأكثر مردودا من الربح الرأسمالي • وهكذا أكد السيد م• أ• مومن ، مدير دائرة المساحة والطبوغرافيا ، في شهادة له منذ حوالي ربع قرن من الزمن أمام « اللجنة الملكية للزراعة في الهند » ، أكد : انني أملك ما فيه الكفاية من الأراضي ، وأزرع بنفسي جزءا منها • بيد انني وجدت انه من الأربح لي أن أكري الارض مقابل نصف المحصول (مزارعة) على أن أزرعها بواسطة حيواناتي الخاصة وعمالي المياومين الخاصين » (٩٦)•

إن الحجج التي تدين المنشآت الرأسمالية في ميدان الزراعة ، تدين على نحو أشد أيضا المنشآت الرأسمالية التي من النمط الصناعي • شراء الارض والتجارة والربا : هذه هي التثميرات المأثورة لدى الطبقات السائدة في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة • ومن هنا تأخذ هذه الطبقات سيماء

خاصة ، سيماء المالك التاجر ــ المرابي ، أو المالك ــ المرابي ، أو التاجر المرابي (البورجوازية الكومبرادورية) .

وهكذا فان التخلف الصناعي وما ينشأ عنه من نقص مزمن في الاستخدام هما في آن واحد علة ونتيجة تركز الرساميل في الملكية العقارية والمعادن الثمينة المكتنزة . كما ان التخلف ، الناجح عن النفوذ الامبريالي المهيمن ، مرتبط ارتباطا وثيقا بالبنية الاجتماعية القائمة . فمصالح الطبقات السائدة المحلية (باستثناء البورجوازية الصناعية الضعيفة للغاية ، وهذا بصورة نسبية) مرتبطة في آن واحد بروابط اقتصادية (مساهمات في التجارة الاجنبية وفي المصارف الامبريالية) وبروابط سياسية (الرغبة في إبقاء الطبقة الفلاحية في حالة تبعية) مع مصالح السادة الامبرياليين . ان ثورة اجتماعية عميقة ضرورية كل الضرورة لفتح الطريق أمام التصنيع والنهضة الاقتصادية .

إن هذه السيماء العامة لاقتصاد البلدان المتخلفة يجب أن تكمل بالطبع في كل بلد بخصوصيات قومية بارزة تتفاوت من بلد الى آخر (وفي البلدان ــ القارات كالهند أو الصين أو البرازيل ، من اقليم الى آخر) . بيد أنها تنطبق بصورة عامة على البلدان المتخلفة قاطبة ، باستثناء بلدان أفريقيا الاستوائية وجزر الأوقيانوس (عدا أندونيسيا) .

الأمبريالية ، عقبة تصنيع البلدان المتخلفة

إن التخلف الاقتصادي في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة نتيجة للتغلغل والسيطرة الامبريالية . وفي الوقت نفسه تعمل هذه السيطرة على بقائه واستمراره وتدعيمه . والقضاء على هذه السيطرة هو الشرط الاول لفتح الطريق نحو التقدم ، وهذه المهمة لها الأولوية حتى على الخلاص من الطبقات المسيطرة المحلية ، وان كانت المسألتان مترابطتين في غالب الأحيان .

من الصعب على أي أمرىء أن ينكر أن غياب السيطرة الاجنبية كان العامل الحاسم في فسح المجال أمام تصنيع اليابان النسبي الذي شجعته الدولة بمختلف وسائلها . * ففي فترة ١٨٩٦ ــ ١٩٠٠ ، لم يكن الانتاج

---

* انظر الفصل الرابع عشر .

الصناعي بالنسبة الى كل فرد من السكان في اليابان يزيد بأكثر من ثلاث مرات عنه في الهند (٧ر٥ دولار مقابل ٥ر١ دولار) : أما في فترة ١٩٣٦ — ١٩٣٨ فقد أصبح الفرق كبيرا (٦٥ دولارا مقابل ٩٠ر٤ دولار) (٩٧) • وقد شرعت جميع البلدان المستعمرة أو نصف المستعمرة التي حققت استقلالها السياسي ، أو التي حكمها ممثلو البورجوازية الصناعية ، شرعت ببذل مجهود جبار للتصنيع لا يتفق البتة مع موقف الحكومات الخاضعة للأمبريالية • ومثال الارجنتين في عهد بيرون ومصر في عهد عبد الناصر مثال نموذجي بين العديد من الأمثلة الاخرى • وكذلك مثال الخطط الخمسية الهندية •

ولا يمكن لأحد أن ينفي أيضا ان الروابط الصناعية والتجارية والمالية بين الدول المتروبولية والبلدان المستعمرة التي كانت خاضعة لها لعبت دورها كعقبات كأداء في وجه التصنيع :

« من الممكن أن تفرض من الخارج تضييقات أمام انشاء شركات جديدة ••• من قبل شركة أو مجموعة شركات لها مصالح خاصة في هذا الفرع الصناعي• ومثل هذه المعارضة لتطور الصناعة المحلية تزداد احتمالاتها وفاعليتها كلما كانت الروابط السياسية والاقتصادية أوثق ، كما هي الحال بالنسبة الى دولة متروبولية والدول التابعة لها » (٩٨) •

ويكفي الابقاء في غالب الاحيان على علاقات تجارية تعتمد مبدأ التبادل الحر بين المستعمرات والمتروبولات لتحقيق ذلك • وإلا فان رفض تقديم المعلومات التقنية يؤدي الى النتيجة نفسها :

« من الصعب بالنسبة الى أي بلد من البلدان الضعيفة التطور أن ينشىء معامل لصهر الالمنيوم ذات حجم لا بأس به على أساس اقتصادي بدون مساعدة احدى شركات الالمنيوم الرئيسية في العالم • وانه لمن الأصعب عليه أيضا أن يبني أو يسيِّر مصفاة بترول بدون دعم احدى الشركات البترولية الكبيرة » (٩٩) •

ويلاحظ كوزنتس ، هو الآخر ، هذه الملاحظة :

« إن التبعية السياسية شرط لا يساعد كثيرا على التبني السريع للنظام الصناعي في البلدان المتخلفة سياسيا » (١٠٠) •

وتلاحظ احدى وثائق الامم المتحدة عن البرازيل بعبارات لا تقل وضوحا :

« إن عدم رغبة المقاولين في الاهتمام بقطاعات أخرى غير قطاعاتهم ، ولاسيما القطاعات التي جرت العادة على أن يتولى تموين سوقها المستوردون ••• تخلق مصاعب جديدة في وجه التطور (الاقتصادي) • فالمقاولون المحليون يخشون (؟) أن تكون انتاجيتهم متخلفة عن انتاجية المزاحمين الاجانب ، أو أن يلجأ الأخيرون عاجلا أو آجلا الى تخفيض أسعارهم على نحو مصطنع حتى يعاودوا السيطرة على السوق • والمقاول المحلي يعرف أنه يواجه مزاحمة مجموعات قوية ماليا ، أو صناعيين أجانب ذوي فعالية عالية، أو مزاحمة أولئك الذين يتمتعون بأفضل الشروط بالنسبة الى السوق ، وبمنفذ سهل الى المواد الاولية ، وبتكاليف خارجية متدنية » (١٠١) •

لكن من المهم أن نلاحظ ان مجمل المبادلات بين البلدان المتروبولية والبلدان المتخلفة ـ التي لا تعدو أن تكون أكثر من تبادل منتجات مصنوعة مقابل مواد أولية ـ قد نظم بشكل سيء للبلدان الاخيرة لصالح البلدان الأولى • وهذا يتبين بوضوح من دراسة الامم المتحدة « الاسعار النسبية لصادرات وواردات البلدان المتخلفة » (١٠٢) التي تثبت أن حدود التبادل بين هاتين المجموعتين من البلدان قد تدهورت ، منذ بداية العصر الامبريالي أي منذ عام ١٨٧٦ وحتى عام ١٩٤٨ ، بنسبة تتراوح بين ٣٥ و ٥٠٪ على حساب مصدري المواد الاولية •

وتشير دراسة وضعتها الامم المتحدة الى أن شروط التبادل بالنسبة للبلدان المتخلفة قد انحطت بين ١٩٥١ و ١٩٦٠ بنسبة ١٦٪ : فالاسعار المتوسطة للمواد الاولية التي تصدرها هذه البلدان قد انخفضت بنسبة ٢٤ر٨٪ بينما لم تنخفض الاسعار المتوسطة للمواد المصنوعة التي تستوردها سوى بنسبة ٢ر٧٪ • وان التطور بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٠ لهو أكثر وضوحا بعد : فأسعار المواد الاولية التي تصدرها البلدان المتخلفة تنخفض بنسبة ٢ر٧٪ ، وأسعار المواد المصنوعة التي تستوردها ترتفع بمعدل ٢٪ • وبما ان كميات المواد الاولية المصدرة لا تتطور هي أيضا بالتناسب مع الازدهار الاقتصادي للبلدان المصنعة (لاسيما بسبب الانتاج المتزايد لمواد

أولية اصطناعية تحل محل منتجات طبيعية) ، فان حصة البلدان المتخلفة في التجارة العالمية تهبط من ٣٠٪ في عام ١٩٥٠ الى ٢٠،٤٪ في ١٩٦٠ (١٠٣) .

ومهما تكن الاسباب التقنية التي تذكر لتفسير هذه الظاهرة ، فانها ترتد في التحليل الاخير الى الفرق في مستوى الانتاجية (الكمية المنفقة من العمل الضروري اجتماعيا) بين الفئتين من البلدان أي الى التبادل « المتساوي » بين العمل الكثير (الأقل اختصاصا والأقل انتاجية) الذي تبذله البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة وبين العمل القليل (الأكثر اختصاصا والأكثر انتاجية) الذي تبذله البلدان المتقدمة صناعيا . وعلى هذا فان التجارة الدولية القائمة « على اساس اسعار السوق العالمية » لم تفعل من شيء سوى انها زمنت ، وبمعنى ما « نظمت » تحويل القيم من تلك البلدان الى هذه ، وهو التحويل الذي تقوم عليه التجارة الدولية * .

هذا الانخفاض النسبي في أسعار المواد الاولية المصدرة من قبل البلدان المتخلفة هو واحدة من أهم العقبات أمام تصنيعها ** . فهو يقلص على نحو دوري ومباغت عائدات الدولة ، محدثا بالتالي التضخم وزارعا الفوضى في تنظيم الحياة الاقتصادية . وهو يقلص بوجه خاص موارد القطع الأجنبي اللازم لشراء التجهيزات الاجنبية . وفي كل مرة تزاح فيها هذه العقبة (ولا سيما اثناء الحرب العالمية الثانية) ، نشهد انطلاقة تصنيع قوية .

---

* هذا البون بين أسعار المواد الاولية وأسعار المنتجات الناجزة هو على صلة وثيقة بتطور الأجور غير المتناغم في هاتين المجموعتين من البلدان . فمنذ أن قامت منظمات نقابية قوية في الغرب صارت الاجور الاسمية تزيد في فترة الاستخدام التام وتظل عمليا مستقرة في فترة البطالة . أما في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة فالاجور تبقى على العكس مستقرة عمليا في فترة الظروف الموائمة وتميل الى التناقص في الازمة .

** يقلل بول . أ باران (١٠٤) من الاهمية المنسوبة الى الفرق بين أسعار المواد الاولية والمنتجات الناجزة بوصفه عقبة (أو عونا) امام التصنيع . وهو يلاحظ ان جزءا ضئيلا نسبيا من المداخيل الناتجة عن تصدير المواد الاولية يعود الى سكان البلد المتخلف . لكنه ينسى الراجعية الضريبية البالغة الاهمية ، وكذلك راجعية ميزان المدفوعات، او اذا شئنا راجعية استطاعة استيراد التجهيزات الصناعية . ومن المفيد ان نشير الى ان يوغوسلافيا وبولونيا شكتا من شروط التبادل غير المناسبة مع الاتحاد السوفياتي ، تلك الشروط التي عرقلت تصنيعهما (انظر بوجه خاص : « العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية » لبوبو فيتش) .

ان ما يحول دون التصنيع في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة ليس هو الحاصل المطلق الشديد الانخفاض لفائض النتاج الاجتماعي • فالانتاج الاجتماعي الفائض هذا هو ، على العكس ، أكثر ارتفاعا في هذه البلدان في غالب الاحيان منه في البلدان المتقدمة صناعيا • تلاحظ وثيقة الامم المتحدة الآنفة الذكر عن البرازيل أن مداخيل المقاولين والرأسماليين قد تراوحت في فترة ١٩٤٧ ــ ١٩٥٣ بين ٨٥ و ١٠٠ ٪ من دخل الاجراء الاجمالي • (١٠٥) وفي المكسيك بلغت الارباح ٤١٫٤٪ من النتاج القومي الصافي في عام ١٩٥٠ ، وفي روديسيا الشمالية ٤٢٫٩ ٪ ، وفي ١٩٤٨ في التشيلي ٢٦٫١ ٪ ، وفي عام ١٩٤٧ في البيرو ٢٤٫١ ٪ وهذه نسب تعادل أو تتجاوز نسب البلدان المتقدمة صناعيا • وفي مصر ارتفع الريع الزراعي والارباح والفوائد حتى الى ٦٢ ٪ من الدخل القومي في عام ١٩٥٠ (١٠٦) •

وحتى اذا كانت هذه الارقام تشتمل على أرباح الاستثمارات الفلاحية الصغيرة ، فهذا لا يبدل شيئا من حقيقة كون النتاج الفائض هذا لا يوظف في الصناعة ، أو لا يوظف فيها الا بنسبة غير كافية على الاطلاق هي وحدها التي تستطيع أن تفسر التخلف • والحال انه ، بين العناصر التي تكوّن النتاج الاجتماعي الفائض هذا ، تحتل الأرباح المعادة الى الدول الأم من قبل الشركات المتروبولية حيزا هاما • والواقع أن الارباح المعادة الى المتروبولات، باستثناء اعوام ١٨٨٩ ــ ١٨٩١ ، قد تجاوزت التوظيفات الجديدة للرأسمال البريطاني في البلدان الاجنبية حتى قبل عام ١٩١٤ * • وهي تشكل اليوم أقساطا هامة من الدخل القومي (القادر على زيادة التوظيفات الصافية بنسبة ٥٠ الى ١٠٠ ٪) في عدد من البلدان • وهذه بعض أمثلة :

---

* تقول «الجردة الاقتصادية لأميركا اللاتينية» عن عام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ (١٠٧) ان توظيفات الرساميل الاجنبية قد زادت زيادة صافية قدرها ٢ مليار دولار في اميركا اللاتينية من ١٩٤٥ الى ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ ، بينما ارتفعت الربائح والفوائد الخ المعادة الى الوطن الى ٥٫٨ مليار دولار .

البـلـد	المداخيل المعادة الى الوطن من قبل الشركات الاجنبية على أساس ٪ من الدخل القومي في عام ١٩٤٩
افريقيا الجنوبية	٤ ٪
روديسيا الجنوبية	٤ ٪
غويانا الهولاندية	٥ ٪
الجمهورية الدومينيكانية	٦ ٪
ايـران	١٣ ٪
فينزويلا	١٧ ٪
روديسيا الشمالية	٢٧ ٪ (١٠٨)

والدراسة الآنفة الذكر للأمم المتحدة عن البرازيل تعطينا الجدول التالي عن الارباح المصدرة الى الخارج على اساس ٪ من الادخار العام في البـرازيل :

١٩٣٩	٥ر ٤ ٪
١٩٤٠	٠ر٢٥ ٪
١٩٤١	٠ر٢٠ ٪
١٩٤٢	٠ر١٨ ٪
١٩٤٣	٠ر٨ ٪
١٩٤٤	٩ر٨ ٪
١٩٤٥	٦ر١٦ ٪
١٩٤٦	٣ر٥ ٪
١٩٤٧	٣ر٤ ٪
١٩٤٨	٤ر٧ ٪
١٩٤٩	٦ر٦ ٪
١٩٥٠	٢ر٦ ٪
١٩٥١	٥ر٨ ٪
١٩٥٢	٨ر٢ ٪

وبالنسبة الى مجمل حقبة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ارتفعت الارباح التي تم اعادتها الى المتروبول من قبل الشركات الاجنبية في البرازيل (بما فيها الارباح الخاصة التي اعادها المهاجرون الخ) الى ٧٣٥ مليون دولار (١٠٩) •

ان الامبريالية ، اذ تقف سدا منيعا امام تصنيع البلدان المتخلفة ، لا تحافظ على أرباحها الفائضة الطائلة فحسب عن طريق المعاكسة الناجحة للهبوط الميلي لمعدل الربح ، بل تسمح ايضا ، على اساس احتكارها للانتاجية، بتأمين مستويات لحياة شغيلة البلدان المتروبولية أكثر ارتفاعا من مستويات حياة شغيلة البلدان المستعمرة • ان فترة مدها التي تمتد من ١٨٧١ الى ١٩١٤ (والى ١٩٢٩ جزئيا) قد قامت على هاتين الدعامتين • لكن كلتا الدعامتين تزعزعتا بنتيجة التناقضات التي راكمتها الامبريالية بنفسها : الثورة الروسية وثورات المستعمرات •

الامبريالية الجديدة

غداة الحرب العالمية الاولى زعزعت الثورة الكولونيالية مقومات النظام الامبريالي • واضطر رأسماليو البلدان المتروبولية ، بهدف اطالة أمد استغلالهم للبلدان المستعمرة، الى أن ينتقلوا أكثر فأكثر من الهيمنة المباشرة الى الهيمنة غير المباشرة • وتحولت البلدان المستعمرة ، الواحد تلو الآخر، الى بلدان نصف مستعمرة ، أي حصلت على الاستقلال السياسي • وبوجه عام حافظت الامبريالية في البلدان المستقلة حديثا على معظم مواقعها الاقتصادية القديمة ، بالرغم من انها تعرضت لبعض التأميمات المدوية (قناة السويس !) • لكن الامبريالية لم تقتلع من جذورها بالذات الا في البلدان التي ألغيت فيها الرأسمالية أيضا •

ان نظام الهيمنة غير المباشرة ـ الاستعمار الجديد أو الامبريالية الجديدة ـ ليس تنازلا محتما من قبل البورجوازية المتروبولية لصالح البورجوازية الكولونيالية فحسب ، بل هو استجابة ايضا لتحول اقتصادي في العلاقات بين هاتين الطبقتين • فتصنيع البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة تطور غير قابل للارتكاس • وهو يقوض احدى دعامات النظام الاستعماري القديم : الدور الذي تلعبه البلدان المتخلفة كمجالات لتصريف منتجات

الاستهلاك الجاري • فصادرات هذه المنتجات، القادمة من البلدان الامبريالية، راحت تنخفض يوما بعد يوم ، بصورة نسبية في البدء ، ثم بأرقام مطلقة • بدأت صادرات سلع التجهيز تحل أكثر فأكثر محل الصادرات التي من النمط القديم ، وذلك بقدر ما يتوجب على البلدان المتخلفة ان تستمر في اداء دورها كصمام أمان امام ميول فيض الانتاج الدوري الملازمة للاقتصاد الرأسمالي • وهذه الصادرات قابلة للتعايش مع درجة أكبر من الاستقلال السياسي والاجتماعي للبورجوازية الكولونيالية تجاه الامبريالية • بل انها تتطلب ، الى حد ما ، تدخلا متعاظما من جانب الدولة القادرة هي وحدها على تأسيس منشآت كبيرة للصناعة الثقيلة في البلدان المتخلفة • وضمن نطاق البورجوازية الامبريالية تصطدم مصالح اولئك الذين يتصورون تصنيع البلدان المتخلفة تعزيزا لمزاحم محتمل بمصالح أولئك الذين يفهمونه على انه قبل كل شيء ظهور لزبائن محتملين • وبوجه عام تنزع هذه الصراعات الى أن تكون في صالح المجموعة الثانية المتمثلة في الاحتكارات الكبيرة القائمة على انتاج سلع التجهيز •

وان التصدير المتزايد لسلع التجهيز الى البلدان المتخلفة يهدف ميليا الى تقسيم عالمي جديد للعمل تكون فيه البلدان المتخلفة بادئة في الظهور بمظهر المصدرة على نطاق واسع لبعض منتجات الصناعة الخفيفة (منتجات نسيجية ، ألبسة ، منتجات جلدية ، معلبات غذائية ، الخ •) • وقد يتجاوب هذا التقسيم الدولي أيضا مع النظرية الاقتصادية البرجوازية السائدة في هذا الشأن والتي تقول بان البلدان المتخلفة يتوجب عليها البدء بخلق صناعات يكون فيها التركيب العضوي للرأسمال (كثافة الرأسمال) منخفضا نسبيا (صناعات خفيفة) • (١١٠) • بيد ان هذا الشكل المعتدل للتصنيع هو ذاته — الذي قد يحافظ على علاقات التبعية والاستغلال بين البلدان نصف المستعمرة والبلدان الامبريالية — يصطدم بعقبات لا يمكن تجاوزها ، خاصة بنتيجة البنية الاجتماعية غير الملائمة في البلدان نصف المستعمرة •

وهكذا تتخذ الدعاية لفكرة « مساعدة البلدان المتخلفة » معنى خاصا • فاستغلال « العالم الثالث » يستمر بأنسب الاشكال ، ويتجسد بوجه خاص في تدهور شروط التبادل • لكن هذا التدهور ينتزع من البلدان المتخلفة

وسائل شراء كتلة متعاظمة من سلع التجهيز من البلدان المتروبولية . وتتدخل « مساعدة » البلدان المتخلفة لسد العجز المتعاظم في ميزان مدفوعات هذه البلدان ، وتؤدي بالتالي ، وفي التحليل الاخير ، الى اعادة توزيع ضمن نطاق البورجوازية الامبريالية ، لصالح القطاعات المحتكرة المصدرة للسلع التجهيزية ، وعلى حساب القطاعات « القديمة » (النسيج ، الفحم ، الخ) . وهو ذا جدول بذلك (بمليارات الدولارات) :

استطاعة البلدان المتخلفة على	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الاستيراد (مداخيل التصدير						
ناقص تحويلات الربائح)	١١٫٣	١١٫٦	١٢٫٤	١٢٫١	١١٫٣	١١٫٨
المستوردات من الولايات						
المتحدة وأوروبا الغربية	١٢٫٤	١٣٫٦	١٤٫٨	١٦٫٠	١٨٫٧	١٨٫٠
الاستيراد الصافي من						
الرساميل ناقص الرساميل						(١١١)
الخاصة الطويلة الأمد	١٫٦	٢٫٠	٢٫٥	٢٫٩	٥٫٢	٥٫٢

صادرات المنتجات المصنوعة الى « العالم الثالث »

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦٠
			(١٩٥٥ = ١٠٠)	
المنتجات الكيماوية	١٠٦	١٢٢	١١٦	١٢٢
الآلات وتجهيزات النقل	١١٩	١٤٠	١٣٨	١٣٥
منتجات مصنوعة اخرى	١٠٩	١٢٥	١١٣	١٠٨
منها النسيج	١٠١	١٠٧	٩٣	٩٠

وحصيلة « المساعدة » هي بالأصل خسارة وليست زيادة في احتياطي « العالم الثالث » ، كما يتبين بوضوح من الجدول التالي :

الاحتياطي الرسمي من الذهب والقطع الاجنبي في نهاية السنة :

(بمليارات الدولارات) : (١١٢)

العام	البلدان الصناعية	البلدان غير الصناعية
١٩٥٤	٣٧٫٨٦	١١٫٧٤
١٩٥٥	٣٧٫٦٩	١١٫٦٩

١٩٥٦	٣٨ر٥٦	١٢ر٠٣
١٩٥٧	٣٩ر٥٠	١١ر٣٤
١٩٥٨	٤١ر٣٦	١٠ر٤٢
١٩٥٩	٤١ر٧٥	١١ر٠١
١٩٦٠	٤٤ر٥٨	١٠ر٥٠

وغني عن القول ان « الحرب الباردة » تحفز حركة المساعدة للبلدان المتخلفة ، باعتبار أن التحالف مع البورجوازية الكولونيالية يمثل الامكانية الوحيدة المتاحة للامبريالية لمواجهة التعزز المتواصل للقوى المناهضة للأمبريالية في العالم • لكن تبدل بنية التجارة العالمية المتمثل في الامبريالية الجديدة ينبغي أن يعتبر عاملا يلعب دوره على كل الاحوال في هذا الاتجاه ، وحتى بغض النظر عن الصراع بين الغرب والشرق •

الفصل الرابع عشر

عصر افول الراسمالية

تركز الراسمال وتمركزه الدوليان

كانت رأسمالية المزاحمة الحرة تتميز باحتكار بريطانيا الصناعي العالمي . وقد افتتح زوال هذا الاحتكار . عقب ظهور مجموعة من دول صناعية أخرى كبيرة ، افتتح مرحلة نهضة الأمبريالية . وسمح تقاسم العالم بين هذه الدول الكبيرة طوال ٤٠ عاما بتوسع جديد للقاعدة العالمية لنمط الانتاج الرأسمالي ، والتجارة والانتاج العالمي ، وتجارة كل أمة أمبريالية وانتاجها ، على حد سواء .

وقد أنجز تقاسم العالم هذا في مطلع القرن العشرين مع تقسيم الصين الى مناطق نفوذ . لكن القوى التي كانت تدفع بالرأسمالي على طريق التوسع بقيت فتاكة أكثر منها في أي وقت سبق . فهيمنة الاحتكارات على اقتصاد البلدان الرأسمالية الكبيرة المتقدمة تترافق بزيادة هامة جديدة في تركيب الرأسمال العضوي . والرأسمال يكد أكثر من أي وقت سبق سعيا وراء الأرباح الفائضة . وضيق المجالات التي لم يدخلها بعد نمط الانتاج الرأسمالي يقلل بالتالي من امكانية ايجاد مصادر جديدة للأرباح الفائضة عن طريق تصدير الرساميل الى البلدان العذراء صناعيا .

وتصبح الأمم المصنعة القديمة بالتالي بدورها مجالات للتوسع الدولي للرأسمال • وتظهر الحروب الامبريالية كوسيلة أخيرة تستطيع بصورة مؤقتة حل التناقض بين ميل قاعدة نمط الانتاج الرأسمالي الى التوسع الدائم وبين الحدود التي يكون غزو الكرة الارضية قد وضعها لهذا التوسع • وانما في هذه الحروب « تتحرر » بصورة انفجارية القوى المنتجة التي تختنق داخل الحدود القومية التي ما تني تضيق باطراد •

ان الحرب الامبريالية ، وهي حرب تهدف في آن واحد الى حل صراعات المزاحمة الرأسمالية الدولية بصورة مؤقتة والى تعديل توزيع مناطق النفوذ في العالم تبعا للتبدلات الطارئة على علاقات القوة بين الدول الكبرى، تصبح الطريق الرئيسي الذي تمر به عملية تركز الرأسمال وتمركزه الدوليين • وهي تنزل الفقر والدمار على نحو دوري بقسم من البورجوازية العالمية ، لتغني وتعزز قسما آخر من هذه البورجوازية عينها • وهي تنتزع من دول أمبريالية قديمة أراضي صيدها الموقوفة عليها وتحولها الى مجالات لتوظيف الرساميل الاجنبية • لكنها تسمح في الوقت نفسه للبورجوازية الوليدة في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة بأن تفصّل لنفسها مكانا متواضعا في السوق العالمية بفضل انقطاعات أو تبدلات مفاجئة في اتجاه التجارة الدولية • والتطور غير المتساوي والتطور المركب اللذان يوجهان تكوين وتطور التجمعات الاحتكارية الرأسمالية، يميزان أيضا مجمل التطور الاقتصادي في عصرنا • فهذا التطور ، اذ يعمل على مركزة موارد الرساميل الشاغرة في حفنة ضئيلة من البلدان ، لا يلغي المزاحمة ما بين الأمبرياليين ، بل يؤجج أوارها سواء أعلى صعيد « الكبار » أم على صعيد « الصغار » الذين يناضلون بيأس في سبيل احتلال مكانهم تحت الشمس •

وليست الحروب الامبريالية الطريق الوحيد الى هذه المركزة وهذا التركز الدوليين للرساميل، اللذين يتناسبان، في التحليل الاخير، مع المستوى الذي بلغه تطور القوى المنتجة • ويمكن لهذا التمركز أن ينجم أيضا عن المزاحمة والتداخل المتزايد بين رساميل من بلدان ومناطق مختلفة من العالم الامبريالي ، كما تتمان لاسيما في أوروبا الغربية ، منذ خلق السوق المشتركة خاصة •

عشية الحرب العالمية الاولى كانت ثلاث دول كبرى تشكل ، بالنظر الى ضعفها في مادة الرساميل ، حقلا لتوظيفات الدول الاجنبية الامبريالية : روسيا في المقام الاول ، بالنسبة الى الرأسمال الفرنسي والبلجيكي والنمسا ـ المجر وايطاليا بالنسبة الى الرأسمال الالماني • وعند انتهاء الحرب العالمية الاولى حلت بالامبريالية الالمانية ، التي كانت تثميراتها في الخارج في عام ١٩١٣ تاتي في المرتبة الثالثة في العالم ، حالة من الفقر المدقع الى حد أنها أصبحت الحقل الرئيسي لتوظيف الرساميل الاجنبية ما إن استقر المارك الالماني• وبين ١٩٢٤ و١٩٢٩ كانت المانيا تستوعب سنويا ٤٠٠ مليون دولار من الرساميل المستوردة ، مقابل ١٣٦ مليونا موظفة في أوستراليا ، و ١١٠ مليونا في الارجنتين ، و ١٠٥ مليون في أوروبا الشرقية • وقد بقيت اليابان بالذات ، هي الدولة الرأسمالية المتوسعة ، حقلا واسعا لتوظيف الرساميل الاجنبية •

وقد عجلت الحرب العالمية الثانية على نحو ملموس بعملية التركز الدولي للرأسمال هذه • فقد اضطرت بريطانيا ، التي كانت قبل الحرب العالمية الاولى أول دولة مصدرة للرساميل ، اضطرت الى تصفية جزء واسع من تثميراتها في الخارج لتمول مجرى الحرب ، ويقدر هذا الانسحاب من التوظيف ؛ ١٧ مليار دولار • ثم ان الرساميل الاميركية راحت تتدفق أكثر فأكثر نحو هذا البلد • وفقدت فرنسا وهولاندا وبلجيكا جزءا من تثميراتها الاجنبية وأضحت في الوقت نفسه حقولا لتوظيف الرساميل الاجنبية ، ولاسيما الاميركية • أما اليابان ، فبعد أن نجحت في مد دائرة عمل رساميلها الى سائر أرجاء جنوب شرقي آسيا بين ١٩٤٢ و ١٩٤٥ ، انهارت واضطرت الى فتح أبوابها بالذات على سعة للرساميل الاميركية • وهذا يسري أيضا على ايطاليا والمانيا • فبعد أن أغرقت رساميل هذه الاخيرة القسم الاعظم من أوروبا وروسيا الغربية بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ ، أغرقت بدورها بالرساميل الاميركية بعد الهزيمة •

ومع اكتمال هذا التطور بات عدد صغير من البلدان « الفائضة الرسملة » يواجه غالبية الدول التي أمست مذ ذاك فصاعدا « ناقصة الرسملة » ، أي ذات مستوى من الانتاجية أدنى من الانتاجية الوسطية

العالمية • والبلدان الوحيدة «الفائضة الرسملة» هي اليوم الولايات المتحدة وسويسرا ، والى حد نسبي تماما بريطانيا والبلدان الواطئة وبلجيكا والسويد •

ويتميز فيض الرسملة هذا :

١ ــ بفائض سنوي من فائض القيمة القابل للرسملة الذي ما عاد توظيفه في البلد عينه يدر الربح الوسطي •

٢ ــ باحتكارات الانتاجية •

« ان كل صناعة البترول والصناعة البترولية ــ الكيمياوية ، وجزءا كبيرا من صناعات البلاستيك والفولاذ والبناء الميكانيكي التي تستخدم تقنيات جديدة وهامة متطورة في العالم منذ الحرب ، تدفع رسوما للشركات الاميركية وترتبط بصناعيين أميركيين وبموافقتهم بالنسبة الى بعض قطع التجهيز الحيوية • ويقدر أن صناعة تصفية النفط تدفع وحدها سنويا عشرات الملايين من الجنيهات السترلينية للولايات المتحدة » (١) •

٣ ــ بفرق متعاظم في العمر الوسطي للانشاءات الصناعية • ففي عام ١٩٣٨ كانت الولايات المتحدة الاميركية تدفع عن كل رأس من السكان لاهتلاك الرأسمال الجامد ٦٠ دولارا . مقابل ٥٠ في بريطانيا ، و ٣٥ في فرنسا والمانيا • وفي عام ١٩٥٠ ارتفع هذا الرقم الى ١٤٠ دولارا في الولايات المتحدة ، مقابل ٦٥ في بريطانيا و ٤٠ في فرنسا والمانيا • واذا أخذنا بعين الاعتبار أن دولار ١٩٥٠ لا يعادل سوى نصف دولار ١٩٣٨ ، نجد أن الاهتلاك يتسارع في الولايات المتحدة بينما يتباطأ في أوروبا الغربية • بيد ان هذا الوضع قد تعدل بعد ١٩٥٣ وخاصة بعد ١٩٥٧ •

تذكر « الاحصائية السنوية للأمم المتحدة » لعام ١٩٥٨ ان ستة بلدان فقط ، من أصل ٧٣ بلدا جرى تحليل ميزان مدفوعاتها عن فترة ١٩٥١ ــ ١٩٥٧ ، تسحب من العائدات من تشيراتها في الخارج أكثر مما ترسل الى الخارج عن التشيرات القائمة داخل حدودها • هذه البلدان هي : الولايات المتحدة الاميركية (الفائض السنوي الصافي من دخولات الربائح والفوائد الخ يبلغ ٢٫٥ مليار دولار) . وبريطانيا (٢٦٥ مليون دولار سنويا) ، وسويسرا (١٠٠ مليون دولار سنويا)، والبلدان الواطئة (٦٥ مليون دولار

سنويا)، وبلجيكا (٣٥ مليون دولار سنويا)، والسويد (١٨ مليون دولار سنويا) * •

والبلدان التي تدفع أكبر قدر من الغرامة السنوية للرأسمال الاجنبي (الارقام التي بين هلالين تشير الى المعدل الوسطي السنوي من تصدير الربائح الصافي إبان الحقبة ذاتها) : فينزويلا (٥٥٠ مليون دولار) ، كندا (٣٣٠ مليون دولار) ، أوستراليا (٢٢٠ مليون دولار) ، أفريقيا الجنوبية (١٩٠ مليون دولار) ، العراق (١٣٥ مليون دولار) ، البرازيل (١٣٠ مليون دولار) ، المكسيك (١١٠ مليون دولار) ، اتحاد أفريقيا الوسطى (١٠٠ مليون دولار) ، ايران (٩٠ مليون دولار) ، المانيا الغربية (٦٨ مليون دولار) ، الخ •

انكماش السوق العالمية النسبي وتجزؤها

كان عصر الانطلاقة الامبريالية (١٨٧٥ ــ ١٩١٤) عصر قيام السوق العالمية وتوطدها الفعلي ، وعصر توسع التجارة الدولية الكوني • وانفجار التناقضات الملازمة للنظام ، بدءا من الحرب العالمية الاولى ، يعني في الوقت نفسه انفجار السوق العالمية وانكماشها النسبي وتجزؤها •

أ ــ لقد انتزعت ثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية ، ثم توسع الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية بعد ١٩٤٤، وانتصار الثورة الصينية، وأحداث كوريا وفيتنام ، والثورة الكوبية ، انتزعت من السوق الرأسمالية ثلث العالم الذي بات مغلقا دون التداول الحر للبضائع الرأسمالية، ولاسيما الرساميل•

ب ــ لقد قلص انفجار الثورة الكولونيالية وتطورها منذ الحرب العالمية الثانية مجالات تصريف بعض المنتجات الرأسمالية في بلدان أخرى من العالم •

---

* هناك عدد من الحالات القصوى . فقد كان هناك بالنسبة الى فرنسا خروج صاف في اعوام ١٩٥١ ــ ١٩٥٤ ودخول صاف منذ ١٩٥٥ ، لكن البلد يظل مستوردا صافيا للرساميل بقدر كبير . وللبرتغال رصيد صاف من دخولات الربائح، لكن هذا الرصيد تافه بالمقارنة مع الدخولات الصافية الضخمة من الرساميل . وللبنان وايرلندا رصيد صاف طفيف ، هو نتيجة للهبات أو لعودة المهاجرين أكثر منه نتيجة للرساميل الموظفة في الخارج .

ج ــ ان تصنيع عدد من بلدان ما وراء البحار ــ وهو نتيجة محتمة على المدى الطويل لتصدير الرساميل المتروبولية نحو هذه البلدان ــ قد حولها من زبائن الى مزاحمين لبعض الفروع الصناعية في البلدان الامبريالية، ولاسيما الفروع المنتجة لسلع الاستهلاك •

د ــ ان النهضة الصناعية التي حققها الاتحاد السوفياتي وعدد من بلدان الكتلة الشرقية قد أتاحت لها أن تحل جزئيا محل البلدان الامبريالية كأطراف تجاريين في عدد من البلدان المتخلفة أو حتى المتقدمة ، كما يتضح من الجدول التالي :

البلد	٪ من الواردات الآتية من البلدان الشرقية			٪ من الصادرات الى البلدان الشرقية		
	١٩٣٨	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٣٨	١٩٥٦	١٩٥٧
فنلندا	٩	٢٥	٣٢	٣	٢٧	٢٨
مصر	١٠	١٤	٢٧	١٠	٣٤	٤٨
تركيا	١١	١٥	١٦	١٢	٢٠	٢١
سيلان	١	٩	٤	١	١١	١١
بورما	—	١٩	٧	—	١٤	١٠
ايران	٣٦	١٠	١٢	١٠	١٧	٢٥
سورية	—	٤	٧	—	٨	٢٢
اسلندا	٢	٢٦	٣٤	١	٣٠	٣٥ [٢]

وبنتيجة هذا الانكماش النسبي للسوق العالمية الرأسمالية ما عاد في وسع التجارة الخارجية أن تلعب نفس دور صمام الأمان تجاه ميول فيض الانتاج الملازمة للانتاج الرأسمالي : فالصادرات باتت تمتص قدرا من الانتاج العالمي أقل مما كان عليه قبل ١٩١٣ •

من عام ١٨٥٠ الى عام ١٩١٣ زاد حجم التجارة العالمية ٩٠٠٪ بينما لم يتضاعف بالتأكيد دخل كل فرد من أفراد الجنس البشري (على أن تؤخذ

بعين الاعتبار زيادة السكان التي بلغت نسبتها ٦٠٪) • وعلى هذا فأغلب الظن ان التجارة العالمية قد امتصت قدرا من الانتاج العالمي أكبر بثلاث مرات تقريبا في عام ١٩١٣ منه في عام ١٨٥٠ • (٣)

وبالمقابل لم يزدد حجم التجارة العالمية من ١٩١٣ الى ١٩٥١ سوى ٣٠٪ ، بينما زاد سكان العالم ٤٠٪ ، وزاد أيضا دخل كل فرد من أفراد الجنس البشري (ولو بصورة متواضعة اذا أخذنا بعين الاعتبار البلدان المتخلفة) • وبالنتيجة يكون حجم التجارة العالمية قد زاد بنسبة أقل بكثير من نسبة زيادة حجم المداخيل والانتاج العالمي ، وتكون التجارة العالمية قد امتصت قدرا أقل من الانتاج العالمي • (٤)

ان ملاحظة كوزنتس هذه تحتفظ اليوم بكل قيمتها ، بالرغم من التوسع الكبير للتجارة العالمية أثناء مرحلة ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠ • فقد انتقل الانتاج العالمي من المنتجات الناجزة الصناعية (١٠٠ = ١٩١٣) من المعدل الوسطي ٢٦٣ في فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ الى المعدل الوسطي ٤٤١ في فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ • وانتقل حجم صادرات هذه المنتجات نفسها (١٠٠ = ١٩١٣) من المعدل الوسطي ١٠٠ في فترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ الى المعدل الوسطي ١٧٣ في فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ • فضلا عن أن الرقم الأخير قد تضخم بنتيجة نمو المبادلات ضمن نطاق السوق المشتركةالاوروبية • (٥)

ونجد على ذلك مثالا نموذجيا في انتاج وتجارة منتجات صناعة الحديد والصلب • فبينما ارتفع الانتاج العالمي من منتجات صناعة الحديد والصلب (بدون اعتبار الاتحاد السوفياتي) بين ١٩١٣ و ١٩٥٠ الى المؤشر ٢٢٩ ، زادت الصادرات العالمية من منتجات صناعة الحديد والصلب (بما فيها المنتجات الناجزة) أقل من ٣٥٪ • وفي عام ١٩٥٧ تضاعف الانتاج العالمي من صناعة الحديد والصلب ثلاثة أمثال ما كان عليه في عام ١٩١٣ • بينما لم يزدد حجم التجارة العالمية لمنتجات صناعة الحديد والصلب الا ٦٠٪ •

وانما في الصناعة النسجية قبل كل شيء تظهر النتائج المتضافرة لتصنيع البلدان المتخلفة وللتراجع البنيوي في التجارة العالمية الرأسمالية • والواقع ان هذا التراجع لم يعد نسبيا ، بل أمسى مطلقا ، واتخذ حتى شكل انهيار بالنسبة الى الاقمشة القطنية :

انتاج الاقمشة القطنية وصادراتها
العالمية السنوية بملايين الياردات

	١٩١٠–١٣	١٩٢٦–٢٨	١٩٣٦–٣٨	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٦٠
الانتاج	٢٧,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٣٣,٦٠٠	٣٩,٨٠٠	٥٦.٥٢٠
الصادرات	٩,٥٠٠	٨,٥٥٠	٦,٤٥٠	٤,٩٠٠	٥,٨٠٠	٦,٤٨٠
٪	٣٥ ٪	٢٧,٥ ٪	١٨ ٪	١٤,٦ ٪	١٤,٥ ٪	١١,٥ ٪ (٦)

ولقد تعدل في الوقت نفسه التوزيع الجغرافي للانتاج والصادرات تعدلا عميقا ، كما يتبين من الأرقام التالية عن عدد صنانير الحياكة في العالم (بالآلاف ، وعلى أساس حساب صنانير غزل القطن الخام وحدها) (٧) :

	١٣/٨/٣١	١٩٢٩	٣٦/٧/٣١	٥١/٧/٣١	٥٩/١٢/٣١
أوروبا	٩٩,٥٠٥	١٠٤,٣٠٥	٩١,٢٢٧	٧٢,٤٥٧	٥٧,٩٠٢
تشيكوسلوفاكيا	—	٣,٥٧٣	٣,٥٦٢	٢,٣٥٥	١,٩٥٠
فرنسا	٧,٤٠٠	٩,٨٨٠	٩,٩٣٢	٨,٠٣٥	٦,٠٧١
المانيا	١١,١٨٦	١١,٢٥٠	١٠,١٠٩	٦,٢٠٦ الغربية	٥,٩٤٨ الغربية
ايطاليا	٤,٦٠٠	٥,٢١٠	٥,٤٤٢	٥,٦٩٤	٤,٨٥٤
اسبانيا	٢,٠٠٠	١,٨٧٥	٢,٠٧٠	٢,٢١٠	٢,٦٢٦
بريطانيا	٥٥,٦٥٢	٥٥,٩١٧	٤١,٣٩١	٢٨,١٥٢	١٤,١٠٤
الاتحاد السوفياتي	٧,٦٦٨	٧,٤٦٥	٩,٨٠٠	٩,٨٥٠	١٠,٩٦٢
اميركا	٣٤,٢٦٠	٣٩,٥٧٠	٣٢,٨٤١	٣٠,٣٥٨	٢٨,٤١٥
الولايات المتحدة	٣١,٥٠٥	٣٤,٨٢٩	٢٨,١٥٧	٢٣,١٨٣	٢٠,١١١
كندا	٨٥٥	١,٢٤٠	١,١١٠	١,١٣٨	٨٧٦
المكسيك	٧٠٠	٧٥١	٨٦٢	١,١١٤	١,١٩٢
امريكا الجنوبية	١,٢٠٠	٢,٧٥٠	٢,٧١٢	٤,٧٧٢	٥,٨٨٤
افريقيا	—	—	—	٧٧١	١,٥٤٦
آسيا واوقيانوسيا	٩,٣٩٣	١٨,٨٣٦	٢٥,٥٨٢	٢٢,٤٠٨	٤١,٦٦٨
الصين	١,٠٠٩	٣,٦٠٢	٥,٠١٠	٤,٢٥٠	٩,٦٠٠
الهند	٦,٠٨٤	٨,٧٠٤	٩,٧٠٥	١٠,٨٤٩	١٣,٢٨١
اليابان	٢,٣٠٠	٦,٥٣٠	١٠,٨٦٧	٥,٢٤٤	١٣,٠١٢
العالم	١٤٣,٤٤٩	١٦٤,٢١١	١٥١,٧٠٥	١٢٥,٩٩٤	١٢٩,٥٣١

وإذا لم يكن انتاج خيوط القطن قد تناقص ، وانما ازداد ابان الحقبة ذاتها ، فهذا يرجع الى تكثيف استعمال الامكانيات الموجودة ، والى زيادة انتاج الصنارة الواحدة ، والى التحسين الفني الطارىء على الصنانير ، والى تعقيل المنشآت • ومن المفيد أن نلاحظ ان الولايات المتحدة ، التي كانت لمـدة طويلة من الزمن المستفيد الرئيسي من انتقال الاستطاعة الانتاجيـة والتصديرية من بلدان أوروبا الغربية الى بلدان ما وراء البحار ، قد بدأت تقع هي نفسها ضحية لهذا التطور • وهذا يتجلى أيضا في أرقام التصدير • فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان تطور حجم صادرات الاقمشة القطنية بالنسبة الى عدد من البلدان المصدرة الهامة على الشكل التالي : (٨)

	بملايين الامتار المربعة					بمئات الاطنان	
	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٤	١٩٥٨
الصين وهونغ كونغ	–	–	–	–	–	٢٠٤	٦٠٢
اليابان	٣٢٤	٤١٧	٦٢٣	٩١٠	٨٣٦	١٢٤٨	١٢٥٠
بريطانيا	٤٤٥	٦٣٦	٧٥٦	٦٨٤	٧٢٣	٧٠٨	٤٣٨
الولايات المتحدة	١٢٤٨	٧٨٦	٧٥٩	٤٦٧	٦٧٥	٧١٨	٥٩٨
الهنـــد	–	٢٥٨	٣٩٠	٩٢٧	٦٦٩	٨٩٧	٦٧٠
اوروبا الغربية	–	–	–	–*	–	١٦١٤	١٣٦٢

وحتى نستطيع أن نجري بعض المقارنة بين هذا التطور غداة الحرب العـالمية الثانية وبين الوضع قبل عـام ١٩١٤ ، تثبّت هذا الجدول عـن الصادرات أو الواردات الصافية (التي تتضمن الحركات في كلا الاتجاهين) في المناطـق الرئيسية من العالم (بآلاف الأطنـان من الأقمشة القطنيـة : ــ صادرات صافية + واردات صافية) :

	١٩١٣	١٩٢٥	١٩٣٨	١٩٥٠	١٩٦٠
بريطانيا	– ٥٧٦	– ٣٧٧	– ١٣٥	– ٥٩	+ ٣٩
اوروبا القارية	– ١٦٧	– ١٥٨	– ١٢٣	– ١٠٤	– ٩٢
الولايات المتحدة	– ٣٥	– ٣٧	– ٣٢	– ٧١	– ٤
الهند	+ ٢٤٩	+ ١١٦	+ ٦٧	– ٦٤	– ٨٢
الصين	+ ١٨١	+ ١٢٧	+ ٢	+ ٤	٥٠
اليابان	– ٣	– ١٠٣	– ٢٢٤	– ١١٨	– ١٥١

* ١٠٤٠ من مئات الأطنان •

صحيح ان هذا التطور ينتفي مفعوله جزئيا بفعل صعـود صادرات السلع التجهيزية والمنتجات المسماة بـ « الجديدة » (الكترونيك ، كيمياء ، ألياف اصطناعية ، منتجات بلاستيكية ، منتجات البصريات والادوية الخ) • لكن مع استفحال المزاحمة ما بين الأمبرياليين والتصنيع التدريجي لـ « العالم الثالث » ، يزداد عدد القطاعات التي تجنح الى الانتقال الى صنف الفروع التي تتقلص مجالات تصريفها الدولية ، بالنسبة الى انتاجها الاجمالي أولا ، ثم حتى بأرقام مطلقة •

الكرتلة العامة للصناعة

ان ترسخ التروستات والاحتكارات ، وترسخ هيمنتها على قطاعات واسعة من الاقتصاد ، يزيد البون بين المعدل الوسطي لربح القطاعات المحتكرة والمعدل الوسطي لربح القطاعات غير المحتكرة • وتصبح المزاحمة بين الفروع الصناعية العلامة الاساسية المميزة للمزاحمة • وتضطر القطاعات غير المحتكرة الى أن تتخذ بدورها تدابير تنظيم واعادة تجميع ، حتى تحمي معدل ربحها • ويعتمد دفاعها بصورة أساسية على تشكيل روابط مهنية أو كارتلات تضم القسم الاعظم ، أو مجموع منشآت القطاع المحدد في غالب الاحيان تحت راية أقوى منشآت القطاع المذكور • وبدءا من العقد الاول في هذا القرن ، ولاسيما غداة الحرب العالمية الاولى وأثناء أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ الكبرى ، تحققت الكرتلة العامة للصناعة عن طريق تكوين « الروابط المهنية » TRADE ASSOCIATIONS والتجمعات المهنية لأرباب الاعمال •

ففي ألمانيا زاد عدد الكارتلات من ٧٠ في عام ١٨٧٧ و ٣٠٠ في عام ١٩٠٠ الى ١٠٠٠ في عام ١٩٢٢ ، و ٢١٠٠ في عام ١٩٣٠ ، و ٢٢٠٠ في عام ١٩٤٣ (٩) • وقد قدر في عام ١٩٥٤ ان ١٢٪ من كافة مبيعات المفرق في المانيا الغربية قد تمت بموجب أسعار مفروضة فرضا على بائع المفرق ، الشيء الذي لا يعدو أن يكون بالأصل سوى شكل واحد من أشكال الاتفاقات الكارتلية • وتبلغ هذه النسبة ٩٥٪ في قطاع ماكينات الخياطة ، و ٨٥٪ في قطاعات منتجات التبغ ، و ٧٥٪ في قطاع التصوير الفوتوغرافي ، و ٦٠٪ في قطاع « الراديو والتلفزيون » ، و ٤٥٪ في قطاع الأدوية ، الخ (١٠) •

وفي الولايـات المتحدة تتطور الروابط المهنية بدءا من عـام ١٩١١ (شركة بريدج بيلدرز) و ١٩١٢ (جمعية بيلو باين) ، وقبل كل شيء بهدف إبلاغ جميع الاعضاء المعلومات المتعلقة بأسعار الكلفة وأسعار مبيع مختلف الاطراف ، وتقرير « سعر وسطي » لكل قطاع صناعي ، من غير أن يغيب عن البال ، بالطبع ، تضمينه « ربحا معقولا » • وقد انتقل عدد « الروابط المهنية » من ٨٠٠ في عام ١٩١٤ الى حوالي ٢٠٠٠ في عام ١٩١٩ (١١) •

وقد جاء قرار المحكمة العليا في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ ليعرقل بعض الشيء هذا التطور • وقد تقلص عددها بسرعة يومذاك • لكن « الروابط المهنية » انبعثت من جديد بعد بضع سنوات ، بفعل قرار آخر ، لكن محبذ هذه المرة ، للمحكمة العليا في عام ١٩٢٥ ، ولاسيما بفعل قانون التصحيح القومي « National Recovery Act » الصادر في عام ١٩٣٣ • ومـن جديد بلغ مجموع « الروابط المهنية » القومية والاقليمية ١٥٠٥ في حزيران ١٩٣٨ (١٢) •

تؤكد شركة « ستيفنسون وجوردان وهاريسون » التي تدير حوالي ثلاثين « رابطة مهنية » ، تؤكد بفظاظة في نشرة لها يعود تاريخها الى ١٩٣٨ :

« ••• علينا أن نعدل قوانيننا الناظمة للأعمال بصورة تكتسب معها كل صناعة الحق في تكوين تنظيم قوي وفي أن تدير وتراقب نفسها بنفسها ••• وعندما تتنظم الصناعة بهذه الطريقة ، ينبغي أن يكون لها الحق في توزيـع الانتاج وتسويته ، وفي تعيين الحصص لشتى المنشآت ولمختلف المناطـق . وفي تحديد السعر العادل الذي ستباع به منتجاتها للجمهور • وسيتوجب على الرساميل الجديدة التي ترغب في العمل في فرع من الفروع الصناعية ، تفيض استطاعته عن الأرقام المحددة للانتاج ، أن تحصل مسبقا على شهادة سماح وحاجة » (١٣) •

وفي بريطانيا بلغ عدد « الروابط المهنية » ، التي أنشئت أول رابطـة منها في عام ١٨٨١ ، بلغ حوالي ٥٠٠ في عام ١٩١٩ وحوالي ٢٠٠٠ في عـام ١٩٥٦ ، ومن بينها ١٣٠٠ « رابطة مهنية » صناعية (١٤) • ويهتم ربع هـذه الروابط على الأقل بتنظيم أسعار منتجاته ، اذا ما صدقنا دراسة أصدرهـا « معهد التخطيط السياسي والاقتصادي » •

تؤكـد اللجنة البريطانية لدراسة الاحتكارات والطرائق التضييقيـة ــ وهي مؤسسة عامة ــ في تقرير نشر في عام ١٩٥٥ ان ١٦ رابطة على الأقل من أصل ٣٠٠ رابطة مهنية قامت بدراستها ، تفرض على أعضائها أساليـب كارتليـة النزعة ، بدءا من تثبيت الأسعار الى مقاطعة « اللامنتمين » الـى تأسيس محاكم (!) خاصة تحاكم ــ وأحيانا بحضور « محامين » للدفاع عن المتهـم ! ــ الشركات التي توجه اليها تهمة خرق قواعد الرابطـة (١٥) • ويوضح التقرير بعبارات لا تقبل لبسا أصول « الروابـط المهنية » وهدف تطورها :

« قبل الحرب العالمية الاولى كانت اللهجة تركز بصورة أساسية على اتقاء انخفاض أسعار المفرق، والاسلوب الذي وقع عليه الاختيار لهذه الغاية كـان أسلوب الالزام الجماعي بالتقيد بأسعار المبيع المحددة ، والمفـروض بواسطة قوائم (بأسماء باعةالمفرق الذين لا يحترمون التعرفة والذين تمسك عنهم البضائع) ••• وقد انهار بعض من أقدم التسويات في مطلع الاعوام ١٩٢٠ ، تحت ضغط المصاعب الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب ، وكـان هدف الاتفاقات الجديدة التي عقدت فيما بعد ، ابان العقد نفسه ، تجنـب إخفاق هذا العمل الجماعي في المستقبل • وخلال الاعوام ١٩٣٠ ، وعقـب فتـرة من كساد اقتصادي حاد ••• وقعت لأول مرة غالبية اتفاقات اعـادة المبيع التي نعرفها، بينما جرى تمديد الاتفاقات الأقدم عهدا ، والأقل تعقيدا، مرارا عديدة وأعيدت صياغتها بصورة مشابهة ــ وفي غالب الاحيان بهدف دعم أسعار المنتجين المشتركة » (١٦) •

وفي فرنسا ، وخارج نطاق كارتلات الصناعة الكبيرة المحتكرة ، وقبل كل شيء صناعة التعدين وصناعة الحديد والصلب، تطورت أيضا التعاقدات الصناعية ، ولاسيما في حقبة ما بين الحربين • ولم تنطلق فعلا الا غداة شهر حزيران ١٩٣٦. ولاسيما في عهد حكومة فيشي ، مع «لجان التنظيم» (١٧) •

يلاحظ جاك هوسيو بدوره :

« ان السمـة الثانية لمرحـلة (١٩٠٠ ــ ١٩٥٠) هي التبني المعمـم لسياسات التعاقدات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي • فقبل ١٩١٤ كانـت التعاقدات الصناعية استثناء ، بالرغم من أن بعض المنشآت لجـأت

أحيانا ، لأسباب ومدد مختلفة، الى انشاء مراكز بيع مشتركة • وبعد ١٩١٨، ولاسيما بين ١٩٣٢ و ١٩٣٦ ، ترسخت كرتلة الاقتصاد بوسائل متباينة ، من مراكز بيع مشتركة وروابط تضامنية وفروع مشتركة للتوزيع أو لتحويل المنتجات ••• وقد بقيت الاستطاعة الانتاجية فائضة وضمنت الاستقرار لنظام التعاقدات في الاقتصاد : وهكذا تحولت هذه التعاقدات من مؤقتة الى دائمة » (١٨) •

وفي اليابان انطلقت الكارتلات ، التي كانت قليلة العدد قبل أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ، انطلاقة قوية بعد هذه الأزمة • فقد امتدت منذ عام ١٩٣١ الى ٨ فروع صناعية هامة ، وفرضت تضييقات صارمة على الانتاج فيها ، وامتدت في عام ١٩٣٦ الى ١٦ فرعا صناعيا خارج نطاق الفروع التي تعمل فيها الكارتلات الالزامية • وفي الوقت نفسه ارتفع عدد روابط المصدرين من ١٤ في نهاية ١٩٣٠ الى ٨٥ في نهاية ١٩٣٥ ، لتشرف على القطاعات الرئيسية كافة • وأخيرا تعمل روابط باعة المفرق، التي ارتفع عددها من ٩٥٦ في عام ١٩٣٦ الى ٣٠٠٩ في عام ١٩٣٩، ككارتلات بيع وشراء حقيقية (١٩) •

وبعد « الفك » المؤقت للكرتلة في عام ١٩٤٥، عادت الحركة كما كانت وأشد :

« بعد أن أزيحت العقبات القانونية نهائيا تقريبا ، تطاولت بسرعة قائمة الكارتلات في الاعوام الخمسة أو الستة الاخيرة • وقد تجاوز عددها المئتين • وهي تشرف على الانتاج وتوزع السوق وتحدد الاسعار • ويشمل نشاطها الميادين الصناعية كافة تقريبا ، وتتولى تسوية المزاحمة بين مختلف شركات المجموعات الكبيرة • ومفعولها مسكن اليوم في جميع دورات الحياة الاقتصادية ، وحتى في فترة الازدهار • وهذا يتضح لنا في هذه الساعة بالذات حيث ما تزال الكارتلات ، التي تشكلت ابان حركة التقلص في عام ١٩٥٨ لمنع انهيار الاسعار ، قائمة بالرغم من أن الاعمال عادت الى سابق رواجها وباتت تعمل حتى على زيادة الاسعار » (٢٠) •

وهكذا تكون الكرتلة الفعلية قد بلغت درجة مدهشة حتى في القطاعات التي تعتبر تقليديا الملجأ الأخير لـ « المزاحمة الحرة » بالنظر الى الدرجة المنخفضة نسبيا لتركز الرساميل فيها •

ومن قبيل ذلك في مجال صناعة النسيج أن « اللجنة الاتحادية لتجارة الولايات المتحدة » قد اتهمت في آذار ١٩٤٨ « معهد الخيـوط المنفوشة » بأنه نبَّت أسعار منتجاته باتفاق مشترك ، وحدّ الانتاج ، وألغى الخصم التجاري ، وأوجد نظاما أوحد لشروط المبيع ، أي بأنه قد تصرف كما لو أنه كارتل حقيقي •

كما ان التقرير الذي نشرته في ١٤ نيسان ١٩٥٤ « لجنة الاحتكارات والطرائق التضييقية » البريطانية اتهم « اتحاد طباعي النسيج » بأنه جمع منتجي ٩٨٪ من كل القطن المطبوع في بريطانيا ، وبأنه حمى هذا الاحتكار عن طريق تحديد الأسعار وتعيين حصص الانتاج ، وكذلك بواسطة تدابير تضييقية ضد نمو الاستطاعة الانتاجية (٢١) • أما البناء اللامنقول . المتميز بهيمنة المنشآت الصغيرة نسبيا ، فاننا نجد وصفا مطابقا لوضعه في الولايات المتحدة في المقطع التالي :

« يقرر كبار منتجي الخشب المقطوع الأسعار في مناطق المدن الكبيرة • وتقـرر الروابط (المهنية) الاسعار الاساسية للنوافذ ولاطارات النوافـذ وللخزائن ولخشب الجدران التزييني ، وتحافظ عليها • ويحظر على تجار ووسطاء مواد التمديدات البيع المباشر للمقاولين ••• وقد ألغى بعض منتجي مواد التمديدات وغيرها عمولة الوسطاء الذين يبيعون مباشرة للمستهلك أو المقاول • وقد وزعت رابطة لتجار الخشب قائمة بأعضائها على الصناعيين وتجار الجملة في منطقة محددة ، فاذا ما باع بائع الجملة منتجات لتاجر غير عضـو في الرابطة ، توجب عليه أن يدفع غرامة ، وإلا قاطعه جميع أعضـاء الرابطة » (٢٢) •

ويشير ستوكينغ وواتكينز (٢٣) الى أن ٤٧ر٤٪ من مبيعات المنتجات الزراعية ، و ٤٢ر٧٪ من مبيعات المنتجات المصنوعة ، و ٨٦ر٩٪ من مبيعات المنتجـات المنجمية ، في سوق الولايات المتحدة الداخلية في عـام ١٩٣٩ ، تضمنت سلعا تشرف عليها الكارتلات مباشرة ، وهذا دونما اعتبار حـتى للروابط المهنية •

وبالتوازي مع تطور الروابط المهنية والكرتلة العامة ، تتطور أيضـا منظمات اقتصادية ــ سياسية تابعة لأرباب العمل ، هي عبارة عن كارتلات

عليا تمثل مجموع الطبقة الرأسمالية في مواجهة الدولة والطبقة العاملة والمستهلكين والتجمعات المصلحية الاخرى • وتتمثل في « الرابطة القومية لأصحاب المعامل » في الولايات المتحدة ، و « اتحاد الصناعات البريطانية » في بريطانيا ، و « الاتحاد الالماني لروابط أرباب العمل » ثم « اتحاد الرايخ للصناعات الالمانية » في ألمانيا قبل عام ١٩٤٥ ، و « الاتحاد الوطني لأرباب العمل الفرنسيين » في فرنسا ، و « اتحاد صناعات بلجيكا » في بلجيكا ، وكذلك مختلف روابط « الغرف التجارية » •

هذه المنظمات لا تتدخل بصورة حازمة في المنازعات الاجتماعية ، أو في الحملات الانتخابية . أو في المداولات العامة الهادفة الى تحديد السياسة الاقتصادية فحسب ، بل أمست الحكومات أيضا تأخذ مشورتها أكثر فأكثر لرسم هذه السياسة • * وفي أوقات الازمة (أزمة اقتصادية ، حرب، الخ) تصبح هيئات شبه رسمية لتتولى عمليا توجيه الاقتصاد القومي • كما انها تقرر حتى السياسة الدولية : ففي الخامس عشر والسادس عشر من شهر آذار ١٩٣٩ عقد « اتحاد الصناعات البريطانية » و « اتحاد الرايخ للصناعة » اتفاق تعاون التزما فيه بوجه خاص بالغاء « المزاحمة المدمرة » في جميع المجالات عن طريق تثبيت الاسعار باتفاق مشترك • كما انها تحقق الى حد كبير في داخلها بالذات ذلك الاندماج المتعاظم بين الدولة والاحتكارات المميز لعصر أفول الرأسمالية • ذلك ان الاحتكارات ، كما ينوه برادي . هي التي

---

* ان الدراسة الآنفة الذكر لمعهد « التخطيط السياسي والاقتصادي » تتطرق أيضا بصورة مفصلة الى حد كبير الى هذا « الدور التمثيلي » لروابط أرباب العمل. وهي تؤكد ان عددا معينا من أمناء الدولة المساعدين المسؤولين المهتمين بالانتاج يمضون نصف أوقاتهم تقريبا في المناقشة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الروابط المهنية !

ويؤكد أيضا اختصاصي الماني : « غالبا ما ... تجرى مشاورات مع ممثلي المصالح التي تمسها مشاريع القوانين . منذ مرحلة الأعمال التمهيدية . وقبل مدة طويلة من عرضها على مجلس الوزراء (!) أو على الهيئات التشريعية. تجرى مشاورات أيضا مع اللجان البرلمانية ذات الصلاحية ، وعند اللزوم مع الهيئات صاحبة الصلاحية في الوزارات الاقليمية . حتى قبل أن تطرح مشاريع القوانين . لكن ليس من النادر أن تسبق المحادثات مع تكتلات المصالح المحادثات الاخرى وان تكون على الأخص أشد حدة » (٢٤) .

تسيطر كل السيطرة على هذه الهيئات السياسية ــ الاقتصادية التابعة للطبقة الرأسمالية •

« يأخذ « اتحاد الصناعات البريطانية » اليوم دلالة جديدة وعظيمة الاهمية كمنسق لسياسة هذا الجهاز الذي يتطور بسرعة والذي يشبه كارتلات « الروابط المهنية » ، والذي تحفز أزمة الأمة الراهنة التوسع السريع في سلطاته ونفوذه • ان هذا الاتحاد ، الذي تقوده في القمة عصبة صغيرة من موظفين منتدب معظمهم من التروستات الكبيرة ، أو من التروستات الواقعة تحت نفوذ أو اشراف التروستات الجبارة في ميدان اختصاصها ، والذي يتميز بعدد لا متناه من الارتباطات المتبادلة ــ من شخصية وعائلية وتأسيسية ــ التي تربط أولئك الموظفين بالتروستات المشرفة على هذه المجموعة . أقول ان هذا الاتحاد ، الذي هو نموذج بريطاني (للرقابة على الصناعة) بالغ أوج تطوره ، يمثل أحد مظاهر أوليغارشية من أرباب العمل مركزة تركيزا شديدا وتتمتع بقدرة كبيرة على الدعاية والاكراه » • (٢٥)

الكرتلة القسرية

لا تني الكرتلة العامة للصناعة تصبح أكثر فأكثر الشرط اللازم كيما تتمكن القطاعات غير المحتكرة من حماية معدلات أرباحها • لكن الكرتلة العامة غير ممكنة الا اذا خضعت لها جميع الشركات في قطاع محدد ــ أو الا اذا كان في الامكان أن تخضع لها بقوة المعاملة المميزة أو المقاطعة • واذا ما اتضح ان تدابير الاكراه الاقتصادي غير ذات فاعلية ــ ولاسيما اذا كانت الشركة المشاغبة هي من قبيل الصدفة أقوى شركات القطاع ــ لا تعود هناك من وسيلة أخرى غير اللجوء الى الاكراه السياسي ، إكراه الدولة • فبدءا من أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٢ ظهر تدخل الدولة بوصفها « منظمة » للاقتصاد تضفي قوة القانون على قرارات الكارتلات الخاصة وتحولها بالتالي الى كارتلات قسرية وتعاقدات إلزامية الخ ، في معظم البلدان الرأسمالية • وقد كشف هذا التدخل مرة أخرى طبيعة هذه الدولة ، المحامية عن المصالح العامة للطبقة البورجوازية ، وعند اللزوم ضد هذا البورجوازي المشاكس أو ذاك •

لقد سبق لألمانيا أن عرفت بعض السوابق في هذا الصدد • فبناء على طلب من كبريات التروستات، أقر قانون صادر في عام ١٩١٠ الكرتلة القسرية للشركات المنتجة للبوتاس • ثم وجد في عام ١٩٢٠ التعاقد الالزامي في صناعة الحديد والصلب • ومنذ لحظة انفجار الأزمة الكبرى ، تشكلت كارتلات إلزامية في صناعة السكر وفي قطاع الملاحة على نهر الالب (٣٦) •

لكن انما على إثر استلام هتلر للسلطة مباشرة عمت الكرتلة الالزامية بفعل قانون ٢٥ تموز ١٩٣٣ • ثم تشكلت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، في كل قطاع ، تعاقدات مهنية يوجه كل منها ، في معظم الحالات ، أحد الاحتكارات الرئيسية • وتملك هذه التعاقدات قوة قمع واسعة تصل الى حد امتلاك الحق في إغلاق المنشآت التي لا تلتزم بالقواعد أو التي يرى بكل بساطة انها « فائضة عن الحاجة » بالنسبة الى استطاعات استيعاب السوق (٢٧) • كتبت «صحيفة فرانكفورت» في ٢٢ آب ١٩٤٣ ان « الاتحاد الشخصي والمكتبي بين الكارتلات و « المجموعات » واسع للغاية ••• وتلجأ السلطات الى شكلين تنظيميين : هيئات التقنين الرسمي وشبه الرسمي (٢٨) » •

وبعد عودة الاقتصاد الرأسمالي في ألمانيا الغربية الى سابق رواجه في عام ١٩٤٨ ، أعادت الحكومة تدريجيا العمل بأسلوب الكارتلات «المأذونة» في اطار قانون جديد عن الكارتلات • وهكذا تمت كرتلة صناعة الطحن والصابون على سبيل المثال بدعم من القانون (٢٩) •

وفي الولايات المتحدة ، ومنذ أن استلم روزفلت الحكم، صدر «قانون التصحيح الصناعي القومي» في عام ١٩٣٣ ، الذي منحت الدولة بموجبه للتعاقدات المهنية سلطة رسم وتطبيق إكراهي لـ « قوانين » تحدد حدود المزاحمة في كل قطاع وأشكالها المقبولة • ويشير ستوكينغ وواتكينز الى أن هذه القوانين هي بوجه عام من صنع مستخدمي الكارتلات أو «الشخصيات المسيطرة عليها » (٣٠) •

ويقول أ• ر• بورنز انه قد صدر ٦٧٧ قانونا ، وأن ثلاثة منها نصت على تحديد مباشر للانتاج في فرع صناعي ، وأن ٦٠ منها نصت على تحديد غير مباشر (الحد الاقصى من ساعات العمل التي يقدمها كل مصنع) ، وأن

٥٦٠ حددت التكاليف الدنيا ، وأن ٤٠٣ حظرت المبيع بما دون أسعار الكلفة (٣١) • وعلى هذا لا يبتعد ستوكينغ وواتكينز عن جادة الصواب عندما يؤكدان (٣٢) ان القوانين كفلت « الاستقرار » للأعمال ، في ظل الاكراه الحكومي ، لصالح كبريات المنشآت •

وفي ايطاليا أذن قانون الكارتلات الذي يعود تاريخه الى عام ١٩٣٢ للحكومة بانشاء كارتلات قسرية في كل فرع صناعي تطلب فيه ذلك ٧٠٪ من الشركات (أو الشركات التي تمثل ٨٥٪ من الانتاج) • وفي الوقت نفسه أخضع تأسيس شركات جديدة لشرط منح تصريح حكومي بدءا من عام ١٩٣٣ ، وقد رفضت في غالب الاحيان طلبات التصاريح (٣٧٪ من الطلبات في عام ١٩٣٩ ، و ٤٧٪ في عام ١٩٤٠ ، و ٥٩٪ في عام ١٩٤١ ، و ٦ر٧٠٪ في عام ١٩٤٢) (٣٣) •

وفي بريطانيا أقام « مرسوم اعادة تنظيم مناجم الفحم » الصادر في عام ١٩٣٠ ، والمعدل في عام ١٩٣٦ ، كارتلا إلزاميا في صناعة الفحم (٣٤) • وقد اهتم « مكتب صناعة القطن » ، المنشأ في عام ١٩٣٩ ، اهتم بصورة خاصة بابعاد المزاحمين المزعجين الذين يعملون على تخفيض الأسعار • وأنشيء في عام ١٩٣٥ كارتل إلزامي لصناعة السكر والنجارة، وأقيم في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٥ ، الكارتل الالزامي لصيد الرنكة (٣٥) • وأثناء الازمة الكبرى لصناعة القطن في ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ اتخذت تدابير مماثلة بهدف ضمان تقليص الاستطاعة الانتاجية •

ومنذ عام ١٩٣٤ في فرنسا قدم النائبان المحافظان ب• إ• فلاندان ومارشاندو مشروع قانون يهدف الى انشاء تعاقدات صناعية إلزامية ، ويهدف الى ارغام المزاحمين على الرضوخ لتعاقدات صناعية ، حتى عندما يرفضون الاشتراك فيها • وحتى قبل أن يجري الاقتراع على هذا القانون ، قام التعاقد الالزامي بسوجب مرسوم تشريعي ، ولاسيما في صناعة الأحذية والسكر والطحن وصيد الرنكة والصيد البحري الكبير (٣٦) • وبعد هزيمة ١٩٤٠ عملت حكومة فيشي في فرنسا على تعميم هذا النظام • ف « لجان تنظيم » الصناعات ، التي أنشئت في عام ١٩٤٠ ، « كانت تدار في غالب الاحيان من قبل رؤساء المنشآت الكبيرة » (٣٧) • وقد اندمجت في حالات

كثيرة مع الكارتلات، وسقط معظمها في النهاية تحت اشراف التروستات (٣٨)٠
وفي اليابان سمح قانون صادر في ١ نيسان ١٩٣١ جهارا لعدد معين من أرباب العمل ، المتجمعين في كارتلات في كل فرع صناعي ، سمح لهم بفرض القرارات على مجموع شركات ذلك الفرع ، وشرط ذلك ببضعة شروط موائمة للتروستات • وفي كانون الثاني ١٩٣٦ كان عدد الاتفاقات التي من هذا النوع قد بلغ ٢٤ اتفاقا ، على أساس أن كل كارتل يشرف على فرع صناعي كامل • وتنص الاتفاقات على تحديد الانتاج ، وتثبيت أسعار المبيع، وتعيين حجم المبيعات وتوزيعها بين الشركات • وفي شهر آب من عام ١٩٣٧ ، جرى تعميم قانون عن الروابط الصناعية • ولهذه الروابط سلطات كاملة اليوم • فهي تشرف على الانتاج ، وتحدد من تلقاء نفسها أسعار المبيع بالنسبة الى مجموع الاعضاء ، وتنظم المشتريات والمبيعات المشتركة وحتى الاستعمال المشترك للأجهزة الصناعية • ورقابة الدولة على قراراتها تأتي بعديا •

وقد تولت ، أثناء الحرب ، توزيع المواد الاولية النادرة ، وأخذت وظيفتها المزيد من الصفة العمومية (٣٩) •

وفي تشرين الاول ١٩٤١ وآب ١٩٤٢ نشرت مراسيم تنفيذية لخطة كرتلة قسرية اقترحتها في تموز ١٩٤٠ وزارة الأمير كونويي• فأنشئت روابط في الفروع الصناعية الرئيسية كيما تشرف على مجمل نشاطها • وكان قادة هذه الروابط هم أنفسهم رؤساء الكارتلات التي شكلها المقاولون في الفروع المذكورة (٤٠) •

يتكلم روبير غويان ، في مقاله الآنف الذكر ، عن مرحلة ما بعد ١٩٥٠، فيحدد :

« إن اللجنة المناوئة للكرتلة التي أنشئت في عام ١٩٤٨ قد أصبحت شيئا فشيئا الجهاز الناظم والمنظم للكرتلة ، وقد انتقلت سلطاتها في خاتمة المطاف الى أكثر أنصار الحركة حماسة وتشددا ، نعني مكاتب وزارة التجارة والصناعة • ولقد أقيم نوع من اشراف حكومي متعاظم على الاقتصاد ، لكن الطريقة التي يعمل بها ليست في معظم الاحيان متجردة ولا مساعدة على تصحيح السوق ولا مناسبة لمصالح المستهلكين » (٤١) •

وفي بلجيكا صدر في ٣١ تموز ١٩٣٤ قانون ، كمله قرار ملكي صادر في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٥ ، جعل الكارتلات والتفاهمات الصناعية اجبارية بالنسبة الى « اللامنتمين » اذا « ما تطلبت ذلك غالبية مصالح المنتجين أو الموزعين التي لا نقاش فيها »، واذا ما قبلت الدولة بطلب التنظيم هذا • وقد قدم ، بين ١٩٣٥ و ١٩٥٢ . ٩٥ طلبا ، ٦٥ منها قبل عام ١٩٤٢ و ٣٠ بعده • وقد جاء ثلث الطلبات من قطاع التوزيع (وقد رفضت جميعها) ، وجاء الثلثان الأخران من فروع صناعية شتى • وقد تم قبول حوالي ٢٠ طلبا تشمل بضع مئات من المنشآت التي خضعت أيضا لمبدأ تحديد الانتاج (٤٢) •

البورجوازية والدولة

إن الكرتلة القسرية وتدخل السلطات العامة المباشر لصالح القطاعات المهددة من الطبقة الرأسمالية يمكن أن يبدوا هرطقة ثورية اذا ما حاكمنا الموقف التاريخي للرأسماليين من تدخل الدولة على أساس معايير نظريات آدم سميث وحدها أو على أساس قانون ايمان أنصار التبادل الحر • لكن مذهب « دعه يعمل » لا يشكل سوى واحدة من مراحل تطور الايديولوجية البورجوازية، وليس بذي دلالة الا بالنسبة الى مرحلة محددة من الرأسمالية وإلا بالنسبة الى مساحة جغرافية محدودة نسبيا •

ولو جازفنا بالتبسيط لأمكننا أن نؤكد ان البورجوازية. عندما تكون ضعيفة . تبحث دوما عن خلاصها في حماية الدولة ، أي في الأمل بالاستفادة، بوساطة السلطات العامة . من اعادة توزيع للدخل القومي تقلص مجازفات منشآتها وتزيد أرباحها • وانما عندما تكون البورجوازية قويه . وتكون واثقة بقواها وبقدرتها على تحطيم العقبات بفعل تفوقها الاقتصادي وحده ، تلجأ الى فضح كل تدخل عام وتسعى الى تقليص موارد الدولة المالية الى أقصى المستطاع •

إن التطور السائر من المركنتلية والدولة القوية الى الليبيرالية ومعارضة تقوية الجيش أو معارضة اتساع المستعمرات معروف تماما فيما يتعلق بريطانيا وفرنسا والمانيا • ولقد أعاد هنري هاوزر بالأصل الى الأذهان ان الاستنجاد بمذهب الحماية وبالمذهب الممهد للمركنتلية قد ظهر في فرنسا منذ

القرن السادس عشر ، وكان يختلط على نحو يدعو للاستغراب بعفن المذهب التعاوني الحرفي الوسيطي (أي مذهب حماية الصناعة الحرفيـة) (٤٣) • والربـاط المباشر في المذهب الاقتصـادي الالماني بين السلف الوسيطـي والرأسمالي المعاصر هو في منتهى الوضوح فيما يتعلق بمذهب الحماية •

ولا جـدوى من التذكير ، من جهة أخرى ، بمدى استفادة التراكـم البدائي للرأسمال لا من الحماية فحسب بل أيضا من استغلال واستباحـة الخزينة العامة • فالتوريدات الحربية والديون العامة والمهن الكمالية وتلزيم الضرائب والمشاريع الاستعمارية كانت ، من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، الاقنية النظامية التي كانت تتحول عن طريقها مداخيل طبقات اجتماعية شتى الى البورجوازية وتصبح عناصر مكونة للرأسمال التجاري والمصرفي والصناعي * •

إن التجربة المعاصرة للبلدان المتخلفة تحيي على نحو مثير للفضول تلك التجربة التاريخية ، وان في سياق مغاير كليا • الا أنه من دواعي الدهشة أن نلاحظ كيف ان الدولة وتدخل الدولة في هذه البلدان بعيدان كل البعد عن أن يكونا مناوئين للرأسمالية ، ويشكلان بؤرا حقيقية لظهور البورجوازية ولتكوين المنشآت الرأسمالية ، ان لم نقل العائلات البورجوازية • وأسطع أمثلة ذلك مثال اليابان حيث قامت الدولة بنفسها بانشاء الصناعة الحديثـة عـن بكرة أبيها من جيبهـا الخاص ، ثم باعتها مقابـل « صحفة عـدس » للبورجوازية الصناعية الفتية :

« افتتحت الدولة في البداية بنفسها عملية التصنيع بانشائها وتمويلها منشآت جديدة على نطاق واسع • ففي أثناء العقد التالي لعام ١٨٦٨ بنـت وسيَّرت سككـا حديدية وخطوطا برقية • وحفرت مناجم فحـم جديدة وأقامت محطات زراعية تجريبية • وأنشأت مصاهر حديد وورشات بحرية وورشات بناء ميكانيكي • واستوردت آلات وخبراء أجانب لمكننة لـف الحرير وغزل القطن • وشادت مصانع نموذجية لصنع الاسمنت والـورق

---

* انظر الفصل الثالث ، ولا سيما المقاطع التي تتحدث عن دور الدولة بوصفها مصدرا لليد العاملة الخاضعة للعمل الاجباري في المعامل •

والزجاج • وهكذا تدين صناعات جديدة عديدة غريبة النمط بوجودها لمبادهة الحكومة • وقد ركبت الدولة المجازفات الأولية ولعبت دور رائد التقدم التقني ومهدت برعايتها الطريق أمام العديد من المنشآت الخاصة التي اقتفت خطاها ••• وسرعان ما بيعت معظم أملاك الدولة الصناعية بأسعار بخسة بما فيه الكفاية لجذب المشترين الموجودين » (٤٤) • ※

وبصورة عامة يمكن القول ان تصنيع العديد من البلدان المتخلفة تيسره اليوم المبادهات الحكومية المرتبطة بمساعدات أو هدايا خالصة أو ضمانات فائقة ممنوحة للصناعات الخاصة •

وهكذا فان ال « سومر بانك » (مصرف توظيفات) في تركيا ، و« بانك اندوستري نيغارا » و « بانك راكجات أندونيسيا » في أندونيسيا، و « شركة التمويل الصناعي » في الهند والمؤسسة التي تحمل الاسم نفسه في باكستان ، و « المصرف الصناعي » في مصر ، ومصرف « التمويل القومي » في المكسيك ، والعديد من المؤسسات الاخرى المشابهة هي العامل الرئيسي للتصنيع في كل بلد من هذه البلدان • وباستثناء المؤسسات الاندونيسية المؤممة عمليا نجد أن تلك المؤسسات هي مؤسسات مختلطة ، نصف رأسمالها تقدمه الدولة والنصف الآخر يقدمه القطاع الخاص (او هيئات دولية) لكن بكفالة الدولة (٤٦) • وفي البرازيل تأرجحت حصة الدولة في التكوين الخام للرأسمال بين ٣٠ و ٣٩٪ في فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢ (٤٧) •

تنوه احدى نشرات الامم المتحدة بالدور الحاسم لكفالة الدولة في تطوير الصناعات الخاصة فتقول :

« من المرجح أن النجاح الذي تمكنت به بعض شركات التنمية من الاعتماد على الرساميل المحلية يرجع ، جزئيا على الاقل ، الى صلاتها بالحكومة • ويؤكد بعض صغار الموظفين ــ لا عن صواب دوما ــ ان

※ يلاحظ المؤلف نفسه بالاصل (٤٥) ان الفلاحين قد دفعوا ثمن هذا التراكم بالديون التي أوقرت بهم وان التراكم البدائي يستلزم انتقالا في المداخيل : « ان الريع المرتفع وفائدة القرض الزراعي المتعاظم والضرائب الحكومية قد حولت قسطا كبيرا من المداخيل الزراعية الى المؤسسات المالية والملاك العقاريين المقيمين في المدن وخزينة الدولة » .

الحكومة لن تسمح بلا ريب بانهيار صناعة من الصناعات أنشأتها شركة من شركات التنمية الرسمية • والأمان الظاهري (؟) الذي يتمتع به مثل هذا التوظيف يكفي لاجتذاب التوظيفات التي ما كانت لتهتم بصناعة جديدة أنشأها بأكملها مقاول خاص • وهكذا تكون الحكومات قد جذبت احيانا (؟) بطريقة متعمدة الرأسمال الخاص نحو الصناعات التي يهمها انشاؤها بفضل ضمان ربيحة دنيا • فمصنع اسمنت بازالكوت في بومباي (الهند) على سبيل المثال قد بني بوصفه شركة مغفلة عادية في عام ١٩٤٨ ، بعد أن شرعت الحكومة بضمان ربيحة دنيا قدرها ٣٪ سنويا لمدة ٥ أعوام » (٤٨) •

والواقع ان ولادة بورجوازية صناعية في البلدان المتخلفة هو النتيجة المشتركة لطلبات الدولة ولتشجيعات الدولة في شكل ضمانات ولنهب صندوق الدولة (ولاسيما من قبل الموظفين والسياسيين المرتشيين) (٤٩) • وقد أكدت المصادر ان الكولونيل باتيستا قد كدس ثروة هائلة تبلغ ٢٠٠ مليون دولار عند نهاية فترة دكتاتوريته الثانية في كوبا ، بينما كدس نائب رئيس كورية الجنوبية في عهد سينغمان ري ٥٠ مليونا •

إن مذهب « تدخل الدولة » هذا في البلدان المتخلفة هو أقرب الى مذهب « تدخل الدولة » الاقتصادي في اوروبا من القرن السادس عشر الى مطلع القرن التاسع عشر (او مذهب « تدخل الدولة » في اوروبا الوسطى والشرقية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر الى مطلع القرن العشرين) منه الى مذهب «تدخل الدولة» المعاصر • والواقع ان لتدخل الدولة المتعاظم في اقتصاد البلدان المتقدمة صناعيا سمات مغايرة •

إن مذهب تدخل الدولة الأخير . شأن مذهب تدخل الدولة في البلدان المتخلفة ، رأسمالي في جوهره أي أنه ينزع لا الى إلغاء وانما الى تقوية ثروة الطبقة البورجوازية وسلطتها • وهذا ما يميزه جذريا عن التأميمات التي جرت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية غداة الحرب العالمية الثانية • لكن تدخل الدولة المتعاظم في اقتصاد البلدان المتقدمة صناعيا . بخلاف مذهب « تدخل الدولة » في البلدان المتخلفة ، لا يفيد في تشجيع التراكم البدائي للرأسمال الصناعي ، أي ظهور صناعة رأسمالية ، بل يفيد على العكس في تأمين أسباب الحياة

وتأمين نمو معين لرأسمالية تنتقل من سن النضج الى الانحطاط • الأول هو ملقط التوليد المسهل للولادة ، والثاني هو المبضع الذي يستأصل ورما لا ينى يعاود الظهور بانتظام يبعث على القلق •

الدولة ضامنة ربح الاحتكارات

ترى رأسمالية الاحتكارات عددا من عجلات النظام الطبيعية تتوقف عن العمل بصورة متفاوتة الديمومة • فالأرباح الاحتكارية الفائضة تفترض تحديدا معينا للانتاج (وبالتالي للتوظيفات) • لكن لما كانت مجالات التصريف الخارجية تكف أكثر فأكثر عن أن تلعب دورها كصمام أمان بعد الحرب العالمية الاولى وخاصة الثانية ، لذا فان الفيض في رسملة بعض القطاعات (والبلدان) يترافق مع نقص في رسملة (وتخلف) قطاعات أخرى وبلدان أخرى •

ومن جهة أخرى يتطلب التقدم التقني توظيف أموال مبدئية لا تني تتعاظم حجما ، بينما يتضاءل أكثر فأكثر حظ الاستثمار التام والرابح لمدة طويلة من الزمن • اذن فالوفرة النسبية في الرساميل تظهر لا في بلدان متخلفة فحسب ، بل أيضا مع اختراعات تقنية لا تستخدم بصورة منتجة • والسير العادي لنمط الانتاج الرأسمالي يسمح أقل فأقل بتثمير الرأسمال الاجمالي ، مبرر وجود الرأسمالية • وهكذا يبدو النظام وكأنه وصل الى مأزق لا مخرج له •

وانما في هذا المأزق تلجأ رأسمالية الاحتكارات أكثر فأكثر الى الدولة، بمختلف أشكالها ، لتحصل عن طريق تدخلها في الاقتصاد على ما لم يعد في وسع السير العادي لهذا الاخير أن يوفره لها • وهكذا تصبح الدولة البورجوازية الضامن الاساسي لربح الاحتكارات • *

* « ان تدخل الدولة المتعاظم هذا في الحياة الاقتصادية يفضي اذن الى **خلاص** بعض الافراد اولا ، ثم **الاستثمارات** من بعض المجازفات . وهذا الوضع يعدل في اللغة الاقتصادية **مبدأ التامين** » • (٥٠)

١ ــ تأخذ الدولة على عاتقها قطاعات أساسية غير رابحة • وهذا ما يؤدي الى انخفاض أسعار مبيع الطاقة أو المواد الاولية الاساسية الذي يسمح بدوره بتخفيض سعر الكلفة وزيادة الطاقة التزاحمية وارتفاع معدل ربح قطاع صناعة المنتجات الناجزة الثقيلة (الآلات ، الأجهزة الكهربائية ، وسائل النقل) ، العمود الفقري للرأسمال الكبير اليوم •

ويسيطر ممثلو القطاع الخاص بالأصل على الشركات المؤممة سيطرة واسعة • وهذا ما يشهد عليه مثال بريطانيا :

فمن أصل ٢٧٢ مركزا في مجالس ادارة المنشآت المؤممة البريطانية شغل ١٠٦ منها في عام ١٩٥٦ مدراء شركات خاصة (منهم ٤٩ مدراء شركات تأمين خاصة و ٣١ مدراء مصارف) • وعلاوة على ذلك كان من أعضاء هذه المجالس ٧١ من المدراء الفنيين في الشركات المؤممة عينها وكانت رواتبهم البالغة الارتفاع تشكل حافزا للآراء البورجوازية (يقبض رئيس « لجنة النقل البريطانية » ٨٥٠٠ جنيه سنويا، ويقبض رئيس «لجنة الفحم القومية» ٧٥٠٠ جنيه سنويا ، ويقبض رئيس « هيئة الكهرباء المركزية » ٨٥٠٠ جنيه ، الخ) •

ان تأميم صناعات الفحم البريطانية والفرنسية ، وتأميم صناعة الكهرباء في هذين البلدين عينهما ، وتأميم البترول في ايطاليا ، ومناجم الحديد والبترول والكهرباء في النمسا، وانشاء صناعة فحم مؤممة في البلدان الواطئة، وهي تدابير تتخذها تارة حكومات يسارية وطورا حكومات يمينية أو حكومات «اتحاد وطني»، تنشد جميعها الهدف عينه: ضمان أسعار كلفة أكثر انخفاضا للصناعة التحويلية • وقد قبل بها ارباب العمل بصورة شبه اجماعية • واذا كان هذا التدبير او ذاك قد وضع فيما بعد موضع مناقشة عامة من قبل البورجوازية فتفسير ذلك يرجع في غالب الاحيان الى اختلافات في مصالح بعض القطاعات المحددة ، لا الى معارضة عامة للتأميم هنا كتأميم •

ومن الأمثلة النموذجية الاخرى المشابهة مثال تأسيس « معامل هرمان غورينغ » في تموز ١٩٣٧ في ألمانيا • فقد كان الهدف منه استثمار مناجم الحديد ذات الفلذات الافقر من ان تكون مربحة • وكان الاستثمار

الخاص لهذه المناجم يقتضي رفع مكوس الجمرك على الفلزات المستوردة ، الشيء الذي كان سيقلص ربح صناعات المعامل الكبيرة .

ان ما سبق لا يعني البتة ان التأميمات تتجاوب بالضرورة مع مصالح القطاعات الصانعة للمنتجات الناجزة وحدها . ومن الممكن على العكس ان تشكل مدرسة حقيقية للاقتصاد الجماعي ، بشرط ان تكون التعويضات عن الرأسمال يسيرة او معدومة ، وأن يبعد ممثلو الرأسمال الخاص عن ادارتها، وأن يساهم العمال في تسييرها او ان يخضع هذا التسيير لرقابة عمالية ديموقراطية وأن يتم استخدام القطاعات المؤممة من قبل حكومة عمالية بهدف التخطيط العام . وبوجه خاص بهدف بلوغ بعض الاهداف الاجتماعية التي لها الاولوية (على سبيل المثال : الطب المجاني) او الاقتصادية (على سبيل المثال : الاستخدام التام) .

٢ ــ تعويم المنشآت الرأسمالية المتأزمة : وغالبا ما تترافق هذه الظاهرة بالغاء تأميم المنشآت التي أممت يوم كفت عن ان تكون رابحة . وفي كلتا الحالتين لا يعدو أن يكون التأميم تأميم خسائر مترافقا باعادة تمليك الارباح لرأسماليين خاصين .

وهكذا اقتنت جمهورية وايمار ، بعد الانهيار المصرفي الكبير في عام ١٩٣١ ، ٩٠٪ من أسهم « دريسرنر » و « داناتبانك » و ٧٠٪ من أسهم « المصرف التجاري الخاص » و ٣٥٪ من أسهم « المصرف الالماني ». وفي عام ١٩٣٧ أعيدت جميع هذه الاسهم الى المصارف الخاصة بمجرد ان حققت أرباحا وفيرة (٥١)* .

كذلك تخلى العهد النازي للقطاع الخاص عن مساهماته في « مصانع الصلب المتحدة » ، وفي ورشات بحرية متنوعة وشركات ملاحة مثل « هاباغ »وأعاد تمليك شركات الغاز والكهرباء البلدية لأفراد خاصين(٥٣).

٣ ــ تسليم التروستات أملاكا عامة أو منشآت مبنية بأموال عامة .

وأسطع أمثلة ذلك مثال المنشآت التي شادتها حكومة الولايات

---

* يؤكد الاستاذ ريترهاوزن ان هذا التعويم قد قاد الحكومة الى تصفية احتياطي الذهب والقطع ، الشيء الذي سبب تضخما في الأجل الطويل . (٥٢)

المتحدة ابان الحرب العالمية الثانية • فقد تولت التروستات الكبيرة تسيير ٧٧،٤٪ من المنشآت الجديدة الصالحة للاستعمال في ايام السلم والبالغة قيمتها ١١،٥ مليار دولار ، بعد ان منحت حق الافضلية في شرائها (٥٤)• وقد بيع معظم هذه المنشآت فعليا للتروستات المذكورة •

ومن الامثلة النموذجية ايضا مثال مصنع الحديد والصلب في جنيف، المسلم لـ « اتحاد الفولاذ الاميركي » ، ومثال مصانع المطاط الاصطناعي، المسلم معظمها الى تروستات المطاط (غوديبب ، غودريش ، ي• س • رابر، فايرستون) والبترول (اسو ستاندارد، غولف أويل ، شركة تكساس، الخ)• وقد بيع بعض هذه المصانع بجزء فقط من تكاليف بنائها • وهكذا بني مصنع غاز البوتان في كوبوتا (بنسلفانيا) بمبلغ ٤٩ مليون دولار ، وجرى التنازل عنه لشركة كوبرنر مقابل ٢ (!) مليون دولار • كما ان مصنع البيتيلين في باتون روج (لويزيانا) الذي كلف ٢٥ مليون دولار قد جرى التنازل عنه لشركة استاندارد اويل مقابل ١٥ مليون دولار ، الخ (٥٥) •

وعرفت المصير نفسه في بريطانيا المعامل المسماة « آجانسي فاكتوريز» Agency Factories والمبنية أثناء الحرب • وقد وضعت المانيا النازية نظاما بالغ الدقة لتمويل توسع الشركات المعتبرة « ضرورية للدفاع القومي » بأموال عامة او خاصة بدون حق في المساهمة ، وهو نظام التمويل المجتمعي (٥٦) •

وفي اطار هذا السياق ينبغي ان ننوه بمثال الصناعة النووية في الولايات المتحدة • فمنذ ابتداء الابحاث النووية الحكومية ، التي تجري على نفقة الخزينة العامة وحدها ، أشرك حوالي عشرة تروستات في الاعمال، فأمكنها بالتالي ان تجمع معارف لها شأنها كفلت لها امتيازات هامة بالنسبة الى مزاحميها . وهذا مجانا ! وهذه التروستات هي « دوبون دي نيمور » و « الايدكيميكال اند داي » و « تنيسي ايستمن » و « دوو كيميكال » و « أمريكان سياناميد » و « مونسانتو كيميكال » و « كلكس كروب » • و« ستنغهاوس الكتريك » و « كاربايد اند كاربون » و« جنرال الكتريك » (وقد أدارت هذه الاخيرة طوال اعوام كاملة مصانع هاندفورد (٥٧) •

وفي عام ١٩٥٤ نقل علميا القانون المتعلق بالطاقة النووية قطاعا من الميدان العام تبلغ قيمته ١٢ مليار دولار ـ جميع المعارف التكنولوجية والعلمية في الحقل النووي ـ الى تروستات خاصة تستطيع استثماره وبسلته على الوجه الذي يحلو لها :

« تلقت لجنة الطاقة الذرية تعليمات مفادها ضرورة المساهمة بصورة اساسية في اقتناء الاخرين للمعارف النووية • واذا ما وضعنا المجاز جانبا ، فهذا يعني ان القسم الاعظم من العمل الرائد الحقيقي في هذا الميدان سيظل بلا أدنى شك واقعا على عاتق الحكومة ماليا ، بينما ستتلقى «المنشأة الخاصة» ـ المحرر ـ من مجازفات كبيرة والموعوض عليه بـ « مغريات » عامة ـ معظم الارباح بلا أدنى ريب ايضا »(٥٨) •

ويبين المؤلفان نفسهما بالاصل كيفية عمل هذا النظام عمليا • فالمادة النووية الداخلة في مفاعل ذري خاص تظل ملكا للولايات المتحدة ، وكذلك المادة الخارجة من المفاعل • اذن فلجنة الطاقة الذرية « تبيع » « المحروقات النووية » و « تشتري من جديد » « رماد » البلوتونيوم •

« والحال ان الحكومة يمكن أن تدفع ثمنا للرماد أكبر من الثمن الذي تطلبه مقابل المحروقات . كما أعلمت بذلك لجنة الطاقة الذرية الكونغرس • وهكذا تستطيع الحكومة أن تمنح مساعدات لصناعة الكهرباء وغيرها من فروع الطاقة ، عن طريق دفعها تكاليف عملياتها • وفضلا عن ذلك ليس هناك أي نص يقضي باستعادة الارباح الطائلة المحققة أثناء هذه العمليات » (٥٩) •

٤ ـ مساعدات مباشرة أو غير مباشرة ممنوحة للمنشآت الخاصة •

إن لائحة المساعدات المباشرة وغير المباشرة (اعفاء من الضرائب ومزايا ضريبية أخرى) الممنوحة من قبل الحكومات الى المنشآت الخاصة في البلدان الرأسمالية الرئيسية إبان الأعوام الثلاثين الاخيرة لتملأ هي وحدها مجلدا ضخما • وسوف نكتفي بتعداد بعض الأمثلة التي تعطينا أكثر من غيرها صورة واضحة عما قدمنا •

تمنح الحكومة ، في الولايات المتحدة ، مساعدات دائمة للشركات البحرية والجوية، وكذلك لبناء السفن • ويقول بيان صادر عن وزارة البريد

في الولايات المتحدة ان التخفيضات البريدية الممنوحة لخمس مجلات أسبوعية أو شهرية كبيرة تكلف سنويا الحكومة ٢٥ مليون دولار (٦٠) • وقد سمح الاهتلاك السريع ــ المستند الى « شهادات حاجة الدفاع الوطني » ــ لعشرين مليار دولار من التوظيفات ، حققتها الصناعة الاميركية بين ١٩٥٠ و ١٩٥٤ ، بأن تتم في شروط تخفيض كثيف للضرائب • وقد تمت ٩٠٪ من هذه التوظيفات في منشآت كبيرة (٦١) • وترتفع الارباح الاضافية المتحققة بنتيجة تخفيض الضرائب الى عدة مليارات من الدولارات •

كذلك فان القانون المتعلق بـ «نفاد الاحتياطيات الطبيعية» الذي يسمح لشركات النفط الكبيرة بالاحتفاظ بجزء من مداخيلها لأغراض البحث عن مصادر نفطية جديدة قد زاد المداخيل الصافية لهذه الشركات ــ عن طريق تخفيض الضرائب ــ عدة مليارات من الدولارات • وهو يدر عليها حاليا مبلغا يتراوح بين ٧٠٠ و ٧٥٠ مليون دولار سنويا (٦٢) •

أما التوريدات الحربية فتتم بهوامش كبيرة من الربح بالنسبة الى التروستات • وهكذا اشترت « مركز توصيات ديترويت » أثناء حرب كورية ١٠٠٠ محول من نمط معين من شركة كرايزلر بسعر ٧٧٫٢٠ دولارا للقطعة الواحدة بدلا من أن نشتريها من « الكتريك أوتو ــ لايت » التي صنعتها وباعتها لشركة كرايزلر بـ ٥٢ دولارا للقطعة الواحدة ! وفي ظل هذا النظام الغريب من « المزاحمة الحرة » رفضت بالأصل « الكتريك أوتو ــ لايت » هي نفسها ان توردها مباشرة للدولة بأقل من ٨٧ دولارا للقطعة ! (٦٣) •

٥ ــ ضمان الدولة الصريح للربح

إن لهذا الضمان أهمية كبيرة بوجه خاص في مجال التوريدات للدولة والاشغال العامة وتسوية الاسعار التي تلعب دورا متعاظما في الاقتصاد في عصر أفول الرأسمالية المتميز بقطاع حكومي لا يني يتسع وبالأهمية المتعاظمة لاقتصاد التسلح •

لقد جرى تمويل كل الرواج الاقتصادي في ألمانيا النازية بمعاهدات ضمنت الدولة احترامها • وهذا يعني ان جميع المقاولين العاملين في سبيل

الرواج كانت أرباحهم مضمونة (٦٤) • فعندما طور الرايخ الثالث صناعة المطاط الاصطناعي ، عقد مع الشركات المعنية عقودا تضمن الايرادية ، أي الربح ، وكفلت لها الدولة بموجبها « تكاليفها وحجما أدنى من المبيعات وهامشا من « ربح معقول » (!) » • وقد شكل الاهتلاك جزءا هاما من التكاليف • وقد أدرجت أيضا مبالغ لاهتلاك التوظيف الذي مثلته الاعتمادات » (٦٥) •

وعند تأسيس « معامل هرمان غورينغ » بيعت أسهم تبلغ قيمتها ١٣٠ مليون مارك لمصارف أو « لأوساط اقتصادية معنية » • وكانت هذه الأسهم تدر ربيحة مضمونة من قبل الدولة (٦٦) • كما ان مختلف المراسيم النازية المحددة للأسعار (ولاسيما الأمر الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٦ . والأمر الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣٨ بشأن الطلبات العامة ، والأمر الصادر في ٢٤ أيلول ١٩٣٩ بشأن الاقتصاد في زمن الحرب) تتوقع جميعها بصورة صريحة أو ضمنية « ربحا معقولا » (٦٧) •

وفي الولايات المتحدة كفلت صناعة النفط وصناعة السكر لنفسهما عمليا ، منذ نحو خمسة وعشرين عاما ، ربحا دائما بفضل سياسة تحديد الانتاج التي فرضتها أجهزة الدولة :

« يقدر مكتب المناجم شهريا الطلب المحتمل ، وتتولى اللجان المنظمة إعلام منتجي البترول في ولاياتها المعنية بكمية النفط الخام الذي يستطيعون إخراجه من آبارهم • والهدف من هذا التدبير هو التأكد من أن النفط الخارج من الارض يتجاوب اجمالا مع الطلب الاميركي على هذا المنتوج مع أخذ الاستيراد بعين الاعتبار • وهذه الخطة تعمل بنجاح منذ نحو عقدين من الزمن • وتطبق صناعة السكر الاميركية خطة مشابهة نوعا ما ، بالرغم من أن آليتها تعمل بصورة مغايرة • اذ لما كان معظم موردي السكر الخام موجودين في البلدان الاجنبية ، لذا فان وزارة الزراعة هي التي تتولى التوفيق بين العرض والطلب ، بعد أن منحت حق تحديد حصص مستوردات السكر الخام » (٦٨) •

وبدهي ان هدف سياسة تحديد الانتاج النفطي تلك هو تأمين أسعار وأرباح « معقولة » لتروستات النفط الكبيرة (٦٩) •

وقد منحت الولايات المتحدة في مناسبات عديدة ، وبالنسبة الى كل ما يتعلق بانتاج السلاح أو بالانتاج لحساب الحكومة ، « ضمانة للديون الخاصة والتوظيفات الخاصة والأرباح عن الرساميل الخاصة والعقود الخاصة، دونما تخفيض مناظر في الاسعار بالنسبة الى «الجمهور» • وكانت نتيجة ذلك تشريك مجازفات الرأسمالية الخاصة ، دونما تخفيض مناظر في أرباحها » (٧٠) •

وينص التشريع الجديد المتعلق بتصدير الرساميل الخاصة على كفالة الدولة أو المنظمات شبه الحكومية (ادارة التعاون الاقتصادي ، وكالة الأمن المتبادل ، الخ) للرساميل المثمرة في البلدان الاجنبية • وقد طبق هذا النظام بوجه خاص لضمان شراء ٥٠٪ من أسهم تروست المطاط الالماني « معامل فونيكس » من قبل التروست الاميركي « شركة فايرستون » ※ • وعندما أعيد العمل بنظام الحد من ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة إبان « طفرة حرب كورية » ، استن « مكتب استقرار الأسعار » في ١٨ شباط ١٩٥٢ قاعدة تنص على أن الأسعار المحددة يجب أن تشتمل على هامش من الربح مقداره ١٠٪ من الرأسمال الصافي قبل الضرائب •

ومن المظاهر الجديدة لكفالة الدولة للأرباح ضمان مجازفة التصدير • فالمزاحمة الدولية المتفاقمة تستلزم أن تكون الطلبات الدولية الضخمة — ولاسيما على سلع التجهيز ، لكن أيضا على سلع الاستهلاك — طلبات اعتمادية في غالبيتها • ومعظم الحكومات تغطي ما ينجم عن ذلك من مجازفة بنسب كبيرة ، وتسمح بتأمينات مماثلة لدى المؤسسات شبه الحكومية • ان « التقارير الاقتصادية لمصرف الراين — ماين » (٧١) تقدم لنا الجدول التالي تبعا للتشريع المطبق بهذا الخصوص في أربعة من بلدان أوروبا الغربية :

— ألمانيا الاتحادية : تأمين على الاعتمادات بمعدلات بالغة الانخفاض : من ٤ر٠ الى ٥ر٢٪ ، وضمان الخسائر حتى ٦٠ — ٨٥٪ •

※ ان عددا كبيرا من القروض الممنوحة من « المصرف الدولي لاعادة التعمير والتنمية » لشركات خاصة قد ضمنتها ، جزئيا او كليا ، حكومات أو مؤسسات شبه حكومية .

ـ فرنسا : تأمين ضد الخسائر ، بما فيها الخسائر الناجمة عن « كوارث » نقدية وسياسية في البلد المستورد ، حتى مبلغ ٨٠٪ ، ويتضمن التأمين مجازفة « خسائر الاعلان » •

ـ بريطانيا : تغطية حكومية للمجازفات حتى ٨٥ ـ ٩٠٪ • رسوم التأمين ٢٥ر• ـ ٥٠ر•٪ ، وهنا أيضا تتضمن المجازفات المغطاة المصاريف الاعلانية ، وتكاليف الاتصال ، وتكاليف الانتقال ، الخ •

ـ البلدان الواطئة : تأمين حكومي على الاعتمادات التي برسم التصدير ، تغطية ٧٥ ـ ٩٠٪ من الخسارة المحتملة ، وتكفل الدولة للمصدر علاوة على ذلك التعويض عليه بـ ٥٠ ٪ من تكاليف استقصائه واتصاله وانتقاله واعلانه ومستودعاته في البلدان الاجنبية •

الاندماج المتنامي بين الدولة والاحتكارات

تصبح الدولة اذن على نطاق متعاظم باطراد أداة لا غنى للاحتكارات عنها • فتحقيق الربح ، لا الربح الوسطي بل الربح الفائض الذي تعتبر التروستات أن لها به الحق ، لم يعد منوطا بآلية « القوانين الاقتصادية » وحدها : اذ أن على سياسة الدولة الاقتصادية أن تجعل ، عند الحاجة ، هذه « القوانين » بالذات عاجزة عن تسبيب أي ضرر * عندما يهدد عملها ربح الاحتكارات • هذا التعاون الوثيق بين الاحتكارات والدولة ليس البتة نتيجة لـ « خضوع الاقتصاد للدولة » • بل هو يعبر على العكس عن خضوع الدولة للاحتكارات ، عن طريق الاتحاد الشخصي المتعاظم بين جهاز الدولة القيادي وبين رؤساء الاحتكارات الكبيرة أنفسهم •

وانما في الولايات المتحدة بلغ هذا الاندماج بين الدولة والاحتكارات الكبيرة ذروته • فمعظم الرجال السياسيين الذين يشغلون مراكز حساسة في الاقتصاد الاميركي منذ سنوات طويلة هم من كبار « رجال الاعمال » •

إن المسؤولين المتعاقبين عن « مكتب الانتاج الحربي » كانوا كنودسن، من تروست « جنرال موتورز » ، ودونالد نلسون ، من التروست التجاري

---

* ان اللجوء الى تدبير الحد من ارتفاع الاجور يكون دوما في فترة الاستخدام التام ، وليس فقط في فترة الازمة !

«سيرز روبوك» ، وتشارلز أ. ويلسون، من تروست « جنرال الكتريك » .
ومـن بين المسؤولين الرئيسيين عن « ادارة التعاون الاقتصادي » ، بـول هوفمان الذي كان في السابق رئيسا لتروست السيارات « ستوديباكـر » ، و و. افريـل هاريمان ، أحد كبار ملوك السكك الحديدية في الولايـات المتحدة .

وكان أدوارد ر. ستيتينيوس الابن ، الذي كان مدير مؤسسة « تأجير القروض » (المؤسسة السابقة لمشروع مارشال) قبل أن يصبح وزيرا في عام ١٩٤٥، كان نائب رئيس سابق لتروست الفولاذ «اتحاد الفولاذ الاميركي» .
وكان روبرت أ. لافيت ، ملهم الجنرال مارشال وذراعه اليمنى في البدايـة كوزير ، ممثلا نموذجيا لوول ستريت . فقد سمي رئيسا لواحد من أكـبر تروستات السكك الحديدية « يونيون باسيفيك » ابان الفترة الفاصلة بين شغاله لمنصبين حكوميين . وكان جون ف. سنايدر ، وهو وزير آخر فـي ادارة ترومان ـ وزير المالية ـ ممثلا نموذجيا أيضا لوول ستريت . وكان نائبا لرئيس « مصرف سانت لويس القومي الاول » . وكان سلفه ، الصيرفي هنري مور جنتو الابن قد سمي بعد وهلة وجيزة رئيسا ل «المصرف الصناعي الحديث» . وكان جيمس فورستال ، وزير البحرية ، ثم وزير الدفاع بـين ١٩٤١ و ١٩٤٩ ، رجل مصارف ، ورئيسا لبيت التوظيفات الواسع النفوذ « ديلون وريد وشركاهما » . وكان لويس أ. جونسون ، خلف فورستال في منصب وزير الدفاع ، رئيسا لتروست الطيران « كونسوليديتد فولتـي ايركرافـت » الذي أصبحت طائراته ب ٣٦ وب ٤٥ أساس الاستراتيجيـة الاميركية (٧٢) . ويحلل ك. رايت ميلز (٧٣) بالعبارات ذاتها رؤساء ادارة ايزنهاور .

وفي بريطانيا يلاحظ سيمون هاكسي في كتابه « أعضاء البرلمان مـن حزب التوري » (٧٤) أن من أصل ٤١٥ نائبا دعموا الحكومة « القومية » (المحافظة) قبل ١٩٣٩ ، كان ١٨١ يشغلون ٧٧٥ مقعد مدير في شركـات مساهمة . وكان لورد رانسيمان ، الذي أصبح وزيرا مرارا عديدة بـين ١٩٠٨ و ١٩٣٧ ، مديـرا لواحد من أكبـر ستة مصارف بريطانية هـو « وسمنستر بانك » ، ولتروست السكك الحديدية « لندن ميدلاند انـد

سكوتيش رايلواي » ، ولعدد آخر من التروستات • وقد خلف له والـده عند وفاته إرثا قدره ٢ مليار من الفرنكات • وكان الفيكونت هورن ، وزير العمل والتجارة والمالية بين ١٩١٩ و ١٩٢٢، مديرا لمصرف «لويدس بانك»، وكـان اللورد ستانلي ، الوزير حتى وفاته في عام ١٩٣٨ ، مديرا لمصـرف « باركليز بانك » ، وكان السير جون أندرسون ، الوزير في حكومة الحرب ثم في حكومة تشرشل في عام ١٩٥١ ، مديرا لتروست الذخيرة « فيكـرز » ولمصرف « ميدلاند بانك » ، وكان كليمانت دافيس ، وزير الطيران أثنـاء الحرب ، مديرا لتروست « ليفر بروس » ، وكان هارولد ماكميلان ، الوزير في العديد من الحكومات ثم رئيس حكومة المحافظين ، مديرا لتروست كبير من تروستات سكك الحديد وما يزال مالكا لدار النشر الكبيرة التي تحمل اسمـه • وكان رؤساء الوزارة المحافظون الثلاثة الاوائل في فترة ما بـين الحربين ، بونار لاو وبالدوين ونيفيل تشامبرلين ، مرتبطين بصناعة الفولاذ ولاسيما بتروست « فيكرز » • وكان ل• س• آميري ، الوزير في حكومة تشامبرلين ، مديرا لتروست الذخيرة والسلاح « كامل ليرد وشركاه » •

وقـد سمت الحكومة البريطانية في كانون الاول ١٩٣٨ لجنـة مـن ٦ أعضاء للاشراف على تطبيق برنامج اعادة التسلح • وهؤلاء الاعضاء هم ٦ مسؤولين عن الاحتكارات التالية :

السيـد ج• س• اديسون ، مديـر تروست النسيج الاصطنـاعي « كورتولدز » •

السيد جورج بيهاريل ، مدير تروست المطاط « دنلوب » •

السيد ب • ف • ب • بينيت ، مدير التروست الكيمياوي « الصناعات الكيمياوية الامبراطورية » •

السيد ج • و • م • كلارك، مدير تروست الخيوط « ج • اند • ب كوتس ليمتيد » •

السير جيوفراي كلارك ، مدير التروست البحري « ب • انـد و • ستيم نافيغيشون » •

السيد ف • دارسي كوبر، مدير تروست « ليفر بروس اند يونيليفر » •

وفي المانيا يقول نيومان انه بين ١٧٣ رئيسا لـ « اتحـاد الرايخ »

و « اتحاد النقل » و « اتحـاد الاقتصاد » و « اتحـاد الصناعة » كان هناك ١٣ ممثلا لمؤسسات عامة و ٩ موظفين و ٩٣ رأسماليا كبيرا و ٥٦ شخصا أصلهم غير معروف • وكان رئيس « اتحاد صناعة الرايخ » ، ويلهلم زانغنا، المدير العام لتروست الفولاذ « معامل مانيسمان » ، وعضوا في مجلس ادارة تروست الاجهزة الكهربائية « أ• إ• ج » • وقد تولت بضعـة احتكارات كبيرة ادارة « اتحاد الرايخ » للفحم ، الذي أنشىء في ٢٠ آذار ١٩٤١ : فون بوهلن ، فليك ، كنيبر ، الخ (٧٥) • وعندما نظم سبير في عام ١٩٤٣ « لجانا عامة » للاشراف على الصناعة بأكملها ، كان معظم المسؤولين عن هذه اللجان ممثلين للتروستات الكبيرة : قطاع البناء الجوي : فريداغ، ممثل تروست « مصانع هنشل للطائرات » ، قطاع البناء البحري : بلوهم، ممثل تروست « بلوهم وفوس » ، قطاع المصفحات : روهلاند ، مـن تروست الفـولاذ « معامل الفولاذ المتحدة » ، قطاع تجهيز الطائرات : هايني، ممثـل تروست الكهرباء « أ• إ• ج » ، قطاع البناء الميكانيكي : موتيرر ، من « معـامل هرمان غورينغ » ، قطاع الحرب الكيمياوية : آمبروس ، ممثـل تروست « إ• ج• فاربن » ، قطاع الاجهزة العسكرية والاجهزة العامة : زانغن، ممثل تروست «معامل مانيسمان» ، قطاع البصرياتوالميكانيك الدقيق : كوبنهادر، من تروست « زايس » ، القطاع الكهربائي الفني : بووير، ممثـل تروست « سيمنس » •

وفي فرنسا ، عندما جرى حل « لجان التنظيم » الفيشية القديمة، سلمت الحكومة سجلاتها كافة لمنظمات أرباب العمل • وفي عـام ١٩٤٦ انشأت هذه المنظمات « مركزا للدراسات الادارية والاقتصادية » تولى بوجـه خـاص « تنظيم » الانتخابات • وفي عام ١٩٥١ وزعت في البرلمان لائحـة بأسماء ١٦٠ نائبا ساعدهم في حملتهم الانتخابية « شارع بانتييفر » • « ان أشهر ممثلي الروابط المهنية يتباهون بأنهم يحصلون بيسر، وفي غـالب الاحيان على اثر محادثة واحدة قصيرة (!) ، علـى قرارات ادارية « مفصلة علـى الطلب » بالنسبة الى الصناعة » • الخ• (٧٦)

ان المساهمة المباشرة للتروستات الكبـيرة في السياسة « اليوميـة » ـ وهي ظاهرة ترجع أصولها الى بداية هذا العصر ، بل حتى الى القرنالماضي

بالنسبة الى بعض كبار رجال المال ـ قد أصبحت سنَّة متبعة بالنسبة الى العديد من الاحتكارات ، في أوروبا كما في الولايات المتحدة • وقد صرح تروست « غولف » مؤخرا : « ان غولف وسائر الشركات الاميركية غارقة في السياسة حتى أعناقها ، وعلينا أن نبدأ بالسباحة في هذا الوسط ، والا غرقنا فيه » • (٧٧) وتكتب مجلة هامبورغ الاسبوعية « الزمان » بصورة لا تقل ايحاء :

« يري الدليل السياح البرلمان في بون ويقول لهم : « هنا تسن القوانين » • ويريهم قصر شومبرغ ويقول لهم : « هوذا مقام المستشار الاتحادي • من هنا تحكم البلاد » • ولعله يريهم أيضا ، اثناء مرورهم بشارع كوبلانس، هذا او ذاك المبنى الكبير الذي شادته رابطة مهنية كبيرة • لكن لا ريب في أن ما من أحد يقول لهم : « في هذه الدور وفي غيرها (وبعضها يبدو غير ذي شأن) يقيم الناس الذين لا يسنون القوانين بلا أدنى ريب، لكن الذين يسهرون على أن يأتي كل شيء متفقا ورغبات زبائنهم (٧٨) » •

وفي هذه الشروط نفهم ان تكون نظرية الاستاذ غالبريث عن « القوة المعدلة » والقائلة بأن هناك نوعا من التوازن يقوم بين الدولة والنقابات من جهة ، وبين روابط أرباب العمل المهنية من الجهة الثانية ، نظرية وهمية صرفة • واذا كان مثل هذا التوازن موجودا ، فهذا تجنبا لتبديل شروط الملكية والقوة القائمة تبديلا جذريا ! ونتيجة هذا التوازن هي استقرار البنية الاحتكارية ، باعتبار ان كل اصلاح تنتزعه المنظمات العمالية يبطل مفعوله بهذا القدر من السرعة أو ذاك بنتيجة المزايا الممنوحة لخصومها الطبقيين •

وهذا ما يعترف به بالأصل أكثر الخبراء ـ البورجوازيين ـ تحرزا • ومن قبيل ذلك ما يكتبه جاك هوسيو :

« ان الامثلة المعاصرة تبين ان السلطات المعدلة عاجزة في الواقع عن الحد من السلطة الاحتكارية للمنشآت الكبيرة • وبعض التدابير لا تعدو ان تكون أكثر من مجرد تحويل للسلطة ••• وبعضها يخلق مؤسسات جديدة مزاحمة للمنشأة الكبيرة ، لكنها من طبيعة مجاورة ••• وبعضها يؤدي أخيرا الى تحال سريع في السلطات بين المنشآت الكبيرة والمؤسسات المكلفة بمراقبتها : هذا ما تذكرنا به تجربة لجان التنظيم بعد عام ١٩٤٠ • وعلى هذا

يمكن شرعيا التشكيك في جدوى التدابير المضادة للرأسمالية » • (٧٩)

وقد وضح الاستاذان آدمز وغراي على نحو أدق طبيعة هذا «التحالل» :

« إن السلطة المعدلة هي في أحسن الاحوال ملحق للمزاحمة أكثر منها علاجا بديلا منها • وهي لا تستطيع ان تبقى على قيد الحياة لمدة طويلة من الزمن في حال غياب المزاحمة ، وعملها لا يقدم خطا سلوكيا مجديا اداريا وواضحا بالنسبة الى سياسة السلطات العامة • وفضلا عن ذلك ، كثيرا ما يبطل مفعول السلطة المعدلة بنتيجة الاندماج العمودي والتواطؤ والرقابة المالية على أعلى المستويات • والاطروحة القائلة ان السلطة المعدلة تستطيع معالجة هذه النواقص بفضل تدخل الحكومة لصالح الطرف الأضعف ، أطروحة بعيدة عن الواقعية • اذ انها تنطلق من فرضية غير معقولة تقول ان الحكومة جهاز مستقل بنفسه ، وحيد الاتجاه ، يكفي نفسه بنفسه ـ وبعبارة أخرى : ان السلطة السياسية تبطل دوما مفعول القوة الاقتصادية بتدخلها الى جانب الاطراف الأضعف • وليس هذا ، مع الاسف ، سوى أمنية ورعة• فالتجربة تعلمنا أن تكتلات المصلحة الاقتصادية هي اليوم ، والى حد كبير ، وحدات سياسية تقدم مطالبها داخل المؤسسات الحكومية وبواسطتها • ان التجربة تدل على ان القوة الاقتصادية تجتذب في غالب الاحيان بل تتطلب دعم السلطة السياسية ••• » • (٨٠)

لقد برهن ك • رايت ميلز بصورة رائعة في « سلطة النخبة » على انه ينبغي استبدال عبارة « في غالب الاحيان » بكلمة « دوما » في الولايات المتحدة اليوم • ويفسر الاستاذان آدمز وغراي هنا نفسهما سبب ذلك :

« ان اولئك الذين يسعون الى تدعيم قوتهم الاقتصادية تحقيقا لمآربهم، يعملون على التحكم بالرأي العام وبأدوات الاتصال الاجتماعي والحكومي • ومثل هذا التحكم لا يقل أهمية بالنسبة الى قيام الاحتكار واستمراره من التحكم بالسوق • ذلك هو الخطر النهائي من القوة الاحتكارية غير المحدودة التي قد تستطيع في خاتمة المطاف أن تسيطر على المجتمع كله وأن تلغي كل حرية » • (٨١)

تجد قوة الرأسمال المالي مصدرها في تركز الرساميل الصناعيةوالمصرفية من جهة اولى، وفي زيادة البعد الوسطي للمنشآت الكبيرة من الجهة الثانية • وقد باتت الصناعة الكبيرة تابعة على نحو متعاظم للاعتمادات المصرفية• وهذه التبعية تستوجب تغلغل ممثلي الرأسمال المصرفي في الصناعة الكبيرة •

ان تطور رأسمالية الاحتكارات وبلوغها أوجها في عصر أفول الرأسمالية واندماجها المتعاظم بجهـاز الدولة ، ان هـذا كله يعـدل شروط ملكـوت الرأسمالي المالي •

وفي البلدان الرأسمالية المتأخرة وفي بعض البلدان الرأسمالية القديمة (بلجيكا ، سويسرا، والى حد ما فرنسا) يظل الرأسمال المالي مرتكزا الى الموقع المهيمن الذي يتمتع به عدد صغير من المصارف والمجموعات المالية على مجمل الصناعة والاقتصاد القومي • وفي بعض البلدان الرأسمالية الكبـيرة المتقدمة بالمقابل (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، المانيا الغربيـة ، ايطاليـا) يتميز الوضع بالاحرى بتداخل الرأسمال الصناعي والمالي : فبعض التروستات الكبيرة تهيمن على قطاعات كاملة من الصناعة ، بما في ذلك المصارف التـي تتولى مراقبتها ، وتحتل بعض المصارف مواقع حيوية في الاقتصاد القومي •

ان هذا التحول في طبيعة رأسمالية الاحتكارات نتيجة مباشرة لظاهرتين أساسيتين في عصر أفول الرأسمالية : رسملة الأرباح الفائضة والنقص النسبي في حقول التوظيف الجديدة بالنسبة الى فوائض الرساميل تلك • وقد ظهر التمويل الذاتي منذ الحرب العالمية الاولى التي سببت ارتفاعا قياسيا فـي الارباح غير الموزعة (٣ر٤ مليار دولار في عام ١٩١٩ في الولايات المتحدة ، وهو مبلغ لن يتكرر ظهوره ثانية قبل الحرب العالمية الثانية) • ومـا عادت التروستات تشكو من فاقة بل من فيض في الرساميل • وراح لجوؤها الـى السلف المصرفية يتضاءل يوما بعد يوم (٨٣) • ومن هنا مـا عاد في وسع المصارف التي تمنحها اعتمـاد التوظيف ان تراقبها • فهـي تشكل بنفسها مصارفها الخاصة كيما « تدر » فوائضها الشاغرة • وجميع الاموال اللازمة لاهتلاك رأسمالها الجامد وتجديده التقني ولتوسع جهازها الانتاجي، تراكم اليوم مسبقا وتوضع كاحتياطي موثوق • وتطلق عبارة « التمويل الذاتي »

على تمويل توسع رأسمال المنشآت الكبيرة لا عن طريق الاعتماد الخاص أو العام (سوق الرساميل) ، وانما عن طريق هذه الاموال الاحتياطية التابعة للتروستات •

ان تقنية التمويل الذاتي ، التي ظهرت بالنسبة الى كبريات الشركات المساهمة ابان الحرب العالمية الاولى والتي أخذت تمتد بعد عام ١٩٢٠ ، تترافق بعدة ظاهرات ذات اهمية بالغة في دراسة تطور الرأسمالية في عصرنا •

ان معظم الاحتكارات الكبيرة ينتهج سياسة تحديد طوعي للأرباح الموزعة • والقسم الاعظم من الارباح يوضع في صناديق الاحتياطي بهدف توسيع الطاقة الانتاجية ، أو يحول الى رأسمال • ففي اليابان وزعت ٨٥ شركة كبيرة ، يقارب رأسمالها ٥ مليارات ين ، ٦١١ مليون ين ربائح في أعوام ١٩٤٠ – ١٩٤٢ ووضعت جانبا ٦٢٣ مليونا كاحتياطي • وتلقى هذه السياسة التشجيع من تشريع العديد من الدول التي تعفي الأرباح غير الموزعة من الضرائب جزئيا •

ان مثل هذه الطرائق تضر الى حد ما بالمساهمين الصغار والمتوسطين ، ممن يعيشون من دخل أسهمهم الجاري (أصحاب الريوع، الخ) • أما بالنسبة الى كبار المساهمين ورؤساء الاحتكارات الذين يخصون أنفسهم ، علاوة على ربائحهم ، بمبالغ ضخمة يطلقون عليها أسماء مختلفة مثل بدل حضور وتعويض ورواتب اداريين ومدراء ونفقات عامة ونفقات تمثيل الخ ، فتمثل هذه السياسة مربحا لهم على جميع المستويات • فهي تزيد قبل كل شيء من كتلة الرساميل التي يتحكمون بها، ومن سعة وامكانيات تثمير هذه الرساميل • وعلى هذا فهي لا تعني شيئا آخر سوى انها مرحلة اخرى نحو تمركز الرأسمال • فملكية ومداخيل عدد كبير من الرأسماليين الصغار والمتوسطين باتت خاضعة لرقابة بضعة رأسماليين كبار وموضوعة تحت تصرفهم الحر :

« من الممكن أن يجد كبار المساهمين مصلحة في ترك جزء من أرباحهم في العمل بدلا من جباية ربائح هامة تنتقص من قدرها ضريبة تناسبية (و) أو ضريبة تصاعدية على الدخل • والحال ان هؤلاء هم وحدهم القادرون ، بين المساهمين ، على ممارسة تأثير حقيقي على تحديد الربائح ، ولا ريب في أن

تطور النظام الضريبي خلال الاربعين عاما الاخيرة قد حثهم على ممارسة هذا التأثير بهدف الابقاء على الربائح في مستوى معتدل » • (٨٤)

والطريقة التي يعمل بها التمويل الذاتي عمليا تتمثل في الاهميةالمتعاظمة لاحتياطي رساميل التروستات ، اما في شكل رساميل نقدية ، واما في شكل آلات جديدة أو مخزوات مقتناة وغير مسجلة في الميزانيات• هذه الاحتياطيات تحول رسميا الى رأسمال عندما تقرر زيادته ، وغالبا عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى •

من المهم اذن ، اذا كنا نريد تحديد اغتناء التروستات في عصر التمويل الذاتي ، ان نتتبع تطور رساميلها وممتلكاتها الواقعية أكثر من تتبعنا تطور أرباحها الموزعة • وانما بهذه الصورة وحدها نستطيع أن نكوّن فكرة عن الأرباح الفائضة الطائلة المحققة • وهكذا زادت ١٤٦٦ شركة في المانيا ، بعد تثبيت حد الربائح بـ ٦ ٪ (قانون حزيران ١٩٤١) وبفضل الاحتياطيات المتراكمة منذ عام ١٩٣٣ ، زادت رساميلها الاجمالية بتوزيع أسهم مجانية ، من ٨ الى ١٢٫٥ مليار مارك (٨٥) • وتطور موجودات أكبر تروست الماني « إ• ج• فاربن » ، هو أفصح التطورات دلالة :

بملايين الماركات

	الرأسمال الاسمي	الموجودات الاجمالية	المساهمات في شركات أخرى	الأرباح (بما فيها الاحتياطي المصرح به)
١٩٣٣	٦٨٠	١٤٥٨	٢٨٩	٣١٠
١٩٣٨	٦٨٠	١٦٢٤	٣١٠	٣٤٧
١٩٤٠	٧٣٣	١٩٢٣	٤٩٠	٣٩٠
١٩٤١	٧٦٠	٢٣٣٢	٦٩١	٤٨٣
النصف الأول من ١٩٤٢	٩٠٠	٣٦٣٢	٧٢٠	٥١٧
النصف الثاني من ١٩٤٢	١٣٦٠			

ويوم جرى الاصلاح النقدي في المانيا في عام ١٩٤٨ جرى ابدال كل ١٠ ماركات (رايخ مارك) بمارك واحد (دويتش مارك) • لكن المنشآت منحت

حرية تقدير رأسمالها الجديد ، فحولت معظم الشركات المغفلة رأسمالها على أساس أن ١ مارك قديم = ١ مارك جديد • وهكذا رسملت هذه الشركات الاحتياطيات الضخمة المكونة بفضل الارباح الفائضة المحققة عن طريق تخزين المنتجات ، التي صنعت مقابل ماركات قديمة لا قيمة لها دفعت بها أجور العمال ، لكن التي بيعت بعد الاصلاح النقدي * •

إن حاصل هذه الارباح الفائضة ، وكذلك الارباح الناجمة عن سياسة « ليبيرالية » في الأسعار أذنت بها الحكومة غداة الاصلاح النقدي ، يأخذ طابع الفضيحة في وضع كوضع تروست « إ• ج• فاربن » • فقد كان رأسمال هذا التروست ٤ر١ مليار مارك قديم • وكان أكثر من نصف ممتلكاته الثابتة موجودا في ألمانيا الشرقية • ولم تذكر جميع هذه الممتلكات في الميزانية الجديدة إلا مقابل مارك الماني غربي جديد رمزي واحد • ومع ذلك ، فان رسملة الارباح الفائضة الاستثنائية قد سمحت بالحفاظ على قيمة رأسمال التروست الاسمي !

وقد أعادت بعض تروستات الصناعة الثقيلة تقدير رأسمالها باستبدال كل مارك قديم بماركين أو أكثر من الماركات الجديدة • وهكذا طبق كلوكنر ومانيسمان نسبة ٢ : ١ ، وطبق هاربنر بيرغباو حتى نسبة ٧ر٣ : ١ • وعلى هذا ، وبينما تلقى المعال أو المكتتب في التأمين على حياته ١٠٠ مارك جديد مقابل سند قيمته ١٠٠٠ مارك قديم اشتراه بمدخراته ، تلقى مساهم الهاربنر ٣٧٠٠ مارك جديد مقابل أسهم كانت قيمتها في السابق ١٠٠٠ مارك قديم ! ذلك هو « تساوي الفرص » الذي خلقته « المبادرة الحرة » ! •••

كذلك يتجلى اغتناء التروستات الاميركية قبل كل شيء في تعاظم موجوداتها الذي يتضح من الجدول التالي (الا أنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن القوة الشرائية لدولار واحد في عام ١٩٥٨ لم تعد تساوي سوى ٥ر٠ ٪ دولار في عام ١٩٣٥) :

---

* ينبغي أن نقارن هذه الارقام بأرقام اعادة تقويم الرساميل الاسمية التي جرت بعد تثبيت المارك القديم في عامي ١٩٢٣ — ١٩٢٤ ، على اثر التدهور الحقيقي في قيمة المارك بسبب الحرب . وقد أعادت تسع وتسعون شركة كبيرة في أيلول ١٩٢٤ تقويم ميزانياتها التي انتقل حجمها الى ٥٦٠ مليون مارك قديم مقابل ٦٥٠ مليون في عام ١٩١٣ .

بملايين الدولارات

الشركات الصناعية	١٩٣٥	١٩٤٥	١٩٥٨
ستاندارد أويل أوف نيو جرسي	١٨٩٤٫٩	٢٥٣١٫٨	٧٨٣٠٫٢
جنرال موتورز	١٤٩١٫٩	١٨١٣٫٩	٧٤٩٨
اتحاد الفولاذ الأميركي	١٨٢٢٫٤	١٨٩٠٫٤	٤٣٧٢٫٨
شركة فورد موتورز	٦٨١٫٦	٨١٥٫٥	٣٣٤٧٫٦
غولف أويل كوربوريشون	٤٣٠٫٢	٦٥٢٫٨	٣٢٤٠٫٦
بنسلفانيا ر. ر.	٢٨٦٣	٢٢٢٤	٢٩٩١
دي بونت دو نومورس	٥٨١٫١	١٠٢٥٫٥	٢٧٥٥٫٦
تكساس كوربوريشون	٤٣٧٫٨	٨٣٣٫٥	٢٧٢٩٫١
نيويورك سنترال ر. ر.	٢٣٥٦	١٧٣٥	٢٦٢٥٫٩
ستاندارد أويل (انديانا)	٦٩٣٫٥	٩٤٦٫١	٢٥٣٥
الشركات المالية			
الشركة المتروبولية للتأمين على الحياة	٤٣٢٥	٧٥٦٢	١٥٥٣٦٫١
شركة برودانتيال للتأمين على الحياة	٣١٢٩	٦٣٥٦	١٣٩١٩٫١
مصرف أميركا	١٢٧٧	٥٦٢٦	١٠٦٣٩٫١
شركة ايكرتابل للتأمين على الحياة	١٨١٦	٣٨٤٩	٨٨٧٥٫٧
تشيز مانهاتن بانك	٢٨٩٨	٧٤٥٢	٧٨٠٩٫٨
المصرف الوطني الأول لمدينة نيويورك	١٨٨١	٥٤٣٤	٧٨٠٢٫٦
شركة نيويورك للتأمين على الحياة	٢٢٤٤	٣٨١٤	٦٤٢٤٫٨
شركة جون هانكوك للتأمين المتبادل	٩٣١	١٨٣٨	٥١٦٣٫٣
الشركة الشمالية الغربية للتأمين المتبادل	١٠٧٢	١٨٧٨	٣٧٢٧٫٥
شركة مانيفاكتور تروست	٦٧٣	٢٦٩٣	٣٣٤٨٫٢

إن الشركات الاميركية الست والخمسين التي كانت تملك في عام ١٩٤٨ موجودات قيمتها مليار دولار أو أكثر ، كانت تتصرف بممتلكات ترتفع قيمتها الاجمالية الى ١٢٩٫٢ مليار دولار ، أي أكثر مما تملكه جميع منشآت الصناعة المعملية في الولايات المتحدة البالغ عددها ٢٢٥٫٠٠٠ .

وكانت قيمة تلك الممتلكات يومذاك ٤٥٢٣٧ مليار فرنك فرنسي ، أي أكثر من ضعف الثروة الاجمالية لـ ٤٥ مليون مواطن فرنسي ! * • وفي عام ١٩٥٨ كانت الشركات الاميركية الخمسون التي تملك أكبر قدر من الموجودات – قدر يتراوح بين ٧ر١٧ مليار دولار بالنسبة الى شركة البرق والهاتف الاميركية وبين ٥٢٧ر١ مليار دولار بالنسبة الى مصرف « كروكر – آنغلو ناشيونال بانك » – تتصرف بممتلكات تبلغ قيمتها الاجمالية ٣ر٢٠٦ مليار ، أي أكثر من ٩٣٠٠٠ مليار فرنك فرنسي قديم في الوقت الراهن •

إن وقائع عديدة تؤكد التداخل الراهن لكبريات التروستات والمصارف في البلدان الرأسمالية الرئيسية • فرؤساء المصارف الكبيرة في الولايات المتحدة ما يزالون يحتلون مقاعدهم في مجالس ادارة التروستات الاحتكارية الكبيرة • وهكذا يحتل ألكسندر ك• ناغل ، الذي كان الى عهد قريب رئيسا « للمصرف الوطني الاول لمدينة نيويورك » ، مقعده في مجلس ادارة « اتحاد الفولاذ الاميركي » و « سكك حديد نيويورك المركزية » و« شركة برودنتيال للتأمين » (التي تراقبها جميعها مجموعة مورغان) • وبالمقابل يحتل ألفريد ب• سلوان الابن ، رئيس مجلس ادارة « جنرال موتورز » (مجموعة دي بونت) ، مقعده في مجلس ادارة « مصرف ج• ب• مورغان وشركاه » • كما أن ريشارد ك• ميلون ، من المجموعة التي تراقب « الشركة الاميركية للألمنيوم » ، هو رئيس لمجلس ادارة « شركة ميلون ناشيونال بانك أوف تروست » ، الخ •

وفي بريطانيا ، يمثل كل من د• ج• روبرتس ولورد غلينكونر والفيكونت تشاندوس بالتوالي « المصرف الاقليمي الوطني » و « مصرف هامبروس » و « شركة التأمين المتحدة المحدودة » في مجلس ادارة أكبر تروست بريطاني « الصناعات الكيمياوية الامبراطورية » • وبالمقابل فان نائب رئيس الـ « آي• سي• آي »، س• ب• تشامبرز ، هو عضو في مجلس ادارة « المصرف الاقليمي الوطني » ، كما أن رئيس مجلس ادارة « آي•

---

* يقدر السيد رينيه بوبان ان هذه الثروة قد بلغت ١٩٦٠٠ مليار فرنك فرنسي في عام ١٩٥٠ (٨٦) •

سي• آي » ، السير ألكسندر فليك ، هو أيضا عضو في مجلس ادارة « ميدلاند بانك » • وبينما يحتل ممثلو التروستات الكبرى مثل « فيكرز » و « شركة البترول البريطاني » و « كونارد لاين » مقاعدهم في مجالس ادارة العديد من المصارف ، يحتل ممثلو أكبر خمسة مصارف مقاعدهم بدورهم في مجالس ادارة حوالي ثلاثين من أكبر التروستات البريطانية •

وفي ألمانيا الغربية يحتل هرمان آبس ، رئيس مجلس ادارة « المصرف الالماني »، مقعده في مجالس ادارة حوالي ثلاثين شركة صناعية كبيرة ويرأس عددا منها (ولاسيما « باديش أنيلين » و « شركة المواد اللماعة المتحدة » و « دورتموند هوردر هوتن أونيون » و « ديملر ــ بنز ») • وكان كارل غوتز ، رئيس مجلس ادارة « مصرف دريسد » ، يحتل مقعده أيضا في « شركة كهرباء الراين ــ وستفاليا المساهمة المغفلة » و « ديغوسا » و « آغفا » و « شركة الديناميت المساهمة المغفلة » و « معامل آدلر » الخ • وبالمقابل كان مجلس ادارة « مصرف دريسد » يضم ممثلين عن « بلوهم وفوس » (ورشات بحرية) و « أ• إ• ج » (تروست البناء الكهربائي) و « دورتموند هوردر أونيون » (حديد وصلب) و « براون ــ بوفيري » (بناء كهربائي) ، و « روبير بوش » (بناء كهربائي وميكانيكي) و « فاربويرك هوشست » (كيمياء) الخ •

وتتجلى الاهمية المتعاظمة للتمويل الذاتي في أوضح أشكالها في الدور المتضائل الذي يلعبه اعتماد التوظيف أو اللجوء الى سوق الرساميل • ففي ألمانيا النازية زادت كتلة الارباح غير الموزعة من ١٧٥ مليون مارك قديم في عام ١٩٣٣ الى ١٢٠٠ مليون في عام ١٩٣٥ والى ٣٤٢٠ مليونا في عام ١٩٣٨ بالنسبة الى الشركات المساهمة ، وينضاف الى هذا المبلغ مليار مارك قديم كاحتياطي بالنسبة الى سائر الشركات • والارباح الموزعة في شكل ربائح لا تتجاوز ١٢٠٠ مليون مارك قديم (٨٧) • وبعد الاصلاح النقدي في عام ١٩٤٨ بلغ التمويل الذاتي ، الذي لم يكن يغطي سوى ١٧٪ من التوظيفات الصناعية في أعوام ١٩٢٦ ــ ١٩٢٨ (٨٨) ، نسبة ٣٩٫٧٪ في عامي ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، و ٥٤٫٥٪ في عام ١٩٥٠ ، و ٦٣٫٩٪ في عام ١٩٥٣ ، و ٦٤٫٩٪ في عام ١٩٥٥ ، و ٦٦٫١٪ في عام ١٩٥٧ (٨٩) •

وفي بريطانيا بلغت أرباح الشركات غير الموزعة ١٠٤٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٢، بينما لم يتجاوز توظيف الشركات الجامد ٦٣١ مليون جنيه (٩٠). وفي الاعوام التالية استمرت الارباح غير الموزعة في تجاوز مجمل التوظيفات الجامدة بل حتى مجمل التوظيفات الصافية ، وذلك بصورة منتظمة (٩١) .

في الولايات المتحدة :

« في تشرين الثاني ١٩٥٣ نشر اقتصاديو « ناشيونال سيتي بانك » دراسة ممتازة تلخص مصادر الرأسمال واستعماله ... وقد حسبوا أن ١٥٠ مليار دولار قد أنفقت بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٣ في الولايات المتحدة في توظيف الرساميل (الانتاجية) وذلك في تحديث وتوسيع المنشآت والتجهيزات ... وقد تأتي أربعة وستون بالمئة من هذه المليارات المئة والخمسين من « مصادر داخلية » (أرباح غير موزعة واحتياطي) » (٩٢) .

ويلاحظ مؤلف درس تطور التمويل الذاتي في الولايات المتحدة :

« منذ عام ١٩٣٩ شكلت الارباح الواقعية غير الموزعة مصدرا للتمويل أهم بكثير مما تقدمه سوق الرساميل . ومنذ ذلك التاريخ قدم التمويل الذاتي باستمرار أكثر من نصف أموال التمويل ، وأكثر من ٦٠٪ في أعوام ١٩٤٨ ــ ١٩٥٠ ، وكان الحد الاعلى ٩٠٪ في عام ١٩٤٣ ... وهكذا تبدو بنية التمويل في حقبة ما بعد الحرب مختلفة عما كانته في الحقبة التالية للحرب العالمية الأولى » (٩٣) .

وفي فرنسا ، يلاحظ موريس ماليسن (٩٤) ان التمويل الذاتي قد أصبح ، غداة الحرب العالمية الثانية ، أكثر أهمية من مساهمة الرساميل الخارجية في تسويل المنشآت ، وانه يتجاوز بوجه عام ٥٠٪ من توظيف المنشآت الصافي .

ويتجلى أيضا الدور المتضائل للرأسمال المصرفي في التراكم الضخم لودائع الموجودات لدى شركات التأمين . ففي العديد من البلدان يتجاوز هذا التراكم تراكم الودائع لدى المصارف . وبذلك تكون شركات التأمين قد أمست تحوز جزءا لا بأس به من الرساميل الشاغرة ، وتكدس مساهمات صناعية هامة وتقف في الوقت نفسه في طليعة المشترين لأملاك الدولة . ان نمو ثروة شركات التأمين وتقدمها على المصارف هو في حد ذاته دلالة على

هرم النظام الرأسمالي الذي بات شاغله الأول شاغل الأمان ، أي البقاء ، لا شاغل التوسع •

إن أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة وهي « الشركة المتروبولية للتأمين على الحياة » كانت تملك في عام ١٩٥٨ موجودات تبلغ قيمتها ١٥ر٥ مليار دولار • وكانت ٥٨٤ شركة تأمين تملك مجتمعة في عام ١٩٥٤ حوالي ٨٠ مليار دولار • واغتناء شركات التأمين ظاهرة حديثة نسبيا : فبين ١٩٣٢ و ١٩٥٨ تضاعفت موجوداتها أربع مرات في الولايات المتحدة •

وفي فرنسا كان ٩٠ اداريا في شركات التأمين يشغلون منذ عام ١٩٣٢ المناصب التالية في آن واحد :

٧ مشرفين على « مصرف فرنسا » •

٢٢٧ اداريا في شركات تأمين أخرى •

١٨٠ اداريا في المصارف •

٥٤ اداريا في السكك الحديدية •

٢٥٧ اداريا في الشركات الصناعية والتجارية (٩٥) •

وفي بريطانيا كانت شركات التأمين ، عشية الحرب العالمية الثانية ، تقدم سنويا من ٥٠ الى ٦٠ مليون جنيه في سوق الرساميل ، أي ٣٥٪ من الاجمالي (٩٦) •

وبينما كانت المصارف الاميركية في عام ١٨٥٠ تحوي ٨٢٪ من موجودات جميع الشركات المالية الاميركية ، و ٦٧ر٧٪ في عام ١٩٠٠ ، سقطت هذه النسبة الى ٥٢ر٧٪ في عام ١٩٤٩ ، بينما ارتفعت نسبة موجودات شركات التأمين وصناديق الاعالة من ٨٪ في عام ١٨٥٠ الى ١٢ر٣٪ في عام ١٩٠٠ والى ٢٧ر٧٪ في عام ١٩٤٩ (٩٧) •

ان هذه الظاهرة وكذلك ظاهرة الاهمية المتعاظمة للادخار المؤسسي (صناديق التأمينات الاجتماعية شبه الحكومية ، الخ) هي بالأصل نتيجة للتمويل الذاتي (وكذلك نتيجة لتطور تجاري معين) أكثر منها علة له • وانما لأن سوق الرساميل لم تعد لها أهميتها السابقة ، لذا يفضل عليها أصحاب الريوع الصغار ، الخ ، أشكالا أخرى للادخار • كما ان أهمية الاعتماد العقاري قد زادت زيادة كبيرة •

ان تبدلات بنية رأسمالية الاحتكارات وطريقة عملها ، وهي التبدلات الناجمة عن التمويل الذاتي ، لأوسع نطاقا أيضا مما أشرنا اليه حتى الآن • وبالفعل يبدل التمويل الذاتي نظام الاسعار والارباح الاحتكارية وينتج بالتالي ظاهرات فيض الرسملة •

إن التمويل الذاتي هو نتاج الارباح الفائضة الاحتكارية التي ما عادت تجد حقول توظيف جديدة • لكن كلما انكمشت السوق نسبيا وازدادت في الوقت نفسه كتلة الرأسمال الجامد ، زاد الخطر من عدم امكان تثمير الرأسمال دونما عراقيل لمرحلة محددة من الزمن • وكلما اتضحت صعوبة تثمير الكتلة الهائلة من الرأسمال المتراكم ، سعت الاحتكارات الى ضمان أرباحها الفائضة عن طريق زيادتها هامش الارباح القابلة للتحقيق فوريا • وهذه الارباح تدرج في أسعار الكلفة ، وبقدر ما تكون السوق سوقا محتكرة ، يجري توقع هذه الارباح وضمانها مسبقا :

« إن الربح لا يعود منوطا بالصدفة ، بل يصبح قابلا لتوقعه شأنه شأن أي عنصر في سعر الكلفة • وتختفي المجازفة كليا ، مثبتة بذلك انها ليست بأي صورة من الصور منبع الربح • ولا يعود الربح مجرد فضلة ، بل يدخل من الآن فصاعدا في التحديد المسبق لأسعار المبيع ، شأنه شأن الأجر أو الفائدة » (٩٨) •

لكن الربح الاحتكاري، في عصر التمويل الذاتي، ليس دخل المساهمين بقدر ما هو احتياطي التوظيفات المستقبلة للتروستات الكبيرة • وبعبارة أخرى : ان الاسعار الاحتكارية تحدد على نحو تضمن معه سلفا التوسع المستمر فيالمنشأة وفي رأسمالها واستطاعتها الانتاجية • وسخرية هذا التطور تكمن في أن ضمان التوسع المستقبل هذا لا ينجم عن حاجات المزاحمة بقدر ما ينجم عن انكماش حقل التوظيفات الجديدة للرساميل •

وهكذا تطور الاسلوب المسمى بـ « التوظيف بالأسعار » • يلاحظ لوري في معرض نقاشه للطريقة التي يعمل بها هذا النظام في ألمانيا النازية :

« تحدد الأسعار لتتضمن ، فضلا على التكاليف والربح المعقول ، رسم اهتلاك ينبغي أن يسمح لا باستبدال التجهيزات المعنية فحسب ، بل عليه

أيضـــا أن يضمن توسع الاستطاعة • وهكذا تتم استعادة قيمة التوظيــف الاصلي بوتيرة مسرّعة ، يتبعه تراكم في الاحتياطيات الاضافية التي يمكن استخدامها كتوظيفات مستقبلة ••• هذه التقنية تسمى «التمويل بالأسعار» ••• وتستوجب بالضرورة وجود بعض أنواع من العناصر الاحتكاريــة • فالأسعـــار تظل مستندة شكليا الى التكاليف ، لكن الوضع الحقيقي هـــو وضع أسعار احتكارية محسوبة بصورة تدر معها مداخيل للتمويل الذاتي متنكرة في إهاب تكاليف » (٩٩) •

ويضـــرب المؤلف بالأصل بعض أمثلـــة عن الحسابات التي من هـــذا النوع • ف « شركة الالمنيوم المساهمة المغفلة المتحدة » ، التي تراقب ٧٠٪ من الانتاج الالماني من الالمنيوم ، تلاحظ بصريح القول في تقريرها عن عملها في عام ١٩٣٧ أن « الاهتلاك (!) وغيره من بنود الاحتياطي يرتفع الى ٢٠٤ ماركات لكل طن من الالمنيوم الذي يبلغ سعره ١٣٣٠ مارك • وبعد تمويل برنامج التوسع المتوقع (« اهتلاك » غريب بالفعل !) ، يمكن استخـــدام جزء من هذه البنود لتخفيض سعر المعدن » •

وفي العام ذاته يشير تقرير تروست السلاح « راين ميتال بورزيغ » الى أن الحكومة توافق على أسلوب الارباح غير الموزعة « بالنظر الى ما يترتب عـــلى الشركة من حاجات عظيمة الى التمويل الذاتي وبالنظر الى عـــدم التيقن (!) من مستقبل هذه التوظيفات على المدى الطويل » (١٠٠) •

ولا يختلف وضع الأمور البتة في الولايات المتحدة • فقد اتهم ممثلو النقابـــات أمام « لجنة فلاندرز » التابعة لمجلس الشيوخ والتي تولـــت في كانون الاول ١٩٤٨ التحقيق حول مستوى ربح الشركات ، اتهموا بصورة جازمة التروستات بأنها زادت الاسعار ، لا لمواجهة تكاليف أكثر ارتفاعا ، بل فقط لتأمين أموال توسعها • ولم يفكر ممثلو التروستات بأن من واجبهم نفي ما هو بحكم البديهيات ، لكنهم اكتفوا بالتأكيد بأن ذلك التوسع ••• هو في صالح الجمهور ! (تصريحات ممثلي ستاندارد أويل أوف نيوجرسي، وجنرال موتورز ، وجنرال فودس ، وجنرال الكتريك ، الخ) (١٠١) •

وقد وصف أحد الاقتصاديين ، منذ حقبة ما قبل الحرب ، على النحو التالي سياسة أسعار تروست « جنرال موتورز » :

« بعد كساد عام ١٩٢١ ، تبنت « جنرال موتورز » سياسة أسعار محددة بسياسة توظيفات • فانطلاقا من فكرة ان التوسع مرغوب فيه طالما أن الدخل المرجو من مبيع النتاج الاضافي بالأسعار المتوقعة سيكون أعلى من كلفة الرأسمال الجديد المتوقعة ، تنبأت الشركة بميول السوق وما يترتب على التوسع من تكاليف في الرساميل وأعباء استخدام التجهيزات (الأعباء الثابتة) ••• وعمدت ، اذ قدرت ذلك الجزء من الاستطاعة الذي سيبقى غير مستخدم بنتيجة تقلبات المبيعات وطبقت عامل العبء (الثابت) لتحديد سياسة أسعارها وسياسة توظيفاتها في آن واحد ، عمدت الى تنسيق تلك التموجات مع استقرار أسعارها ومعدل توظيفاتها ••• » (١٠٢) •

ومنذ ذاك لم تتبدل سياسة « جنرال موتورز » ، فقد صرح السيد كويل :

« إن الطريقة التي تعالج بها « جنرال موتورز » مشكلة الاسعار منوطة بالصورة التي تحسب بها تكاليف كل وحدة انطلاقا من حجم نموذجي أو حجم وسطي ، ومن الاستطاعة المستخدمة ، والتي تأخذ بعين الاعتبار الاستطاعة الاجمالية للمنشأة وطاقة السوق على المدى الطويل » • تلك هي خلاصة ممتازة ، وان موجزة ، لسياسة « جنرال موتورز » التقليدية في الاسعار • فـ « جنرال موتورز » تختار أولا (!) معدل ربح معقول تأمل في احرازه برأسمالها الموظف لعدد معين من السنين ، الغثة والسمينة • ثم تقرر « حجما نموذجيا » (للانتاج) تأمل في تحقيقه إبان الفترة نفسها • ثم تأتي بعد ذلك الى سعر — سعر نموذجي — يسمح لها بتحقيق ذلك الربح على أساس هذا الحجم من المبيعات • وعلى هذا يكون هذا السعر رقما ثابتا ، بقدر ما يشتمل على أعباء ثابتة — تكاليف التجهيز . النفقات العامة ، نفقات الاهتلاك ، نفقات التأمينات ، الخ • (١٠٣)

وينبغي أن نلاحظ أن هذا السعر يترتب عليه أيضا استبعاد خطر الازمات الاقتصادية ، كما اعترفت بذلك بصراحة شركات احتكارية أخرى (١٠٤) •

وهكذا تبلغ الارباح الفائضة حدا من الارتفاع تفضل معه التروستات

عـدم التصريح عن المبلغ الاجمالـي لاحتياطياتها حتـى لا يثور سخـط الجمهور ••• وحتى تدفع ضرائب أقل• وهكذا يتطور أسلوب الاحتياطيات الخفية التي تفسر اعادات تقويم الرأسمال الاسمي المدهشة التي ذكرناها في مثال ألمانيا • فالميزانيات المنشورة تنأى أكثر فأكثر عن أن تكون انعكاسـا لوضـع التروستات الحقيقي ، وتصبح بالاحرى أدوات للتستر على هـذا الوضع • أما التقنيات المستخدمة في التستر على الاحتياطيات المخفية فهـي التالية :

١ ــ أموال الوكس المبالغ فيها : فالمفروض مبدئيا في أموال الوكس أو الاهتلاك أن تعيد تكوين الرأسمال الجامد المستعمل بقيمته المبدئية • فاذا ما استعملت آلة قيمتها ١٠ ملايين فرنك طوال ١٠ سنين ، ولم يرتفع سعـر الآلة أثناء ذلك ، فمن الواجب أن يوضع جانبا ١ مليون فرنك سنويا لاطفاء قيمتها • فاذا ما وضع جانبا مليونان من الفرنكات سنويا ، يكون قد جرى تكوين « مال اهتلاك » يسمح في الواقع ، في مدى تلك السنوات العشر ، بمضاعفة الرأسمال الجامد ، وبشراء آلتين بدلا من آلة واحدة * •

٢ ــ إنقـاص القيمة التقديرية لمخزونات المنشأة • ففي بند الميزانيـة الموجب تسجل مختلف أنواع المخزونات التي تملكها الشركة• فاذا ما أخذت بعين الاعتبار الحركات المستقبلة للأسعار المتقلبة وقدرت هذه المخزونـات بنصف قيمتها الواقعية ، ثم باعتها بقيمتها الواقعية هذه ، تكون قد ملكـت احتياطيا مستورا من فائض القيمة تمكن رسملته •

٣ ــ التستر على اقتناء انشاءات جديدة وتجهيزات في شكل نفقـات عمليات • ففي بند المصاريف الجاريه تسجل مصاريف شراء المواد الأوليـة والتيار الكهربائي ، الخ ، المغطاة ببيع البضائع • فاذا ما جرى شراء الآلات الجديدة في الوقت الذي يفترض فيه أن القيمة المقابلة لتكاليف العمليـات

---

* « اذا قبلنا بأن معدلا للاهتلاك مقداره ١٠ ٪ يتجاوب مع الوكس الواقعي لكل التوظيف الجامد ، تكون الشركات الثلاثون التي درسناها قد تجاوزت حتى عام ١٩٥٣ بمبلغ ٤٣١ مليون مارك جديد الاهتلاك الذي جعل منه ذلك الوكس ضروريا . وقد خلقت « احتياطيات خفية » بقيمة هذا المبلغ على الاقل . ومن المستحيل فضلا على ذلك تقرير مقدار التوظيفات التي غطيت بنفقات العمل الجارية » (١٠٥) .

(Operating Costs) قد تلاشت بصورة طبيعية أثناء الانتاج (الرأسمال المتداول) ، تكون الشركة قد زادت رأسمالها الجامد من غير أن يظهر ذلك في الميزانية •

« إن بعض مصاريف الاستبدال ، المستخدمة جنبا الى جنب مع مصاريف الاهتلاك أو حتى المستعملة في توظيف جديد ، يمكن أن تدخل في بند نفقات الصيانة • ونتيجة ذلك الجلية هي التقليل من شأن المرابح الصافية ، وبذلك يكون مبلغ صاف من التمويل الذاتي قد أدرج في الاحتياطيات الخفية • لكن المراقب الخارجي لا يملك وسيلة لتبين ذلك » (١٠٦) ✻ •

لكن مجموع هذه الاساليب يفضي الى مفارقة • فالأرباح الفائضة ، المشروطة بتحديد نسبي للانتاج ، تقود عبر التمويل الذاتي الى نمو الاستطاعة الانتاجية ! وذلك هو التناقض الاساسي في عصر أفول الرأسمالية، تناقض فيض الرسملة • ويتجلى هذا التناقض من جهة أولى في وجود كتلة من الرأسمال النقدي ما عادت تجد حقولا للتوظيف • وقد كانت هذه الظاهرة محسوسة للغاية في ألمانيا عشية الحرب العالمية الثانية ، بعد ٧ سنوات من أرباح فائضة معجزة (١٠٧) • وتواجه الولايات المتحدة وسويسرا وضعا مشابها اليوم • وحسب ما يقول الصيرفي الاميركي واربرغ، كان هناك سنويا في مطلع أعوام ١٩٥٠ حوالي ٧ مليارات دولار من « hot money » ✻ لا يعرف الرأسماليون الاميركان ماذا يفعلون بها • وحتى

✻ ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة لتحليل الاحصائيات التي تشير الى ارتفاع في معدل الربح الوسطي منذ الحرب العالمية الثانية تحليلا نقديا . فأرقام الارباح المصرح عنها مقدرة دون قدرها . لكن أرقام الرساميل (أو الوسائل الخاصة) التي تستخدم في حساب معدل الربح مقدرة دون قدرها اكثر بكثير . وانه يستحيل بدون ادنى ريب ، بلا تسجيل حقيقي في قيود المحاسبة تحت الرقابة النقابية ، تقدير الثروة الفعلية للشركات الاحتكارية، ومن ثم بيان ما اذا كان معدل ربحها أعلى أو أدنى من معدل الربح في سني ما قبل الحرب العالمية الاولى .

ان قانون ميل المعدل الوسطي للربح الى الهبوط ما يزال يفعل فعله ، وهذا ما يتجلى جهارا في كون معدل الربح الوسطي أكثر انخفاضا في البلدان التي تتقدم على غيرها في مجال التصنيع منه في البلدان التي تتأخر عن غيرها .

✻ وترجمتها الحرفية « النقود الساخنة » . « المترجم »

في بلد غير مصنع بما فيه الكفاية مثل ايطاليا تجاوز تراكم الرساميل في عام ١٩٥٨ وحده التوظيفات بحوالي ٣٠٠ مليار ليرة (تصريح الوزير تامبروني في المؤتمر الديموقراطي ـ المسيحي في فلورنسا في عام ١٩٥٩) •

ويتجلى فيض الرسملة من الجهة الثانية وعلى الأخص في نقص الاستخدام المزمن للاستطاعة الانتاجية القائمة • فبين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ كان المعدل الوسطي للطاقة المستخدمة سنويا فيصناعة الصلب الاميركية ٥٩٫٢٪ من الطاقة الاجمالية (١٠٨) • وقد قدرت الاستطاعة الانتاجية غير المستعملة بـ ٢٠٪ بالنسبة الى مجمل صناعة المعامل في الولايات المتحدة إبان سني « طفرة » ١٩٢٥ ـ ١٩٢٩ • وفي عام ١٩٤٧ بلغت من جديد النسبة ذاتها ، لترتفع من ثم الى ٢٥٪ في صيف ١٩٥٤ (١٠٩) • وقد نشرت مجلة « أخبار الولايات المتحدة وأنباء العالم » (١١٠) الاسبوعية في عام ١٩٥٥ و ١٩٥٦ جدولين عن استخدام الاستطاعة الانتاجية في قطاعات صناعية محددة ، وذلك في أوج فترة الطفرة : *

	مطلع ١٩٥٥	ربيع ١٩٥٦
صناعة السيارات تعمل بـ	٧٢٪ من الاستطاعة	٧٢٪
صناعة الحديد والصلب	٨٥٪	
صناعة القطن	٧٠٪	
صناعة التلفزيون	٧٦٪	٦٠٪
صناعة الثلاجات	٤٦٪	
صناعة المكانس الكهربائية	٥٥٪	
صناعة الأثاث	٨٩٪	٩٥٪

* اليكم هذا التعليق المناسب الذي نشره أ. م. راسكن في « نيويورك تايمز » في خضم « الطفرة » الجديدة :

« لعل أكثر أسباب استفحال الاضرابات مدعاة للقلق (كتب المؤلف مقاله عشية اضراب الفولاذ الكبير) انتاجية آلتنا الصناعية التي جاوزت حدود الخيال وعجزنا عن ايجاد مجالات تصريف، داخل البلاد وخارجها ، لكل ما نستطيع انتاجه . ان مصاهرنا تستطيع أن تغطي في ٩ او ١٠ أشهر كل حاجاتنا المحلية او صادراتنا . كذلك فان استطاعتنا فائضة عن حدها بالنسبة الى انتاج السيارات والمغاسل الآلية والثلاجات والمصابيح المتوهجة وأجهزة التلفزيون والسفن وعربات سكك الحديد وألف (!) منتوج آخر يحتاجها العالم المتخلف، لكنها لا تجد سوى عدد ضئيل للغاية من المشترين » . (١١١)

تعجز الرأسمالية الآفلة عن تثمير مجمل الكتل الهائلة من الرساميل التي راكمتها تثميرا « طبيعيا » ٠ لكن الرأسمالية لا تستطيع أن تحيا وتنمو بدون مثل هذا التثمير ، بدون توسيع مطرد لقاعدتها ٠ وكلما توضحت معالم هذه الأزمة البنيوية فتشت الطبقة الرأسمالية ، ولاسيما الفئات القائدة للاحتكارات ، بصورة منهجية ومدروسة أكثر فأكثر عن أسواق بديلة تستطيع تأمين مثل ذلك التوسع ٠ ويمثل اقتصاد التسلح والاقتصاد الحربي الأسواق البدلة الأساسية التي وجدها نظام الانتاج الرأسمالي في عصر أفوله ٠

إن انعدام الاسواق الجديدة ، والاساليب الاحتكارية للتروستات الكبيرة التي تنطوي على ميل الى تحديد الانتاج ، وغياب حقول جديدة لتوظيف الرساميل « الشاغرة » ، تخلق تأخرا في التطور الصناعي الاجمالي وفائضا في الرساميل في الوقت نفسه في البلدان الامبريالية الكبيرة ٠ فصناعة الصلب قد حرمت من سوق كبيرة جديدة تستثمرها بعد التطور العالمي للسكك الحديدية ٠ وسياسة تسلح الدول الكبرى ابان السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى هي التي شرطت نهضة صناعة الحديد والصلب ، ولاسيما في فرنسا والمانيا ٠ وفي أحيان أخرى ، كما في روسيا واليابان ، كانت طلبات أخرى للدولة تلعب الدور ذاته ٠ وغداة الحرب العالمية الاولى ملأ انتاج السيارات هذا الفراغ جزئيا . لكن ما أمكن التغلب نهائيا على أزمة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٢ الاقتصادية الكبرى في الصناعة الثقيلة الا عن طريق اعادة تسليح ألمانيا التي أدت الى اعادة تسليح عالمية ٠ كذلك فان اعادة التسليح السريع بعد عام ١٩٤٠ هي وحدها التي أتاحت للصناعة الاميركية التخلص من الركود عند مستوى منخفض من الاستخدام في الصناعة الثقيلة ٠

إن السوق البديلة هي في جوهرها قوة شرائية جديدة ، يخلقها شراء منتجات الصناعة الثقيلة من قبل الدولة ٠ لكن هذه القوة الشرائية ليست «مخلوقة» بالمعنى الحرفي للكلمة ، أي انها لم تتولد من العدم ٠ وهي ليست « جديدة » ، حتى عندما تظهر في شكل أوراق مصرفية طبعتها الدولة حديثا

لهذا الغرض • فمصدرها الأوحد اعادة توزيع الدخل القومي الواقعي، التي يمكن أن تفضي بالطبع الى زيادة الانتاج ، أي الى مداخيل واقعية شاملة تصبح من ثم مصدرا اضافيا لقوة شرائية جديدة • *

هذا الانتقال في القوة الشرائية من قطاع الى آخر يتم عبر اقتطاعات مباشرة أو غير مباشرة تقوم بها الدولة ، ونعني : الضرائب المباشرة (على الدخل ، على رقم الاعمال ، على الثروة ، الخ) ، والضرائب غير المباشرة ، والتثمير الاجباري بهذا القدر أو ذاك لقروض الدولة ، والادخار القسري ، وطبع الورق النقدي التضخمي المقلّص لمستوى أجور الشغيلة الواقعي، الخ• وهو يفضي الى اغتناء احتكارات الصناعة الثقيلة ، على حساب سائر فئات السكان •

وهكذا ذهبت ٦٧٫٢٪ من الطلبات الحربية المقدمة في الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية والبالغة في مجملها ١٧٥ مليار دولار ، ذهبت الى ١٠٠ تروست احتكاري أغلبها من تروستات الصناعة الثقيلة • وفي ألمانيا أنفق حوالي ٦٣ ــ ٦٤ مليار مارك قديم من عام ١٩٣٣ الى أيلول ١٩٣٩ على اعادة التسلح ، فتضاعف نتيجة لذلك انتاج سلع التوظيف (آلات وأجهزة) أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٣٢، بينما لم يزدد انتاج سلع الاستهلاك حتى بنسبة ٥٠٪ • وإبان حرب كوريا ذهب ٦٤٪ من العقود التي وقعت بين تموز ١٩٥٠ وحزيران ١٩٥٣ الى أقوى ١٠٠ شركة أميركية (١١٢) •

إن دور « السوق البديلة » الذي يلعبه اقتصاد التسلح لا غنى عنه لتثمير رأسمال الصناعة الثقيلة والاحتكارات الكبيرة « الفائضة الرسملة »• لكن اقتصاد التسلح يحول الدولة الى زبون رئيسي لهذه الصناعة • وهكذا تتخذ الروابط الخاصة بين الدولة ورأسمال الاحتكارات ، التي نوهنا بها طوال هذا التحليل لمرحلة أفول الرأسمالية ، تتخذ شكلا لا تني نوعيته تتأكد يوما بعد يوم • فالدولة المتحدة اتحادا صميما ومصيريا بالاحتكارات التي يحقق قادتها أكثر فأكثر الاتحاد الشخصي مع أولئك الذين يمارسون الوظائف الحساسة في جهاز الدولة ، تضمن ربح الاحتكارات لا عن طريق

---

* انظر الفصل العاشر ، فقرة « الاقتصاد الحربي » .

سياسة المساعدات أو التأمين ضد الخسائر فحسب ، بل أيضا وعلى الأخص عن طريق تأمينها لها مجالات تصريف مستقرة ودائمة : الطلبات العامة التي هي ، في غالبيتها العظمى ، طلبات من أجل « الدفاع القومي » •

وقد حسبت المجلة الاسبوعية « أخبار الولايات المتحدة وأنباء العالم » (١١٣) ان ٤٥٪ من أصل ٧١٫٨ مليار دولار من المصاريف التي توقعتها ميزانية الولايات المتحدة لعام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، تمثل طلبات مباشرة من الصناعة بمبلغ قدره الاجمالي ٣٣ مليار دولار موزعة على النحو التالي :

٧٫٤ مليار دولار لصناعة الملاحة الجوية •
٥٫٤ مليار دولار لصناعة البناء •
٢ مليار دولار لصناعة الصواريخ الموجهة •
١٫٣ مليار دولار لصناعة بناء السفن •
١٫٣ مليار دولار للصناعة الغذائية •
١٫٢ مليار دولار لصناعة الذخيرة (الصناعة الكيمياوية) •
١٫١ مليار دولار للصناعة الالكترونية ، الخ •

ويوضح المقال نفسه ان صناعة الملاحة الجوية (التي كانت تستخدم أكثر من ٨٠٠٫٠٠٠ أجير في ذلك العام) والصناعة الالكترونية مرتبطتان مصيريا الى حد كبير بالطلبات العامة • واذا ما أضفنا الفائدة على الدين العام، التي يبلغ قدرها الاجمالي ٧٫٤ مليار دولار يتدفق قسمها الاعظم على المصارف وشركات التأمين *، نجد ان حوالي ٦٠ ٪ من ميزانية الولايات المتحدة منوط مباشرة بقطاعات محددة معينة ــ ومحدودة للغاية ! ــ من الطبقة الرأسمالية : الصناعة الثقيلة (وقبل كل شيء الاحتكارات الكبيرة فيها) والشركات المالية الكبيرة •

وفي فرنسا قدر مقرر الميزانية الطلبات العسكرية من الصناعة في عام ١٩٥٦ بـ ٦٣٠ مليار فرنك فرنسي ، ٤٤ مليارا منها لصناعة السيارات، و١٢٩ مليارا للملاحة الجوية، و ٥٦ مليارا للهندسة المدنية ، و ٦ مليارات لصناعة

---

* يقول ر . و . غولد شميدت ان الشركات المالية كانت تحوز ٧٢ ٪ من أموال الدولة الاميركية في عام ١٩٤٩ . (١١٤)

المطاط ، و ٣٤ مليارا لصناعة المحروقات، و ١٤ مليارا للصناعة الكيمياوية ، و ٤١٫٨ مليارا لبناء السفن ، و ١٦٫٦ مليارا للصناعات الكهربائية ، و ٣٠ مليارا لصناعة تطريق المعادن ، و ٤٫٦ مليار لصناعة الآلات ـ الادوات ، و ٨٥٫٢ مليارا لصناعة التسلح الآلي ، و ٤٥ مليارا للأنسجة والجلود ، و ٥٠ مليارا للمواصلات الالكترونية، الخ. (١١٥)

ان المكانة التي لا تني تزيد اتساعا ـ واستقرارا ـ لمصاريف التسلح في الدخل القومي للأمم الرأسمالية كافة هي العامل الرئيسي المحدد لنمو « المصاريف العامة » في الميزانية القومية . وتطور الخدمات الاجتماعية لا يلعب سوى دور ثانوي في هذا المجال (وهو دور يتبع بالأصل وبصورة غير مباشرة لاقتصاد التسلح ، ومن قبيل ذلك ان المصاريف الاجتماعية في الميزانية الاميركية لعام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ قد تضمنت ٤٫٥ مليار دولار كرواتب للمحاربين القدامى، الخ) . وتستهلك هذه المصاريف العامة اليوم من ١٢ الى ٢٠ ٪ من النتاج القومي الخام في البلدان الرأسمالية الرئيسية (١١٦) . أما المصاريف العسكرية الخالصة ، فهوذا جدول بنسبتها المئوية من النتاج القومي الخام :

العام	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	٧٫٦	٥٫٧	
١٩٥١ ـ ١٩٥٢	١٣٫٤	٧٫٥	٨
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	١٤٫٥	٩٫١	٨
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	١٣	٩٫٣	٧
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	١١٫٢	٨٫٤	٦
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	١٠٫٣	٧٫٤	٧
١٩٥٦ ـ ١٩٥٧	٩٫٨	٧٫٨	٧
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	١٠٫٢	٧٫٣	٧

واذا كان الاقتصاد الحربي البالغ اقصى حدود منطقه يستوجب بالضرورة تطورا نحو اعادة الانتاج المضيقة * ، فهذا لا ينطبق على اقتصاد

---

* انظر الفصل العاشر، فقرة « اعادة الانتاج المضيقة » .

التسلح الدائم بهذا القدر او ذاك ، على التجييش الدائم للاقتصاد المحصور ضمن حدود معينة • بل على العكس : فطلبات الدولة تحفز ، في هذه الحالة ، لا انتاج وتوسع الاستطاعة في القطاعات « المجيشة » مباشرة فحسب ، بل ايضا في قطاعات المواد الاولية ، بل حتى في قطاعات السلع الاستهلاكية عن طريق نمو الطلب العام الناجم عن توسع الاستطاعة في القطاعات الاولى • وطالما أن في المجتمع موارد غير مستخدمة ، فان هذا « الحافز » سيجنح الى تأمين استخدامها التام ، مع تقويضه على المدى الطويل استقرار النقد * •

لكن ما ان يتم الوصول الى الاستخدام التام لوسائل الانتاج والشغيلة ، حتى يصبح كل توسع جديد في المصارف العسكرية مستحيلا الا عن طريق تحويل موارد قطاعات أخرى من الاقتصاد نحو القطاعات المجيشة (سواء أتم هذا التحويل مباشرة عن طريق الأوامر والمراسيم ، أم تم تلقائيا بواسطة رفع الاسعار) •

وحتى في هذه الحالة لا تواجه جميع القطاعات اعادة انتاج مضيقة (من الممكن أن تقتصر اعادة الانتاج المضيقة هذه على بعض القطاعات المتنافسة مباشرة مع قطاعات التسلح على الحصول على الموارد) • بل من الممكن ، في حالات كثيرة ، ان تبقى اعادة الانتاج اعادة انتاج موسعة في القطاعات كافة ، بشرط ان يبقى معدل التوسع فيها ثابتا او ان يتراجع ، أي بشرط ان يستهلك قطاع التسلح القسم الاعظم أو مجمل الموارد الاضافية الشاغرة في الاقتصاد •

وهكذا انتقلت موارد المنتجات المعدنية الشاغرة في الاقتصاد البريطاني من المؤشر ٩١ الى المؤشر ١١٠ (زيادة بأكثر من ٢٠ ٪) بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٤ • وابان الحقبة ذاتها لم تزدد البتة تقريبا المنتجات المعدنية المستخدمة في التوظيفات المدنية (من المؤشر ٣٥ في عام ١٩٥٠ الى المؤشر ٣٧ في عام ١٩٥٤) ، كذلك فان التصدير قد استوعب الكميات نفسها تقريبا (من المؤشر ٣٨ في عام ١٩٥٠ الى المؤشر ٣٩ في عام ١٩٥٤) • كما أن السلع

---

* انظر الفقرة التالية « الميل العام الى التضخم النقدي » .

الاستهلاكية المخصصة للسوق الداخلية قد استوعبت في عـام ١٩٥٤ نفس الكمية من المنتجات المعدنية التي استوعبتها في عام ١٩٥٠ • أما زيادة الانتاج فقد كان معظمها وقفا على اعادة التسلح (استنفدت مصاريف التسلح ٨ ٪ من المؤونة المعدنية في عام ١٩٥٠ ، و ١٥ ٪ في عام ١٩٥٤) وعلـى صنـع سيارات خاصة (٢ ٪) في عام ١٩٥٠ ، و ٦ ٪ في عام ١٩٥٤) • (١١٧)

هل يعني هذا ان اقتصاد التسلح « المعتدل » قادر على ضمان الاستخدام التام وعلى انجاب « رأسمالية بلا أزمة » ؟ بالمرة • لكن من الضروري قبـل التطرق الى هذه المشكلة التنويه بظاهرتين أخريين : أولا جنوح التسلحات المنتجة بهدف تأمين « سوق بديلة » الى أن تستخدم مع كل أسف ، وثانيا انطواء اقتصاد التسلح على ميل دائم الى التضخم النقدي •

ان الدور المتعاظم الذي يلعبه اقتصاد التسلح والاقتصاد الحربي بحصر المعنى لاتاحة المجال أمام تثمير الرأسمال ، وقبل كل شيء رأسمال القطاع ١ ، يصبح علة مساعدة للحروب الامبريالية وأخطار الحرب • وهـــذه الحروب والاخطار تمثل مراحل لا تني صعوبة تجنبها تتزايد يوما بعد يوم في دورة الانتاج الرأسمالي في عصر أفوله • وبقدر ما تصبح سياسة التسلح دواء مسكنا ضروريا للأزمة ، أو لنذير الازمة ، تنتج هي نفسها استطالتها المحتمة المتمثلة في خطر الحرب • كما أن ما يترتب عليها مـن توسع في الاستطاعة الانتاجية يزيد ايضا من حدة التناقضات التي تسعى الى الافلات منها• وهكذا يدنو ميعاد جديد للتكفير خطره أدهى وأمر • فسياسة التسلح لا تستطيع الاستمرار الى ما لا نهاية من دون أن تستثمر القيمـة الاستعمالية للسلاح المتراكم ، أي من دون نشوب حروب « محلية » أو عامة • وسياسة التسلح لا تستطيع اتباع منحنى لولبي الا بقدر ما « تستهلك » الاسلحة وتتلاشى ، أي بقدر ما تشن الحرب • وأخيرا فان التقدم التقني يهدد الاسلحة المتراكمة بـ « بلى معنوي » سريع • وهذه العوامل مجتمعة تخلق ضغطا باتجاه خطر الحرب بدءا من نقطة معينة من اعادة التسلح، باعتبار ان اعداد الحـرب واعادة التسلح يؤثر كل منهما على الآخر بالتعاقب بوصفهما علة ومعلولا معا•

وهكذا تتحد الدورة الاقتصادية بدورة مـن الحروب : انـه عصر رأسمالية الحرب • (١١٨)

لكن اقتصاد اعادة التسلح والاقتصاد الحربي لا يمثلان «سوقا بديلة» فحسب ، وانما يمثلان ايضا وسيلة لمد وتوسيع الاسواق الواقعية. فالاندماج الصميمي بين رأسمال الاحتكارات والدولة يجعل ممثلي ذلك الرأسمال يقتفون خطى الجيوش المنتصرة ، ويتقاسمون من ثم الغنيمة في البلدان المحتلة والمفتوحة :

التروستات اليابانية : بدءا من عام ١٩٣٧ أمسى كل الاقتصاد المانشوري يوجه من قبل شركة « ايهاكسا » (من مجموعة مانغيو) التي تراقب « الشركة الصناعية لتطوير مانشوريا » . وعقب الاحتلال العسكري لاقليم شانسي (١٩٣٨) مباشرة ، سلم الجيش التروستات المنشآت الرئيسية في المنطقة . وفي كل مرة كان الجيش فيها يستولي على أرض جديدة ، كانت التروستات تتقاسم استغلالها . وفي مطلع عام ١٩٤٣ حدد رسميا مجال عمل بعض التروستات على النحو التالي :

- ميتسوي : الهند الصينية ، تايلاندا ، ماليزيا ، سوماطرة ، جاوا ، بورنيو ، قطن بورما ، الاسمنت في الفيليبين .
- ميتسوبيشي : فحم ماليزيا وسوماطرة ، وخشب تيك بورما (مع ميتسوي) ، وفلزات التانغستين في بورما ، واسمنت ماليزيا وبورما، وصباغ جاوا وماليزيا .
- مصرف فورموزا : هاينان ، سولاويزي ، غينيا الجديدة ، جزر المحيط الهادىء .
- نومورا وياسودا : الصين الجنوبية ، الخ. (١١٩)

التروستات الالمانية : بعد احتلال جزء من الاتحاد السوفياتي ، تولت التروستات الالمانية الكبيرة ادارة معظم المجموعات الصناعية السوفياتية ، بينما تولت المصارف الكبيرة تمويل « شركات الشرق » . وكما تشير وثائق محكمة نورمبرغ ، استولى « كروب » على مصنعين في ماريوبول ، وعلى مصنعين في كراما تورسكايا ، وعلى مصنع واحد في جبيرو بتروفسك . وفي عام ١٩٤٣ فك « كروب » ونقل مناجم ومنشآت صناعة الحديد والصلب من منطقة الدنيبير ، ولا سيما مصانع فوروشيلوف في جبيرو بتروفسك . وقد وضع تروست « إ . ج. فاربن » يده على « شركة الشرق الكيمياوية

المساهمة المغفلة » وعلى « شركة الشرق للحياكة » • كما أنشأ تروست « أ• إ• ج » شركة « معامل أ• إ• ج الشرقية المساهمة المغفلة » الخ•

التروستات الأمريكية :

منذ أن احتلت القوات الاميركية المانيا واليابان ، مدت فيهما التروستات الاميركية مثل ستاندارد أويل ، وجنرال موتورز ، ووستنغهاوس، وفيلكو، الخ• شبكة من الفروع التابعة لها • وفي المانيا وضع تروست « فايرستون » يده على تروست المطاط الرئيسي « معامل فونيكس » • واستولت « جنرال موتورز » على تروست السيارات الرئيسي « معامل اوبل » • وكسبت « سوكوني فاكوم اويل ثي » نفوذا هاما على « فنترشال » ، الخ •

الميل الدائم الى التضخم النقدي

ان انشاء قطاع دائم — ومتعاظم — للتسلح في اطار الاقتصاد الرأسمالي يفسر ظاهرة نموذجية أخرى من ظواهر مرحلة أفول الرأسمالية ، ظاهرة الميل الدائم الى التضخم النقدي •

وبالفعل ، ان لانتاج الاسلحة ، من وجهة نظر النقد ، مميزة خاصة : فهو يزيد القوة الشرائية المطروحة قيد التداول ، من دون أن يخلق مقابلها مددا اضافيا من البضائع كقيمة مقابلة لها • وحتى عندما تكون هذه القوةالشرائية المزدادة السبب في اعادة استخدام الآلات والرجال العاطلين عن العمل سابقا، تخلق تضخما محدود الأجل • فمداخيل الشغيلة وأرباح الشركات تعاود ظهورها في السوق بوصفها طلبات على السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية، من دون أن يزداد انتاج هذه السلع •

وليس هناك الا حالة واحدة قصوى لا ينشأ فيها عن انتاج سلعالتسلح تضخم نقدي ، وهي الحالة التي يكون فيها قد جرى تمويل جميع مصاريف التسلح داخليا عن طريق الضريبة (أي عن طريق تخفيض قوة الافراد والمنشآت الشرائية) ، والتي لا تبدل فيها الضريبة العلاقة بين طلب السلع الاستهلاكية وطلب السلع الانتاجية اذا ما بقي عرض هذه السلع جامدا * •

* عندما يتحقق الاستخدام التام من جديد بفضل اقتصاد التسلح، في حين يبقى انتاج السلع الاستهلاكية في الوقت نفسه جامدا ، باعتبار ان جميع الموارد الشاغرة قد حولت نحو القطاع ١ ، يكون لزيادة مداخيل الأجراء ولزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية اثر تضخمي .

وهذه الحالة مجهولة عمليا في عصر أفول الرأسمالية .

ان الاهمية المتعاظمة للنقد الخطي في المخزون النقدي للعديد من الأمم الرأسمالية بلغت حدا بات معه التضخم النقدي يأخذ بوجه خاص شكل تضخم في الاعتماد (تضخم النقد الخطي) . ففي الولايات المتحدة أصبح مولّد التضخم هو الدين الخاص الذي راح يأخذ أبعادا تبعث على القلق أكثر فأكثر . فقد انتقل حجم اعتماد الاستهلاك من ٧ر٧ مليار دولار في عام ١٩٢٩ وعام ١٩٤٦ ، الى أكثر من ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٥٨ . وانتقل الاعتماد الرهني من ٢٧ مليارا في عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٥ الى ٤٨ مليارا في عام ١٩٥٠ والى حوالي ١٧٥ مليار دولار في عام ١٩٦١ ! لكن تضخم الدين العام بوجه عام هو المحدد للتضخم النقدي . ويتجلى الدور الاساسي لمصاريف الدولة في خلق تضخم الاعتماد هذا عندما نفتش في ميزانيات المصارف عن القيود المقابلة للاعتمادات الممنوحة فنجد انها سندات الدين العام (اسناد قرض ، شهادات الخزينة ، الخ) . وزيادة الدين العام قد حلت بكل بساطة (قنّعت) محل التضخم النقدي المباشر لا غير . فبدلا من أن يظهر هذا التضخم في شكل ازدياد حجم التداول الائتماني ، يظهر في شكل ازدياد الرأسمال الوهمي الذي تشكله اسناد الدين العام * . لكن المخزون النقدي يتضخم تماما كما لو انه جرى اصدار ورق نقدي .

وهوذا جدول بحصة الاموال العامة من اجمالي موجودات المصارف التجارية في بلدان مختلفة : (١٢٠)

	١٩١٣	١٩٣٨	١٩٤٥	١٩٥٢
بلجيكا		١٥	٦٥	٤٢
الدانمرك		١٤	٢٣	١٤
الولايات المتحدة	٤	٢٩	٦٠	٣٣
بريطانيا		٣٧	٦٣	٥٠
ايطاليا		٣٠	٦٤	٣٢

* من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ لم يزدد التداول النقدي سوى ٤ ٪ في الولايات المتحدة ، بالرغم من حرب كوريا .

البلدان الواطئة		—	٧٣	٥٨
السويد		٣	٢٤	١٣
سويسرا		٣	٢٦	١٣
كنـــدا *	٢	١١	٤٤	٣٣

وهناك بالطبع بلدان (على سبيل المثال : المانيا بعد ١٩٣٣ وفرنسا بعد ١٩٤٠) يظهر فيها التضخم الناجم عن المصاريف العامة غير المنتجة مباشرة في شكل أوراق مصرفية اضافية وموكوسة القيمة • ففي ألمانيا انتقــل التداول النقدي من ١٠ر٤ مليار مارك قديم في عام ١٩٣٨ الى ٥٦ر٧ مليارا فــي ١٥ شباط ١٩٤٥ • وفي فرنسا انتقل من ١١٢ مليار فرنك في عام ١٩٣٨ الى ٥٧٧ مليار فرنك في ١٩٤٥ والى ٢٠٠٠ مليار في عام ١٩٥٢ • وفي اليابان انتقــل من ٢ر٩ مليار ين في عام ١٩٣٨ الى ٥٤ر٨ مليار ين في عام ١٩٤٥ !

واذا كان ارتفاع الاسعار بالرغم من هذه الزيادات الكبيرة قــدأخــد أبعادا متواضعة نسبيا في بعض الحالات (ولا سيما في المانيا) فهــذا لأن الانتاج والضرائب زادت زيادة كبيرة من جهة اولى ، ولأن قسطا كبيرا مــن القوة الشرائية الموزعة قد « جمد » من الجهة الثانية فيالمصارف في شكلادخار قسري بهذا القدر او ذاك ، ولأن الدولــة اخيرا قــد فرضت ، تحت ضغط بوليسي ، استقرارا على الاسعار «الرسمية» كان متناقضا بالأصل مع الارتفاع المسرحي و « الواقعي » في السوق السوداء •

ان التضخم الدائم، حتى عندما يكون « معتدلا » أو « مجمدا » بهذا القدر أو ذاك كما هي الحال اليوم في الولايات المتحدة (وكما كانت أيضا في ألمانيا النازية) ، تترتب عليه دوما اعادة توزيع للدخل القومي • والضحايا الأوائل لاعادة التوزيع هذه هم أصحاب المداخيل الثابتة وكذلك جميــع شرائح الاجراء الذين لا يملكون لا الوسائل ولا القوة النقابية اللازمة للدفاع عن مداخيلهم الواقعية •

بيد ان اعادة التوزيع تلك لا يترتب عليها بالضرورة ، عنــــدما يبقى الاقتصاد في حالة من التوسع العام ، تفاقم مطلق في مستوى معيشة الشغيلة

---

* « مصرف كنـــدا الملكي » وحده .

(ومن أمثلة ذلك الوضع في الولايات المتحدة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٨) • لكنها تستوجب أن تكون الحصة العائدة للأجراء من النتاج الاجتماعي المتنامي أدنى من الحصة التي كانت ستعود لهم فيما لو كان النقد مستقرا • وفي هذه الحالة يكون التضخم وسيلة تجميد نسبي للقوة النقابية ، لا « نتيجة الضغط النقابي » * كما تؤكد جزافا الاوساط المحافظة •

ثم ان عددا من خصائص مرحلة أفول الرأسمالية يعزز ميل عصرنا الاساسي الى التضخم • ولنذكر قبل كل شيء طرائق الاهتلاك المتسارع والتمويل الذاتي ، وبوجه عام ، السيولة المفرطة للاحتكارات الكبيرة • فمن نتائج هذه السيولة المفرطة رفع الاسعار ، وبالتالي زيادة حجم التداول النقدي ، من غير أن يجد هذا المال مقابلا له في السوق ، باعتبار أن مدة دورة التجديد الواقعي للرأسمال الجامد لم تقلص بنفس النسبة التي قلصت بها مدة دورة الاهتلاك المالي والحسابي • وهذه السيولات تدخل في الدارة النقدية اذا لم تودع في المصارف ، وتحفز بالتالي تضخم الاعتماد • أو تستخدم في شراء أسناد الدولة القصيرة أو المتوسطة الاجل «فتمول» بالتالي عجز الميزانية أو مصاريفها غير المنتجة ، مسببة بالنتيجة التضخم بالمعنى الصرف للكلمة •

رأسمالية بلا أزمات ؟

عرفت الرأسمالية ، منذ الحرب العالمية الثانية ، أربع فترات بارزة من التقلص : فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ ، وفترة ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ، وفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، وفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ • لكنها لم تعرف أي أزمة خطيرة ، ولم تعرف بالتأكيد أي أزمة مشابهة في مداها لأزمة ١٩٢٩ أو أزمة ١٩٣٨ •

فهل هي ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية ؟ اننا لا نعتقد ان من واجبنا المماراة في ذلك ، كما يفعل بعض النظريين الماركسيين الذين يفسرون هذه الوقائع بصيغ عامة تصلح لتفسير أي موضوع كان • (من أمثلة ذلك ما يقوله ج• ل• شسيد : « لقد تجزأت الدورة العالمية الاقتصادية عقب الحرب العالمية ، الشيء الذي حال (؟) بينها وبين أن تتعمق » (١٢١) • ان هذا المؤلف

---

* أنظر الفصل الثامن عشر • فقرة « الثورة الكينزية » .

ينسى ان العديد من الدورات الماضية قد عرف تفاوتا شاسعا من بلد الى آخر) •

ان جذور الظاهرة ترتبط على وجه التحديد بمجموع خصائص مرحلة الأفول الرأسمالي التي عددناها • فاقتصاد هذه المرحلة الرأسمالي يجنح الى ان يضمن للاستهلاك والتوظيف معا استقرارا أعظم من استقرار عصر المزاحمة الحرة ، او من استقرار المرحلة الاولى من رأسمالية الاحتكارات • وينزع الى تقليص التموجات الدورية ، ذلك التقليص الناجم قبل كل شيء عن التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية •

كلما كان عدد قطاعات الاقتصاد التي تمارس عليها الاحتكارات رقابة كاملة أكبر ، جنح التوظيف فيهذه القطاعات الى الامتداد والتوزع في الزمن. بغض النظر عن اللحظة المحددة من الدورة الاقتصادية • فالأرباح الاحتكارية الفائضة ، و « التوظيف بالاسعار » ، وضمان الربح ، هذا كله يعني في التحليل الاخير أن تراكم رأسمال الاحتكارات يتحرر الى حد ما من الدورة ، ويتوقع الازمات ، ويحسب حسابها على نحو مسبق في حساب أسعار مبيعه • وهكذا تلجأ الشركات الاحتكارية الكبيرة أكثر فأكثر الى انتهاج سياسة توظيف طويل الأمد ، والى « تنهيج » أو « تخطيط » التوظيفات (بما في ذلك الابقاء على هامش من استطاعة فائضة لمواجهة « الطفرات » المباغتة) • (١٢٣)

يمكننا اذن الافتراض بأن تقليص سعة التموجات الدوريه ينجم جزئيا عن عمل الاقتصاد الرأسمالي بالذات في عصرنا الحاضر •

وبالأصل ، كلما كان عدد القطاعات المحتكرة أكبر ، كان أكبر أيضا عدد القطاعات التي يجد الرأسماليون ، المالكون لجهاز ضخم من الرأسمال الجامد الذي يتوجب عليهم التعويض عن اهتلاكه يوميا ، يجدون ان من مصلحتهم الحفاظ فيها على علاقات اجتماعية « مستقرة » • والارباح الفائضة تتيح لهم تأمين استقرار مداخيل يدهم العاملة ، بل حتى تأمين زيادتها على نحو بطيء ودوري • واستقرار النظام يتطلب تعميم أنظمة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة الخ • وهذه الانظمة كافة تعني في التحليل الاخير ان قوة الاجراء الشرائية الاجمالية لا يقتطع منها جزء

معادل للجزء الذي يمثله العاطلون عن العمل بالنسبة الى اليد العاملة الاجمالية ، وانما يقتطع جزء أصغر بكثير • وبعامل حركة هذه القوى الملازمة للنظام يتناقص الطلب الاجمالي في فترة الازمة أقل بكثير مما كان يتناقص في الماضي •

وبالمقابل ينطوي النظام على عامل هام جديد من عوامل عدم الاستقرار ينذر بابطال مفعول « عوامل الاستقرار » الآنفة الذكر ، ونعني به الوساعة التي اخذها انتاج السلع الاستهلاكية الدائمة • فهذه الوساعة تتفسر بارتفاع المداخيل الواقعية ، ولا سيما باستقررها الذي يسمح بنشاط البيع بالتقسيط الذي يستحيل على العامل بدونه اقتناء السلع الاستهلاكية الدائمة • لكن بعكس ما تتميز به السلع الاستهلاكية غير الدائمة ، يتميز الطلب على السلع الدائمة بمرونة كبيرة، ويعرف في بداية الازمة هبوطا أكثر جذرية من هبوط الطلب على السلع الانتاجية ، كما يتضح ذلك من الأرقام التالية :

من كانون الاول ١٩٥٦ وكانون الثاني ١٩٥٧ الى نيسان ١٩٥٨ ، تناقص الانتاج الصناعي الاميركي ٢١ نقطة ، وانتاج السلع الدائمة ٣٦ نقطة ، وانتاج السلع الاستهلاكية الدائمة ٤٤ نقطة (تناقص انتاج السيارات ٧٥ نقطة !) • والنسبة المئوية هي التالية : ١٤ر٢ و٢١ر٥ و ٣١ر٢ و٤٤ر٤ ٪ على التوالي • وبالمقارنة مع الذروة التي بلغها الانتاج في ايلول ــ تشرين الاول ١٩٥٥ ، يكون معدل الهبوط كالتالي : ١٤ر٢ ٪ و ١٨ر٦ ٪ و ٣٧ ٪ و ٥١ر٨ ٪ (١٢٣) •

وعلى كل ، لا تلعب القوى الملازمة التي تفعل باتجاه تقليص نسبي لوساعة التموجات ، لا تلعب دورها الا بصورة مؤقتة • فالقطاعات المحتكرة تؤمن الاستقرار لتوظيفاتها ــ لكن توظيفات القطاعات المفتوحة للمزاحمة تعرف تموجات متناسبة في شدتها مع استقرار توظيفات القطاعات الاولى • واذا لم يظهر انخفاض التوظيفات في فترة الازمة في القطاعات المحتكرة ، أو لم يظهر فيها الا على نحو معتدل ، فهذا لا يعني ان هذه القطاعات قادرة على توظيف مجمل أرباحها المتضخمة • وكذلك الاجور : فهي اذا كانت لا تنزع الى الانخفاض بقوة في فترة الازمة بفضل القوة النقابية ، فانها لا تنزع أيضا الى الارتفاع ارتفاعا كبيرا في فترة « الطفرة » • وعلى هذا نقول : ان النظام

بأكمله لا يتقدم نحو النمو المتصل بقدر ما يتقدم نحو ركود طويل الأمد .

وانما ههنا يتدخل عامل اضافي : اعادة توزيع جزء من الموارد الاجتماعية على يد الدولة . ومن المؤكد ان تأثير عمل الدولة يظهر في ميدان الاستهلاك (مساعدات ، تأمينات اجتماعية ، تعويضات عائلية ، رواتب الموظفين العموميين، الخ) وفي ميدان التوظيف (مدارس ، طرق ، مستشفيات ، تسلح ، الخ) على حد سواء . لكن سبق لنا أن بينا واثبتنا ان هذا العمل لصالح الاستهلاك أكثر تواضعا مما يعتقد الناس بوجه عام ※ ، باعتبار ان جزءا كبيرا من الموارد المعاد توزيعها على ذلك النحو يتأتى من نفس الطبقات — لا من نفس الأسر ولا من نفس الافراد ، فهذا شيء متفق عليه ! — التي تستفيد من تلك « التحويلات » .

انما في مجال التوظيف اذن تزداد باطراد أهمية دور الدولة . ويتلخص هذا الدور من زاوية دورة الانتاج الرأسمالي على النحو التالي : فهو يسد مسد النقص المزمن في التوظيف الرأسمالي، ويعاكس بالتالي الى حد ما الميل الى الركود المزمن . ومن الممكن فضلا عن ذلك أن تجهد الدولة لمعالجة كل هبوط مفاجىء في التوظيفات الخاصة بزيادة مناسبة في التوظيفات العامة ※ .
العامة ※ .

ان النتيجة العملية لهذا الدور الاقتصادي المتعاظم الذي تلعبه الدولة تكمن على وجه التحديد في تقليص وساعة التموجات الدورية . وهذا شيء ييسر فهمه اذا ما رجعنا الى الآثار الجامعة المميزة لتقدم الازمة والكساد الكلاسيكيين ※※ . ففي بداية الأزمة والكساد يؤدي التسريح الى انخفاض مصاريف السلع الاستهلاكية . وبنتيجة ذلك تتناقص الطلبات (التوظيفات) في كلا القطاعين بالتعاقب ، الشيء الذي يسبب تسريحات جديدة، الخ. وبالمقابل، واذا ما زادت السلطات العامة مصاريفها ، عندما

※ أنظر الفصل العاشر ، فقرة « اعادة توزيع الدخل القومي بواسطة الدولة ».
※ من الواجب ان ننوه بأن ديمومة اقتصاد التسلح قد حفزت بصورة لا مماراة فيها « تقدم الاختراعات التكنولوجية » غداة الحرب العالمية الثانية ، باعتبار أن الكثير من الاختراعات العسكرية تجد تطبيقا لها في المجال المدني . وتتفسر « طفرة » ١٩٥٠ الى حد كبير بهذا العامل .
※※ أنظر الفصل الحادي عشر .

تحدث أول التسريحات وأول التخفيضات في التوظيفات الخاصة ، يتم ايقاف تقدم الازمة • فهي تتوقف عند عتبة معينة الى أن يعود الرواج على يد القوى الفاعلة داخل النظام •

وهذا ما نلاحظه للحال ، اذا ما قارنا بداية تقلصات ما بعد الحرب مع بداية الأزمتين الكبيرتين في حقبة ما قبل الحرب • فمن هذه المقارنة يتبين ان وساعة الهبوط المبدئي لم تتضاءل تضاؤلا كبيرا ، ولا سيما في بداية تقلص ١٩٥٧ بالمقارنة مع تقلص ١٩٢٩ • وبالمقابل فان ما يميز هذه التقلصات عن أزمات ما قبل الحرب ، هو انها تتوقف عند هذه العتبة •

نسبة التغيرات ابان الاشهر التسعة الاولى من الازمة في الولايات المتحدة

	١٩٢٩ – ٣٢	١٩٣٧ – ٣٨	١٩٤٨ – ٤٩	١٩٥٣ – ٥٤	١٩٥٧ – ٥٨
	٪	٪	٪	٪	٪
الاستخدام (مثال: الزراعة)	– ٦و٥	– ٧و١	– ٣و٥	– ٢و٩	– ٤و٢
النتاج القومي الخام	– ٥و٥	– ٧و٨	– ٢و٦	– ٢و٧	– ٤و١
الانتاج الصناعي	– ١٥و٩	– ٣٠و٤	– ٧و٤	– ٩و٨	– ١٣و١
حجم المبيعات بالمفرق	– ٦و١	– ١١و٤	– ١و٤	– ٠و٣	– ٥و١
طلب السلع الدائمة	– ٢٦و٥	– ٣٩و٥	– ٢١و٦	– ١٤و٣	– ٢٠و١ [١٢٤]

بيد ان الدولة لا تستطيع ان تخلق أي كتلة كانت من القوة الشرائية الاضافية • والحال انه كلما كان التقلص أشد وقعا ، توجب أن يكون خلق القوة الشرائيه « البديلة » أكبر شأنا ، ونجمت عنه بالتالي ميول تضخمية أوسع مدى • والاحراج الذي تجد الدولة نفسها موضوعة أمامه في عصر افول الرأسمالية ، هو الاختيار بين الأزمة والتضخم • فمن غير الممكن تجنب الاولى الا اذا زادت احتمالات الثاني •

للوهلة لاولى لا يبدو التضخم « المعتدل » الذي يسببه في بلدان الغرب الرأسمالية تزايد المصاريف العامة غير المنتجة وكأنه يهدد مستقبل الاقتصاد الرأسمالي • وهكذا يدعو العديد من الاختصاصيين الدولة بحرارة الى تجاهل هذا « الخطر الموهوم » والى الانفاق بسخاء • بيد ان هذا تصور

قصير النظر • فالميل الى التضخم الدائم بهذا القدر او ذاك يضع عوائق كثيرة امام العمل الطبيعي العادي للاقتصاد الرأسمالي • فهو يشجع المضاربة ويزيد من خطر عدم الأمن المعرقل لنشاطات التوظيف « العادية » • وهو يعطل أو يجمد الآليات التي تقود عادة الى الرواج من جديد في الدورة الكلاسيكية لعصر المزاحمة الحرة • فالاسعار لا تعود تهبط ، حتى في فترة التقلص • ولا تعود مشتريات المستهلكين تلعب أي دور محرك في الرواج • ولا يعود انخفاض معدل الفائدة سببا في زيادة التوظيفات زيادة محسوسة ، الخ • وهكذا ترددت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا ، ابان تقلص ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، في تطبيق العلاجات المعهودة لامتصاص الأزمة بسرعة ، لخشيتهما من حدوث ارتفاع في الاسعار حتى قبل الرواج ، وهذا ما حدث بالأصل بالرغم من المستوى المتواضع للمبالغ الاضافية المصروفة •

هذا لا يعني أن الدولة الرأسمالية تستطيع أن تسمح لنفسها بترف الوقوف مكتوفة اليدين أمام أزمة خطيرة • ان هذا ليبدو مستبعدا في السياق السياسي والاجتماعي المعاصر • فمثل تلك الازمة ستسبب في أجل قصير انهيار الرأسمالية في العديد من البلدان التي ستواجه آنذاك مثال المجتمعات القائمة على الاقتصاد المخطط والجاهلة للبطالة والمتمتعة بمستوى من الحياة لا يني يتقدم • ستختار الرأسمالية اذن الأساليب « المضادة للأزمات الدورية » لكنها ستفعل ذلك بتردد وتحفظات كثيرة • ولن تتجنب، في النهاية ، تفاقم التضخم • وهكذا تبدو القدرة على المقاومة النقدية — المحدودة من حيث التعريف بالزمن — هي العقبة الكأداء التي يصطدم بها على المدى الطويل تدخل الدولة المعدل في الدورة الاقتصادية • وقد أصبح التناقض بين الدولار ـ الاداة المضادة للأزمات الدورية في الولايات المتحدة، وبين الدولار ، النقود الحسابية في السوق العالمية ، تناقضا لا حل له • وهو يترجم في عجز ميلي في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة •

لكن أليس استبدال المصاريف غير المنتجة بمصاريف عامة منتجة كفيلا بتلافي الأزمة والتضخم في آن واحد ؟ الحق ان المصاريف المنتجة يمكن أن تكون من نوعين : مصاريف الاستهلاك المنتج أو مصاريف التوظيف المنتج • والمصاريف الأولى تتناقض مع منطق الرأسمالية بالذات • فاقتطاع

مبالغ تتراوح بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار سنويا من الطبقات غير الأجيرة لاعادة توزيعها على الأجراء (أسرهم أو العاطلين عن العمل) ، أمر لن تقبل به البورجوازية الا في ظروف تكون قد أفلتت فيها منها السلطة السياسية • وفي مثل هذه الحال يمكن بالأصل تطبيق علاجات أكثر جذرية • وعلى كل ، ستكون الآثار البعيدة المدى لمثل هذه التدابير مفجعة بالنسبة الى الرأسمالية • ذلك ان مثل هذه التدابير ستميل الى زيادة الأجر الادنى الحيوي زيادة مرموقة ، وهذه الزيادة ستتناول « العناصر المعتبرة ضرورية تاريخيا » في هذا الأجر ، لا عن طريق زيادة انتاجية العمل ، بل عن طريق اعادة توزيع حقيقية للدخل الاجتماعي ، أي عن طريق تخفيض محسوس لمعدل الربح • وليس هناك أي سابقة تاريخية تسمح لنا بالافتراض بأن البورجوازية مستعدة للقبول بمثل هذا التحويل لنظامها •

وهذا ينطبق أيضا على توظيفات الدولة المنتجة • فهذه التوظيفات ستؤدي في الواقع الى خلق مزاحمة في وجه القطاع الخاص في الوقت الذي يشكو فيه أصلا هذا الاخير من فيض الانتاج والاستطاعة الفائضة عن حدها • صحيح ان بعض التوظيفات المنتجة يمكن أن تصب في القطاعات « الجديدة » التي تتطلب توظيف أموال كبيرة وتكون ما تزال بعيدة عن أن تضمن مردودا « طبيعيا » (مثال : الصناعة النووية) • بيد أن مثل هذه التوظيفات لن يكون لها من أثر سوى أنها ستمهد لشروط أفضل للايرادية في القطاعات « الجديدة » ، وستخلق على المدى القصير ضغطا رأسماليا كيما يستفيد القطاع الخاص من الفرصة السانحة • ومن المستبعد ، فضلا عن ذلك ، أن توجد في هذه القطاعات الجديدة امكانيات لتوظيف مبالغ تصل أهميتها الى عدة عشرات من مليارات الدولارات سنويا •

تبقى مسألة التوظيفات غير المنتجة التي من نوع خاص ، نعني التوظيفات التي تحقق توفيرا غير مباشر بالنسبة الى الرأسمالية : مستشفيات وخدمات صحية محسَّنة (تخفض النفقات بالنسبة الى أمراض الجهاز العامل) وطرق جيدة (تخفض نفقات النقل) ونظام تعليم محسَّن (يخفض فترة تدرب العمال والمستخدمين) ، الخ (١٢٥) •

إن مثل هذه المصاريف ، حتى وان كانت في لحظتها « تضخمية » ،

ستخفف على المدى الطويل من التضخم المزمن بزيادتها انتاجية العمل المتحققة بمخزون من الرأسمال (ومخزون نقدي) محدد • بيد ان الاحتمال ضعيف أيضا في أن يقبل الرأسماليون بزيادة هذه المصاريف زيادة كبيرة • وحتى مؤلف مثل ستراتشي ، الذي يراهن مع ذلك على هذا العامل ، يضطر الى الاعتراف بأن الاوساط الرأسمالية تبدي مقاومة شرسة بهذا الخصوص• وهذه المقاومة لا ترضخ الا عندما تكون المصاريف مصاريف تسلح (١٢٦) •

وأخيرا ينبغي ألا ننسى أن رأسمالية لا تعرف « سوى » تقلصات ، ليست البتة رأسمالية بلا أزمات ، وانما هي فقط رأسمالية ذات أزمات أقل فجعا من أزمات فترة ١٩٢٩ – ١٩٣٩ • فجميع الاسباب المفصلة في الفصل الحادي عشر والمحددة لحتمية التقلبات الدورية تظل صحيحة • والخسائر والتبذيرات الناجمة عن هذه التقلصات تظل كبيرة من زاوية الكمية المطلقة ، وشهادة دائمة ضد النظام ، وتحريضا مستمرا على استبداله بنظام اقتصادي واجتماعي أكثر عقلانية •

لقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل بصورة كلية الى أكثر من ٥ ملايين إبان التقلص الاميركي في ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، وعدد العاطلين الجزئيين الى ٢ر٥ مليون وكابد انتاج الولايات المتحدة ، أثناء هذين العامين ، من خسارة تقارب ١٠٠ مليون طن من الفولاذ * ، وحوالي ٥ ملايين سيارة ، وهي خسارة تشابه خسارة أزمة ١٩٢٩ – ١٩٣٣ • أما فكرة ان الشغيلة سيقبلون على المدى الطويل بأن يكونوا مقضيا عليهم أو مهددين كل ٤ سنوات بالبطالة ، وسيعتبرون هذا النظام طبيعيا ، وسيلغون كل حاجة الى تغيير بنيوي ، فهي فكرة لا تبدو البتة واقعية • وفي هذا الاتجاه أيضا ، لم يقم أي دليل على أن الرأسمالية قد « تغلبت على الأزمات » •

قوانين تطور الرأسمالية في عصر أفولها

لقد آن الأوان لنحاول اجراء تركيب لمختلف ميول الرأسمالية المعاصرة التي وصفناها في مواضع شتى من هذا الكتاب ** • فالى أي حد تنسجم

* على وجه الدقة : ٣٣ مليون طن في ١٩٥٧ و ٦١ في ١٩٥٨ .
** أنظر الفصل السادس المتعلق بنفقات التوزيع وقطاع الخدمات ، والفصل السابع المتعلق بالاعتماد المؤسيسي ، والفصل الثامن المتعلق بالاعتماد الممنوح للدولة كمصدر أساسي لانشاء النقد ، والفصل التاسع المتعلق بالأزمات ، والفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، الخ .

هذه الميول مع القوانين العامة لتطور النظام الرأسمالي ، كما صاغها ماركس في القرن التاسع عشر ؟ والى أي حد تبتعد عنها ؟ وهل رأت النور ميول جديدة ومناقضة ؟

إن رأسمالية الاحتكارات والكرتلة العامة للاقتصاد تفضيان الى تعايش مجموعة من معدلات الربح المختلفة (بدءا من أعلى المعدلات الذي هو معدل القطاعات المحتكرة ، الى معدلات القطاعات الواقعة فريسة ل « مزاحمة طبيعية » بهذا القدر أو ذاك : تجارة المفرق ، الخ) • وبصورة عامة تمنع قوة الاحتكارات الكبيرة تدفق رساميل جديدة نحو القطاعات المستفيدة من أعلى معدلات الربح ، الا في ظروف استثنائية تماما (حروب ، اعادة تعمير ، فتوحات عسكرية ، الخ) * • وتنجم عن هذا ظاهرات التمويل الذاتي و « فيض الرسملة » في القطاعات المحتكرة • وينجم عن هذا أيضا امتداد مشاريع التوظيفات في الزمن ، والدور المتعاظم للدولة بوصفها « مجالا مساعدا لتصريف » الرساميل الفائضة ، وتخفيف محدود للتموجات الدورية •

لكن هذه الميول نفسها تحرك أيضا القوى باتجاه معاكس ، باتجاه « معدل » ان جاز التعبير • فكلما زاد عدد القطاعات الصناعية التي يتبين ان التسرب اليها والتراكم البدائي فيها مستحيلان ، امتدت واتسعت القطاعات القائمة خارج الصناعة والتي تتدفق نحوها الرساميل الصغيرة والمتوسطة • وهذا تفسير اضافي للنهضة التي عرفها القطاع المسمى بقطاع « الخدمات » في عصرنا ** • اذ لما كان التركيب العضوي للرأسمال في هذا القطاع أدنى بكثير منه في الصناعة ، لذا يمكن أن يتحقق فيه ارتفاع محدود للمعدل الوسطي للربح •

وإذا كانت الاحتكارات تجهد ، من جهة أخرى ، لارجاء بعض

---

* « ... (في الصناعات المتعددة الاحتكارات) يجنح التراكم الداخلي لهذا السبب الى تجاوز المبالغ اللازمة لتوسع تجهيز هذه الصناعات . وتدفق « فائض » الرساميل نحو صناعات أخرى يعرقله المجهود الاضافي الضروري للاهتمام بانتاجات جديدة ، الشيء الذي يضعف حوافز توظيف ... هذه المبالغ » (١٢٧) .

** أنظر الفصل السادس بصدد مظاهر أخرى لهذه المسألة .

الاختراعات التقنية التي تهدد التوظيفات الثابتة القائمة لأطول مدة ممكنة ، فان هذه الاختراعات تنزع بالرغم من ذلك الى أن تتحقق أكثر فأكثر على دائرة الصناعة الكبيرة أولا ، ثم يبدأ العمل بها بشكل جماعي وكثيف من قبل الاحتكارات نفسها ، وذلك على فترات متباعدة بما فيه الكفاية . وأثناء هذه الفترات يتضاءل أجل « الحياة » النافعة للرأسمال الجامد . وهذا ما يفسر جزئيا انخفاض مدة الدورة التي تظهر على إثر ذلك (عشية الحرب العالمية الأولى ، وغداة الحرب العالمية الثانية) .

إن الاحتكارات ليست مرغمة على العمل على هذا النحو خوفا من مزاحمة « الصناعات الجديدة » فحسب . فالاشتعال المفاجىء للثورات التكنولوجية * التي توقف دوريا الميل الى الركود المزمن ، هو أيضا رد على توطد الحركة النقابية وعلى الارتفاع الميلي للأجور الواقعية اللذين يبدو أنهما هما اللذان يشجعان تلك الثورات مؤقتا .

وبالفعل يهدد تقليص التموجات الدورية وتقليص وساعة البطالة على المدى الطويل بخفض معدل فائض القيمة ، أو على الاقل بتأخير ارتفاعه . وبذلك يكون رد فعل الرأسمال الرئيسي على الهبوط الميلي لمعدل الربح قد لجم . وتأتي الانطلاقات التكنولوجية مثل انطلاقة الانتاج المتسلسل أو نهضة « التأليل » (مع فارق زمني قدره أربعون عاما في الولايات المتحدة) لتسمح في آن واحد بـ « اعادة تعزيز » جيش الاحتياط الصناعي وبزيادة انتاجية العمل زيادة سريعة . فهي ترفع بالتالي معدل فائض القيمة .

ان تطور صناعات جديدة (١٢٨) ، و «مساعدة البلدان المتخلفة» ، واتساع مصاريف الدولة على الصعيد العسكري وغير العسكري معا، ونمو « نفقات التوزيع » والقطاع الثالث ، تلعب جميعها نفس دور صمام الأمان للرأسمالية الآفلة . فهي بافساحها المجال أمام حقول جديدة لتوظيفات الرساميل ، تعاكس بصورة مؤقتة الميل الى الركود المزمن والى طفح الرساميل دونما

* تشكل هذه الاشتعالات اليوم وعلى نحو متزايد نتاجا فرعيا لاقتصاد اعادة التسلح والحرب . وبالفعل ، يستمر البحث العلمي في هذا الميدان دونما توقف ، ويفضي ــ بعد تأخير له دلالته بهذا القدر أو ذاك ــ الى الاستخدام السلمي للاكتشافات والاختراعات .

امكانية تثمير مربح • وبالمقابل ، يلعب تصنيع البلدان المتخلفة ، والامتداد السريع للثورات التكنولوجية الى جميع القطاعات (بما فيها قطاعات التوزيع) ، والتضخم الزاحف ، في الاتجاه المعاكس •

إن هذا التطور لن يؤدي ، على الصعيد الاقتصادي الصرف ، الى انهيار آلي للرأسمال ، حتى ولو رقدت نصف الرساميل في المصارف أو استخدمت في تمويل أعمال عامة « عبثية » من وجهة نظر الرأسماليين • لكن مرحلة أفول الرأسمالية تثقف الطبقة العاملة ، من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية ، وتحثها على الاهتمام بتسيير المنشآت وبقيادة الاقتصاد في مجموعه ، تماما كما ان رأسمالية « المزاحمة الحرة » قد عودت الطبقة العاملة على الاهتمام بتوزيع الدخل الاجتماعي بين الارباح والأجور • وينجم عن ذلك ارتفاع وتفاقم ممكن للصراع الطبقي الذي تستطيع البورجوازية أن تعارضه بردي فعل : « دولة الرفاه » أو « الفاشية » •

دولة الرفاه والفاشية

من الممكن ، انطلاقا من وجهة نظر مصالح الأجراء ، رسم سلم قيم لمختلف أشكال المصاريف العامة وتركيباتها النسبية • ففي الطرف الأقصى من السلم نستطيع أن نضع « المثل الأعلى » لدولة الرفاه ــ ونحن نقول «المثل الأعلى»، لا تطبيقه الذي لا بد ان يأتي مشوها بهذا القدر أو ذاك ــ الذي سيكرس إجمالي تلك المصاريف لتحسين مستوى حياة الأسر ذات المداخيل المتواضعة ، ولمشاريع المصلحة العامة • وفي الطرف الأقصى الآخر ، نستطيع أن نضع الدولة الفاشية في مظهرها الاكثر جذرية ، نعني الفاشية التي « تعيد توزيع » جزء من مداخيل رجال المصارف وأرباب الصناعة الخفيفة والتجار والطبقات المتوسطة ولاسيما الأجراء (بفضل تجميد الأجور والادخار القسري * اللذين باتا ممكنين عقب إلغاء الحركة النقابية) ، لحساب صنع الأسلحة ، وبوجه عام ، لحساب الصناعة الثقيلة •

إن هذا الحل لا يبدو « مثاليا » من وجهة النظر الرأسمالية • فهو يؤدي الى تفاقم التوترات الاجتماعية كافة ، بصورة تنذر على المدى الطويل بالقاء النظام في مهاوي التهلكة • لكن هذا الحل يظل ضروريا بقدر ما تصبح

---

* « Eisernes Sparen ! » (الادخار الحديدي) .

سياسة « دولة الرفاه » سياسة مستحيلة عمليا بالنظر الى ضعف الاحتياطيات وتدهور النقد وضيق حقول التوظيفات الخاصة . وفي هذه الحال يكون أسلوب « مضخة الرواج » * مماثلا في جوهره للأسلوب المتبع في الانظمة الانكلو ـ ساكسونية أو الاسكندنافية (١٢٩) . لكن هدفه يكون مقتصرا على قطاع التسلح وحده . فمن عام ١٩٣٣ الى عام ١٩٣٩ في ألمانيا النازية ازداد الدخل القومي بنفس القدر الذي زادت به المصاريف العسكرية (١٣٠) .

إن غاية هذه السياسة واضحة : الوصول الى رفع معدل الربح على حساب الطبقةالعاملة **، المحرومة من وسائل الدفاع السياسيةوالنقابية. وتعادل في الواقع تجييشا المعمل ، كما حدث في اليابان وكما تصفه على نحو مطابق السطور التالية :

« إن ادارة العمل راضية ! فالمشهد الصباحي بين الساعة الخامسة والنصف والسادسة في أماكن الانطلاق نحو المناجم يعطينا صورة عن التغيرات الناجمة عن الحرب . فالعمال يصطفون تبعا لأقسام عملهم وتسير كل مجموعة منهم نحو مكان عملها الخاص ، كما يسير المشاة نحو مواقعهم أو الطيارون نحو طائراتهم . ومدة العمل عشر ساعات ، من السادسة صباحا حتى الرابعة بعد الظهر ، لكن لما كان العمال لا يستطيعون (!) مغادرة الآبار قبل انتهاء مهمتهم اليومية ، لذا فان مدة العمل الفعلية هي اثنتا عشرة ساعة » (١٣٢) .

إن الفاشية ، بشكلها الفائق الذي أخذته بوجه خاص في ألمانيا ابان الحرب العالمية الثانية ، تنتقل من تجييش العمل الى الغاء العمل الحر بحصر المعنى والى معاودة العمل بنظام العبيد على نطاق لا ينى يتسع . و« القوانين الاقتصادية » التي يتجاوب معها هذا العمل هي قوانين نوعية لا تمت بصلة قربى الى قوانين الاقتصاد الرأسمالي . فمميزة الاقتصاد الاخير تكمن على

* انظر الفصل الثامن عشر ، فقرة « الثورة الكينزية » .
** جمدت الاجور في المانيا النازية ، وجمدت كذلك الاسعار من حيث المبدأ . لكن اذا كانت أسعار سلع التجهيز لم تزدد عمليا زيادة تذكر ، فان أسعار السلع الاستهلاكية قد زادت رسميا ٨٪ ، وعمليا حوالي ٢٥٪ بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٧ . ولم تزدد الاجور الاسمية الا بنسبة ٨٪ (١٣١) .

وجـه التحديد في قدرته على أن « يدمج » به الى حد ما جميع الاشكـال القديمـة لاستغلال العمل من غير أن ينكر مع ذلك هدفه الخاص : تثمـير الرأسمال وتراكمه •

« هـذا يعني ان المرحلة الاخيرة مـن الرأسمالية تجنح ، في اطـار دكتاتورية سياسية ، الى أن تصبح دولة عبيد • وهي تصبح بالفعل كذلـك عندما تختفي المزاحمة من سوق العمل أيضا • وبدءا من هذه اللحظة يحاول أرباب العمل ــ الذين تحولوا الى ملاك عبيد ــ أن ينتزعوا كل فائض * الشغيلة الذين فقدوا نهائيا كل قوة • وفي مثل هذا النظام تصبح « مشكلة العمل » محصورة ضمن سؤال واحد : بأي سرعة ينبغي قتل العمال أثنـاء عملهـم بأقل تكاليف ممكنة ؟ ان هذا السؤال الذي هو فعلا سؤال فـي موضعه قد ناقشه جديا الشيوخ الرومانيون في مزارعهم الاقطاعية قبل نحو ألفي عام ، كما ناقشه فيما بعد زراع الجنوب النبلاء (الولايات المتحدة) . وناقشه في أيامنا هذه أولئك السادة المتربعون على مقاعدهم في مجلس ادارة « إ• ج• فاربن » ورجال الشرطة الصدامية » (١٣٣) ** •

بيـد ان هذا الشكل من أشكال الافراط في استغلال اليد العاملـة المسترقة لا يتعايش مع الاقتصاد الرأسمالي الا بقدر ما يكون نتاجا فرعيـا ثانويا ــ ولو على نطاق واسع ــ لهذا الاقتصاد . وليس مظهره الرئيسي • فعبيـد المزارع ما كانوا يستطيعون شراء القطن الذي يحتكره سادتهـم •

---

* هذا المصطلح غير موفق . ذلك ان ما يميز العمل القسري ليس تملك مالك العبيد للنتاج الاجتماعي الفائض ، بل كون مفهوم النتاج الضروري ، مفهـوم الأود الادنى ، مفهوما فارغا من المعنى كليا . ف « تعويض » العمل يخفض الى حد لا يمسي معه البقاء بصحة جيدة غير مضمون فحسب ، بل يمسي معـه الموت أيضا محتما في أجل قريب .

** من الممكن أن نضيف هنا مثال هنود البيرو الذين قتلهم « الفاتحـون » بواسطة العمل الاجباري في المناجم (يذكر ستراتشي هذا المثال في موضـع آخر) ، ومثال العبيد السود في الآنتيل الذين مات مئات الألوف منهم مـن الحرمانات والعقوبات ، وملايين أخرى من ضحايا الاستعمار الحديث ، الذي لا يقل وحشية عن الامبريالية النازية، لكن الذي يمارس وحشيته على شعوب من أجناس أخرى ، فلا يثير بالتالي نفس القدر من ردود الفعل العنيفة مـن جانب الاوروبيين « العقلاء التفكير » .

والمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة في ألمانيا النازية ما كانوا يستطيعون هم أيضا شراء منتجات الصناعة الالمانية • وعندما سيتحول غالبية رعايا المجتمع الرأسمالي الى عبيد ، فان هذا المجتمع سيكف فورا عن أن يكون قائما على انتاج البضائع ، سيكف عن أن يكون مجتمعا رأسماليا • ومن حسن الحظ ان الأمور لم تصل الى هذا الحد ، حتى ولا في ألمانيا النازية • والاحتمال ضعيف في أن تعرف البشرية مثل هذه الفظاعة ــ العودة الى مجتمع عبودي كشكل أساسي من أشكال نمط الانتاج ــ حتى ولو كان الثمن تأخر قيام الاشتراكية من جديد •

ولما لم يكن في وسع أي دولة من جهة أخرى أن تتحمل ، على المدى الطويل ، مثل هذا الضغط الاجتماعي ، لذا لا مناص من البحث عن حل أكثر ديسومة لضمان الارباح الرأسمالية وزيادتها •

لهذا السبب يتطور الشكل الفاشي للاقتصاد الموجه بصورة محتمة نحو الاقتصاد الحربي ، أي نحو خلق الوسائل اللازمة لغزو الاسواق وحقول توظيف الرساميل التي ستفسح المجال أمام تطبيق الحلول التي من طراز « دولة الرفاه » وأمام تخفيف حدة الضغط الاجتماعي• لكن الاقتصاد الموجه من طراز « دولة الرفاه » تتضاءل قدرته شيئا فشيئا ، وبالتوازي مع ما تقدم . على تلافي حركات التقلص الاقتصادية الهامة عن طريق توظيفات حكومية محدودة • كما ان تحقيق توظيفات أوسع مدى مستحيل الا في ميدان اقتصاد اعادة التسلح والحرب •

وهذا يعني أنه ليس هناك في الواقع أي فاصل لا يمكن تخطيه بين اقتصاد « دولة الرفاه » والاقتصاد الفاشي • ان عناصر معينة من « دولة الرفاه » متضمنة . من جهة أولى، في الاقتصاد الفاشي • ففي عهد هتلر أيضا ارتفع مستوى معيشة العاطلين الذين أعيدوا الى العمل • واقتصاد « دولة الرفاه » من جهة أخرى يتحول ميليا الى اقتصاد اعادة تسلح ، مدخلا أحيانا سلسلة من ظاهرات الاقتصاد الفاشي النموذجية حتى الى أغنى البلدان الرأسمالية : القيود على الاستهلاك المدني وانتاج السلع الاستهلاكية ، الادخار القسري ، تمويل اعادة التسلح بموجودات صناديق الضمان

الاجتماعي جزئيا ، الخ * •

وهكذا تتقدم السياسة الاقتصادية للدول البورجوازية نحو تركيب عناصر « دولة الرفاه » (التي هي عناصر واقعية أو ديماغوجية بهذا القدر أو ذاك ، تبعا لغنى البلد الرأسمالي النسبي) والعناصر « الفاشية » (حماية الربح عن طريق تخفيض مستوى حياة الجماهير) • وضمانة الدولة للربح واندماج الاحتكارات المتعاظم بالدولة يفضيان الى الدور الاساسي الذي تلعبه طلبات الدولة والتوظيفات العامة في الابقاء على نشاط اقتصادي عادي• لكن دور الدولة الاقتصادي المتنامي هذا يعني في الوقت نفسه كبحا عنيفا للتناقضات الاجتماعية والدولية ، ويعجل بالتالي بالمسيرة الرأسمالية نحو انفجارات الحروب والثورات •

عصر المدراء ؟

فاجأ بيرل ومينز العالم الاكاديمي في عام ١٩٣٢ ببرهانهما ، المعروف جيدا من الماركسيين * ، على أن تطور الشركات المساهمة قد أدى الى انفصال فعلي بين ملاك واداريي الرأسمال الكبير • وقد استنتج جيمس برنهام (١٣٥) من ذلك بسرعة أن الرأسماليين قد خسروا الاشراف على الصناعة الحديثة لصالح « المدراء managers » المشبّهين بالبيروقراطيين الذين يديرون المجتمع السوفياتي * • وقد ردد هذا التوكيد مذ ذاك مرارا لا تحصى • ويعتبره العديد من النظريين الاشتراكيين حقيقة ثابتة (أنظر أندريه فيليب في مؤتمر مونروج للحزب الاشتراكي المستقل) ، مع أنها غير ثابتة بأي صورة من الصور •

فمنذ نحو نصف قرن من الزمن لفت هنري بيرين الانتباه الى ظاهرة تخصص ولااستمرارية الشرائح القيادية من البورجوازية (١٣٦) • فليس اللومبارديون أو اليهود المتخصصون في الربا (الاعتماد الممنوح للملوك) هم الذين أصبحوا في القرون العاشر والحادي عشر والثاني عشر أوائل كبار

---

* انظر تطور فرنسا في الاعوام الاخيرة، « الدولة القوية » ، الديغولية، الخ .
* انظر ماركس : « الرأسمال »، و ر. هلفردينغ : «الرأسمال المالي» (١٣٤).
* من المعروف ان برنهام توج هذا الحكم المتسرع بـ « برهان » الحلف الجرماني ـ السوفياتي . وما كاد كتابه ينشر حتى اندلعت الحرب بين المانيا النازية والاتحاد السوفياتي .

التجار ، وليسوا هم الذين وسعوا دائرة عمل الرأسمال في المراكز التجارية الوليدة • كذلك ليس رجال المال المسيطرون على العالم البورجوازي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر هم الذين طوروا الرأسمال المعملي في أنضج أشكاله • وليس كبار أصحاب المعامل بدورهم هم الذين سيصنعون الثورة الصناعية ، وليس كبار الصناعيين المجددين هم الذين سينشئون أول التروستات الاحتكارية الكبيرة • وعلى هذا ليس تبدل الجهاز القيادي في العالم الرأسمالي مرادفا البتة لحلول طبقة أخرى محل الطبقة البورجوازية •

لقد نوه البعض بأن قادة الشركات الاحتكارية الكبيرة يتحكمون برساميل ضخمة لا تتناسب البتة مع ممتلكاتهم الخاصة • وهذا صحيح • لكننا لا نجد في ذلك نفي الرأسمالية ، بل نجد فيه على العكس نتيجة أخيرة لقانون تركز الرأسمال ، ذلك القانون الذي يفعل فعله دوما عن طريق مصادرة ملكية الكثيرين من الرأسماليين لصالح رأسماليين قلائل ، على صعيد الواقع (لا على صعيد الحق الذي يبقى في غالب الاحيان مبهما •••) •*

إن المسألة الحاسمة هي مسألة معرفة ما اذا كان مسلك « المدراء » الاجتماعي يختلف عن مسلك البورجوازية الاجتماعي ، ما اذا كانوا لا يبالون بالملكية الخاصة أو حتى يحاربونها ، ما اذا كانوا يشتبكون في صراع مع الفئات القيادية للرأسمال الكبير . ما اذا كانت غالبيتهم تخرج من الطبقة البورجوازية أو من الطبقة العاملة• والحال ان التجربة العملية تثبت أن كبار « الاداريين » الواصلين الى ذروة « حياتهم المهنية » يكدسون ثروات طائلة، ويصبحون بورجوازيين كبارا ، ويعتبرون أن العاقبة المنطقية ل « نجاحهم » هي الزواج من ابنة رجل مصارف كبير أو رئيس احتكار صناعي كبير ، والانخراط في الفئات المسيطرة من البورجوازية الكبيرة و«أسرها الكبير» • وعلى كل ، يتأتى ثلثا الاطارات العليا وثلاثة أرباع الاطارات المالية من نخبة المجتمع في الولايات المتحدة (١٣٧) •

إن تراكم الرأسمال ، لدى هؤلاء الاداريين الكبار ، يتم عن طريق

---

* انظر الفصل السابع ، فقرة : « دقرطة » الرأسمال ؟

تلقي رواتب ملكية ، وتوزيع أسهم مجانية ، وامكانية تحقيق مكاسب ضخمة بلا مجازفة بفضل « حقوق الأفضلية » * ، وأرباح « بيانات النفقات » * الباهظة ، وامتلاك معلومات تسمح بمضاربات مثمرة في البورصة • والنتائج بالأصل هي خير شاهد : فعندما أصبح السيد تشارلز ويلسون وزيرا للدفاع القومي ، بعد أن أمضى مدة كمدير لـ « جنرال موتورز » ، كان يمتلك ٥ر٢ مليون دولار من أسهم « شركته » • وكدس السيد جيليه ، الذي صعد الى رأس أكبر مجموعة مالية بلجيكية ، وهي « الشركة العامة » ، عشرات الملايين من الفرنكات البلجيكية • وقد بلغت تعويضاته المئوية وحدها في غضون ٤ أعوام (١٩٥٤ ــ ١٩٥٧) ما يقارب ٤٠ مليون فرنك ! اذن فنجاح كبار المدراء لا يعدو أن يكون أكثر من تجدد دوري ــ وكلاسيكي ــ للبورجوازية الكبيرة عن طريق دمج عناصر جديدة •

إن دراسة متأنية للرأسمال الكبير ، الاميركي والبريطاني والفرنسي ، تثبت على كل الاحوال ان التعارض الواقعي ليس هو ذاك الذي يفصل المساهمين عن المدراء، بل هو التعارض القائم، حسب تعبير جوان روبنسون، بين المساهمين « المنتمين » والمساهمين « اللامنتمين » (١٣٩) • *

---

* عند اصدار أسهم جديدة يحق للمدراء « افضلية » اختيار جزء من هذه الأسناد . فاذا ما تدنى سعرها في البورصة ، أمكنهم رفض الشراء . واذا صعد باعوها للحال وربحوا الملايين من غير أن يدفعوا قرشا واحدا . وتؤكد المجلة الاسبوعية « أخبار الولايات المتحدة وأنباء العالم » (١٣٨) ان هذه هي الوسيلة الوحيدة اليوم ليصبح المرء بسرعة مليونيرا (بالدولارات) .

* في لندن ونيويورك لا يعمل جزء كبير من العربات الفاخرة والمطاعم والفنادق « الرفيعة » الخ الا لحساب « بيانات النفقات » .

* ارجع الى ملاحظة مشابهة أبداها بصدد فرنسا السيد هـ. اهرمان : « يبدو ان أصحاب المنشآت العائلية ، الاعضاء في طبقة متحدة متماسكة ، اقوياء الشكيمة ولهم ما فيه الكفاية من النفوذ في فرنسا ليفرضوا نظرتهم الى الاشياء على أولئك الذين يقدمون من الخارج . والوظائف التي يشغلها الكثيرون من مدراء المشاريع هي في نظرهم وظائف شخصية ولا تقل في شخصيتها عن وظائف مالك مصنع . وقوة التقاليد البورجوازية كبيرة بما فيه الكفاية لتوحيد المدراء ، حتى القادمين منهم من الوظيفة العامة شأن السيد ريكار وعدد من أهم شخصيات حركة أرباب العمل الراهنة . والفروق في العقلية ، التي تظل قائمة ، ظاهرية في غالب الاحيان اكثر منها واقعية . أما **التعارض الحقيقي فيقوم بوجه خاص بين رؤساء المنشآت الكبيرة ، سواء أكانوا مدراء أم أرباب عمل ، وبين رؤساء المنشآت الصغيرة التي تقادم بها الزمن » (١٤٠)** .

فالأوائل هم كبار المساهمين الذين يشاركون في تسيير المنشآت (ولو بوصفهم اختصاصيين ماليين) • والأخيرون مساهمون سلبيون ، يعيشون بهذا القدر أو ذاك على ريوعهم • وحتى اذا كان « المنتمون » لا يملكون سوى نسبة مئوية ضئيلة من أسهم شركة من الشركات ، فان هذا لا يبدل شيئا من حقيقة كونهم رأسماليين من أصحاب مليارات الفرنكات في غالب الأحايين • وعدد المدراء بين صفوفهم ضئيل أو معدوم • والواقع ان « جنرال موتورز » توجه من قبل آل دي بونت ولصالحهم ، لا من قبل تشارلز ويلسون • ودراسة معظم الشركات البريطانية الكبيرة تبرهن على الشيء نفسه * •

وأخيرا ، يشير ك• رايت ميلز ، عالم الاجتماع الاميركي اللامع ، الى أن المدراء يسودون فقط في المستوى الادنى من القمة مباشرة • أما سادة القمة بالذات فيبقون رؤساء الاحتكارات و « الأسر الكبيرة » (١٤٢) •

افلاس الرأسمالية

يقول فوفونارغ ان الرياء ضرب من ضروب التكريم تؤديه الرذيلة للفضيلة • ونستطيع أن نقول تشبيها ان الاعتماد المتعاظم على مذهب تدخل الدولة يبدو أشبه بتكريم غير ارادي يؤديه الرأسمال للاشتراكية •

يقينا ، ان تدخل الدولة المتعاظم في الاقتصاد ، ونمو القطاع « العام » بالذات ، بل تأميم القطاعات الاقتصادية الخاسرة ، أمر لا علاقة له بـ «الاشتراكية» • فالاقتصاد لا يستطيع أن يكون « اشتراكيا بعض الشيء » تماما كما ان المرأة لا تستطيع أن تكون حبلى « بعض الشيء » • فتدخل الدولة وتوجيه الاقتصاد أسلوبان يمارسان ضمن نطاق الرأسمالية ، لتعزيز ربحها ، وعلى الاقل ربح الفئات الحاسمة من الاحتكارات • واذا كان هذان الاسلوبان يقوضان في الوقت نفسه ، وعلى المدى الطويل ، أسس النظام بالذات ، فليس هذا الا مظهرا اضافيا آخر للتناقضات التي تمزقه •

إن الرأسمالية تُفاقم ، في مرحلة أفولها ، سلسلة من تناقضات خاصة

---

* أنظر في الفصل السابع ، في فقرة « دقرطة » الرأسمال ، الأرقام التي يعطيها الاستاذ سارجنت فلورانس (١٤١) •

بالنظام • انها تفاقم التناقض بين تشريك الانتاج والتملك الخاص • فهـذا التشريك يلبس شكلا جليا للغاية في محاولة تلخيص جميع نشاطات الأمـة الاقتصادية في ميزانيات اقتصادية ، في محاسبة قومية • لكن الاعتراف على هذا النحو الرسمي بالتشريك الفعلي للحياة الاقتصادية شيء ، وإلغاء الملكية والادارة الخاصتين للاقتصاد اللتين تحولان دون تنظيمه تنظيما عقلانيا شيء آخر •

وهي تُفاقم التناقض بين الطابع المنظم ، المخطط لعملية الانتاج داخل المنشـأة أو التروست أو حتى الفرع الصناعـي ، وبين فوضى الاقتصـاد الرأسمالي في مجموعه • ان البورجوازية تقبل بفكرة التخطيط وتطبقها : بل يمكن القول إن هذه الفكرة من أصل بورجوازي • لكن البورجوازية لا تقبل بها ولا تتبناها الا بقدر ما لا تعرض للخطر دافع الربح ، وبقدر ما لا تعانق مجمل الحياة الاقتصادية فتستبدل الانتاج للربح بالانتاج للحاجة •

وتُفاقم التناقض بين التوحيد الدولي التدرجي للاقتصاد وبين التمسك بدوافع الربح الرأسمالي التي توجه العمل الدولي للرأسمال • ان مشكلـة التخلف مطروحة على الضمير العالمي • ولقد تم أخيرا الاعتراف بأن نقـص الرسملة هو علة هذه الظاهرة • في حين ان فيض رسملة الأمم الرأسماليـة الكبيرة يبلغ حدا يقتضي رصد مصاريف غير منتجة ضخمة لانقاذ هذه الأمم الرأسمالية من الركود المزمن • ومع ذلك لا يبذل أي مجهـود فعال ، ولا يمكـن أصلا أن يبذل ، للمساعدة بصورة متجردة على تصنيع البلـدان المتخلفة •

وتُفاقم التناقض بين الميل الى ازدهار القوى المنتجة وبين العقبات التي تعيـق هذا الازدهار والتي تنجم عن وجود الرأسمال بالذات • هل يريـد النظـام التملص من تلك العقبات بحفزه تصريف منتجاته ؟ في هـذه الحال تصبح ايرادية العملية بالذات مشكوكا في أمرها • هل يريد التملص منهـا بزيادته التوظيفات غير المنتجة ؟ في هذه الحال يؤدي التدهور البطيء فـي قيمة النقد في النهاية الى التعجيل بنفس الركود المزمن الذي أراد النظام في البدء أن يفلت منه •

لم يسبق قط على الصعيد العالمي أن كان التناقض بين الثروات الطائلة الموضوعة افتراضا تحت تصرف البشر جميعا ، وبين البؤس أو التبذير أو نقص استخدام الموارد البشرية والتكنيكية ، صارخا الى الدرجة التي هو عليها اليوم ✻ . فاذا لم يتعلم البشر كيف يعيدون تنظيم مجتمعهم تبعا لنفس الطرائق العلمية التي أتاحت لهم تحقيق انتصارات باهرة على الطبيعة. تعرضت القوى المنتجة الى خطر التحول ، وهذه المرة نهائيا ، الى قوى دمار جماعي : قوى الحرب النووية .

✻ « قد يتساءل البعض : لم يستحيل أن يزيد المنتج استطاعته رويدا رويدا وكلما اتسعت سوقه ؟ ان السبب في ذلك هو بكل بداهة عدم قابلية المصنع والتجهيز للقسمة وديمومتهما . ولن يمكن تحقيق التطابق بين الاستطاعة وبين السوق بصورة نظامية الا اذا كانت المصانع أسهل قابلية للقسمة ، والا اذا لم يكن هناك وجود للتوفير الذي تحققه المنشآت الكبيرة ، أو الا اذا فكت المصانع وأعيد بناؤها على فترات اقصر زمنيا . **وهذه الامكانية قائمة أصلا ، والى حد ما ، بالنسبة الى المجتمع منظورا اليه في مجموعه ، ما دام قادرا على تحقيق توسع في الانتاج عن طريق توسع** تدريجي **في التجهيز** . لكن الطابع الفردي للنظام القائم على المزاحمة لا يسمح بهذا الحل . **فكل واحد من المنتجين المتزاحمين يرغب في المساهمة في التوسع المحتمل للمبيعات** ويرغب في الا يحتكر هذا التوسع مزاحمون جدد ... وهكذا يحرص معظم المنتجين بوجه عام على وجود **احتياطي من الاستطاعة الفائضة المتوقعة والمتعمدة** ، وهم في ذلك مصيبون من وجهة نظرهم . حتى وان كان هذا الاحتياطي يمثل ، جزئيا على الاقل ، تبذيرا من وجهة نظر المجتمع » (١٤٣) .

ملحق

ذروة الرأسمالية الجديدة ومستقبلها

(لقد نشر هذا المقال للمرة الأولى تحت عنوان « اقتصاد الرأسمالية الجديدة » في « السجل الاشتراكي » لعام ١٩٦٤ ، الذي صدر عن دار « ميرلين برس » في لندن وأعيد نشره في مجلة « الأزمنة الحديثة » الفرنسية في عددها ٢١٩ ــ ٢٢٠ لشهري آب وايلول ١٩٦٤ • وهو مع « مقدمة الطبعة الفرنسية الثالثة » المنشورة في فاتحة الجزء الاول من هذا الكتاب ، من ترجمة دار الحقيقة) •

من المرجح ان الفترة العقدية التي انتهت في اول كانون الثاني / ١٩٦٤ فترة سوف تعتبر في التاريخ ذروة الرأسمالية الجديدة • فقد نعمت الرأسمالية في اوروبا الغربية واليابان ، خلال هذه الفترة ، بمعدل نمو اقتصادي وازدهار لا سابق لهما حتى قبل الحرب العالمية الاولى . وفي الولايات المتحدة ، بعد « السنوات العجاف » التي مارست خلالها حكومة الحزب الجمهوري سياسة الكساد الانكماشية ، يبدو ان ادارة كينيدي قد عكست الميل واعادت الاقتصاد الى طريق النمو • في الوقت نفسه ، ضربت التجارة العالمية جميع الارقام القياسية : هكذا فان حجم التصديرات العالمية للمنتوجات المصنوعة كان منذ عام ١٩٦١ قد ازداد ثلاثة اضعاف بالنسبة الى ١٩٣٨ وأكثر من ضعفين بالنسبة الى ١٩٥٠ • أما البلدان المتخلفة فوحدها لا تنسجم مع هذه اللوحة المثيرة •

مـاذا يخفي معدل النمو هذا المرتفع بصورة استثنائية ؟

لا يحتاج المرء لأن يكون أحد رسل الرأسمالية حتى يعترف بالوقائع ويقر بأن النظام قد شهد خلال السنوات العشر الأخيرة معدل نمو فريدا بارتفاعه في معظم البلدان المصنعة ، مع استثنائين رئيسيين عن هذه القاعدة هما الولايات المتحدة وبريطانيا • ان السبب الجوهري في نمو كهذا ــ نمو يعقب مرحلة اعادة البناء على صعيد كبير الهادفة الى اصلاح الاضرار المادية الناتجة عن الحرب العالمية الثانية ــ ان سبب هذا النمو لا يمكن ايجاده في

النشاطات المرتبطة باعادة البناء تلك ، والتي ما زالت مستمرة في بعض البلدان المعنية وخاصة في المانيا حيث تشكل صناعة البناء ، لاسيما بناء المساكن، عاملا هاما في الازدهار الصناعي للبلاد •

من الجلي كليا اننا شهدنا خلال هذه المرحلة ، من وجهة نظر تاريخ الدورات الاقتصادية ، حركة كوندراتييف جديدة ، أي حركة طويلة الامد تشمل عدة دورات عادية • ان أول من صاغ نظرية الحركات الطويلة الامد في تطور الرأسمالية هو الاقتصادي الروسي ن• د • كوندراتييف (*) ثم أخذها عنه جوزيف شومبيتر في مؤلفه الأساسي : « دورات الأعمال » ، حيث يعرض تصوره الخاص لحركة الانتاج الرأسمالي الدورية • بيد ان هذه الفكرة قد أثارت اهتماما أضعف في الاوساط الماركسية ، بالرغم من ان تروتسكي قد استعان بمفهوم مماثل في تقريره الشهير الى المؤتمر العالمي الثالث للأممية الشيوعية (**) •

يبدو اليوم ، خلافا لما ظنه معظم الاقتصاديين ، الماركسيين وغيرهم ، في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات ، ان الرأسمالية العالمية ، بعد مرحلة كوندراتييف من الكساد الطويل الامد بدأت في عام ١٩١٣ ولم تنته سوى في عام ١٩٣٩ . قد دخلت سنة ١٩٤٠ في مرحلة طويلة جديدة من النمو المعجل سوف تدوم على الأرجح حتى النصف الثاني من الستينات • ويقود تفحص المؤشرات الرئيسية الى هذا الاستنتاج •

ان المراحل الطويلة من النمو الاقتصادي المعجل تجد تفسيرها أساسيا، وفقا لنظرية شومبيتر في الدورات الاقتصادية ، في تعاقب سريع لابتكارات تكنولوجية تميل الى الظهور « متكتلة » • ويبدو ان هذا التفسير ينطبق أيضا على مرحلة النمو المعجل الطويلة التي شهدتها الرأسمالية العالمية منذ بداية الحرب العالمية الثانية • ويمكننا الاضافة أيضا ان حركة الابتكار

(*) للحصول على عرض شامل لهذه النظرية راجع « الدورات الطويلة في الظرف الاقتصادي » . ارشيف العلم الاجتماعي والسياسة الاجتماعية ، المجلد ٥٦ ، العدد ٣ ، كانون الاول ١٩٦٢ • ص ٥٧٣ — ٦٠٩ .

(**) « السنوات الخمس الاولى للاممية الشيوعية » »، منشورات بايونير ، نيويورك ، المجلد الاول ، ص ٢٠١ — ٢٠٦ .

التكنولوجي هذه ــ التي درجت تسميتها الثورة الصناعية الثانية أو الثالثة ــ تميل الى أن تصبح دائمة ــ وهذا أمر جديد نسبيا في تاريخ الرأسمالية • وتنجم هذه الظاهرة عن عامل هام اقتصادي الطبيعة سوف نعود اليه بعد قليل • غير انه يجدر التشديد من الآن على الأسباب الخاصة لهذا الاسراع في الوتيرة العامة للابتكار التكنولوجي ، قصدنا : العلاقة الضرورية بين الابتكار التكنولوجي والسباق الدائم الى التسلح •

واذا ظهر الابتكار التكنولوجي ، تقليديا ، « متكتلا » ، فهو بالضبط لأنه لا ينتج تلقائيا عن الاكتشاف التكنولوجي : فاكتشافات عديدة تبقى مخفية في الخزائن والمختبرات طالما ان الطرق التكنولوجية المبدعة ــ وتوظيفات الرأسمال الجامد التي تقتضيها هذه الطرق ــ لم يتم تأمين ايراديتها كليا • غير ان ما هو عادة رأسمالية سارية في المجال الصناعي قد يساوي انتحارا لو تم تطبيقه في مجال التسلح • فان طبيعة النزاع الأساسي بين الأقطاب الرأسمالية والكتلة السوفياتية لا تسمح للبلدان الرأسمالية البدء بتأمين « ايرادية » كاملة لقاذفات القنابل الخارقة للصوت ، قبل السعي الى انتاج الصواريخ • على عكس ذلك ، يقضي المنطق الداخلي لسباق التسلح بأن يقود كل اكتشاف تكنولوجي هام بأسرع وقت ممكن الى ابتكار تكنولوجي (أي الى صناعات على نطاق واسع) ، الا اذا كان الخصم في هذه الاثناء قد تخطى هذا الاكتشاف ، نتيجة السعي وراء تكنولوجيا أكثر تقدما (هذا ما قضى على مشروع « بلو ستريك » ، في بريطانيا ، حتى قبل تحقيقه) • هكذا تميل المهلة الضائعة بين الاكتشاف التكنولوجي والابتكار التكنولوجي الى التقلص وحتى الزوال بسبب سباق التسلح • وبالرغم من ان الاحتكارات الكبيرة تعيق نقل هذه الابتكارات من القطاع العسكري للانتاج الى قطاعه «المدني» فان هذين القطاعين وثيقا الترابط (*) ، واغراء الاستفادة من هذه الابتكارات للتغلب على المزاحمين قوي ، الى حد تجد وتيرة الابتكار التكنولوجي نفسها معه مزادة بصورة هامة •

(*) ان ازدهار الصناعة الالكترونية المدنية في الولايات المتحدة قد حافظت عليه بصورة أساسية الطلبات العسكرية .

ان انخفاض مدة الدورة الاقتصادية ، الذي يتطابق مع دورة كوندراتييف جديدة من النمو المعجل ، يمكن بسهولة تفسيره ، من وجهة النظر الماركسية، بالعامل ذاته اي باسراع الابتكار التكنولوجي . فان مدة الدورة الاقتصادية، وفقا لماركس تابعة بصورة رئيسية الى مرحلة تجدد الرأسمال الجامد التي هي تقليديا من ثماني أو عشر سنوات .

ومن الطبيعي أن يقرن اسراع الابتكار التكنولوجي باسراع تجدد الرأسمال الجامد الذي يتقلص عمره بشكل هام نتيجة التلف المعنوي الذي يصيبه . فنجد بالتالي دورات اقتصادية مدتها أربع أو خمس سنوات وليس ثماني أو عشر سنوات كما في السابق . وعندما تتباطأ وتيرة الابتكار التكنولوجي من جديد ، إما نتيجة اولى اجراءات نزع التسلح الجزئي ، أو لأن العوامل الرئيسية للثورة الصناعية الثالثة قد فقدت انطلاقها ، سوف يميل عمر الرأسمال الجامد الى الازدياد مجددا وسوف تطول الدورة الاقتصادية مجددا . ويبدو من بعض الوقائع ــ غير انها لم تؤكد بعد بما يكفي ــ ان الولايات المتحدة تشهد ظاهرة مماثلة منذ انحسار ١٩٦٠ ــ ١٩٦١ .

مظاهر النمو الرأسمالي الجديد

لقد سيطر دوما التطور غير المتساوي على تاريخ الرأسمالية : تطور غير متساو بين شتى البلدان وشتى المناطق داخل كل بلد وبين شتى القطاعات الصناعية وبين الصناعة والزراعة . وقد شهدت ثلاثة بلدان من بين البلدان الامبريالية نموا صناعيا أسرع من نمو الاخرى : تلك البلدان هي المانيا وايطاليا واليابان . وفروقات النمو بين المناطق شهيرة في هذه البلدان الثلاثة كما هي شهيرة في بلدان كانجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة . يجدر بنا اذن التشديد تشديدا أقوى على النمو غير المتساوي لشتى القطاعات الصناعية لان ذلك يشكل ظاهرة حاسمة لفهم العالم الرأسمالي المعاصر (ويبو من الخطاب الذي ألقاه السيد خروتشيف عند الجلسة الاخيرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ان تلك الظاهرة لا تنطبق على البلدان الرأسمالية فحسب ...) .

لقد ازداد الحجم الاجمالي للانتاج الصناعي في البلدان الستة الاعضاء في السوق المشتركة الاوروبية بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ بنسبة ٣٤ ٪ وقد ارتفع

انتاج السيارات في الفترة نفسها بنسبة ٧٠ ٪ ، وانتاج الصناعات البلاستيكية ارتفع ١٠٠ ٪ والانسجة الاصطناعية ٢٣٥ ٪ !

وبصورة عامة فقد انتقلت حصة المواد الصناعية والمركبات في الحجم الاجمالي للتصديرات من ٣٢٫٧ ٪ في عام ١٩٣٨ الى ٤٦٫٢ ٪ في عام ١٩٦٢ • وقد بلغت هذه النسبة ٢٦٫٨ ٪ سنة ١٩٦٢ في فرنسا حيث لم تكن سوى ١٤٫٥ ٪ سنة ١٩٣٨ ، وكانت النسبة ٣٠٫١ ٪ في ايطاليا في السنة نفسها ١٩٦٢ •

ونلاحظ في الولايات المتحدة ــ بالرغم من ان هذا البلد قد شهد خلال الفترة ذاتها مرحلة شبه كساد ــ ان الصناعة الكيماوية قد سجلت عام ١٩٦٣ انتاجا أعلى بأكثر من ٥٠ ٪ من مستوى عام ١٩٥٨ ، الأمر الذي لا يتناسب تماما مع ظاهرة الكساد • أما انتاج الكهرباء فيبلغ حاليا معدلا شهريا قوامه ٩٠ مليار كيلو واط ــ ساعة مقابل ٦٦ مليار عام ١٩٥٩ و ٦٠ مليار عام ١٩٥٨ ، اي هنا أيضا ازدياد ٥٠ ٪ (*) • ويعود كون وتيرة النمو الاجمالي في الصناعة الامريكية ابطأ نسبيا الى ان هذه الصناعة تجمع بين كساد قطاعات تقليدية كالصلب ومناجم الفحم الحجري والأنسجة ، الخ، ونمو سريع في قطاعات أخرى كالكيمياء والصناعات الالكترونية والكهرباء الخ •

ان الطلب الذي أثارته هذه القطاعات السريعة التطور (والتي يجب الاضافة اليها صناعة البناء ، على الاقل في بلدان كالمانيا وايطاليا واليابان) هو الذي يفسر المستوى المرتفع عامة للنمو في معظم البلدان الامبريالية • وكذلك فان الدور الاساسي الذي يلعبه النمو السريع لبعض الدول الامبريالية الكبرى (وفي المقام الاول المانيا واليابان) يفسر الى حد كبير نمو الدول الامبريالية الاخرى التي هي الشركات التجارية الرئيسية للدول الاولى •

هذا يصح خاصة بالنسبة لاوروبا الوسطى واوروبا الغربية • وقد تطور اقتصاد هذه المنطقة في العالم تبعا لنظام من الحلقات المتراكزة ، اذا جاز لي استعمال هذا التعبير • فكانت جمهورية المانيا الاتحادية مركز النمو الذي اثار

(*) الاحصائيات الصناعية ، نشر هيئة احصائيات التجمعات الاوروبية ، العددان ٣ و ٤ لعام ١٩٦٣ .

في مرحلة اولى نمو بلدان اخرى ذات الاقتصاد المندمج بعمق باقتصاد المانيا الغربية (النمسا ، سويسرا ، الدانمرك) ليطلق في مرحلة ثانيـة ظاهرة نمو متسارع في جميع البلدان الاعضاء في السوق المشتركة، وليجر في مرحلة ثالثة بعض البلدان المحيطة مثل اسبانيا واليونان وايرلندا في هـذه الزوبعة من الازدهار الرأسمالي (وربما يجر في المستقبل البرتغال وتركيا شرط ان تستمر مرحلة النمو بما يكفي من الوقت ، وهذا أمر مشكوك فيه) .

وتثبت الاحصائيات لكل قطاع صناعي التي نشرتها بلـدان السوق المشتركة هذا التحليل لمظاهر النمو الرأسمالي الجـديد . مثـلا : ارتفعت الاستيرادات الالمانية من الورق بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠ من ٢٥٢ الف طن الـى حوالي ٢ر١ مليون طن . وقد انتقلت التوريدات الاجمالية مـن الورق ، بالنسبة لبلدان السوق المشتركة الستة ، من ٦٢٨ الف طن الى ٤ر٢ مليـون طن . جاء منها ٣٥ ٪ فقط من بلدان السوق المشتركة ، حيث وجدت بلدان كالنمسا والسويد وفنلندا ، الخ، منافذ واسعة بهذه الطريقة . وانتقل انتاج الاحذية في المانيا بين ١٩٥٤ و ١٩٦١ من ١٠٠ مليون الى ١٥٠ مايون زوج تقريبا ، لكن التوريدات الالمانية من الاحذية قد ارتفعت في الفترة نفسها من ٥ ملايين الى ما يقارب ٥٠ مليون دولار ، غير ان التصديرات الايطالية مـن الاحذية قد انتقلت في الفترة نفسها من ٢٠ مليون دولار عام ١٩٥٦ الى ١٢٥ مليون دولار عام ١٩٦١ ، تشكل التصديرات الى بلدان السوق المشتركة ما يقارب ٤١ مليون دولار من هذا المبلغ الاجمالي . ولكم مثل آخـر يتعلق بصناعة الخشب والمفروشات : ازداد انتاج المانيا الاتحادية في هذا القطاع ضعفين بين ١٩٥٣ و ١٩٦١ ، لكن توريدات هذا البلد ازدادت بحوالي خمسة أضعاف بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ ، منتقلة من ٤ الى ٢٠ مليون دولار ، غـير ان تصديرات ايطاليا والبلدان الواطئة قد تضاعفت خلال الفترة نفسها منتقلة من ٥ الى ١٠ ملايين دولار بالنسبة لايطاليا ومن ٦ الى ١٢ مليون دولار بالنسبة للبلدان الواطئة ، ولا تشكل المبيعات الى البلدان الاعضاء في السوق المشتركة سوى ٣٠ ٪ من التصديرات الايطالية غير انها تشكل أكثر من ٧٥ ٪ مـن تصديرات البلدان الواطئة في هذا القطاع .

لماذا كان النمو الاقتصادي في المانيا وايطاليا واليابان أسرع بكثير منه

في البلدان الامبريالية الاخرى • ولماذا لعبت هذه البلدان دورا حاسما فيما يتعلق بتعميم النمو في القسم الأكبر من العالم الغربي ؟ يمكننا ذكر عدةعوامل لتفسير هذه الظاهرة • بيد ان اهمها على ما يبدو هو الوتيرة المرتفعة بصورة استثنائية للتراكم الرأسمالي ، التي تجد تفسيرها في معدل ربح مرتفع جدا ، ناتج هو ذاته عن مستوى منخفض نسبيا للأجور (نسبة الى بلدان امبريالية أخرى) بسبب وجود جيش احتياط صناعي أضخم بكثير في هذه البلدان •

وتسمح الظروف التاريخية بسهولة بفهم الفروقات الملاحظة في معدلات الاجور منذ بداية الخمسينات بين الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد وبلجيكا وحتى فرنسا من جهة ، ومن جهة أخرى المانيا الغربية وايطاليا واليابان • فبسبب تخلف منطقة الميزوجيورنو الذي يجعل من جنوبي ايطاليا احتياطيا ضخما من اليد العاملة ، وتعايش قطاع حديث وقطاع قديم تقليدي، في الصناعة اليابانية ، يشكل الثاني احتياطيا ضخما من اليد العاملة بالنسبة للاول ، وتدفق أكثر من ١٠ ملايين لاجىء الى المانيا الغربية ، لهذه الاسباب وجدت الطبقة الرأسمالية في هذه البلدان الثلاثة ظروفا ملائمة للغاية : من جهة ، يد عاملة عديدة مع بطالة على نطاق واسع ـ تؤدي الى معدلات أجور منخفضة نسبيا ، من جهة أخرى احتياطيا ضخما في الابتكارات التكنولوجية تشكل خلال العقد السابق في البلدان الانكلو ـ ساكسونية وكفى استعماله للحصول على تقدم سريع في مجال الانتاجية • ويفسر تركيب هذه العوامل الثلاثة، في آن واحد المستوى الاولي للاجور الشديد الانخفاض في بداية النمو ، وامكانية شراء السلم الاجتماعي مقابل تعاقب زيادات اجور سنوية ودورية كبيرة بما يكفي دون انخفاض ملازم في معدل الربح المرتفع، والمحافظة على وتيرة تراكم بالغة السرعة حولت كليا البنية الصناعية لهذه البلدان خلال عشر سنوات (*) •

تناقضات الرأسمالية الجديدة

ان الرأسمالية الجديدة نمط جديد في سير النظام الرأسمالي تنتج سماته

(*) يجب أن نضيف ان التبدلات الحاصلة في بنية الطلب مع الهبوط السريع لجزء الميزانية العائلية المكرس لشراء منتوجات غذائية ، هي أحد أسباب بعض مظاهر النمو . فنشهد بالتالي تطورا هاما في انتاج السلع الاستهلاكية الدائمة، يجر في المقابل ازمة دائمة في الزراعة .

المميزة سواء عن الضرورات الملازمة للرأسمال أو عن جهود النظام للتصدي لتقدم القوى المعادية للرأسمالية في العالم أجمع (الكتلة السوفياتية ، ثورة المستعمرات، الخ •) ويمكن تلخيص سماتها الاساسية بما يلي :

١ ـ يجعل ازدياد وتيرة الابتكار التكنولوجي وانخفاض عمـر الرأسمال الجامد ضروريا حساب الاهتلاك والتلف « المعنوي » للرأسمال بأدق صورة ممكنة ، وتخطيطا طويل الامد أكثر دقة لاسعار الكلفة ، الأمر الذي أصبح ممكنا اليوم بفضل التقدم السريع للحساب الالكتروني وتطبيق هـذه التقنية عاـى التوقـع الاقتصادي عامـة (البحث التجاري ، الخ •) •

٢ ـ تتجلى الثورة الصناعية الثالثة بدورها ، شأنها شأن اللتين سبقتاها ، في ازدياد هائل للانتاجية الصناعية أو بتعبير آخر في تناقض حاد جـديد بين سعة انتاج غير محدودة ظاهريا وحدود الطلب الفعلي ، أي طلـب السوق • وبما ان تحقيق فائض القيمة يصطدم بصعوبات متزايدة ، ينتج عن ذلك ازدياد مستمر لتكاليف المبيع ، مـا يؤدي الـى التطور المستمر لتقنيات دراسـة الاسواق ، وحساب مـرونة الطلب ، الـخ (وتهريجات الدعاية الاقل حذاقة) •

٣ ـ حيث أصبحت ضرورة تجنب تكرار أزمة من نمط أزمة ١٩٢٩ مسألة حياة أو موت بالنسبة للرأسمالية في الشروط الحالية للحرب البـاردة وتقدم القوى المعادية للرأسمالية في العالم أجمع ، تلجأ الدولة بصورة متزايدة الى التقنيات المضادة للدورات وتقنيات خلق القدرة الشرائية واعادة توزيع المداخيل • وقد أصبح الضمان ـ المباشر أو غير المباشر ـ للربح الخاص من قبل الدولة احدى السمات المهيمنة في الرأسمالية المعاصرة • ويتراوح هذا الضمان بين تشجيع الصناعة الخاصة ـ بطرق شتى ـ و « تأميم الخسائر » •

٤ ـ يجر تركيب هذه العوامل المختلفة ادخال تقنيات تخطيط في الاقتصـاد الرأسمالي أو ، بتعبير أدق ، تقنيات البرمجة الاستشارية التـي ليست سوى قيام تجمعات أرباب العمل برسم توقعات مندمجة للطلب والانتاج (مبنية على اسقاط الميول الحالية بعد تعديلها بحسابات مرونة الطلب)

وتساهم هذه التقنيات في اعطاء قاعدة أكثر عقلانية نسبيا للتوظيفات الرأسمالية •

وبالرغم من ان معظم هذه الخطط يحتوي على توقعات مغلوطة كليا (*) ومن انها لم تنجح في منع ظهور استطاعات فائضة ، على نطاق واسع ، يجب عدم انكار فائدتها بالنسبة للاحتكارات الكبيرة • فمفوضية التخطيط ومكتب البرمجة في بلجيكا والهيئة المماثلة في ايطاليا (وأيضا الهيئة المشكلة حديثا في بريطانيا تبعا لهذه النماذج) تساعد بالتأكيد رؤساء المنشآت في تحديد اختياراتهم في مجال التوظيفات وفقا لمقاييس أكثر حذاقة من الماضي • ويعترف أرباب العمل في معظم الاحيان بقيمة هذه المعونة • والا ، كان ذلك لاسباب تفضيل أو تحيز سياسية أكثر مما هو لانهم يخشون بصدق ان ينسف هذا الشكل من البرمجة المبادرة الحرة والرأسمالية عامة • بيد انه اذا كانت النجاحات التي حققتها الرأسمالية الجديدة منذ عشر سنوات تشكل بالتأكيد لوحة بارعة ، فان تناقضاتها الداخلية التي تنضاف بطريقة ما الى التناقضات العامة لنمط الانتاج الرأسمالي ــ وهذه الاخيرة لا تزيلها اطلاقا الرأسمالية الجديدة ــ لا تقل وضوحا في ظهورها •

أولا ، تميل الرأسمالية الجديدة ، بقدر ما تخلق معدل نمو أكثر ارتفاعا يسمح باهتلاك أسرع للرأسمال الجامد ، الى تقليص جيش الاحتياط الصناعي وتستطيع حتى أن تؤدي الى وضع شبه استخدام تام (سوف يصفه رؤساء المنشآت بانه « استخدام فائض ») • هكذا تتعطل احدى الآليات الاساسية التي تسمح بسير الرأسمالية • ومتى زالت البطالة الواسعة النطاق ، لم يعد في الوجود اي عامل مؤسسي ملازم للسيرورة الاقتصادية يستطيع منع النقابات من الاستفادة من شروط السوق الملائمة للحصول على معدلات

(*) هذه بعض الامثلة الفادحة عن توقعات خاطئة . فقد توقعت الوزارة البلجيكية للشؤون الاقتصادية والهيئة الاوروبية للفحم والصلب اثر ازمة السويس انه يجب نقل انتاج مناجم الفحم من ٣٠ الى ٤٠ مليون طن ، لكن في الواقع انتقل هذا الانتاج من ٣٠ الى ٢١ مليون طن في بضع سنوات . وفي فرنسا توقعت الخطة الرابعة ازديادا هاما في انتاج البرادات مع اخذ التوريدات في الحسبان ، والحال ان التصديرات الايطالية قد خفضت الانتاج الفرنسي بما يقارب ٢٥ ٪ .

اجور متزايدة الارتفاع • والحال ان هذه الزيادة المستمرة لمعدلات الاجور تتناقض تناقضا فادحا مع ضرورة معدل ربح أكثر ارتفاعا من شأنه تمويل النفقات الضخمة في الرساميل التي تعتمد عليها كل سياسة النمو الرأسمالي الجديد •

هكذا يتجلى تناقض متزايد الاحتداد بين حاجات « البرمجة » الرأسمالية الجديدة وحرية التفاوض على الاجور الممنوحة للنقابات • ويحاول الرأسماليون حل هذا التناقض بوسائل من طبيعة اقتصادية او طبيعيةاجتماعية سياسية (أو بتركيب الطريقتين) •

ويقوم الحل الاقتصادي على تعديل طبيعة التوظيفات ذاتها بوضع حد للتوظيفات الممتدة أو الافقية، أي خلق انشاءات ومنشآت جديدة ، وبتركيز جميع الجهود على التوظيفات الرأسية أو العمودية ، أي ادخال ادوات تسمح بتوفير اليد العاملة • وهذا ما يفسر التطور الهام للتألية (Automation)، التي تهدف الى اعادة تشكيل جيش الاحتياط الصناعي ، حيث يتخطى الازدياد السنوي للانتاجية الازدياد السنوي للانتاج • هوذا العامل الاقتصادي الذي كنا نتكلم عنه في بداية هذه الدراسة والذي يميل الى جعل الابتكار التكنولوجي ظاهرة دائمة في دورة « كوندراتييف » للفترة الطويلة التي نشهدها حاليا •

وقد تم استعمال هذه الطريقة بنجاح في الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الاخيرة وقد تجلت بتشكيل كتلة مستقرة ثابتة متزايدة العدد من العاطلين عن العمل الذين لا يجدون عملا حتى في فترات النمو الاقتصادي المتسارع (في عام ١٩٦٢ تقدم الانتاج بحوالي ٩ بالمئة ، غير انه كان ثمة ٤ ملايين عاطل عن العمل في الولايات المتحدة الاميركية !) • ويمكن استعمال هذه الطريقة بمزيد من الفعالية بعد اذا انضاف اليها ازدياد لتصديرات الرساميل باتجاه البلدان التي تشهد معدلات نمو منخفضة ، الامر الذي يساوي ضغطا يمارس عمدا على معدلات الاجور القائمة ، او على الاقل ضد الازدياد المتكرر لهذه المعدلات •

ويمكن قياس نجاح سياسة ارباب العمل هذه في الولايات المتحدة بتباطؤ تقدم الاجور الواقعية خلال السنوات العشر الاخيرة (بالنسبة الى

الازدياد السريع للاجور الذي سجلته اوروبا واليابان) • وقد تجلى أيضا في انقراض بطيء لقوة النقابات وتبديل ميـزان القوى بـين أرباب العمـل والنقابات •

وقد تقدمت معدلات الاجور بسرعة بالغة في المانيا الغربية حالما بـدأ التدفق المستمر للاجئين القادمين من المانيا الشرقية بالنضوب وزال احتياطي اليد العاملة الذي كانوا يشكلونه • وأثر انقلاب الميل هذا ، تخطت الاجور الواقعية في المانيا الغربية المستوى الذي بلغته في جميع البلدان الصناعية الكبرى في اوروبا الغربية والوسطى • فكانت ردة فعل الرأسمالية فـورية بطريقة مماثلة لما جرى في الولايات المتحدة • واثر ذلك ، انخفض مستوى الاستخدام في الصناعة بمجملها خـلال النصف الاول مـن عام ١٩٦٣ ، انخفض فعليا للمرة الاولى منتقلا من ٨ ملايين و ٣٧ الف الـى ٧ ملايين و ٩٧٦ الف ، بعد تقدم باقل من ٤ ٪ منذ عام ١٩٦٠ ، بينما سجل الانتـاج الصناعي ، الذي ازداد بأكثر من ٢٠ ٪ بين ١٩٦٠ و ١٩٦٢ ، تقـدما جديدا خلال النصف الاول من عام ١٩٦٣ ، لكن بمعدل ٥ر١ ٪ فقط (*) •

ويقوم الحـل الاجتماعي السياسي علـى ممارسة ضغط شديد علـى النقابات ، اما بسياسة تجميد عمدي للاجور او بالحد من امكانيات التفاوض وحق الاضراب بواسطة القانون (قانون تافت ــ هارتلي فيالولايات المتحدة، القانون ضد الاضرابات في فرنسا ، غرامات كبيرة تفرض في حـال قيـام اضرابات مفاجئة في عدة بلدان من اوروبا الغربية ، محاولات فرض قانون مضاد للاضرابات فيبلجيكا ، الخ•)• بيد ان هذه التقنياتالرأسمالية، مهما كانت النجاحات التي استطاعت تحقيقها ظاهريا في الامد القصير ، فهي طرق تتناقض ، في الامد الطويل ، مع الاهداف الرئيسية للرأسمالية الجديدة • وبالفعل فلا يستطيع التراكم الهام للرأسمال الجامد ، الذي تم تمويله عبـر الازدياد الملموس لمعدل الربح ، سوى ان يؤدي بدوره الـى ازدياد شديد

(*) أمثلة اخرىمن جمهورية المانيا الاتحادية : حافظت صناعة الادواتالدقيقة على مستوى انتاجها بين ١٩٦١ و ١٩٦٢ ، غير ان مستوى الاستخدام تقلص بنسبة ٣ر٦ ٪ ، وجميع الأرقام المتعلقة بمستوى الاستخدام أرقام اجمالية ، اي انها تمثل العدد الاجمالي للعمال والمستخدمين والفنيين الخ ... اما تقلص عدد الشغيلة المستخدمين في الانتاج فأهم بكثير طبعا .

للاستطاعة الانتاجية للمجتمع (بما فيها امكانيته في انتاج وسائل الاستهلاك، وبالتالي الى النزاع الذي لن يلبث ان ينفجر بين تطور الاستطاعة الانتاجية، من جهة ، ومن جهة أخرى الكساد النسبي لمستوى الاستخدام ومعـــدل الاجور ، الكساد الذي يتجلى طبعا بكساد نسبي للقوة الشرائية يؤثر خاصة على قطاع السلع الاستهلاكية •

هكذا أيضا تؤدي الطريقة التي تقوم على تشجيع النمو بتضخم نقـدي معتدل شأنها شأن الممارسات الانكماشية الهادفة الــى « لجم » التضخـم النقدي ، تؤدي بالضرورة في الامـد الطـويل الى نتـائج معاكسة للهدف المنشود • ويشكل « التضخم النقدي المقنع » احد التناقضات الاساسية في الرأسمالية الجديدة وسياسة « وضع الازدهار » بصورة عامة • وهي احدى نتائج التطور الطبيعي للرأسمالية (نظام « الاسعار الادارية » فـــي ظل رأسمالية الاحتكارات) والسمات الخاصة الجديدة للعصر (الازدياد الهام في النفقات العسكرية والنفقات غير المنتجة بصورة عامة) • وعلاوة علـى ذلك تؤدي شروط النمو الى ازدياد الاسعار •

بيد ان هذا « التضخم النقدي المقنع » يحط على المدى الطويل القدرة الشرائية لاهم العملات ، وينسف تنظيم نظام التوظيفات الطويلة الامــــد ، ويشجع المضاربة بكل أنواعها (وتحتل المضاربة العقارية مركزا مرموقا فـــي معظم البلدان) وينسف بصورة عامة سير النظام (ففي الولايات المتحدة ، يشكل الازدياد المستمر لتصديرات الرساميل بالتأكيد أحد الاسباب الرئيسية لعجز ميزان المدفوعات) • وتؤدي كل محاولة تهدف الى حل مشكلةالتضخم النقدي فعليا باجراءات انكماشية فعـالة الى خنق النمو بحـد ذاته والـى الكساد ، الامر الذي تعلمه بريطانيا حزب المحافظين والى حد ما الولايات المتحدة في عهد ايزنهاور ، على حسابهما •

وليس لتناقضات الرأسمالية الجديدة هذه جانب نظري فحسب (بقدر ما هي تشير الى ان النظام الرأسمالي يبقى أساسيا ما كان عليه دوما) • فهي تقود ايضا الى استنتاج ان المعدل الحالي للنمو لن يستمر، وان بلدان السوق المشتركة سوف تشهد بدورها انحسارات ، وان المرحلة الطويلة من النمـو المتسارع سوف تنتهي على الارجح خلال الستينات• ويؤكد هذه الاستنتاجات

كون النمو الاقتصادي للبلدان المتخلفة لم يستطع مواكبة وتيرة نمو البلدان المصنعة ، وكون التجارة بين البلدان المصنعة قد حلت بصورة متزايدة محل التجارة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، وكون البلدان المتخلفة عاجزة بصورة متزايدة ، لهذا السبب، عن القيام بدور صمام أمان النظام الرأسمالي بمجمـــله •

الاستطاعة الفائضة : تذكير بحدود النظـام الرأسمالي

لقد سبق ان اكدنا ، في مؤلفنا حول «النظرية الاقتصادية الماركسية» ، على الميل الى ازدياد الاستطاعة الفائضة للصناعة الرأسمالية الذي هـو أحد النتاجات الدنيا الرئيسية « للانحسارات المخففة » وللسير الاكثـر توازنا للنظام في المرحلة الحالية من النمو المتسارع • ففي الولايات المتحدة لم تعمل صناعة السيارات في سنة ١٩٥٦ وهـي سنة نمو ، سوى بـ ٧٢ ٪ مـن استطاعتها وعملت صناعة اجهزة التلفزيون بـ ٦٠ ٪ من استطاعتها • وكانت هذه النسب، في عام ١٩٥٥ ، على التوالي ٥٥ ٪ في صناعة المكانس الكهربائية و ٤٦ ٪ في صناعة البرادات و ٧٠ ٪ في صناعة القطن (*) •

واخذت هذه الظاهرة تمتد في اوروبا الغربية منذ قليل • فتعاني قطاعات عديدة في بلدان السوق المشتركة من استطاعة فائضة : البرادات وماكينـات الخياطة والانسجة الاصطناعية وبناء السفن • وتدل احصائيات حديثة على ان المعدل الاجمالي لاستخدام الاستطاعة الصناعية في المانيا الاتحـادية قد هبط من ٩٣٫٨ ٪ عام ١٩٥٦ الـى ٩٠٫٢ ٪ عـام ١٩٦٠ و ٨٤ ٪ عـام ١٩٦٢ (* *) • لكـن المثلين الاكثر دلالـة ــ واللذين يستحقان بعض التفسيرات الاضافية ــ يتعلقان بالصنـاعة الاوروبية للصلب والصنـاعة الاوروبية للسيارات •

ان وجود استطاعة فائضـة في الصنـاعة الاوروبية للصلب ليس بأمر مستجد • وفي الواقع فان انتاج صناعة الصلب في بلـدان السوق المشتركة هو في كساد منذ ١٩٦٠ • بيد ان التوظيفات استمرت في النمو طويلا بعد ان

(*) « اخبار الولايات المتحدة وتقرير عن العالم » ، ٢٥ ايار ١٩٦٥ و ١١ اذار ١٩٥٥ .

(**) « التالية والتقدم التقني فـي المانيا والولايات المتحـدة » ، فرنكفورت ١٩٦٣ ، ص ١٢٧ .

تم بلوغ نقطة الكساد • وقد ارتفعت التوظيفات في صناعة الصلب في البلدان الستة للسوق المشتركة ، عام ١٩٦١ ، الى ٧٧٥ مليون دولار ، الرقم القياسي الذي يمثل ازديادا بحوالي ٤٥ ٪ ، وقد تضاعفت تقريبا في عـــام ١٩٦٢ بالنسبة الى ١٩٦٠ •

وهذا الازدهار للتوظيفات مقابل كساد الانتاج يجد تفسيره في سبب بسيط جدا : ادخال واسع النطاق لسلسلة ابتكارات تكنولوجية (براءات اختراع ل• د • ، دوتور وغيرهما ، المبنيـــة جميعها علـــى ضخ كثيـــف للاوكسيجين) • وبما ان هذه الطرق الجديدة تجر انخفاضا هاما في اسعار الكلفة ، فهي تنطبق بسرعة اكبر كلها مال كساد الانتاج وانخفاض معـــدل استخدام الاستطاعة الانتاجية الى زيادة اسعار الكلفة ، الامر الذي يضغط بصورة هامة معدل الربح وكلمـــا خفضت المزاحمة الدولية بشدة اسعـــار التصدير على نطاق واسع •

هوذا مثل جيد لحدود البرمجة الرأسمالية الجديدة ، فتؤدي الجهود المبذولة فرديا من قبل كل منشأة للحصول على ايرادية قصوى فـــي شروط كساد نسبي للسوق الى سباق مجنون الى تخفيض اسعار الكلفة ، غير ان هذا السباق يخلق فائضا هائلا من الاستطاعة الصناعية • بكلام آخر : تؤدي كل محاولة للحصول على ايرادية قصوى في اطار كل منشأة الـــى تخفيض حاد للايرادية الاجمالية للصناعة ، وسوف يدفع العديد من النشآت (شأنها شأن شغيلتها ومناطق صناعية بكاملها) ثمن ذلك غدا !

والنتائج ناطقة بذاتها • فبينما يركض الانتاج الاجمالي لصناعة الصلب في بلدان السوق المشتركة الستة ، منذ اربعة اعوام متتالية ، حول ٧٣ مليون طن سنويا ، تقدر الاستطاعة الانتاجية لهذه الصناعة بـــ ٩٥ مليـــون طـــن لعام ١٩٦٤ (يدور الكلام حتى عن ١٠٠ مليون طـــن في بعض الوثائق) • وبينما يقدر انتاج المصفحات بـــ ١٨ او ١٩ مليون طن لعام ١٩٦٥ ، فسوف تبلغ الاستطاعة الانتاجية لهذه المنشآت ٣٥ مليون طن، في العام نفسه ، اذا تحققت برامج التوظيفات (*) •

(*) « التقـــرير العام حـــول نشاط الهيئـــة الاوروبية للفحـــم والصلب » ، المذكور آنفـــا .

وليس وضع صناعة السيارات الاوروبية بأقل دلالة من وضع صناعة الصلب • لكن بينما تقدم صناعة الصلب مثلا عن تطور للاستطاعة الفائضة في وضع متميز بكساد نسبي للاسواق ، تقدم صناعة السيارات مثلا عن خلق استطاعة فائضة تحت ضغط أسواق في نمو سريع (الامر الذي يترافق بجهود حثيثة من قبل كل منشأة للاستيلاء على أكبر قسم ممكن من الكعكة التي تشكلها هذه السوق المؤاتية بصورة استثنائية ، لان كل شيء يدفع الى الاعتقاد بان هذه الشروط الملائمة لن تستمر طويلا) •

وقد انتقل الانتاج الاجمالي للسيارات الخاصة (بعدم أخذ الشاحنات في الحسبان) في مليون في عام ١٩٥٣ الى ٣ر٧ ملايين عام ١٩٦١ في بلدان السوق المشتركة • واذا أضفنا الى هذه الارقام الانتاج البريطاني ، وصلنا الى انتاج ٥ر١ مليون سيارة عام ١٩٥٣ مقابل ٧ر٤ ملايين عام ١٩٦١ في اوروبا الغربية • وانتقل عدد السيارات خلال الفترة ذاتها من ٥ر٦ الى ٢٠ مليون سيارة في بلدان السوق المشتركة الستة زائد بريطانيا •

واذا أسقطنا المستوى الحالي للطلب واستعملنا بعض المؤشرات لنقيم على هذا الاساس مرونة الاسعار والمداخيل والطلب ، نستطيع أن نتوقع بلوغ مبيعات السيارات الخاصة داخل السوق المشتركة ٥ر٣ ملايين سيارة عام ١٩٦٥ و ٦ ملايين عام ١٩٧٠ • لكن الوتيرة الحالية للتوظيفات تقود الى استطاعة انتاجية تقارب ٥ر٦ او ٧ ملايين سيارة خاصة في عام ١٩٦٥ في البلدان الستة المعنية وعلى الارجح ١٠ ملايين سيارة عام ١٩٧٠ • فمن الواضح ان الاستطاعة الفائضة الموجودة منذ الآن سوف تتفاقم خلال السنوات القادمة ، الامر الذي سوف يجر منشآت عديدة الى زيادة التوظيفات لتخفيض اسعار الكلفة (*) •

الاشتراكيون والرأسمالية الجديدة

يتوجب على الاشتراكيين أن يروا في الرأسمالية الجديدة العاقبة الطبيعية لرأسمالية الاحتكارات • وبالتالي لا تقوم مهمتهم اطلاقا على تعجيل ادخال اصلاحات رأسمالية جديدة او على الدفاع عن الرأسماليين الاكثر تأخرا الذين

(*) وكالة « وثائق اوروبا » ، العدد ١٧٩ ، ٤ كانون الثاني ١٩٦٣ : « مشكلات صناعة السيارات الاوروبية في عام ١٩٦٣ » .

يحاولون عرقلة الاصلاحات الرأسمالية الجديدة لانهم عاجزون عن اللحاق بوتيرة التوظيفات والمزاحمة • فيجب أن يكون موقفهم هو الموقف التقليدي للاشتراكيين في وجه التركز والاحتكارات الرأسمالية • يتوجب عليهم اذن الامتناع سواء عن تشجيع التركز باسم الفعالية أو عن الدفاع عن المنشآت المتأخرة تقنيا باسم الحرية الاقتصادية ، يتوجب عليهم النظر الى التركز كظاهرة حتمية في اطار الرأسمالية مع استعمالهم لتقدم التركز كحجة قوية لصالح انتصار الاشتراكية •

ان التخطيط الرأسمالي الجديد لا يؤدي الى نمو متناسق ولا يخدم سواء مصالح الامة ، بل يؤمن هذا التخطيط عقلنة توظيفات الاحتكارات لاجل الدفاع عن الربح الخاص ولاجله وحده • وكل شيء موجه في الامد الطويل نحو هذا الهدف الاساسي : حماية الارباح الخاصة للقطاعات الرئيسية في رأسمالية الاحتكارات ، والدفاع عنها وضمانها (ويمكن التضحية دون رحمة بالمصالح القطاعية لفئات أخرى من البورجوازية لصالح تلك الشرائح) •

ويجب أيضا الا يدافع الاشتراكيون في وجه هذه البرمجة عن المثال الرجعي « للاقتصاد الحر » او الدفاع عن هذه البرمجة بوصفها خطوة الى الامام ، لكن عليهم مواجهتها بفكرة التخطيط الاشتراكي الذي لا يتميز عن تلك البرمجة من وجهة النظر التقنية فحسب (بحجم أكبر بكثير في توظيفات الدولة المباشرة ووجود قطاع عام هام مؤمم ومسيّر ذاتيا لا يهدف الى الدفاع عن الربح الخاص ، الامر الذي يسمح باحلال التخطيط الالزامي محل التخطيط الاستشاري) ، بل يشتمل أولا على فروقات نوعية ذات طبيعة اجتماعية • يجب اختيار سلسلة أهداف انتاج لها اولوية ، اختيارا ديمقراطيا من قبل الحركة العمالية ، حتى توفر للجميع امكانيات التطبيب المجاني والتعليم المجاني ومساكن لائقة وتسليات مفيدة وحتى يتاح للطبقة العاملة في الغرب تقديم مساهمتها الضرورية في تحرير شعوب المستعمرات بمساعدتها على التحرر من الاضطهاد والاستغلال الاجنبيين والتخلف والجوع ونقص الصناعة ونقص التعليم • وتنبع من هذه الاهداف الاولية جملة اهداف اقتصادية تشكل نموذج انتاج توجهه الحاجات بعكس الانتاج الذي يوجهه

الربح والذي يترافق اليوم بتصرفات مضرة كالتي أشار اليها توماس بالوغ والتي تقوم على « خلق شعور عدم رضى عمدا ، تشجيع السعي وراء المستوى الاجتماعي بتشجيع الاستهلاك « البراق » ، التسبب في خلق فروقات اجتماعية باستغلال اكتشافات علم النفس الحديث ، اللعب على شعور عدم الاطمئنان لتشجيع ارادة الافراد في التماثل مع جماعات هي ظاهريا حسنة الارادة لكنها في الواقع محركة بروح مزاحمة شرسة ، استغلال الضعف البشري بهدف تحقيق ارباح بينما يكون من الضروري تنظيم حملات تربوية ونفسية — طبية كثيفة لتخفيف هذه الاهداف » (توماس بالوغ : «التخطيط في سبيل التقدم» ، البيان الفابي ٣٤٦ ص ٤٦ — ٤٧) .

هذا يعني ان الاشتراكيين يجب الا يقبلوا اسطورة حالة الازدهار الرأسمالية الجديدة واسطورة مجتمع الاستهلاك الجماهيري . وعليهم مواجهة هذه المفاهيم الموجهة نحو الربح الخاص الاقصى لبعض الاحتكارات ، بتصوراتهم الخاصة في مجال الاستهلاك . وعليهم محاربة عجز الرأسمالية الجديدة عن اصلاح البنية الاوتوقراطية للمنشأة ، التي هي احد الاسباب الرئيسية لاستلاب العمل في الصناعة الحديثة .

لهذا السبب ، وفي الوقت نفسه لانه يجب الرد على كل حملة لصالح سياسة مداخيل — يستطيع كل واحد اليوم معرفة حجم الاجور لكن هل علينا تصديق ارباب العمل عندما يصرحون بارباحهم ، بينما تم تشكيل نظام كامل لاخفاء الارباح وتزوير الضريبة — يجب ان يكون مطلب الرقابة العمالية هو اليوم المطلب الاساسي للاشتراكيين والحركة العمالية عامة في وجه صعود الرأسمالية الجديدة وانحدارها المرجح . ان الرقابة العمالية مدخل للتخطيط الاشتراكي والديمقراطي والجواب الفعال الوحيد الذي يمكن الاتيان به ضد البرمجة الرأسمالية . انها الخطوة الاولى نحو التسيير العمالي في اقتصاد مشرك (ويتوجب على الشغيلة رفض أي شكل مساهمة في مسؤوليات التسيير طالما بقي الاقتصاد اقتصادا رأسماليا) ونحو الديمقراطية الصناعية . وسوف تسمح باشراك الطبقة العاملة في النقاش الكبير حول الكتلة الاجمالية للاجور والارباح (أي النقاش الواسع حول فائض القيمة الذي سوف يؤدي

اليه حتميا كل نقاش لسياسة مداخيل) • وهـذا سوف يسمح لنـا باعطاء الاستراتيجية الدفاعية جوهريا للحركة النقابية (ضد تجميد الاجور ، لاجل حرية التفاوض حول الاجور) الطابع الشامل والهجومي الذي تحتاج اليـه هذه الستراتيجية ، لان بدونه قد يخوض العمال معركة خاسرة ضـد أرباب العمل والتكنوقراطيين •

ارنست مـاندل

الفصل الخامس عشر

الاقتصاد السوفياتي

ان الاقتصاد السوفياتي المعاصر نتاج لعوامل متناقضة • فمن جهة اولى، الوضع المتأخر لروسيا القديمة ، بمواردها الطبيعية الهائلة التي لم تمسها الصناعة الا مسا خفيفا ، وبهيمنة اقتصادها القروي المجزأ الى ٢٥ مليون منشأة فلاحية • ومن الجهة الثانية ، استيلاء الحزب البلشفي على السلطة في عام ١٩١٧ ، والمجهود الواعي الذي شرعت به الدولة السوفياتية الوليدة لبناء اقتصاد مختلف نوعيا عن الرأسمالية في ذلك البلد الشاسع ، المعزول وسط العالم البورجوازي •

ويتميز المجتمع السوفياتي ، شأنه شأن كل مجتمع بشري ، بعدد من خصائص النشاط الاقتصادي الثابتة • فالنتاج الاجتماعي مقسم الى نتاج ضروري ونتاج فائض • وقسم من هذا النتاج الفائض مكرس لتطوير ادوات العمل ، سلع الانتاج • والشكل الخاص لتملك هذا النتاج الفائض يعطي دينامية خاصة للاقتصاد الذي ينبغي علينا ان نعري قوانينه ونبرزها للنور • وهذه الدينامية الخاصة تتجلى في أوضح اشكالها من خلال دراسة مختلف المراحل التي قطعتها السياسة الاقتصادية للدولة السوفياتية منذ اكتوبر ١٩١٧ •

مراحل الاقتصاد السوفياتي

لم يكن لدى القادة البلاشفة الذين وجدوا أنفسهم على رأس الدولة المتولدة من ثورة اكتوبر ١٩١٧ أي نية لبناء مجتمع اشتراكي مكتمل في

بلدهم . فقد كانوا يشاركون رأي ماركسيي عصرهم المجمع عليه والقائل ان مثل هذا المشروع يتطلب شروطا مادية محددة : تفوق المصنع الصناعي الكبير على الصغير ، والصناعة على الزراعة ، ومستوى مرتفعا من تطور القوى المنتجة ، ودرجة مرتفعة بالقدر نفسه من اختصاص العمال الثقافي والتقني .

ولم يكن معظم هذه الشروط متوفرا في روسيا ١٩١٧ . ولم يكن القادة البلاشفة يتصورون في ذلك الوقت انتصار ثورتهم الا بوصفه حلقة في سلسلة من الثورات الأممية . وانتصار الثورة في البلدان المتقدمة صناعيا ، وقبل كل شيء في المانيا ، هو وحده الذي سيخلق قاعدة الانطلاق الضرورية لانتقال سريع نحو اقتصاد اشتراكي * .

وقد طرح تأخر هذه الثورة الأممية ثم هزيمتها على الحزب القائد سلسلة من مشكلات جديدة كل الجدة لم يسبق للنظرية الاقتصادية الماركسية الكلاسيكية أن حلتها . وقد رد عليها هذا الحزب بمجموعة من أجوبة مختلفة تبعا للعوامل المختلفة الكثيرة التي كانت تلهم ممارسته ، وكان أهم هذه العوامل على الاطلاق ميزان القوى بين الطبقات على الصعيد الدولي والقومي ، وكذلك أولوية هذا الضغط أو ذاك من الضغوط الاجتماعية الواقعة عليه .

لم يكن برنامج الحكومة البلشفية الاولى يتوقع المصادرة الفورية لملكية الرأسماليين كافة . ولم يكن يهدف الى أكثر من اقامة رقابة عمالية شاملة على الانتاج ، باعتبار أن على الشغيلة ان يتعلموا اولا التسيير من خلال مراقبتهم المدراء الرأسماليين (٢) . وكان ينص فضلا عن ذلك على تأميم المصارف بعد أن يتم تجميعها في مصرف قومي واحد ، وعلى التأميم التدرجي لقطاعات الاقتصاد المحتكرة الرئيسية ، وعلى عدم الاعتراف بالديون الاجنبية ، وكذلك على تأميم الارض وباطن الارض مع توزيع الاراضي بين الفلاحين . ولم يكن

---

* صرح لينين في عام ١٩٢٠ : « عندما كنا نتساءل قبل ثلاث سنوات عن مهام وشروط انتصار الثورة البروليتارية في روسيا ، كنا نقول دوما بصراحة أن هذا الانتصار لن يكون دائما ان لم تدعمه الثورة البروليتارية في الغرب ، وانه لا بد من الانطلاق من وجهة النظر الأممية وحدها لتقييم ثورتنا بصورة صحيحة . فحتى يكون انتصارنا دائما ، ينبغي أن تنتصر الثورة البروليتارية في جميع البلدان الرأسمالية ، أو على الاقل في عدد من اهم البلدان الرأسمالية . واننا لنرى اليوم ، بعد ثلاث سنوات من نضال مستميت وصلب ، الى اي حد كانت توقعاتنا غير مبررة ، والى اي حد كانت مبررة . . . (١) »

مجمل هذه الاجراءات يعني انقلابا نوعيا في البنية الاجتماعية للاقتصاد الروسي •

بيد ان تطور المبادهة العمالية الباهر ، وعدم التعاون ثم التخريب الذي مارسته الاوساط الصناعية والادارية ، واندلاع الارهاب الابيض الذي تلاه الارهاب الاحمر ، واشتعال نار حرب أهلية عامة عملت تمزيقا بالبلاد طوال ثلاثة أعوام ، وتدخل القوات المسلحة الاجنبية في هذه الحرب — ان هذه الاحداث كلها قد قلبت رأسا على عقب المشاريع الطويلة الأمد للحكومة البلشفية ودفعت بالأخيرة على طريق تغيير سريع للبنية الاقتصادية • وقد خلق تأميم المصارف ، وتجارة الجملة ، والصناعة بأكملها ، والملكية الاجنبية بأكملها ، وكذلك احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، خلق منذ نهاية عام ١٩١٨ بنية اقتصادية واجتماعية جديدة في روسيا •

وفي شروط حصن محاصر قام نظام اقتصادي اطلق عليه اسم « شيوعية الحرب » • فكان تخطيط النشاط الاقتصادي بأكمله تدبير تقنين أكثر منه تدبير تنمية مخططة • وحد من انتاج البضائع الى أقصى الحدود • وأممت التجارة كلها بموجب مرسوم صادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨ • ودفع جزء كبير من أجور العمال والموظفين عينا : فقد ارتفعت حصة الأجر المدفوع عينا من الأجر الاجمالي الى ٢٧ر٩ ٪ وسطيا ابان النصف الثاني من عام ١٩١٨ والى ٩٣ر٧ ٪ ابان النصف الاول من عام ١٩٢١ (٣) • وضمر التبادل بين المدينة والريف ، واقتصر على المقايضة • واضطرت فصائل مسلحة من العمال الى تجريد الفلاحين بالقوة من القوت الضروري للمدن (مرسوم ٦ تموز ١٩١٨) • وعرف الانتاج الصناعي هبوطا عموديا ، وراح يقتصر أكثر فأكثر على تموين الجيش وحده * • وانهار النظام النقدي تحت وطأة تضخم متسارع • وتداعى مجمل النشاط الاقتصادي •

وبعد الانتصار الذي أحرزه الجيش الأحمر في الحرب الاهلية ، والذي ترافق مع ذلك بجزر الحركة الثورية في سائر أرجاء العالم ، قدرت الحكومة السوفياتية ان النهوض من جديد بالقوى المنتجة هو الشرط الاول لبقاء

* تدنى انتاج الصناعة الكبيرة من ١٠٠ في عام ١٩١٣ الى ١٢ر٨ في عام ١٩٢٠ ، وتدنى انتاج الصناعة الصغيرة الى ٤٤ر١ ، وانتاج صناعة القطن الى ٥ ٪ مما كان عليه في عام ١٩١٣ ، وانتاج صناعة الفولاذ الى ٤ ٪ مما كان عليه في ١٩١٣ (٤) •

النظام . ولهذا الغرض ، نظمت عملية انسحاب بالنسبة الى الاشكال المتطرفة من القضاء على كل انتاج بضاعي ، تلك الاشكال التي ميزت « شيوعية الحرب » . وكانت « السياسة الاقتصادية الجديدة » . وحلت الضريبة العينية محل المصادرة ، تاركة للفلاحين فائضا من المنتجات الزراعية يستطيعون بيعه في السوق . وأعيد العمل بنظام حرية تجارة الجملة والمفرق . ومنذ عام ١٩٢٣ كان ٩١٫٤ ٪ من المنشآت التجارية منشآت خاصة حققت ٨٣٫٤ ٪ من رقم الأعمال التجارية الاجمالي . وصحح النظام المالي (٥) ، واستقر الروبل، وألغي دفع الأجور عينا . واستؤنفت العلاقات التجارية مع البلدان الرأسمالية . وقدمت للرأسمال الاجنبي براءات استثمار في الاراضي السوفياتية للتعجيل بتطور القوى المنتجة . وامكن للصناعة الحرفية وللصناعة الصغيرة الخاصة ان تتطورا بحرية . وفي عام ١٩٢٣ بلغ عدد المنشآت الصناعية الخاصة الصغيرة ١٤٧٫٤٧١ مشروعا تستخدم ١٢٫٤ ٪ من اجمالي اليد العاملة الصناعية . وفي عامي ١٩٢٥ — ١٩٢٦ قدمت هذه المنشآت ٢٠ ٪ من الانتاج الصناعي .

لقد حققت اذن « السياسة الاقتصادية الجديدة » نجاحات لا تنكر . ومنذ عام ١٩٢٦ أدرك مستوى تطور القوى المنتجة ، في الصناعة كما في الزراعة ، مستوى ما قبل الحرب وتجاوزه . وفي عامي ١٩٢٧ — ١٩٢٨ تضاعف الأجر الواقعي الوسطي بالنسبة الى عام ١٩٠٨ ، وزاد ٩٠ ٪ تقريبا بالنسبة الى عام ١٩١٣ (٦) . وشرعت الحكومة باستعمال الموارد الشاغرة بهدف تطوير الصناعة المدوّلة .

لكن هذا التطور كان متأخرا عن نهضة الزراعة ونمو السكان . وقد تبين علاوة على ذلك انه لا يكفي لسد حاجات الفلاحين من السلع الاستهلاكية الصناعية ، ولا لامتصاص اليد العاملة الشاغرة في الريف . وهكذا تطور ، فضلا عن بطالة مزمنة في المدينة * ، القرحان الكلاسيكيان للزراعة في البلدان المتأخرة : ظاهرة المقص بين الأسعار الزراعية والأسعار الصناعية ، وانفجار

* ثبت عدد العاطلين حول الرقم ١٫٢٥٠٫٠٠٠ ابان « السياسة الاقتصادية الجديدة » (٧) .

السكان في القرية ❋ •

وحـــدث في الوقت نفسه تمايز طبقي بين الفلاحين ❋❋ . فقد ركز الكولاك ، الفلاحون الاغنياء ، بين أيديهم جزءا كبيرا من النتاج الزراعي الفائض المعروض في السوق • واكد ستروميلين منذ عام ١٩٢٣ ان ١٥ الى ٢٠ ٪ فقط من الفلاحين يملكون قمحا للبيع (١١) • وقد سهلت هذا التركز الضريبة العينية ، غير التصاعدية حتى عام ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ ، كما سهله افتقار الفلاحين الفقراء الى الاحتياطي ووسائل النقل ❋❋❋ • ومقابل هذا النتاج الزراعي الفائض ، الذي لا غنى عنه لتغذية المدن ولضمان التراكم الصناعي، طالب الكولاك بتمون مناظر بالمنتجات الصناعية • وبالنظر الى انعدام مثـل هذا التمون بالمنتجات الروسية ، توجهت انظارهم الى السوق العالمية لاشباع حاجاتهم • ولو حدث هذا ، لترتب عليه اتحاد القوى نصف الرأسمالية فـي الاتحاد السوفياتي مع القوى الرأسمالية في سائر أرجاء العالم • كما كان تقويض احتكار الدولة للتجارة الخارجية سيحطم كل امكانية للتنمية الصناعية السريعة في روسيا •

❋ في ١ تشرين الاول ١٩٢٣ ، عندما فتح المقص علـى اوسع مـا يمكن ، استقر مؤشر الاسعار الزراعية حول ٤٩ ، ومؤشر الاسعار الصناعية حـــول ٢٧٥ر٧ (١٠٠ = مستوى ١٩١٣) (٨) . وبعد تحسن نسبي في الوضع في عامـــي ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ ، ظهر الفارق الكبير الخطير من جديد في عامـــي ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ . ففي عام ١٩٢٧ لم يحصل الفلاح ، مقابل قنطار واحد من الشيلم ، الا على ٥٠٪ من كمية الملح والسكر والتبغ والمنتجات النسيجيـــة والمعدنيـــة التي كان يستطيع الحصول عليها في عام ١٩١٣ مقابل المعـــادل نفسه (٩) .

❋❋ في عـــام ١٩٢٦ اضطر ٧٠ ٪ من الفلاحين الذيـــن يملكون أقـــل من هكتارين من الارض ، و٣٧٪ من الفلاحين الذين يملكون من ٢ هكتار الـــى ٤ هكتار و ٢٠ ٪ من الفلاحين الذين يملكون من ٤ الى ٦ هكتار ، الـــى اقتراض حيوانات جر وأدوات عمل زراعية لحرث أراضيهم . وكانت أربعة بالمئة مـــن المزارع تملك ٥٠ ٪ من الآلات الزراعية (١٠) .

❋❋❋ في عام ١٩٢٤ ، في المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الروسي ، قـــدر كامينيف ان ٨٪ من المزارع (التي تضم ١٤٪ من الفلاحين) تملـــك ٢٥ ٪ من الماشية وحيوانات الجر و٣٤٪ من المساحة المبذورة (١٢) . وكـــان الفلاحون الفقراء مضطرين الى بيع قمحهم للكولاك ، لأنهم ما كانوا يملكـــون عربات لنقله الى السوق . فكانوا مرغمين ، غداة الحصاد مباشرة ، على بيع فائضهم الهزيل بثمن بخس ، حتى يمكنهم التمون بالمنتجات الصناعية ، وان كانوا يعاودون شراء القمح من الكولاك أنفسهم بأسعار عالية ، عشية الحصاد التالي •

وبالفعل ، ومنذ عام ١٩٢٣ ، قامت مناقشة داخل الحزب البلشفي بصدد العلاقات بين قطاع الدولة (الصناعة الكبيرة بصورة اساسية) والقطاع الخاص ، الزراعي والتجاري . وأثناء هذه المناقشة دافعت المعارضة عن فكرة تصنيع أسرع ، لتلافي ذلك اللقاء بين الطبقة الفلاحية الغنية السوفياتية وبين السوق العالمية ، وللحفاظ في الوقت نفسه على التحالف بين العمال والفلاحين بفضل التلبية المتعاظمة للحاجات الفلاحية من السلع المعملية . ولهذا السبب نفسه ، كانت المعارضة أول من ألح على ضرورة خطة عامة للتصنيع وتراكم متسارع في الصناعة الكبيرة (١٣) .

وقد عارضت غالبية اللجنة المركزية هذا التصور . وهاجم ميكويان في عام ١٩٢٤ فكرة تروتسكي عن خطة واحدة للتنمية الاقتصادية واصفا اياها بأنها « ذروة الطوبائية » (١٤) . وأكد ستالين ان الاتحاد السوفياتي بحاجة الى دنيبروستروي (أول سد كبير متوقع) بقدر حاجة الفلاح الذي لا يملك بقرة الى حاك (محضر ضبط اللجنة المركزية في نيسان ١٩٢٦ ، نقلا عن ا. دويتشر) (١٥) . وقد كتب إ. أ. لابيدوس و ك. اوسترو فيتيانوف في موجزهما للاقتصاد السياسي يعرضان الاطروحة الرسمية :

« ان سياسة الاشتطاط في تصنيع البلاد على حساب الفلاحين الواقعين ضحية استغلال الاسعار العالية لمنتجات الصناعة ، وهي السياسة التي دعا اليها بعناد في الاعوام الأخيرة إ. بريوبراجنسكي ، ستكون النتيجة المنطقية لتلك المقدمات ... وبديهي ان الموقف الذي تبناه مبدئيا انجلز ولينين يوحي باستنتاجات مغايرة تماما . فلا بد من نهج سياسة خفض الأسعار حتى يتبين الفلاحون الفرق بين الدكتاتورية البورجوازية والدكتاتورية البروليتارية ، حتى يتمكن الفلاح من تحقيق تراكم (!) ، حتى تنمو منشأته الفردية بدلا من أن تنهار ، حتى يستطيع الانتاج الصغير أن يتجنب فعلا دروب التطور الرأسمالي (١٦) » .

وقد كتب موريس دوب ، الذي فسر دوما بأمانة الاطروحات الرسمية للاوساط الحاكمة في الاتحاد السوفياتي ، كتب في زمن لا يقل تأخرا عن عام ١٩٢٨ :

« ان السؤال « الى أين تسير روسيا ؟ » الذي جعل منه تروتسكي

عنوان كتابه (في ١٩٢٦) يتعلق ، بالنسبة الى الجواب عليه ، بشروط أرحب مدى من الشروط التي قدمها المؤلف . فهو لا يتعلق بتنمية لصناعة الدولة في المستقبل أسرع من تنمية سائر العناصر الاخرى فيالاقتصاد الروسي — وحتى أسرع من تطور الصناعة في بلدان أخرى — فحسب ، بل أيضا بمعرفة ما اذا كانت فروق طبقية جديدة وامتيازات جديدة في سبيلها الى معاودة الظهور في المدينة والريف على حد سواء ... وعلى هذا اتخذ الرد الرسمي علىانتقادات المعارضة جزئيا شكل رفض للتوكيد القائل ان « انسان السياسة الاقتصادية الجديدة » والكولاك سينموان بالسرعة التي تحاول المعارضة التهويل من شأنها . لكن لم يكن هذا كل شيء . وقد نفى (الرد الرسمي) أيضا انيكون الازدهار المتزايد للفلاح (الفردي) يعني أو يترتب عليه انبعاث الرأسمالية. وانما ههنا يكمن الخطأ الاساسي للمعارضة ، تصورها المغلوط للسياسة الاقتصادية الجديدة ، اعتقادها بأن الصناعة يجب أن تطور على حساب المنتج الصغير ، بدلا من أن تتطور رافعة بالتوازي من مستوى المنتج الصغير ... لقد طرحت المسألة طرحا مغلوطا عندما صورت على انها مزاحمة بين ازدهار صناعة الدولة ضد ازدهار الزراعة الفلاحية . فالزراعة الفلاحية قابلة لأن تنمو بسرعة أكبر من نمو صناعة الدولة من غير أن ينجم عن ذلك ميل رأسمالي . ونمو هذا التراكم الخاص بين أيدي الطبقة الفلاحية ، الذي صور بأنه خطر (كذا !) ، يمكن أن يكون مصدره قوة للتراكم الاشتراكي اذا أمكن اجتذابه نحو التعاون وقروض الدولة وصناديق الادخار » (١٧) .

ولقد تولت الحياة حسم هذه المناقشة . ففي شتاء ١٩٢٧ — ١٩٢٨ انقض الكولاك على خناق الدولة السوفياتية . ونظموا اضرابا حقيقيا عن توريد المنتجات الغذائية الى المدن ، كما اعترف بذلك دوب نفسه في مؤلف لاحق (١٨) * . وبدءا من عام ١٩٢٨ انتقلت الفئة الحاكمة من الحزب

* « منذ نهاية عام ١٩٢٧ تكشف جني القمح عن انخفاض محسوس لم يكن هناك البتة ما يوجب توقعه (!) . فبينما تم جني ٩ر٤ مليون طن من الحبوب في الأشهر الثلاثة الاخيرة من عام ١٩٢٦ ، لم تعط الشهور الثلاثة المقابلة من عام ١٩٢٧ سوى ٧ر٢ مليون طن ، أي بنقصان قدره ٢ر٢ مليون طن (١٩) .

ان عبارة « لم يكن هناك البتة ما يوجب توقعه » ذات نكهة غريبة حقا . فقد حذرت المعارضة البلاد من هذا الخطر طوال سنوات ، كما يتضح ذلك بجلاء من الاستشهادات التي نقلناها عن خصومها .

البلشفي ، التي تهاونت طوال سنوات في تقدير الخطر حق قدره * ورفضت اتخاذ الاجراءات المناسبة ، من موقف أقصى الى موقف أقصى مناقض له تحت تأثير الذعر . وبذلك تحقق « الاشتطاط في تصنيع البلاد على حساب الفلاحين » على نطاق لم يعن قط في بال المعارضة * .

وبنتيجة ذلك توجب على الشعب السوفياتي أن يدفع غرامة رهيبة في سبيل التصنيع السريع ، غرامة كان يمكن تلافيها . وقد قدر مؤلف رسمي ، هو كرزز هانوفسكي ، في كانون الاول ١٩٢٧ أن الاهداف العامة التي حققتها الخطة الخمسية الاولى *** قد اقتضت ١٧ مليار روبل ذهبي كمصاريف توظيف (٢٢) . وبتركيز هذا المجهود التوظيفي على ٥ — ٧ سنوات (١٩٢٨ — ١٩٣٤) بدلا من مده على ١٠ — ١٢ سنة (كما كان متوقعا في البداية وكما كان ممكنا فيما لو بدىء بالتصنيع المتسارع منذ ١٩٢٣ — ١٩٢٤) ، أمسى العبء السنوي أثقل وطأة بكثير . ولما كان النظام مصمما ، فضلا عن ذلك ، على ضغط فترة التجريب واختصار المدد والآجال ، فقد زاد باشتطاط من نفقات المشروع . فكانت التبذيرات والخسائر فادحة .

---

* هوذا مثال نموذجي عن اساءة التقدير هذه في تفكير ستالين : يعلم الناس جميعا أن المعارضة أثارت ضجة كبيرة بصدد تعاظم التمايز في أوساط طبقة الفلاحين ، وأسلست قيادها للذعر . ويعلم الناس جميعا أن المعارضة هي المسؤولة أكثر من أي جهة أخرى عن حالة الذعر هذه بسبب نمو الرأسمال الخاص في الريف . ولكن ما حقيقة الأمر في الواقع ؟

أولا ... ان التمايز يتم في أوساط طبقة الفلاحين في أشكال خاصة تماما ، لا عن طريق اختفاء الفلاحين المتوسطين ، بل عن طريق تعززهم وعن طريق انكماش ملحوظ (!) في القطبين المتعارضين ...

ثانيا ، وتلك هي النقطة الاساسية (!)، ان نمو الرأسمال الصغير الخاص في الريف تعدله وتوازنه واقعة حاسمة الأهمية ، أعني تطور صناعتنا (٢٠) » .

** ادى هذا الاشتطاط في التصنيع ، علاوة على ذلك، الى انخفاض في أجور العمال الواقعية ، وكان بريو براجنسكي قد رفض جهارا هذا الاحتمال عندما درس « التراكم الاشتراكي البدائي » (٢١) .

*** انها الاهداف التي سبق لكرزز هانوفسكي نفسه ان صاغها في المؤتمر الثامن لسوفييتات عموم روسيا في كانون الاول ١٩٢٠ . وقد تحققت هذه الاهداف بالتعاقب في ١٩٣٠ (السكك الحديدية) و ١٩٣١ (الكهرباء) و ١٩٣٢ (الفحم) و ١٩٣٣ (الفولاذ) و ١٩٣٤ (فلزات الحديد ، والحديد الصب والمنغنيز) و ١٩٣٧ (النحاس) .

وأخيرا بقيت موارد كثيرة من غير استثمار ، ثم جرى تدميرها (لاسيما نحر ماشية الفلاحين) * • ويمكننا أن نقدر أن مال التراكم الفلاحي الذي خسره كليا الاقتصاد القومي قد بلغ وحده ٤ ــ ٥ مليار روبل ذهبي (٢٣) • واذا ما أضفنا الى ذلك امكانية توفير سنوي عن طريق تخفيض الجهاز الاداري المفرط التضخم ــ توفير قدر بمليار من الروبلات الذهبية سنويا ــ أمكننا أن نستنتج بأنه كان من الممكن الوصول الى نتائج أهم بكثير من النتائج التي حققتها الخطتان الخمسيتان الاولى والثانية ، من غير أن ترتب على ذلك بالضرورة تضحيات رهيبة كتلك التي دفعها الشعب السوفياتي في فترة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ •

ومهما يكن من أمر ، فان وتيرة زيادة الانتاج ، المحدد في البدء بمعدل تزايد سنوي بالغ الاعتدال يتراوح بين ٥ و ٨ ــ ٩٪ (٢٤) ، قد رفع الى ٢٠٪ ، ثم حتى الى ٢٣٫٧٪ بالنسبة الى الصناعة الكبيرة • ووضعت الخطة الخمسية الأولى موضع تنفيذ • ثم أعلنت الحكومة رسميا ، في أول شباط ١٩٣٠ ، سياسة التطبيق الاجباري للمزارع الجماعية ، على اثر خطاب ألقاه ستالين في ٢٧ كانون الاول ١٩٢٩ • فجرت « تصفية » الكولاك ، أي نفيهم بالملايين الى سيبيريا • وقفز عدد المزارع الجماعية من ٣٫٩٪ في عام ١٩٢٩ الى ٥٢٫٧٪ في عام ١٩٣١ ، والى ٦١٫٥٪ في عام ١٩٣٤ ، والى ٩٣٪ في عام

---

* هذا ما تعترف به الاحصائيات الرسمية ضمنيا. فهوذا تطور الماشية السوفياتية بملايين الرؤوس ، نقلا عن « المجموعة الاحصائية : اقتصاد الاتحاد السوفياتي القومي » :

العام	البقريات	ومنها الابقار	الخنازير	الخراف والمعز
١٩٢٨	٦٠٫١	٢٩٫٣	٢٢٫٠	١٠٧٫٠
١٩٣٠	٥٠٫٦	٢٨.٥	١٤٫٢ (!)	٩٣٫٣
١٩٣١	٤٢٫٥	٢٤٫٥	١١٫٧ (!)	٦٨٫١ (!)
١٩٣٢	٣٨٫٣	٢٢.٣	١٠٫٩	٤٧٫٦ (!)
١٩٣٣	٣٣٫٥	١٩٫٤	٩.٩	٣٧.٣

اذن فقد بلغ النحر أفجع نسبة له في عام ١٩٣٠ (الخنازير) و ١٩٣١ (البقريات والغنميات) . وقد نجمت عن ذلك مجاعة رهيبة في ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ .

١٩٣٧ (٢٥) • ودمج خمسة وعشرون مليون منشأة صغيـرة في ٢٤٠٠٠٠ تعاونية انتاجية سميت بالكولخوزات ، وفي ٤٠٠٠ مزرعة دولة سميـت بالسوفخوزات •

بيـد أن الصناعة السوفياتية كانت ما تزال عاجزة عن تجهيز هـذه المنشآت الزراعية الجماعية بالآلات الزراعية الحديثة • وقد ضاعف تأخير تطبيـق تدابير التصنيع ـ فمصنع جرارات تزارتزين (ستالينغـراد ، فولفوغراد) لم يشرع في انشائه الا في عام ١٩٢٩ مع أن بناءه كان مقـررا منذ عام ١٩٢٤ ! (٢٦) ـ ضاعف من خطورة ذلك العجز • واصطدم التطبيق الاجباري لجماعية الزراعة ، من جهة أخرى ، بمقاومة عنيدة من جانـب القسم الأعظم من الطبقة الفلاحية • وقد شرعت هذه الطبقة بنحر الماشيـة على نطاق واسع ابان الاعوام ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣ (٢٧) • وواجهت الزراعـة مشكلة متعاظمة الخطر هي مشكلة نقص قوة الجر • ووجدت الحكومـة نفسها مرغمة من جديد على التقهقر •

ففي عام ١٩٣٥ منح نظام الكولخوزات الجديد الفلاحين الحق فـي الانتفاع الدائم بقطعة صغيرة خاصة من الارض تتراوح تبعا للمناطق بـين ٢٥ر• و هكتار واحد • ومنحوا أيضا الحق في اقتناء منزل وبقرة ونعـاج وعنز ودواجن على سبيل الملكية الخاصة (٢٨)• وقد أتاحت هذه الاجراءات في زمـن قصير تحقيق زيادة جدية في الانتاج الزراعي ولاسيما الماشيـة السوفياتية ، بينما راحت الجرارات تتدفق على القرى •

وكان اندلاع حرب ١٩٤١ اشارة انتقام عام للريف من المدينة • فندرة المنتجات الزراعية ، ولاسيما بعد فقدان أغنى الاقاليم الزراعية في غـرب الاتحاد السوفياتي ، أتاحت للفلاحين امكانية رفع الاسعار المطلوبة عـن منتجاتهم باستمرار • وسمحت الحكومة ، بهدف حفز نمو الانتاج الغذائي وتحسين تموين المدن ، بقيام الأسواق الكولخوزية التي باع فيها الفلاحون بحرية انتاجهم للجمهور • وبذلك ارتفع نصيبهم في تجارة المفرق الاجمالية من ٩ر١٥٪ في عام ١٩٣٩ الى ٥ر٤٤٪ في عامـي ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ (٢٩) • وبهذه الصورة تراكم مبلغ كبير من المال في الريف ، وظهر الى الوجـود كولخوزيون مليونيريون • وحاولت الدولة مركزة هذا المال باصدارهـا

اقتراضات تضمن الفائدة مدى الحياة. لكن كولاكا جددا شرعوا في التحايل على نظام الكولخوزات وفي تملك مساحات شاسعة من الاراضي هي بالأصل ملكية جماعية . وقد قدرت بعد الحرب بحوالي ٥ ملايين هكتار (٣٠) .

بيد ان الدولة سيطرت على الوضع الزراعي من جديد غداة الحرب بعد حل أزمة تحويل النشاط الاقتصادي الى نشاط غير حربي من جديد . وجرد الفلاحون من فائض قوتهم الشرائية المتراكمة بفضل اصلاح نقدي صارم . وشنت حملة منظمة ضد قطعة الأرض الخاصة الممنوحة للكولخوزيين ، ولاسيما ضد ماشيتهم * .

ومما زاد في حدة هذا الهجوم على الريف اجراءات تركيز الكولخوزات وانشاء مدن زراعية . ولما اصطدمت الحكومة بمقاومة الفلاحين السلبية وبركود الانتاج الزراعي وبتناقص خطير جديد في الماشية ، تراجعت من جديد (صيف ١٩٥٣) وحاولت مرة أخرى حفز مبادهة الكولخوزيين الخاصة .

وبعد وفاة ستالين مرت سياسة المسؤولين السوفياتيين الزراعية بسلسلة من المنعطفات المتتابعة التي سنأتي بذكرها فيما بعد .

ان البنية الخاصة للاقتصاد السوفياتي تتحدد في الوقت الراهن بالخصائص التالية :

أ ـ ان الصناعة وتجارة الجملة والجزء الاكبر من تجارة المفرق ومجمل نظام التجارة الخارجية والمصارف ووسائل النقل مؤممة . وجميع وسائل الانتاج والتبادل الميكانيكية هي عمليا ملك للدولة (باستثناء السيارات الشاحنة التي هي ملكية كولخوزية) .

ب ـ ان قطاعا ضيقا من الزراعة مؤمم أيضا (السوفخوزات) .

---

* كتبت مجلة « قوانين الدولة السوفياتية » (٣١) ان الكولخوزيين سيتخلون « في مستقبل قريب » عن أراضيهم الصغيرة الخاصة. وقد نصت مراسيم تركيز الكولخوزات على تقسيم هذه الاراضي الى قسمين ، يكون القسم الاكبر منهما بعيدا عن مسكن الفلاح . ولقد توجب بسرعة منذ آذار ١٩٥١ التراجع عن هذا الاجراء أمام المقاومة الفلاحية . لكن عدد الأسر التي تملك بقرة واحدة كان قد تدنى أثناء ذلك من ٦٩٪ من مجموع الكولخوزيين الى ٥٥٪ في عام ١٩٥٣ . وفي عام ١٩٥٣ أيضا كان عدد البقريات الاجمالي قد سقط الى ما دون مستوى ١٩٥٠ . (٣٢)

جـ ـ ان معظم المنشآت الزراعية تعاونيات انتاجية ، أراضيها مؤممة ، لـكن حق الانتفاع بها متروك للكولخوزيين لأجل غير مسمـى • وأدوات العمل وماشية الكولخوز هي ملكية تعاونية • لكن الجـرارات والآلات الزراعيـة ملكية دولة وتؤجر للكولخوزات من قبل « محطـات الآلات الزراعية والجرارات » مقابل مدفوعات عينية • وفي عامـي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ بيعت الجرارات والآلات الزراعية للكولخوزات •

د ـ ما يزال يوجد قطاع هام بما فيه الكفاية من المنشآت التعاونية ، غير المدولة ، في الصناعة اليدوية وتجارة المفرق • وفي عام ١٩٦٢ أخـذ القطاع التعاوني لحسابه ٢٨ر٤٪ من رقم الأعمال الاجمالي لتجارة المفرق •

هـ ـ ما يزال يوجد كذلك قطاع خاص في الزراعة يضم ، فضلا عـن عدد صغير من المزارع الفردية ، قطع الاراضي المتروك حق الانتفاع بها لكل أسـرة فلاحية داخل الكولخوز ، ويضـم كذلك جزءا هاما من الماشيـة السوفياتية هو ملكية خاصة للأسر الفلاحية في الكولخوزات • وفي عـام ١٩٣٧ كانـت هذه القطع الفردية من الاراضي تمثل ٤٪ من المساحـة المزروعة • لكن مجمل مداخيل الفلاحين المستمدة من هذه القطع ومـن ماشيتهـم الخاصة يمثل جزءا هامـا من النتـاج الاجمالي للزراعـة السوفياتية (٣٣) • وبالفعل كان القطاع الخاص يضم في عام ١٩٣٨ : ٥٠٪ من البقريات و ٥٥٪ من الخنازير و ٤٠٪ من العنز والخراف في الاتحـاد السوفياتي • وبعد الحرب تراجعت هذه النسب في عام ١٩٤٨ الـى ٣٥٪ و ٢٠٪ و ٢٠٪ بالتناظـر (٣٤) ، ولم يكن ذلك نتيجة لتزايد الماشيـة الكولخوزية ، بل بالأحرى نتيجة لتراجع الماشية الخاصة • لكن القطـاع الخاص كان ما يزال يملك في عام ١٩٥٣ نصف الأبقار السوفياتية (٣٥) • وفي نهاية عام ١٩٦٤ كان هذا القطاع الخاص يملك ٢٨ر٨٪ من البقريات (و ٤١ر٧٪ من الأبقار) و ٢٧ر٥٪ من الخنازير و ٢٤ر١٪ من الخـراف والماعز (٣٦) • وقد أنتج قطاع الدولة في الزراعة (السوفخوزات) في عام ١٩٦٥ حوالي ٣٦٪ من انتاج البلاد الزراعي •

والقطاع الخاص ما يزال له دوره الكبير في السكن • فاليه تعـود ملكيـة جميع مساكن الفلاحين الكولخوزيين وملكية جزء من المساحـة

المدينية القابلة للسكن يتراوح حجمه بين ٥٢٫٣٪ في عام ١٩٢٦، و ٣٦٫٦٪ في عام ١٩٤٠ ، و ٣٣٫٧٪ في عام ١٩٥٠ ، و ٣٢٫٩٪ في عام ١٩٥٥ ، و ٣٨٫٤٪ في عام ١٩٦١ .

منجزات الخطط الخمسية

انما بفضل هذه البنية الاقتصادية الخاصة وما يترتب عليها ـ من تخطيط اجمالي واحتكار التجارة الخارجية ـ أمكن تحقيق تطور معجز في القوى المنتجة . ولا شيء يعطينا فكرة صحيحة عن هذا التطور كالأرقام التالية لانتاج المنتجات الصناعية الرئيسية : الجدول على الصفحتين التاليتين:

	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٤٠	١٩٤٦	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥
الفحم الحجري واللينيت (بملايين الأطنان)	٢٩،١	٣٥،٥	٦٤،٤	١٢٨	١٦٦	١٦٤	٢٦١	٣٩١	٥١٣	٥٧٨
النفط الخام (بملايين الأطنان)	٩،٢	١١،٦	٢١،٤	٢٨،٥	٣١	٢١،٧	٣٧،٨	٧٠،٨	١٤١	٢٤٣
الكهرباء (بمليارات الكيلو واط الساعي)	١،٩	٥	١٣،٥	٣٦،٢	٤٨،٣	٤٨،٦	٩١،٢	١٧٠،١	٢٩٢	٥٠٧
الصب (بملايين الأطنان)	٤،٢	٣،٣	٦،٢	١٤،٥	١٤،٩	١٠	١٩،٢	٣٣،٣	٤٩	٦٦،٢
الفولاذ (بملايين الأطنان)	٤،٢	٤،٣	٥،٩	١٧،٧	١٨،٣	١٣،٣	٢٧،٣	٤٥	٧١	٩١
الآلات – الأدوات (بآلاف الوحدات)	١،٥	٢	١٩،٧	٤٨،٥	٥٨،٤	—	٧٠،٦	١١٧،٨	١٥٤	١٨٥
العنفات البخارية والغازية (بآلاف الكيلو واط)	٥،٩	٣٥،٧	٢٣٩	١٠٦٨	٩٧٢	—	٢٣٨١	٤٠٦٠	٩٢٠٠	١٤٦٠٠
السيارات (بالآلاف)	—	٠،٧	٢٣،٩	٢٠٠	١٤٥،٤	١٢٠،٨	٣٦٢،٩	٤٤٥،٣	٥٢٤	٦١٦
أجهزة اللاسلكي والتلفزيون (بالآلاف)	—	—	٣٠	١٩٤	١٦١	—	١٠٨٣	٤٠٢٤	٥٩٠٠	٨٩٠٠
الجرارات (بآلاف الوحدات)	—	١،٣	٤٨،٩	٥١	٣١،٦	١٣،٣	١٠٨،٨	١٦٣،٤	٢٣٨	٣٥٥

	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٤٠	١٩٤٦	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥
الاسمنت (بملايين الأطنان)	١٫٥٢	١٫٨	٣٫٤٨	٥٫٥	٥٫٧	٣٫٤	١٠٫٢	٢٢٫٥	٤٥٫٥	٧٢٫٤
زجاج النوافذ (بملايين الأمتار المكعبة)	٢٣٫٧	٣٤٫٢	٢٩٫٥	٧٩٫٣	٤٤٫٤	—	٧٦٫٩	٩٩٫٨	١٤٧	١٩٧
الصابون (بآلاف الأطنان)	١٢٨	٣١١	٣٥٧	٤٩٥	٧٠٠	٢٤٥	٨١٦	١٠٧٥	١٥٠٠	١٩٠٠
الأصواف (بملايين الأمتار)	١٠٣	٩٧	٩١	١٠٥	١٢٠	٧١	١٦٧	٢٠٠	٢٨٠	٤٦٦
أقمشة قطنية (بملايين الأمتار)	٢٥٨٢	٢٦٧٨	٢٦٩٤	٣٤٤٨	٣٩٥٤	١٩٠٠	٣٨٩٩	٥٩٠٤	٧٢٠٠	٥٥٠٠
أحذية جلدية (بملايين الأزواج)	٦٠	٥٨	٨٦٫٩	١٨٣	٢١١	٨١	٢٠٣	٢٧٤	٤١٩	٤٨٦
السكر المبلور (بملايين الأطنان)	١٫٣٥	١٫٢٨	٠٫٨	٢٫٤	٢٫١٦	٠٫٤٧	٢٫٥	٣٫٤	٦	٨٫٩
الورق (بآلاف الأطنان)	١٩٧	٢٨٤	٤٧١٬٢	٨٣٢	٨١٢	٥١٧	١١٩٣	١٨٦٢	٢٤٠٠	٣٤٠٠

ان هذه الأرقام تشير فورا الى الطريق الطويل الذي قطعه الاتحاد السوفياتي منذ انتصار ثورة أكتوبر • فقد تحول الاتحاد السوفياتي من بلد متأخر وزراعي في جوهره الى ثاني دولة صناعية في العالم ، على الأقل من حيث انتاجه الاجمالي ، ولاسيما بالنسبة الى المواد الاولية الاساسية والكهرباء والآلات ـ الادوات حيث يتجاوز انتاجه الانتاج الانكليزي والالماني معا • وتقدم الصناعة السوفياتية لا يتفسر بالدرجة الاولى بالتأخر المخيف الذي كان عليها أن تتجاوزه لتصل الى مستوى صناعة البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما • فقد استمر تقدمها حتى بعد أن تمكنت بوجه عام من تجاوز ذلك التأخر • وهي تركز جهودها في الوقت الراهن على تطوير وتحديث رحبة الآلات وعلى تأليل الانتاج بوجه خاص • وانما في هذا الميدان تحققت أكبر نجاحات الخطة الخمسية الرابعة والخامسة • فالاتحاد السوفياتي يملك منذ عام ١٩٥٣ رحبة مكونة من ١٣٠٠٠٠٠ آلة ـ أداة من مختلف الأنماط (ضعف رحبته في حقبة ما قبل الحرب) ، بينما لم تملك ثاني دولة رأسمالية ، بريطانيا ، سوى ٨٨٠ ألف في عام ١٩٥٠ • وقد بلغت الرحبة الاميركية في العام نفسه ١٨٠٠٠٠٠ وحدة ، لكن نوعيتها تتفوق على نوعية الآلات السوفياتية •

وبالمقابل اذا ما نظرنا الى تأخر الصناعة السوفياتية لا من زاوية الأرقام المطلقة وانما من زاوية الأرقام النسبية ، أي بالنسبة الى كل نسمة من السكان ، نجد أن هذا التأخر لم تردم هوته بعد • فطاقة الانتاج السنوي من الفولاذ قد بلغت في عام ١٩٦٤ ٨٢٠ كغ للشخص الواحد في الولايات المتحدة ، و ١١٠٥ كغ في الاتحاد البلجيكي ـ اللوكسمبرغي الاقتصادي ، و ٦٦٠ كغ في ألمانيا الغربية ، و ٣٧٥ كغ في الاتحاد السوفياتي • وهوذا جدول بالعديد من المنتجات الصناعية الأساسية الأخرى :

الانتاج بالنسبة الى كل نسمة في ١٩٦٤ (٣٧)

	فرنسا	ايطاليا	بريطانيا	المانيا الغربية	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
الكهرباء (ك.و.س.)	٢٠٥١	١٤٧٤	٣٤١٨	٢٨٣٥	٥٩٨٤	٢٠١٣
حمض الكبريت (كغ)	٥٦	٥٤	٥٩	٦٢	١٠٨	٣٤
الاسمنت (كغ)	٤٤٨	٤٣٦	٣١٥	٥٧٩	٣١٩	٢٨٥

ويتبين من هذا الجدول بوضوح أن الانتاج بالنسبة الى كل نسمة من السكان السوفياتيين ما يزال متأخرا تأخرا كبيرا عن انتاج الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية ، كما يتبين أن الاتحاد السوفياتي يستطيع في الوقت نفسه أن يتجاوز بسرعة فرنسا وأنه قد تجاوز ايطاليا بالنسبة الى بعض المؤشرات الأساسية ※ .

ان المسافة التي تفصل الانتاج السوفياتي بالنسبة الى كل نسمة من السكان عن انتاج البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما لهي أكبر أيضا في مجال الاستهلاك الخاص :

استهلاك الفرد في ١٩٦٢ — ١٩٦٣ (٣٨)

	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	بريطانيا	المانيا الغربية	فرنسا
اللحم وشحم الخنزير (كغ)	٣٩	٨٥	٧١،٥	٦١،٥	٧٨
سكر مصطفى (كغ)	٣٦	٤٠،٦	٤٥،٩	٣٢	٣١،٦
البيض (كغ)	٧	١٨،٧	١٤،١	١٢،٦	١١،٢
انسجة قطنية (كغ)	٣،٥	٧،٢	٢،٩	٤،٦	٤،٧
انسجة صناعية (كغ)	١،٦	٦،٧	٦،٣	٧،٥	٥
احذية جلدية	٢،١	٣،٧	٢،٨	٢،١	٢،٣
استهلاك الطاقة مقدراً بالكيلو غرامات من الفحم الحجري	٣٠٤٦	٨٢٦٣	٤٩٤٧	٣٨٨٤	٢٥٩١

※ ان هذا التقدير الصادر عام ١٩٦١ قد أكده بعد ثلاث سنوات الاستاذ أبرام برغسون الذي يعطي التقدير التالي عن استهلاك المواطن في الاتحاد السوفياتي وفي ايطاليا لعام ١٩٥٥ ، مقدرا بالدولارات الاميركية بأسعار ١٩٥٥ :

	الاتحاد السوفياتي	ايطاليا
المنتجات كافة	٢٩٤	٥٢٤
القوت	١٩٣	٢١٦
الملبس	٢٩	٣٨
السلع الاستهلاكية الدائمة	٧	٤
المسكن	٢٧	٣١
الباقي بما فيه الصحة والتربية	٢٣٦	٢٣٥

أمــا بالنسبة الى السلع الاستهلاكية الدائمة والسكن ، فان التبايــن أبعد مدى أيضا • ففي الأول من كانون الثاني ١٩٦٥ كان في الاتحـــاد السوفياتي ٥٢ جهاز تلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة مقابل ٣٣٤ في الولايــات المتحدة ، و ٢٥٥ في كندا والسويد ، و ٢٤٢ في بريطانيا ، و ١٧٠ في ألمانيا الغربية ، و ١٥٠ في البلدان الواطئة وبلجيكا ، و ١١٠ في فرنســا ، و ١٠٠ في ايطاليا • وبالمقابل كان في الاتحاد السوفياتي في أواخر عام ١٩٦٣ ٢٠٥ أطباء لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة مقابل ١٧٠ في ايطاليا والنمسا ، و ١٥٠ فـــي الولايات المتحدة ، و ١٤٤ في ألمانيا الغربية ، و ١١٠ في بريطانيا وفرنســا والبلدان الواطئة ، و ١٠١ في السويد • وكان لكــل ١٠٠٠٠٠ نسمة ٩٠٠ سرير مستشفى في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، و ٩٣٧ فـــي ايطاليا ، و ٩٨١ في فرنسا وكندا ، و ١٠٢٢ في بريطانيا ، و ١٠٦٤ في ألمانيا الغربية ، و ١٠٨٣ في النمسا ، و ١٦٠٠ في السويد •

ان تأخر تطور صناعة السلع الاستهلاكية عن تطور صناعة السلـــع الانتاجية يشكل مميزة عامة للتخطيط السوفياتي في العهد الستاليني • وهو ناجم عن اختيار بارد للأولويات من قبل قادة الاتحاد السوفياتي • فعلى حد قول مالنكوف جرى توظيف ٦٣٨ مليار روبل في الصناعة الثقيلــة و ١٩٣ مليار روبل في نظام النقل بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٥ مقابل ٧٢ مليار روبل فقط في الصناعة الخفيفة • وبنتيجة ذلك تضاعف انتاج الفحم الحجـــري والحديد الصب والفولاذ أربع مرات بين عام ١٩٢٨ وعام ١٩٣٧ ، بينمـــا تضاعــف انتاج الكهرباء سبع مرات • ومن عام ١٩٣٧ الى عـــام ١٩٥٠ تضاعف انتاج الفحم الحجري والكهرباء من جديد ، بينما زاد انتاج الحديد الصــب ٥٠٪ وانتاج الفولاذ ٦٠٪ • وبالمقابل لم يزد انتاج الاصـــواف والاقمشة القطنية والسكر سوى ١٠ و ٢٠ و ٧٥٪ من عام ١٩٢٨ الى عام ١٩٣٧ ، و ٦٠ و ١٠ و ٤٪ من عام ١٩٣٧ الى عام ١٩٥٠ (٣٩) •

ولقد كانت شروط السكن بوجه خاص شروطا صعبة للغاية • فبيــن عام ١٩١٣ وعام ١٩٤٠ لم يتجاوب البناء العقاري مع تدفق السكان نحــو المدن • وقد تراجعت المساحة النافعة القابلة للسكن من ٣٠ر٧م٢ بالنسبــة الى الفرد الواحد في عام ١٩١٣ الى ٩ر٦م٢ في عام ١٩٤٠ ، ولم تدرك ثانية

مستوى ١٩١٣ الا في عام ١٩٥٠ ، ثم ارتفعت الى ٧ر٧م٢ في عام ١٩٥٥ ، علما بأن هذه الأرقام لا تنطبق الا على المدن وحدها (٤٠) ٠

وابان السنوات الستينات كانت حصة كل فرد من خطة الأبنية الجديدة ٨م٢ ٠ وقد توقعت الخطة أن أكثر من ١١ مليون نسمة سيحصلون على مسكن جديد من الابنية التي ستبنى على مساحة ٩٠ مليون م٢ في عام ١٩٦٦ (٤١) ٠ وكانت كثافة الاسكان ٥ر١ شخص للغرفة الواحدة في عام ١٩٦٠ ، مقابل ١ في فرنسا ، و ١ر١ في ايطاليا (أسوأ بلدين غربيين من حيث مستوى السكن) في عامي ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، و ٩ر٠ في ألمانيا الغربية والبلدان الواطئة ، و ٧ر٠ في بريطانيا ، و ٦ر٠ في بلجيكا ، فضلا عن أن الغرف أكبر من الغرف السوفياتية ٠

وهكذا يظل مستوى حياة المواطن السوفياتي أدنى بكثير من المستوى الممكن بالتناظر مع درجة التطور التي أدركها الاتحاد السوفياتي اليوم ٠ فقد تحقق التصنيع في المقام الاول على حساب مستوى استهلاك الجماهير ٠ كتبت مجلة « التخطيط الاقتصادي » منذ عام ١٩٢٩ : « ان تمويل الخطة يعني حبس الاستهلاك في حلقة حديدية » (٤٢) * ٠

---

* تم ذلك ، من زاوية التقنية المالية ، بأسلوبين . فقد أرغم الفلاحون على أن يقدموا للدولة حوالي ثلث انتاجهم اما مجانا واما بأسعار بخسة لا تغطي سوى نسبة مئوية هزيلة من أسعار كلفتهم (٤٣) . وأرغم العمال على شراء سلعهم الاستهلاكية كافة من مخازن الدولة بأسعار متضخمة تضخما مفرطا بنتيجة الضريبة على رقم الاعمال . وهذه الضريبة التي تقدم للدولة عادة من ٥٠ الى ٦٥٪ من مداخيلها ، يتأتى قسمها الاكبر من مبيع السلع ذات الضرورة الحيوية . وتقول مصادر سوفياتية رسمية ان ٦ر٥٢٪ من عائدات الضريبة على رقم الاعمال قد جبي من مبيعات اللحم ومنتجات الحليب ومنتجات الصناعة الغذائية ومنتجات الصناعة النسيجية (٤٤) . وفي عام ١٩٤٩ كانت أسعار المنتجات الاستهلاكية الاساسية ما تزال متضخمة بضريبة مقدارها ١٠٠٪ على الاقل . أما بالنسبة الى الملح فكانت هذه الضريبة تصل الى ٩٠٠ — ١٠٠٠٪ ! وقد خفت وطأة هذا العبء قليلا بعد التخفيضات التي طرأت مذ ذاك على الاسعار ، لكنه ما يزال باهظا . ففي عام ١٩٥٨ ، يتأتى ٤٢٪ من نتاج الضريبة على رقم الاعمال أي ٢٥٠ مليارا من الروبلات ، من مبيعات السلع الاستهلاكية الى العائلات (٤٥) . وينبغي ألا ننسى أن المسألة ليست الا مسألة تقنية معينة قابلة لأن تستبدل بتقنية أخرى كتخفيض الاجور الاسمية أو رفع أسعار مبيع المواد الاولية وسلع التجهيز بالنسبة الى الصناعة الخفيفة على سبيل المثال .

بنـاء على هذه المعطيات نستطيع تقييم طبيعة الاقتصاد السوفياتـي وقوانين تطوره • فبعكس ما يؤكده العديد من العلماء الاجتماعيين الذين يحاولـون استخدام منهج التحليل الماركسي * ، لا يحتوي الاقتصـاد السوفياتي على أي مظهر من المظاهر الاساسية للاقتصاد الرأسمالي • وان بعض الاشكال وبعض الظاهرات السطحية هي وحدها التي يمكن أن توقع في الخطأ المراقب الذي يفتش عن طبيعتها الاجتماعية •

صحيح ان التصنيع السريع يلبس شكل « تراكم بدائي » متحقق عن طريق اقتطاع عنيف من الاستهلاك العمالي والفلاحي ، تماما كما ان تراكـم الرأسمالية البدائي قد انبنى على استفحال البؤس الشعبي ** • لكن كل تراكم متسارع لا يمكن أن يتحقق ، اللهم الا في حال مساهمة أجنبية على نطاق واسع ، عن غير طريق نمو فائض النتاج الاجتماعي غير المستهلك من قبل المنتجين ، مهما يكن المجتمع الذي تحدث فيه مثل هذه الظاهـرة • وليس في هذا أي صلة نوعية بالرأسمالية •

ان التراكم الرأسمالي هو تراكم للرأسمال ، أي رسملة لفائض القيمة هدفها انتاج المزيد من فائض القيمة لذلك الرأسمال • فالربح يظل هـدف الانتاج الرأسمالي ومحركه • أما التراكم السوفياتي فهو تراكم لوسائـل الانتاج بوصفها قيما استعمالية • وليس الربح هدف الانتاج ولا محركـه الرئيسي • فهو لا يمثل سوى أداة مساعدة بين يدي الدولة لتسهيل تحقيق الخطة والتحقق من تنفيذها من قبل كل منشأة •

ولأن الانتاج الرأسمالي انتاج في سبيل الربح ، لذا فهو في جوهـره

---

* أنظر ايفائيل غلوكشتاين : «طبيعة روسيا الستالينية»، و د. دالن : « روسيا السوفياتية الحقيقية » ، وآميديو بورديغا : « محاورة مع ستالين »، الخ .

** صرح ستالين منذ عام ١٩٢٩ في خطاب القاه أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بأن التصنيع سينيخ على الطبقة الفلاحية بغرامة ثقيلة الوطء . ولم ينشر هذا الخطاب الا في عام ١٩٥٠ في المجلد الحادي‌عشر من « مؤلفاته الكاملة » (٤٦) . وسوف نعالج المشكلات النظرية التي تثيرهـا هذه الواقعة التاريخية ، والفعالية المحدودة لهذا الاسلوب في التصنيع فـي الفصل السادس عشر ، فقرة « مصادر تراكم اشتراكي » وفقرة « معـدل التراكم الأقصى ومعدل التراكم الأمثل » .

انتاج قائم على المزاحمة في سبيل غزو الأسواق • وحتى اذا بلغ تركز الرأسمالي أعلى درجاته ، وحتى اذا كانت الاحتكارات تتمتع بهيمنة مطلقة ، تظل المزاحمة قائمة في شكلها القديم وفي أشكال جديدة على حد سواء • وهذه المزاحمة هي التي تحدد فوضى الانتاج الرأسمالي • فحاصل نمو الانتاج والتراكم ووتيرتهما ينجمان عن قرارات خاصة ، مستقل بعضها عن بعض • ولهذا السبب بالذات يكون مقضيا على كل « تنظيم » للاقتصاد الرأسمالي بأن يبقى جزئيا وغير مطابق •

أما التخطيط السوفياتي بالمقابل فهو تخطيط واقعي ، وذلك بقدر ما تمسك الدولة بين يديها بمجموع وسائل الانتاج الصناعية، فتستطيع بالتالي أن تحدد مركزيا مستوى ووتيرة نمو الانتاج والتراكم • ومن المؤكد ان بعض العناصر الفوضوية تظل قائمة في اطار هذا التخطيط ، لكن دورها شبيه على وجه التحديد بدور عناصر « التخطيط » في الاقتصاد الرأسمالي : فهي تصحح ، لكنها لا تلغي المميزات الاجتماعية الجوهرية للاقتصاد •

ان الاقتصاد الرأسمالي ، الخاضع لطغيان الربح ، يتطور بموجب قوانين محددة : الانخفاض الميلي للمعدل الوسطي للربح ، تدفق الرساميل نحو القطاعات التي تكون فيها معدلات الربح أعلى من المعدل الوسطي ، تركز وتمركز الرأسمال وما ينجم عنهما من سعي وراء الأرباح الفائضة الاحتكارية ، الخ : ومن هذه القوانين تنبع المظاهر الخاصة لمرحلته المعاصرة • أما الاقتصاد السوفياتي فستحرر كليا من هذه القوانين وهذه المظاهر الخاصة • فبالرغم من الاراضي الشاسعة المفتوحة أمامه في آسيا فيما وراء حدوده ، نجده لا « يصدر » اليها الا القليل من « الرساميل » ، وهذا بالرغم من أن « معدل الربح » في هذه البلدان هو بكل تأكيد أعلى بنتيجة « التركيب العضوي المنخفض للرأسمال » والكلفة الرخيصة لليد العاملة (من هذهالبلدان الصين ومونغوليا الخارجية وفيتنام الشمالية، الخ)• وبالرغم من تراكم « الرساميل » الضخم في الصناعة الثقيلة ، تستمر التوظيفات في التوجه في المقام الاول نحو هذا القطاع ، بدلا من أن يتعاظم تدفقها نحو القطاعات الهامشية ، كما هي حال الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة أفوله • ان التحديد المصطنع للانتاج ، والمالتوسية الزراعية ، والغاء

الاختراعات التقنية ، هذا من غير أن نتكلم عن الازمات الدورية لـ « فيض الانتاج » أو عن الايقاف الجزئي للانتاج أو حتى عن تدمير جزء من الانتاج ـ ان جميع هذه الظاهرات المميزة لمجمل الاقتصاد الرأسمالي ، بما في ذلك اقتصاد البلدان الرأسمالية الاضعف تطورا بكثير من الاتحاد السوفياتي صناعيا (اليابان ، ايطاليا ، الارجنتين ، البرازيل ، الخ) لا وجود لها في الاقتصاد السوفياتي منذ عام ١٩٢٧ ، أي منذ ثلث قرن من الزمن.

يشكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي كلا . فحتى البلدان التي تمارس السياسة الأكثر انكفاءا على الذات ـ اليابان عشية الحرب العالمية الثانية ؛ ألمانيا النازية ، ايطاليا في زمن قرارات جنيف ، الخ ـ لا يمكنها الافلات من الظرف العام للسوق الرأسمالية العالمية . فان انفجار أزمة ١٩٢٩ ثم أزمة ١٩٣٨ قد طبع بشكل عميق اقتصاد جميع البلدان الرأسمالية بما فيها « المنكفئة على ذاتها » .

أما الاقتصاد السوفياتي ، مع حفاظه على علاقات محددة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، يقف بمنجى من تأرجح ظروف الاقتصاد العالمي . والواقع ان بعضا من أهم فترات نهضة الاقتصاد السوفياتي قد تطابقت مع فترات أزمة أو كساد أو ركود بالنسبة الى الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

فمن الخطل ، في هذه الشروط ، التوكيد بأن الطابع الرأسمالي للاقتصاد السوفياتي يجد خير برهان عنه في مزاحمته لسائر الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، ألمانيا ، اليابان ، الخ) ، تلك « المزاحمة » التي يقال ان الشكل الأول الذي تلبسه هو شكل عسكري . فمن البدهي ان أي اقتصاد غير رأسمالي يقوم اليوم في جزء واسع من الكرة الارضية سيجد نفسه في حالة عداء كامن ازاء محيطه الرأسمالي . وتنجم آليا عن هذه الحالة مستلزمات جغرافية وعسكرية واقتصادية وتجارية . لكن ليست هذه هي المزاحمة الرأسمالية التي هي مزاحمة على الأسواق وعلى الربح . بل هي بالأحرى « مزاحمة » تنجم على وجه التحديد عن الطابع المختلف اجتماعيا لكل من الاتحاد السوفياتي والعالم الرأسمالي المتواجهين .

كذلك فان من التعسف بمكان اعتبار الاقتصاد السوفياتي مجرد « نتيجة » لميول التطور التي تبرز اليوم الى النور في الاقتصاد الرأسمالي

المعاصر : الميل الى احتكار الصناعة احتكارا شاملا ، والى الغاء الملكية الخاصة « الكلاسيكية » ، والى اندماج الاقتصاد والدولة ، والى مذهب « التوجيه الاقتصادي » الخ • والواقع أن الاقتصاد السوفياتي يمثل النفي الديالكتيكي لهذه الميول * •

ان مذهب « التوجيه الاقتصادي » ، والاندماج المتعاظم بين الدولة والاقتصاد ، والانتهاك العرضي للملكية الخاصة الفائقة القدسية، ان هذا كله يتم في النظام الرأسمالي المعاصر لصالح رأسمال الاحتكارات ، دفاعا عن أرباحها وحماية وضمانا لها • وليس اندماج الدولة والاقتصاد في الحقيقة غير تعبير عن هيمنة الاحتكارات الشاملة على الاقتصاد بواسطة جهاز الدولة • وبالمقابل ، فان التسيير الحكومي للاقتصاد في الاتحاد السوفياتي، والغاء الحق في الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، واندماج الاقتصاد والدولة، قد تمت عن طريق مصادرة وتدمير البورجوازية كطبقة • ان الرأسمالية المعاصرة انما هي الرأسمالية التي أنمت الى أقصى الحدود ميول تطورها الذاتية • أما المجتمع السوفياتي فهو نفي ، تدمير لخصائص المجتمع الرأسمالي الرئيسية •

ان الانقلابات الطارئة على البنية هي دوما خير مفصح عن الطبيعة الاجتماعية لنظام من الانظمة الاقتصادية • فضم أراضي بلد رأسمالي الى أراضي بلد آخر لا يترافق بأي انقلاب في البنية الاجتماعية ؛ وهذا ما أثبته بجلاء الاحتلال الماني في فرنسا ، والاحتلال الفرنسي والانكليزي والاميركي في المانيا •

وبالمقابل أدى الاحتلال الالماني لاقاليم الاتحاد السوفياتي الغربية ، ثم ضم البلدان المساة ببلدان « الديموقراطية الشعبية » الى منطقة النفوذ

---

* في معرض حديث كارل ماركس في المجلد الثالث من « الرأسمال » عن الشركات المساهمة التي هي عمليا مصادرة للكية الرأسماليين الصغار والمتوسطين ، يضيف : « بيد أن هذه المصادرة تتحقق بصورة متناقضة في النظام الراسمالي ، بوصفها تملك عدد ضئيل للملكية الاجتماعية » . وكذلك : « من الواجب أن نعتبر المنشآت المساهمة الرأسمالية ، وكذلك المنشآت التعاونية، أشكالا انتقالية لنمط الانتاج الرأسمالي نحو نمط الانتاج التشاركي. لكن التناقض في المنشآت الاولى يلغى بصورة سلبية ، أما في المنشآت الثانية فيلغى بصورة ايجابية » (٤٧) .

السوفياتي ، الى تبدلات نوعية في البنية • ولا جدوى من الكلام عن تدمير الرأسمالية في أوروبا الشرقية ، فالوقائع معروفة لدينا جميعا • لكن التدابير التي اتخذها المحتلون النازيون للاتحاد السوفياتي ليعيدوا ادخال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج اليه غير معروفة بالقدر نفسه • فقد احتكر تروست « مصانع الالمنيوم المتحدة » مصنع الالمنيوم في زابوروزبي • وفي اطار « Hiittemurke Ost G. M. B. H. Berg » ، التي تمولها أكبر ثلاثة مصارف المانية ، احتكرت « Fliek Konzern » ، مع « Reichwerpre Hermann gœring G. M. B. H. » ، مصاهر الدونتز تحت اسم « Dnjepr Stahl » واحتكرت « Siegener Maschinenbau A. G. » مصانع فوروشيلوف في دنيبروبتروفسكي، واستولى تروست « Krupp » على مصنعين في ماريوبول ، ومصنعين آخرين في كراماتورسكايا ، ومصنع واحد في دنيبروبتروفسكي • وقد تلقى في البداية حق تسييرها للانتفاع بها، ثم تحول هذا الحق الى ملكية تامة في نهاية الحرب (٤٨) • ولقد فك « كروب » بالاصل في عام ١٩٤٣ مصهر الفولاذ الكهربائي في ماريوبول برمته ونقله الى « بريسلو » . ونظم تروست « I. G. Farben » شركة « Chemie Gesschaft Ost G. M. B. H. » وشركة «Stiekstoff Ost A. G.» في روسيا • ولقد أشارت « صحيفة فرانكفورت » اليومية في آيار ١٩٤٣ الى تأسيس سبعة منشآت المانية كبيرة خاصة في غضون ثلاثة أيام في المناطق المحتلة من روسيا (٤٩) •

ان النظريات القائلة ان الاقتصاد السوفياتي يمثل اقتصادا من نمط جديد ، ليس برأسمالي ولا باشتراكي ، يمثل مجتمع « مدراء » (برنهام) وبيروقراطيين (له لورا) ، وجماعية بيروقراطية (برونو ريزي ، شاشتمان ، الخ) ، ومجتمعا تديره « طبقة جديدة » (ميلوفان ديلاس) ، لا يمكن القبول بها هي الاخرى • فأنصار هذه النظريات ينفون بحق كل طابع رأسمالي عن نمط الانتاج السوفياتي • لكنهم لا يفهمون أن ما ليس اشتراكيا في الاتحاد السوفياتي ـ اللامساواة الاجتماعية الواسعة جدا ، امتيازات البيروقراطية ، غياب حق المنتجين في تقرير مصيرهم ذاتيا ، الخ ـ انما يمثل نتاجا للماضي وللمحيط الرأسماليين •

انهم يعتبرون فضلات الماضي هذه أجنّة مجتمع المستقبل • لكنهم يعجزون عن تحديد خاصة واضحةلهذا المجتمع، عن تحديد دينامية خصوصية (تتجاوز العموميات المبتذلة او التوكيدات اللاغية التي تنقضها الاحداث دوريا) * • ولا يستطيعون أن يشيروا الى نمط الانتاج المختلف نوعيا عن نمط انتاج السوفياتي ، الذي قد يتناسب مع عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية •

في الواقع ، يشمل الاقتصاد السوفياتي ميزات متناقضة لا يستطيع المدافعون عنه ولا نقاده المبتذلون سواء ، ان يجمعوها في نظرة شاملة •

فيسلط أنصار النظام والمدافعون عنه الضوء على غياب الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وعلى التقدم المطرد والسريع للقوى المنتجة ** ، وعلى المستوى العام لتخصص السكان التقني ولثقافتهم • وهذا كله يثبت بالفعل ان الاتحاد السوفياتي ليس بلدا رأسماليا • لكن من التعسف مع ذلك الاستنتاج مما تقدم انه قد أصبح بلدا اشتراكيا ، في الوقت الذي ما تزال توجد فيه طبقات ـ الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية ـ لها مصالح تاريخية ، وأحيانا مباشرة ، متناحرة ، وفي الوقت الذي زادت فيه حدة اللامساواة الاجتماعية زيادة كبيرة ، وفي الوقت الذي ما يزال فيه مستوى تطور القوى المنتجة أدنى من المستوى الذي أدركه أكثر البلدان الرأسمالية تقدما •

---

* اكثر هذه التوكيدات صخبا التوكيد الذي صاغه برونو ريزي ، ثم جيمس برنهام في كتاب « عصر المدراء » . فهما يدعيان ان الحلف الجرماني ـ السوفياتي هو حلف دائم بين نظامين اجتماعيين لهما طبيعة واحدة . ولقد اثبت الهجوم النازي على الاتحاد السوفياتي والطابع البالغ الوضوح والبالغ الشدة للصراع بين النظامين الاجتماعيين المختلفين ابان الحرب الجرمانية ـ السوفياتية بطلان هذه النظرية التام .

** توصل مؤتمر للعلماء الاميركيين ، بعد تأويله المعطيات الاحصائية السوفياتية تأويلا نقديا صارما ، الى الاستنتاج بأن وتيرة تقدم الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفياتي ما تزال مستمرة بعد الاندفاعات الاولى على طريق التصنيع السريع ، وتتجاوز من بعيد وتيرة تصنيع سائر البلدان ، بما فيها وتيرة الولايات المتحدة الاميركية بعد حرب الانفصال (٥٠) .

ان أنصار نظرية « رأسمالية الدولـة » يبرهنون على نحو صحيح على الطابع البورجوازي لظاهرات اللامساواة ولمعايير التعويض التي مـا تـزال قائمة في الاتحاد السوفياتي • لكنهم يسقطون في التعميم المتعسف عندمـا يصفون نمط الانتاج السوفياتي بأنه هو الآخر نمط رأسمالي • وانصـار نظرية « الجماعية البيروقراطية » يبرهنون بحق على الطابع غـير الرأسمالي لنمط الانتاج السوفياتي • لكنهم يعممون بتعسف عندمـا ينفون الطابـع البورجوازي الصميم لمعايير التوزيع • والواقـع ان الاقتصـاد السوفياتي يتميز بالتركيب المتناقض بين نمط انتاج غير رأسمالي وبين نمط توزيع مـا يزال بورجوازيا في صميمه ✻ • ان مثل هذا التركيب المتنـاقض يدل على نظام اقتصادي تجاوز الرأسمالية لكنه لم يدرك بعد الاشتراكية ، نظام يجتاز مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، يجمع فيها الاقتصاد بالضرورة، كما نوه بذلك لينين ، بين ملامح الماضي وملامح المستقبل (٧٠) •

« المقولات الاقتصادية » في الاتحاد السوفياتي .

انما من هذا التعريف بالاقتصاد السوفياتي بوصفه اقتصادا متناقضـا لمرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ينبغي ان ننطلق لنجيب على السؤال الشائك الذي كثر طرحه على بساط البحث منذ اعوام في الاتحـاد السوفياتي بالذات وفي غير الاتحاد السوفياتي ، والذي يتعلق باستمرار بقاء « المقولات الاقتصادية » كالبضاعـة والقيمة والمال والاسعـار والاجـور والربح ، الخ •

ففي المجتمع الاشتراكي تسلك منتجات العمل البشري طابعا اجتماعيا

✻ راجع ف. انجلز في « ضد دهرينغ » : « ان كل نمط جديد للانتاج او كل شكل جديد للتبادل لا تعرقله في البداية الاشكـال القديمـة والمؤسسات السياسية المتطابقة معها فحسب ، بل يعرقله ايضا نمط التوزيع . وان عليه، عبر صراع مديد ، ان يكتسب نمط التوزيع الخاص به » . وارجع ايضا الـى ك. ماركس في « نقد برنامج غوتا » : « في المجتمـع الشيوعي لا كما **تطـور** فوق قاعدته الخاصة ، بل على العكس كما **انبثق** من المجتمع الرأسمالي . . . يظـل **الحق المتساوي** من حيث المبدا هو **الحق البورجوازي** » (٥١) .

مباشرا ، وليس لها بالتالي من قيمة * • فهي ليست بضائع ، وانما قيم استعمالية ، منتجات لسد الحاجات البشرية • ومثل هذا المجتمع سيجهل الاجر ولن يعترف بـ « السعر » الا لغرض المحاسبة الاجتماعية وحدها • ووجود « المقولات الاقتصادية » في الاتحاد السوفياتي يدل بجلاء على ان هذا البلد ليس مجتمعا اشتراكيا بعد •

بيد ان انتاج البضائع يتجاوز في تاريخ الاقتصاد البشري حدود العصر الرأسمالي • فهو يبدأ مع الانتاج البضاعي الصغير ضمن نطاق اقتصاد رعوي او عبودي • ولا يأفل عهده الا مع انتاج وفرة من القيم الاستعمالية في الاقتصاد الاشتراكي البالغ اعلى مستويات تطوره • وانتاج البضائع لا يمكن ان « يلغى » بصورة مصطنعة • ولا يمكن الا ان يتلاشى ويفنى تدريجيا كلما زادت قدرة الاقتصاد على ان يضمن لكل كائن بشري تلبية حاجاته الاساسية ، وبالتالي عندما يكف التوزيع عن ان يكون قائما على المبادلة ، على اداء مقابل موزون بدقة * •

---

* في ظل نظام اجتماعي مشاعي ، قائم على الملكية المشتركة لوسائل الانتاج ، لا يتبادل المنتجون منتجاتهم ، كما ان العمل المتضمن في المنتجات لا ياخذ هنا ايضا مظهر **قيمة** لهذه المنتجات. . . لان اعمال الفرد من الآن فصاعدا، وبعكس ما يجري في المجتمع الراسمالي ، تصبح بصورة مباشرة ، وليس عن طريق تحويل ، جزءا لا يتجزأ من عمل المجتمع (٥٣) » . و « الانتاج البضاعي لا يعود له وجود مع الاستيلاء الاجتماعي على وسائل الانتاج (٥٤) » .

* ناقش الاقتصاديون السوفياتيون مطولا اسباب استمرار « المقولات البضاعية » في الاتحاد السوفياتي ، ولا سيما اثناء جلسات عمل الاكاديميين السوفياتيين في عام ١٩٥١ ، وفي كانون الاول ١٩٥٦ ، وفي حزيران ١٩٥٨ . وكانت الاطروحة المقبولة في العصر الستاليني ترجع أصل المقولات الى وجود « نمطين من الملكية » في الاتحاد السوفياتي. وفيما بعد دافع اوستروفيتيانوف وغاتوفسكي وكرونرود وآخرون عن أطروحة قريبة للغاية من الاطروحة التي نرسمها في هذا الكتاب . ارجع ، على سبيل المثال ، الى صيغة غاتوفسكي : « ستوجد امكانية الانتقال الى التوزيع المباشر للسلع . . . **عندما لا يعود واجبا على المجتمع مراقبة كمية العمل والحاجات** » (٥٥) . وقد اعطى شارل بتلهايم مؤخرا تأويلا جديدا لبقاء المقولات البضاعية في الاتحاد السوفياتي . فهو يؤكد أن بقاءها هذا نتيجة لنقص مستوى تطور القوى المنتجة الذي يؤدي الى عجز الدولة (القطاع المدول) عن التحكم بصورة فعالة وناجعة في وسائل الانتاج

←

وما دام الانتاج لا يضمن مثل هذه التلبية للحاجات البشرية الاساسية، فلسوف تبقى المشكلة الاقتصادية المركزية مشكلة توزيع كمية قليلة ـ نسبية بهذا القدر او ذاك ـ من السلع الاستهلاكية توزيعا ينبغي بناؤه على قواعد موضوعية • وطوال كل هذه المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، يكون التبادل بين العمل البشري والسلع الاستهلاكية التي أنتجها هذا العمل هو الناظم لدائرة التوزيع • ومن يقل « تبادل » يقل « انتاج بضائع » • ان قلة القيم الاستعمالية تطيل في أمد حياة القيمة التبادلية •

ان الاستمرار ـ الجزئي او العام ـ لانتاج البضائع في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو مميزة خاصة بهذا العصر • لكن هذا الاستمرار لا يكون عادة الا في قطاع السلع الاستهلاكية (وعلى الاكثر في المحيط الزراعي والحرفي لقطاع السلع الانتاجية) • وبقدر ما يضع المجتمع يده على الصناعة والمصارف ووسائل النقل ومراكز التوزيع الرئيسية ، تكون السلع الانتاجية والتبادلية المنتجة في هذه المنشآت المؤممة قد فقدت طابعها كبضائع وما عاد لها سوى طابع القيم الاستعمالية • وحتى اذا كانت هذه القيم الاستمالية « تباع » شكليا من قبل منشأة مدولة الى اخرى ، فان هذه العمليات لا تعدو ان تكون اكثر من عمليات محاسبة وتحقق عام من تنفيذ الخطة ، بالنسبة الى الاقتصاد في مجمله وبالنسبة الى كل وحدة اقتصادية

والمنتجات (٥٦) . ونحن موافقون بالطبع على هذا الراي من حيث الجوهر : ان المقولات البضاعية ما زالت على قيد الحياة في الاتحاد السوفياتي بسبب النقص في التطور الراهن للقوى المنتجة . ولكن الحديث عن « التحكم بصورة فعالة وناجعة في وسائل الانتاج والمنتجات » يبدو لنا على جانب من السكولائية. فبتلهايم يقصد بذلك أن الشكل الحقوقي غير منسجم **تمام** الانسجام مع الواقع الاقتصادي ، أي أن **جزءاً** من انتاج القطاع المدول يظل متحررا من رقابة الدولة . وبتلهايم لا يفهم على ما يبدو أن الشكل الحقوقي ـ المجرد بالضرورة ـ لا ينسجم **البتة** مئة بالمئة وبصورة ميكانيكية ، في اي مجتمع كان ، مع الواقع الاقتصادي ، المتناقض بالضرورة ، وأن رقابة الدولة على جميع المنتجات مدعوة ، بدلا من أن تنمو وتشتد ، الى أن تتقلص كلما افسح تطور القوى المنتجة المجال للاقتراب خطوة خطوة من الوفرة ومن فناء الانتاج البضاعي .

على حدة • ويتجلى الفرق حتى في الشكل النقدي • فالسلع الاستهلاكية تشترى بأوراق مصرفية ، بينما لا يجري تداول السلع الانتاجية الا بمساعدة النقد الخطي ، الحسابي الصرف • وشراؤها نقدا محظور ، الا بالنسبة الى الادوات الصغيرة (٥٧) •

وكذلك الحال في الاتحاد السوفياتي • فالسلع الانتاجية المخصصة للسوق الكولخوزية ، والسلع الاستهلاكية غير المستهلكة من قبل منتجيها، والسلع الاستهلاكية الصناعية والحرفية غير المحتكرة من قبل الدولة * ، تملك جميعها الخصائص المميزة للبضائع • وكتلتها الاجمالية هي وحدها « المخططة » • ويتم توزيعها بين مختلف المناطق الاستهلاكية ، وبين المدينة والريف ، وبين مختلف فئات المستهلكين ، بصورة عمياء ، تبعا لقوانين السوق «المصححة» في أحسن الاحوال بواسطة التعسف البيروقراطي (٥٩) ** •

اما السلع الانتاجية ، وقبل كل شيء السلع التي تنتجها الصناعة المؤممة ، فقد فقدت صفة البضائع ، لان الخطة لا تحدد سلفا انتاجها الاجمالي فحسب ، بل ايضا توزيعها الدقيق •

والواقع ان السلع الانتاجية تصنف في ثلاثة اصناف من زاوية توزيعها:

أ ـ السلع الاساسية ، وعددها الاجمالي ١٦٠٠ منتوج ، وتمثل المواد الاولية الرئيسية (الفولاذ والمزائج ، الفحم ، النفط ، المعادن الحديدية وغير الحديدية ، المطاط ، المنتجات الكيماوية الرئيسية ، التيار الكهربائي) ، والآلات وعربات النقل الرئيسية ذات المحرك • وهذه السلع الاساسية لا تباع من قبل منشآت او مجموعات من المنشآت ، بل توزع مباشرة من قبل

---

* ولا سيما من اجل قواتها المسلحة ومن اجل التصدير . ويشير هوبار الى أن ٧٣٫٩ ٪ من المنتجات الاستهلاكية الصناعية خصص للاسواق في عام ١٩٣٧ (٥٨) .

** « لا يعرف اختصاصيونا الاقتصاديون والتخطيطيون معرفة حسنة، اللهم الا في بعض الحالات الاستثنائية ، عمل قانون القيمة ، ولا يدرسونه ، ولا يعرفون كيف يأخذونه بعين الاعتبار (؟) في حساباتهم » : هذا ما كتبه ستالين الذي يتهم الاختصاصيين أنفسهم في مقطع آخر بأنهم يدللون على « تعسف المغامرين الاقتصاديين » (٦٠) .

مجلس الوزراء بين المنشآت التي تحتاجها ، تبعا لكيفيات تحددها الخطة (مقابل دفع شكلي خالص بالنقد الخطي) •

ب ـ السلع الممنوحة على سبيل الحصص ، ونعني المنتجات الاوفر كمية والاقل الاهمية (خشب ، زجاج ، ثقاب ، مراوح كهربائية ومكاو ، الخ) التي تتولى توزيعها مختلف الوزارات ، باعتبار ان الخطة لا تتوقع سوى الحصة المخصصة للقطاع الصناعي وللمنطقة من الانتاج الاجمالي • وما لم يتم تجاوز هذه الحصص النسبية ، يمكن لكل مصنع اقتناء هذه المنتجات بشرائها من وكالة تجارية تابعة للوزارة المعنية •

جـ ـ السلع الموزعة بطريقة غير مركزية ، والتي يمكن للمنشآت ان تشتريها مباشرة من لدى المنتجين : مواد زراعية وحرفية ، بعض منتجات الصناعة المحلية ، الخ (٦١) ✻ •

وما دامت مشكلة التوزيع رازحة تحت وطأة القلة النسبية للسلع الاستهلاكية ، يظل المال انجع اداة لتنفيذ هذا التوزيع • وسيظل كذلك في كل مجتمع يعيش مرحلة انتقالية يمثل فيها المال ، مع اتاحته للمنتجين امكانية اختيار محدد ، حماية ـ محدودة لكن واقعية ـ ضد الهيمنة التامة للبيروقراطية المنظمة • ويبقى المال كذلك أبسط أداة لقياس مردود المنشآت

✻ بعد اعادة تنظيم التسيير الصناعي وانشاء « السوفنارخوزات » في عام ١٩٥٧ ، بقي نظام توزيع المواد الاولية وسلع التجهيز الى ثلاثة أصناف ساري المفعول . وينبغي أن يحدد توزيع سلع الصنف الاول (المنتجات التي يقال عنها « المدفوعة لصندوق خاص ») مسبقا وان يوافق عليه مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي . ويخضع توزيع سلع الصنف الثاني لرقابة مركزية ولموافقة « الغوسبلان » (رئاسة الخطة) . ومنتجات هذين الصنفين « تباع » وجوبا من قبل أجهزة تابعة للغوسبلان ، حتى لو كان المرسل اليه موجودا في نفس سوفنارخوز « البائع » (٦٢) .

بيد ان بعض الاقتصاديين السوفياتيين قد الحوا فجأة على أن سلع التجهيز هي ايضا « بضائع » . وهذا « الاكتشاف » النظري له بوجه خاص هدف عملي : المطالبة بالمزيد من الاستقلال الذاتي لمدراء المنشآت بخصوص التوظيف . ارجع ايضا الى اللغة المغايرة الدالة التي استخدمها خروتشيف عندما تكلم مرارا وتكرارا امام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عن « توظيفات الرساميل » في الاتحاد السوفياتي .

بواسطة تكاليف الانتاج المقارنة • وهو اكثر ادوات القياس الاقتصادي مرونة في جميع المجالات •

لكن المال الذي بقي على قيد الوجود في عصر الانتقال يفقد عددا من الوظائف الجوهرية المميزة له في الاقتصاد الرأسمالي • فهو يكف عن ان يكون قابلا بصورة آلية للتحويل الى رأسمال في شروط السوق المحددة ، ما دام الاقتناء الخاص لوسائل الانتاج محظرا (الصناعة) او ضيق النطاق للغاية (الزراعة والصناعة الحرفية والتجارة)• ومن هنا يزول الشراء الخاص لقوة العمل بوصفها بضاعة تدر فائض قيمة، ويكف المال عن أن يكون مصدرا آليا للفائدة او للدخل • انه يكف عن ان يكون الشكل الاولي والنهائي للرأسمال الذي ينحو اليه مجمل النشاط الاقتصادي • ومحل تحقيق فائض القيمة الذي لا يكون ممكنا ، في النظام الرأسمالي ، الا في شكل مال ، يحل تملك الدولة المباشر للنتاج الاجتماعي الفائض في شكل قيم استعمالية *•
ولا يعود المال فيصبح من جديد رأسمالا الا عن طريق عملية التراكم البدائي

---

* يتحقق هذا التملك بالفعل من لحظة الانتاج الفعلي لوسائل الانتاج ووصولها الى الجهة المرسلة اليها (بشرط الا تسرق والا تباع في السوق السوداء ، والا تتلف اثناء نقلها، والا تخزن في المستودعات بصورة غير مجدية). والجزء المتراكم من النتاج الاجتماعي الفائض ، انما هو في الواقع كل انتاج السلع الانتاجية ، على أن يُسقط منه الجزء المستخدم للحلول محل الآلات المهترئة ولتجديد مخزون المواد الاولية .

ومع ذلك يخطىء أ. لانج عندما يقول (٦٣) ان التراكم « يتحقق تلقائيا مع توزيع الموارد المادية » بين القطاعين . ففضلا عن اخطار السرقة والتلف الخ ، الآنفة الذكر ، لا يمكن البتة ، في ظل التسيير البيروقراطي ، التغاضي عن توزيع مغلوط يعرقل الاستعمال الفعال للآلات الجديدة ، الخ ، في عملية الانتاج ، ويحول دون تحقيق التراكم . وعلى وجه التحديد لان السلع الانتاجية قد كفت عن ان تكون بضائع ، لذا فان « تحقيق » النتاج الاجتماعي الفائض يتم عن طريق تشغيله واستهلاكه بصورة فعلية .

في الزراعة والتجارة الصغيرة ، بصورة مشروعة او غير مشروعة * • ويكون الاكراه الحكومي ضروريا لايقاف هذه العملية التي تمهد لها الطريق آلية الاقتصاد ما دامت شروط قلة السلع الاستهلاكية سائدة •

وتتابع الاسعار في مجملها تأرجحها حول القيمة ، في الوقت الذي يعتمد فيه حساب سعر الكلفة الوسطية بالمال اساسا للمحاسبة الاقتصادية في الميادين كافة • لكن حركة تكوين السعر لا تعود حركة آلية • وبالفعل ، لا يسري قانون القيمة على نحو « خالص » الا في الانتاج البضاعي الصغير• وفي المجتمع الرأسمالي يسري مفعول قانون القيمة عبر منظار الربح ، ومد وجزر الرساميل نحو القطاعات التي تدر اعلى معدل للربح ، والتوزيع المتساوي لمعدل الربح وتكوين اسعار الانتاج • وفي اقتصاد عصر الانتقال ، يسري مفعول قانون القيمة عبر منظار الخطة • فتصبح الاسعار ادوات للتخطيط ، ولتقسيم الدخل القومي بين الاستهلاك المنتج وغير المنتج ، ولتوزيع التوظيفات بين مختلف قطاعات الاقتصاد •

وفي المجتمع السوفياتي تتكون اسعار مبيع المنتجات الصناعية عن طريق اضافة معدل ربح وضريبة تفاضلية على رقم الاعمال ، تحدد الخطة نسبتهما مسبقا ، الى اسعار الكلفة (تكاليف الانتاج) •

« لا تشل الاسعار المعادل المالي لتكاليف الانتاج • وانما هي الاداة الرئيسية لاعادة توزيع الدخل القومي » (٦٤) •

ان تحديد الاسعار بصورة تعسفية بهذا القدر او ذاك في بعض قطاعات الصناعة هو الوسيلة الاساسية التي تلجأ اليها الحكومة السوفياتية لتحديد معدل التوظيف في هذه القطاعات ، ولتشجيع او عدم تشجيع استهلاك

---

* بيد انه ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار الودائع الموجودة في صناديق الادخار والتي تدر فائدة ، أي تسمح لمالكها بتملك جزء من النتاج الاجتماعي الفائض . ولما كان حق الارث من جهة أخرى غير محدود ، لذا يستطيع الشخص الذي يرث ٤٠٠٠٠ او ٥٠٠٠٠ روبل ان يعيش من ريوعه التي تدر عليه دخلا أكبر من الأجر الوسطي . بيد ان الطريقة التي طرحت بها الصحافة السوفياتية مؤخرا موضوع هذه الحالات ، تشير الى ان هناك تفكيرا بالحد من حق الارث .

منتجات هذه القطاعات ❊ • وان ما ينجم بعديا ، في الاقتصاد الرأسمالي ، عن تداخل آلاف قرارات الاستهلاك او التوظيف الفردية ، ينجم بالاجمال في الاتحاد السوفياتي عن القرارات القبلية لسلطات التخطيط المركزية (٦٥) •

واخيرا تفقد الارباح نهائيا ، وعلى الاقل في القطاع المدول ، دور المحرك الاول للحياة الاقتصادية ، ذلك الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الرأسمالي • وصحيح انها تظل وسيلة لاثارة اهتمام البيروقراطيين بتنفيذ الخطة وتخفيض اسعار الكلفة • فالربح الاضافي ، الناتج عن تخفيض اسعار الكلفة بالنسبة الى الاسعار التي توقعتها الخطة ، يوضع جزئيا تحت تصرف مدراء المنشآت في شكل « اموال مدير » (« اموال المنشأة ») • لكن المسألة لا تعدو ان تكون اكثر من مسألة تقنية محضة • اذ انه من الممكن ان تتم العملية نفسها بواسطة المكافآت الموزعة ، او تخفيض سعر البيع كنتيجة لتخفيض سعر الكلفة (٦٦) • ويلعب الربح ايضا دورا متعاظما كمصدر مالي للتراكم ❊ • لكن هذا الدور دور تقني صرف هو الآخر • فالنظام

❊ أنظر الفصل الثامن عشر : فقرة « المناقشة الاقتصادية الجديدة في الاتحاد السوفياتي » ، مناقشة الاطروحات والفرضيات المختلفة التي قدمها الاقتصاديون السوفيات لصالح اعادة نظر جذرية في نظام الاسعار •

❊ هوذا جدول بحصة الضريبة على رقم الاعمال وبحصة الاقتطاعات من أرباح منشآت الدولة ، من ميزانية الدولة السوفياتية (بمليارات الروبلات) :

العام	المداخيل الاجمالية	ضريبة رقم الاعمال	اقتطاعات الارباح
١٩٢٨	٨	٣ر١	٦ر٠
١٩٣٢	٣٠	١٧ر٥	؟
١٩٣٧	١٠٩ر٣	٧٥ر٩	٩ر٣
١٩٤٠	١٨٠ر٢	١٠٥ر٩	٢١ر٧
١٩٤٦	٣٢٥ر٤	١٩٠ر٩	١٦ر٦
١٩٥٠	٤٢٢ر١	٢٣٦ر١	٤٠
١٩٥٤	٥٧١ر٨	٢٣٤ر٣	٩٢ر٦
١٩٥٨	٦٧٢ر٣	٣٠٤ر٥	١٣٥ر٤
١٩٦٢	٨٤٣ر٣	٣٢٩	٢٣٩

ان هذه الاهمية المتعاظمة لبند « الاقتطاع من الارباح » في تمويل الميزانية السوفياتية يمكن أن تعتبر ، نظريا ، علامة على تحسن اقتصادي ، لانها تعني ←

السوفياتي يستطيع في الغد ، من غير ان يطرأ اي تبدل على بنيته ، ان يلغي مفهوم الربح بالذات وان يمول التراكم بواسطة نظام سلم الضرائب المتحول على ارقام اعمال قطاعات الصناعة كافة •

ان التناقض بين نمط الانتاج غير الرأسمالي وبين معايير التوزيع البورجوازية * هو التناقض الاساسي في كل مجتمع انتقالي بين الرأسماليه والاشتراكية • ولقد بدأ الاقتصاديون السوفياتيون يعترفون بالاصل بذلك بهذا القدر او ذاك من العلنية • ان ج•أ• كرونرود يتكلم عن « التناقضات بين علاقات المساواة فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج ، وبين علاقات اللامساواة الفعلية فيما يتعلق بنتائج استخدام وسائل الانتاج هذه في عملية الانتاج الواقعية » (٦٨) • لكن هذا التناقض المحتم يتفاقم ايضا ، في المجتمع السوفياتي ، بعامل الامتيازات البيروقراطية المبررة بأطروحة التوزيع «حسب كمية ونوعية العمل المقدم من قبل كل فرد » ** •

ان البضاعة تحتوي على بذور جميع تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي• فما دامت منتجة لسوق مغفلة ، فمن الممكن ان تتكشف عن انها غير قابلة للبيع • ومن المؤكد ان السلع الاستهلاكية ، في عصر الانتقال ، هي بضائع، على وجه التحديد بعامل قلتها النسبية ، عامل نقص انتاجها • وعلى هذا ، يكون فيض الانتاج العام في مثل هذا المجتمع مستحيلا • وتستطيع الدولة ان تخفض تدريجيا اسعارها ، كلما زاد الانتاج •

أن الضريبة على الاستهلاك تتراجع تدريجيا ليحل محلها حاصل ربح المنشآت لضمان التراكم الاشتراكي . أما في الواقع ، ونظرا الى الطبيعة التعسفية للاسعار ، فان مصدري التراكم غير مختلفين تقريبا . وكل ما في الامر أن تقنية مالية قد حلت محل أخرى .

* من المفيد ان نلاحظ أن ف. نمزوف يتكلم ، في « الازفستيا » عن « حق الارث البورجوازي الذي ما يزال ساري المفعول في الاتحاد السوفياتي». ويحتج مؤلفون سوفياتيون عديدون بحدة ضد استخدام عبارة « معايير التوزيع البورجوازية » بصدد نظام التوزيع في الاتحاد السوفياتي . بيد ان ماركس وصف صراحة التوزيع المتناسب مع كمية العمل المقدمة للمجتمع بأنه من « مخلفات الحقوق البورجوازية » . فكيف كان سيصف توزيعا يخفي لامساواة أكبر ايضا وراء صيغة التوزيع « حسب كمية ونوعية العمل المقدم » ؟ (٦٧) .

** انظر الفصل الثامن عشر ، فقرة « صيغة تبريرية ــ تقريظية من الماركسية » .

لكن من الممكن ان تبقى بعض البضائع غير مباعة ، على اثـر توزيع خاطىء ، او سعر مرتفع اكثر مما ينبغي آنيا ، او نوعية منحطة • وبالتالي لا يتحقق معادلها من المال ، وبذلك تكون قد انتجت بخسارة خالصة من وجهة نظر المجتمع والدولة •

ان الصحافة السوفياتية تعج بالتلميحات الى هذه «المخزونات غير القابلة للبيع » : مخزونات غير مباعة بقيمة ٦٠ مليون روبل في عام ١٩٥٢ في مخازن التموين العمالي في ستالينو (اوكرانيا) ، مخزونات تتجاوز ٦٠ ٪ من الرقم الذي توقعته الخطة في منطقة اوشى في قرخيزيا ، مخزونات غير متوقعة بقيمة ٥٠٠ مليون روبل في قازاخستان في عام ١٩٥٣ ، ضرورة تخفيض الاسعـار بمعدل ٢٥ ٪ بالنسبة الى مجموعة من السلع الاستهلاكية غير المباعة في عام ١٩٥٦ والا فستبقى غير مباعة ، مخزون اجبان غير قابل للبيع نتيجة اسعـار باهظة ، تلميح الى عدم التناسب المؤقت الناتج عن الازدياد المفاجىء للتزويد بمكنات كهربائية للعمل المنزلي في عام ١٩٥٨ ، مليون ماكنة خياطة غير مباعة انتجها مصنع بودولسك حتى نهاية ١٩٦٤ (٦٩) • وفي اواخر ١٩٦١ كـان ٥٥ ٪ من المخزونات في مخازن المفرق في الاتحاد السوفياتي بحكم الفائض عن الحاجة ، نظرا الى اشباع الطلب على هذه البضائع ، وقد بلغت القيمـة الاجمالية لتلك المخزونات ١١ مليار روبل ، اي ما يعادل ٥٠ ٪ (!) من قيمة المبيعات السنوية من تلك البضائع (٧٠) ، الخ •

والنظريون السوفياتيون يقرون اصلا بهذه الحقيقـة • فهوذا أ•ج• كوليكوف يؤكد ان « الممارسة قد اقنعتنا بأن ••• البضائع عندمـا تبقى مخزونة في شبكة التوزيع وغير قابلة للبيع ، فـان العمل المتبلور في هـذه البضائع لا يكون قد حظي باعتراف اجتماعي به » (٧١) •

تناقضات الاقتصاد السوفياتي الاساسية

ان التناقض بين نمط الانتـاج اللارأسمالي وبـين معايير التوزيـع البورجوازية هو التناقض الجوهري لكل مجتمع يمر بمرحلة الانتقال مـن الرأسمالية الى الاشتراكية • والمفروض في هذا التناقض ، نظريا ، ان تخف حدته كلما تطورت القوى المنتجة ، وارتفع مستوى رفاهية السكان وثقافتهم ،

وحل التوزيع المجاني للسلع والخدمات بموجب مبدأ تلبية الحاجات محل الندرة المقبولة عن طواعية بدافع من اختيار ديموقراطي من جانب غالبية الجماهير الكادحة .

لكن هذا الترابط الوثيق بين تطور القوى المنتجة وبين التلاشي التدريجي للتناقض بين نمط الانتاج ومعايب التوزيع ابان مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، يفترض قبل كل شيء * درجة عالية من التفاهم بين الجماهير الشعبية والحكومة ، ومستوى مرتفعا من الديموقراطية الاشتراكية ، ومساهمة فعالة من قبل الشغيلة في تسيير المنشآت والاقتصاد برمته ، وصياغة ديموقراطية ومتناقضة للخطة ، ورقابة دقيقة من قبل الشغيلة سواء على صياغة الخطة وعلى تطبيقها وعلى تصحيحها بصورة دورية . وخلاصة القول ، يتطلب دولة تكون عمالية بأعمق معاني الكلمة واكثرها ديموقراطية .

والحال ان لينين قد لاحظ منذ عام ١٩٢٠ ان الاتحاد السوفياتي ليس مجرد دولة عمالية ، وانما دولة عمالية مشوهة بيروقراطيا (٧٢) . فبالنظر الى عوامل تاريخية تعود في آن واحد الى المستوى المتخلف لتطور القوى المنتجة ، والى الضعف العددي والثقافي للبروليتاريا ، والى هلاك قسم كبير من الطليعة ابان الحرب الاهلية، والى عزلة الثورة امبياء والى العبء الباهظ الوطأة من الحرمانات التي كان على الطبقة العاملة ان تتحملها ، اخذت هذه الطبقة العاملة تفقد اهتمامها تدريجيا بالنشاط المتعلق بالتسيير المباشر للدولة والاقتصاد (٧٣) . وهكذا تولى امر هذا التسيير جهاز بيروقراطي ، عن طريق تفويض شرعي الى حد ما في البداية ، ثم عن طريق الاغتصاب . ولم يفهم الحزب البلشفي في الوقت المناسب خطورة هذه المشكلة ، بالرغم من التحذيرات العديدة التي اطلقها لينين والمعارضة اليسارية (٧٤) . وبدلا من ان يحاول عرقلة صيرورة التبقرط هذه ، وبدلا من ان يعكس اتجاه التطور،

---

* انه يفترض ايضا اتساعا سريعا لمنطقة العالم المتحرر من الرأسمالية، ومستوى مرتفعا من الوعي والتربية الاشتراكيين ، وترابطا وثيقا بين تطور البنية التحتية الإقتصادية وتطور كل قطاعات البنية الفوقية ، الخ .

جعل من نفسه متواطئا مع الصيرورة البيروقراطية في البداية ، ثم محركها بالذات فيما بعد . وبذلك اصبح التشويه البيروقراطي انحطاطا .

ان تناقضات الاقتصاد السوفياتي النوعية لا تنحصر اذن في التناقض الجوهري الملازم لكل مجتمع انتقالي . فعلاوة على هذه التناقضات الجوهرية تنضاف الى الاقتصاد السوفياتي التناقضات الناجمة بوجه خاص عن الهيمنة البيروقراطية على الدولة والاقتصاد . ويمكن تصنيف هذه التناقضات في ثلاث فئات : التناقضات الناجمة عن التطور اللامتوازن للصناعة والزراعة ، وبصورة أعم ، عن التطور اللامتوازن للصناعة الثقيلة ولمجمل القطاع (الزراعي والصناعي) المنتج لوسائل الاستهلاك ، والتناقضات الناجمة عن استخدام الحوافز المادية في اقتصاد تسيّره البيروقراطية ، أي في اقتصاد اصبحت فيه اثارة الحافز المادي لدى البيروقراطيين المحرك الرئيسي لانجاز الخطة وتجاوزها ، والتناقضات الناجمة عن تقنيات التسيير البيروقراطي في حد ذاته .

وتتركب جميع هذه التناقضات مع التعايش التناحري بين الخطة والسوق ، وهو تعايش محتم طوال مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ولكن ما يزيد في حدة تناحره مساوىء الهيمنة البيروقراطية على الدولة والاقتصاد ، تلك المساوىء التي تؤدي الى تعاظم اهمية العمل التلقائي للمقولات البضاعية ، والى تزايد محاولات خنقه في الوقت نفسه بطرائق ادارية خالصة .

وتتائج هذه التناقضات كثيرة . ولكن ثقلها الاقتصادي والاجتماعي يتفاوت تبعا للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد السوفياتي .

ففي عصر الدكتاتورية الستالينية كانت مهام البناء توسعية في جوهرها . فقد كان المطلوب خلق البنية التحتية لدولة صناعية حديثة كبرى ، وقبل كل شيء عن طريق تقليد المنشآت والتقنيات الاجنبية . وكانت اليد العاملة موفورة . وكانت قدرتها على المقاومة شبه معدومة بفعل الارهاب وتذرير الجماهير . وبديهي ان التوتر الاجتماعي كان هائلا ، ولكن النظام كان يجابهه بموجات متتابعة وواسعة من القمع . وكانت نتيجة ذلك تبذيرات

هائلة وتضحيات كان من الممكن بسهولة تجنبها * • ولقد كانت ، والحق يقال ، جبارة • وكانت النوعية مضحى بها على حساب الكمية • ولكن لا بد من الاعتراف بأن الكمية كانت تتعاظم حسب منطق التكاثر الهندسي •

وصحيح ان الزراعة قد خيم عليها تدريجيا شبح الركود ابتداء من العهد الستاليني وبعد ازمة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ الرهيبة ، وصحيح ان تطور الصناعات الجديدة ** قد بدأ يشكو منذ ذلك العهد من تأخر ملحوظ ، وصحيح ايضا ان معدل النمو كان قد شرع بالتباطؤ ، ولكن الاعتقاد كان سائدا طوال مرحلة كاملة بأنه اذا كانت التناقضات الاجتماعية الناجمة عن هذا السياق تزداد حدة وقابلية للانفجار ، فان التناقضات الاقتصادية لن تحول دون نمو منتظم وسريع ، بله متناسق ، للقوى المنتجة •

وابتداء من الاعوام الخمسينيات كان لا بد لهالة السحر هذه ان تتبدد• وقد وجد خلفاء ستالين انفسهم مرغمين على ادراك ضرورة اصلاحات عاجلة لزرق الاقتصاد السوفياتي بدم جديد • وقد استهدفت هذه الاصلاحات الزراعة ومستوى حياة الشغيلة اولا ، وكذلك الغاء العمل الاجباري غير العقلاني والغاء قانون العمل الذي كان لا يطاق • ثم امتدت بسرعة لتشمل تنظيم الصناعة وطرائق التسيير والتخطيط في مجملها • وبدءا من تلك اللحظة ، انطرحت على الاقتصاد السوفياتي مشكلة تحول جوهرية: فبعد ان كان النمو افقيا ، بات من الواجب ان يصبح رأسيا • ذلك ان زيادة الانتاج عن طريق زيادة اليد العاملة تفقد كل معنى لها في اللحظة التي ينفد فيها احتياطي اليد العاملة من جهة اولى ، والتي تصبح فيها الآلات المستخدمة حديثا في الانتاج باهظة النفقات واكثر مردودا من الجهة الثانية • وبذلك

---

* ان الطبيعة الطموحة بصورة خارقة للخطة الخمسية الاولى ولبعض الخطط القطاعية في تواريخ أكثر حداثة ، قد أدت الى تبذير على صعيد هام الى حد ان وتيرة نمو مماثلة كان قد أمكن تحقيقها بتكاليف اقتصادية وبشرية أدنى بكثير ، لو كانت الخطط أبطأ من ذلك . وقد حصلت أخطاء حساب هامة، وتم تبذير موارد على نطاق هائل في مشاريع « عظمة » ضخمة (قنوات ، « تحويل الطبيعة » ، الخ .) لجأت الى كمية هامة من العمل الاجباري (٧٥)».

** أنظر بهذا الصدد كتابات أرزومانيان والعديد من مؤلفي أوروبا الشرقية (٧٦) .

يضحي طول فترة التجميد ، واجل اعمال البنـاء ، وتقنيات اطفاء نفقات الانشاءات ، مشكلات اهم بما لا يقاس من مشكلات « انضباط العمل » ٠ ثم ان التنافس العالمي مع الاقتصاد الرأسمالي يفرض بدوره المزيد من الاهتمام بنوعية المنتجات وبانتاجية العمل وبعقلانية التوظيفات التي يظل نهوضها شرطا اساسيا للحفاظ على معدل مرتفع للنمو حتى على الصعيد الكمي البحت ٭ ٠

بيد ان اصلاحات العهد الخروتشيفي وما بعد الخروتشيفي هي في جوهرها اصلاحات في اطار التسيير البيروقراطي للاقتصاد والدولة ٠ فهذا التسيير لم يوضع موضع نقاش وتساؤل ٠ والاصلاحات البيروقراطية للبيروقراطية لن يكون لها سوى نتائج محدودة ، ولا سيما مع مرور الزمن ٠ فبعد انقضاء بضع سنوات ، ينضب معين حيويتها ، وترتسم آنذاك في الافق نذر تباطؤ جديد في الايقاع ٠ ويمكن القول ، بشكل عام ، ان تلك الاصلاحات تهدف قبل كل شيء الى احلال نمط من التناقض محل آخر ٠ وهذا ما ينبغي البرهان عليه في عدد من الميادين ٠

اختلال التناسب بين الصناعة والزراعة

لم يتضح ضرر التسيير البيروقراطي على المدى الطويل في اي ميدان كما اتضح في ميدان الزراعة ٠ واذا لم تستطع مساوىء البيروقراطية كافة ان تحول دون التطور المعجز للقوى المنتجة في الصناعة ، وذلك بفضل مزايا التخطيط ، فانها تضافرت في الزراعة مع مساوىء نظام هجين للملكية ٠ وكانت نتيجة ذلك هبوطا فاجعا في الانتاج طوال مرحلة مديدة ٠

ان اصل اختلال التوازن بين تطور الصناعة وبين تراجع الزراعة او

٭ « ان في الاقتصاد في الوقت الراهن قيما مادية ضخمة تنوء بثقلها كأعباء لا مجدية ، ولا تستخدم لا في الانتاج ولا في تلبية حاجات السكان الشخصية . وينبغي أن نذكر في هذا الصدد ، وفي المقام الاول ، الضخامة اللامعقولة لمشاريع البناء غير المنتهية ، وكذلك طول أمد التوظيفات وتبذيرها. وتوجد في الورشات والمنشآت كمية هائلة من الآلات غير المركبة والتي ستظل بلا استخدام لفترة طويلة من الزمن (٧٧) » .

ركودها يرجع الى ان التصنيع قد بدأ في وقت متأخر ، بينما تم تطبيق الجماعية الشاملة في الزراعة في وقت مبكر قبل ان توجد القاعدة التقنية والاجتماعية لمثل هذه الثورة في نمط الانتاج الزراعي . وتأخر التصنيع هو الذي ارجأ انشاء قاعدة تقنية مناسبة لتطبيق الجماعية الزراعية ، وشجع في الوقت نفسه استقطاب القوى الاجتماعية في القرية . ذلك ان تبلور قوة الكولاك كان قد اصبح خطرا داهما على بقاء الدولة السوفياتية فوجدت الحكومة نفسها مرغمة على السير في طريق الجماعية الشاملة والقسرية . كما ان تأخر التصنيع هو الذي اعطى تطبيق الجماعية طابع التسرع والتشنج.

كان لا مندوحة عن ان تكون نتائج تطبيق الجماعية الشاملة على المنشآت الزراعية ضارة من الزاويتين الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، بالنظر الى غياب مكننة كافية وتوظيف واسع في ميدان الاسمدة * واشغال البنية التحتية (طرقات ، صوامع حبوب ، مستودعات ، مرائب ، اصطبلات ، مساكن ، الخ) . فانخفض المردود ، ولا سيما مردود الكلأ واللحم واللبن الخ . ونحر الفلاحون المستاؤون واليائسون ماشيتهم . واضطرت السلطات الى انشاء جهاز ثقيل الوطأة من الموظفين الكولخوزيين ادى الى تقليص هامش تراكم المنشآت الزراعية . وقد انضافت الى هذه النتائج ضرورة سحب جزء هام من مال التراكم من الانتاج الزراعي لتمويل التصنيع المتسارع .

ومما زاد في هول فاجعة هبوط الانتاج الزراعي انه قد امسى واجبا ، عقب التصنيع ، على ١٧ مليونا من الكولخوزيين وشغيلة السوفخوزات ان يطعموا اكثر من ١٠٠ مليون من سكان المدن . ففي عهد القيصرية كانت ٣٠ مليون اسرة فلاحية تغذي ٢٨ مليونا من سكان المدن ، اما اليوم فيتوجب على ٢٠ مليون اسرة فلاحية ان تغذي ٩٠ مليونا من سكان المدن الذين

---

* في عام ١٩٥٠ لم تتجاوز حصة الهكتار الواحد من الارض المزروعة من الاسمدة ٦ كغ في الاتحاد السوفياتي ، مقابل ٢٣ كغ في ايطاليا ، و ٤٨ كغ في فرنسا ، و ١٢٤ كغ في بريطانيا والمانيا الشرقية ، و ١٤٧ كغ في المانيا الغربية . وفي عام ١٩٥٥ ارتفعت هذه النسبة الى ٩ كغ في الاتحاد السوفياتي ، لكنها تضاعفت في ايطاليا وبلغت ٢١٠ كغ في المانيا الغربية ! (٧٨) .

ينضاف اليهم بالاصل عدة ملايين من العناصر غير المنتجة في الريف بالذات •

ان جملة هذه العوامل قد خلقت ازمة حادة ودائمة في الزراعة السوفياتية ، ازمة ما تزال آثارها السلبية ، التي تفاقمت بنتيجة الخراب والدمار اثناء الحرب ، قائمة الى اليوم • وهذا ما يتبين بوضوح من الارقام التالية عن الانتاج الزراعي وحجم الماشية (٧٩) :

(الأهداف التي توقعتها الخطة الخمسية لهذه الفترة)

	١٩١٣ – ١٦	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٤٢	١٩٤٦	١٩٥٠	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٥٩
الحبوب المخزنة (بملايين الأطنان)	٨٠	٧٣,٤	٦٩,٩	٩٦	–	٥٦,٧	٨٤	٨٥	١٠٨	١٢٤
الحبوب غير المحصودة				١٢٠,٣	١٣٢,٧	٦٦,٧	١٢٤,٥	١٢١,٣		*
الشمندر السكري (بملايين الأطنان)	١٠,٨	١٠,١	٦,٦	٢١,٨	٣٠	٢١,٣	٢٠,٧	٢٢,٧	٣٠,٥	٥٤,١ (في عام ١٩٥٨)
القطن غير المحلوج (بملايين الأطنان)	–	٠,٨	١,٢٧	٢,٤٨	٣,٢٩	–	٣،٦	٣,٦٥	٣,٩١	٤,٧

* بالنسبة إلى فترة ١٩٣٧ – ١٩٥٣ نعطي رقمين عن حصاد الحبوب . فرقم الانتاج غير المحصود يمثل رقم الحصاد المذكور رسمياً في حينه . وكان نعوم جاسني ، وهو اقتصادي روسي مهاجر ، أول من لفت الانتباه إلى أن هذا الرقم الرسمي لا يمثل نتاج الحصاد الفعلي ، شأن الأرقام السابقة ، بل يمثل تقدير المحصول قبل الحصاد(٨٠) . وقد صدر أول توكيد رسمي لهذه الأطروحة في عام ١٩٤٤ في نشرة غامضة لحكومة الاتحاد السوفياتي . ثم تبناها مالنكوف وخروتشيف(٨١) . والفرق بين المحصول قبل الحصاد والمحصول الفعلي يتراوح بين ١٠ و ٣٠ ٪ وسطياً .

	١٩١٣ – ١٦	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٤٢	١٩٤٦	١٩٥٠	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٥٩
البقريات (بملايين الرؤوس)	٥٨٫٤	٦٦٫٨ ٦٠٫١*	٣٨٫٣	٤٧	٧٩٫٨	٤٧٫٦	٥٨٫١	٦٣	٥٨،٨	٧٠٫٨
ومنها الأبقار	٢٨٫٨	٣٢٫٢ ٢٩٫٣*	٢٢٫٣	٢٠٫٩	٤٠	٢٢٫٩	٢٤٫٦	٢٤٫٣	٢٧٫٧	٣٣٫٣
الخنازير (بملايين الوحدات)	٢٣	٢٧٫٧ ٢٢*	١٠٫٩	٢٠	٤٠	١٠٫٦	٢٢٫٢	٢٨٫٥	٣٤	٥٤
الأغنام (بملايين الوحدات)	٩٦٫٣	١١٤٫٦ ١٠٧*	٤٧،٦	٥٣٫٨	١١٣	٧٠	٩٣٫٦	١٠٩٫٩	١٠٣٫٣	١٢٩٫٦

* الرقم الأول : في الحدود الراهنة ، والرقم الثاني : في الحدود السابقة (١٧ أيلول ١٩٣٩) .

وحتى نفسر هذه الارقام بالصورة الصحيحة ، ينبغي ان ندخل في خط حسابنا نمو السكان الذين ارتفع عددهم من ١٥٩ مليونا في عام ١٩١٣ ومن ١٤٧ مليونا في عام ١٩٢٦ الى ١٧٠ مليونا في مطلع عام ١٩٣٩ والى اكثر من ٢٠٠ مليون في عام ١٩٥٦ . وينجم عن ذلك ان الانتاج الزراعي (باستثناء الزراعات الصناعية) والماشية السوفياتية (بالنسبة للخنازير حتى عام ١٩٥٣) قد تدنيا ، بالنسبة الى كل فرد من السكان ، بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٥٥ ، عما كانا عليه في عام ١٩١٦ ، وانه لم يتم حتى يومنا هذا ادراك لا مستوى عام ١٩١٣ ولا مستوى عام ١٩٢٨ بالنسبة الى البقريات والاغنام . والحبوب المتاحة لكل نسمة من السكان ارتفعت من ٥٠٣ كغ في عام ١٩١٣ الى ٥٢٨ كغ في في عام ١٩٦٥ ، اي بـ « زيادة » ٥ ٪ في مدى خمسين عاما !

وفضلا عن ذلك اتسعت المساحة المزروعة بالحبوب بما يقارب ٤٠ ٪ بين عام ١٩٢٨ وعام ١٩٥٥ . لكن الانتاج لم يزدد الا بنسبة ٥٠ ٪ او اقل، وهذا يعني ان المكننة الواسعة لم تستطع ان تنمي المردود الا بنسبة ١٠ ٪ او اقل . اذن تظل الانتاجية الوسطية للعمل الزراعي بالغة الانخفاض . فقد كان الكولخوزيون ينفقون في عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، بهدف انتاج قنطار من القمح ، سبعة اضعاف ما ينفقه المزارعون الاميركيون من ساعات العمل ، وستة اضعاف لانتاج قنطار من الشمندر السكري ، وستة عشر ضعفا لانتاج قنطار من لحم الخنزير (٨٢) .

لكن لا ينكر انه كلما حققت مكننة الزراعة المزيد من التقدم ، ظهرت نتائج ذلك الايجابية قبل كل شيء في انتاج النباتات الصناعية : فانتاج القطن تضاعف من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٣٧ ، ثم زاد ايضا بنسبة ٥٠ ٪ من عام ١٩٣٧ الى عام ١٩٥٠ . وقد زاد عدد الجرارات الموضوعة تحت تصرف الزراعة من ٢٦٧٠٠ في عام ١٩٢٨ الى ١٤٨٥٠٠ في عام ١٩٣٢ ، والى ٤٥٤٥٠٠ في عام ١٩٣٧ ، والى ٦٠٠٠٠٠ في عام ١٩٥٠ ، والى ٨٤٤٠٠٠ في عام ١٩٥٥ . وبمثل هذه الوتيرة ، تكون المكننة الكاملة للزراعة قد باتت ممكنة . ومما يعبر عن هذا الاتساع المرموق في القاعدة التقنية للزراعة السوفياتية اعادة تجميع الكولخوزات بحيث تقلص عدد المنشآت التعاونية

من ٢٤٠٠٠٠ قبل الحرب الى ٩٥٠٠٠ في عام ١٩٥٢ • وقد استمرت حركة التمركز هذه فيما بعد ، فأمسى عدد الكولخوزات ٨٠٠٠٠ •

ان نتائج مكننة الزراعة ، شأن نتائج التصنيع ، ينبغي ان تدرس لا بالارقام المطلقة فحسب ، بل ايضا بالنسبة الى عدد السكان والمساحة المزروعة • ومن هذه الزاوية ما يزال الاتحاد السوفياتي يقف في اسفل السلم• فقد كان لديه فيعام ١٩٦٣ جرار واحد لكل ١٣٠ هكتارا من الارض المزروعة ، مقابل جرار لكل ٤٠ هكتارا مزروعة في الولايات المتحدة ، ولكل ٢٢٫٥ هكتارا في بريطانيا والمانيا الغربية • والنسبة لا تقل سوءا عن ذلك بالنسبة الى كل فرد من السكان : ٦ جرارات لكل ١٠٠٠ نسمة في الاتحاد السوفياتي ، مقابل ٢٠ في الولايات المتحدة ، ٢٥ في المانيا الغربية ، ٢٧ في بريطانيا •

وبالاصل ، لا تستخدم هذه الجرارات على نحو كثيف • فعدد « البرافدا » الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ يقول ان الجرارات بقيت عاطلة عن العمل بنسبة ٣٠ ٪ من الزمن وسطيا في منطقة كورسك في الاعوام السابقة• وهي تظل مرمية تحت السماء بلا حماية ١٠ اشهر من اصل ١٢ شهرا ، فيأكلها الصدأ وتفنى بسرعة • وطوال ثلاثين عاما لم يخطر قط في بال احد ان ••• يبني ملاجيء مسقوفة بسيطة لحمايتها من الانواء ! والخسائر الناجمة عن سوء استعمال الجرارات فادحة • وقد قدرها خروتشيف بالذات بربع الانتاج السنوي الذي يضيع بنتيجة التأخر في الحصاد لا غير (٨٣) * •

واخيرا ، ينبغي ان نشير الى ان وجود الجرارات لا يلخص مجمل مشكلة المكننة والعقلنة الزراعيين • ففي عام ١٩٥٠ كان ١٨٥٠٠ كولخوز فقط من اصل ١٢١٠٠٠ كولخوز يملك تيارا كهربائيا ، وفي عام ١٩٥٤ ارتفع هذا العدد الى ٢١٠٠٠ من اصل ٨٧١٠٠ • وفي عام ١٩٥٣ كان ١٦٦٠٠ رئيس

---

* ينبغي ان نضيف ، استنادا الى دراسة الامم المتحدة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في عام ١٩٥٣ (٨٤) بأن مجمل رحبة الآلات الزراعية السوفياتية كانت قوتها في ذلك العام ١٤٫٥ مليون حصان بخاري ، وهي تعادل استطاعة جر تقل عن ٢٠ مليون حصان ، في حين ان الاتحاد السوفياتي فقد ٢٣ مليون حصان منذ عام ١٩١٣ !

كولخوز فقط من اصل ٩٤٠٠٠ يتمتعون بتحصيل متوسط او عال في الهندسة الزراعية (٨٥) • وفي عام ١٩٦٢ ادرك ٦٠ ٪ من رؤساء الكولخوزات ذلك المستوى من التعليم ، ولكن عدد المزارع الجماعية كان قد تقلص تقلصا كبيرا اثناء ذلك •

لقد حددت مكننة الزراعة لحقبة طويلة من الزمن العلاقات النوعية بين القطاع المشرك من الاقتصاد والقطاع التعاوني • فالجرارات والآلات الزراعية لم تبع للكولخوزات بعد عام ١٩٢٨ • وقد بقيت ملكا للدولة واصبحت اداتها الرئيسية في تخطيط الزراعة ورقابتها * • وقد اجّرت « محطات الجرارات والآلات الزراعية » وسائل الانتاج هذه للكولخوزات مقابل مدفوعات عينية ترتفع بالتناسب مع مردود الاراضي • وهكذا تملكت الدولة جزءا من الريع التفاضلي ، الذي ما يزال قائما في الاتحاد السوفياتي كما في كل مجتمع من مجتمعات عصر الانتقال ، وحرم منه بالتالي صندوق تراكم الكولخوزات ، ليذهب الى صندوق تراكم الدولة ** •وهوذا جدول بالمعدلات المتباينة المدفوعة لمحطات الجرارات والآلات الزراعية على اساس نسبة مئوية من محصول القمح وعباد الشمس في عام ١٩٤٠ :

---

* يشير فولان الى ان بعض الكولخوزات تملكت الجرارات اثناء الحرب والاعوام الاولى لما بعد الحرب ، فكان ان صدر مرسوم في ٦ آذار ١٩٤٨ يحظر بيع الجرارات او قطع غيار الجرارات الى الكولخوزات ، ويلزم هذه الاخيرة باعادة بيع جراراتها الى « محطات الجرارات والآلات لزراعية » (٨٦) .

** يتألف مال الكولخوز غير القابل للقسمة من مساكنه ومحطاته الكهربائية وآلات عمله الصغيرة الخ . والمفروض ان قيمة هذا المال قد تضاعفت من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٥٣ . والمفروض ايضا ان الكولخوزات خصصت لزيادته ٦٠ مليار روبل ، بين الخطة الخمسية الاولى ولغاية الخطة الخمسية الرابعة (٨٧) . وتقول « المجموعة الاحصائية » لعام ١٩٥٥ ان هذا المال ارتفع الى ٨٧٫٦ مليار روبل في ذلك العام ، مقابل ٥٠ مليارا في عام ١٩٥٠ ، ويقال انه بلغ ٢٨١ مليار روبل في عام ١٩٦٠ . وتنص انظمة الكولخوزات على وجوب تخصيصها ١٠ الى ١٥ ٪ من مداخيلها النقدية السنوية للحفاظ على هذا المال وتوسيعه ، اي لاهتلاك الرأسمال الجامد وللتراكم .

محصول الهكتار بالقنطارات

	حتى ٥	من ٥ الى ١٠	من ١٠ الى ١٦
منطقة الهوب	٢٠،٦ ٪	٣٢،٧ ٪	٣٤،٤ ٪
منطقة الغابات	١١،٩ ٪	٢٥،٤ ٪	٢٨،٥ ٪
الشرق الاقصى	١١،١ ٪	٢٢،٦ ٪	٢٦،٦ ٪ (٨٨)

وعلاوة على هذا الدفع العيني مقابل الآلات المستأجرة من « محطات الجرارات والآلات الزراعية » ، اضطرت الكولخوزات الى تقديم توريدات اجبارية بأسعار جامدة . وكانت هذه التوريدات تحسب في البدء بالتناسب مع المساحة المبذورة بالنسبة الى كل نتاج زراعي . لكن هذا النظام كان ضارا ، على ما تبين ، بتطور الزراعات المتخصصة . وفي عام ١٩٤٠ استبدل بحساب التوريدات الاجبارية على اساس المساحة الاجمالية القابلة للزراعة التي يحوز عليها كل كولخوز . وهكذا حث هذا الاخير على زراعة اقصى حد ممكن من الاراضي . وكان من مصلحته ايضا ان يطور الزراعات المتخصصة التي كانت الكميات المطلوب توريدها منها اقل من كميات الزراعات العادية (٨٩) .

والواقع ان الاسعار المدفوعة من قبل الدولة مقابل هذه التوريدات الاجبارية كانت متدنية للغاية وقريبة بالتالي من محض ضريبة عينية * . وحتى بعد ان ضوعفت هذه الاسعار مثنى او ثلاث او خماس في عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، بقيت في غالب الاحيان ادنى من اسعار كلفة المنتجات الزراعية. وانما بدءا من عام ١٩٥٦ بدأت هذه الاسعار تغطي بوجه عام نفقات الانتاج.

وهكذا كان جزء هام من الانتاج الكولخوزي ، الثلث بلا ادنى شك وسطيا ، يمثل نتاجا فائضا تتملكه الدولة على هذا النحو او ذاك . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الجزء الهام من المحصول ، الضروري لاعادة تكوين

* كشف خروتشيف النقاب عن ان البطاطا المسلمة الى الدولة الزاما كانت تشترى في عام ١٩٥٢ بـ ٢ر٥ الى ٣ كوبيكات (٣ر. سنت اميركي) لكل كيلو ، وهذا السعر أدنى من تكاليف نقلها من مكان جنيها ، علما بأن هذه التكاليف كانت تقع آنذاك على كاهل الكولخوزات . وهذا معناه أن البطاطا كانت تسلم بسعر سالب (٩٠) .

الرأسمال المهترىء اثناء الانتاج (مال البذور ومال كلأ الماشية) ، لا يكون قد تبقى بعد لأي سوى ربع الانتاج لتوزيعه على الكولخوزيين (٩١) :

تقسيم محصول القمـح والخضار

	١٩٣٨	١٩٣٩ – ٤٠
توريدات اجبارية	١٥ ٪	١٤،٣ ٪
مدفوعات لمحطات الجرارات والآلات	١٦ ٪	١٩،٢ ٪
مبيعات لأجهزة الدولة (والتعاونيات التجارية) في السوق الحرة	٥،١ ٪	٤ ٪
مال البذور والكلأ	٣٢،٢ ٪	٣٢،١ ٪
دخل موزع على الفلاحين	٢٦،٩ ٪	٢٢،٩ ٪
مال الاحتياط والتسويد والاعتمادات الخ . . .	٤،٨ ٪	٧،٥ ٪

وان ذلك الجزء من المحصول الـذي تبيعه الكولخوزات في السوق الحرة لأجهزة الدولة والتعاونيات التجارية يقدم لها الاموال اللازمة لشراء الاسمدة ومواد البناء الخ ، ولتغطية سائر الحاجات الجماعيسة للتعاونيسة الزراعية .

وتتفاوت كمية المنتجات الزراعية الموزعة كدخل على اعضاء الكولخوز تفاوتا كبيرا حسب المناطق وخصوبة الاراضي الكولخوزية ومساحتها ومردود العمل الخ . ومنذ عام ١٩٣٠ اتبع ، في توزيع الكتلة الاجمالية من المنتجات المتاحة للتوزيع ، مبدأ المحاسبة على اساس ايام العمل (اليوم الواحد يعادل ٨ ساعات من العمل البسيط) . والحال ان معدل يوم عمل في عام ١٩٣٨ كـان :

أقل من ٣ كغ قمحا لـ ٣ر٨٠ ٪ من الكولخوزات
بين ٣ و ٧ كغ قمحا لـ ٣ر١٦ ٪ من الكولخوزات
بين ٧ و ١٠ كغ قمحا لـ ٦ر١ ٪ من الكولخوزات
واكثر من ١٠ كغ قمحا لـ ٨ر١ ٪ مـن الكولخوزات ، اي حوالـي ٤٣٠٠ كولخوز (٩٢) . وينضاف الى ذلك مبلغ صغير من المال لا يتجاوز الا

فيما ندر بضعة روبلات * •

وعلى هذا كان هناك ، في ذلك التاريخ ، فئة صغيرة يقل عددها عن ١٠٠٠٠ كولخوز غني ، وفئة يقل عددها عن ٤٠٠٠٠ كولخوز ميسور بما فيه الكفاية ؛ الى جانب ١٩٠٠٠٠ كولخوز فقير •

وبعد الحرب بقي الوضع على ما هو عليه عمليا حتى عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ • وتقدر مجلة « كومونيست » ان الفلاح في كولخوز « جيد » كان يتقاضى عن يوم عمل واحد ٣ كغ قمحا و ١٥ر٣ روبل في عام ١٩٥١ ، و ٨ر٢ كغ قمحا و ٨ر٤ روبل في عام ١٩٥٢ (٩٤) • وحتى في عام ١٩٥٧ لم يتجاوز المعدل الوسطي للتعويض عن يوم عمل واحد ٤ روبلات (٩٥) • والحال ان يوم العمل الكولخوزي كان « يساوي » في ذلك التاريخ بالذات اكثر من ١٠ روبلات في مزارع القطن الحقيقية في اوزبكستان وتاجيكستان • بل ان لئه اولوفسكي يذكر انه يساوي ٣٠ روبلا في كولخوزه النموذجي في منطقة موهيليف (٩٦) • من الواجب اذن ان نستنتج ان التعويض ما يزال ادنى من ٣ روبلات ، بل حتى من ٢ روبل في العديد من « الكولخوزات المتأخرة » • ونستطيع على ما يبدو ان نجد توكيدا لهـذا الاستنتاج في دراسة سوفياتية عن كولخوزات منطقة رجازان حيث لا يرتفع مردود الكولخوزات « الفقيرة » الى اكثر من ٣٠ ٪ من مردود الكولخوزات « الغنية » (٩٧) • وتذكر الحولية الاحصائية الرسمية للاتحاد السوفياتي لعام ١٩٦٠ انه مقابل كل ١٠٠ هكتار يحصل ٥ر٢ ٪ من الكولخوزات على دخل نقدي يقل عن ١٠٠٠ روبل جديد ، و ٦ر٢ ٪ على دخل يتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ روبل جديد ، و ٢ر١٠ ٪ على دخل يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ روبل جديد ، و ٩ر٢٣ ٪ على دخل يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ روبل جديد ، و ٦ر٣٤ ٪ على دخل يتراوح بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ روبل جديد ، و ٩ر١٧ ٪ على دخل يتراوح بين

---

* تشير مصادر سوفياتية رسمية الى أن تعويض يوم العمل الكولخوزي كان ٤ر١ روبل في عام ١٩٥٢ ، و ٨ر٣ روبل في عام ١٩٥٦ . وقد بلغ اجمالي المدفوعات النقدية للكولخوزيين مقابل أيام عملهم ٤ر١٢ مليار روبل في عام ١٩٥٢ ، في حين درت عليهم المبيعات الفلاحية في السوق الحرة في المدن من ٣٥ الى ٤٠ مليار روبل في العام نفسه (٩٣) ..

١٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ روبل ، و ٤٫٧ ٪ على دخل يزيد على ٢٠٠٠٠ روبل جديد (٩٨) (ان الروبل الجديد ، المعمول به اعتبارا من ١ كانون الثاني ١٩٦١ ، يعادل ١٠ روبلات قديمة ، وارقامنا تعتمد على الروبلات القديمة الا عندما نذكر الروبلات الجديدة بالتخصيص) •

من الواضح اذن ان الدخل الهزيل الذي توزعه الكولخوزات على الفلاحين لا يكفي لسد حاجاتهم الاكثر بدائية * • ولقد توجب على قطعة الارض الصغيرة الخاصة التي يملكها كل فلاح ، وعلى حيواناته الخاصة بوجه خاص ، أن تعوض عن العجز الناجم عن المعدل العالي للنتاج الفائض في الكولخوزات • وقد قدر هوبار وجاسني بأكثر من ٥٠ ٪ من الدخل الاجمالي للفلاح السوفياتي الحصة التي كانت تدرها قبل عام ١٩٤٠ المنشأة الصغيرة التافهة الاهمية مع ذلك (٩٩) • ويقلصها فاينغود الى ٤٣ ٪ (١٠٠)• اما المصادر الرسمية فتشير ، على الاقل بالنسبة الى حقبة ما بعد الحرب ، الى نسب أكثر تواضعا بكثير، وعلى سبيل المثال ٢٠ ٪ بالنسبة الى الكولخوز المزدهر في عام ١٩٥٠ (١٠١) • لكن هذه المصادر عينها تؤكد ان جزءا كبيرا من البطاطا والخضار ** ومشتقات الحليب، وكذلك اللحم الذي تستهلكه الاسرة الفلاحية بنفسها ، يتأتى من المنشأة الخاصة ولا يدرج في حساب الدخل • وقد ذكر مؤخرا رينيه ديمون مصادر عدة تقدر مساهمة قطعة الارض الخاصة (دفور) في الدخل الاجمالي للفلاحين الكولخوزيين بحوالي ٣٠ ٪ (١٠٣) •

---

* هناك أرقام رسمية تتيح لنا بسهولة تحديد مقدار هذا الدخل بالنسبة الى الاعوام الاخيرة من العهد الستاليني . فالاسر الفلاحية البالغ تعدادها ٢٠ مليونا لم تتلق في عام ١٩٥٠ سوى ٣٤٫٢ مليارا نقدا عن عملها في الكولخوزات ، أي ١٧١٠ روبل سنويا ، او أقل من ١٥٠ روبلا شهريا ! وحتى اذا قدرنا حصة التعويضات العينية بأكثر من ٥٠ ٪ من التعويضات الاجمالية، يكون الدخل العائلي الوسطي ٣٠٠ روبل ، وهذا المبلغ هو أقل من نصف الدخل العائلي لسكان المدن .

** تقول مجلة «قضايا اقتصادية» (١٠٢) ان الاستثمارات الخاصة قدمت ٤٩٫٨ ٪ من انتاج البطاطا و ٣١٫٣ ٪ من انتاج الخضار في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٨ .

وحتى في عام ١٩٥٧ ، بلغ انتاج اللحم في قطع الارض الصغيرة الخاصة ٥ر٩ مليون طن مقابل ٧ر٥ مليون طن في الكونخوزات والسوفخوزات • لكن لم يبع من هذه الـ ٥ر٩ مليون طن سوى ٧ر١ مليون طن • وكذلك الحليب : فالاراضي الفردية انتجت في عام ١٩٥٧ حوالي ٤ر٢٩ مليون طن (مقابل ٣ر٢٥ مليون طن في السوفخوزات والكولخوزات) لم يبع منها سوى ٥ر٤ مليون طن فقط (١٠٤) •

هذه الثنائية في نمط الانتاج الزراعي ، والاهمية الكبيرة التي ما يزال يمثلها بالنسبة الى الفلاح دخله العيني من استثماره الخاص، تخلقان مشكلات خطيرة بصدد توزيعه وقت عمله بين المنشأة الكولخوزية والمنشأة الخاصة • والواقع انه لا وجود لفاقة الى اليد العاملة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار قلة عدد ايام العمل التي يقدمها كل فلاح سنويا • لكن هذا الاخير يفضل ان يعمل في قطعته الصغيرة الخاصة مدة اطول من عمله في الاراضي التعاونية• ومن هنا كانت هذه الاراضي تواجه خطر الهجران •

لقد قدم ٦ر٢٢ ٪ من الفلاحين في عام ١٩٣٨ ، حسب ما جاء في المقال الآنف الذكر المنشور في مجلة « الزراعة الاشتراكية » ، اقل من ٥٠ يوم عمل للكولخوزات ، وقدم ٣ر٣٨ ٪ بين ٥٠ و ٢٠٠ يوم عمل • وقد عمل ما يقارب ٤٠ ٪ من الفلاحين الكولخوزيين أقل من ١٠٠ يوم في السنة في الاراضي الكولخوزية ! وقد اصبح هذا الوضع دقيقا وحرجا الى حد انه صدر في عام ١٩٣٩ مرسوم خاص ينص على الزامية حد ادنى من ايام العمل المقدمة سنويا للكولخوزات، يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ يوم حسب المناطق (١٠٥)• وفي عام ١٩٤٢ زيد هذا الحد الادنى الى ١٠٠ ــ ١٥٠ يوما ، لكن لا يبدو ان هذا التدبير عرف تطبيقا حازما ، والدليل ان القرارات بصدد « المسار الجديد » في الزراعة ، الصادرة في ايلول ١٩٥٤ ، قد فرضت ضريبة رادعة على الكولخوزيين الذين يعملون اقل من ١٠٠ يوم سنويا في الكولخوز • ويحدد مصدر سوفياتي المعدل الوسطي لأيام العمل المقدمة فعليا في عام ١٩٥٨ بـ ٢٠٠ يوم بالنسبة الى الرجال و ١٥٠ يوما بالنسبة الى النساء • ويقدر الكاتب الشيوعي ج• تريومف (١٠٦) ان ٤٠ ٪ من مجمل نفقات العمل الزراعي في عام ١٩٦٣ كانت من نصيب قطعة الارض الخاصة •

وهكذا تكون التناقضات الملازمة لنمط الانتاج الهجين في الزراعة ـ الجمع بين الانتاج الخاص للقيم الاستعمالية والانتاج البضاعي الصغير والانتاج التعاوني الخاضع لرقابة الدولة بفضل تدابير الاكراه الضريبي ـ قد استفحلت ضمن الاطار العام لتناقضات الاقتصاد السوفياتي • فالكمية الضئيلة من السلع الاستهلاكية الصناعية التي حصل عليها الفلاحون مقابل منتجاتهم حدت الى الحد الاقصى من مجهودهم الانتاجي • وقد خلق ما نجم عن ذلك من قلة نسبية في المنتجات الزراعية حالة عامة من عدم تلبية حاجات المستهلكين كافة • وقد انعكست هذه القلة على الصناعة بالذات التي عانت بدورها من فاقة نسبية الى المواد الاولية الزراعية الاصل ، وبذلك تكون قد شجعت الميول الى تفشيل التخطيط والاخلال بتوازنه •

وفي السنوات الاخيرة السابقة لوفاة ستالين ، كانت الزراعة السوفياتية قد انتهى بها الامر الى مأزق وطريق مسدود : فثاني دولة في العالم كانت عاجزة عن تغذية سكانها بصورة مرضية ! فمن عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٣ استقر انتاج الحبوب والبقريات عند مستوى ادنى من مستوى عام ١٩٢٨ ! وبقي عدد ايام العمل المقدمة من الفلاحين الى الكولخوزات ادنى من عدد عام ١٩٤٠ (١٠٧) • وكانت كمية اللحم المتوفرة لكل نسمة ادنى من كمية عام ١٩١٣ (١٠٨) •

وغداة موت ستالين عكس مالنكوف اولا ثم خروتشيف الاتجاه • فقد تعاقبت سلسلة من اربعة اصلاحات على الزراعة السوفياتية ، كانت لها نتائج هامة في البداية ، لكنها ما لبثت ان استهلكت فعاليتها في مدى سنوات قلائل •

وقد نص الاصلاح الاول على زيادة اسعار شراء المنتجات الالزامية بوجه خاص • وهكذا ارتفعت مداخيل الكولخوزات النقدية من ٤٣ مليار روبل في عام ١٩٥٢ الى ٩٥ مليارا في عام ١٩٥٦ ، ثم الى ١٣٥ مليارا في عام ١٩٥٨ • ومع ذلك كان لا بد من استمرار الزيادة بوتيرة سريعة ، حتى في

ذلك الحين ، حتى تصبح تلك الاسعار مربحة حقا * .

واذا كانت زيادة الاسعار هذه قد اتاحت المجال لامكانية زيادة مرموقة في الانتاج البضاعي للحم والزبدة والحليب (فقد انتقل هذا الانتاج من ٥ر٨ مليون طن لحما ، ومن ٧ر١٣ مليون طن حليبا في عام ١٩٦٣ الى ٩ر٦ مليون طن لحما و ٥ر٢٣ مليون طن حليبا في عام ١٩٥٧) ، فان انتاج الحبوب لم يعرف انطلاقة حقيقية . وقد قرر خروتشيف آنذاك ان يشن حملته المشهورة المعروفة باسم حملة « الاراضي البكر » التي كان يفترض فيها ان تجعل تموين المدن السوفياتية بالحبوب مستقلا الى حد كبير عن الفلاحين الكولخوزيين . وذلك عن طريق التطوير السريع لمزارع الدولة في سيبيريا ** . ولكن هذه الحملة لم تعط النتائج المأمولة ، وقبل كل شيء لان الجفاف والحت قلصا بسرعة مردودها .

اما الاصلاح الثاني فكان اكثر ايغالا في اثارة « الحافز المادي » لدى الكولخوزيين . فقد تم الغاء التوريدات الالزامية بأسعار بخسة ، وكذلك محطات الجرارات والآلات الزراعية ، وبيعت الجرارات والآلات للكولخوزات في عام ١٩٥٨ . واصبح من حق هذه الاخيرة ان تسلم محاصيلها الى الدولة بأسعار رابحة ، الشيء الذي اتاح لها ان تراكز بسرعة احتياطيا مرموقا من الروبلات . ولما كان تسليم سلع الاستهلاك الدائمة الى القرى ما يزال دون الحد المطلوب ، فقد ابيح للكولخوزات ان تطور بناء المساكن عن طريق المبادهة الخاصة .

---

* كان السعر الذي تدفعه الدولة عن منتجات التربية الحيوانية ما يزال في عام ١٩٦٠ ادنى من كلفة انتاج الكولخوزات . فمقابل كل ١٠٠ كغ من المنتجات كان الفرق ١٤ ٪ بالنسبة الى الحليب ، و ٣٥ ٪ بالنسبة الى اللحم البقري ، و ٣٢ ٪ بالنسبة الى الخنازير ، و ٤١ ٪ بالنسبة الى الدجاج و ٣٥ ٪ بالنسبة الى البيض (١٠٩) .

** في عام ١٩٥٣ كان هناك ١٣٢ مليون هكتار من الاراضي المزروعة من قبل الكولخوزات و ٢ر١٨ مليون هكتار من قبل السوفخوزات . وفي عام ١٩٦١ انتقلت هذه الارقام الى ٦ر١١٠ ملايين والى ٣ر٨٧ مليونا (١١٠) .

واذا كان هذا الاصلاح الثاني قد حفز وشجع زراعة الاراضي ابـان مرحلة ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ ، فانه لم يمكّن انتاج الحبوب من معاودة الانطلاق بعد ان استهلكت «الاراضي البكر» امكانياتها من حيث المردودات المرتفعة. وقد كان للضغط باتجاه بيع الماشية الخاصة الى الكولخوزات ، ولا سيما بدءا من عام ١٩٥٩ ، تأثير سلبي على التربية الحيوانية . وهكذا برز الـى الوجود مع مستهل عام ١٩٦٢ خطر ركود بل تراجع الانتاج الزراعي بالنسبة الى كل فرد من السكان . فمن عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٢ ارتفعت كمية اللحم المتوفرة من ٨ر٩ الى ٢ر٩ مليون طن (بزيادة ٣ ٪) بينما زاد السكـان ١٠ ملايين (٥ ٪) . وقد تراكمت الديون على كاهل العديد من الكولخوزات الفقيرة بنتيجة شراء الجرارات والآلات الزراعية . بل ان معدل استخدام هذه الجرارات والآلات قد بدأ بالتناقص . كما زادت نسبة الهجرة الريفية.

وآنذاك حاول خروتشيف اصلاحا ثالثا يقوم في جوهره على مبدئين : زيادة كبيرة في انتاج الاسمدة الكيميائية ، والغاء معمم للمراعي لصالـح زراعة الاعلاف . وفي الوقت نفسه تضاعفت بوادر التطـاول على قطـع الاراضي والمواشي الخاصة .

وبعد مرور بضع سنوات لم يعد هناك بد من الاقرار بالامر الواقع : فالاصلاح الثالث قد استهلك مفعوله بنفس سرعـة الاصلاحين السابقين . وفشله سيكون بالاصل احد اسباب سقوط خروتشيف . وقد بادر خلفاؤه في ايلول ١٩٦٤ الى اجراء اصلاح رابع يقوم في مبدئه على حمـاية المواشي وقطع الاراضي الخاصة ، وعلى الانتقال السريع الى الاجر الشهري المضمون للكولخوزيين * ، وعلى زيادة التوظيفات في الزراعـة لصالح الاسمـدة والآلات الزراعية التي زاد انتاجها بصـورة هامة ، والوسائـل المـادية المستخدمة في ري وتجفيف مساحات واسعة .

والحق ان الزراعة ، التي كان عليها المعول في تمويل تصنيع البلاد طوال عقود اربعة ، قد بدأت الآن تلقى المساعدة بدورها .

* في مطلع عام ١٩٦٩ لم يرتفع الدخل الشهري الوسطي للكولخـوزي الى اكثر من ٢٩ روبلا جديدا ، مقابل أجر شهري وسطي يبلغ ٥٤ روبلا للشغيل السوفخوزي .

ان السبيل الطبيعي العادي الى التخطيط والتراكم الاشتراكيين هو وعي المنتجين الصناعيين بأنهم انما يحمون مصالحهم الخاصة ، وكذلك مبادهتهم الخلاقة . لكن من الواجب ان تتولى الوقائع توكيد النظرية . فكل زيادة في المجهود المنتج ينبغي ان تترجم فورا في زيادة استهلاك الجماهير . وعندما تكون هذه القوة المحركة عديمة الوجود الى حد كبير ، لان معدل التراكم الفائق الارتفاع يفرض تضحيات مشتطة على المنتجين ، تصبح البيروقراطية منظمة التراكم وموجهته الرئيسية . ومن هنا تستأثر بامتيازات استهلاكية هامة (مال ، مساكن ، سلع كمالية وغيرها من السلع الاستهلاكية النادرة ، الخ) * .

ان بهرج هذه الامتيازات النسبي ، البالغ الاهمية في عصر تخيم عليه مجاعة نصفية وفاقة شديدة الى جميع المنتجات ذات الضرورة الحيوية ، يأفل مع تحسن شروط الحياة الوسطية ومع التطور العام للمنشآت وما يلقيه على كاهل البيروقراطيين من مسؤوليات . وآنئذ يلعب الخوف من التطهيرات ، والارتباط الدقيق بين الوضع الاجتماعي وتحقيق الخطة ، وتزايد المداخيل بالتناسب مع مردود المشروع، يلعب دور الحافز لاثارة اهتمام البيروقراطيين بزيادة الانتاج . لكن كلما زادت مداخيلهم ، تضاءلت استطاعتها على تأمين تلبيات جديدة في دائرة الاستهلاك ، وزاد بالتالي اهتمام البيروقراطيين بالحفاظ على ما يملكونه وبايجاد الضمانات له اكثر من اهتمامهم بالحصول على مزايا جديدة . ان مصلحة البيروقراطيين الخاصة ، المعتبرة محركا

---

* تقول المصادر السوفياتية الرسمية ان عدد رؤساء المشاريع وسائر الجهاز القيادي في الاقتصاد (بما فيه الزراعة) قد انتقل من ٣٦٥٠٠٠ في عام ١٩٢٦ الى ١٧٥١٠٠٠ في عام ١٩٣٧ والى ٢٢٤٠٠٠٠ في عام ١٩٥٦ . وانتقل الجهاز التقني القيادي (المهندسون والمهندسون ــ الرؤساء) في الصناعة من ٢٢٥٠٠٠ في عام ١٩٢٦ الى ١٠٦٠٠٠٠ في عام ١٩٣٧ والى ٢٥٧٠٠٠٠ في عام ١٩٥٦ . وانتقل جهاز الزراعة التقني من ٤٥٠٠٠ في عام ١٩٢٦ الى ١٧٦٠٠٠ في عام ١٩٣٧ والى ٣٧٦٠٠٠ في عام ١٩٥٦ . وانتقل الجهاز العامل في الاحصاء والمحاسبة من ٦٥٠٠٠٠ في عام ١٩٢٦ الى ٢٦١٠٠٠٠ في عام ١٩٥٦ (١١١) .

اساسيا لتحقيق الخطط ، تدخل اكثر فأكثر في صراع مع مقتضيات نهضة منسجمة وسريعة للاقتصاد •

ولمعاكسة ميول البيروقراطيين الفرديين الى اللامسؤولية ــ سرقة او تبذير لملكية الدولة الموضوعة بتمامها تحت تصرفهم الكامل ، وذلك بقدر ما يكونون سادة لا منازع لهم على المنشآت وبقدر ما يكونون متحررين من كل رقابة عمالية ــ اقول : لمعاكسة هذه الميول اضطرت الدولة السوفياتية الى ان تدخل في عام ١٩٣٥ مبدأ الايرادية الفردية للمنشآت (خوزراشوت)• وعلى اثر ذلك باتت مداخيل البيروقراطيين منوطة بانجاز خطة المنشأة المالية، الشيء الذي يتناقض في احيان كثيرة مع حاجات تحقيق الخطة المادية، ومع نوعية المنتجات ، ان لم يكن مع التخطيط نفسه •

يشير بيكوف (١١٢) الى ان فروعا صناعية عديدة قد توقفت بقرار ذاتي منها منذ عام ١٩٣٩ ، وذلك بهدف تحقيق الخطة المالية ، عن انتاج بعض أنواع المنتجات ، وركزت جهودها على انتاج سلع أخرى ، بالرغم من أن دلك كان يتناقض تناقضا صارخا مع تعليمات الخطة • وقد أشار مالنكوف ، في خطابه أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي ، الى أن هذا العيب بشكل ظاهرة مستديمة في صناعة الدولة :

« يخصص مصنع المنشآت الكهربائية في خاركوف منذ عدة سنوات ٣٠ الى ٤٠ ٪ (!) من استطاعته لانتاج سلع توصف بأنها غير محددة ، أي منتجات غير متوقعة بالمرة (بالنسبة الى منشأة تتمتع بمثل هذا التجهيز) •• وقد اهتم بوجه خاص بصنع مغاليق النوافذ ومقابض الابواب وغيرها من المنتجات الحديدية الصغيرة المشابهة » (١١٣) •

وأعلنت مجلة « كومونيست » (١١٤) ان صناعة القطن قد قدمت ، في عام ١٩٥٢ ، ١٩٧ مليون متر من الاقمشة البسيطة والملابس الداخلية زيادة عما توقعته الخطة ، و ١٣٨ مليون متر من الساتان والاقمشة الممتازة النوعية

(حرير صناعي ، الخ) أقل مما كان متوقعا ٭ • ويشير عـدد « البرافدا » الصادر في ٥ تشرين الاول ١٩٥٤ الى أن العديد من مشاريع صناعة النسيج وصناعة الاحذية يرفض صنع ملابس الاطفال بكميات كافية ، لان هذا الانتاج أقل « ايرادية » •

ان مدراء المصانع ، الذين تحثهم الدولة بلا انقطاع على انقاص سعر الكلفة المالية لمنتجاتهم ، عن طريق منحهم مكافآت متناسبة مع هذا التخفيض، يحققون أهدافهم بانقاصهم على نمو منهَّج نوعية منتجاتهم • يقـدر المؤلف السوفياتي س• توريتسكي (١١٥) ان كلفة النفاية والمنتجات التالفة ترتفـع في الصناعة الثقيلة الى « عدة مليارات من الروبلات سنويا » من أصل قيمـة اجمالية منتجة تبلغ حوالي ١٠٠ مليار (في عام ١٩٤٠) • والخسائر الناجمـة عن ارسال منتجات تالفة بلغت ٥٫٣ ٪ من تكاليف الانتاج الاجمالية في البناء الميكانيكي و ٦٫٥ ٪ في صناعة التعدين ، ابان النصف الاول من عام ١٩٤٠ • وبعد خمسة عشر عاما قدرت الخسائر السنوية الناجمـة عن النفايـة بـ ٦ مليارات روبل • وفي المؤتمر العشرين للحـزب الشيوعي الروسي قدر فرول

٭ هوذا مثل آخر مأساوي ــ هزلي للظاهرة عينهـا ، نشرتـه المجلـة السوفياتية « عمال الصناعة الطبية » :

« ان الادارات المركزيـة للصيدليات لا تعـرف ، نتيجـة روح الانتفـاع الصرف (!) ، سوى وجهة نظر واحـدة لتقييم نشاط مختلف الصيدليات : تحقيق خطة رقم الاعمال بالروبلات. ولا يمكن القبول اطلاقا بمثل هذا المقياس.

وينتج عن تبنيه ان بعض المنتجات التي لا علاقة لها البتة بالطب تظهر في الصيدليات : صباغ الاحذية ، منتوجات جمالية ، دبابيس انكليزية ، ابـر ، منتوجات تطريز . وفي الوقت نفسه ، يبقى المخزون القانوني للادويـة غـير مكتمل . . . ان ارادة تحقيق « الخطة بالروبلات » تجر رجـال الاعمال الذيـن يحتلون مراكز قيادية (!) في ادارة الصيدلة ، على طريـق الابتزاز وسرقـة اموال الدولة . ويمنع ، نتيجة قرار صادر عن وزارة الصحة العامة في الاتحاد السوفياتي ، لمختبرات الادارات الصيدلية التي تنتج ادويـة ان تتنافس مـع صناعة الادوية . وبغض النظر عن هذا القرار ، تقوم عدة ادارات للصيدليات ، لا سيما الادارة المركزية لدى وزارة الصحـة العامـة في جمهوريـة روسيـا الاشتراكية الاتحادية ، في وضع انتاج الحبوب في خططها وذلك بكميات كبـيرة الى حد انها تتخطى مجمل انتاج الصناعة الكيميائية » .

كوسلوف ان الاتحاد السوفياتي يخسر سنويا ما يقارب ٢٥ مليار روبل بسبب النفايات المعدنية غير المستعملة وحدها (١١٦) •

ان البيروقراطي ، الذي يعلم ان تحقيق الخطة منوط بتموين مشروعه المنتظم بالمواد الاولية والمنتجات المساعدة والتيار الكهربائي الخ ، والذي يعاني من قلة نسبية في هذه السلع ، يسعى الى حماية نفسه بمطالبته المستمرة بكميات من المنتجات أكبر من الكميات التي يحتاجها فعلا ، مسببا بدوره استفحال القلة * • وقد سلط الضوء على هذه الظاهرة دافيد غوليك وجوزيف س• بيرلينر اللذان يستندان كلاهما الى مقابلات أجرياها مع عدد كبير من مدراء المصانع السابقين الذين هاجروا الى الغرب (١١٨) •

وتشير المجلة السوفياتية « التخطيط الاقتصادي » الى ان عددا من المنشآت طالب بتجهيزات وآلات أوتوماتيكية ومواد ومعادن وخشب ، الخ ، بكميات أكبر من ٢٠ الى ٣٠ ٪ من حاجاته واستهلاكه الواقعي • وتلاحظ مجلة سوفياتية أخرى « المادية الاقتصادية » الميل نفسه الى تكوين احتياطيات هامة في الوزارات بالذات • وفي عام ١٩٥٥ قدر بولغانين هذه الاحتياطيات من التجهيزات والمواد بـ ١٣٫٥ مليار روبل • ويقول سابوروف ان « الوزارات والادارات تقدم مطالب مضخمة الى حد مبالغ فيه من توظيفات مال الدولة • وهكذا طالبت في عام ١٩٥٦ بـ ٦٠ مليار (كذا) روبل اضافي، أي أكثر من ثلث توظيفات عام ١٩٥٦ » (١١٩) •

والواقع ان ميل البيروقراطيين هذا الى أن يوجدوا لانفسهم هامشا من الامان عن طريق تكوين « احتياطيات » يأخذ أبعادا يحاولون معها التكتم أو اساءة تقدير استطاعة منشآتهم الانتاجية • وقد نشر المؤلفان السوفياتيان

---

* عندما تطالب المشاريع بتنفيذ برنامج متصلب ، تلجأ الى تخزين كل ما هو شاغر ـ من اليد العاملة والعتاد وحتى المنتجات الناجزة ـ حتى تكون قادرة على تأمين المقادير المطلوبة ... والمندوبون الصينيون لم يخفوا البتة حملتهم على تخزين العتاد . وهم يعترفون بأن هناك صراعا دائما بين الدوائر المركزية التي يتوجب عليها التغلب على النقص والقلة ، وبين المنشآت المصممة على الاحتفاظ بمخزونات واسعة ما أمكن ، تجنبا لكل خلل (انقطاع) في الانتاج (١١٧) .

آلفييف وأ• كوروتكوف في مجلة « التخطيط الاقتصادي » مقالا بعنوان « حتى نثمر ونستخدم الاستطاعات الانتاجية ملء طاقتها » ، وهذا العنوان هو وحده فصيح الدلالة • وقد ذكرا في هذا المقال الامثلة التالية :

« في وزارة صناعة الفحم ، تستخدم في عدد من المناجم (أرقام عن) الاستطاعات الانتاجية أدنى بكثير من الانتاج الواقعي المتحقق••• وفي وزارة صناعة الخشب والورق كانت (أرقام) الاستطاعات الانتاجية أدنى بكثير من الانتاج المتحقق فعلا » (١٢٠) •

وذكر عدد « البرافدا الاوكرانية » الصادر في ٤ آب ١٩٥٤ عددا من مناجم الفحم لا يستخدم الاستطاعة الواقعية الا بنسبة ٧٥ ــ ٨٠ ٪ ، أو حتى بنسبة ٥٠ ٪ ويتكلم عدد « البرافدا » الصادر في ٣٠ تموز ١٩٥٤ عن مصاهر عديدة لا تستخدم كل استطاعتها الانتاجية ، ويضيف : « في كل مصنع ، تظل هناك احتياطيات ضخمة (!) غير مستعملة » •

كتب جوزيف س• بيرلينر يلخص مقابلاته مع البيروقراطيين السوفياتيين المهاجرين : « ان ميل جميع مدراء المنشآت الى تقديم خطط لا تنطلق من الاستطاعة الانتاجية الكاملة قد أصبح ، عاما بعد عام ، الشغل الشاغل للصحافة السوفياتية التي تنتقد بالانتظام نفسه عدم تحقيق خطة انتشكيلة » (١٢١) • ويذكر المؤلف السوفياتي آراكيليان مثال مصنع كيروف الذي يملك حوالي خمسين آلة غير مستخدمة ، بعضها منذ عام ١٩٤٥ وبعضها الآخر حتى منذ عام ١٩٣٩ ! (١٢٢) * •

---

* يجد البيروقراطيون مصلحة مباشرة في ذكر استطاعة انتاجية أدنى من الاستطاعة المتوفرة فعلا . والسبب في ذلك يرجع الى أن المكافآت التي يتلقونها ترتفع بوجه خاص عندما يتجاوز الانتاج توقعات الخطة . والحال ان ارقام الخطة هذه تستند هي نفسها الى استطاعة المنشأة الانتاجية المعروفة . فكلما كانت هذه الاستطاعة المعروفة أدنى ، تجاوز الانتاج الواقعي الاهداف المحددة من قبل الخطة ، وكانت مكافأة البيروقراطيين اكبر .

وللسبب نفسه يندر ان يتجه التقنيون الى تجديد الطرائق التقنية بمبادهتم الخاصة . « بعد ادخال تجديدات تقنية يجري شد اولب الخطة بقوة اكبر ، فتتضاءل بالتالي امكانية تحقيق الخطة والحصول على مكافآت» (١٢٣). ويبدو ان السلطات السوفياتية قد ادخلت منذ بعض الزمن ، بهدف تجميد هذا الميل المحافظ ، مبدأ دفع تعويضات عن استخدام البراءات لصالح المخترع الفرد (١٢٤) .

وقد جاء في مقال ظهر في « الازفستيا » في ٣ آذار ١٩٥٣ مثال نموذجي آخر ، مثال مصنع القاطرات وزيرشنسكي في موروم . ففي هذا المصنع آلات عظيمة القيمة جرى اقتناؤها منذ عامين او ثلاثة أعوام ، ومع ذلك فانها لا تستعمل . ومجمل الآلات يظل بلا عمل بنسبة ٢٥ الى ٣٠ ٪ وسطيا من زمن العمل الشهري ، نتيجة التوزيع السيء للعمل وللمواد الاولية . ففي مصنع الجرارات « أ.أ. شدانوف » في فلاديمير ، ضاعت ٥٧٠٠٠ ساعة عمل في بطالة كلية في عام ١٩٥٢ بعامل الاسباب ذاتها .

وقد صرح ماليشيف ، الذي كان يومذاك رئيسا للصناعة السوفياتية الثقيلة ، صرح ابان المناقشة التمهيدية لاعمال المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي بأن صناعة البناء الميكانيكي لا تستعمل ٣٥ الى ٤٠ ٪ من استطاعتها السنوية نتيجة الانقطاعات الدورية في الانتاج (١٢٥) ! وفي عام ١٩٥٧ أكد خروتشيف ان هناك أكثر من ٢٥٠٠٠ خراطة معدنية زائدة عن الحاجة في المنشآت السوفياتية (١٢٦) . لكن أ. اريسطوف ذكر في المؤتمر الحادي والعشرين رقم ٦٠٠٠٠ خراطة و ١٥٠٠٠ ضاغطة ميكانيكية « تبقى طوال سنوات في المستودعات او يتآكلها الصدأ في باحات المصانع » . ومما يسهل تراكم الآلات غير المستعملة هذا قاعدة عدم ادراج اهتلاك هذه الآلات في سعر كلفة الانتاج الجاري (١٢٧) .

ان لجوء البيروقراطيين المستمر الى تقديم تقارير كاذبة يشكل جزءا من نفس الاسلوب البيروقراطي القائم على التوفيق بين متطلبات التخطيط والدفاع عن مصالحهم الخاصة .

ويترتب على مجمل هذا الوضع عدم اهتمام البيروقراطيين بتحسين شامل للاقتصاد القومي . فكل منشأة تعمل من أجل تحقيق الخطة ــ بعض مظاهر الخطة ــ دونما اعتبار لانعكاسات الطرائق المستخدمة على مجمل الاقتصاد . ولهذا تتتالى برتابة منذ ٢٥ عاما الحملات « من أجل التحقيق الدقيق للخطة » ، « من أجل تخفيض أسعار الكلفة » ، « من أجل اقتصاد أكبر في المواد الاولية » ، « من أجل استعمال أكمل للاستطاعة الانتاجية » ، « من أجل استخدام أكثر عقلانية للاحتياطيات » . والنجاح الذي يتم التوصل

اليـه على احدى « الجبهات » يتحقق باستمرار على حساب جبهة أخرى ٠
وترجمة كتاب نشر في هنغاريا في عام ١٩٥٧ (جانوس كورني : « المركزيـة المفرطة في الادارة الاقتصادية ») يؤكد على نحو ساطع صحة هذا التحليل ٠
وتلخص الـ « غارديان » الوضع بالصورة التالية :

« ان وضع الخطط بتفاصيلها الكبيرة الكمية يجعلها غير مرنة ، بالنظـر الى أنها لا تحسب حسابا لحاجات الزبائن المتبدلة٠٠٠ أما لو استخدمت أرقام تقييمية ، لتوفر التشجيع لانتقال الانتاج نحو السلع ذات القيمـة الكبيرة ٠ كذلك فان المجهود المبذول لمراقبة الفعالية عن طريـق استخـدام مؤشرات انتاجية العمل لا يشجع انتاج السلع المحتوية على كميـة كبيرة من العمل ٠ كما ان مؤشرات التخفيض المخطط للتكاليف تحث على التضحية بالنوعيـة وعلى انقاص تشكيلة المنتجات ، وتعيق ادخال سلع جديـدة في الانتـاج ٠ وعندما لاحظ المخططون الاختلالات الناجمة عن هذه المؤشرات المختلفـة ، اضطروا الى ادخال مؤشرات جديدة بهدف اعاقة تلك الاختلالات ، وبذلـك تعـددت المؤشرات الى حـد ضاعت معـه دلالـة موضوعـات التخطيط وأغراضه » (١٢٨) ٠

وينبغي أن نضيف الى ذلك أن السلطـات السوفياتيـة الباحثـة عن تقنيات تسمح بتحقيق اجمـالي للتطور الاقتصادي المتوقع وبتلافي تجميـد أموال طائلة (تكلم ساسيادكو في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي الروسي عن ١٧٩ مليار روبل (!) موظفة في مشاريع بنـاء غير مكتملـة ، وتحدث أرزومانيان عن مبلغ ١٦٠ مليار روبل قديم مجمد في مستهـل عـام ١٩٦٤ ، علما بأن المبلغ السنوي الاجمالي للتوظيفات يقل عن ٣٠٠ مليار روبل في العام نفسه (١٢٩) ✻ تقترح أن يستخدم الربح (الفرق بين رقم المبيـع وتكاليف الانتاج) معيارا رئيسيا لتحقيق الخطة ، بـدلا من القيمة الخـام للانتاج ، وأن يجري تخفيض عدد الاهداف الكمية المفروضة على المنشآت

✻ في مطلع عام ١٩٦٦ ، لا يبلغ الدخـل الشهري الوسطـي للكولخوزي سوى ٢٩ روبل جديد ، مقابل أجر شهري وسطي يبلغ ٥٤ روبل لشغيـل في السوفخوز ٠

على نطاق واسع . كما زيدت في الوقت نفسه حقوق المدراء زيادة مرموقة ، تجاه الادارة المركزية وتجاه الشغيلة في آن واحد . وهذا هو المعنى الحقيقي للاصلاح المسمى باصلاح ليبرمان الذي كانت تنائجه في مجال السلع الاستهلاكية أكيدة (تلاؤم أفضل مع أذواق الزبائن) ، ولكن من دون أن تكون مثل هذه النتائج مضمونة في مضمار السلع الانتاجية . ثم ان تطبيق هذه الاصلاحات ، اذا ما أريد لها الحد الادنى من النجع ، يقتضي اصلاحا شاملا في نظام الاسعار (١٣٠) ، واقتطاع فائدة من الاموال الموظفة حتى يصبح في الامكان حساب « مردود » مختلف مشاريع التوظيفات . ومثل هذا الحساب يستلزم ، في حال الحرص على تطبيقه تطبيقا سليما منطقيا ، ادخال عناصر من التوجيه الاوتوماتيكي للتوظيفات في التخطيط السوفياتي ، الشيء الذي يجعل هذه التقنية قريبة جدا من حساب « المردود » في المنشآت الرأسمالية * .

ان نظام ايرادية المنشآت الفردية ، المتواكب بنظام الاسعار المجمدة المقررة من قبل الخطة سلفا ، لايحل اذن بل على العكس يهيج التناقض بين الطابع المخطط للاقتصاد وبين مصلحة البيروقراطيين الخاصة المنظور اليها على انها المحرك الرئيسي لتحقيق الخطة . واذا كان الاقتصاد السوفياتي قد أحرز مع ذلك نجاحات كبيرة ، فهو يدين بها قبل كل شيء لتفوق التنمية المخططة لوسائل الانتاج ، التي هي ملكية عامة ، على كل نمط انتاج سابق .

تناقضات التسيير البيروقراطي

ان التناقض بين الطابع المخطط للاقتصاد السوفياتي وبين مصلحة البيروقراطيين الخاصة المنظور اليها على انها المحرك الرئيسي لتحقيق الخطة ، يشكل التناقض الرئيسي الطارىء على الاقتصاد السوفياتي بنتيجة تسييره

---

* في الدورة العامة للجنة المركزية في كانون الثاني ١٩٦١ اعترف خروتشيف ايضا بأن سد براتسك المشهور، الذي انفقت على بنائه مبالغ طائلة، لا يملك بعد ما فيه الكفاية من المستهلكين لانتاجه من الكهرباء (١٣١) .

البيروقراطي النوعي * • ونتائج هذا التناقض تتواكب مع تناقضين آخرين ينجمان عن هذا التسيير البيروقراطي : التناقض بين المستوى العالي لتطور القوى المنتجة وقلة السلع الاستهلاكية من جهة اولى ، والتناقض بين حاجات تخطيط شامل ومساوىء المركزية البيروقراطية المشتطة من الجهة الثانية •

لقد أوجد التسيير البيروقراطي معدلا للتراكم مبالغا فيه تترتب عليه تضحيات كبيرة بالنسبة الى جمهور المنتجين والمستهلكين السوفياتيين • وقد ترافق نهوض القوى المنتجة اثناء الخطط الخمسية الاربع الاولى بفاقة شديدة الى السلع الاستهلاكية ، فاقة تجنح الى التناقص من وجهة النظر المطلقة مع تقدم التصنيع ، لكنها تزداد حدة من وجهة النظر النسبية لان حاجات ملايين المنتجين تكون في الوقت نفسه قد تطورت • وفي شروط هذه الفاقة الى السلع الاستهلاكية تظهر بالضرورة ظاهرة السوق الموازية ، ظاهرة الانتاج السري ، ظاهرة سلسلة من النشاطات الاقتصاديه التي تتملص من رقابةالخطة• ان الانتاج البضاعي الصغير يعاود الولادة باستمرار في مسام الاقتصاد المخطط •

وما دامت مسؤوليات مدراء المصانع محدودة ، فان هذه السوقالموازية لا تتخطى دائرة السلع الاستهلاكية • ومع ادخال مبدأ ايرادية المنشآت الفردية ، يصبح امتدادها الى دائرة السلع الانتاجية محتما — ما دامت هذه الدائرة تشكو هي ايضا من ظاهرات القلة النسبية في سلع التجهيز والمواد الاولية الخ• فذلك البيروقراطي مضطر، اذا كان يريد تلقي علاوات ** ،

---

* يتكلم اوسكار لانج في هذا الصدد عن « انحطاط بيروقراطي » في الاقتصاد السوفياتي ، وينوه بوجه خاص بأن الحكومة تبذل قصارى جهدها « للتستر على الحصة التي تذهب الى البيروقراطية من الدخل القومي »(١٣٢).

** ان مبلغهذه العلاوات كبير . وقد وضعبرلينر الجدول التالي لفترة ١٩٤٨ — ١٩٥٢ ، على أساس تقدير العلاوات بنسبة ٪ من الراتب الاساسي للمدير وللمهندس الرئيسي :

	عن تحقيق الخطة	لكل ٪ من تجاوز الخطة
صناعة الآلات	من ٢٢ الى ٣٧ ٪	من ٢ الى ٤ ٪
صناعة السيارات	من ٢٠ الى ٣٠ ٪	من ٢ الى ٤ ٪

←—

الى ادراك انتاج محدد في تاريخ محدد . اذن فهو سيبذل قصارى جهده لتأمين الكتلة الضرورية من المواد الاولية بتهوينه من استطاعة منشأته الانتاجية وبرفعه طلبات مبالغا فيها الى السلطات ؛ كما قدمنا . لكن الاجهزة العليا ، التي تتولى توزيع المواد الاولية وسلع التجهيز التي تعرف انها نادرة ، تعمل هي نفسها في اتجاه معاكس » وينجم عن ذلك توتر مستمر ، لا يتردد اثناءه مدراء المصانع في تحديد أسعار أعلى من تلك التي حددتها الخطة حتى يتمكنوا من الحصول على ما هم بحاجة اليه (١٣٣) .وبالرغم من التعليمات الشكلية التي تنهي عن هذا الاسلوب ، تراقب الاجهزة العليا عن قرب شديد جميع عمليات الشراء والبيع بين المنشآت .

لقد سعى البيروقراطيون طوال سنوات الى التحرر من هذه الرقابة الصارمة أكثر مما ينبغي . وأخيرا اتخذ المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي السوفياتي ، المنعقد في شباط ١٩٤١ ، قرارات هامة في هذا الصدد (١٣٤) . فبدءا من ذلك التاريخ جرى تعميم نظام العقود المباشرة بين المنشآت والادارات المركزية (غلافكي) . واكتسبت المفاوضة والمزاحمة على حين غرة أهمية حاسمة بالنسبة الى شروط التسليم . وفي الوقت نفسه « أهملت بعض المنشآت الاهداف التي فرضتها الخطة والتعليمات الصادرة عن أجهزتها العليا ، وأقامت علاقات غير رسمية بين بعضها بعضا . وبهذه الصورة نجحت في تجاوز أهداف الخطة من حيث الارقام النقدية ، متملصة في الوقت نفسه

صناعة الفحم	١٠٠ ٪	١٠ ٪
الصناعة الكيميائية	٧٥ ٪	٨ ٪

اذن فالمدير في الصناعة الكيميائية الذي يتجاوز رقم الخطة بـ ٣ ٪ يضاعف راتبه . والفرق بين انجاز للخطة بنسبة ٩٨ ٪ وبنسبة ١٠٣ ٪ يعني فرقا في دخل مدير المصنع في البناء الميكانيكي بنسبة ٥٠ ٪ .

وقد زاد مرسوم صادر في تموز ١٩٥٩ من أهمية العلاوات على انجاز الخطة وتجاوزها وتخفيض تكاليف الانتاج بالنسبة الى أهمية العلاوات على انجاز وتجاوز حجم الانتاج المادي والقيمة الخام المنتجة .

من متطلبات خطط التوزيع » (١٣٥) * •

ولهذا السبب أصدر مجلس وزراء الاتحـاد السوفياتي في ٢١ نيسان ١٩٤٩ مرسوما يقضي باتباع نظام العقـد العـام السنوي بين « الغلافكي » وسائر الاجهزة المركزية ، على أن تأخذ العقود بين المنشآت مكانها ضمن اطار هذا العقد العام ** • ومع ذلك يمكن ، باذن من الوزارة ، الحفاظ على نظام العقود المباشرة بين المنشآت الى جانب نظام العقود العامة السنوية (١٣٩)• وحتى بعد الاصلاحات الخروتشيفية بقي هذا النظام قائما على وجه الاجمال، وما كان في الامكان الحصول على قسم لا بأس به من المواد الاولية والتجهيزات، بل حتى قطع الغيار ، الا مقابل وثيقة ثبوتية بالمبلغ المرصود (نارياد) (١٤٠) •

وأخيرا ، وتحت ضغط حملة طويلة النَفَس قادها مـدراء المنشآت ، حصلت هذه الاخيرة على مزيد من الاستقلال الذاتي ، وأعيد العمل تدريجيا بنظام العقود المباشرة بين « الممولين » و « الزبائن » ، على اثر اصلاحـات كوسيغين الصناعية (الدورة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في أيلول ١٩٦٥) •

ان البيروقراطيين السوفياتيين ، العـاملين على الـدوام تحت سوط الفاقة النسبية الى المواد الاولية وسلع التجهيز ، تلك الفاقـة التي تعـرض للخطر انجاز الخطة (١٤٨) ، لا يكتفون بصراع على النفوذ في اطار «العقود» المشروعة • وانما يقومون بحملة صيد ومطاردة حقيقيـة غير مشروعة وراء هذه السلع المشتهاة • وهكذا يولد انتاج وتجارة موازيان للسلع الانتاجيـة من « وراء ظهر » الاقتصاد المخطط •

---

* نشرت الصحافة السوفياتية في مناسبات عديـدة مقـالات تطـالب بـ « توسيع حقوق المدراء » (١٣٦) . وقد أثار عدد « الازفستيا » الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٥٧ هذه المسألة المرتبطة بمشكلة العلاقات المباشرة بين المنشآت. ويوحي مقال نشرته « كومونيست » (١٣٧) بأن المذهب الرسمي يقبـل اليـوم بـ « الحد الاقصى من العلاقات المباشرة بين المصانع التي تمون والمصانع التي تشتري » .

** ان دعاوى وملاحقات كثيرة تنتج عن عدم تطبيق هذه العقود . وان منشآت عديدة غارقة «الى ما فوق رأسها» في قضايا التحكيم او المحاكمات(١٣٨).

وقد أكد مالنكوف ، في تقريره الى المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الروسي ، وجود أمثال هذه الظاهرات ، لانه قد أشار الى بعض المنشآت التي لا تنجز خطتها لانها تسعى الى انجازها اثناء الساعات الاضافية فقط (كذا)، وتعمل في النهار لتلبية طلبات خاصة •

والشخصية الرئيسية في هذه السوق الموازية للسلع الانتاجية هي شخصية « التولكاش » (« المنظم ») ، الوسيط غير الشرعي بهذا القدر أو ذاك ، المرتبط شكليا بمنشأه من المنشآت ، والذي يسافر في طول البلاد وعرضها لتسوية « صفقات » غير مشروعة • وقد خصته الصحيفة الهجائية « كروكوديل » في ٣٠ آذار ١٩٥٢ بكاريكاتور صغير رائع وبقصيدة صغيرة جاء فيها انه يستطيع الحصول على كل شيء : حديد ، قرميد ، خشب ، مسامير ••• والاساوب المستعمل هو دوما تقريبا أسلوب « البلات » ، أي رشوة الاجهزة العليا • ولا غرو ان كان انتشر في أيام ستالين مثل سائر في مختلف أرجاء الاتحاد السوفياتي : « البلات أقوى من ستالين » ••• وقد أثيرت مشكلة « التولكاش » على نطاق واسع في المناقشة التمهيدية للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي (أنظر أعداد « البرافدا » في شباط ١٩٥٦) • ولم تفلح الاصلاحات الخروتشيفية البتة في اصلاح هذه المشكلة• وقد جاء في مقال منشور في صحيفة سوفياتية في ١٥ أيار ١٩٦٠ أن مصانع سوفنارخوز دنيبرو بتروفسك قد تلقت زيارة ٧٠٠٠ (!) تولكاش في عام ١٩٥٩ (١٤٢) •

ان مساوىء المركزية البيروقراطية المشتطة لا تقل عما تقدم ضررا • اذ لما كانت الوزارات المركزية تحاول تسوية مشكلات تموين المصانع حتى في أدق تفاصيلها ، مع سهرها بغيرة على امتيازاتها الاختصاصية ، لذا يحدث أن تضطر بعض المنشآت مثل مصنع عنفات ومولدات « كيروف » في شاركوف الى التوجه الى ١٥٠ موردا متباينين ومشتتين في أرجاء الاتحاد السوفياتي كافة (١٤٣) • ان مدينة مثل لينينغراد ترسل سنويا ما يقارب ١٠٠٠٠٠ طن من المنتجات المعدنية الى مدن أخرى ، بينما ترسل نصف هذه الكمية الى مراكز أخرى باتجاه العاصمة السوفياتية (١٤٤) • وقد ذكرت أمثلة غير معقولة أخرى اثناء مداولات المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي :

« يملك مصنع التجهيز الكهربائي في نوفوسيبيرسكي استطاعة كبيرة لانتاج الحديد الصب والمنتجات المطرّقة وأشكـال أخـرى من المنتجـات المعدنية • وبالرغم من ذلك لا يستطيع المصنع ان يقبل توصيات • وقد بلغت المسألة حدودا غير معقولة وعبثية • فمديريـة التخطيط التابعـة للـوزارة المختصة تقول ان أموال الاجور الموضوعـة تحت تصرف المصنع ينبغـي أن تتناسب مع انتاج القطع المفرقة وحدها ، وباستثناء المنتجات الناجزة كافـة • والمصنع لا يستطيع مواصلة انتاجه الا تبعا لطلبـات المحطـات الكهربائيـة جدا ••• والا فانه يضطر الى انقاص انتاجه على نحو مصطنع » (١٤٥) •

لقد أدت أنانية الادارات الى انشاء « الآلاف » مـن منشآت البنـاء الصغيرة ، والزرائب الصغيرة ، والمحطات الكهربائيـة الصغيرة ، التي تعمـل مستقلة بعضها عن بعض ؛ في شروط مهلهلة من الايرادية * (أنظر خطـاب خروتشيف المنشور في « البرافدا » في ٨ أيار ١٩٥٧) • وقـد أدى انشاء السوفنارخوزات الى حلول الانانية الاقليمية ** محـل الانانية الوزارية الاداريـة •

وقد نجمت عن ذلك تبذيرات طائلة ، ونفقات اداريـة باهظة • فقـد أنفقت مكاتب التموين والتخزين والنقل التابعة لوزارات الاتحاد السوفياتي، أنفقت وحدها في عام ١٩٥٥ حوالي ١٦٫٦ مليار روبل في الاعمال الادارية ، أي ١٧ ٪ من كافة توظيفات الميزانية في الصناعة (١٤٨) • ولهذا جرى حـل السوفنارخوزات في المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ،

---

* تقول « كومونيست » ان ٦٫٦ ٪ فقط من منشآت البناء رابحة (١٤٦) وقد أكد نوفيكوف ، رئيس الغوسبلان ، في المؤتمر الحادي والعشرين للحـزب الشيوعي أن ١٠٠٠٠٠ (!) محطـة كهربائية صغيرة تستخدم ٨٠٠٠٠٠ شخص وتنتج تيارا يكلف الكيلوواط الساعي منه من روبل واحد الى روبلين ، بينمـا لا تستخدم المحطات الكبيرة ، التي تنتج ٩٠ ٪ من التيار، سوى ٢٠٠٠٠٠ شخص ولا ترتفع أسعار كلفتها الى أكثر من ٨ كوبيكات للكيلوواط الساعي الواحد !

** ومثال على ذلك أن مشاريع اوكرانيا التعدينيـة قـدمت لزبائنهـا الاوكرانيين ابان الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٦٠ : ١٣٢٠٠٠ طن من المعادن و ٢١٠٠٠ طن من القضبان الفولاذية ، متجاوزة بذلك توقعات الخطة ، بينمـا ظلت شحناتها الى الجمهوريات الاخرى دون تطلبات الخطة ، أي دون ٨٢٠٠٠ من المعادن المطرقة و ١٨٠٠٠ طن من القضبان الفولاذية (١٤٧) .

وأعيد العمل بنظام الوزارات المسماة بـ « الصناعية » • ويجمع نظام التسيير الجديد بين المزيد من المركزية على مستوى القمة والمزيد من الاستقلال الذاتي على مستوى المنشآت ، محلا بذلك أنانية المنشآت محل الانانية الاقليمية •

ان التناقض بين نمط الانتاج غير الرأسمالي ومعايير التوزيع البورجوازية هو التناقض الجوهري في الاقتصاد السوفياتي ، كما في كل اقتصاد انتقالي • لكن هذا التناقض يأخذ ، بنتيجة التسيير البيروقراطي لذلك الاقتصاد ، أبعادا مشتطة ويتلبس طابعا تناحريا واضحا • فهو يتطور الى تناقض بين طابع القيم الاستعمالية للسلع الانتاجية وبين طابع القيم التبادلية للسلع الاستهلاكية، الى تناقض بين الدور الحسابي الخالص للمال في دائرة السلع الانتاجية وبين دور المعادل الواقعي للبضائع الذي يحتفظ به المال في دائرة السلع الاستهلاكية• وان مبدأ الايرادية الفردية للمنشآت يدخل من جديد المال بوصفه وسيلة دفع واقعية في دائرة السلع الانتاجية • ومن هنا كان بروز الميل الى معاودة ظهور انتاج البضائع وتداولها ، في مجال السلع الانتاجية ، مع كل ما يترتب عليه : الاختلال الميلي في التخطيط بالذات •

التسيير البيروقراطي والوضع العمالي

جرى تطبيق التخطيط في الاتحاد السوفياتي ، في شروط التسيير البيروقراطي للاقتصاد ، بمعدل تراكمي مرتفع أدى ، بالنظر الى التبذير الهائل الذي ينطوي عليه هذا الشكل من التسيير ، لا الى ارتفاع مستوى حياة المنتجين في البداية وانما الى انخفاضه الى حد ملحوظ • وفي مثل هذه الشروط أصبح الاكراه ، الاكراه السياسي والاكراه الاقتصادي (تخفيض الأجر الأدنى الاساسي الى ما دون الحد الأدنى الحيوي) الأداة الرئيسية بين أيدي الادارة للدفع بالطبقة العاملة على طريق زيادة الانتاجية • وقد أدى النضال البيروقراطي في سبيل المردود الى تنمية متواصلة للامساواة الاجتماعية والى وضع تشريع للعمل كان ما ينى يزداد قسوة •

ان الفرق في الدخل بين فئة العمال غير المختصين الذين يتلقون أدنى الاجور (كناسات ، بوابين ، حراس ليليين ، الخ) وبين المهندسين الرفيعي المقام قد بلغ منذ عام ١٩٣٥ نسبة ١ الى ٢٠ (١٤٩) • وفي عام ١٩٥١ وجد

وفد من النقابيين البلجيكيين اثناء زيارته للاتحاد السوفياتي فروقا مماثلة : فالاجر الشهري المقطوع للكناسة ٣٠٠ روبل ، ولعامل مختص في مصهرة حديد ٣٠٠٠ روبل ، وللمهندس ٥٠٠٠ روبل (١٥٠) • وذكر الوفد البريطاني الى مؤتمر موسكو الاقتصادي في نيسان ١٩٥٢ ، مع انه كانت تترأسه شخصيات محبذة للغاية للحكومة السوفياتية ، ذكر فروقا أقل ضخامة بقليل فيما يتعلق بالاجور المقطوعة الاساسية : ٣٠٠ روبل شهريا للكناسة ، و ٧٠٠ ـ ٨٠٠ روبل لسائق الشاحنة ، و ٢٥٠٠ روبل لرئيس الشعبة الفنية في الوزارات • وتشير مصادر سوفياتية رسمية الى أن « توتر » الاجور الشهرية الاساسية في عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ تراوح بين ٣٤٢ روبل للعامل المياوم و ٣٨٠٠ روبل للمدراء في الصناعة الكيميائية ، وهذا بغض النظر عن العلاوات (١٥٨) ! بيد أننا كلما ارتقينا سلم الهرم البيروقراطي ، مثلت العلاوات جزءاً إضافياً هاماً من الأجور ، وقد أشار المؤلفون الآنفو الذكر الى أن الدخل الشهري المقطوع الاجمالي لرئيس منشأة كبيرة في موسكو يصل الى ٧٠٠٠ أو ٨٠٠٠ روبل (١٥٢) •

وحتى بين العمال ، أدخل نظام العمل بالاجور الكبيرة التفاوت ، ومن السهل علينا أن نتخيل نتائج ذلك على الانسجام الداخلي للطبقة العاملة • ان توكيد م• دوب (١٥٣) القائل ان « التوتر » بين أدنى الاجور وأعلى الاجور هو ١ الى ٤ ، توكيد ينقضه كتابه بالذات : فقد جاء في هذا الكتاب ، في الصفحات ٩٢ ـ ٩٤ ، أن أدنى الاجور كانت ١١٠ روبلات شهريا في عام ١٩٣٦ ، بينما كان العمال المختصون غير الاستخانوفيين يكسبون ٥٠٠ روبل ، والاستخانوفيون يكسبون في أسبوع واحد بقدر ما كانوا يكسبون في السابق في شهر • وقد لاحظت مجلة « قضايا اقتصادية » (١٥٤) في عام ١٩٥٩ أن أجور العمال المختصين تتجاوز أجور العمال غير المختصين حتى ثمانية أضعاف •

ان هذا التمايز القسري في المداخيل العمالية يجعل المعدلات الاساسية تسقط الى ما دون الحد الادنى الحيوي ، ويرغم النساء المتزوجات على العمل حتى تستطيع الاسرة أن تحصل على أبسط أسباب الحياة • وقد بقي هذا التمايز ، ابان العهد الستاليني ، الأداة الرئيسية المحفز على زيادة المردود •

ان العمل بالقطعة معمم ٭ • والمعايير ترتفع تدريجيا • ومعدلات الاجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها معدلات الانتاجية ، عندما تزداد هذه الانتاجية (١٥٦) • وغالبا ما يتقدم النضال في سبيل تشديد العمل على النضال في سبيل زيادة الانتاجية عن طريق تعقيل المناهج الفنية وتنظيم العمل (١٥٧) • بيد انه ينبغي الاعتراف بأن شدة المجهود الجسدي تبقى على وجه العموم أدنى من شدته في البلدان الرأسمالية المتقدمة • وعندما ترفع الاستخانوفية انتاجية العمل فعلا ، فانها انما تتوصل الى ذلك عن طريق تعميق انقسام الطبقة العاملة وتمايزها • واستخانوف نفسه قد زاد انتاجه من الفحم لانه ما عاد يعمل بالمطرقة ـ المعول ، مرغما بالتالي عددا من رفاقه في العمل على أن يقصروا كل مجهودهم على ازاحة الفحم بالمجرفة ٭٭ :

« ان المساهمة الرئيسية (للاستخانوفيين) ••• تكمن في التمييز الدقيق بين العملية الاساسية والعمليات المساعدة والمكملة • وهذا ما يسمح بتحرير الشغيلة الرفيعي الاختصاص من ضرورة تنفيذ الوظائف التي يمكن أن ينفذها أناس أقل اختصاصا » (١٥٨) •

الا انه من الواضح ان انتاجية العمل قد حققت ، بفضل تقليد الآلات وطرائق العمل الاكثر تقدما في البلدان الرأسمالية ، تقدما هائلا منذ بداية التخطيط السوفياتي ، كما تدل على ذلك الارقام التالية :

٭ ان النسبة المئوية لاجمالي الاجراء الذين يتقاضون أجورهم على أساس العمل بالقطعة قد ارتفعت من ٥٧,٥ ٪ في عام ١٩٢٨ الى ٧٦,١ ٪ في عام ١٩٣٦ والى ٧٧ ٪ في عام ١٩٥٣ . ثم هبطت من جديد بفعل الاصلاحات ما بعد الستالينية الى ٧٢ ٪ في عام ١٩٥٦ و ٦٠ ٪ في عام ١٩٦١ (١٥٥) .

٭٭ هذه حقيقة معترف بها في « تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي » الجديد ، الذي يؤكد ان الاستخانوفية تستلزم « تقسيما فرعيا صحيحا للعمل اثناء عملية الانتاج ، وتحريرا (كذا !) للعمال المختصين من الاشغال الثانوية الاهمية (١٥٩) .

انتاج العامل السنوي من الحديد الصلب

(بالاطنـــان)

	١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٧
روسيـــا	٢٠٥	٢٤٩	٧٥٦
بريطانيـــا	٣٥٦	٣٦٦	٥١٣
الولايات المتحـــدة	٨١١	١٧٢٩	١٦٢٠
المـــانيـــا			٦١٢

انتاج عامل المناجم السنوي من الفحم

(بالاطنـــان)

	١٩٢٩	١٩٣٧
روسيـــا	١٧٩	٣٧٠
فرنسا	—	١٩٥
الولايات المتحدة	٨٤٤	٧٣٠
المـــانيـــا	٣٢٥	٤٣٥ (١٦٠)

ويتوصل الاقتصادي الاميركي والتـــر غالنسون الى الاستنتـــاج بأن الانتاجية في الصناعة السوفياتية كانت ، حتى قبل الحرب ، على وشك ادراك انتاجية بريطانيا وتصل الى ٤٠ ٪ من انتاجية الولايات المتحدة الاميركية . ومنذ ١٩٤٠ ، تقدر المصادر السوفياتية ازدياد الانتاجية بأنه بلـــغ ٣٧ ٪ في عام ١٩٥٠ ، ويقدر وه غالنسون هذا الازدياد بـــ ١٥ ٪ فقط الامر الـــذي قد يعادل ازدياد الانتاجية في الولايات المتحدة . ويقـــدر أبرام برغسون أن انتاجية العمل و « الرأسمال » الموظف في الاتحاد السوفياتي في عـــام ١٩٦٠ بـــ٩ر٥٤ ٪ من انتاجية الولايات المتحدة (١٦١) .

وفي عام ١٩٣٥ نشب آخر نزاع عام بين القيادة النقابية وبين ادارةمنشاة كبيرة (مصنع قاطرات وعربـــات « بروفترن روج » بالقرب من بريانسك) بصدد القرارات التي تتخذ من جانب واحد من قبل احدى هاتين الهيئتين . وبالرغم من أن القانون كان الى جانب النقابات ، الا ان اللجنة المركزيةللحزب الشيوعي السوفياتي وقفت ضدها بعنف (١٦٢) . والواقع انه اذا كانالعمال

السوفياتيون يملكون ، على الورق، الكثير من أجهزة ومنظمات الحماية ضد سوء استعمال البيروقراطيين لسلطتهم ، الا ان القوانين الانضباطية الخاصة تلغي عمليا امكانيات الدفاع هذه في العديد من قطاعات الصناعة الاساسية (١٦٣) * •

ولقد بات قانون العمل السوفياتي مذ ذاك أقسى قانون للعمل في العالم بدون أدنى ريب • فطابعه المكشوف طابع اكراهي قمعي ، ولا سيما بعد المراسيم والانظمة التي صدرت في أعوام ١٩٣٨ ــ ١٩٤١ ، والتي استمر مفعولها ساريا بعد نهاية الحرب (١٦٥) : قوانين ومراسيم ٢٠ كانون الاول ١٩٣٨ عن مسك دفتر عمل ، و ٢٨ كانون الاول ١٩٣٨ عن عقوبات التأخر في الوصول الى المصنع والغاء مزايا الضمان الاجتماعي بالنسبة الى الشغيلة « المدانين » بمثل هذه « الجنح » ** ، و ٢٦ حزيران ١٩٤٠ عن تغيير الاستخدام والتغيب المعاقب بالسجن اذا تجاوز عشرين دقيقة ، و ١٨ كانون الثاني ١٩٤١ عن الانضباط في أماكن العمل ، الخ • (١٦٦) • ويحظر مرسوم ٢٦ حزيران ١٩٤٠ على الشغيلة والمستخدمين تغيير أماكن عملهم الا في أحوال اضطرارية شديدة نص عليها المرسوم (١٦٧) •

وقد أصدرت محكمة الاتحاد السوفياتي العليا حكما وحدت فيه بين رفض أداء ساعات اضافية تطلبها ادارة مصنع من المصانع ، أو حتى رفض

---

* مثل هذا القانون موجود على سبيل المثال في صناعة الآلات ــ الادوات (١٦٤) .

** ينبغي ان نشير الى ان تعويضات المرض تتفاوت الى الضعف حسبما اذا كان العامل عضوا في النقابة او لا • وهي تتفاوت ، بالنسبة الى الاعضاء في النقابات ، حسب مدة الاستخدام في منشأة واحدة ، وذلك بالنسب التالية :

مدة الاستخدام	٪ من الاجر ١٩٣٨	١٩٤٨	١٩٥٥
حتى ٦ اشهر			
من ٦ اشهر الى ٣ أعوام	٥٠ــ٦٠ ٪	٥٠ ٪	٥٠ ٪
من ٣ أعوام الى ٥ أعوام	٨٠ ٪	٦٠ ٪	٦٠ ٪
من ٥ أعوام الى ٦ أعوام	٨٠ ٪	٨٠ ٪	٧٠ ٪
من ٦ أعوام الى ٨ اعوام	١٠٠ ٪	٨٠ ٪	٧٠ ٪
من ٨ أعوام الى ١٢ عاما	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	٨٠ ٪ الخ

اطاعة أمر بالعمل في يوم عطلة رسمي ، وبين التغيب ، وعاقبت ذلك بانقاص الأجر او بالسجن — مع أن مثل هذه الاوامر غير مشروعة بموجب التشريع السوفياتي ! وبالرغم من أن هذا الحكم صدر في عام ١٩٤١ ، الا أنه أصبح مذ ذاك جزءً من القوانين المرعية الاجراء (١٦٨) •

ان فظاظة وتعسف التسيير البيروقراطي ، المحتمين في نظام توزيع قائم على امتيازات هامة وسط فاقة ما تزال ماسة الى المنتجات ذات الضرورة الحيوية ، قد ولد توترا اجتماعيا استثنائيا • وانما من هنا كان ارهاب الدولة تجاه مواطنيها ، ونظام معسكرات العمل الاجباري * والمكانة الهامة لبوليس الدولة في الحياة الاجتماعية كلها •

لقد خلق القادة السوفياتيون ، باختيارهم عن عمد الاعتماد على مصالح أقليات صاحبة امتياز بدلا من الاعتماد على مصالح جمهور الشغيلة لتوفير الاندفاع الضروري للتصنيع ، خلقوا مجتمعا شديد التمايز • فبموجب الاحصائيات الرسمية انتقلت نسبة الاعضاء العمال في مجلس السوفييت الاعلى من ٤٥ ٪ في عام ١٩٣٧ الى ٤٢ ٪ في عام ١٩٤٦ والى ٣٥ ٪ في عام ١٩٥٠ • وقد تدنت هذه النسبة في مجلس سوفييت موسكو الى ٢٩ ٪ في عام ١٩٥٣ (١٧٠) • وفي مجلس الاتحاد كان ١٠ ٪ فقط من المندوبين عمالا في عام ١٩٥٠ ، و ٨٠ ٪ موظفين في الدولة أو الحزب أو الجيش •

وفي المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي كان أقل من ٢٠ ٪ من المندوبين « يعملون مباشرة في الصناعة أو في نظام النقل » • ومع ذلك كان هذا الرقم أكبر بـ ٢ر٧ مرة منه في المؤتمر التاسع عشر (١٧١) ! وقد ساهم الغاء مجانية التعليم المتوسط والعالي في عام ١٩٤٠ مساهمة كبيرة في هذا التبيس • ويشير بيانشتوك وشفارتز بالاصل الى ان نسبة الطلاب العمال أو أبناء العمال قد تراجعت ، حتى قبل ذلك الالغاء ، من ٤٦ر٦ ٪ في

---

* يؤكد نعوم جاسني (١٦٩) ، بالاستناد الى الوثائق السوفياتية السرية ، عدد العمال الاجباريين في عام ١٩٤١ بـ ٣ر٥ مليون ، وانتاجهم بـ ١ر٢ ٪ من الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفياتي . وقد ارتفع هذا الرقم كثيرا غداة الحرب مباشرة .

عام ١٩٣١ الى ٣٣٫٩ ٪ في عام ١٩٣٨ ، بالرغم من ان نسبة العمال من السكان قد زادت اثناء ذلك زيادة كبيرة (١٧٢) •

ان شهادات سوفياتية عديدة تشهد هي نفسها على ان البيروقراطية قد أصبحت فئة مغلقة تعي مصالحها الخاصة وعيا كاملا • فيوما بعد يوم نقرأ شهادات عن المدراء الذين يتكلمون عن مصانع « هم » وعن آلات « هم » (من هذه المراجع « مجلة الادب » في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥١ ومسرحية « مزاج موسكوفي » لاناتول سوفرانوف المنشورة في عدد كانون الثاني ١٩٤٩ من مجلة « أوكتوبر » وأنظر أيضا الكاريكاتور الذي ظهر في « البرافدا » الصادر في ٥ كانون الثاني ١٩٥٠ عن « الخوف والتخويف » كأساس للعلاقات بين العمال وادارة المنشآت • ونقرأ في صحيفة « ترود » في ٢ شباط ١٩٥٧ بصدد صناعة الجرارات والسيارات : « ان ادارة المنشآت تدوس على التشريع العمالي » • وقد استخدمت الصحيفة نفسها الصيغة عينها ، في عددها الصادر في ٨ أيلول ١٩٥٣ ، بمعنى أعم : « ما يزال هناك الى اليوم جمهور (!) من الموظفين الاقتصاديين القياديين يطأ باقدامه بوقاحة حقوق المواطنين السوفياتيين ••• » •

وثمة بيروقراطيون « يرفضون أن يشغلوا منصبا آخر غير منصب المدير » • وهم ينجبون « شبيبة ذهبية » تصل « خرجيتها » الى ١٠٠٠ روبل شهريا ــ أي أكثر من أجر العامل الوسطي • و « سياراتهم الرسمية » تقودهم الى « عزباتهم » والى رحلاتهم الاستجمامية • وتكلف « عزباتهم » مئات الالوف من الروبلات ، وتمثل « توظيفا حقيقيا للرأسمال » ، وتسمح لورثتهم بـ « العيش من ريوعهم » اذا ما أعادوا بيعها « بربح » • ويعدد كاتب هذا المقال ملاك هذه « العزبات » على النحو التالي :

« كتاب ، رسامون ، فنانون ، علماء وغيرهم من الاشخاص الذين منحتهم الحكومة الاولوية ••• مدراء مشاريع ، موظفون مسؤولون عن التعاونيات والمطاعم العامة وهيئات البناء والخدمات البلدية •• حقوقيون خاصون » (١٧٣) •

ان نظام التسيير البيروقراطي وتبعية العمال الفظة للبيروقراطية يمثل تبذيرا هائلا للنتاج الاجتماعي الفائض حتى من الزاوية الاقتصادية

الصرفة ✻ . وقد جاء في احصائيات حديثة العهد ان ثلث الاجراء في الاتحاد السوفياتي مستخدمون . ووجود هذه الكتلة الضخمة من البيروقراطيين تقلص من جهة مال استهلاك المنتجين ، وتحول من الجهة الثانية جزءا هاما من فائض النتاج الاجتماعي نحو الاستهلاك غير المنتج .

ان اختلال التناسب بين تطور الصناعة الثقيلة وتطور الصناعة الخفيفة، ذلك الاختلال الذي يقوم عليه التسيير البيروقراطي ، يمثل صرعا عميقا في النظام الاقتصادي ، لا تني انعكاساته على تطور الصناعة الثقيلة بالذات في اتساع متزايد ، الشيء الذي يتجلى قبل كل شيء في تأخر الانتاجية وما يترتب عليه من بذل المنتجين لجهود خلاقة شاقة .

لكن كلما تطورت القوى المنتجة ، وارتفع المستوى العام لاختصاص المنتجين التقني ولثقافتهم ، وكلما زاد الوزن النوعي للطبقة العاملة بالنسبة الى مجمل السكان ، اشتدت وطأة تعسف البيروقراطية وطغيانها على جمهور الشغيلة وتضاءلت قدرتهم على احتمالها . ان كل قفزة جديدة للاقتصاد المخطط الى أمام تستلزم المزيد من الحرية ، والمزيد من المبادهات ، والمزيد من النشاط العفوي لجمهور المنتجين ، كما تستلزم تضاؤل الرقابة من أعلى .

✻ قارنت المجلتان السوفياتيتان « قضايا اقتصادية » و « الصناعة » (لسان حال الصناعة الثقيلة) في مطلع الحرب بين عدد العمال والمستخدمين في منشأة سوفياتية وعددهم في منشأة اميركية مشابهة . وكانت النتيجة مخيفة. ففي محطة كيميروفسكايس الكهربائية التي تملك نفس القوة ونفس نمط الانتاج اللذين تملكهما محطة « ساوث آمبوي » في الولايات المتحدة ، يوجد ٤٨٠ عاملا ومستخدما مقابل ٥١ في المحطة الاميركية . وفي منجم للفحم تابع لتروست كيزولوغول (الاورال) ينتج نصف الفحم الذي ينتجه منجم مماثل في بنسلفانيا (شركة بتسبرغ كول) ، يوجد ضعفان من عمال الانفاق ، وثلاثة أضعاف من عمال السطح ، و ٨ أضعاف من المستخدمين المكتبيين ، و ١١ ضعفا من جهاز الرقابة والتسيير ! وذكرت مجلة سوفياتية أخرى « مجلة الزراعة الاشتراكية » أن في الكولخوزات السوفياتية عددا من المحاسبين والمراقبين والسعاة الخ يبلغ ١,٥ مليون على الاقل فائضا عن الحاجة (١٧٤) . وقد تباهى خروتشيف في عام ١٩٥٧ بأنه قلص الجهاز البيروقراطي بمقدار ٩٠٠٠٠٠ شخص خلال الاعوام الثلاثة السابقة (١٧٥) وهذا لم يمنعه في مطلع عام ١٩٦١ من فضح النهب وسوء الاستعمال اللذين تقترفهما البيروقراطية على نطاق واسع في الزراعة .

لكن النظام الستاليني كان ينكر هذه الحريات حتى على البيروقراطية بالذات الى حد كبير • وبذلك نضجت الشروط بسرعة منذ عام ١٩٥٠ لاصلاحات العهد الخروتشيفي •

اصلاحات عهد خروتشيف

كان الاقتصاد السوفياتي ، خلال السنوات الاخيرة قبل موت ستالين، قد وصل الى طريق مسدود : فلم يعد بامكان الدولة الكبرى الثانية في العالم أن تطعم سكانها ! ففي عام ١٩٥٠ و ١٩٥٣ ركد انتاج الحبوب وعدد الابقار ركودا تاما ، في مستوى أدنى من مستوى ١٩٢٨ ! وركد أيضا عدد أيام العمل الذي وفره الفلاحون في الكولخوزات ، وبقي أدنى منه في عام ١٩٤٠ (١٧٦) • وكان الناس يصطفون باستمرار أمام مخازن التموين ، وأبدى المستهلكون استياءهم بصورة متزايدة العلنية •

فكان بمالنكوف ومن ثم خروتشيف ان عكسا التيار ، مباشرة بعد موت ستالين • فتمت زيادة أسعار شراء التجهيزات الالزامية بصورة هامة • وتمت زيادة انتاج سلع الاستهلاك الصناعية زيادة قوية ، وأرسل قسم هام منها الى الريف • وانتقلت القدرة الشرائية للكولخوزات من ٤٣ مليار روبل في عام ١٩٥٢ الى ٩٥ مليارا في عام ١٩٥٦ و ١٣٥ مليارا عام ١٩٥٨ •

وكان مفترضا باستصلاح « الاراضي البكر » في سيبيريا أن يسمح بزيادة لانتاج الحبوب • غير ان نتيجة الاجراءات لم تسمح بحل أزمة الزراعة السوفياتية • فاذا صح ان الانتاج البضاعي للحم والزبدة والحليب قد ازداد ازديادا هاما (انتقل من ٥ر٤ ملايين طن من اللحم في عام ١٩٥٣ الى ٩ر٦ ملايين طن في ١٩٥٧ ، ومن ٧ر١٣ مليونا من أطنان الحليب عام ١٩٥٣ الى ٥ر٢٣ مليونا عام ١٩٥٧) ، فان انتاج الحبوب قد شهد تموجات سنوية فائقة ، حسب اصابة « الاراضي البكر » بالجفاف أو عدم اصابتها • فبقي هذا الانتاج بعيدا عن الـ ١٨٠ مليون طن مخزون ، المرتقبة لعام ١٩٦٠ •

منذ ذلك الحين ، قررت الحكومة السوفياتية تعديل مظهر أساسي لسياستها الزراعية ، والاستناد الى « المصلحة المادية » للكولخوزيين أنفسهم • وتم الغاء التسليم الالزامي المنخفض السعر • وبيعت الجرارات والآلات

الزراعية للكولخوزات • فسلمت هذه انتاجها للدولة ، بعد ذلك الحين ، بأسعار مربحة ، سمحت لها بتراكم سريع لموجودات هامة بالروبلات • وحصلت ، علاوة على ذلك ، على اذن انشاء منشآت صناعية لانتاج مواد بناء ، وأدوات عمل صغيرة ومنتجات غذائية (معلبات ، مقانق ، معجنات ، الخ •) كان للكولخوزات حق بيعها في المدن • فتشجع الانتاج الزراعي بفعل ذلك ، تشجعا قويا ، وازداد في الوقت نفسه الفارق بين الكولخوزات الثرية والكولخوزات الفقيرة • وفي أثرى الكولخوزات ، بدأت مكافأة الفلاحين بالنقد فحسب، بمعدلات تقترب من معدلات العمال المتوسطين(١٧٧)•

وبهدف زيادة الانتاجية وامتصاص أحد الاسباب الاساسية للاستياء الشعبي ، جرى حل معسكرات العمل الاجباري على نطاق واسع وخففت بنود قانون العمل تخفيفا كبيرا • كما ألغيت العقوبات الجزائية التي كانت تنزل بالعمال المتأخرين أو المتغيبين بلا مبرر • في الوقت نفسه ، تم تخفيف مركزية تسيير الصناعة بخلق السوفنارخوز ، ومنحت النقابات مجددا بعض الحقوق فيما يتعلق بمراقبة التسريحات ومعايير العمل وتعرفات الاجور الخ• وقد تقلصت اللامساواة الاجتماعية بعض الشيء بنتيجة رفع الاجور المتدنية واعادة العمل بنظام مجانية التعليم المتوسط والعالي •

وأخيرا فان الزيادة المرموقة في انتاج السلع الاستهلاكية الدائمة والمجهود الجبار الذي بذل في البناء العقاري كان لهما أثرهما في تقليص الاختلال بين المستوى العالمي لتطور القوى المنتجة والمستوى المنخفض لمعيشة الشعب • وقد وُضِعَ الوعد ببلوغ مستوى المعيشة السائد في الولايات المتحدة وتخطيه في أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ ، في مركز اهتمامات الخطتين السباعيتين اللتين تمت صياغتهما بعد التخلي عن الخطة الخمسية السادسة التي لم يتم تحقيقها • لكن معدلات النمو الصناعي قد تم تخفيضها في الوقت نفسه (١٧٨) • فقد زاد الاستهلاك الفعلي لكل فرد بنسبة ٦٦ ٪ بين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ ، العام الذي زاد فيه بنسبة الضعف تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٢٨ وعام ١٩٣٧ ، وبنسبة ضعفين عما كان عليه في عام ١٩٤٤ (١٧٩) •

ولكن في الوقت الذي ما أمكن فيه للخطة الخمسية السادسة أن تتحقق * ، ما أمكن للخطة السبعية التي حلت محلها أن تحقق هي الاخرى أهدافهـا في مضمار السلع الاستهلاكية • وقد تباطأ الارتفاع في مستوى المعيشة، بل انه تلاشى مؤقتا في عام ١٩٦٢ ، بينما راح معدل نمو الاقتصاد يتدنى • علـى هذا النحو انتهى العهد الخروتشيفي • وفي أعوام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦ تم اجراء اصلاحات جديدة بهدف رفع معدل النمـو الاقتصادي في الخطة الخمسيـة الثامنـة •

ان هذه الاصلاحات المختلفة تعدّل جزئيا بنيـة الاقتصاد السوفياتي كما وصفناها أعلاه • لكنها لا تغير من واقـع التناقضات الرئيسية للاقتصاد السوفياتي ، كما بين ذلك فيما يتعلق بالتسيير الصناعي •

* هي ذي مقارنة بين الاهداف التي توقعتها هذه الخطـة لعـام ١٩٦٠ وبين الانتاج المتحقق فعلا :

	اهداف الخطة السادسة لعـام ١٩٦٠	الانتاج الفعلي في ١٩٦٠
الفحم (ملايين الاطنان)	٥٩٣	٥١٣
البترول (ملايين الاطنان)	١٣٥	١٤٧ر٩
الفولاذ (ملايين الاطنان)	٦٨ر٣	٧١
الاسمنت (ملايين الاطنان)	٥٥	٤٥ر٥
الكهرباء (مليارات الكيلوواط في الساعة)	٣٢٠	٢٩٢ر٣
القطنيات (مليارات الامتار)	٧ر٢٧	٦ر٣٩
الاحذية (ملايين الازواج)	٤٥٥	٤١٩ر٣

الفصل السادس عشر

اقتصاد مرحلة الانتقال

الثورة الصناعية الثالثة

ظهرت التباشير الاولى لثورة صناعية ثالثة ابتداء من الاعوام الاربعينيات من القرن العشرين • وكان أساس الثورة الاولى الآلة البخارية ، والثانية المحرك الكهربائي والانفجاري • أما الثورة الصناعية الثالثة فتقوم على تحرير الطاقة النووية وعلى استخدام الآلات الالكترونية •

يشكل الاستعمال المنتج للطاقة النووية أول رد أوجدته عبقرية البشر على المشكلة الباعثة على القلق في نظر بعضهم ، مشكلة فقدان موارد الطاقة العالمية • وسوف يكون الرد الثاني ، بلا أدنى ريب ، استخدام الطاقة الحرارية ـ النووية والشمسية •

ان في وسع الطاقة النووية ان تخفض من اليوم نفقات تصنيع بعض المناطق المتخلفة (اميركا اللاتينية ، أجزاء شاسعة من الهند أو الصين) حيث يعز الفحم أو يصعب نقله وحيث تكلف الطاقة الكهرمائية أكثر مما تكلف الطاقة النووية (١) •

وقد أعاقت رأسمالية الاحتكارات بتصميم طوال أكثر من عشرة أعوام تفتح الثورة الصناعية الثالثة • وانه لامر له دلالته ان تكون الخطوات الاولى نحو بناء محطات نووية مندمجة بشبكة التوزيع الكهربائي قد تمت في الاتحاد

السوفياتي ، وبوجه خاص في بريطانيا ، لا في الولايات المتحدة التي تتمتع مع ذلك بمعارف نووية متفوقة على معارف سائر العالم • فالانشاءات الكهربائية الضخمة والمصالح البترولية ، الخاضعة لرقابة أقوى التروستات في الولايات المتحدة ـ « بيل سيستم » المرتبط بمجموعة مورغان ، ومجموعة روكفلر ـ عارضت التطور السريع للمحطات النووية • بيد ان هذه العرقلة فت في عضدها في النهاية ، وساعدت على ذلك المزاحمة الدولية • وبذلك تكون الثورة الصناعية الثالثة قد شقت طريقها نحو التحقق (٢) •

لقد فرضت طرائق الانتاج نصف الآلية نفسها في الاعوام الثلاثينيات كخطوة أخيرة من خطوات العمل المسلسل • فبعد خمسة أعوام من جهود متواصلة في البحث والتجريب كلفت ٨ ملايين دولار ، نجحت شركة « أ• و• سميث تي أوف مليووكي » في بناء مجموعة آلات تنتج «شاسيات» السيارات بمعدل ٧٢٠٠ في اليوم الواحد ، وتحول مطائل الحديد الى شاسيات عبر ٥٢٢ عملية متباينة • ولا يساهم في هذا الانتاج سوى حوالي ٢٠٠ عامل عملهم الرئيسي الاشراف والرقابة (٣) • وقد تكررت هذه الامثلة في العديد من المنشآت الاميركية والسوفياتية والبريطانية ، وفيما بعد الالمانية •

وللانتقال من الانتاج نصف الآلي الى التأليل التام ، ينبغي انهاء دور العمل اليدوي في بداية السلسلة ونهايتها ، وفي تسيير الآلات وتوقيفها ، وفي مراقبة نوعية الانتاج وكميته ، وكذلك انهاء دور عمل الرقابة العامة • وقد تولت هذه الوظائف أجهزة الكترونية (٤) • ولقد كثرت تطبيقات هذه التقنية وهي ما تني تزداد عاما بعد عام • ومن أمثلة ذلك انتاج دواليب السيارات ، والقضبان الفولاذية لحقول البترول ، وصناعة الزجاج والورق الميكانيكية التي استغنت نهائيا في بعض الحالات عن اليد العاملة • ومن أمثلة ذلك أيضا مصنع فيه أربعة (!) مراقبين هم الكائنات البشرية الوحيدة التي « تؤمّن » انتاج الاسطوانات بواسطة ست عشرة آلة ، وكذلك مصنع قنابل روكفورد (ولاية ايلينوي) الذي لا تلمس فيه أي يد بشرية المنتجات بدءا من ادخال كتل الفولاذ الى تعليب القنابل (٥) • ومن الممكن ان يقارن المصنع الآلي لدواليب البيليا في موسكو بهذه المنشآت الآلية • وقد بلغ

التأليل أقصى ذروة له في ميدان المحطات الكهربائية والمصافي البترولية الموجهة التي تعمل بالرغم من غياب الشغيلة الكامل (٦) •

وبذلك تكون التقنية المعاصرة قد وجدت ردا « مطلقا » على أقدم الاعتراضات الموجهة الى الاقتصاد الاشتراكي : « من ذا الذي سيقوم اذن بالاعمال الشاقة او المنفرة او الضارة بالصحة ؟ » • فالجواب واضح اليوم : ان الآلات كفيلة بأداء هذه الاعمال كافة • ولقد أثبت الاستاذ فيينسر ، منذ عشرة أعوام ، انه اذا ما شيدت بنجاح نماذج لآلات رقابة واشراف ، أمكن بناء آلات أخرى قائمة على المبدأ نفسه بتكاليف متناقصة ، الى ان يأتي يوم يتبين فيه ان بناءها رابح لا من وجهة النظر الاجتماعية فحسب ، بل أيضا من وجهة النظر الاقتصادية (٧) •

لكن اذا كانت الثورة الصناعية الثالثة تخلق امكانية هائلة لتحرير الانسان من أعباء ومشاق وملل العمل الميكانيكي غير الجدير به ، فهي تنطوي في الوقت نفسه على أخطار مباشرة على بقاء الجنس البشري •

لقد أمكن للثورة الصناعية الاولى والثانية أن تبلغا ذروة تطورهما في اطار نمط الانتاج الرأسمالي ، ولو بتكاليف رهيبة وتضحيات غير معقولة بالنسبة الى المعاصرين • أما الثورة الصناعية الثالثة فتنسف اطارات الملكية الخاصة بالذات • ففي البلدان كافة ، ما أمكن للطاقة النووية أن تتطور الا في المخابر والمنشآت العامة • ولو تحولت الى الميدان الخاص لنجم عنها خطر عظيم ، خطر وضع الانسانية تحت رحمة مجنون يستطيع اذا شاء أن يفجر الكرة الارضية بكاملها • ان التقنية النووية هي أول تقنية حديثة لا غنى لها عن الاشكال المتقدمة من الرقابة العامة ، لا لدواعي الربح او الصحة او العدالة فحسب ، بل أيضا لتأمين بقاء البشرية بالذات • وحتى في أيدي الدول الرأسمالية تهدد هذه التقنية وجود الجنس البشري ، وذلك بقدر ما يترتب عليها من سباق للتسلح وأخطار حرب نووية •

ويؤدي التأليل ، من جهة أخرى ، الى تطور هائل فيانتاجية العمل * ،

---

* يقول السيد هنري جان ، المهندس العام في مؤسسة المواصلات الموجهة الفرنسية ، ان انتاجية الورشة تتضاعف من خمس عشرة الى عشرين مرة (!) عندما تستبدل الآلات العادية بآلات آلية . أما على صعيد المصنع فتبلغ الزيادة ٥٠٠ ٪ (٨) .

بحيث لا يعود هناك بد من انقلاب شامل في النظــام الاقتصادي (تخفيض جذري للاسعار التي تقترب من الصفر ، تخفيض جذري لساعات العمــل ، الخ) لتجنب تحول التأليل على المدى الطويل الى مصدر دائم للاختلالات • فعدد الشغيلة العاملين في الانتاج ينخفض باستمرار ، بأرقام نسبية وأحيانــا بأرقام مطلقة • فمن عام ١٩٥٣ الى آذار ١٩٦٠ زاد الانتــاج الصناعــي في الولايات المتحدة أكثر من ٢٢ ٪ ، وتناقص الاستخدام ١١ ٪ • ومن عــام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٢ زاد انتاج الصناعة الالكترونية ٢٧٥ ٪ ، بينما لم يزد الاستخدام سوى ٤٠ ٪ (٩) • وفي فرنسا لم يزدد عدد العمال المستخدمين في الصناعة سوى ٤ ٪ من عام ١٩٥٣ الى تشريــن الاول ١٩٦١ ، بينمــا زاد الانتاج الصناعي ٨٩ ٪ (١٠) •

وفضلا عن ذلك تحل الثورة الصناعية الثالثــة الآلات محــل العمــل الفكري ، بقدر ما أحلتها الثورة الاولى محل العمل اليــدوي • ان الآلاف والآلاف من المستخدمين والمحاسبين والمحققين في المصارف وشركات التأمين ومكاتب المصانع الكبيرة يستغنى عنهم بالآلات الحاسبة الالكترونية ❊ •

ومن مفارقات الامور ان الاستعمال الخاص للتأليل يؤدي الى ارتفــاع الاسعار ونقص الاستخدام وتحويل عدد متعاظم من الشغيلة نحــو وظائف غير منتجة • بل ان بعض التكنوقراطيين يفكرون بانشاء نظام اقتصادي يقصي عنه نهائيا البشر ، أولئك « الكائنات الذين يصعب تسييرهم وتوقــع ردود أفعالهم » (١٢) ، ليطعمهم مجانا ، شأن البروليتاريين الاقدمين ، السادة الجدد لهذا المجتمع الممسوخ •

من الممكن اذن ان تفضي الثورة الصناعية الثالثة الى هجران او تدمير الحريات والحضارة والبشرية • ولتجنب هذا الشر، ينبغي اخضاع استخدامها

❊ « حتى مظهر المكتب الكبير يجنح أكثر فأكثــر الى أن يكــون شبيهــا بمظهر مصنع ، بصفوف مستخدميه الطويلة ، وفي بعض الحــالات بسجادتــه الآلية لنقل الاوراق من نقطة الى أخــرى . وكل فرد لا ينفــذ سوى جــزء من العمل . والوظيفة الرتيبة لمستخدم على الآلة الحاسبة مرتبطة على سبيل المثال بالاعمال المملة المماثلة التي يقوم بها طابور من مصنفي التذكرات والسكرتاريين والمحاسبين والسعاة ، قبله أو بعده » (١١) •

لتوجيه البشر الواعي • ومن الواجب التغلب على البون بين انتصار العلوم الطبيعية وبين ترك المسائل الانسانية لـ « آلية السوق » او أنانية المالكين • وحتى لا تتحول القوى المنتجة التي حررتها الثورة الصناعية الثالثة الى قوى دمار شامل ، ينبغي أن تؤهل وتروض وتمدن عن طريق خطة عالمية للتنمية الاقتصادية • وينبغي أن تكون نتيجة عمل هذه القوى تسييرا واعيا للمسائل الانسانية ، أي مجتمعا اشتراكيا * • وبالاصل ، تساعد بعض مظاهر التقنية الجديدة هذا المجتمع على الولادة ، بالنظر الى ان الآلات الحاسبة الالكترونية تسهل كثيرا أعمال التخطيط •

ضرورة مرحلة انتقالية

ان الاقتصاد الاشتراكي انما هو الاقتصاد القائم على تلبية الحاجات لا على السعي وراء الربح • ففي حالة الغاء نمط الانتاج الرأسمالي على نحو شامل وعالمي ، يصبح من الممكن كل الامكان على ما يبدو الانتقال فورا ، دونما فترة انتقالية غير الفترة التي توجبها الظاهرات السياسية * ، الى تنظيم اقتصاد يلغي الانتاج البضاعي ويلائم بين مجهود البشر الانتاجي وبين تلبية الحاجات الجارية • والشرط الاول لمثل هذا التحول السريع والجذري هو

---

* « ان الرد (على أخطار التأليل) هو بالبداهة مجتمع مبني على قيم انسانية هي غير قيم البيع والشراء . وللوصول الى هذا المجتمع لا بد من مقدار لا بأس به من التخطيط ... » (١٣) .

* يمكننا أن نطلق اسم « مرحلة انتقال احتكاكية » على المرحلة التي يعوض المجتمع اثناءها عن **التكاليف الكاذبة** للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وعن نتائج الدمار والفوضى التي تنجم آنيا عن كل ثورة اجتماعية . لقد كرس ن. بوخارين في « اقتصاد مرحلة التحويل » فصلا مثيرا للاهتمام عن هذه المشكلة (٤) . وبعكس « مرحلة الانتقال الاحتكاكية » هذه التي لا تطرح من مشكلات على الآلية الاقتصادية غير المشكلات الآتية من الخارج ، تطرح المرحلة الانتقالية بمعناها المعهود ، والتي سنتكلم عنها في الصفحات التاليات ، تطرح مشكلات اقتصادية داخلية . ففي الحالة الاولى يكون المطلوب العودة من اعادة الانتاج المضيقة الى اعادة الانتاج البسيطة ، أما في الحالة الثانية فيكون المطلوب الانتقال من اعادة انتاج موسعة على اساس معتدل للنمو الى اعادة انتاج موسعة مرتفعة معدل النمو .

قصر الحاجات على الحاجات الاولية : فعلى البشر أن يكتفوا بسد رمقهم ، وباللباس المتقشف ، وبامتلاك مسكن متواضع ، وبارسال أولادهم الى مدارس متواضعة ، وبالتمتع بخدمات صحية معقولة .

ان القوى المنتجة التي تملكها البشرية اليوم تسمح بتلبيةهذه الحاجات، بدون أي مرحلة انتقالية للتراكم وللمزيد من التقدم الصناعي . ولا بد في هذه الحالة بالطبع من اعادة توزيع القوى المنتجة الموجودة على نطاق واسع جداً ، ومن تحويل صناعة السيارات الى صناعة جرارات وآلات زراعية ، ومن توجيه الصناعة الكيماوية نحو انتاج الاسمدة والمنتجات المستخدمة في بناء المساكن والمنتجات الصيدلية ، ومن تركيز البحث العلمي على مشكلات الغذاء والملبس والمسكن والصحة ، ومن تكريس الجزء الاكبر من الانتاج العالمي للبلدان المتخلفة .

قد ينفي بعضهم ان تكون القوى المنتجة الموجودة كافية حتى لتلبية حاجات البشرية الاولية ، ولا سيما الغذاء والمسكن والصحة . ان هذا الاعتراض غير ذي قيمة . فالجزء المخصص اليوم من الصناعة الكيماوية العالمية لانتاج الاسمدة والمنتجات الصيدلية ضئيل للغاية الى حد تمكن معه مضاعفة هذا الانتاج ثلاثة او أربعة او خمسة أمثال من غير ان تكون هناك ضرورة لمرحلة انتقالية لتنمية الاستطاعة الانتاجية . أما الغذاء فان الجدول التالي الذي وضعه في عام ١٩٤٤ م.ر. سالتر ، أحد الاختصاصيين العالميين الكبار في هذا الموضوع ، يقدر الحد الاعلى من امكانية الانتاج على النحو التالي (بملايين الاطنان المترية) :

	الانتاج في حقبة ما قبل الحرب	الحاجات العالمية في عام ١٩٦٠ حسب الحد الأمثل الفيزيولوجي	الحد الأعلى من طاقة الانتاج في المساحة المزروعة حالياً بالوسائل الراهنة	الحد الأعلى من طاقة الانتاج في المساحة المزروعة حالياً والبالغة ٤٠٠ مليون هكتار
الحبوب	٣٠٠,٤	٣٦٣,٥	٣٦٠	٧٥٣

الجذور والدرنيات	١٥٣٫٢	١٩٤٫٥	٢٣٠	٥٣٥٫٥
السكر	٣٠	٣٣٫٦	٣٤٫٥	١٧٨٫١
الثمار والخضار	١٥٦٫٣	٤١١	٢١١	٤٧٠
الشحوم والزيوت	١٥٫٢	٢٠٫٤	١٨	٧٠٫٩
اللحم	٦٥٫٦	٩٥٫٨	٧٨٫٨	٩٦٫٨
الحليب	١٥٠٫٢	٣٠٠	١٨٠٫٢	٣٢٣٫٢ (١٥)

وينبغي ان ننوه بان النمو الهائل في الانتاجية الزراعية منذ عام ١٩٤٧ يستلزم اعادة النظر في العمودين الثالث والرابع ، بحيث تزيد الارقام بنسبة ٢٠ او ٣٠ او حتى ٥٠ ٪ تبعا لاصناف المنتجات المذكورة * .

لكن مثل هذا الاعتماد « الفوري » على اقتصاد قائم على التوزيع حسب الحاجات ـ على أن نأخذ دوما في حسابنا « مرحلة الانتقال الاحتكاكية » ـ يصطدم بعقبتين كبيرتين .

فمن جهة أولى تتجاوز حاجات قسم لا بأس به من البشرية ، وهي حاجات ملباة في الوقت الراهن ، من بعيد تلك الحاجات الاولية . فغالبية سكان البلدان المتقدمة صناعيا لا يكتفون البتة بالأكل والشرب واللبس بتقشف ، وبالسكن كيفما اتفق الامر ، وبتعليم أولادهم القراءة والكتابة ، وبالاعتناء بصحتهم على قدر الوسائل المتوفرة . فالتوسع الشامل في انتاج وتداول البضائع، منذ قرون عدة، قد وسع أفقهم الى ما وراء الحدود الضيقة

---

* اليكم بعض الدلائل التي تدعم هذا التحليل المتفائل . فمن أصل ٣٥٠ مليون مزارع في العالم ، ما يزال ٢٥٠ مليونا يفلحون بمحاريث خشبية السكة . أما المئة مليون من الفلاحين المتقدمين فلا يتوفر لهم سوى ١٠ملايين جرار . ولو حولت صناعة السيارات الى صناعة جرارات لامكن انتاج اكثر من ١٠ ملايين جرار سنويا . ويلاحظ الاستاذ باد ، من ناحية اخرى ، ان الاستهلاك العالمي من الاسمدة لا يتجاوز ١٠ ٪ من الكمية اللازمة لاستثمار أمثل للاراضي المزروعة حاليا في شتى ارجاء العالم ، مع أخذ الشروط الجغرافية والمناخية لكل بلد بعين الاعتبار . ومثل هذا الاستثمار يتطلب انتاجا سنويا مقداره ٦٠ مليون طن من البوتاس والاسمدة الآزوتية (١٦) . والاستطاعة الانتاجية العالمية الراهنة لا تبلغ سوى ١٥ ـ ٢٠ ٪ من هذا الرقم لكن تحويل الصناعة الكيمياوية سيسمح بالاقتراب بسرعة من مستوى الحاجات .

للاماكن التي يقيمون فيها او لأوطانهم الأصلية • وقد سبب هذا التوسع توسعا شاملا مماثلا في حاجاتهم ، توسعا لا يعدو أن يكون سوى مرحلة أولى من وعيهم الامكانيات اللامحدودة لتطور انساني حر • فهم برغبون في زخرفة مساكنهم ، وفي تنويع ملابسهم ، وفي التحرر من العمل المنزلي الثقيل الوطأة (تدفئة مركزية ، غسيل البياضات ، الخ) ، وفي التسلية والسفر والقراءة والتعلم ، وفي المزيد والمزيد من الحصانة ضد المرض ، وفي المزيد من طول الحياة ، وفي تأمين المزيد من التعليم المناسب لأولادهم •

ان تلبية هذه الحاجات السليمة في غالبيتها ـ والتي أضافت اليها الصناعة البضاعية بالتأكيد حاجات مصطنعة او مضخمة بشكل مصطنع ـ مضمونة جزئيا في البلدان الرأسمالية الاكثر تقدما • والالغاء الجذري للفروع الصناعية التي تتيح تلبية هذه الحاجات غير الاولية سيؤدي الى هبوط مستوى حياة جزء لا بأس به من سكان البلدان المصنعة • ومثل هذا الاجراء سيكون بتعبير ما « اشتراكية بؤس » تستبدل التقنين عن طريق محفظة النقود بالتقنين عن طريق البطاقة وبالتشكيلة المحدودة للمنتجات • ومثل هذه « الاشتراكية » لن تفسح المجال أمام تطور شامل للامكانيات الانسانية ، بل ستنتج على العكس انسانا أكثر ضيق أفق وأقل رضى من المواطن المتوسط الحال في البلدان الرأسمالية المتقدمة اليوم •

ثم ان سكان البلدان المتخلفة قد وعوا هم أيضا الامكانيات الهائلة للتقنية المعاصرة ، بفضل « مفعول التقليد والتعلم » الذي سلط عليه الضوء دوزنبري (١٧) • فهم يرغبون رغبة حارة في ادراك نفس مستوى الحضارة والرفاه الذي بلغه سكان البلدان المتقدمة • وهم غير مستعدين ، شأنهم شأن البلدان المتقدمة صناعيا ، للقبول باشتراكية تقشفية يحل فيها التقنين محل الوفرة •

والحال ان القوى المنتجة الراهنة غير كافية البتة لتأمين رفاه حديث لمجمل الانسانية • فقد جاء في نشرة لعصبة الامم انه ينبغي ضرب الصادرات السنوية من المنتجات الصناعية الناجزة في أعوام ١٩٢٦ ـ ١٩٢٩ بالعدد ١٦ ، أي مضاعفة الحجم الاجمالي للتجارة العالمية في ذلك العصر ثلاث مرات ، حتى يمكن أن يوضع تحت تصرف البلدان المتخلفة نصف كمية السلع الصناعية الناجزة التي يتمتع بها سكان البلدان المصنعة بالنسبة الى

عددهم (١٨) • وبعد عشرين عاما صدرت نشرة للامم المتحدة تؤكد من جديد هذا التشخيص (١٩) •

ان توسعا جديدا ورحبا للقوى المنتجة أمر لا غنى عنه اذن لتأمين وفرة من السلع الصناعية لجميع سكان الكرة الارضية • هذا التوسع يتطلب بلا ريب أن يتضاعف الانتاج الصناعي العالمي الراهن مرتين ، ان لم يكن ثلاث مرات • انه يقضي بضرورة مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والاشتراكية ، مرحلة تراكم اشتراكي • فاثناء هذه المرحلة ، وعلى أساس تشريك وسائل الانتاج والتبادل الكبيرة ، وعلى أساس تخطيط عالمي للاقتصاد ، يمكن ادراك درجة من تطور القوى المنتجة (الميكانيكية والبشرية ، وهذا أمر يتطلب بالتالي مجهودا جبارا في ميدان التربية) يستطيع أن يتواجد معها اقتصاد يوزع خيراته وخدماته بصورة تكفل تغطية حاجات منتجيه المتشاركين •

وأخيرا ، فان المستوى الراهن لحضارة ورفاه البلدان الرأسمالية المصنعة بعيد عن ان يكون مثاليا ، بالرغم من انه يتجاوز من بعيد مستوى البلدان المتخلفة البائس • واذا كانت ظاهرات متعددة من التبذير والرفاه الباطل تظهر في أغنى البلدان، واذا كانت هذه البلدان تقترب من زاوية الغذاء والملبس من المعايير الفيزيولوجية المثالية * ، فان تخطيط المدن والسكنى

---

* اليكم في هذا الصدد تقديرات الاقتصادي السوفياتي ب. ستسلافسكي :

استهلاك الفرد السنوي

	المعايير العقلانية المثالية	الولايات المتحدة	بريطانيا
اللحم (كغ)	٧٣ — ٩١	٧٣ر٧	٤٨ر٣
السمك (كغ)	٧ — ١٦	١ر٥	١٠ر٤
الحليب (كغ)	٢٩٢ — ٥٨٥	٢٤٠	٢٠٩
السكر (كغ)	٢٧ — ٣٣	٤٥ر٣	٣٨ر١
البيض (بالوحدة)	١٧٥ — ٣٧٠	٣٩٢	٢٢٧
الاقمشة القطنية (بالامتار)	٥٠ — ٥٧	٥٤ر٣	٢٥ر٦
الاقمشة الصوفية (بالامتار المربعة)	٤ر٩ — ٧ر٢	٢ر٧	٥ر٦

←

والمواصلات الفردية والمواصلات العامة والرعاية الصحية (وقبل كل شيء الطب الوقائي) والبحث العلمي والتطور الفني وتنظيم السياحة الشعبية ونشر الكتب والافكار بوجه عام ، تشكو من تخلف وعجز صارخين ٠ وهذه بعض أمثلة ليس الا :

ـ في عام ١٩٥٤ كان ٣٠ ٪ من المساكن في السويد والنرويج ، و ٤١ ٪ (!) من المساكن في فرنسا ، و ٦٥ ٪ في ايطاليا ، تفتقر الى الماء الجاري ٠

ـ في العام نفسه كان ٣٨ ٪ من المساكن في بريطانيا و ٣٠ ٪ في سويسرا و ٥٧ ٪ من المساكن في المانيا ، و ٧٠ ٪ من المساكن في السويد والبلدان الواطئة ، ومن ٨٠ الى ٩٥ ٪ من المساكن في سائر بلدان أوروبا ، تفتقر الى حجرة حمام (٢١) ٠ ويبلغ عدد الاكواخ البائسة ٨٥٠٠٠٠ في بريطانيا ، و ٢٠٠٠٠٠ في بلجيكا ، و ١٣ مليونا في الولايات المتحدة ٠ وحتى المساكن المعتبرة عادة طبيعية أو حتى مريحة يحتاج معظمها الى الابدال في اطار اعادة بناء عقلانية للمدن من وجهة نظر فن تخطيط المدن ٠

ـ في حوالي عام ١٩٥٠ ، كان الانتاج السنوي من الكتب لكل ألف ساكن في فرنسا وايطاليا لا يرتفع الى أكثر من ٥٠ ٪ من انتاج البلدان الاسكندنافية ، والى أكثر من ٣٥ ٪ في المانيا والى أكثر من ١٤ ٪ من هذا المستوى في الولايات المتحدة ٠

ـ في حوالي عام ١٩٥٥ ، كان عدد الطلاب الذين من أ صل عمالي في التعليم المتوسط أدنى بـ ٥٠ ٪ من عدد أبناء الطبقات المتوسطة في معظم البلدان الغربية ٠ ويندر أن يتجاوز عد دالطلاب الجامعيين الذين من أصل عمالي ١٠ ٪ في البلدان التي تشكل فيها الطبقة العاملة ٥٠ ٪ أو أكثر من السكان العاملين ٠ وفي بريطانيا يغادر ٧٠ ٪ (!) من الاطفال مقاعد الدراسة نهائيا وهم في سن الخامسة عشرة ، حسب ما جاء في « تقرير كراوثر » ٠

واكاديمية العلوم السوفياتية هي التي حسبت معايير الاستهلاك العقلانية آخذة بالاعتبار ، من جهة اولى ، الحاجات المناخية المتفاوتة ، ومن الجهة الثانية التقاص المتبادل بين شتى المنتجات البديلة . ومن هنا كانت التفاوتات، الواسعة أحيانا ، في هذه المعايير (٢٠) .

ـ في العام نفسه كانت نسبة وفيات الاطفال لدى العمال المختصين ضعف نسبتها لدى البورجوازية ، ولدى العمال غير المختصين ضعفي نسبتها لدى البورجوازية ، ولا سيما في بريطانيا وفرنسا ، وهذا بالرغم من الضمان الاجتماعي •

ـ في عام ١٩٥٧ كان ثلث الى خمسي الأسر في أوروبا الغربية لا تملك بعد أجهزة راديو • وكان ١٠ الى ٢٠ ٪ فقط من الأسر تملك غسالة أو ثلاجة (٢٢) •

ـ وأخيرا ، وحتى في الولايات المتحدة ، أغنى بلد في العالم ، كان ما يقارب ٦٠ ٪ (!) من الاشخاص الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ عاما مضطرين الى أن يعيشوا بأقل من ١٠٠٠ دولار سنويا في عام ١٩٥٨ (٢٣) •

لا غنى اذن عن مجهود انتاجي ضخم ، حتى في أوروبا ، كيما يتوفر للبشر جميعا مستوى الحياة الأمثل الذي بات ممكنا اليوم بفضل العلم والتقنية • وعلى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية أن تتيح لهذا المجهود سبيل التحقق •

مصادر تراكم اشتراكي اممي

ان الاقتصاد العالمي هو الذي يشكل الاطار المثالي لحل المشكلة المركزية في مرحلة الانتقال : مشكلة التراكم الاشتراكي • وانما في هذا الاطار ، بالفعل ، يستطيع الاقتصاد الاشتراكي أن يستثمر الى الحد الاقصى مزايا التقسيم العالمي للعمل ، من غير أن يأخذ به كمعطى ثابت ، بحيث يعدله كلما تصنعت البلدان المتخلفة ، ويحدد على النطاق العالمي مراكز صناعية ومنجمية وزراعية تسمح باقتصاد أكبر قدر ممكن من العمل (الحي والميت) • ومن الممكن ، في هذا الاطار ، القيام بعملية واسعة لاعادة توزيع الموارد على نطاق عالمي من غير ان يترتب عليها أي تضحية في استهلاك أي شعب من الشعوب • وبفضل اعادة التوزيع هذه يمكن لوتيرة التراكم العالمية ، وقبل كل شيء وتيرة تصنيع البلدان المتخلفة ، ان تزداد زيادة مرموقة ، بالتوازي أصلا مع ارتفاع مستوى حياة الشعوب كافة •

ان هذا يبدو للوهلة الاولى متناقضا • اذ كيف يمكن زيادة وتيرة التراكم وزيادة الحجم الواقعي للاستهلاك العالمي في آن واحد ؟ ان مفتاح السر يكمن بالبداهة في وجود رصيد هائل من التراكم غير المنتج يصل أهم جزء فيه ــ مصاريف التسلح ــ الى ١٢٠ مليار دولار سنويا بلا أدنى ريب ، وذلك منذ عدة سنوات * •

والحال ان العديد من المؤلفين قاموا بتقدير الرساميل اللازمة لتصنيع البلدان المتخلفة على وجه السرعة • فاحدى نشرات الامم المتحدة تقدر بـ ٢٥٠٠ مليار دولار التوظيفات التي تسمح بتزويد القارة الآسيوية قاطبة بنتاج فردي لكل فرد من السكان يعادل نتاج الفرد في اليابان عشية الحرب العالمية الثانية (٢٤) • وهذا المبلغ لا يمثل سوى ٢٥ ضعفا لما يُدفع سنويا على التسلح ، وفي حال قيام هذه الصناعة الجبارة فانها ستكون قادرة من تلقاء نفسها على خلق الموارد الضرورية لمضاعفة هذا الدخل في مدى عشرة أعوام • واذا ما أخذنا في الحساب سكان أفريقيا وميركا اللاتينية ، نستطيع أن نقدر بحوالي ٣٠٠٠ مليار دولار الاموال اللازمة لتصنيع كل البشرية «تصنيعا لا دموع معه» ** • فلو كرست طوال ثلاثين أو أربعين عاما الموارد

---

* بالنسبة للاعوام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ ، بلغت المصاريف العسكرية للبلدان الاعضاء في الحلف الاطلسي وحدها : ٧١٫٧ ــ ٧٣٫٧ ــ ٧٦ مليار دولار . ويجب أن نضيف الى ذلك حوالي ٢٠ مليار دولار صرفته البلدان الاعضاء في حلف وارسو و ٤ مليارات دولار لجمهورية الصين الشعبية . وينفق باقي دول العالم حوالي ٢٠ مليار دولار للتسلح .

** جرى حساب هذا الرقم والتحقق منه على النحو التالي :

يقدر تنبرجن دخل ١٫٤ مليار من سكان المناطق المتخلفة بـ ١٣٠ مليار دولار في الوقت الراهن . ويرى بول ج. هوفمان ان مساعدة سنوية قدرها ٧ مليارات ستسمح بزيادة دخل الفرد في هذه المناطق بنسبة ٢ ٪ سنويا . وعلى هذا فان مساعدة قدرها ٧٠ مليار دولار ستسمح بزيادة دخل الفرد هذا بنسبة ٢٠ ٪ سنويا . ونمو سكان هذه المناطق يجري بوتيرة يقدر معها الاختصاصيون ان عددهم سيرتفع في غضون اربعين عاما من ١٫٤ مليار الى ٣٫١ مليار نسمة . كما ان معدل الادخار الداخلي في هذه البلدان ، الذي يبلغ اليوم ٥ ــ ٦ ٪ ، سيرتفع بعد ١٠ أعوام الى ٨ ــ ١٠ ٪ ، وبعد ٢٠ عاما الى ←

التي تبذر حاليا على اعادة التسلح لتصنيع « العالم الثالث » ، لأمكن حل « المشكلة العالمية » قبل نهاية قرننا هذا .

ويقدم الاستاذ أ. بونيه تقديرات أكثر تفاؤلا . فهو يقدر ان ١٧٠ مليار دولار ستكون لازمة في غضون ١٥ عاما لزيادة الدخل بنسبة ٢٥٠ ٪ ، ولانقاص نسبة السكان العاملين في الزراعة من ٨٠ ٪ الى ٦٥ ٪ في آسيا . فلو جرى توظيف ٨٥٠ مليار دولار بدلا من ١٧٠ ، لارتفع الدخل الى أكثر من عشرة أضعاف المستوى المبدئي ، ولتضاءلت نسبة السكان العاملين في الزراعة الى أقل من النصف . لكنه يستشهد بمصدر من الأمم المتحدة يقدر بـ ١٩ مليار دولار الموارد اللازمة سنويا لزيادة الدخل بنسبة ٢ ٪ ولتحويل ١ ٪ من سكان البلدان المتخلفة كافة نحو الصناعة (٢٦) . واذا ضاعفنا هذه الارقام بـ ٥ ، حصلنا على معدل للنمو السنوي مقداره ١٠ ٪ ، وهذا ما يعطيه دخل اجمالي مضروب بـ ١٥ ضعفا بعد ٣٠ ـ ٣٥ عاما ، وهي نفس النتيجة التي توصلنا اليها أعلاه .

اننا لا نجهل البتة ان المشكلات الانسانية ـ تبدل الاعراف والعادات ، التلاؤم مع تمدين معقول ، مشكلات التربية والتعليم والتحصيل التقني والتكوين المهني ـ تنذر بتأخير هذا التطور تأخيرا ملموسا . لكن مجرد امكانية تصور الحل المادي للمشكلة تصورا نظريا قبل نهاية هذا القرن ، قادرة وحدها على أن تولد ثورة حقيقية في سلوك البشر والامم .

ان مزية هذا الحل تكمن على وجه التحديد في أن هذا المجهود الضخم لن يتسبب البتة في أي انخفاض للاستهلاك الشعبي (الفردي أو الجماعي) ، ولا في أي تباطؤ للتوسع الاقتصادي ، في البلدان المتقدمة صناعيا . وحتى

---

١٥ ٪ ، وبعد ٢٥ عاما الى ١٨ ـ ٢٠ ٪ . وعلى فرض ان توظيف ٣ دولارات يزيد الدخل بمقدار دولار واحد ، فان دخل الفرد الواحد سيرتفع من ١٠٠ دولار كما هي الحال في الوقت الراهن الى حوالي ٢٢٠ دولار بعد ١٠ أعوام ، والى ٣١٥ دولارا بعد ١٥ عاما ، والى ٣٧٥ دولارا بعد ٢٠ عاما ، والى ٤٢٥ دولارا بعد ٢٥ عاما ، والى ٥١٠ دولارات بعد ٣٠ عاما ، والى ٦٢٠ دولارا بعد ٣٥ عاما ، والى ٨٠٠ دولار بعد ٢٠ عاما ، وهذا ما يعادل الدخل الراهن للفرد في بريطانيا . علما بأن اثر الادخار الداخلي سيتجاوز بدءا من العام السابع والعشرين أثر المعونة الاجنبية .

البنية الصناعية لن يطرأ عليها أي تبدل جوهري • ففي اطار خطة عالمية للتنمية الاقتصادية ، لن يكون المطلوب سوى تحويل مصانع السلاح لتصنع سلع التجهيز ومواد البناء ووسائل المواصلات والنقل من أجل « العالم الثالث » ، وتمويل تكوين الاساتذة والمدرسين الفنيين والمهندسين والاطباء والممرضات وعلماء النفس في هذه البلدان بدلا من تكوين ضباط أو طيارين أو اختصاصيين في الصواريخ أو اختصاصيين في علم الحركة أو فنيين في خدمات « الترفيه » لدى القوات المسلحة •

ان جميع المزايا الناجمة عن التخطيط الاقتصادي القومي وعن الغاء النظام الرأسمالي في البلدان الصناعية المتقدمة ستصبح مذ ذاك موضوعة تحت تصرف شعوب هذه البلدان وستفسح أمامها المجال نحو وثبة جديدة في مستوى حياتها •

ان وضع مثل هذه الخطة العالمية للتنمية الاقتصادية ـ المهمة رقم ١ للانسانية ـ سيمكّن فضلا عن ذلك البلدان المتخلفة على الفور من تحصيل التقنية المعاصرة في أكثر أشكالها تقدما • وسوف يجنبها المرور بالمراحل المتعاقبة التي مر بها تصنيع الغرب الرأسمالي او الاتحاد السوفياتي • وسوف يصبح في الامكان آنذاك تنفيذ مشاريع جبارة تتجاوز اليوم حتى طاقة البلدان الاكثر تقدما ـ ري الصحراء الكبرى واستصلاحها ، تحويل أدغال آمازونيا ، اعمار سي ـ كيانغ وتصنيعها ، تنظيم بعثات الى الكواكب ـ عن طريق المجهود المشترك للجنس البشري بهدف زيادة رفاهية البشر قاطبة • وسوف يمكن التغلب أيضا دفعة واحدة على التبذيرات الهائلة التي تترتب على بقاء الدولة القومية ، لا التبذيرات العسكرية والجمركية فحسب ، بل أيضا التجارية كحظر تصدير السيارات المستعملة من الولايات المتحدة ، هذا الحظر الذي يحول سنويا الى حدائد صدئة عديمة القيمة أكثر من مليون سيارة قادرة بعد على الجريان لمدة طويلة من الزمن •

مصادر التراكم الاشتراكي في البلدان المصنعة

ان حل مشكلات عصر الانتقال يتطلب نهضة جديدة للقوى المنتجة • وهذه النهضة ممكنة بكل بداهة في البلدان المتقدمة صناعيا ، من غير أن يطرأ أي انخفاض على مستوى حياة الجماهير بل على العكس : فهي قابلة لان تسير

جنبا الى جنب مع الارتفاع السريع لهذا المستوى • ولتحقيق هذا الهدف يكفي جرد التبذيرات التي تنجم عن الاقتصاد الرأسمالي والتي يتيح التخطيط الاشتراكي تلافيها * •

وانما ههنا ينبغي أن نبحث عن المصدر الرئيسي ، ان لم يكن الوحيد، لكل مال تراكم اضافي ، ضروري لنمو اقتصادي أسرع ، ولكل مال استهلاك اضافي ، ضروري لارتفاع مواز في الرفاه الشعبي •

وعلى هذا فان المصادر الرئيسية للتراكم في البلدان المصنعة هي التالية :

١ ـ الاستخدام التام الدائم للقوى المنتجة الموجودة • ففي ظل نمط الانتاج الرأسمالي تعاني دوريا القوى المنتجة الموجودة (وقبل كل شيء الشغيلة والآلات) من نقص استخدام واسع النطاق بفعل التموجات الدورية • يقدر ليون هندرسون بمبلغ كبير ، هو ٣٠٠ مليار دولار ، نقص كسب الشعب الاميركي في فترة ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ ، بنتيجة نقص استخدام البشر والآلات بالنسبة الى مستوى ١٩٢٩ (٢٧) • وقد سبب كساد ١٩٤٩ وحده هبوطا في النتاج القومي بلغ ١٦٫٥ مليار دولار ، وهذا بصرف النظر عن خسارة النمو العادي المألوف التي تصل الى أكثر من ٧٫٩ ـ ٩ مليار دولار • ويمكن تقدير الخسارة التي كابد منها الشعب الاميركي بنتيجة كساد ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ والانقطاع الطارىء على وتيرة النمو العادي المألوف ، ابان هذين العامين بـ ٥٠ مليار دولار •

وينبغي ، فضلا عن ذلك ، أن نأخذ في عين الاعتبار ان نقص استخدام البشر والآلات يصل الى نسب لا بأس بها حتى في سني الظروف المؤاتية • وقد قدره موظف اميركي كبير ، ايزادور لوبان ، بـ ٢٠ ٪ من الآلات في

---

* قدم ك. وليام كاب تحليلا ممتازا لجميع المصاريف الكاذبة للمنشأة الخاصة : « التكاليف الاجتماعية للمنشأة الخاصة » (١٩٥٠ ، مطابع جامعة هارفارد ، صفحة ٢٨٧) . يسلط كاب الاضواء على جملة تكاليف يتحملها اليوم المجتمع ويمكن تقليصها او الغاؤها ، مثل نتائج تلوث الجو والمياه ، وتبذير الموارد الطبيعية (الحيوانية والمتعلقة بالطاقة ، خاصة) ، تكاثر حوادث العمل والامراض المهنية ، الخ .

سنة طفرة ١٩٢٩ (٢٨) . ولقد نوهنا في موضع آخر * بوساعة الاستطاعة الانتاجية غير المستخدمة في بعض القطاعات الصناعية ابان فترة الظروف المؤاتية في أعوام ١٩٥٤ – ١٩٥٧ . ولا شك في ان الشعب الاميركي خسر تاجا سنويا تتراوح قيمته بين ١٦ و ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٥٩ بنتيجة بطالة ٤ ملايين أميركي ، تلك البطالة التي بقيت في حدود متوسطة . وفي عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ لم تعمل صناعة الحديد والصلب الا بـ ٨٣ ٪ من استطاعتها في العالم الاول و ٨٠ ٪ في العام الثاني ، بالرغم من أن هذين العامين كانا من الاعوام المؤاتية .

وأخيرا ينبغي أن نذكر شكلا آخر لنقص استخدام الموارد الموجودة : اكتناز (علني أو خفي) هذه الموارد في شكل مخزونات متضخمة ، وفي شكل أموال تراكم خفية بنتيجة الاساليب المالية الخاصة التي تنهجها الشركات الكبيرة ** الخ . ان الاستخدام التام للقوى المنتجة الموجودة سيسمح بلا ريب ، في اطار الوضع الراهن ، بزيادة الدخل الخمسي الاميركي بمعدل ٢٠ ٪ ، أي بمضاعفة مال التوظيف الانتاجي ، وبمضاعفة معدل نمو الاقتصاد ، وبزيادة استهلاك الأسر ذات الدخل المتواضع زيادة باهرة في الوقت نفسه .

٢ – وضع حد للمصاريف الكمالية المشتطة . يقول كوزنتسر ان ٥ ٪ من المكلفين الاميركيين الذين صرحوا عن أعلى المداخيل (٢٫٥ مليون نسمة) ، قبضوا ١٨ ٪ من الدخل القومي في عام ١٩٤٨ ، أي ما يقارب ٤٠ مليار دولار على وجه الاجمال (٢٩) . فعلى فرض ان التهرب الضريبي لا تتجاوز نسبته ٢٠ ٪ لدى هذه الفئات – وهذا فرض أكثر تواضعا من رأي الاختصاصيين (٣٠) – يكون الدخل الفعلي ٥٠ مليار دولار ، أي ٢٠٠٠٠ دولار لكل أسرة . والحال ان الدخل الوسطي لمكلفي الولايات المتحدة في ذلك العام كان ٤٢٠٠ دولار . فاذا ما أدخلنا كل ما يتجاوز هذه المصاريف الوسطية بثلاث مرات في بند المصاريف الكمالية الباطلة ، توصلنا الى امكانية

* انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « فيض الرسملة » .
** انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « التمويل الذاتي » .

استعادة ٢٢ مليار دولار • واذا ما حددنا عتبة التبذير بأربعة أضعاف الدخل المتوسط ، حصلنا أيضا على امكانية استعادة ٨ مليارات دولار • وينبغي أن نضيف الى هذه المبالغ مصاريف التبذير لدى الفئات العليا من الطبقات المتوسطة •

ويتمثل مقابل هذا الرقم في البضائع والخدمات التي تعتبرها الأمة الاشتراكية باطلة وتبذيرية • ان أي امرىء يملك قدرا من الحس السليم لن يتردد في اطلاق صفة الشذوذ على وضع تنفق فيه الأمة على سباق الخيل أو القمار أو الكحول أكثر مما تنفق على البحث العلمي والطبي ، وعلى النضال ضد السرطان ، وعلى التأهيل الجامعي • ومع ذلك فان بريطانيا والولايات المتحدة تعيشان اليوم وضعا من هذا النوع •

ان الغاء المصاريف الكمالية والتبذيرية ، أو المصاريف الواضحة الضرر ، كفيل وحده بلا ريب بمضاعفة الاستهلاك العام النافع في العالم الغربي ، أي قبل كل شيء بمضاعفة مصاريف التربية والصحة والنقل العام والحفاظ على الموارد الطبيعية ، الخ •

٣ ــ تخفيض نفقات التوزيع • ان من بين أسباب ارتفاع نفقات التوزيع أسبابا فنية لا يستطيع حتى المجتمع الاشتراكي الغاءها كليا • لكن جزءا متعاظما من نفقات التوزيع يتمثل أيضا في نفقات المبيع المرتبطة بالطبيعة الخاصة للاقتصاد الرأسمالي المعاصر ، كما بينا ذلك في الفصل السادس • وبناء على ذلك فان التقنين المركز لشبكة التوزيع ، والاستغناء عن كل الوسطاء الذين لا نفع منهم ، وتحديد مراكز البيع تبعا لمصلحة المستهلك ، وتنظيم التخزين وفقا لقواعد موضوعية وليس على أساس صدف الانتاج والبيع من أجل الربح ، ان هذا كله سيخفض الى النصف نفقات التوزيع التي تبلغ اليوم ما يقارب ٥٠ ٪ من سعر مبيع البضائع بالمفرق في الولايات المتحدة •

٤ ــ التنظيم العقلاني للصناعة • فنظام المنشأة الحرة ينطوي على تبذيرات كبيرة ، حتى عندما يعمل في شروط الاستخدام التام • وهذه بعض مظاهر ذلك : ان نظام البراءات الخاصة وسر المنشأة يؤخر توحيد الانتاج

والانتاج بالجملة في العديد من المجالات ، ولا سيما قطاع الآلات ــ الادوات (أنظر الدراسة التي قام بها الاستاذ سيمور ميلمان لحساب « المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي ») ، كما ان مستلزمات الربح تؤخر تطبيق الاختراعات التقنية الثورية ما لم تهتلك منشآت الاحتكارات الكبيرة بكاملها (٣١) ، ثم ان نظام الاحتكارات ينطوي على توظيفات غير عقلانية (٣٢) ، كما ان انعدام التنسيق والتعاون بين المنشآت كافة يؤدي الى توزيع التقدم التقني توزيعا غير متساو بحيث يستمر صنع الآلات التي تجاوزها التقدم في الوقت الذي تكون قد ظهرت فيه الى الوجود آلات أحدث عهدا ، ولما كان أفول المنشآت او الصناعات يتم على نحو مفاجىء وفظ لذا يترتب عليه دمار للموارد أو القيم ، وأخيرا فان التوظيفات تتم تبعا لمعيار الايرادية الفردية لكل منشأة ، لا تبعا لمعيار الايرادية الشاملة لمجمل الاقتصاد .

٥ ــ تحرير طاقة الشغيلة الخلاقة . ففي الصناعة الرأسمالية يشعر العامل وكأنه مقضي عليه بأداء دور آلة ميتة ضمن اطار عملية الانتاج البالغة التعقيد . هذا العامل ذاته ، اذا تحمل مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة في ادارة مشروعه ، حرر قدرات هائلة على الاختراع والابداع ، ولا سيما اذا علمته التجربة ان كل زيادة في الانتاج وكل تخفيض لكلفة البضائع المنتجة سيترجمان آليا بارتفاع مستوى حياته ومستوى حياة المجتمع المحلي الذي يحيا بين ظهرانيه .

وأخيرا ، وبينما لا تطبق الرأسمالية أي تقنية جديدة من تقنيات الانتاج الا عندما تكون قابلة لان تزيد الربح ، يجري تطبيقها في الاقتصاد المخطط شريطة ان تقتصد في العمل الحي ، وبتكاليف متساوية .

ان لمن المستحيل اعطاء رقم محدد عن مجمل الموارد الاضافية التي سيحصل عليها الاقتصاد الاشتراكي من هذه المصادر الخمسة الرئيسية . ولا ريب في أن هذه الموارد ستتضافر في تحقيق نمو متسارع يجعل هذه البلدان تقترب بسرعة من درجة تتوفر فيها بغزارة السلع الاستهلاكية الرئيسية ، الفانية ونصف الدائمة والدائمة .

فلو رفع معدل النمو السنوي لاقتصاد أوروبا الغربية من ٥ ٪ وسطيا الى ١٠ ٪ وسطيا على سبيل المثال ، لأمكن تجاوز المستوى الراهن للحياة الاميركية في غضون عشر سنوات . ولو رفع معدل نمو الولايات المتحدة السنوي من ٣ الى ٧ ٪ ، لأمكنت مضاعفة مستوى حياة هذا البلد في غضون عشر سنوات . وبالنظر الى ان الاشباع متحقق بالنسبة الى عدد من الحاجات الاساسية ، لذا فان الجزء الاكبر والمتعاظم باستمرار من تزايد الموارد سيخصص لتلبية عدد متضاءل باطراد من الحاجات التي ما تزال بعيدة عن درجة الاشباع . ان الوفرة وفناء الاقتصاد البضاعي سيقترب موعدهما في هذه الحال بخطى حثيثة * .

مصادر التراكم الإشتراكي في البلدان المتخلفة

ان مهمة حل مشكلات مرحلة الانتقال في بلد متخلف لمهمة أصعب بكثير بدون مساعدة جدية من قبل العالم المتقدم صناعيا ، وتترتب عليها اختيارات دراماتيكية كتلك التي يعج بها تاريخ الاتحاد السوفياتي من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٥٣ . يقينا ، انه لمن غير المحتمل أن تنطرح المشكلة من جديد بالشكل المتطرف نفسه ، نظرا الى الضغط الهائل الذي يمارسه اليوم « العالم الثالث » ، المنجرف في الثورة الكولونيالية ، على البلدان المصنعة ، ونظرا أيضا الى وجود بلدان متطورة صناعيا وغير رأسمالية . بيد ان الاطار العام لمشكلة التراكم الاشتراكي في البلدان المتخلفة يظل مطروحا .

كثيرا ما يدور الكلام بصدد هذه البلدان عن « حلقة البؤس المفرغة » : فالبلدان المتخلفة ، بسبب فقرها ، لن تملك رصيدا مرتفعا للتوظيف ، وبسبب عجزها عن توظيف أكثر من ٥ أو ٦ ٪ من دخلها القومي ، ستظل متخلفة (٣٣) . وقد برهن العديد من المؤلفين ، ومنهم بول أ. باران ، على عدم صحة هذه المحاكمة العقلية (٣٤) . فهي تقوم على الخلط بين مال التراكم المنتج وبين ما يسميه باران « الفائض الممكن » لهذه البلدان . والواقع ان المقصود هنا هو مفهوم النتاج الاجتماعي الفائض . فبخلاف ما يؤكده بعض

---

* أنظر الفصل السابع عشر : « الاقتصاد الاشتراكي » .

الاقتصاديين ، يشكل النتاج الاجتماعي الفائض في البلدان المتخلفة جزءا من النتاج القومي الخام يزيد ، ولا يقل ، عما هو عليه في البلدان المصنعة • ان بؤس البلدان المتخلفة لا ينجم عن عدم كفاية النتاج الفائض هذا بقدر ما ينجم عن سوء استخدامه من وجهة نظر النمو الاقتصادي •

ونستطيع ، حسبما يرى باران ، أن نعدد الاجزاء التالية من النتاج الفائض في البلدان المتخلفة ، التي يخسرها عمليا مال التراكم (التوظيف) المنتج :

١ ــ النتاج الزراعي الفائض المحتكر من قبل الملاك العقاريين : فالقسم الاعظم منه يُنفق بصورة غير منتجة (الباشوات المصريون والارستقراطيون الايرانيون الذين يقيمون في « الكوت دازور » او ينتشرون في جميع كازينوهات اوروبا !) او يُكتنز (الاكتناز الضخم للذهب في الهند) •

٢ ــ جزء النتاج الزراعي الفائض الذي يحتكره المرابون والتجار الذين يعيشون في الأرياف • وهو يستخدم عادة في شراء الارض (أي يؤدي بكل بساطة الى ارتفاع مصطنع في سعر الارض والريع ، أو في زيادة الرأسمال المرابي او البضاعي المتضخم أصلا ، او في الاكتناز ، او في استهلاك الكماليات •

٣ ــ جزء النتاج الاجتماعي الفائض الذي تصدره الشركات الاجنبية الى خارج البلاد ، وهو جزء بالغ الارتفاع في بعض البلدان المستعمرة * •

٤ ــ جزء النتاج الاجتماعي الفائض الذي تحتكره (وتحوله الى استهلاك غير منتج) البورجوازية الدون ــ « اللومبنبورجوازية » ــ وبيروقراطية الدولة ، أي الذي يستهلك في الفساد والجريمة والفجور • وقد يبلغ في الغرب أيضا حدا من الاتساع غير متوقع في غالب الاحيان ** •

* انظر الفصل الثالث عشر .

** ذكرت جريدة « لوموند » الصادرة بتاريخ ١٩ آذار ١٩٦٠ ان بعض احياء هافانا ، في ظل دكتاتورية باتيستا ، كانت تخضع لسيطرة رجال الشرطة والقوادين ومنظمي اليانصيب ، أي « القبضايات » السياسيين . وكان « رقم أعمال » هذه البورجوازية الدون يبلغ ملايين الدولارات سنويا . وتوجد أوضاع من هذا النمط ــ أو كانت موجودة ــ في سايغون والاسكندرية وهونغ كونغ وريو الخ .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان النتاج الزراعي الفائض يبلغ وحده في عدة بلدان مختلفة ٣٠ ــ ٣٥ ٪ من النتاج الزراعي ، وان النتاج الزراعي يتجاوز في أحيان كثيرة ٥٠ ٪ من النتاج القومي ، أدركنا أي احتياطي ضخم وغير متوقع يمكن أن يتحرر ويرصد للتصنيع السريع بفضل ثورة زراعية وبفضل مركزة الدولة لجزء من فائض النتاج الزراعي • ويروي بونيه أن الريع الزراعي وحده قد قدر بـ ٢٠ ٪ من الدخل القومي في مصر (٣٥) •

ان كل ما سبق لا يتعرض الا الى النتاج القومي لبلد متخلف يواجه مرحلة الانتقال ومهمة التراكم الاشتراكي • لكن بالاضافة الى النتاج الفائض الواقعي هذا ، هناك نتاج فائض ممكن ضخم يمكن لبلدان متخلفة كثيرة أن تجنده ، ونعني به طاقة العمل غير المستخدمة نتيجة نقص الاستخدام في الأرياف ✻ •

ان الاستاذ راينار نوركس هو أول من لفت النظر جديا الى هذا المظهر الجوهري من مظاهر المشكلة • فأن نلاحظ ان جمهرة السكان الريفيين في البلدان المتخلفة الكثيفة السكان لا تعمل من حيث المعدل السنوي الوسطي سوى بضعة أيام في الاسبوع ، فهذا يعني الاعتراف ضمنا بأن كمية ضخمة من المنتجات والخدمات كان يمكن أن توضع تحت تصرف المجتمع الوطني فيما لو ان هؤلاء السكان كانوا يعملون بصورة منتظمة ٥ أو ٦ أيام في الاسبوع (٣٦) •

من الواجب ، بالطبع ، أن نتحفظ من تبسيط المشكلة • ذلك ان جزءا لا بأس به من هذا الانتاج المزداد سيظهر أولا في شكل انتاج زراعي ، ولا سيما مع غياب أدوات العمل التي تسمح باستخدامه بصورة مدرة في صناعة ريفية صغيرة ✻✻ • وسوف يذهب جزء مرموق من هذا الانتاج الزراعي

✻ انظر الفصل الثالث عشر .

✻✻ يشير الاستاذ بونيه الى ان الهكتار المروي يتطلب من العمل خمسة أضعاف ما يتطلبه الهكتار غير المروي وفي المناطق المروية من الهند يعمل الفلاحون وسطيا ٢٨٠ يوما في السنة ، مقابل ١١٤ ــ ١١٨ يوما فقط في المناطق غير المروية . ولقد كان الوضع في الصين مماثلا ، قبل حركة الكومونات (٣٧) . ولما كان القسم الاعظم من الاراضي الصالحة للزراعة غير مروي بعد في الهند والصين ــ ٥٥ ٪ في الصين و ٨٥ ٪ في الهند ــ لذا فان امكانيات تزايد الانتاج وارتفاع مستوى الحياة كبيرة في هذين البلدين .

المزداد لاستهلاك المنتجين أنفسهم • وهذه ستكون بالتأكيد أضمن وسيلة لرفع مستوى حياتهم • وهذا الازدياد في الاستهلاك الفلاحي هو بالأصل ضرورة فيزيولوجية ، باعتبار ان الوجبات الغذائية البائسة المتاحة لهؤلاء الفلاحين في الوقت الراهن لا تسمح الا بعمل ضعيف الانتاجية وبطيء الوتيرة للغاية •

أضف الى ذلك أن هذه التعبئة لآلاف الفلاحين في عمل منتظم يشذ عن عاداتهم المتوارثة عن الاجداد ، تتطلب وجود قوة سياسية (أو) واجتماعية معبّئة ، قادرة على الحصول من الفلاحين على هذا المجهود الطوعي • وكل محاولة لتحويل هذه التعبئة الى نظام للعمل الاجباري ستؤدي بسرعة الى انخفاض المردود وستبدو الى حد كبير كتبذير من وجهة نظر النمو الاقتصادي * •

أخيرا فان امكانيات تزايد الانتاج الزراعي ليست لا متناهية (مساحة قابلة للزراعة محدودة ، امكانيات محدودة في مجال أدوات العمل والاسمدة الخ ، استحالة تغيير التقنية بدون أدوات عمل جديدة ، الخ) • ومن هنا فان الاستخدام التام للجماهير الريفية قد ينطوي على ضرورة تعبئتها جزئيا في أشغال البنية التحتية (الطرقات ، القنوات ، السكك الحديدية) وفي أشغال البناء العقاري ، وحتى في الصناعة البدائية ، اذا لم يكن الاستعداد لاستخدامها في الصناعة الحديثة متوفرا •

وانما في نطاق هذا الاحتمال الاخير سيكون من الصعوبة بمكان الحفاظ على الطابع الطوعي والحماسي لهذه التعبئة ، كما برهنت على ذلك تجربة الكومونات الصينية • وحل هذه المشكلة يكمن في التنفيذ الأولوي لأشغال تسمح بارتفاع مباشر لمستوى حياة المجتمعات الريفية بالذات كبناء

---

* يريد الاستاذ نوركوس ان يأخذ دوما بعين الاعتبار الضرورة الفيزيولوجية القاضية بتغذية الشغيلة على نحو أفضل من الصورة التي تتم بها تغذية العاطلين عن العمل . ومع ذلك فان المشكلة التي تتسلط على تفكيره هي مشكلة تجنب « هروب » مال التراكم نحو استهلاك المنتجين (٣٨) . فلكأنه لا يفهم الرباط الوثيق بين تزايد الاستهلاك وتزايد انتاجية العمل .

المساكن الفلاحية والمدارس والمستوصفات والمستشفيات الخ • ان تجربة واسعة ــ وجزئية في غالب الاحيان ــ قد شرعت تتراكم في هذا المجال في غينيا، ولا سيما في كوبا (٣٩) •

ان تنظيم وتسوية مدة العمل في الريف كوسيلة للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة أمر منوط بثورة اجتماعية في الزراعة • ففي حال غياب ثورة كهذه ، ستكون تعبئة الفلاحين بالضرورة أشبه بالعمل الاجباري • أضف الى ذلك ان وجود طبقة من الملاكين العقاريين يتيح لهؤلاء الاخيرين تملك جزء كبير من النتاج الاجتماعي الفائض الجديد، وتحويله من مال التراكم الانتاجي الممكن الى مال لاستهلاكهم الشخصي غير المنتج • وانما في أفريقيا الاستوائية وحدها ، وحيثما انعدمت الملكية الخاصة للارض ، يمكن الاستغناء عن مثل هذه الثورة الزراعية • وبالمقابل فان الشيء الذي يفرض نفسه في هذه المنطقة هو ثورة اجتماعية تحرر المجتمعات القبلية من وصاية الزعماء المستغلين ، المندمجين بهذا القدر او ذاك بالاقتصاد الرأسمالي •

معدل التراكم الاعلى ومعدل التراكم الامثل

نأتي الآن الى المشكلة المركزية في المرحلة الانتقالية : تحديد معدل النمو الأمثل • هذه المشكلة ينبغي أن تدرس في مظهرها الاقتصادي ومظهرها الاجتماعي على حد سواء • ولسوف تثبت الدراسة ، بعكس ما يزعم عادة ، ان هذين الاعتبارين لا يفضيان الى نتائج متناقضة •

لقد كرر مؤلفون كثيرون ان المستوى المنخفض لحياة الشعب السوفياتي ابان مرحلة التصنيع السريع كان « حتميا » مع الرغبة في التعجيل بالتصنيع • بل ان مؤلفين آخرين لم يتوانوا عن التعميم ، فقالوا : ان كل زيادة هامة في معدل نمو بلد من البلدان غير ممكنة الا عن طريق تخفيض مستوى الحياة (٤٠) • ولقد سبق لنا ان أشرنا ، في عدة مواضع ، الى استنتاجات مشابهة تبسيطية النزعة • هذه الاستنتاجات تنبع دوما من مصدر واحد : تصور مغلوط عن توزيع النتاج القومي (الدخل القومي) ، سواء أفي المجتمع الرأسمالي ، أم في مجتمع الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية •

ان الرأي الشائع يقسم هذا الدخل الى قسمين : مال الاستهلاك الجاري ومال التراكم * • والاخير لا يمكن أن يزداد الا اذا خفض الاول • والحال أن مال التراكم يتيح زيادة الاستهلاك في المستقبل • وبناء على ما تقدم ، سيكون منتجو عصر الانتقال مضطرين الى الاختيار حتما بين استهلاك مزداد آنيا وبين نمو اقتصادي أسرع (استهلاك مستقبل مزداد) • وكلما ارتفعت وتيرة النمو ، توجب أن تفرض على المستهلكين تضحيات أكبر •

ان هذه المحاكمة العقلية مغلوطة لسببين •

فليس من الصحة أولا تقسيم الدخل الجاري الى قسمين : استهلاك المنتجين ومال التراكم الضروري لضمان النمو الاقتصادي • والحال ان كل زيادة في الحد الثاني لا يترتب عليها بالضرورة انخفاض الحد الاول ، الا اذا كان ذلك التقسيم صحيحا • والواقع ان النتاج الجاري ينقسم الى ثلاثة أقسام : مال استهلاك المنتجين ، ومال التوظيف الانتاجي (التراكم الانتاجي)، وجزء النتاج الاجتماعي الفائض المستهلك على نحو غير منتج • وان تخفيض الحد الثالث هذا يسمح بزيادة الحدين الاول والثاني معا ** •

---

* مما يشجع على هذا الخطأ التفسير المغلوط لبعض الصيغ الكينزية . فقد عرف كينز الدخل القومي بأنه حاصل الاستهلاك والادخار ثم وضع اشارة تعادل بين الادخار والتوظيفات . لكنه وضح أن المقصود من ذلك أن « الادخار » = « التوظيف » = « كل ما لا يستهلك بصورة جارية » (٤١) . وبديهي ان كل استنتاج مستنبط من هذا التكرار اللاغي بصدد العلاقات بين استهلاك **المنتجين والتوظيفات المنتجة** هو استنتاج متعسف. ولا جدوى من ان نضيف ان ارتفاع معدل الربح المتوقع (وبالتالي انخفاض حصة الشغيلة**النسبية** من الدخل القومي) هو شرط في غالب الاحيان في **النظام الراسمالي** لزيادة التوظيفات على نحو ملموس . لكن هذا على وجه التحديد هو احد الاسباب الرئيسية **لادانة** نمط الانتاج الراسمالي !

** يذكر شارل بتلهايم في «مشكلات التخطيط النظرية والعملية» هذه الاحتمالات بجلاء من غير أن يدرك كل دلالتها الاجتماعية . « ثمة حلان فقط يسمحان ، في حالة وجود تزايد في السكان العاملين ، بالحفاظ على الاستخدام التام وعلى صيغ الانتاج ذاتها معا : اما تخفيض الاجر في البداية الى جزء محدد من القيمة المنتجة ، واما تمويل هذا الامتداد بتخفيض المصاريف غير المنتجة » (٤٢) . لكن هذه المشكلة تغيب اكثر فاكثر عن نظره في مؤلفاته اللاحقة .

←

ولقد وقع مؤلفون ماركسيون في الخطأ نفسه بتطبيقهم بصورة ميكانيكية مخططات ماركس عن اعادة الانتاج على مشكلات النمو لمجتمع يجتاز مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية • وهذا ما أوقعهم في التباسات عملية ونظرية عديدة •

ومن قبيل ذلك أن م تمثل فقط ، في اطار المجتمع الرأسمالي « المحض » أجور الشغيلة المنتجين ، و ف تمثل فائض القيمة بأوسع معاني الكلمة • لكن لتحديد استهلاك الشغيلة الواقعي من جهة ، والاتساع الواقعي لمال التوظيف من الجهة الثانية ، لا يكفي أن نحسم من النتاج الصافي كتلة الاجور بالمعنى الحرفي للكلمة ، وان نقارنها بالفضلة • انما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار من جهة أولى استهلاك الشغيلة الجماعي (خدمات مجانية او اعانات في مجالات الصحة والتعليم والسكن الخ) الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من مال الاستهلاك الانتاجي • وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار من الجهة الثانية جميع مصاريف الاستهلاك والتوظيف غير المنتجين (ادارة ، جيش ، استهلاك الفئات صاحبة الامتياز ، الخ) •

ان مخطط الانطلاق الحقيقي الذي يسمح بتحديد حصة استهلاك المنتجين وحصة مال التوظيف ينبثق من تحليل النتاج الصافي ضمن الحدود التالية :

أ ــ مال تجديد الرأسمال الجامد المنتج •

←

وينبغي ان نشير ايضا الى ان « المعارضة اليسارية الموحدة » داخل الحزب الشيوعي الروسي (اتجاه تروتسكي ــ زينوفييف) ، قد اقترحت في ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ زيادة اجمالي الاجور ووتيرة التصنيع (اجمالي التوظيفات الانتاجية) معا ، عن طريق تخفيض صارم لنفقات عمل الدولة وغيرها من المصاريف اللامنتجة ، وكذلك موارد الطبقات الميسورة ، بمقدار مليار روبل ذهبي سنويا .

ولم يكن الاقتصاديون السوفياتيون، الذين وضعوا في ذلك العصر نماذج تطوير اقتصاد الاتحاد السوفياتي ، يجهلون البتة انعكاس معدل التراكم المبالغ فيه على انتاجية العمل. ولقد نوه بذلك بصراحة الاقتصادي ن.أ. كوفاليفسكي. وفيما بعد تجوهل هذا العامل كليا في أدب العصر الستاليني (٤٣) .

-٣٨٠-

ب ــ مال الاستهلاك المنتج : أجور ورواتب المنتجين وأسرهم (بما فيهم المعالون والمرضى الخ) بالاضافة الى الاستهلاك الجماعي الذي يرفع مستوى الحياة ، وبالاضافة الى تجديد سكن المنتجين .

ج ــ مال الاستهلاك غير المنتج : رواتب الفئات غير المنتجة بالاضافة الى استهلاكها الجماعي ، وبالاضافة الى استهلاك المجتمع الجماعي الذي لا يرفع مستوى حياة المنتجين (ادارة ، جيش ، الخ) .

د ــ مال الاحتياط الأدنى الضروري (مخزونات ، الخ) .

ه ــ مال التوظيف الامكاني : باقي النتاج الخام بعد حسم أ + ب + ج + د .

ان المؤلفين السوفياتيين ما يزالون يرفضون اجراء هذا التمييز الاولي بين مال الاستهلاك المنتج ومال الاستهلاك غير المنتج . وهكذا كتب أ.د. اللاخفرديان في عام ١٩٥١ :

« يتكون مال الاستهلاك من الايرادات المستخدمه مباشرة لأغراض الاستهلاك الفردي لشغيلة المجتمع الاشتراكي وتلبية حاجاتهم الاجتماعية .. وهو يشتمل أيضا على أهم (؟) جزء من المصاريف المتعلقة بالدفاع عن البلاد وأمن الدولة » (٤٤) .

ويؤكد م. بور في عام ١٩٥٤ :

« ينبغي على مال الاستهلاك أن يلبي : أ ــ حاجات السكان المغطاة بالمداخيل الفردية . ب ــ حاجات أفراد القوات المسلحه . ج ــ المصاريف المادية المترتبة على صيانة وعمل القطاع غير المنتج (بما فيها المصاريف الناجمة عن اهتراء المنازل وغيرها من عناصر التجهيز غير المنتج) » (٤٥) .

اننا لنلفى هنا ، ونحن نقول ذلك بالمناسبة ، ابتعادا مستغربا عن نظرية القيمة ــ العمل ، واقتباسا للتصورات الهامشية النزعة التي سنوليها اهتماما أكبر في الفصل الثامن عشر عندما سندرس النظرية السوفياتية عن التعويض. ان القوات المسلحة هي بدون أدنى شك لازمة للاتحاد السوفياتي ، تماما كما أن عمل الطبيب نافع بدون أدنى شك من وجهة النظر الاجتماعية . ومع ذلك لا ينتج الجيش ولا الطبيب قيما ...

ان الاطروحة القائلة ان كل تزايد في مال التوظيف يترتب عليه آليا تخفيض مال استهلاك المنتجين هي فضلا عما تقدم مغلوطة لأنها تعتبر وتيرة النمو الاقتصادي واستهلاك المنتجين عاملين مستقلا كل منهما عن الآخر . والواقع انه كلما كان البلد فقيرا ومستوى حياة المنتجين فيه منخفضا ، كانت وتيرة النمو الاقتصادي تابعة لتزايد استهلاك المنتجين. وكل هبوط في مستوى حياة المنتجين يفضي الى انخفاض نسبي في انتاجية العمل ، يبطل جزئيا الآثار الايجابية لازدياد مخزون السلع الانتاجية * .

ونستطيع ، بلغة بيانية ، أن نصيغ المعادلة التالية التي تمثل فيها (ن) النتاج السنوي ، و (خ) مخزون الرأسمال المتاح ، و (و) المردودالوسطي للعمل ** :

---

* تقبل جوان روبنسون بذلك من حيث « مستوى الأود الفيزيولوجي » فقط . فاذا ما سقطت الاجور الواقعية الى ما دون هذا المستوى ، قل مردود العمل (٤٦) . بيد ان بعض المؤلفين يتكلمون عن « السلع الاستهلاكية الجزئية » التي يزيد استهلاكها الانتاج . وهكذا يقدر كارل س. شاوب ان كل زيادة في الانتاج تتأتى من تحسين تعويضات المنتجين تثبت ان جزءا من السلع الاستهلاكية يدخل في هذه المقولة . وهذه الحالة عامة ، الا في أغنى البلدان . وحتى هذا البند التضييقي لا يبدو صحيحا ! أما شتايندل فيؤكد ، من جهة ، ان كل انخفاض في الاجور الواقعية الى ما دون مستوى معين يسبب هبوطا في انتاجية العمل . وانه لمن المستغرب أن يرفض المؤلفون السوفياتيون بعناد ، هم الذين ينوهون باستمرار بأهمية «مصلحة المنتج المادية» بالنسبة الى زيادة **على الصعيد الاقتصادي الاصغر** ، ان يأخذوا بعين الاعتبار العامل نفسه **على الصعيد الاقتصادي الاكبر** . بيد ان بعض الاقتصاديين اليوغوسلاف اعترفوا بأهميته مؤخرا (٤٧) .

** ان مفهوم « مردود العمل » هو احد مركبات ما يسميه الاستاذ الهندي ماها لونوبيس « معامل دخل التوظيف » . اذن فهو ايضا احد مركبات « مردود التوظيفات » ، وهذا اصطلاح يستعمله ش. بتلهايم (٤٨) . هذا المردود يتعلق بفعالية التوظيف وبمردود العمل معا ، أي بالطريقة التي يحقق (يستعمل) بها العمل الحي هذه الفعالية الامكانية ، النظرية . وبتلهايم لا يدرس هذه المشكلة الا من زاوية اختصاص الشغيلة التقني (٤٩) ، لا من زاوية اجتهادهم في العمل تبعا لمستوى استهلاكهم . ان مفهوم « مردود العمل » هو مفهوم مرادف لما يسميه الاقتصاد السياسي الرسمي معامل الراسمال .

ن١ = ث١ + م١ + ف١ = خ١ × و١

وان (ف) المتراكمة في (ث) ، أي جـزء النتاج الاجتماعي الفائض المتراكم في الآلات ، الخ ، تضاف الى (خ ١) لتقديم المخزون الجديـد من الرأسمال المتاح ابان السنة التالية :

خ١ + ف المتراكمة في ث =

خ١ + خ = خ٢ التي تعطي نتاجا سنويا :

خ٢ × و٢ = ث٢ + م٢ + ف٢ = ن٢

لكن اذا كانت م٢ أصغر من م١ ، فستكـون و٢ أصغـر مـن و١ • وبالتالي ستكون خ٢ × و٢ أصغر مـن خ٢ × و١ وأكبر مـن خ١ × و١ في الوقت نفسه ، وهذا معناه ان الفائدة الناجمـة عن تزايـد التوظيفـات الانتاجية ستضيع جزئيا بنتيجة هبوط مردود الشغيلة الانتاجي •

وينجم عن هذا منطقيا أن هناك قيمة مثالية لـ (خ) ، (خَ) ، أعلى من خ١ لكن أدنى من خ٢ ، تسمح بالوصول الى النتاج الاقصى نَ ، بفضل مجهود انتاجي مزداد يبذله الشغيلة بفضل تحسن مستوى حياتهم :

خَ × وَ = نَ ، بأعتبار أن وَ أعلى من (و ٢) و (و١) معا •

والحال أن وَ تفترض مستوى أجور مَ أعلى مـن م١ • وعلى هـذا فالتوزيع المثالي لـ (ن١) هو التوزيع الذي يسمح بزيادة خ١ بصورة تحقق في الوقت نفسه زيادة م١ التي ستنجم عنها وَ •

لنفترض ان بلدا مـن البلدان يملك مخزونا مـن الرأسمال الجـامد قدره ١٠٠ مليار يسمح بانتـاج دخل سنوي قـدره ٣٥ مليـارا سيستهلك المنتجون منها ٢٥ مليارا • فاذا ما زيد التوظيف الانتاجي السنوي من ٥ الـى ١٠ مليارات بهدف رفع المخزون من ١٠٠ الى ١٥٠ مليارا ، عن طريق تخفيض استهلاك المنتجين على سبيل المثال من ٢٥ الى ٢٠ مليارا طوال خمسة أعوام ، فمن المرجح في هذه الحال ان مخزون الرأسمال البالغ ١٥٠ مليارا لـن يعطي بعد انتهاء تلك الاعوام الخمسة دخلا قدره ٥٠ مليارا ، وانما سيعطي بالاحرى دخلا قدره ٤٥ مليارا • ويكون التوظيف قد « درّ » أقل مما هو متوقـع ، بنتيجة الهبوط النسبي في المردود بالنسبة الى المردود المأمول •

ونستطيع الآن أن نقوم بتركيب جزئي المحاكمة ، فنقول : ان تخفيض (أو ركود طويل الأجل) استهلاك المنتجين الواقعي ينجم عنه تأثير سلبي مزدوج على وتيرة النمو الاقتصادي • فمن جهة أولى ، يؤدي الى نقص نسبي في استخدام الآلات الجديدة ، والى انتاجية عمل وسطية أدنى بكثير من الانتاجية التي كانت متوقعة • ويسبب من الجهة الثانية ظاهرات عدم انضباط اليد العاملة وتموجها على نطاق واسع ، ان لم يسبب اضرابات وتخريبا الخ • وسوف يضطر المسؤولون عن الاقتصاد ، ليتمكنوا من مواجهة جزئية لنتائج تمرد المنتجين على مستوى حياتهم المنخفض أكثر مما ينبغي، الى زيادة الاكراه المباشر (الشرطة) أو غير المباشر (المراقبون والمحاسبون من مختلف الأشكال) الذي يرزح تحت وطأته أولئك المنتجون • لكن زيادة هذا الاكراه تؤدي الى تحول الموارد والبشر والاهداف الانتاجية نحو غايات غير منتجة ، نحو مال الاستهلاك غير المنتج • ان معدلا مشتطا للتراكم يخفض مستوى حياة المنتجين يؤدي اذن الى معدل نمو أدنى من المعدل الامثل ، بالنظر الى انخفاض مجهود الشغيلة الانتاجي ، وبالنظر الى تبذير جزء متعاظم من النتاج الاجتماعي الفائض في أغراض غير منتجة • ان معدل التراكم الأعلى ليس بالمرة المعدل الأمثل ، أي لا يسمح البتة بنمو أسرع للاقتصاد •

ان معدل التراكم الأمثل ، المعدل الذي يفسح المجال أمام النمو الأسرع مع أخذ جميع العوامل الآنفة الذكر بعين الاعتبار ، لا يمكن على الغالب تحديده الا عن طريق سلسلة من التجارب والتقربات المتتالية والمناقشات الديموقراطية • وبالفعل ، ان ردود أفعال الشغيلة حيال تقلبات مستوى حياتهم لا يمكن توقعها مرة واحدة ونهائية • انما هي على العكس معطى دائم التبدل ، يتعلق في آن واحد بعوامل تاريخية (مستوى الحياة الماضي والحاضر) ونفسية (آمال الجماهير وخيباتها) وسياسية (ثقتها النسبية بقيادة البلاد) واجتماعية (درجة مساهمتها الفعلية في قيادة الاقتصاد والمنشآت) • بل من الممكن أن تتفاوت ردود الافعال تلك في البلد الواحد من زمن الى آخر ، تبعا للظروف •

ففي بلد كالولايات المتحدة لا تتعلق الزيادة الحدّية في مجهود الشغيل الانتاجي بزيادة الاجور بقدر ما تتعلق بتعديل بنية المنشأة الهرمية وبشعور المنتجين بأنهم « السادة في بيتهم » • وبالمقابل فان مرونة هذا المجهود بالنسبة الى مستوى الحياة ستكون كبيرة في بلد كالهند أو اندونيسيا •

ان تجربة الاتحاد السوفياتي ، ابان الخطة الخمسية الاولى ، مثال ساطع عن هذه الاطروحة • فلتحقيق أهداف الخطة الخمسية الاولى ، وضع مشروع لزيادة قوة العمل المأجورة من ١١ر٣ مليونا الى ١٤ر٨ او ١٥ر٨ مليون عامل• والواقع ان هذه القوة زيدت الى ٢٢ر٩ مليونا، أي أن رقم الاستخدام المتوقع زيد الى الضعف ونيف ، حتى أمكن الوصول الى نتائج ١٩٣٢ (٥٠) • ومع ذلك فان أهداف الخطة الخمسية الاولى لم تتحقق في القسم الاعظم من الفروع الصناعية (٥١) ، وهذا بالرغم من أن الاستخدام في الصناعة وحدها تجاوز بنسبة ٥٠ ٪ الرقم الذي توقعته الخطة (٦ر٣ مليون مقابل ٤ر١ مليون كما كان متوقعا) • والمغزى من ذلك جلي لا يحتاج الى بيان : فقد كانت انتاجية العمل الفعلية أدنى بأكثر من ٣٥ ٪ من انتاجية العمل المتوقعة ، وكانت و٢ أقل بـ ٦٥ ٪ من و١ * •

ملاحظة بصدد « قانون التطوير الاولوي لقطاع السلع الانتاجية » •

ان النظرية القائلة ان « قطاع وسائل الانتاج ينبغي أن ينمو بسرعة أكبر من السرعة التي ينمو بها قطاع وسائل الاستهلاك » بهدف ضمان معدل مرتفع لنمو الاقتصاد ، نظرية قائمة على التباس فظ • فمخططات ماركس عن

---

* يربط الاستاذ كاليكي (٥٢) معدل النمو مباشرة بمعدل التوظيف ، بالرغم من انه يأخذ في حسابه معامل ١/هـ يسميه «الاثر الانتاجي للتوظيف»، وهو شبيه في الواقع بمفهوم بتلهايم عن « مردود العمل » ، ومرادف ، شأن هذا المفهوم ، لمعامل الرأسمال . لكن قيمة ١/هـ تتعلق فقط بطبيعة التقدم التقني ، اي بكونه يقتصد في الرساميل او يمتص المزيد منها ايضا . ولا يبدو البتة ان كاليكي يأخذ بعين الاعتبار انعكاس مستوى استهلاك المنتجين على مجهودهم الانتاجي ، وبالتالي على الاثر الانتاجي للتوظيف . وهذا ما يسمح له أصلا بأن يؤكد بأنه كلما تدنى الاستهلاك ، امكنت زيادة الدخل ، من غير ان تكون هناك عقبة اخرى غير ... قلة (!) اليد العاملة (٥٣) .

اعادة الانتاج تنص فقط على أن الحاصل المطلق المتراكم في القطاع ١ ينبغي أن يكون أكبر من الحاصل المطلق المتراكم في القطاع ٢ لضمان اعادة الانتاج الموسعة ، لكنها لا تنص على أن معدل التراكم ينبغي أن يكون أعلى في القطاع ١ منه في القطاع ٢ ٠

ان موريس دوب ، الذي بذل قصارى جهده ليبرر رياضيا المذهب السوفياتي الرسمي بصدد هذا الموضوع ، قد برهن فقط على انه اذا لم يكن معدل نمو القطاع ١ أعلى من معدل نمو القطاع ٢ ، فان معدل نمو القطاع ٢ لا يمكن أن يزداد على المدى الطويل (٥٤) ٠ لكن الزيادة المستقبلة لهذا المعدل ليست لا ضرورة ولا عزاء عن معدل راهن شديد الانخفاض ٠ فالنمو المنسجم المتناغم لكلا القطاعين ، مع معدل متساو عمليا في كليهما ، ممكن بقدر ما هو مرغوب اقتصاديا ٠

ويبرهن ش٠ بتلهايم ، مقتديا في ذلك بخطى مؤلفين متباينين ، على انه كلما كان جزء التوظيفات الاجمالية المثمر في القطاع ١ أكبر ، كان النمو المستقبل للدخل القومي أسرع من النمو الراهن (٥٥) ٠ لكن العكس صحيح أيضا : فكلما اتجهت التوظيفات نحو القطاع ١ وحده ، وكلما ثمرت في مشاريع طويلة الأمد ، كان النمو المباشر للدخل القومي أبطأ ٠ وهذا لا يمكن بالطبع أن يكون المثل الاعلى ، نعني الركود طوال ثلاثين عاما بأمل ان الحلاقة سوف تكون مجانية في المستقبل وانه لمن المستغرب أن يكون ش٠ بتلهايم قد نسي هنا ما كان قد أدركه في مستهل كتابه :

« هذه التحولات لا يمكن أن تتم ، بالسرعة المطلوبة ، رغم أنف المصالح المعارضة لها ، الا اذا سارت الدولة فعلا في هذا الاتجاه والا اذا كان هذا العمل يلقى الرفد القوي من القوى الاجتماعية التي يفترض فيها أن تستفيد من التنمية الاقتصادية ٠ ولن يتدفق هذا الرفد بدوره ، بالقوة اللازمة ، الا اذا لاحظ أولئك الذين سيستفيدون من التنمية الاقتصادية ، من البداية ، ان السياسة الاقتصادية المنتهجة تنطوي على فوائد واقعية لهم ٠٠٠ » (٥٦) ٠

ويعترف بول أ٠ باران بوجود علاقة بين معدل التراكم ومستوى الاستهلاك و « قدرة السكان ورغبتهم في العمل » (٥٧) لكنه يجهل تماما

مشكلة جزء النتاج الفائض المستهلك (أو المتراكم) بصورة غير منتجة ، ويقدم تأويلا مغلوطا لما جرى في الاتحاد السوفياتي بتوكيده ان مشكلة القوت قد « حلت » في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٣٧ (!) وأن انتاج السلع الاستهلاكية قد عرف منذ ذاك نموا كافيا (٥٨) • ولقد دحض القادة السوفياتيون ، وفي مقدمتهم خروتشيف بالذات ، هذا التأويل التجميلي للوقائع وأكدوا التحليل الذي بسطناه أعلاه •

بل لقد أكد المؤلفون السوفياتيون ، منذ بضع سنوات ، ان « التطوير الأولوي للقطاع ١ (السلع الانتاجية) بالنسبة الى القطاع ٢ (السلع الاستهلاكية) هو قانون لاعادة الانتاج الموسعة الاشتراكي » (٥٩) * •

ان هذا التصور ينطوي على أكثر من قسر للنظرية (والمخططات) الماركسية عن اعادة الانتاج الموسعة الرأسمالية لتطبيقها على اعادة الانتاج الموسعة في مجتمع انتقالي ، وكم بالحري في مجتمع اشتراكي •

لنذكّر أولا بأن مخططات اعادة الانتاج الرأسمالي الموسعة ** لا تعكس علاقات بين كتل من المنتجات ، وانما تعكس علاقات قيمة • فاذا كان القطاع ٢ ينمو ، في اطار اعادة الانتاج الرأسمالي الموسعة هذه ، بأبطأ مما ينمو القطاع ١ ، فهذا أمر يتجاوب قبل كل شيء مع نمو التركيب العضوي للرأسمال • فالقيمة المنتجة حديثا تجنح لان تتوزع بصورة يحتل معها الرأسمال المتغيّر (الأجور) حيزا أضيق من الحيز الذي كان يحتله في توزيع النتاج الاجتماعي اثناء الدورة السابقة • ولما كان تزايد انتاجية العمل لا يتبرر في النظام الرأسمالي الا بشرط انقاص « نفقات الأجور » ، فانه يتوازى فيه مع تلك « الزيادة في التركيب العضوي للرأسمال » ومع نمو للقطاع ٢ أبطأ من نمو القطاع ١ •

لكن من الممكن كل الامكان أن نتصور اقتصادا اشتراكيا يتطور بمعدل

---

* لم يستطع موريس دوب اتباع هذا التوكيد المطلق ، وانما اكتفى بالتوكيد بان هناك ثلاث مراحل متعاقبة ضرورية : مرحلة ينمو اثناءها القطاع ١ بأسرع مما ينمو القطاع ٢ ، ومرحلة ثانية يتعادل فيها معدلا النمو في كلا القطاعين ، وثالثة يتجاوز فيها معدل نمو القطاع ٢ معدل نمو القطاع ١ (٦٠) .

** أنظر الفصل العاشر .

نمو لاستهلاك المنتجين مساو لمعدل النمو العام للاقتصاد (أي من غير زيادة معدل التوظيف) • وفي هذه الشروط ستكون اعادة الانتاج الموسعة مضمونة تماما ، كما تدل على ذلك المخططات التالية عن اعادة الانتاج على سبيل المثال :

الدورة	المخطط	المجموع
الدورة الأولى	١ : ٤٠٠٠ ث + ٢٠٠٠ م + ٢٠٠٠ ف = ٨٠٠٠	١٢٨٠٠
	٢ : ٢٤٠٠ ث + ٢٢٠٠ م + ١٢٠٠ ف = ٤٨٠٠	
الدورة الثانية	١ : ٥٠٠٠ ث + ٢٥٠٠ م + ٢٥٠٠ ف = ١٠ ٠٠٠	١٦٠٠٠
	٢ : ٣٠٠٠ ث + ١٥٠٠ م + ١٥٠٠ ف = ٦٠٠٠	
الدورة الثالثه	١ : ٦٢٥٠ ث + ٣١٢٥ م + ٣١٢٥ ف = ١٢ ٥٠٠	٢٠ ٠٠٠
	٢ : ٣٧٥٠ ث + ١٨٧٥ م + ١٨٧٥ ف = ٧٥٠٠	
الدورة الرابعة	١ : ٧٨١٢,٥ ث + ٣٩٠٦,٢٥ م + ٣٩٠٦,٢٥ ف = ١٥٦٢٥	٢٥٠٠٠
	٢ : ٤٦٧٨,٥ ث + ٢٣٤٣,٧٥ م + ٢٣٤٣,٧٥ ف = ٩٣٧٥	الخ

فمن دورة الى أخرى ــ نستطيع أن نفكر بدورات تدوم الواحدة منها عامين او ثلاثة أعوام حتى نضفي عليها ظاهراً من الواقعية ــ يزيد النتاج الاجتماعي ، ونتاج كل قطاع ، ومداخيل المنتجين واستهلاكهم ، بنفس النسبة، ونعني ٢٥ ٪ • وفي الوقت نفسه تكون اعادة الانتاج الموسعة قد تحققت لان حجم (قيمة) القطاع ١ قد نما من حيث القيمة المطلقة أكثر مما نما حجم (قيمة) القطا ع٢ • فمن الدورة الاولى الى الرابعة زاد انتاج القطاع ١ بمبلغ ٧٦٢٥ ، بينما لم يزدد انتاج القطاع الثاني سوى ٤٥٧٥ • وعلى هذا تكون رحبة أدوات العمل والتجهيز ، الموضوعة تحت تصرف المجتمع ، قد زادت بصورة مطلقة لتضمن نموا متصلا للانتاج الاجتماعي ، علما بأن معدل النمو كان متساويا بين القطاعين •

يعترض كرونرود ومؤلفون سوفياتيون آخرون بأن انتاجية العمل الاجتماعية تتوقف عن الازدياد في هذه الشروط * • لكن تزايد « التركيب

* « من الواضح (؟) ان التطوير الاولوي للصناعة الثقيلة كان وما يزال وسيبقى(!) اساس تطورالاقتصاد السوفياتي، وان التطوير الاولوي لانتاج وسائل الانتاج هو أحد قوانين الاقتصاد الاشتراكي ، لان هذا الشرط هو وحده الذي يضمن ان تتم اعادة الانتاج الموسعة على أساس تزايد انتاجية العمل » (٦١) .

العضوي للرأسمال » (وهذا اصطلاح غير مناسب بالطبع !) ، أي انخفاض حصة الأجور من النتاج الاجتماعي ، ليس البتة شرطا ضروريا لتزايد انتاجية العمل الاجتماعيــة في اقتصاد مشرك ومخطط • فتزايــد التركيب العضوي للرأسمال يمكن أن يأتي نتيجة لانخفاض عدد ساعات العــمل الضروريــة لانتاج النتاج الاجتماعي انخفاضا نسبيا أو حتى مطلقا بفضل النمو المطلــق لقطاع ١ • هذه الزيادة في انتاجية العمل تكون قد تحققت فعــلا ، اذا مــا تطورت ساعات العمل المقدمة على النحو التالي في الدورات المتعاقبة التــي ضربناها كمثال :

الدورة الاولى : ١٢٨٠٠ أنتجت بـ ١٢٨ مليار ساعة عمل •
الدورة الثانية : ١٦٠٠٠ أنتجت بـ ١٤٠ مليار ساعة عمل •
الدورة الثالثة : ٢٠٠٠٠ أنتجت بـ ١٥٠ مليار ساعة عمل •
الدورة الرابعة : ٢٥٠٠٠ أنتجت بـ ١٦٠ مليار ساعة عمل •

وهذا معنــاه أن الانتاجيــة قــد زادت ١٣٫٥ و ١٨ و ١٧٫٢ ٪ على التــوالي •

ومن الممكن أيضا أن تتجلى انتاجية العمل الاجتماعية المزدادة في كون الكمية المنتجة بين دورة وأخرى تزداد بأسرع مما تزداد القيمة • فلو قصرنا ، بهدف التبسيط ، انتاج القطاع ١ على الفولاذ وانتاج القطاع ٢ على المنتجات النسيجية ، تكون الانتاجية قد زادت اذا تطور الانتاج الكمــي في مثالنــا بالصورة التالية :

الدورة الاولى : ٨٠٠٠ ق ١ + ٤٨٠٠ ق ٢ = ٤ ملايين طن من الفولاذ + ١٠٠٠٠٠ طن من المنتجات النسيجية •

الدورة الثانية : ١٠٠٠٠ ق ١ + ٦٠٠٠ ق ٢ = ٥٫٥ ملايين طن من الفولاذ + ١٣٠٠٠٠ طن من المنتجات النسيجية •

الدورة الثالثة : ١٢٥٠٠ ق ١ + ٧٥٠٠ ق ٢ = ٧٫٥ ملايين طن من الفولاذ + ١٧٠٠٠٠ طن من المنتجات النسيجية •

الدورة الرابعة : ١٥٦٢٥ ق ١ + ٩٣٧٥ ق ٢ = ٩٫٥ ملايين طن من الفولاذ + ٢٢٠٠٠٠ طن من المنتجات النسيجية ، الخ •

والحق انه ينبغي دوما أن تتذكران انتاجية العمل تتعلق في التحليل الاخير بكميات المنتجات المقدمة بساعات عمل ، وليس بالضرورة بقيم متفاوتة « للتركيب العضوي » ✽ •

وطبيعي ان كل ما تقدم يفترض تناسبا مبدئيا معينا في توزيع السلع الانتاجية بين القطاعين ، تناسبا معينا بين مخزون الرأسمال والانتاج الجاري، الخ • وعندما لا يكون هذا التناسب متحققا في البدء ، فقد يصبح من المحتم أن يُطور القطاع ١ بمعدل أسرع من تطوير القطاع ٢ • لكن هذه الحالة حالة خاصة ، ولا تشكل « قانونا عاما لاعادة الانتاج الموسعة الاشتراكية » ✽✽ •

✽ يبدو ان كرونرود نفسه يشعر بهذه الثغرة في محاكمته ما دام يؤكد : « ان كل وحدة منتجة تخلق بمصروف متضائل باستمرار من العمل الحي والعمل المتبلور ، لكن خلقها وانتاج **الكتلة** المتعاظمة باستمرار من النتاج الاجمالي يتطلبان ، على مستوى الانتاج الاجتماعي ، تشغيل **كتلة** من وسائل الانتاج متعاظمة باستمرار نسبيا في التحليل الاخير . وهذا يستلزم بدوره ان ينمو انتاج القطاع ١ ، لا من حيث القيمة فحسب (!) ، بل ايضا من حيث الحجم المادي » (٦٢) . ان لحظة واحدة من التفكير تكفي لادراك مجانية هذا التوكيد . فآلة **واحدة** تستطيع اليوم ان تنتج عشرة أضعاف كمية ورق الصحف التي كانت تنتج قبل عشرين عاما . ان **كتلة** وسائل الانتاج لا يفترض فيها البتة ان تنمو بأسرع من نمو **كتلة** السلع الاستهلاكية المنتجة . والواقع انها تنمو في غالب الاحيان بسرعة أبطأ بكثير ، وعلى وجه التحديد في مراحل الثورة التكنولوجية !

✽✽ « عندما تصبح استطاعة انتاج سلع التجهيز كافية لمواجهة حاجات الاستبدال في صناعات السلع الاستهلاكية والحاجات الاضافية العادية التي يفرضها معدل التراكم المنصوص عليه ، لا يعود هناك أي حائل يمنع قطاعي الاقتصاد من متابعة ازدهارهما معا بمعدل ثابت ، على أساس الافتراض بأن علاقة التجهيد ـ الانتاج ثابتة ، وهذا افتراض يقبل به الاقتصاديون السوفياتيون دوما بوصفه نقطة انطلاق لدراساتهم النظرية . أما معرفة مقدار هذا المعدل فمسألة تتعلق بالطبع بالعلاقة بين التجهيزات الموجودة (« المال الاساسي » في المصطلحات السوفياتية) في كل واحد من القطاعين » (٦٣) .

لقد درسنا مشكلة معدل التراكم الامثل من وجهة النظر الاقتصادية . وقد آن لنا أن ندرسها من وجهةالنظر الاجتماعية. ذلك انه اذا كان من الخطل التوكيد بأن كل تزايد في المال التراكمي لبلد متخلف لا يمكن أن يتأتى الا من تخفيض مطلق في استهلاك المنتجين ، الا انه من الصحيح التوكيد بأن كل تزايد في هذا المال يمثل تخليا نسبيا من قبل الشغيلة عن الاستهلاك الجاري، لانه كان من الممكن أن تستخدم الموارد المستعملة في صنع الآلات لانتاج سلع استهلاكية . وانها لخاصة من خصائص الاقتصاد الرأسمالي ان تتخذ قرارات التوظيف من وراء ظهر الشغيلة وجمهور المواطنين . وهكذا يجري تحديد معدل التوظيف ــ وتحديد الحجم الواقعي لاستهلاكهم الخاص المنوط الى حد كبير بمعدل التوظيف ــ دون أي اعتبار لارادتهم . وبعكس ما يؤكده الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد ، يشكل التوظيف تضحية في الاستهلاك، لكن هذه التضحية تقع على عاتق المنتجين لا على عاتق الرأسماليين . وهي انما تفرض عليهم فرضا عن طريق آلية اقتصاد السوق و « قواعد اللعبة » الرأسمالية .

أما في اقتصاد مخطط على نحو بيروقراطي ومركزي، فان الاجهزة المركزية (« هذا الجهاز او ذاك من أجهزة الحكومة المركزية » على حد تعبير موريس دوب) (٦٤) هي التي تحدد على نحو تعسفي معدل التوظيف المحدد لحجم استهلاك الجماهير الواقعي . وهنا أيضا تكون التضحيات مفروضة فرضا ، من غير أن تؤخذ موافقتهم القبلية . ومثل هذا النظام في التسيير يخالف مبادىء الاشتراكية ، ويقود بالاصل الى نتائج اقتصادية هي دون النتائج التي يحققها تسيير أكثر ديموقراطية . وهو يقلد الادارة المركزية ، السياسية الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد ، يشكل التوظيف تضحية في الاستهلاك ، لكن هذه التضحية تحمل على عاتق المنتجين لا على الاجتماعي . وهو يقلدها بالتالي سلطة الاشراف على المجتمع كله والتحكم به . ان ما يصفه اليوم الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي بتعابير بعيدة عن الماركسية بعض الشيء بأنه « اشتطاط في عبادة الشخصية » ليس سوى النتيجة الاخيرة لمثل تلك السلطة التعسفية المقلدة للبيروقراطية على الاقتصاد وعلى المجتمع بأكمله .

وانه لمن المحتم بالاصل في شروط القلة التي ما تزال محسوسة أن يترتب على مثل هذا الحصر لفائض النتاج الاجتماعي بين يدي سلطة مركزية منح امتيازات هامة لاعضائها :

« اذا كان قرار توزيع فائض القيمة المقتطع بين الاستهلاك والتوظيف هو القرار الحاسم بالنسبة الى تحديد معدل نمو الاقتصاد ، فان من يتخذ هذا القرار يكون في موقع المستهلك صاحب الامتياز ، مهما يكن اتجاه قراره • وموقع المستهلك صاحب الامتياز هذا ينجم مباشرة عن الدور الاستراتيجي الذي يلعبه في الاقتصاد الاشخاص الذين يتخذون هذه القرارات » (٦٥) •

ان الثورة التي تحققها الاشتراكية في البنية الاقتصادية والاجتماعية تستلزم أن تتخذ القرارات الهادفة الى تخصيص جزء من الموارد ، المتاحة للاستهلاك الجاري الامكاني ، لتطوير القوى المنتجة ، أقول : تستلزم أن تتخذ هذه القرارات من قبل جمهور المعنيين بالذات • وبعكس الرأسمالية أو نظام التخطيط البيروقراطي ، تصبح هذه التضحيات بنتيجة ذلك تضحيات مرتضاة طوعا •

ومن الممكن أن ينبثق عن ذلك في بعض الحالات معدل نمو أدنى من المعدل الامثل ، بالرغم من أن ذلك غير مؤكد البتة * • لكن حتى في هذه الحالة يكون الخطأ المقترف ذا مدى تربوي بعيد ، ولن يتكرر في أمد أمد قريب • وانما في ظل نظام التخطيط البيروقراطي ، المتحرر من كل مناقشة

---

* يبرهن نورمان ماير في « مبادىء العلاقات الانسانية » على ان اتخاذ القرارات عن طريق المناقشة الجماعية ممكن ومجد معا ، وعلى انه يسمح بتحديد أهداف واقعية ، وعلى ان النتائج تأتي أكبر عادة من النتائج المحرزة بالطريق الاستبدادي . ومن غير المهم أن يكون هدف دراسة ماير تحسين عمل الرأسمالية لا استبدالها . وبرهانه ينقلب على الهدف الذي ينشده ، لان حججه نفسها تحث على الغاء «المناطق المخصصة» لتعليمات أرباب العمل(٦٦) . ويصل الاستاذ سيمور ملمان الى نتائج مماثلة في مؤلفه « اتخاذ القرارات ، والانتاجية» بالرغم من انه يدافع هو ايضا عن نظام تتعايش فيه قرارات العمال الجماعية مع ابقاء الملكية (والارباح !) الخاصة الرأسمالية .

عامة ومن كل نقد صريح ، يمكن أن تبقى أخطاء السياسة الاقتصادية الفاضحة كالاخطاء المرتكبة في المجال الزراعي في الاتحاد السوفياتي بين ١٩٢٨ و ١٩٥٣ قائمة طوال خمسة وعشرين عاما من غير أن تصحح . فالتجربة اذن قد حسمت المسألة . والديموقراطية الاشتراكية لا تفسح المجال ، على المدى المتوسط والمدى الطويل ، أمام نمو أكثر تناغما وانسجاما للاقتصاد فحسب ، بل تسمح أيضا بنمو أسرع من النمو الذي يحققه التخطيط البيروقراطي .

الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق

ان ضرورة المرحلة الانتقالية تتأتى على وجه التحديد من أن المجتمع يظل يعيش ، غداة الغاء الرأسمالية ، في ظل قلة نسبية في السلع الاستهلاكية. وعلى هذا ينبغي أن يتم توزيع السلع الاستهلاكية في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية في شكل تبادل بصورة أساسية ، أي في شكل بيع وشراء * . وتبقى السلع الاستهلاكية محتفظة بصفة البضائع . واذا ما استثنينا الأجر الاجتماعي فان قوة العمل تظل تقبض تعويضاتها نقدا . ويبقى الاقتصاد مشتملا على قطاع نقدي واسع .

لقد رأى بعض المؤلفين في بقاء الاقتصاد النقدي والبضاعي على قيد الحياة في الاتحاد السوفياتي المصدر الاول لهيمنة البيروقراطية فيه وعلتها الاساسية. هذا هو على وجه التحديد رأي أ. بانيكوك وبورديغا ** ، اللذين يدافعان بقوة عن فكرة الغاء المال مع تشريك وسائل الانتاج (٦٨) *** .

---

* « ... يبقى الشعب العامل « مالكا جماعيا » للمنازل والمصانع وأدوات العمل ، ومن غير المحتمل أن يتخلى عن حق الانتفاع بها لأفراد او جماعات دونما تعويض (نفقات امتلاك) ، **على الاقل ابان مرحلة انتقالية** . تماما كما ان الغاء الملكية العقارية لا يعني الغاء الريع العقاري وانما تحويله الى المجتمع ، ولو في شكل مُعدل . **وعلى هذا ، فالتملك الفعلي لجميع أدوات العمل من قبل الشعب العامل لا ينفي البتة الحفاظ على علاقات التأجير » (٦٧)** .

** بيد ان بورديغا يعترف ، في مواضع اخرى من كتيبه ، بضرورة بقاء اقتصاد السوق في عصر الانتقال ، لكن فقط الى يوم « يحوز (؟) فيه المجتمع المنتجات كافة » .

*** ان اكثر أشكال هذه النظرية تطورا موجود في الكتيب المعنون « المبادىء الاساسية للانتاج والتوزيع الاشتراكيين » الذي نشره في عام ١٩٣٠ « الاتحاد العمالي العام » في المانيا ، برلين ١٩٣٠ .

مثل هذا التصور يخلط بين العلة والمعلول • ولقـد تبنى ن• بوخارين (٦٩) وجهات نظر قريبة كل القرب من هذا التصور ، بل نسخه الى حد ما •

ان بقـاء الاقتصـاد النقدي واقتصاد السوق هو نتيجة لا علة القلـة النسبية في السلع الاستهلاكية • وتشويهات الدولة والاقتصاد او انحطاطهما البيروقراطي تنجم في التحليل الاخـير من نفس النقص في تطـور القـوى المنتجة • والغاء الاقتصاد النقدي واقتصاد السوق هو الغـاء لميزان الضغط الجوي وليس الغاء للصقيع بالذات • و « البطاقات » او « قسائم العمـل » التي ستنوب في هذه الحال عن المال لن تكون سوى بطاقات تقنين • وسوف تطرح هذه « القسائم » بسرعة قيد التداول ، شأن بطاقات التقنين ، حتى ولو كان القانون يحظر ذلك •

ان مشارب المستهلكين وحاجاتهم تختلف وتتنوع • فهذا سيضحي عن طواعية بوجبته من الحليب مقابل وجبة اضافية من التبغ ، وتلك الأم ستتخلى عن وجبتها من اللحم مقابل وجبة مزدوجة من الحليب من أجل أولادها • ومما سيحفز على تبادل « القسائم » وجود المضاربة التي ستتولد حتما من القلة • وكما حدث في انبر الاوروبي ابان الحرب العالمية الثانيـة ، سيظهر وشيكـا « المعيار ــ السيجارة » أو « المعيار الخبز » بدلا من « المعيار ــ الذهب » اللعين او « الورق النقدي » اللعين ــ هذا اذا لم يظهر « المعيار ــ المصبـاح الكهربائي » في مجتمع أكثر غنى • ولما كان استخدام القسائم أكثر صعوبـة وأقل مرونة وأشد تعقيدا من استخدام الـورق المصرفي ، لذا فان المواطـن المتوسط سيجد نفسه في وضع أشد ايلاما مما في أيام ميزان الضغط الجوي• وسوف يقع على الأخص فريسة سهلة للمضاربين •

ان وجود سوق للسلع الاستهلاكية أمر مقبول اليوم على وجه العمـوم باعتباره أهون الشرين في المرحلة الانتقالية * • لكن ماذا يترتب عليه بالنسبة الى السلع الانتاجية ؟ كيف سيجري تحديد أسعارها ؟ كيف يتفـق التخطيط الاقتصادي مع الانتاج البضاعي ، مع اقتصاد السوق ؟

---

* لقد قبل كتاب ماركسيون مختلفـون اختـلاف كاوتسكـي ولينـين وفاندرفيلد وتروتسكي وستالين وأوتو بوير بهذه الضرورة (٧٠) •

في تاريخ الافكار الاشتراكية تلقى هذا السؤال جوابين متعارضين مطلق التعارض . وقد ظل الاول محصورا في المضمار النظري ، أما الثاني فقد انتصر طوال خمسة وعشرين عاما على صعيد الممارسة . والاول هو جواب الأساتذة تايلور واوسكار لانج وهال وليرنر وديكنسون الخ ، ولقد بسطه على أوضح ما يكون أوسكار لانج في مؤلفه « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ثم جدد عرضه في عام ١٩٥٦ الاستاذ البولوني ف. بروس(٧١). أما الجواب الثاني فنجده في ممارسة التخطيط السوفياتي في العصر الستاليني وفي المذهب الذي قاد خطاه (أو برره) .

لقد انطلق تايلور ، ومن بعده لانج وسائر المؤلفين المذكورين ، من الاعتراض « الأكبر » الذي صاغه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد من اتباع المدرسة الحدّية حيال الاشتراكية . فالاشتراكية في رأي هؤلاء المعترضين « غير قابلة للتحقيق » لانه يستحيل معها وجود أي حساب اقتصادي وما يترتب عليه من وجود سوق . ولقد سبق لاقتصاديين من أمثال باريتو وبارون أن برهنوا منذ مطلع القرن على أن هذه الاطروحة عارية من الصحة (٧٢) . ولقد تراجع الحديون آنذاك بحذر الى خط ثان من خطوط دفاعهم ، فقالوا ان الحساب الاقتصادي سيكون ممكنا نظريا لكنه غير قابل للتحقيق عمليا في ظل الاشتراكية ، لانه سيتطلب في هذه الحال حل « الملايين من المعادلات » في آن متواقت * .

وقد رد تايلور ولانج على هذا الاعتراض بأنه قائم على خلط في طبيعة الاسعار . فصحيح ، كما يقولان ، ان تكوين الأسعار ينبثق في السوق من « القرارات » المستقلة لآلاف المستهلكين والمنتجين ، لكن كل مستهلك وكل منتج يتصرفان عمليا في كل لحظة كما لو أن الاسعار التي يقفان أمامها معطيات ثابتة (اللهم الا في أماكن نادرة ، كالبورصة على سبيل المثال حيث المساومة دائمة وعامة) . وهذا ما يسميه لانج الطبيعة القياسية المتحركة للاسعار PARAMÉTRIQUE (٧٣) . فهذه الاسعار تتكيف في النهاية وتتبدل

* يبدو هذا الاعتراض مضحكا اليوم ، في عصر الآلات الحاسبة الإلكترونية التي تقوم بآلاف مؤلفة من العمليات في **الدقيقة الواحدة** .

بوصفها النتيجة اللاحقة لآلاف من ردود الافعال التي أملتها الاسعار المحددة .

والحال انه ليس ثمة حائل يمنع أجهزة التخطيط من سلوك المسلك نفسه ، على حد تعبير تايلور ولانج . فأجهزة التخطيط ستنطلق من الاسعار المحددة تاريخيا . وعلى رؤساء المنشآت والمستهلكين أن يعاملوا هذه الاسعار كما لو انها معطيات ثابتة . واذا لم تكن هذه الاسعار « واقعية » (لا تتجاوب مع « القيمة الهامشية » على حد تعبير المؤلفَين ، ومع « أسعار الانتاج » على حد تعبيرنا نحن) ، تجلت ظاهرات القلة او فيض الانتاج . وسوف تحث هذه الظاهرات على زيادة انتاج المنتجات التي تتجاوز أسعارها « التكاليف الحدية » وعلى تخفيض انتاج المنتجات التي تقل أسعارها عن التكاليف ، على هبوط الاسعار في الحالة الاولى وعلى ارتفاعها في الحالة الثانية (٧٤) . وبعد عدة تصحيحات تستقر الاسعار الموازنة تماما كما يحدث في السوق الرأسمالية * .

ان هذا الحل ، الذي ينطوي على أساليب شبه تنافسية ، حل حاذق ومنسجم ، لكنه يشكو من عدد من العيوب الكبيرة .

فالتصحيحات المتعاقبة والدائمة — ان « الاسعار الموازنة » ستتطور بلا انقطاع بالنظر الى التبدلات التي تطرأ على طرائق الانتاج وعلى طلب المستهلكين — تتم دوما بعديا ، الشيء الذي تترتب عليه تبذيرات وخسائر كبيرة . فعندما تحدد أسعار المنتجات الفانية في مستوى أعلى مما ينبغي ، تفنى المنتجات قبل أن تطرأ التبدلات على أسعارها . وعندما تحدد أسعار المواد الاولية في مستويات أدنى مما ينبغي ، تبذر في صنع بعض المنتجات ، ولا يعود في الامكان استعادتها بعد اتضاح الخطأ .

والواقع أن نظام الاسعار هذا المهتدي بهدي السوق وحدها يرث عن الاقتصاد الرأسمالي عددا من عيوبه . ففي البلد المتخلف نسبيا ستستبعد جميع خطط التوظيف التي تتطلب آلات كثيرة لصالح المشاريع التي تتطلب

---

* بتعبير أدق ، في الانتاج البضاعي الصغير . أما في الاقتصاد الرأسمالي فتموجات الارباح والرساميل هي التي تحدد تكوين الاسعار .

ومن هنا سيكون معدل النمو الاقتصادي أقرب الى معدل نمو الاقتصاد الرأسمالي منه الى معدل نمو اقتصاد الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان ذات الاقتصاد المشرك •

وفضلا عن ذلك ستشكو قرارات المنشآت بصدد التوظيف وحساب حجم الاستطاعة الانتاجية المستخدمة عادة من نفس النواقص في الاعلام ، وستجنح الى تسبيب نفس الحركات الجامعة المميزة لقرارات المنشآت الرأسمالية (٧٥) •

ان التخطيط يستلزم اختيارا بين شتى الامكانيات ، أي اختيارا للاولويات • وتثبيت « السعر الموازن » هو محضر وسيلة وليس هدفا • وتحقيق بعض الاهداف الاولوية ــ المختارة لا على نحو تعسفي بل بموافقة غالبية الشغيلة ــ قد يحتم التخلي عن بعض « الاسعار الموازنة » او بعض آليات السوق • فوجود كتلة من العاطلين عن العمل في منطقة متخلفة من بلد كبير يمكن أن يعتبر تبذيرا اجتماعيا أشد ايلاما من « بيع » بعض المنتجات « بما دون » او « بما فوق » أسعارها الواقعية • ومن الممكن ألا تكفي « آليات السوق » (معدل فائدة منخفض ، ضرائب ، الخ) لاجتذاب المنشآت الى هذه المنطقة • وفي هذه الحال سيكون من المفضل تقرير توطين المنشآت او تحديد حجم التوظيف عن طريق القرارات المركزية ، ثم بذل العون لهذه المنشآت • والحال انه لن يكون هناك وجود لسوق حقيقية للسلع الانتاجية بدون أن يكون للمنشآت استقلالها في التقرير في مجال التوظيفات • وبدون « سوق » كهذه ، لن يكون هناك وجود لتكوين « عفوي » لاسعار هذه السلع • والواقع ان التخطيط الاجباري وتشريك وسائل الانتاج الكبرى يضيقان الخناق الى أقصى الحدود على استقلال المنشآت في صدد مسألة تقرير الحجم الاجمالي للتوظيفات واتجاهها العام •

ان كل تفوق الاقتصاد المخطط على الاقتصاد الرأسمالي يكمن على وجه التحديد في كونه يحل مفهوم الفعالية الشاملة القصوى لتوظيفات المجتمع محل مفهوم الايرادية القصوى لكل منشأة (٧٦) • والمفهوم الاول ، مع

عليه بالضرورة جملة من الايراديات ، كل ايرادية منهـا متفوقة على حدة ، بل قد تترتب عليه ايرادية دنيا ، ان لم نقل خسارة ، في بعض المنشآت •

ان ما يتبقى من محاججة تايلور ولانج هو الزام أجهـزة التخطيط بأن تضع بانتظام جداول لاسعار الكلفة الواقعية (الاسعار الوسطية وأسعار كل منشأة على حدة) ، تبعا للمنهج العام الذي يقترحه مؤلفانا • لكن من الممكن أن يقوم تباين مؤقت بين هذه الجداول وبين فهارس الاسعار الجارية للسلـع الانتاجية المفروضة علـى المنشآت ، والتي تتولد عنهـا أسعار بيـع السلع الاستهلاكية للمستهلكين) ، اذا كان هذا التباين محتما ولا غنى عنه لادراك بعض أهداف الخطة •

واذا كان خطأ تايلور ولانج يكـمـن في فرط اشتطاطهما « المذهبي » في هذا الموضوع ، فان ممارسة الاسعار السوفياتية في العصر الستاليني قـد أخطأت بدون أدنى ريب باتجاه معاكس ، وخطؤها يكمن في ذرائعية فظـة جعلت كل بنية الاسعار كتيمة ، وانتهى بها المآل الى أسوأ السخافات • ففي البداية حددت السلطات السوفياتية « أسعارا واقعية » كان يضاف اليهـا ، تبعا للمنتجات ، « رسم على رقم الاعمال » ، او تحسم منها « اعانة » • ومن ذلك الرسم جمعت موارد التراكم المالية على حساب المستهلكين • اما الاعانـة فقد شجعت على استخدام طرائـق الانتاج التي تتطلب كثافـة عاليـة من الرأسمال •

لكن على أثر التضخم النقدي والبلبلة الزراعية والتبـدلات المتتاليـة والتعسفية التي طرأت على الاسعار ، أضاعت الاجهزة المركزية هي بالـذات العلاقة بين « الاسعار التوجيهية » الصادرة عن الغوسبلان وبين أسعار الكلفة الواقعية • وهكذا ظهرت اختلالات خطيرة ، ولا سيما في مجـال الزراعـة ومجال الطاقة والمواد الاولية ، فبات من شبه المستحيـل حساب الايراديـة النسبية لمختلف مشاريع التوظيف • وقد تكبد الاقتصـاد السوفياتي خسائر فادحـة * •

---

* ذكرنا أمثلة متنوعة في الفصل الخامس عشر •

والحق انه انما في منتصف الطريق بين هذين القطبين الاقصيين ينبغي أن نضع العلاقات العقلانية بين الخطة والسوق • فعلى الخطة أن تستخدم السوق الى أقصى الحدود ، من غير أن ترضخ البتة لها على نحو سلبي • وعليها ، اذا أمكن ، أن ترشد خطى السوق بواسطة المحرضات • وعليها عند الحاجة ان تقسرها قسرا بواسطة أوامر قاطعة جازمة ، في كل مرة يوجب فيها ذلك تحقيق أهدافها الاولوية ، المحددة بحرية من قبل الشعب العامل •

ثمة نظريون يؤكدون ان المغريات مفضلة في كل الاحوال على الاوامر لانها تترك للمستهلكين وللمنشآت وهم حرية الاختيار • وهذه الحجة لها فيمة بسيكولوجية مشكوك فيها أحيانا • فهل يختلف فعلا سلوك المستهلك ازاء ارتفاع مباغت في الاسعار بنسبة ١٠٠ ٪ عن سلوكه ازاء فرض التقنين على هذا النتاج ؟ ان الحجة ذاتها تنطوي على تراجع غير مقبول عن معيار الفعالية والفائدة الاجتماعية • ففي كل مرة يؤخر فيها استخدام المغريات حل صعوبة اقتصادية او اجتماعية هامة ، ويقلص بالتالي رفاه الجماهير ، يتوجب عدم التردد في استخدام الاوامر • ومفهوم ان فعاليتها في مجال توزيع اليد العاملة واستهلاك الاسر مشكوك فيها للغاية • ذلك ان اساءة استعمال هذه الطرائق ، في هذا المجال ، قد تقود المخطط الى عتبة « التجنيد المدني » والعمل الاجباري ، وهذه طرائق لا تتفق مع الديموقراطية الاشتراكية ومع التخطيط القائم على موافقة غالبية الشغيلة •

تقنيات التخطيط

ان المرحلة الانتقالية هي قبل كل شيء مرحلة النمو المخطط • ولهذا يتوجب علينا الآن أن نحدد طرائق التخطيط والمشكلات الاقتصادية العامة التي يثيرها هذا النمو •

ان التخطيط هو فن تنسيق النشاطات الاقتصادية بهدف بلوغ بعض الاهداف الاولوية • وهدف التخطيط الاشتراكي تنمية القوى المنتجة المشركة كيما تتوفر تدريجيا وفرة من السلع والخدمات للمواطنين ، وكيما يفتح المجال بالتالي امام التفتح الشامل لشخصيتهم ، علما بأن الهدف المنشود على

المدى الطويل هو فناء اقتصاد السوق والطبقات واللامساواة الاجتماعية والدولة وتقسيم العمل • ومشكلات التخطيط تنطرح على مختلف المستويات: مستوى الاقتصاد في مجمله ، مستوى الفروع الصناعية (وقطاعات الاستهلاك) ، مستوى المنشآت والاسر •

والمشكلة المركزية في التخطيط هي توزيع الموارد المتوفرة بصورة تضمن معدل النمو المرغوب ، لبلوغ الاهداف التي وقع الاختيار عليها لاولويتها • ومن الممكن أن تكون هذه الاهداف المتغيرة حجم الاستخدام ، و حجم الاستهلاك ، او زيادة الانتاج المرغوب ، او عددا مجتمعا من هذه العوامل •

ففي اقتصاد يشكو من البطالة أو نقص الاستخدام المزمن ، يمكن حساب معدل نمو الانتاج الضروري انطلاقا من زيادة وسطية في الانتاجية المعطاة • فان زادت هذه الانتاجية ٣ ٪ سنويا ، واذا زاد السكان العاملون ١ ٪ ، واذا كان ٢٠ ٪ من هؤلاء السكان العاملين يشكون من البطالة او نقص الاستخدام المطلوب تلافيه ، واذا كان المطلوب بلوغ هذا الهدف في غضون عشرة أعوام ، ترتب على ذلك أن يزيد الانتاج السنوي كحد أدنى بنسبة ٦ ٪ × (٣ + ١ + $\frac{٢٠}{١٠}$) ، وعن طريق ذلك فقط يمكن أن يزداد الاستخدام السنوي بنسبة ٣ ٪ • ومن ناحية أخرى ، الجمع بين هدف الاستخدام التام وهدف زيادة محددة في استهلاك الاسر (المنتجين) : على سبيل المثال مضاعفة حجم هذا الاستهلاك في مدى عشرة أعوام • ولنفترض انه لا بد من توظيف ٣ وحدات صافية انتاجيا لزيادة الدخل بمقدار وحدة حسابية واحدة • في هذه الحال يتطلب معدل نمو الدخل القومي البالغ ٦ ٪ معدل توظيف يبلغ ١٨ ٪ * • ولنفترض ان الاستهلاك غير المنتج غير قابل

---

* « للمحافظة على درجة استعمال التجهيزات ، ينبغي ان تزداد الاستطاعة الانتاجية بالتناسب مع نمو السكان العاملين وتزايد انتاجية العمل . وهذا يرشدنا الى المستوى المرغوب من التوظيفات (الخاصة) . فعلى التوظيفات (الخاصة) ان تكون على المستوى اللازم لزيادة الاستطاعة الانتاجية بالتناسب مع تزايد السكان العاملين وانتاجية العمل ، أي بالتناسب مع انتاج الاستخدام التام » (٧٧) . ينبغي اذن ، في مثالنا ، ان تزداد الاستطاعة الانتاجية بنسبة ٦ ٪ .

للضغط الى معدل ١٠ ٪ من الدخل الجاري ، وأن استهلاك الأسر (المنتجين) يرتفع الى ٧٥ ٪ من الدخل القومي لحظة وضع الخطة موضع تنفيذ • ففي هذه الحال ينبغي رفع استهلاك الأسر من المؤشر الاساسي ٧٥ الى المؤشر الاساسي ١٥٠ •

والحال ان معدل النمو السنوي البالغ ٦ ٪ يعطي في نهاية الاعوام العشرة دخلا قوميا مؤشره ١٨٠ • فاذا ارتفع استهلاك الأسر الى ٧٢ ٪ من هذا النتاج ١٠٠ ــ ١٠ ــ ١٨ ، لن نكون قد أدركنا سوى المؤشر ١٣٠ بدلا من المؤشر ١٥٠ • ومن هنا كان ادراك هدف الاستخدام التام المذكور أعلاه وهدف مضاعفة استهلاك الاسر معا ، يتطلب معدلا سنويا أعلى للنمو ، مقداره ٧ ٪ • ولمضاعفة استهلاك الأسر في مدى ١٠ أعوام على أساس معدل النمو السنوي البالغ ٧ ٪ ، لا تمكن زيادة معدل التوظيف الى أكثر من ١٨ ٪ ، اذا كان الاستهلاك غير المنتج يمتص ١٠ ٪ من الدخل الجاري • وبالفعل ، ان معدل النمو البالغ ٧ ٪ يرفع الدخل في مدى ١٠ أعوام الى المؤشر ٢٠٧٫٥ ، الامر الذي يترتب عليه المؤشر ١٥٠ لاستهلاك الأسر اذا كان هذا الاستهلاك يمتص ٧٢ ٪ من الدخل •

ينبغي اذن ادراك الهدف اما عن طريق زيادة الاستخدام السنوي الى ٧ ٪ بدلا من ٣ ٪ (اذا كان مخزون الرأسمال الموجود يسمح بزيادة الانتاج بالتناسب) ، واما عن طريق زيادة الانتاجية الى ٤ ٪ بدلا من ٣ ٪ (اذا كان التقدم التكنولوجي يتيح المجال امام ادراك هذه النتيجة بفضل تزايد حجم التوظيفات الذي ينتقل من المؤشر ١٥ الى المؤشر ٢٥٫٣ بعد ٥ أعوام والى المؤشر ٣٧٫٣ بعد ١٠ أعوام ، بدلا من أن ينتقل في المدة نفسها الى المؤشرين ٢٤٫١ و ٣٢٫٢ كما كان متوقعا في البداية) ، واما عن طريق الجمع بين هاتين الطريقتين • والطريقة الثانية هي المفضلة ، لان الاولى تؤدي الى زيادة في المداخيل بالنسبة الى كل فرد من الافراد المستخدمين أقل من الزيادة المتوقعة، ولانها تنذر باحداث نقص في اليد العاملة: اذا لم يكن هناك وجود لاحتياطيات امكانية (استيطان ، استخدامات لا منتجة ، ربات بيوت بلا عمل ، الخ) •

ان هذه الحسابات تتعلق بالكتل الكبيرة من النتاج والدخل السنوي : استهلاك الأسر ، الاستهلاك العام ، معدل التوظيفات وحجمها ، الاستخدام ،

السكان العاملين ، تزايد الانتاجية الوسطية ، العلاقة بين تزايد التوظيفات وتزايد الدخل ، العلاقة بين مخزون الرساميل الموجودة والدخل الجاري ، العلاقة بين التوظيفات الصافية والتوظيفات الخامة ※ ، الخ • وهي ضرورية لا غنى عنها بوصفها حسابات أساسية • فهي تشير على الفور الى المصاعب التي ينبغي التغلب عليها (في المثال الذي اخترناه : تحقيق الزيادة السنوية في الانتاجية) • وتحدد مدى التضحيات النسبية التي يتوجب على الجماهير الكادحة القبول بها • وعليها بالتالي أن تكون موضع مناقشة مسبقة عامة ، نقدية وتناقضية حتى يختار الشعب ، وهو على معرفة تامة ، الصيغة التي تبدو له أفضل من غيرها ، وحتى تكون تضحياته طوعية فعلا وواعية لمبرراتها •

لكن من الواجب الآن ان يملأ هذا الاطار المثبت بمضمون أكثر عيانية• فبعد أن حددت الاهداف الاولوية التي تشتمل على معدل نمو اجمالي وعلى معدل نمو في مصاريف الاستهلاك في آن واحد ، يمكن الآن ربط هذين المعدلين بأصناف السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية • الا انه ينبغي ان ننوه بأنه لا يترتب عليهما البتة معدل نمو متساو في جميع الفروع الصناعية •

لقد اكتشف الاحصائي البروسي انجل في القرن التاسع عشر ، اثناء دراسته تطور ميزانيات الأسر العمالية البلجيكية ، ان مصاريف المستهلكين تنصاع لبعض القوانين الاحصائية • فكلما زاد الدخل ، تناقصت حصة مصاريف الغذاء النسبية • وضمن نطاق مصاريف الغذاء هذه تتناقص حصة المنتجات المسماة بـ « الغليظة » او الاساسية (خبز او غيره من الحبوب الاساسية ، بطاطا ، لحوم وشحوم الخنزير ، الخ) بالنسبة الى المنتجات المسماة بـ « النبيلة » (منتجات التربية الحيوانية ، فاكهة ، سكر ، لحم البقر والعجل ، الخ) • وقد جرى التحقق من صحة هذا القانون من ثلاث

※ ان معدل نمو قطاع السلع الانتاجية (القطاع ١) يحدد معدل نمو التوظيف **الخام** ، ما دام الحجم الاجمالي لانتاج القطاع ١ يستخدم للحلول محل السلع الانتاجية المهترئة ولخلق سلع انتاج **اضافية** (توظيف صاف) في آن واحد (٧٨) .

زوايا : الفروق في بنية مصاريف الاستهلاك في عصر واحد لدى طبقات اجتماعية شتى ، الفروق في هذه البنية نفسها في مراحل متتالية من التطور الاقتصادي لبلد واحد ، الفروق في بنية استهلاك بلدان عدة بلغت مستويات مختلفة من الثروة النسبية في عصر واحد * .

وهكذا شكلت مصاريف الغذاء النسبة المئوية التالية في عام ١٩٥٦ من مصروف المستهلكين الاجمالي ، بالاسعار الجارية :

الولايات المتحدة	٢٦	٪
الدانمرك	٢٨	٪
بلجيكا	٣٠	٪
السويد	٣١	٪
النرويج	٣٢	٪
المانيا الغربية	٣٢	٪
بريطانيا	٣٣	٪
فرنسا	٣٧	٪
النمسا	٣٧	٪
البلدان الواطئة	٣٧	٪
ايرلندا	٣٨	٪
فنلندا	٣٨	٪
ايطاليا	٤٦	٪
البرتغال	٥٠	٪
يوغوسلافيا	٥٠	٪
اليونان	٥٨	٪ (٨٠)

---

* ينبغي التحفظ من تعليق قيمة **مطلقة** على هذا القانون الاحصائي . فمن الممكن ، بنتيجة ظروف خاصة (على سبيل المثال قلة ملحة في السلع الاستهلاكية الدائمة) ، ان يرتفع المستوى النسبي لمصاريف الغذاء في بلد اغنى من بلد آخر (على سبيل المثال : مستوى نسبي اكثر ارتفاعا في عام ١٩٥٧ في تشيكوسلوفاكيا منه في بلغاريا) (٧٩) .

ومن ناحية أخرى تطور استهلاك الفرد من الحبوب والبطاطا من جهة ، واللحم من جهة ثانية ، بالاتجاه التالي من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٥٦ :

البلـد	حبـوب وبطاطـا	لحـم
الولايات المتحدة	— ٢٥ ٪	+ ٢٩ ٪
بلجيكـا	— ١١ ٪	+ ٣١ ٪
فـرنسـا	— ١٣ ٪	+ ٣١ ٪
فنلنـدا	— ١٤ ٪	+ ٢١ ٪
اليـونـان	— ٦ ٪	+ ٢٤ ٪
السويـد	— ١٨ ٪	+ ٨ ٪
ايطـاليـا	— ٨ ٪	+ ٧ ٪ الخ

وأخيرا زادت مصاريف السلع الاستهلاكية الدائمة ، من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٧ ، في أوروبا الغربية زيادة أهم بكثير من زيادة المصاريف الاجمالية (بالنسبة الى الفرد الواحد وبالسعر الثابت) ⁕ :

البلـد	مصاريف المستهلكين الاجمـاليـة	مصاريف السلع الاستهلاكية الدائمة
فرنسـا	+ ٣٢ ٪	+ ١٢٧ ٪
النمسا	+ ٤٠ ٪	+ ١١٠ ٪
أيطـاليـا	+ ٣٠ ٪	+ ٦٤ ٪
بريطـانيـا	+ ١١ ٪	+ ٥٥ ٪
الدانمـرك	+ ٣ ٪	+ ٥١ ٪
اليـونـان	+ ٣٨ ٪	+ ٤٩ ٪
النـرويج	+ ١٥ ٪	+ ٤٣ ٪ الخ(٨٢)

⁕ هوذا تطبيق حديث لـ « قانون انجل » : فبعد ثلاثة اعوام من تقـدم اقتصادي استثنائي لم تخصص الاسر اليوغوسلافية سوى ٤٣ ٪ من مداخيلها في عام ١٩٥٩ للغذاء مقابل ٥٠ ٪ في عام ١٩٥٦ ، كما خصصت أكثر من ١٠ ٪ للسلع الاستهلاكية الدائمة مقابل ٤ ٪ في عام ١٩٥٦ (٨١) .

وانطلاقا من هذه المعطيات ، ومع التحفظ من الانتقالات الميكانيكية أكثر مما ينبغي ، وبفضل سلم متحول من مُعاملات مرونة الطلب على مختلف المنتجات ، يمكن توقع بنية الاستهلاك الخاص المزداد في نهاية الفترة التي هي موضع بحث (٨٣) • وبناء على هذا لا بد أن تكون معدلات التوظيف متفاوتة حسب القطاعات المحددة ، ولا بد أن تظهر مشكلات انتقال اليد العاملة ، ولابد أيضا أن تتولد بنية خاصة للسلع الانتاجية التي يتوجب على الصناعة الثقيلة ان تقدمها لصناعة السلع الاستهلاكية • وبناء على هذا أيضا يتوجب تحديد مُعاملات توسع مختلف قطاعات الصناعة التي تنتج سلعا انتاجية ، حتى تتسع النسب المبدئية لسلسلة كاملة من معاملات نمو الفروع الصناعية كافة ، تلك المعاملات المتفاوتة والمنسقة معا •

وحتى يكون هذا النمو متناسبا ، أي حتى يتجنب مجاري الاختناق والاختلالات الخطيرة ، لا بد من اجراء تحقق مزدوج : التحقق عن طريق المبادلات ما بين الفروع الصناعية ، والتحقق بواسطة الميزانيات ــ المواد •

ان النظام الحاذق الذي أنشأه الاقتصادي فاسيلي ليونتييف استنادا الى اعمال الغوسبلان في عام ١٩٢٤ ، والذي طبق في البدء في الولايات المتحدة (٨٤) ورفضه الاختصاصيون السوفياتيون حتى عام ١٩٥٨ ، يفسح المجال لتحديد العلاقات بين فروع الاقتصاد القومي الكبيرة • وقد جرى تطبيقه مذ ذاك في عدد كبير من البلدان (٥٨) • وجدول ليونيتيف يتعلق بـ ١١ فرعا صناعيا وبالزراعة وبالنقل وبـ « الأسر » • وهذه الفروع مرتبة أفقيا وعموديا كيما تشكل سجلا • والجدول انما هو جدول مدخلات ــ مخرجات (الموارد الممتصة والموارد المنتجة) تشير فيه الارقام الافقية الى ما يبيعه كل فرع من هذه الفروع الاربعة عشر للفروع الثلاثة عشر الاخرى ، بينما تشير الاعمدة العمودية الى ما يشتريه كل فرع من الموارد من الفروع الاخرى • وحاصل كل خط أفقي يعطينا قيمة الانتاج ناقص القيمة المضافة ، وحاصل كل عمود عمودي يعطينا قيمة « المشتريات الوسيطية » •

ورغبة في تبسيط العمل ينطلق جدول ليونتييف عن المدخلات ــ المخرجات من افتراض ثبات العلاقات بين مختلف الفروع ، أي ، على سبيل

المثال ، من افتراض أن تزايد انتاج الحديد والصلب بنسبة ١٠ ٪ يستلزم زيادة ١٠ ٪ في فحم الكوك الذي تقدمه لهذا الفرع صناعة « الفلزات غير المعدنية » . وهكذا تحسب المعاملات التقنية التي تحدد العلاقات المتبادلة بين شتى الفروع الاقتصادية . وعلى هذا ، وانطلاقا من أهداف الخطة المذكورة أعلاه ، ينبغي الحرص والسهر على زيادة انتاج شتى الفروع حتى تحترم تلك المعاملات . والواقع ان حساب المدخلات ــ المخرجات هو مجرد توسيع لشروط توازن مخططات ماركس عن اعادة الانتاج الموسعة . وكل ما هنالك انه استبدل قطاعين بأربعة عشر قطاعا ، وفي هذا تعقيد للجدول ، لكن هذا التعقيد يسمح بالمزيد من التقريب من الواقع .

لنفترض ان الانتاج السنوي يتمثل في المخطط التالي لاعادة الانتاج الموسع :

٤٠٠٠ ث + ٢٠٠٠ م + ٢٠٠٠ ف = ٨٠٠٠ ، (١)

٢٤٠٠ ث + ١٢٠٠ م + ١٢٠٠ ف = ٤٨٠٠ ، (٢)

ونحن نعلم ان شرط التوازن يقضي بأن يبيع القطاع ١ للقطاع ٢ نفس القيمة التي يبيعها القطاع ٢ للقطاع ١ ، وفي المثال الذي ذكرناه ٢٤٠٠ ث ٢ + ٦٠٠ ف متراكمة في ث٢ = ٢٠٠٠ م١ + ١٠٠٠ (ف ــ ف المتراكمة في ث) ١ . ولنقسم الآن انتاج السلع الانتاجية الى قطاعين : انتاج الرأسمال الجامد (أ) والمواد الاولية والطاقة (ب) . ولنقسم كذلك انتاج السلع الاستهلاكية الى قطاعين : انتاج السلع الجارية (ج) وانتاج السلع الكمالية (د) ، مع الافتراض ، بهدف التبسيط ، بأن الاستهلاك اللامنتج في كل قطاع ينصب على السلع الاخيرة وحدها . ان قيمة انتاج هذه القطاعات الاربعة تتمثل اذ ذاك في الشكل التالي :

(أ) ١٠٠٠ ث + ٥٠٠ م +٥٠٠ ف = ٢٠٠٠ (آ)

(ب) ٣٠٠٠ ث + ١٥٠٠ م + ١٥٠٠ ف = ٦٠٠٠ (ب)

(ج) ٢٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٤٠٠٠ (ج)

(د) ٤٠٠ ث + ٢٠٠ م + ٢٠٠ ف = ٨٠٠ (د)

يتم توزيع فائض القيمة في كل حالة بالشكل التالي :

٥٠ ٪ في ث ،

٢٥ ٪ في م ،
٢٥ ٪ في الاستهلاك غير المنتج •

والجدول التالي يشير أفقيا الى ما يبيعه كل قطاع للقطاعات الاخرى ، وعموديا الى ما يشتريه منها • وحتى يكون النظام متوازنا ، ينبغي أن تتلاءم الاجماليات الافقية مع الاجماليات العمودية • وعندما يظهر رقمان في مربع واحد ، يشير الاول الى حاجات اعادة الانتاج البسيطة ؛ ويشير الثاني الى حاجات التراكم (اعادة الانتاج الموسعة) :

	أ	ب	ج	د	لاجمالي	
أ	٢٥٠ + ٦٢,٥	٧٥٠ + ١٨٧,٥	٥٠٠ + ١٢٥	١٠٠ + ٥٢	٢٠٠٠	٨٠٠٠
ب	٧٥٠ + ١٨٧,٥	٢٢٥٠ + ٥٦٢,٥	١٥٠٠ + ٣٧٥	٣٠٠ + ٧٥	٦٠٠٠	(١)
ج	٥٠٠ + ١٢٥	١٥٠٠ + ٣٧٥	١٠٠٠ + ٢٥٠	٢٠٠ + ٥٠	٤٠٠٠	٤٨٠٠
د	١٢٥	٣٧٥	٢٥٠	٥٠	٨٠٠	(٢)
الاجمالي	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٨٠٠	١٢٨٠٠	
	٨٠٠٠ (١)		٤٨٠٠ (٢)			

ان الفارق بين هذا الجدول وبين جدول ليونتييف يرجع الى انه يقارن القيمة الاجمالية لكافة البضائع المشتراة والمباعة ، بينما لا يقارن جدول ليونيتيف سوى قيمة البضائع غير الناجزة المشتراة من قبل كل قطاع ، غير آخذ بعين الاعتبار « القيمة المضافة » التي تظهر في جدوله في شكل عدد معين من ساعات العمل •

ومن الممكن أن نجعل جدول المدخلات ــ المخرجات أكثر تعقيدا وواقعية ايضا اذا أهملنا فرضية المعاملات الثابتة • فمن الممكن ان نتوقع بالنسبة الى بعض الفروع (او بعض مقولات النشاط) تعديلات في علاقة المدخلات ــ المخرجات • وهكذا يمكننا ان نقيم الميزان المستقبل للطاقة على فرضية حلول الزيوت المحركة تدريجيا وعلى نحو متعاظم محل الفحم والكهرباء ، وحلول الكهرباء محل الفحم • وسوف يزداد بنتيجة ذلك المعامل الذي يربط الصناعة الكهربائية بصناعة الحديد والصلب وبالصناعة التعدينية الخ ، وسوف يتناقص بالمقابل المعامل الذي يربط صناعة الفحم بنفس هذه الفروع •

ومن الممكن ، بالنسبة الى عدد كبير من المنتجات ، وقبل كل شيء المواد الاولية والآلات والطاقة ، أن توضع ميزانيات ــ مواد تحقق مختلف أهداف الخطة وتعمق انسجامها • ولما كان وضع هذه الميزانيات يتم في شكل حدود او اصطلاحات مادية ، بينما يوضع جدول المدخلات ــ المخرجات على أساس القيمة (الا بالنسبة الى مدخلات الأسر) ، لذا تتاح الامكانية لتحقق مفيد من انسجام الخطة الداخلي • ذلك انه من الواجب ان يتجاوب الحاصل الاجمالي للكهرباء ، او الآلات الادوات ، او الاسمنت المستخدم في كل فرع مع الامكانيات الاجمالية (الانتاج الجاري + تقلبات المخزونات الموجودة + ميزان العلاقات مع البلدان الاجنبية) •

علاقات الانتاج الجديدة ونمط الانتاج المشرك

تبقى مسألة ترجمة جميع هذه المعطيات على صعيد المنشآت • ومن الممكن استخدام عدة طرائق في هذا السبيل • فمن الممكن تحديد الاهداف المادية الواجب باوغها ، مع اطلاق المرونة الكافية للمنشآت لتحقيق هذه الاهداف في أفضل شروط الايرادية (دوما في اطار أسعار السلع الانتاجية المعتبرة ثابتة لحقبة محددة من الزمن) • ومن الممكن تحديد الاهداف للمنشآت من حيث قيمة الانتاج ، مع اطلاق يدها في توزيع هذه القيمة بين مختلف المنتجات • ومن الممكن اخيرا ان تحدد للمنشآت أهداف عامة دنيا على أساس القيمة ، وأهداف مادية بالنسبة الى بعض المنتجات الاولوية ، مع اطلاق الحرية لها في السعي وراء المستوى الاعلى من الايرادية بالنسبة الى ما تبقى •

واذا كان النظام الضريبي (بصدد توزيع مداخيل المنشآت) صارما بما فيه الكفاية لمنع كل اشتطاط في التوظيفات في الفروع (المنشآت) المرتفعة الايرادية ، ومرنا بما فيه الكفاية لاثارة اهتمام جمهور المنتجين في كل مصنع على نحو مباشر بالنتائج الموضوعية لعملهم ، فان الصيغة الاخيرة تلك هي المفضلة بلا أدنى ريب (٨٦) •

وواضح انه ليس ثمة قاعدة مطلقة في هذا الخصوص خارج حدود الزمان والمكان • بيد ان التجربة قد أثبتت أن تحديد أهداف انتاج مفصلة

وكاملة من حيث الكميات المادية ومن حيث القيمة (سعر الكلفة) معا ، من حيث المواد المستهلكة ومن حيث الدخل معا ، يضع المنشآت أمام مهام لا حل لها ، ويضر بمبدأ الخطة أكثر مما يضر به اطلاق حرية العمل في حدود معينة لهذه المنشآت بالذات * •

ان استيلاء البروليتاريا على السلطة ، وتشريك وسائل الانتاج والتبادل الكبرى ، وافتتاح مرحلة انتقالية نحو مجتمع اشتراكي، ان كل هذه التحولات الاجتماعية الكبيرة تخطىء هدفها جزئيا اذا لم تتواكب بتغيرات جذرية في مناخ المنشأة • ان « المسألة الاجتماعية » الموروثة عن الرأسمالية لا تحل بتخفيض مشتط لاستطاعة الشغيلة الاستهلاكية • كما انها لا تحل عن طريق الالغاء القانوني لملكية المصانع والمصارف والمحطات الكهربائية الخاصة وحده • انما يتطلب حلها أيضا الالغاء التدريجي لبنية المنشأة الهرمية، والالغاء التدريجي للتقسيم الاجتماعي للعمل — تقسيم بين الذين ينتجون والذين يراكمون ، بين الذين يأمرون والذين يؤمرون — والالغاء التدريجي للعمل المستلب ، العمل المنفذ بأمر الغير ولحساب الغير ، وبالتالي المنفذ ميكانيكيا والمعتبر وقتا ضائعا من الحياة ** •

ان التحرير النهائي للعمل — الذي هو في الوقت نفسه نفيه كعمل بالمعنى التقليدي للكلمة ، وتجاوزه عن طريق نشاط انساني أكثر غنى وتنوعا بما لا يقاس *** — غير ممكن الا في المرحلة الاخيرة من المجتمع الاشتراكي، عندما يكون الاعتياد على وفرة السلع والخدمات قد قلب رأسا على عقب وعي البشر الاجتماعي ، وعندما تكون كثرة أوقات الفراغ ، المتواكبة بارتفاع مستوى الشعوب الثقافي الوسطي ، قد أتاحت للمواطنين كافة وبالتناوب أداء الوظائف القيادية في الاقتصاد الاجتماعي • لكن اذا كان هذا

---

* أنظر الصيغة التالية للاستاذ البولوني ك. بوبروفسكي : « ان عدد القرارات المتخذة من قبل جهاز من أجهزة التخطيط . . . يتناسب عكسيا مع نوعيتها وفعاليتها » (٨٧) .

** أنظر الفصل الخامس .

*** أنظر الفصل السابع عشر .

التطور غير قابل للاكتمال الا في هذه اللحظة وحدها ، فلا بد من الشروع به بأسرع ما يمكن بعد تقويض الرأسمالية • وبتعبير أدق : ان علاقات الانتاج لن تتبدل ما دام رب العمل الخاص قد أخلى الساح لا أكثر للدولة ـ رب العمل ، المتجسدة في مدير من المدراء او تكنوقراطي من التكنوقراطيين او بيروقراطي من البيروقراطيين ، كلي القدرة • انها لن تتعدل الا عندما تشرع مجالس العمال والمستخدمين بالسيطرة على نحو واقعي ويومي (لا على نحو شكلي وحقوقي فحسب) على قيادة المنشآت ، وعلى وضع الخطط وتنفيذها، وعلى فائض النتاج الاجتماعي المخلوق في المنشأة • ان الحل الكلاسيكي الذي تقدمه في هذا الخصوص تجربة الحركة العاملة والنظرية الاشتراكية معا هو السلسلة المتوالية التالية : الرقابة العمالية ، مشاركة العمال في التسيير ، التسيير الذاتي العمالي * •

ان مشكلة تسيير المنشآت في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هي بدون أدنى شك معقدة • ولا تكفي محض صيغة بسيطة لحلها • وثمة خطران متوازيان يعلنان عن ظهورهما : خطر سيطرة البيروقراطية وخطر العودة الى فوضى السوق • وهذان الخطران ليسا البتة بتوهمين •

واذا كنا نستطيع أن نوجه تهمة الرياء الى الذين يتذرعون بالخطر البيروقراطي ليرفضوا أو يؤخروا عمليا تقويض الرأسمالية (التي تضيف الى شر هيمنة البيروقراطية المشتطة على المنشآت الكبيرة شر اغتناء ملاكها على حساب المجتمع) ، فاننا لا نستطيع الا أن نقر بأن تركز المصادر الاقتصادية كافة بين يدي الدولة ينذر باستمرار او امتداد شروط اللامساواة الاجتماعية • وتوكيد الدولة بأنها تحكم « باسم الطبقة العاملة » لا يعدو

---

* كتب ماركس : « لو أقيم نظام الكومونة في باريس وفي المراكز التي من الدرجة الثانية ، لاضطر الحكم المركزي القديم الى اخلاء الساح في الاقاليم أيضا لحكم المنتجين الذاتي » (٨٨) •

أن يكون أكثر من عزاء حقوقي صرف * . فعندما يبعد العمال على نحـو منهج عن كل مساهمة في ادارة المنشآت ، وعندمـا تتفاقـم اللامساواة في المداخيل بدل أن تتناقص ، كما كانت الحال في الاتحاد السوفياتي في العهـد الستاليني ، تنأى الاشتراكية بدل أن تقترب . وبالمقابل ، اذا حصلت جميـع المنشآت على استقلال ذاتي واسع جدا بله شامـل وكلي ، واذا تقـابلت في السوق كما يتقابل المتزاحمون الاحرار في السعي وراء الحـد الاعلى مـن المداخيل ، فان التملك الجماعي المتساوى في داخل المنشأة ، لا يحـول البتة دون انتشار اللامساواة الاجتماعية والتبذير الاقتصادي ضمن نطاق الاقتصاد في مجمله . فالمصانع الاحسن من غيرها تجهيزاً من الزاوية التقنية ، والمناطق الاكثر تقدما « ستستغل » بـدون أدنى ريب المجموعات الاكثر تخلفـا ، والمناطق الاكثر تأخرا . ان كل تبـادل على قـدم المساواة بين المجموعـات المتفاوتة في قوتها الاقتصادية يعمق اللامساواة ويسبب تموجـات اقتصادية حتميـة .

ان التركيب بين مقتضيات تخطيط مركزي وضرورة تسيير ذاتي عمالي واسع للمنشآت ينبغي ان يجري البحث عنه باتجاه القواعد المذكورة أعلاه . لكن متطلبات الديموقراطية العمالية والتحسين الدائم لاستهـلاك الشغيلـة هي متطلبات ذات جدوى اقتصادية ايضا . فكلما تطورت القوى المنتجـة ، زاد التخطيط تعقيدا ، وتطلب المزيد من المبادهة والرقابة ومن اعادة النظـر بصورة مستمرة في الخطة من قبـل مـلايين المواطنين ، بوصفهـم منتجين (لزيادة فعالية المنشآت العامـة) وبوصفهـم مستهلكين (لتقريب برامـج

---

* روت الصحافة السوفياتية بانشراح صدر قصة صبي زار حديقـة مكيفة في موسكو ، وعندما سأل لمن يخص الفيل ، قيل له « للدولة » ، فبـادر يستنتج : « انه لي اذن أنا أيضا بعض الشيء » . والواقع انه لو جرى تقـاسم الفيل ، لذهبت انيابه الثمينة الى اصحاب الامتيازات ، ولأكل بعض المحظوظين من أطايب لحمه ، ولما حظي العدد الاكبـر الا بالاعصال والجـزارة . وفي هذه الحال لن يميل الصبيان الصغار على الارجح الى الخلـط بين ملكيتهم وملكيـة الدولة . كما ان الاحداث المتشردين لن يعتبروا ملكا لهـم الا ما سرقـوه مـن الدولة . ولا ريب على الارجح في ان صبي الحديقة المكيفة كان ابن شخص ذي نفوذ ، اعتاد على مضغ فكرة ان « الدولة هي أنا » (٨٩) .

الانتاج من حاجات الشعب ورغباته) •

ولا بد أن يكون القارىء قد لاحظ ان التخطيط لا يترتب عليه البتة تخطيط لمصاريف كل مستهلك • بل هو يطلق له على العكس حرية الاختيار التي تكون أوسع كلما كانت تشكيلة المنتجات أكمل • ومن الممكن أن يتوجب اجراء تعديلات في النسب المتوقعة من قبل الخطة بنتيجة التعديلات اللامتوقعة التي تطرأ على طلب المستهلكين • ولا شك في ان الاستقصاءات المنتظمة ، على نطاق الأسر بوجه خاص ، وأنظمة نقل رغبات المستهلكين لا بطريق السبر فحسب بل أيضا بطريق المبادهات المحلية ، ستفسح المجال أما م تحديد وتوضيح التوقعات المستندة الى تنبؤات احصائية خالصة • وكلما عانقت الخطة ميول الاستهلاك واتجاهاته الواقعية ، تضاءلت البلبلة التي يسببها لمجمل الاقتصاد بناء السوق في دائرة السلع الاستهلاكية •

ان التقدم الرائع الذي حققته الآلات الحاسبة الالكترونية يسهل اليوم سلسلة العمليات الحسابية التي تتيح حل المشكلات التفصيلية بدقة رياضية• وانما في اطار المنشأة بوجه خاص يمكن حسم مسألة الاختيار بين مختلف الصيغ • ان البحث العاملي (التنهيج الخطي) يفسح المجال أمام تحديد الصيغة المثلى بين مختلف مركبات العوامل ، على أن يعتبر أحد هذه العوامل هو وحده المتحول في كل مرة * •

ففي السويد على سبيل المثال جرى تحديد الاستعمال الامثل للمحطات الكهرمائية وطائل ثلاثين عاما بواسطة آلة الكترونية ، بعد أن أخذت بعين الاعتبار عوامل عديدة متنوعة كتنبؤات الارصاد الجوية (مدة الصقيع الشتوي وشدته) ومستوى الماء في الخزانات واستطاعة العنفات وحاجات صناعات الخشب والورق والفولاذ وكمية الخشب العائم في الأنهر وصادرات التيار الكهربائي الى الدانمرك وحتى حجم الماء الذي يحتاجه سمك السلمون! وقد درست ٣٠٠٠ صيغة او أكثر (٩١) •

---

* أول من وضع هذه الطريقة كوبمانس (« النشاط التحليلي في الانتاج ورصد الاموال » ، لجنة كاولز ، الموضوع ١٣) لتحديد الطريق الاكثر عقلانية لملاحة المراكب الفارغة بين مختلف المرافيء ، عندما تكون الشحنات الاجمالية المتوجب نقلها شهريا من كل مرفأ معروفة (٩٠) .

ان أعقد المشكلات المطلوب حلها ابان المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية هي مشكلة الزراعة والتوزيع • فالانتاج الرأسمالي الكبير يوجد مقدمات التشريك والتخطيط الواعي للاقتصاد • لكن التطور اللامتساوي للصناعة والمصارف من جهة ، وللزراعة والتوزيع (بما فيه بعض قطاعات الخدمات) من الجهة الاخرى ، يوجد جنبا الى جنب قطاعا رأسماليا ناضجا كل النضج للتشريك وقطاعا ما يزال يهيمن عليه الانتاج البضاعي الصغير والمنشأة الصغيرة « المستقلة » (مهما تكن روابط التبعية التي يغل بها الرأسمال الكبير والاحتكاري هذه المنشآت ويستغلها ، والتي تجعل « استقلالها » شكليا خالصا في غالب الاحيان) • واذا كان من المعقول والمجدي تشريك مصنع يستخدم ١٠٠٠٠ أجير ، فانه ليس من المعقول ولا من المجدي تشريك ١٠٠٠٠ مخزن صغير أو مزرعة صغيرة : لا يستخدم ملاكها من يد عاملة غير أفراد أسرتهم بالذات ، ممن لا يمكن اعتبارهم أجراء •

وتنضاف الى العقبة الاقتصادية عقبة اجتماعية • فمن مصلحة الطبقة العاملة والغالبية الساحقة من أصحاب الاجور والرواتب أن تلغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتبادل الكبرى • وتنظيم هؤلاء ووعيهم الطبقي هو المحرك الرئيسي للتسويل الاجتماعي • أما طبقة صغار المنتجين وصغار الملاك (او صغار المزارعين) ، التي لها الهيمنة في قطاعي الزراعةوالتجارة ، فليست منظمة ، وهي علاوة على ذلك مبعثرة ، لا تحفزها مصالح جماعية وانما تحركها روح فرديةمستوحشة (اللهم الا بالنسبة الى الزراع في أكثر مناطق العالم تخلفا ممن لم يقطعوا بعد الحبل السري مع المجتمعات القروية البدائية) • واذا كانت هذه الطبقة ثورية في غالب الاحيان ، فانها غير ثورية الا بقدر ما تصبو على وجه التحديد الىالملكية الخاصة التي تنكرها عليها بنية البلاد نصف الاقطاعية •

ومما يزيد الطين بلة التعقيد البالغ لعلاقات الانتاج والتبادل في هذين القطاعين ، في كل منطقة من العالم ، ان لم نقل في كل بلد كبير • ففي كل مكان تتعايش ، في منطقة واحدة ، مزارع رأسمالية نموذجية ومزارع عائلية

صغيرة مستقلة ومزارع بائسة لفلاحين فقراء نصف أجراء ونصف مزارعين ، ان لم يكونوا فقراء لا يملكون أي شبر من الارض • وتنضاف الى هذه مركبات وأشكال وسيطية لا يحصى لها عدد • والوضع لا يقل عن ذلك تعقيدا في قطاع التوزيع حيث تتعايش ، في البلدان الرأسمالية الاكثر تقدما على الاقل ، مخازن رأسمالية كبيرة و « سلاسل » رأسمالية من المخازن الصغيرة ومنشآت عائلية ميسورة ودكاكين صغيرة ملحقة عمليا بالتروستات وتعاونيات منشآت تابعة لـ « مقاولين » صغار بائسين يكسبون أحيانا أقل من الاجرة الدنيا التي يكسبها العامل الصناعي مع انهم يكدحون اثنتي عشرة ساعة في اليوم •

انه ليستحيل اقتراح حل وحيد يصلح لكل هذه الاوضاع المتباينة • لكن المبدئين اللذين ينبغي أن ينطلق منهما كل حل في التحليل الاخير هما التاليان : ان كل تشريك (فعلي او حقوقي) للمنشآت لا يكون ذا جدوى الا اذا كانت الشروط التقنية تسمح بمردود أعلى من مردود المنشأة الخاص ، وكل تشريك لا يكون ذا جدوى الا اذا قبل به صغار الملاك (صغار المنتجين) اما عن قناعة ، واما بدافع المصلحة ، واما (وهذا هو بالطبع الوضع المثالي) للسببين معا ❋ •

وينجم عن ذلك ان بنية الزراعة والتوزيع ستكون بالضرورة معقدة و « متعددة » في غالبية البلدان غداة الاطاحة بالرأسمالية ، اللهم الا في البلدان الاكثر تأخرا • فمن الممكن تشريك الاستثمارات الكبيرة التي كان يعمل فيها في ظل النظام القديم أجراء زراعيون واعون ومنظمون في نقابات ، وكذلك المخازن الكبيرة • ومن الممكن اعادة تجميع صغار الفلاحين المالكين

❋ « عندما سنستلم سلطة الدولة ، لن نستطيع التفكير بمصادرة صغار الفلاحين بالقوة (بتعويض او بدون تعويض) كما سنضطر الى فعل ذلك مع كبار الملاك العقاريين . ان مهمتنا حيال الفلاح الصغير تكمن قبل كل شيء في تأمين انتقال منشأته الخاصة وملكيته الخاصة الى منشأة (وملكية) تعاونية ، لا بالقوة بل بالقدوة وبالمساعدة التي يبذلها المجتمع في هذا السبيل . واننا لنملك الوسائل ، في هذا الصدد ، لنعد الفلاح الصغير بمزايا يمكن ان تبدو له من اليوم عظيمة » (٩٢) .

وصغار التجار في تعاونيات مختلفة الاشكال بهدف زيادة مردودهم ومداخيلهم ، مع بقائهم مالكين ومقاولين فرديين • ومن الممكن اعادة تجميع ملاك صغار آخرين ، ولا سيما صغار المزارعين غير المالكين ، في تعاونيات انتاجية بملء ارادتهم • ومن الممكن أخيرا تحويل « المقاولين » الذين كان يتوجب عليهم في ظل النظام القديم استئجار وسائل انتاجهم (أو تبادلهم) الرئيسية الى ملاك صغار ، بفضل انتهاج سياسة توزيع أراضي الملاك نصف الاقطاعيين (أو أراضي المصارف وشركات الرهن العقاري الخ) بالاضافة الى سياسة التسليف بفائدة ضئيلة •

ان اندماج هذه القطاعات المتنافرة في الاقتصاد المخطط لا يمكن أن يتم على نحو جوهري الا بواسطة السوق • والحل الوحيد البديل لذلك هو القمع والاكراه ، وهو حل أثبت التاريخ بشكل قاطع عدم جدواه بالمرة (لا سيما درب آلام الزراعة السوفياتية بين ١٩٢٩ و ١٩٥٣) • ان الوسيلة الوحيدة لاثارة اهتمام الفلاح بزيادة المردود وتخفيض أسعار الكلفة هي ان يجد في ذلك ربحا له (٩٣) • والوسيلة الوحيدة لاثارة اهتمام التاجر الصغير بتعقيل حقيقي للتوزيع هي السماح له بأن يكسب المزيد على هذه الصورة • وفي الحالة الاولى كما في الحالة الثانية ، يمكن أن يترتب على تزايد المردود والتعقيل انتقال اليد العاملة من الزراعة والتوزيع الى الانتاج الصناعي أو قطاعات النشاط الاخرى • لكن اذا لم يتم هذا الانتقال لا بالاكراه ولا تحت ضغط هبوط مستوى الحياة ، وانما بجذب تعويض أكثر ارتفاعا وشروط عمل أكثر انسانية ومستوى حياة أكثر رفاهية ، فانه يكون في مصلحة المجتمع ومصلحة الافراد معا •

كلما تطورت القوى المنتجة ، وكلما تدعم القطاع المشرك من الاقتصاد وترسخ ، أمكن أن يتم التشريك التدريجي للزراعة والتوزيع عن طريق التنافس بين قطاع الانتاج الصغير والقطاع المشرك الذي يحسّن باطراد مستوى حياة المنتجين الصغار ـ والموزعين ـ أنفسهم • فسوف يتلقى هؤلاء المزيد والمزيد من السلع الاستهلاكية من القطاع المخطط ، لكنهم سيواجهون في الوقت نفسه مزاحمة متعاظمة الصعوبة من قبل المنشآت الزراعية الممكننة والمشركة ومن قبل المخازن الكبيرة والتعاونيات ومنشآت

« اخدم نفسك بنفسك » المتفوقة من حيث التجهيز • وبدافع المصلحة وبمساعدة التجربة ستمسي مسألة اعادة تجميع المنشآت الزراعية والتجارية الصغيرة في تعاونيات تتيح تبني تقنية متعاظمة الفعالية ، ستمسي مجرد مسألة زمن لا أكثر •

اقتصاد مختلط ؟

دافع نظريون عديدون ، اشتراكيون أو غير اشتراكيين ، عن فكرة اقتصاد مختلط في المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد أكثر « انسانية » • فتأميم بعض القطاعات المعتبرة « اساسية » في الاقتصاد ينبغي ان يتواكب مع الحفاظ على الملكية الخاصة في قطاعات صناعية اخرى هامة (٩٤) • ومثل هذا الحل سيسمح ، على ما يقال ، بتخفيض نفقات التخطيط الاجتماعية الكاذبة الى أقصى الحدود ، من غير ان يلحق اي اذى بفعالية التخطيط الاقتصادية •

بيد ان التجربة تعلمنا ان هذه الاطروحة تصطدم بعقبة كأداء مستعصية• فاما ان تكون التأميمات محدودة وعندها لا يكون الاقتصاد « مختلطا » البتة ، بل رأسمالي في جوهره • واما ان تكون التأميمات واسعة وسيف التأميم مسلطا على سائر القطاعات ، وعندها لا يعمل الاقتصاد بصورة مرضية ، لان القطاعات غير المؤممة تنتج عمليا في هذه الحال سياسة الانسحاب من التوظيف ولا يكون هناك في الواقع من تخطيط (٩٥) •

ان نظاما قائما على الملكية الخاصة وعلى التملك الخاص للربح لا يمكن ان يعمل بالصورة المناسبة الا عندما تكون « قواعد اللعبة » الرأسمالية محترمة ومتقيدا بها • وقد يستعين بأساليب « تخطيطية » مكمّلة ، ولا سيما في حال تأميم خسائر أو اعانة صناعات جديدة (او مريضة) • ولا يستطيع ان يتعايش على المدى الطويل مع قطاعات انتاجية هامة ، ولا سيما مع ادارة عامة للاقتصاد ، ما عاد معيار الربح يرشد خطاها (٩٦) •

والواقع ان مختلف التجارب الغربية في موضوع « التخطيط » (الميزانيات القومية في الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد ، ومفوضية الخطة في فرنسا ، ومكتب التخطيط في البلدان الواطئة ، الخ) قد اقتصرت

على التنبؤات الطويلة الامد * واكتفت بها لترشد خطى الرأسماليين ولتسهل عليهم التوظيفات في القطاعات المضمونة الارباح اكثر من غيرها (في غالب الاحيان بفضل ضمانات الدولة واعاناتها). هذه التجارب لم تحقق الاستخدام التام على المدى الطويل ، ولم تمنع التموجات الدورية ، ولم تصمن النمو الامثل ، ولم تتجنب مجاري الاختناق والاختلالات الخطيرة ** .

والواقع ان المنشآت الخاصة غير ملزمة باحترام هذا التخطيط الارشادي ، وكل المطلوب منها الانصياع لنصائح . وعندما ترفض ان تفعل ذلك ، لا تجازف مبادهة الدولة « التكميلية » بانشاء منشآت عامة تزاحم تلك المبادهة الخاصة المتخاذلة (٩٨) . بل هي تقدم لها على العكس « مغريات » (أي مكافآت على الكسل والعجز !) لا تني أبعادها تتعاظم لتدفع بها على ذلك الطريق . والقطاعات المؤممة ، المعتبرة وسائل لاعانة القطاع الخاص (ولا سيما بفضل سياستها في الاسعار) ، والموجه معظمها من قبل ممثلي هذا القطاع الخاص *** ، والمهملة من زاوية التوظيفات (التي ينبغي ان يدفعها « المكلفون ») ، لا يمكنها الا فيما ندر ان تلعب الدور الديناميكي الذي عزته اليها النظرية . وهكذا تنتهي هذه البلدان الى ما يشبه مذهب التوجيه الاقتصادي ، بدلا من تخطيط حقيقي ، وفضلا عن ذلك يأخذ هذا المذهب شكل توجيه مدنق ، أخرق ، خجول ، يتدخل في غالب الاحيان بالاتجاه المعاكس ، ولا تكون ميزانيته « ايجابية » الا في فترات اقتصاد الحرب واعادة التعمير غالبا ، أي فترات الفاقة الحادة (٩٩) .

---

* لا تعدو هذه التنبؤات في غالب الاحيان ان تكون اكثر من **اسقاط** للميول والاتجاهات الراهنة ، مع ادخال تعديل بسيط عليها عن طريق بعض « الاهداف العامة » .

** لقد برهن هولفرهايد ان أيا من معدلات النمو التي توقعتها الخطة ، في السويد لفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٥ ، لم يتحقق ، وكان الواقع في كل حين ادنى او أعلى من التوقعات . ويشير الكاتب نفسه الى الطابع المكمل للبرمجة الاقتصادية في السويد ، البلد الذي تحكم فيه الاشتراكية ـ الديموقراطية منذ ٣٥ عاما (٩٧) .

*** انظر الفصل الرابع عشر .

ان التخطيط الفعلي للاقتصاد ، وكم بالاحرى النمو الامثل لهذا الاخير ، غير قابل للتحقيق الا اذا ألغي الاستقلال الذاتي للمنشآت الاساسية (المحدد بالملكية الخاصة) ، والا اذا حدد حجم التوظيفات في مجمله ووزع على مجموع القطاعات والمنشآت تبعا للاهداف المطلوب ادراكها ، حتى ولو ترتب على ذلك ، ولحقبة مديدة من الزمن ، ان تطور القطاعات التي يكون فيها « الربح » ضئيلا او معدوما قبل تطوير القطاعات التي يكون فيها مرتفعا . وهذا معناه على وجه التحديد ان بناء المدارس والمستشفيات والمساكن العمائية المريحة له الاولوية على بناء الشقق الفخمة او ناطحات السحاب التجارية او مقرات المصارف « الوجيهة » . ولا غنى ايضا عن ادخال تعديلات جذرية على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى لا مساواة المداخيل ، حتى يكون التخطيط الاقتصادي الالزامي ممكنا ومجديا . ومن الواجب ان تنتقل السلطة السياسية من البورجوازية الى الطبقة العاملة . ومن الواجب ان يتم تشريك وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل الكبرى .

الفصل السابع عشر

الاقتصـــاد الاشـــتراكي

نمط الانتاج ، نمط التوزيع ، نمط الحياة

يخلق تشريك وسائل الانتاج والتبادل الكبرى نمطا انتاجيا جديدا لا يقوم على التملك الخاص للنتاج الاجتماعي الفائض • لكن تشريك وسائل الانتاج يظل مرتبطا اثناء مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بالتملك الخاص للنتاج الاجتماعي في شكل تأجير ، مبادلة ، بيع قوة العمل مقابل أجر من المال • وفضلاً عن ذلك يظل جزء من النتاج الاجتماعي الفائض متملكا في شكل امتيازات استهلاكية فردية ، ومن الممكن ان تأخذ هذه الامتيازات ، في ظل نظام بيروقراطي مشوه للمجتمع الانتقالي ، أبعادا بالغة الخطورة • فالمصلحة الخاصة تبقى اذن الحافز الاول لمجهود الافراد الاقتصادي • ويبقى الاقتصاد نقديا •

ان التناقض بين نمط انتاج قائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الكبيرة والتملك الجماعي للنتاج الاجتماعي الفائض من جهة ، وبين المصلحة الخاصة التي تستمر في عملها كمحرك رئيسي لنشاط الافراد الاقتصادي من جهةأخرى هو، منوجهة النظر الاقتصادية، مصدر دائم للصدامات والتناقضات

في الاقتصاد المخطط * • لكن الاهم من هذا التناقض الاقتصادي ، التناقض الاجتماعي الذي ينجم عنه • فـ « العمل » المعتبر تطويرا شاملا لجميع امكانيات الفرد ، وفي الوقت نفسه خدمة واعية يؤديها الفرد المجتمع هو مفهوم يتناقض على المدى الطويل مع مفهوم « العمل » كوسيلة لـ « كسب الحياة » ولتأمين وسائل المعاش ، أو عند الاقتضاء ، لتأمين جميع البضائع وجميع الخدمات التي تتيح تلبية الحاجات الفردية •

وما دام الاقتصاد نقديا في جوهره ، وما دامت تلبية القسم الاعظم من الحاجات منوطة بكمية الرموز النقدية المحازة ، وما دام التقنين بواسطة محفظة النقود يتحكم في التوزيع في شروط القلة النسبية ، يتحتم أن يستمر صراع الجميع ضد الجميع في سبيل تملك قسط كبير من تلك الرموز النقدية • وما دامت ممارسة بعض الوظائف الاجتماعية تسمح بتملك أسهل للبضائع والخدمات النادرة نسبيا ، يتحتم ان تبقى ظاهرات الوصولية والمحاباة والرشوة والخنوع تجاه « الرؤساء » وظاهرات الاوتوقراطية تجاه « المرؤوسين » واسعة الانتشار • وان غياب الديموقراطية الواقعية ، ديموقراطية المنتجين والمستهلكين والمواطنين ، وغياب الرقابة الحازمة والحرة التي يمارسونها على نشاط الاداريين والرؤساء ، وانعدام امكانية استبدال هؤلاء الاخيرين بدون اصطدام بمقاومة منظمة جماعيا وبدون خروج على الشرعية ، ان جميع هذه الثغرات تزيد بالضرورة من تأثير المال المفسد فيجميع مرافق الحياة الاجتماعية • وان بقاء الاقتصاد النقدي والبضاعي يستلزم هو نفسه بقاء ظاهرات قابلية كل شيء في الحياة للشراء بالمال ، تلك الظاهرات التي لم تظهر أصلا في الاقتصاد الطبيعي المشاعي الا مع ظهور الاقتصاد النقدي والبضاعي • ولو أن ادراك الرغد في الحياة أخذ صفة مؤسسية ونظامية في زمن الاقتصاد الانتقالي بدلا من أن يبقى قابلا للشراء مباشرة بواسطة المال ، لامسى دور الارتشاء غير مباشر بدلا من ان يكون مباشرا ، وان كان ذلك لا يعني تقلص نطاقه • ان المناقشات العامة التي دارت فيالاتحاد السوفياتي حول سوء استعمال السلطة بنتيجة التسابق المحموم على الدخول

* انظر الفصل الخامس : « الاقتصاد السوفياتي » •

الى الجامعات كانت بالغة الفصاحة في هذا الخصوص (١) •

ان السلطات والمؤلفين ذوي النفوذ والتأثير الذين يؤكدون بلا انقطاع ، في الاتحاد السوفياتي وفي غير الاتحـــاد السوفياتي ، انه من الواجب اولا ان « تخلق عقلية جديدة » ، وان العمل ينبغي ان يصبح « ضرورة فردية يشعـــر بها كل فرد » قبل أن تلغى المحرضات المادية ويتم الانتقال الى التوزيع حسب الحاجات ✽ ، انما يدللون على « انحراف ارادي النزعة » حقيقي ويعكسون العلاقة السببية الظاهرة البينة أصلا • والواقع انه لا بد اولا من فناء الاقتصاد النقدي بفضل انتاج وفرة من الخيرات والخدمات ، قبـــل ان يتاح للثـــورة البسيكولوجية ان تعبر عن نفسها ملء التعبير ، وقبل ان يتاح لوعي اشتراكي جديد أن يتفتح مكان عقلية الانسان القديم الانانية • وليست « المخلفـــات الرأسمالية » في زمن المجتمع الانتقالي ، وكم بالاحرى في الاتحاد السوفياتي، هي التي تولد الرغبة في اغتنـــاء فردي ، انما الذي يحـــدد هذه الرغبـــة هو بالاحرى الواقع اليومي لتوزيع مقنن بالمال • والرغبة ، في هذه الشروط ، في خلق « وعي شيوعي » عن طريق « النضال ضد مخلفات الماضي الرأسمالي » تعني الشروع في عمل سيزيفي حقيقي •

فقبل ان يصبح في الامكان زوال عقلية الافراد الاقتنائية بوصفها محركا أساسيا للسلوك الاقتصادي ، ينبغي ان يكون هؤلاء الافراد قد شعروا عبـــر التجربة بأن المجتمع قد تحول من أم قاسية القلب عديمة الحنان الى أم رؤوم كريمة متفهمة ، تلبي آليا الحاجات الاساسية لابنائها كافة • ينبغي أن تتغلغل هذه التجربة من جديد الى دوائر الافـــراد اللاشعورية حيث تلتقي بأصـــداء الماضي المشاعي التي تتبدد نهائيـــا بنتيجة ٧٠٠٠ سنة من استغـــلال الانسان للانسان • ينبغي ان تؤدي هذه التجربة الى اكتساب وعي ، بل أكثر من ذلك، الى اكتساب عادات وأعراف جديدة ، حتى يتـــاح للثورة البسيكولوجية ان تنجز وحتى يتاح للانسان القديم ان يموت ويخلي مكانه لانسان المستقبـــل الاشتراكي او الشيوعي •

✽ أنظر بوجه خاص : أ. ليابان « من العمل الاشتراكي الـــى العمـــل الشيوعي » و ف. أ. سوشوملينسكي (٢) ، الخ .

واذا كان الماركسيون يرون أن الوفرة شرط ضروري لقيام مجتمع اشتراكي بالغ أوج تفتحه ، فهم انما يرون ذلك بهذا المعنى ولهذا السبب • فنمط الحياة الجديد لا يمكن أن يولد الا بعد ادخال نمط انتاج جديد ونمط توزيع جديد * • وليست المسألة مسألة وعظ بالاخلاق الاشتراكية ، وانما المسألة خلق الشروط المادية الاجتماعية والبسيكولوجية الضرورية لامكان تطبيق هذه الاخلاق من قبل الغالبية العظمى على سبيل الامر البدهي •

الأجر الفردي والأجر الاجتماعي

يتحدد مفهوم الاجر بعدد من الخصائص • الثلاث الاهم هي خاصة الدفع (السعر) النقدي مقابل كمية مقدمة من العمل (وقت العمل) ، وخاصة الدفع المحدد بدقة بكمية العمل المقدمة ، بالمدة الموزونة بدقة من انفاق قوة العمل ، وخاصة الدفع الناتجة عن بيع قوة العمل المفروض على البائع اذا ما أراد اقتناء سلع استهلاكية ضرورية لعيشه • وهذه التعريفات تحافظ على صلاحيتها في المجتمع ما بعد الرأسمالي (مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية) شأنها في المجتمع الرأسمالي والمجتمع ما قبل الرأسمالي ، وذلك بقدر ما يظل الأجر عادة متبعة ، على الاقل كشكل أساسي من أشكال تعويض العمل المقدم لملاك وسائل الانتاج الفرديين او للدولة ، المالك الجماعي •

ان الحجة القائلة انه لا يعود لنظام الاجور من وجود في زمن الملكية الجماعية لوسائل الانتاج « ما دام الشغيل لا يستطيع ان يبيع لنفسه قوة عمله » ، هي سفسطة فظة • فالملكية الجماعية تعني ملكية الجماعة ، لا ملكية جميع أعضاء الجماعة الافراد • فعضو التعاونية يستطيع أن يبيع سيارة ، هي ملكية فردية له ، للتعاونية التي ينتمي اليها • كذلك يستطيع الشغيل ان يبيع للجماعة (المجتمع) التي ينتمي اليها قوة عمله التي هي ملكية فردية • واضطراره للقيام بهذا البيع حتى يحصل على وسائل المعاش الضرورية شاهد

---

* لهذا السبب نجد ان اطروحة المنظر اليوغسلافي هورفاث القائلة بان مجتمعا شيوعيا يمكن بناءه على اساس ابقاء اقتصاد نقدي وبضاعي ، أطروحة غير واقعية اطلاقا (٣) .

لا يقبل نقاشا على استمرار نظام الاجور من وجهة نظر شكل فعل التبادل (بيع بسعر نقدي محدد) ومضمونه على حد سواء (يتخلى الشغيل عن البضاعة الوحيدة التي يحوزها والتي لا يستطيع ان يستخدم بنفسه قيمتها الاستعمالية ، حتى يمكنه اقتناء بضائع اخرى لا غنى عن قيمتها الاستعمالية لبقائه وبقاء أسرته ، بضائع لا يمكنه اقتناؤها بدون مقابل) •

لكن منذ عصر رأسمالية الاحتكارات وظهور حركة عمالية قوية في البلدان المتقدمة صناعيا ، لا يعود الاجر الفردي هو الشكل الوحيد لتعويض العمل الفردي • فالى جانبه تظهر الربيحةالاجتماعية او الاجر الاجتماعي (٤)• هذا الاجر هو مجموع التقدمات التي يكفلها المجتمع للفرد ، بغض النظر عما قدمه هذا الاخير فرديا بالمقابل : تعليم ابتدائي (وفيما بعد متوسط) مجاني ، وجبات مدرسية مجانية ، عنايات صحية ، خدمات استشفائية او حتى أدوية مجانية ، حدائق ومتاحف وملاعب رياضية مجانية ، خدمات بلدية مجانية او شبه مجانية كالانارة العامة ، الخ •

وينبغي بالطبع التفاهم والاتفاق بصدد معنى عبارة « تعليم مجاني » او « عنايات صحية مجانية » • فالمجانية لا وجود لها الا بالنسبة الى الفرد ، وعلى المجتمع بالبداهة ان « يدفع » ثمن هذه الخدمات ، اي ان يخصص جزءاً من موارده (من زمن عمله المتاح اجماليا) لتلبية هذه الحاجات • فـ « الأجر الاجتماعي » اذن هو تشريك تكاليف تلبية عدد معين من الحاجات للسواطنين كافة •

هذا « الأجر الاجتماعي » يرمز على نحو مسبق ، وعلى الاقل بالقوة ، الى نمط التوزيع في الغد ، أي الاقتصاد الموجه نحو تلبية حاجات الافراد كافة • والاقتصاد القائم على تلبية الحاجات يتعارض والاقتصاد البضاعي ، وذلك بقدر ما يلبي هذه الحاجات قبليا وبقدر ما يقوم بالتوزيع دونما اعتبار لتقدمة مقابلة موزونة بدقة (التبادل !) يقدمها له الفرد * • وحتى في المجتمع

---

* « ان أسس نظام التوزيع هذا (الشيوعي) موجودة من الآن ... فالمدارس والمكتبات العامة والمستشفيات والجامعات والمتاحف والحمامات والملاجيء والملاعب تمول ، في المراكز الكبيرة كافة ، من قبل مجموع المجتمع .

←

الرأسمالي تتبع مجانية التعليم الابتدائي دونما اعتبار لكون أهل الطفل يدفعون او لا يدفعون ضرائبهم ، يؤدون او لا يؤدون عملا نافعا للمجتمع ، يعدون « مواطنين صالحين » او مجرمين عتاة •

لكن هذا « الأجر الاجتماعي » يرمز مسبقا لا أكثر الى نمط التوزيع حسب الحاجات ، ولا يمثل البتة صورة صادقة عنه، حتى في مجتمعات الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية (الا ربما اذا افترضنا انتقالا كهذا في البلدان الاكثر غنى) • وبالفعل ، ان الأجر الاجتماعي لا يعني الا هجران الشكل النقدي البضاعي للأجر ، أما المضمون الموزون بخساسة والجدير بالاحتقار فيظل قائما •

وما دام الاقتصاد اقتصاد قلة نصفية ، فان الخدمات الاجتماعية تعامل في غالب الاحيان كما يعامل الاقارب الفقراء • فتوزيعها منوط بالتقنين أكثر منه بالوفرة ، بل يترافق أحيانا بالزام (تعليم ، تطعيم ، الخ) • والصفوف المكتظة بالتلاميذ ، والطب المتسلسل (او « الطب المباح بالرخصة ») ، والزبائن « المجانيون » الذين يهملون لصالح الزبائن الذين « يدفعون » ، يربطون هذه الاشكال الجنينية من « الأجر الاجتماعي » بالمجتمع البضاعي الذي ولدها أكثر مما يربطونها بالمجتمع الاشتراكي الذي يفترض فيه أن يشق الطريق الى الوفرة * • ولا يمكن لمضمون تشريك النفقات الاكثر غنى

والشرطة وخدمات اتقاء الحريق تعمل على أساس الحاجات لا على أساس طاقات الدفع . والطرق والقنوات والجسور والحدائق والملاعب ، وحتى مراكب النقل المائية في امستردام ، هي ايضا خدمات مشركة . . .

ان الحق في الحياة يعني ان كل فرد هو ، مثل الطفل في الاسرة ، عضو في مجتمع : فالقوة والمعارف التقنية والتراث الاجتماعي المتاحة لمجتمع من المجتمعات تخص ايضا كل عضو من اعضائه ما دامت المساهمات والفروق الفردية غير ذات شأن بالمرة بوجه عام . . . اننا نمن على كل الاحوال بحد ادنى من القوت والمأوى والعناية الطبية على المجرمين المتهمين بأنهم تصرفوا ضد مصالح المجتمع . فلم نضن به في هذه الحال على الكسالى والمشاغبين ؟ لكن لو كنا نعتقد حقا بأن الغالبية العظمى من البشرية تنتمي الى الفئة الاخيرة ، فاننا نكون قد نسينا المسرات الايجابية لحياة أكثر غنى وامتلاء » (٥) .

*انظر الدراسات المثيرة للاهتمام التي كتبها بريان آبيل سميث وريموند وليمز وبيتر تاونزند في « اقناع » (٦) .

وحرية وتنوعا بما لا يقاس ان يظهر الا في بعض الحالات القصوى : مكتبات عامة مجانية تقدم عمليا كل أنواع الكتب المطلوبة (وينبغي أيضا ألا تكون الاماكن فيها مقننة تقنينا صارما !) ، ومتاحف وحدائق مجانية تسمح لجميع المواطنين بالتمتع بالمسرات التي كانت وقفا في الماضي على بعض الفئات الغنية او المتعلمة .

ان التطور المعجز للقوى المنتجة في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يفسح المجال أمام تطورين سيعدلان جذريا نمط الانتاج : من جهة أولى « الأجر الاجتماعي » الذي ينبغي ان يتقرب أكثر فأكثر من معياره « المثالي » ، أي معيار الوفرة ، ومن الجهة الثانية التزايد المطرد للسلع والخيرات التي ينبغي أن تنتقل تدريجيا من صنف السلع الموزعة بالتبادل (الشراء) الى صنف السلع الموزعة حسب الحاجات .

ان الشروط التي يتم فيها هذا التحول في نمط التوزيع ما تزال ترتبط بمقتضيات مجتمع قائم على القلة النصفية . فقبل ان يتحرر المجتمع من عبء الحساب الاقتصادي الثقيل الوطأة الذي يرجع تاريخه الى ألوف السنين ، ينبغي عليه أن يحسب بطريقة أوضح وأدق أكثر من أي وقت سبق . وعلى هذا فالسلع والخدمات الاولى التي يمكن ان تطبق عليها معايير التوزيع الجديدة هي التالية :

١ ـ السلع والخدمات الكبيرة التجانس .

٢ ـ التي أصبح الطلب عليها غير مرن أسواء في حالة تدهور الاسعار او زيادة المداخيل .

٣ ـ التي لا يمكن الا بصعوبة استخدامها كمنتجات او خدمات بديلة عن سلع او خدمات أخرى ما تزال توزع حسب معايير الاقتصاد البضاعي التبادلية .

٤ ـ التي يقتضي توزيعها مقابل دفع نقدي مظالم بينة (تقلص في الواقع الدخل القومي) بينما يزيد التوزيع المجاني الرفاهية الاجتماعية بصورة هامة (وهو مصدر امكاني لازدياد للدخل القومي) .

وباختصار ، يشرك المجتمع في البداية تكاليف تلبية الحاجات في شروط من شأنها ألا يؤدي فيها هذا التشريك الى زيادة تلك التكاليف زيادة

محسوسة • فعندما يصبح الطلب على نتاج من المنتجات غير مرن أسواء تدنت الاسعار أم زادت المداخيل ، لا يؤدي تشريك تكاليف انتاج هذا النتاج الى تحميل المجتمع منظورا اليه في مجمله أعباء اضافية • وهذه على سبيل المثال حال الملح في كل مجتمع متقدم صناعيا لا يتفاوت استهلاكه منه — في الأزمنة الطبيعية — لا تبعا لسعر هذا النتاج ولاتبعا لمداخيل المواطنين (٧) •

ان القانون الاقتصادي الناظم لفناء الاقتصاد البضاعي يمكن أن يصاغ على النحو التالي : كلما اغتنى المجتمع ، وكلما كفل الاقتصاد المخطط نهضة معجزة للقوى المنتجة ، استحوذ المجتمع على الموارد الضرورية لتشريك تكاليف تلبية عدد متزايد من الحاجات للمواطنين كافة • وكلما ارتفع مستوى حياة المواطنين ، اكتسبت السلع والخدمات مرونة في الطلب قريبة من الصفر او حتى سالبة بالنسبة الى انخفاض الاسعار وزيادة المداخيل • وبعبارة أخرى : يفسح تقدم الاقتصاد المخطط ، لهذين السببين ، المجال أمام نقل المزيد من السلع والخدمات الى صنف السلع والخدمات التي يمكن توزيعها تبعا للحاجات !

ان الحاجات من النتاج الغذائي الاساسي — الخبز في الغرب — قد أصبحت من الآن ، في أغنى البلدان ، مرنة سلبيا تجاه تقدم المداخيل • ولم تعد تلبيتها تتطلب سوى قسط ضئيل للغاية من الموارد الاجتماعية • ففي بلجيكا تتراوح مصاريف الخبز السنوية حول ٨ مليارات فرنك من أصل دخل قومي يقارب ٥٠٠ مليار فرنك ، أي أقل من ٢ ٪ (٨) • وفي الولايات المتحدة تدنى الاستهلاك الغذائي من الحبوب في مختلف أشكاله من المعدل الوسطي ٣٫٧٧ مكيال بالنسبة الى كل نسمة في ١٩٣٧ — ١٩٤١ الى ٣٫٢٨ مكيال في عام ١٩٤٨ والى ٣٫٨٠ مكيال في عام ١٩٥٩ (٩) • وكذلك شأن النقل المديني المشترك في العديد من عواصم البلدان المتقدمة صناعيا • وفي جميع هذه الاحوال ، باتت الشروط الاقتصادية لتوزيع هذه السلع (الخبز او الارز) والخدمات (النقل المديني المشترك) عن طريق تشريك التكاليف ، أي التوزيع حسب الحاجات ، متوفرة اليوم جميعا • وينبغي أن نضيف الى هذه السلع والخدمات تلك التي تلبي ما يسمى حسب تعبير كاسيل «الحاجات الجماعية» : تعليم ، عنايات صحية ، الخ (١٠) •

يقبل العديد من المؤلفين بامكانية مثـل هذا التحويـل الجزئي لنمط التوزيع • لكنهم انما يفعلون ذلك بوجه عام لينبذوا امكانية تعميمه • أفليس هنـاك باستمرار حاجـات جديـدة تولـد كلمـا تمت تلبيـة الحاجـات « الكلاسيكية » (١١) * ؟ هل من الممكن أن تنقل تدريجيا جميـع المنتجات الى صنف المنتجات التي توزع تبعا للحاجات من غير ان يؤدي ذلك في الوقت نفسه الى تبذير معمم للموارد الاجتماعية ، وبالتالي الى معاودة ظهور القلـة في ميادين أخرى ؟ ألا يتنوع الى ما لا نهاية تنوع ونوعية المنتجات التي تلبي حتى الحاجات الاساسية كالمأكل او الملبس او المسكن ؟ ألن يؤدي المجهـود المبذول لالغاء التبادل والنقد في هذه الميادين الى وحدة نمط المنتجات والى انعدام حرية الاختيار على نحو يدعو الى الكآبة •

لننظر اولا الى مسألة تنوع الحاجـات • ان أي دراسة انتروبولوجية وتاريخية ستبين على العكس ، شرط أن تكون جدية ولو في أبسط الحدود ، ثبات الحاجات المدهش : فالمأكـل والملبس والمسكـن (وفي بعض الشروط المناخية : التدفئة) ، والاحتماء من الحيوانات الوحشية والأنواء ، والرغبة في التجمل وتمرين عضلات الجسم ، والحفاظ على النوع ، هي من الحاجـات الاساسية التي لا يبدو انها تغيرت منذ أن وجد « الانسان الحكيم » والتي ما تزال تحتل الى اليوم الجزء الاكبر من مصاريف الاستهلاك (١٤) •

ولنضف اليها حاجات حفظ الصحة والتطبب (التي هي مجرد تعبير عن غريزة البقاء والحفاظ على النوع في مستوى معين من الوعي) وحاجات ملء أوقات الفراغ (التي هي مجرد امتداد لحاجة التجمل ولحاجة تمرين عضلات الجسم ولحاجة المعرفة ، تلك الحاجات القديمة قـدم الجنس البشري) ، اذا فعلنا ذلك نكون قد ربطنا مجمل مصاريف الاستهلاك على وجه التقريب حتى

---

* انظر الدحض الممتاز لنظرية الحاجات المتزايـدة الى ما لا نهايـة في كتاب لويس مومفورد « التقنية والحضارة » (١٢) . وهذا ما يزيـد في أسفنـا ان نـرى منظرا يوغسلافيا مثـل هورفاث يتبنى نظـرية الازدياد اللامتناهي الحاجات (١٣) .

في أغنى بلدان العالم بعدد صغير من الحاجات الاساسيـة التي هي خصائص انتروبولوجية أكثر منها نتاجا لشروط تاريخية خاصة •

وما دامت هذه الحاجات ثابتة في حقيقتها منـذ ظهور الانسان علـى الارض ، وما دامت حتى أغنى الطبقات المالكـة في الماضي لم تطور تقريبـا مصاريفها الاستهلاكية الـى ما وراء هذه التشكيلة الضيقة الى حد يدعـو للدهشة من الحاجات ، فلا داعي البتة للافتراض بأن قيـام مجتمع اشتراكي وتحقق وفرة من المنتجات وارتفاع مستوى نضج الوعي الفردي والاجتماعي الى ما فوق مستوى الماضي بكثير ، ستسبب ثورات في هذا المجال • ان قانون « المردودات المتناقصة » لا يسري مفعوله في مجال في المجالات كما في مجال كثافة الحاجات (١٥) • هوذا اذن الاعتراض الاول قد سقط •

لندرس بعد ذلك تنوع وسائل تلبية هذه الحاجات الاساسية القليلـة العدد ، ذلك التنوع الذي يبـدو لامتناهيا • فهنـاك اولا مشكلة كميـة المنتجات اللازمة لتلبية هذه الحاجات • ولقد قـدم التاريخ بهذا الخصوص جوابا من قبل الطبقات المالكة في عصرنا • ان شوطا كبيرا من التطـور قد تم قطعه بصورة لا يرقى اليها الشك بين صاحب القصور الباذخة في مطلع القرن التاسع عشر الذي كان نهمـا الى « اللحـم المحمـر » و « نبيذ بورتو » او البورجوازي البدين في « عصر الترف » الذي كانت وجبة طعامه تتألف من عشرين صنفا من جهـة أولى ، وبين الرأسمالي الغني المعـاصر ، الرشيـق القوام ، الرياضي ، الحريص دوما على خفـة وزنه من الجهـة الثانية • فمع زيادة المداخيل ، حل استهلاك أكثر عقلانية محل استهلاك الطعـام المتنامى ، وطرد معيار الصحة معيار التمتع الاعمى او الصلف بأطايب الدنيـا • وهذا التطور لم يأت نتيجة لتقدم اخلاقي بقـدر ما فرضته مستلزمات الحفاظ على النفس ومصلحة الفرد بالذات •

والشيء نفسه ينطبق على الملبس • صحيح ، في هذا المجال ، ان كميـة الملابس القابلة للاستهلاك من غير ما ضرر بالصحة وامكانية التبذير (ملابس لا ترتدى سوى مرة او مرتين) لـدى النساء هنا أكبر بكثير مما في مجـال الطعام • لكن اذا كان لجام الصحة لا يلعب من دور هنا ، فان لجام الراحـة والذوق يتدخل بسرعة • ففي حال غياب الوصفاء او الخـدم ، لا يكون من

المريح تبديل الملابس بكثرة ولا حتى امتلاكها بكثرة • والواقع انه اذا كان « الاثرياء الحديثو النعمة » يشتطون في هذا الموضوع ، فان العديد من علماء الاجتماع يلاحظون وجود انعكاس حقيقي في هذا الميل لدى أغنى الاسر في بريطانيا والولايات المتحدة • فالملابس المهترئة لكن المريحة ، او الملابس المحبوبة أكثر من غيرها ، تفضل على الملابس الجديدة كل الجدة او المجددة باستمرار (١٦) • ويتكلم علماء اجتماع آخرون حتى عن تطور حقيقي في أسلوب الملبس ، تطور يصفونه على النحو التالي : « ••• في البداية ، ميل دائم الى وحدة النمط ، تتقارب معه الملابس التي يرتديها الاشخاص ذوو الدخل المتواضع في المظهر من نوعية الملابس التي يرتديها الاشخاص ذوو الدخل العالي • ثم يأتي التدني في عدد اللواحق ، وهذا ما يعكس ميلا باتجاه بساطة أكبر • وأخيرا ، ومنذ عهد قريب ، باتت « اللهجة » تشدد على المظهر المتوي للملابس » (١٧) •

ويلاحظ الموقف نفسه في موضوع المسكن والمفروشات• فعندما يختفي الخدم وحتى النساء اللاتي يعملن كمدبرات او مساعدات منزليات — ومن المؤكد أن المستوى الوسطي للتعويض والاستهجان الاجتماعي سيؤديان الى اختفائهم فيمجتمع الانتقال منالرأسمالية الى الاشتراكية ! — يصبحهناك حد لعدد الغرف التي يمكن للمرء أن يرغب فيها (وأن يحصل عليها) لسكناه، حد تمليه على وجه التحديد الراحة الفردية • ومن اليوم بات معظم البورجوازيين ، باستثناء بعض أصحاب الملايين ، يفضلون الشقة المجهزة بأحدث وسائل الراحة على قصور القرن التاسع عشر • وبدلا من الغرف المكتظة بالمفروشات والتحف كما كانت الحال في الماضي ، فرض تطور الراحة والذوق فرشا يضع تقشفه وطابعه الوظيفي حداً ضيقا نسبيا للتراكم الكمي • ويتجه الميل حتى الى تحديد عدد الـ « Gadgets » طوعيا (١٨) •

وليس هناك أي سبب يدعو الى الافتراض بأن هذه الميول ، التي تتجلى في المرحلة الاخيرة من المجتمع الرأسمالي ، بالرغم من اللامساواة الاجتماعية الصارخة وامكانيات التبذير اللامحدودة المتاحة للطبقات المالكة ، ستنعكس في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، أو حتى في المجتمع الاشتراكي • بل على العكس، فمن المرجح على الاغلب ان الاستهلاك العقلاني

سينهض ويتطور أكثر فأكثر على حساب الاستهلاك الذي تمليه النزوة الصرفة والرغبة في التباهي وقلة الذوق والرزانة وغيره من أشكال الاستهلاك التي ليست في المجتمع الرأسمالي « فطرية في المستهلك » بقدر ما يمليها ويشرطها المناخ الاجتماعي العام وجهود الاعلان والدعاية •

تبقى مسألة دراسة مشكلة تنوع ونوعية المنتجات التي من شأنها ، بالنظر الى عدم وجود مشكلة من حيث كميتها ، أن تؤخر اللحظة التي يصبح فيها الطلب غير مرن ازاء الاسعار والمداخيل • والواقع ان ظاهرات التنوع والنوعية تمليها اليوم الموضة والانقسام لاجتماعي والتقدم التقني (« المنتجات الجديدة ») • والحال ان هذه الظاهرات جميعا مستقلة في التحليل الاخير عن النزوات الفردية • وحتى في المجتمع الرأسمالي ، نجدها عبارة عن ظاهرات اجتماعية ، موجهة اجتماعيا ان لم نقل محددة بوعي •

ان الموضة ظاهرة اجتماعية نموذجية ، باعتبار ان التحريض يأتي من جانب المنتجين (المبدعين) لا من جانب المستهلكين • ان بعضا من كبار الخياطين الباريسيين هم الذين « يوجدون » الموضة وليس « الجمهور » • ولقد بات سلم التنوع من اليوم ، بالنسبة الى الغالبية الساحقة من المستهلكين، ضيقا الى حد يبعث على الدهشة وليس لامتناهيا بالمرة • واذا ما انطلقنا من زمن معين وجدنا انه ليس هناك لاتناه من أساليب « تتعايش » فيما بينها ، وانما هناك عدد محدود منها للغاية • وحتى في أوساط الخياطة الرفيعة اليدوية والفردية المعاصرة ، لا وجود لـ « آلاف » من الموديلات المختلفة • وعددها محدود في الواقع أكثر مما يظن الناس عادة • والى جانب هذه الموديلات اليدوية المعدة لبعض الاغنياء ، يوجد سلم صغير من الموديلات المصنوعة بكميات كبيرة والمحفوظة للجمهور الواسع • وسوف يستطيع الاقتصاد الاشتراكي على الارجح أن يفتح على نطاق أوسع مروحة التشكيلات المتوفرة حاليا بدلا من أن يضطر الى تضييقها ، وذلك حتى يكون في مقدوره الانتقال الى التوزيع حسب الحاجات • وسوف يعتمد ، في سبيل تحقيق ذلك ، على قانون الاعداد الكبيرة ، على دوام المتطلبات الجسمانية ، على وظيفة « الاعلان الاشتراكي » التربوية ، على سبر الرأي العام ، على

المسابقات العامة وغيرها من التقنيات التي تسمح بالانطلاق فعلا من مشارب المستهلكين ورغباتهم لتحديد تشكيلة الانتاج • وعلى هذا لا نستطيع موافقة أوسكار لانج وهـ دـ ديكنسون عندما يريدان الابقاء على الاقتصاد البضاعي في الاقتصاد الاشتراكي بالنسبة الى جميع المنتجات النوعية لا الكمية (١٩) •

أما المنتجات الجديدة فان صنعها بكميات وفيرة و « قذفها » في السوق أي توزيعها على نطاق واسع بين المستهلكين ، قد بات من اليوم محددا من قبل الشركات المنتجة لا من قبل نزوات المستهلكين • وعلى هذا فهو « مخطط » ، لكنه مخطط من قبل حفنة صغيرة من الشركات الرأسمالية ، طبقا لمعايير الربح الخاص وحده ، لا تبعا للحاجات الموضوعية والعقلانية للمجتمع والافراد الذين يؤلفونه • وبالفعل ، كيف يمكننا الكلام عن «حاجة المستهلك الماسة» الى منتجات يجهل حتى بوجودها ، عن « حاجات ماسة » لا تعلن عن نفسها بأي صورة من الصور الى اللحظة التي يقذف فيها المنتج ، كما لو من قبيل الصدفة ، بنتاجه الجديد في السوق (٢٠) ؟

ان المجتمع الاشتراكي لن يترك بالطبع هذا التخطيط لـ « سادة » الانتاج و « الترويج » • ولسوف يتجنب ازدواجية العمل والتبذير الصارخ • لكنه سيأخذ بعين الاعتبار رغبات المستهلكين الحقيقية على نطاق أوسع بكثير مما يجري اليوم ، عن طريق استخدام جميع تقنيات سبر الرأي العام ، والاستفهام المباشر ، ومجالس المواطنين • ومن هذه الزاوية ايضا سيوسع نطاق سلم الاختيار بالنسبة الى الوضع الراهن • ولما كانت التلبية الكمية للحاجات في مجال المنتجات الاستهلاكية الدائمة أسهل وأوضح بكثير ، ولما كان في الامكان كشف التبذير بسهولة أكبر بكثير ، لذا فسيكون من اليسر بمكان أيضا تحديد كمية المنتجات الضروري تخزينها في هذا المجال للوصول الى لا مرونة الطلب ازاء الاسعار والمداخيل •

من المؤكد انه يمكن ان يبقى هامش معين من اللايقين • وسوف يظل النزاع بين تشريك بعض الاعمال المنزلية وممارستها الفردية بمساعدة الوسائل الميكانيكية المتقنة قائما لمدة طويلة من الزمن ، بل ممكنا

دوما • وسيظل هناك طمع في الغسالة الميكانيكية ومنظفة أدوات المائدة الميكانيكية ، حتى بعد ان تضع شبكة واسعة جدا ومناسبة للغاية من المطاعم وورشات التبييض خدماتها المتازة في نوعيتها تحت تصرف المواطنين كافة مجانا • فالمجتمع الاشتراكي لن يملي أبدا على أعضائه الاستخدام الاجباري للخدمات الجماعية ، برفضه وضع وسائل تأمين هذه الخدمات عينها على أساس فردي تحت تصرفهم • فهو مطالب ، ما دام يريد تلبية جميع حاجات الانسان العقلانية ، باحترام الحاجة الدورية الى العزلة والوحدة التي هي تابع جدلي ودائم للطابع الاجتماعي للانسان • كذلك اذا كانت السيارة الفردية غير عقلانية على نحو ظاهر جلي بوصفها وسيلة نقل مدينية ، فانها تبقى أداة للنقل أكثر مرونة من غيرها بما لا يقاس بالنسبة الى أسفار الاجازات على مسافات قصيرة ومتوسطة ، وحتى عندما تصبح الرحلات بالطائرة والسكة الحديدية والباصات مجانية سيبقى البشر راغبين في سيارة خاصة حتى يمكنهم القيام بأسفارهم الخاصة على الوجه الذي يحلو لهم ، فيتوقفوا حيث لا تقف القطارات والباصات ، او حتى يكونوا بكل بساطة وحيدين • ان المجتمع الاشتراكي سيحترم هذه الرغبات ، وسيبذل جهده لتلبية هذه الحاجات التي لا يغيب طابعها العقلاني عن ادراك اي شخص صافي النية ، بدلا من أن يدينها بوصفها « مخلفات بورجوازية صغيرة » •

ليس هناك اذن اي عقبة كأداء في وجه التعميم التدريجي للنمط الجديد في التوزيع ، التوزيع حسب الحاجات الذي لا يتطلب كمقابل كمية من العمل موزونة بدقة • بل على العكس ، فالتطور الراهن ، الذي تشوهه مع ذلك جميع آثار الوسط الاجتماعي الرازح تحت تسلط المال والاستغلال واللامساواة والرغبة في « النجاح » على حساب الجار ، يرسم من الآن بوضوح وجلاء الخطوط الكبرى لتطور الاستهلاك في المستقبل • فالاستهلاك الوفير والحر سيأخذ أكثر فأكثر شكل استهلاك عقلاني * ، ولن يكون استهلاكا يتطور بلا قيد نحو التبذير والنزوة اللاعقلانية • ولسوف تتقدم مقتضيات الصحة الجسمية والتوازن العصبي والعقلي تدريجيا على سائر دوافع السلوك

---

* ان الحجة الاخيرة ضد أطروحة ازدياد الحاجات غير المتناهي هي حدود الوقت المتوفر خلال حياة بشرية !

الانساني • ولسوف تكون بحكم المنطق الشاغل الرئيسي للانسان الذي تكون حاجاته الاساسية قد لبيت • والوصول الى هذا الاستنتاج لا يتطلب اضفاء أي صفة « مثالية » على الانسان • فهذه المسألة تتجاوب على العكس ، كما برهن مثال التغذية لدى الرأسماليين المعاصرين ، مع طبيعة الحيوان العمودي ومع مصالحه الجسمانية البديهية •

يميز اوتاسيك (٢١) بين الحاجات الاقتصادية وغير الاقتصادية • وهذا التمييز مفيد من وجهة نظر التحليل الشكلي ، لكنه ينذر بادخال التباس خطير عندما يكون الامر في تحديد شروط ولادة نمط توزيع مبني على تلبية الحاجات • وتنحصر المشكلة في توزيع السلع المادية والخدمات التي ما زالت اليوم تعاني من شبه ندرة ، وسوف تكون غداً دون ريب وفيرة • ويجب ادخال قسم من « الحاجات الثقافية » ، التي يشير اليها سيك ، في هذه الفئة (الحاجة الى أدوات فنية ، الى وسائل نقل للسفر ، الى وسائل تربية ، الخ) • الا ان قسما آخرا من هذه « الحاجات » لم يعد بكل جلاء يخص السلع والخدمات : الحاجة الى البحث ، الى الابداع ، الى التعليم ، الخ • هذه في الواقع أشكال من النشاط متزايدة التعقد والرفع ، من ممارسة بشرية متزايدة الانتشار • وان ضمها الى الفئة نفسها من « الحاجات » يمكن ان يجر الى العديد من حالات سوء الفهم •

فناء الاقتصاد البضاعي والنقدي

عندما لا يكون « الأجر الاجتماعي » يمثل سوى جزء زهيد من الاستهلاك الاجمالي ، تبقى تشعباته البسيكولوجية والاجتماعية العميقة محدودة او حتى محجوبة كليا • فمناخ الرأسمالية الاجتماعي يفسد كل ما يمسه ، بما في ذلك براعم مجتمع المستقبل التي تتفتح ببطء في حضنه :

« اكتشف هولينغسهيد أنه حتى في الاستشارات الطبية في المستشفيات حيث يفترض ان المال لا يدخل في الحساب » يحاط الفرد الذي يحتل مركزا اجتماعيا رفيعا بعناية أمهر الاختصاصيين وباهتمام يفوق الاهتمام الذي يحظى به سائر الناس : « جرت العادة ان يتعهد بالمرضى من الطبقات الدنيا الى الطلبة ، وبالطبقة المتوسطة الى الاطباء الداخليين ، بينما تحظى النخبة بعناية الاطباء ذوي الالقاب • وقد لوحظ ان المال الذي ينفق على العناية بمريض من

الدرجة الثانية يفوق بثمانية أمثال المال الذي ينفق على العناية بمريض من الدرجة الخامسة : وبينما تخص النخبة بالمعالجة البسيكولوجية ، يعالج الآخرون بالصدمات الكهربائية وبالمخدرات •

« وقد ذهل المسؤولون عن المستشفى عندما أطلعهم هولينغسهيد على ملاحظاته • ومن المؤكد ان هذا التمييز لم يكن مقصودا • والوضع مشابه في المصحات العقلية حيث تتاح للمريض بالسكيزوفرينيا في الدرجة الثالثة فرصة اكبر بكثير للاستشفاء عن طريق المعالجة البسيكولوجية منه من جاره في الدرجة الرابعة او الخامسة الذي دخل المصح معه ، وهذا دونما اعتبار لامكانيات الأسر المالية • وفي غالب الاحيان يعالج المريض الاخير بالصدمات الكهربائية ، او الادوية على دفعتين ، واذا اخفقت هذه المعالجة ترك المريض لمصيره وغاص اكثرفأكثر في عالم وحدته الشخصي » (٢٢) •

لكن عندما يمتد « الأجر الاجتماعي » ليشمل الجزء الاكبر من الاستهلاك الفردي * ، تظهر على حين غرة تشعباته الاقتصادية والاجتماعية والبسيكولوجية • فحتى الآن كان النمو الاقتصادي ورفع مستوى الحياة يتطلبان دوما اتساع الاقتصاد النقدي والبضاعي ، حتى في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية (٢٤) • اما الآن فيترتب عليهما بالعكس انكماش متزايد للتبادلات الموزونة ولراجعية النقود •

وهذا اولا لأسباب اقتصادية واضحة • ذلك انه اذا ما تمت تلبية قسم متعاظم من الحاجات من دون ان يتدخل انفاق المال من جانب المستهلكين ، تضاءلت مكانة هذا الانفاق في الحياة الاقتصادية على نحو مطرد • والحال انه اذا ما وزعت مداخيل نقدية متعاظمة لاقتناء عدد متناقص باستمرار من البضائع

---

* ينبغي الا نخلط بين « الاجر الاجتماعي » و « الاجر غير المباشر » او « الدخل التحويلي » . فالشكلان الاخيران من التعويض ليسا سوى **مداخيل نقدية مرجأة** ، بينما يتميز « الاجر الاجتماعي » بتوزيع **عيني** . وهذا الخلط شائع لدى المؤلفين السوفياتيين ويظهر في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي الذي يذكر دونما تمييز تحت عبارة «صناديق الاستهلاك الاجتماعية» اعانات المرض ونفقة الشيخوخة من جهة، والتعليم والمساعدة الطبية المجانيين من الجهة الاخرى (٢٣) .

والخدمات ، حدثت توترات غير مجدية • فاما ان ترتفع آنذاك الاسعار في هذا القطاع ارتفاعا محموما ، واما ان يقوم تحريض مصطنع على خلق منتجات « جديدة » بصورة متواصلة ، وحث مصطنع لظهور « حاجات جديدة » ، واما ان يمتص جزء متعاظم من هذه المداخيل النقدية بواسطة الضريبة • وبذلك ستبدو الدارة النقدية باطلة وغير ذات نفع اكثر فأكثر • وسيقبض المنتجون عمليا « اجورا » لا تني ترتفع باطراد ، لكن جزءا متعاظما منها سيحتجز في مصدره بالذات ، بينما سينفق الباقي على غايات لا يني طابعها الهامشي وغير الضروري يتعمق باستمرار • اذن فسوف يطرد المال على كل الاحوال من الدارات الاقتصادية الاساسية التي تلبي الحاجات الاساسية والطبيعية ، ليلتجيء بصورة أساسية الى هامش الحياة الاقتصادية (نفقات بذخ ، قمار ، مصاريف كمالية ، وهي مصاريف سيطوقها المجتمع الاشتراكي بالنواحي الاخلاقية وبالضرائب ــ العقوبات) •

ومن هنا سيكون الحل المنطقي هو تخفيض لا زيادة مبلغ الاجور والرواتب النقدية الفردية ، تخفيض التداول النقدي كلما امتد وعم النمط الجديد للتوزيع حسب الحاجات • وسيصبح «الأجر الفردي» تدريجيا مجرد علاوة صغيرة اضافية لتأمين توزيع السلع والخدمات « النادرة » الأخيرة ، المخلفات الاخيرة لمستوى حياة موروث عن عصر اللامساواة الاجتماعية • وسيفقد تدريجيا وظيفته ، وظيفة الحفاظ على حرية اختيار المستهلك ، في الوقت الذي تمتد فيه الوفرة الى تشكيلة متعاظمة من السلع والخدمات • وسيقتصر « الاختيار » على تخصيص المرء لوقته للانتقال الى نقطة التوزيع هذه أو تلك ، وعلى توزيع وقته بين هذا الشكل من الاستهلاك او ذاك ، لا على ابدال هذا المصروف بذاك • ويكون الاقتصاد البضاعي والاقتصاد النقدي واقتصاد القلة النصفية قد بدأ بالتلاشي •

وليس منطق النمط الجديد في التوزيع هو وحده الذي سيقود الى هذا الفناء للانتاج البضاعي • فالتأليل يقود الى الضرورة المنطقية نفسها في ميدان الانتاج • وبالفعل ، يترافق انتاج وفرة من السلع والخدمات باقصاء متسارع لكل عمل بشري حي مباشر عن عملية الانتاج ، بل حتى عن عملية التوزيع

(محطات كهربائية آلية ، قطارات بضائع موجهة ، مراكز توزيع على أساس مبدأ « اخدم نفسك بنفسك » ، أعمال مكتبية ممكننة ومؤللة ، الخ) • لكن اقصاء العمل البشري الحي عن الانتاج هو ايضا اقصاء للأجر عن سعر الكلفة ! ※

وهكذا سيتقلص هذا الأجر حتى لا يعود يشمل سوى « تكاليف » العمليات بين المنشآت (شراء المواد الاولية واهتلاك الانشاءات الثابتة) • وعندما تشرك هذه المنشآت ، لا يعود الحساب يجري بمال فعلي بقدر ما يصبح حسابا بالوحدات الحسابية (بـ « النقد المثالي ») •

ولما كان التأليل سيتأخر في الوصول الى الخدمات ، لذا فسيلتجىء الاقتصاد النقدي الى مبادلات الخدمات ـ الخدمات ومبادلات الخدمات ـ المستهلكين في القطاع العام ـ الخدمات • لكن كلما تألّلت الخدمات الكبرى بدورها (ولا سيما الخدمات العامة ، والآلات التي تحدد منسوب توزيع المشروب وسلع الاستعمال الجاري والموحدة النمط ، وورشات الغسيل الخ) ، ضاق حقل الاقتصاد النقدي واقتصر تدريجيا على « الخدمات الشخصية » وحدها التي سيكون أهمها (الطب والتعليم) أول من سيعرف الالغاء الجذري للعلاقات النقدية لاسباب اجتماعية أولوية • وخلاصة القول ان التأليل سيحكم على الاقتصاد النقدي بأن يعيش على هامش الحياة الاقتصادية : مدبرات منزليات وخدم وقمار وبغاء الخ • لكن من ذاك الذي سيرغب في اداء مثل هذه الاعمال في المجتمع الاشتراكي ، المجتمع الذي يكفل لجميع مواطنيه مستوى عاليا جدا من الحياة والأمن واعادة تقييم عامة لـ « العمل » الذي يصبح اكثر فأكثر عملا فكريا ، خلاقا ؟ فالتأليل الاشتراكي يقود اذن الاقتصاد البضاعي الى فقدان معناه وفنائه •

※ لا فائدة من الالحاح هنا على التناقضات المعقدة التي سيفضي اليها تأليل ينتج الوفرة في مجتمع رأسمالي . فالقوة التي تخلق وفرة **البضائع** هي نفسها التي تلغي في الوقت ذاته **مشتريها** الافتراضيين ! لكن التأليل سيقود بالضرورة الى الاشتراكية لسبب آخر ايضا أحسن اريك فروم توضيحه : « هل سيكون من واجب الانسان ، في القرون القادمة ، ان يستمر في تكريس الجزء الاكبر من طاقته لمهام فارغة من المعنى بانتظار اليوم الذي لن يتطلب فيه العمل منه سوى طاقة لا تكاد تذكر ؟ الام سيصير اثناء ذلك ؟ الن يتفاقم استلابه في اوقات فراغه وفي ساعات عمله على حد سواء ؟ » (٣٥) .

هذا الفناء الذي يبدأ في دائرة التوزيع ينتقل رويدا رويدا الى دائرة الانتاج • فحتى في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يترتب على تشريك وسائل الانتاج الكبرى والتخطيط ابدال النقد الخطي بالنقد الحسابي في تداول وسائل الانتاج ، على نحو عام ومتزايد ✻ • وشراء قـوة العمل وشراء المواد الاولية من القطاع غير المدوّل هما وحدهما اللذان يفضيان الى تدخل النقد الخطي • لكن عندما يترافق ارتفاع مستوى الحيـاة بتخفيض الاجور الفردية لا بزيادتها ، تبدأ أموال تداول المنشآت بالتلاشي بدورها • ومع « تصنيع الزراعة » وفناء المنشأة الخاصة أولا ، ثم التعاونية ، في الزراعة والتوزيع ، يمتد ذلك التلاشي الى العلاقات بين منشآت الانتاج والقطاعات المذكورة • وهكذا ينسحب المال ، بالتوالي وعلى نحو مطرد ، من العلاقات بين المنشآت ، والعلاقات بين المنشآت والمستهلكين ، والعلاقات بين المنشآت وموردي المواد الأولية • ويعم فناء المال • ولا يعود هناك سوى « وحـدات حسابية » ، حتى يكون في وسع الاقتصاد القائم على المحاسبة علـى أساس ساعات العمل ان ينظم تسيير المشاريع والاقتصاد في مجمله •

الثـورة الاقتصادية والثورة البسيكولوجية

لم ننظر حتى الآن الا في النتائج الاقتصادية لنمط التوزيع الجديد وما يفضي اليه من فناء للاقتصاد البضاعي والمال • وقد آن الأوان لدراسة نتائجه الاجتماعية والبسيكولوجية ، أي الانقلاب التام في العلاقات بين البشر ، بين الافراد والمجتمع ، تلك العلاقات الناجمة عن تجارب اجتماعية يعود تاريخها الى آلاف السنين والتي ولدت من تناحر الطبقات واستغلال الانسان للانسان •

ان التوزيع المجاني للخبز والحليب ولكل القوت الاساسي سيحدث ثورة بسيكولوجية لا سابق لها في تاريخ البشرية ✻✻ • فكل كائن انساني سيصبح

✻ انظر الفصل الرابع عشر « الاقتصاد السوفياتي » ، فقرة « المقولات الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي » •

✻✻ لا بد من كل حكمة العطار ، اي حكمة الذرائعية ، للتكهن ، كما يفعل الاستاذ و• أرثر لويس ، بأن المزية الوحيدة (!) للتوزيع حسب الحاجات هي المزية التي تنجم عن الافتراض ... بأن الحكومة تعرف أحسن مما يعرف الفرد ما له الاولوية في استهلاكه (٢٦) !

مذ ذاك فصاعدا مطمئنا الى معاشه ومعاش أولاده ، لمجرد كونه عضوا في المجتمع البشري . ولأول مرة منذ ظهور الانسان على الارض سيختفي عدم أمن الوجود المادي وعدم استقراره ، وسيختفي معه الخوف والحرمان اللذان يثيرهما عدم الأمان هذا لدى الافراد جميعا ، بما فيهم الافراد الذين ينتمون الى الطبقات المسيطرة وان بصورة غير مباشرة (٢٧) .

والحال ان عدم أمن الغد هذا ، وبالتالي اضطرار الانسان الى « توكيد ذاته » حتى يؤمن وجوده في صراع محموم يشنه الجميع ضد الجميع ، هو أساس الأنانية والرغبة في الاغتناء الفردي منذ ان وجد المجتمع الرأسمالي ، والى حد ما ، منذ ان رأى النور الاقتصاد البضاعي . لكن في المجتمع الاشتراكي ستكون قد توفرت جميع الشروط المادية والمعنوية لتلاشي الانانية بوصفها محرك السلوك الاقتصادي . يقينا ، ان الملكية الفردية لسلع الاستهلاك ستعرف بلا ادنى شك نهضة لم تعرف قط سابقا لها . لكن ازاء وفرة هذه السلع وحرية تملكها ، سيتلاشى أيضا تعلق البشر بالملكية . وتكيف الانسان مع شروط الوجود الجديدة هذه هو الذي سيخلق أساس «الانسان الجديد» ، الانسان الاشتراكي الذي سيكون التضامن والتعاون الانسانيان «طبيعيين» بالنسبة اليه تماما كما ان المجهود المبذول في سبيل النجاح فرديا على حساب الآخرين هو « طبيعي » بالنسبة اليه اليوم . ولن يعود الاخاء الانساني مجرد أمنية ورعة او دعوة مرائية ، وانما سيصبح الواقع الطبيعي واليومي الذي ستقوم عليه بالتدريج العلاقات الاجتماعية كافة .

هل سيكون مثل هذا التطور « متنافيا والطبيعة البشرية » ؟ الواقع ان هذه هي الحجة الاخيرة التي تثار ضد الماركسية ، ضد منظور مجتمع بلا طبقات . هذه الحجة تشهر بانتظام من قبل الذين لا يعرفون الطبيعة البشرية تلك ، والذين يستندون الى احكام مسبقة أو الى ظنون مسبقة فجة ليقيموا وحدة هوية بين الأعراف او العادات التي ولدت من سياق اجتماعي ـ اقتصادي معين وبين ملامح بيولوجية أو انتروبولوجية يزعمون انها « ثابتة لا تتبدل » في الانسان . كما يشهرها الذين يبذلون قصارى جهودهم لينقذوا بأي ثمن تصورا عن الانسان قائما على فكرة الخطيئة الاصلية وعلى استحالة « الخلاص » على الارض .

والحال ان الانتروبولوجيا تنطلق من فكرة ان ما هو مميز للانسان هو على وجه التحديد قدرته على التكيف ، قدرته على ان يخلق لنفسه طبيعة ثانية في الثقافة التي تشكل الاطار الوحيد الذي يمكنه ان يعيش فيه ، على حد تعبير الاستاذ أ• جهلن * (٢٨) •

ان امكانيات التكيف والتعلم شبه اللامحدودة هذه تشكل الخاصة الانتروبولوجية الاساسية (٢٩) • فـ « الطبيعة » البشرية تسمح بالضبط للانسان بأن يتجاوز باستمرار ما هو بيولوجي صرف ، بأن يتجاوز نفسه بنفسه •

ثم ان الميل الى التنافس ، الى صراع الجميع ضد الجميع ، الى توكيد الفرد لذاته عن طريق سحق أفراد آخرين ، ليس فطريا البتة في الانسان• فهذا الميل نتيجة ، هو ايضا ، لـ « التعود » ، لميراث اجتماعي وليس ببيولوجي ، نتاج لشروط اجتماعية خاصة • والمزاحمة ليست ميلا « فطريا » وانما ميل مكتسب اجتماعيا (٣٠) • كذلك فان التعاون والتضامن يمكن اكتسابهما ونقلهما بصورة منهجية بوصفهما ارثا اجتماعية أساسيا عندما يطرأ تعديل جذري على الوسط الاجتماعي بهذا الاتجاه •

واكثر من ذلك : فالنزوع الى التعاون والتضامن وحب القريب هو اكثر تجاوبا مع الحاجات البيولوجية النوعية والسمات الانتروبولوجية الجوهرية من الميل الى مزاحمة الغير او مصارعته او اضطهاده • فالانسان كائن اجتماعي لا بالمعنى الاجتماعي ــ الاقتصادي فحسب ، بل ايضا بالمعنى البيولوجي للكلمة • فهو ، من بين سائر الثدييات العليا ، النوع الذي يولد في أضعف حالة وأقلها حماية وأقلها قدرة على الدفاع الذاتي • ان الانتروبولوجيا ــ

---

* ان مثال الاستاذ جهلن جدير بالاهتمام والاعجاب لا لانه كون من جديد ، بصورة مستقلة ومن غير ان يعرف ماركس ، انتروبولوجيا علمية قائمة على **الممارسة** بوصفها علامة مميزة للانسان فحسب ، بل ايضا لانه أعاد تكوين الانتروبولوجيا في ظل النظام النازي . فقد سعى النظام النازي الى توجيه الانتروبولوجيا نحو دراسة « الصفات الانتروبولوجية الثابتة » و « الماهيات العرقية » الخ . وقد أثبتت الحقيقة العلمية انها اقوى من أوامر المدجلين تلك، حتى ولو كانت هذه الاوامر مدعومة بسلطة دولة كلية القدرة .

البيولوجيا تنظر الى‌الانسان على انه جنين خديج (مولود قبل الأوان) ومتمتع بالتالي بتنظيم فيزيولوجي يجعله قابلا لتعلم اطول مدى بكثير ولتكيف شبه غير محدود ـ بفضل النشاط واكتساب الصفة الاجتماعية عبر سنة من الوجود على شكل جنين خارج الرحم • والفيلوجينيا * تؤكد هنا الاونتوجينيا ** ، ما دامت هذه الاخيرة تقبل اليوم بوجه عام بأن منشأ الجنس البشري قد ترافق بنفس صيرورات التنشيط (ولادة ممارسة متعمدة) واكتساب الصفة الاجتماعية (٣١) •

ان أبحاثا عدة قد أثبتت ان وتيرة وتناغم نمو الاطفال مرتبطان مباشرة بكمية وبحرارة العلاقات الاجتماعية التي يقيمونها ، قبل كل شيء مع الراشدين (الأم !) ، لكن أيضا مع الاطفال الذين في السن نفسها • واذا كانت هذه الملاحظة بديهية بالنسبة الى تعلم اللغة ، الواسطة الرئيسية للنمو العقلي ، فهي أبعث على الدهشة ، لكن بنفس الدرجة من الصحة ، من الزاوية الفيزيولوجية العامة • فالاحتكاك الفيزيائي المتكرر هو عامل اساسي من عوامل نمو الاطفال السوي ، ومن الممكن ان تنشأ امراض متعددة عن غياب هذا الاحتكاك • وقد أدى استقصاء أجري في الولايات المتحدة في مؤسستين تسود فيهما شروط مادية (غذاء) وصحية واحدة ، لكن الطفل في المؤسسة الاولى يتمتع بعناية أمه الدائمة في حين ان ممرضة واحدة مرهقة بالعمل تتولى العناية بأطفال يتراوح عددهم بين ٨ و ١٢ في المؤسسة الثانية ، نقول أدى هذا الاستقصاء الى نتائج تسترعي الاهتمام حقا • ففي بداية التجربة كان المعدل الوسطي لـ « خارج قسمة النمو » أعلى بـ ٢٤ نقطة في المؤسسة الثانية بالنسبة الى الاولى • وبعد عام واحد ، سقط هذا المعدل الوسطي من ١٢٤ الى ٧٢ في المؤسسة الثانية ، في حين صعد من ١٠١ر٥ الى ١٠٥ في الاولى • وبعد عامين ، سقط المعدل الوسطي الى ٤٥ في دار الحضانة ، بينما بقي فوق المئة في المؤسسة الاولى • وبعد خمسة أعوام ، لم يمت طفل واحد في هذه ،

---

* : علم دراسة أنساب الاجهزة العضوية ، اي نشوئها وتطورها .

** : علم مضاد للعلم الاول الى حد ما ، فهو علم دراسة التحولات التي يتعرض لها الفرد من لحظة اخصاب البيضة حتى اكتمال الكينونة .

« المعرب »

بينما مات ٣٧ ٪ من الاطفال في دار الحضانة (٣٢) •

والمقارنة بين التوازن الفيزيائي والعقلي والنفسي للأطفال في المجتمعات التي يحث فيها المناخ والمؤسسات على التعاون والتضامن وبينه في مجتمعنا الرأسمالي هي ايضا ذات دلالة وعبرة • فدراسات الدكتور جيمس كلارك مولونيي عن اطفال اوكيناوا ، ودراسات لورا طومسون وآليس جوزيف عن اطفال هوبي ، ودراسات دوروثيا لايتون وكلايد كلوكهون عن اطفال نافاهو، تصل جميعها الى استنتاجات متماثلة (٣٣) • ويلخص العالم الانتروبولوجي الاميركي الكبير ، آشلي مونتاغو ، على النحو التالي تحليله لـ « الطبيعة البشرية » :

« ان امكانيات الانسان العضوية منظمة بصورة لا تتطلب معها في الواقع سوى نوع واحد من التلبية ، تلبية •••يمكن تحديدها بكلمة واحدة : الأمان ــ أمان في عطف الآخرين وفي عطفه على الآخرين ••• والحاجة الاجتماعية الاكثر جوهرية يجب أن تلبى ، كيما يمكنها العمل بصورة مرضية في الميدان الاجتماعي ، تلبية مناسبة عاطفيا كيما يتأمن الأمان الشخصي والتوازن (توازن الشخصية) » (٣٤) •

والمجتمع الاشتراكي هو وحده الذي يستطيع تلبية هذه الحاجة ، لأنه هو وحده الذي يستطيع تنظيم الحياة الاقتصادية والحياة اليومية تنظيما لا يتناقض مع هذه الحاجة الى الامان والى عطف البشر ، بل يلبيها على العكس على نحو دائم وطبيعي •

ان الفكرة القائلة ان كل كائن بشري ــ وكم بالأحرى كل كائن حي ــ تسيطر عليه « غريزة عدوان » او « غريزة تدمير » لم تؤكدها البتةالبيولوجيا المعاصرة • وعلم النفس لا ينى يدحضها اكثر فأكثر (٣٥) • وقد اثبتت لوريتا بندر ان البغضاء او العدوان ، البعيدين عن ان يكونا « فطريين » لدى الطفل، لا يتطوران الا بنتيجة بعض النواقص التي تتعلق في التحليل الاخير بالعلاقات بين الطفل والوسط الذي ينمو فيه (٣٦) • وقد وجدت سوزان ايزاكس ان « المساواة هي أصغر مضاعف مشترك بين كل تلك الرغبات وكل تلك المخاوف المتناقضة لدى مجموعة من الاطفال » • وينوه بياجيه بأن رد فعل الاطفال

التلقائي على كل تفاوت صارخ هو ادانته على اعتباره امـرا أعوج (٣٧) • ويتوصل بيغلهول ، بعد ان درس جميع المعطيات الاختبارية البالغـة الغنى والتنوع والتناقض في هذا المجال ، الى الاستنتاج بأنه لا توجـد « غـريزة ملكية » فطرية في الانسان ، وانما على الاكثر ميل طبيعي لدى الاطفال الى امساك الاشياء ، وهـو ميـل يمكن توجيهـه ، حسب الوسط الاجتماعي والتربية ، وليس في طريق الملكيـة (٣٨) • ونستطيع ان نطيـل لائحـة الاستشهادات الى ما لا نهاية • والنتيجة مقنعة : لا داعي للشك في ان تعديلا جذريا للوسط الاجتماعي وللواقع الاجتماعي اليومي ، ناجما عن نمط فـي التوزيع حسب الحاجات ، في مناخ من الوفرة ، ستكون نتيجته ترسيخ عادة التعاون والتضامن ، والغاء التزاحم والنـزاع بوصفهما مميزتين اساسيتين للعلاقات البشرية (٣٩) •

وينبغي بالأصل ان نضيف انه حتى في عالم الحيوان تنجح تعديلات الوسط الجذرية ، بواسطة الفعل الانعكاسي المشروط ، في الغـاء « الميول العدوانية » التي يزعم انها « خالدة » الغاء جذريا • فقد اظهرت التجـارب امكانية حث القطط والجرذان على التعاون السلمي ، اذا ما تم التعلم في وقت مبكر بما فيه الكفاية واذا كان التعاون أساس حصول كـلا الحيوانين على الطعام(٤٠) ※ • وقد نجحت تجارب مماثلة بالنسبة الى جميع اصناف الفقريات، بما فيها الأسماك • (أنظر بوجه خاص تجارب الدكتور لانغلوا على سمك الفرخ الذي يزعم بأنه مفترس للحم غيره من الأسماك والذي يمكن «تثقيفه» فيكف بالتالي عن ان يكون كذلك) • ويستنتج الاستاذ آشلي مونتاغو :

« ان تبديلات طفيفة في الوسط المحيط تكفي لتعديل سلوك المخلوقات المفترسة (الذي يعتبر غريزيا من قبيل الخطأ) نحـو سلوك اجتماعي قـائم على التعاون » (٤٢) •

※ « ليس هناك شيء طبيعي اكثر من ان « يحب » القط الجرذ . واذا ما اكد احدهم بان من غريزة القط ان يقتل الجرذ ، توجب ان أضيف بان مـن غريزته ايضا ان يحب الجرذ . ان الطبيعة هي ، على صعيد السلوك ، ما يمكن بناؤه في الفرد ، وليس ما يخيل الينا انه ينمو ويتطور بدءا من الداخل» . (٤١)

فهل يمكن لأحد أن يجرؤ على التأكيد بان الانسان عاجز عن تكيف وعن تعوّد جديدين هما في متناول الأسماك والفئران والقطط ؟

لكن ألن يسبب مثل هذا التكيف ، مثل هذا « التعود على التعاون » افقارا للانسان ؟ ان الكثيرين من الفلاسفة وعلماء الاجتماع يخشون ذلك . فهم يتكلمون عن التسطيح والترميد ، وعن خسائر في صفات الفكر والجسم التي لا يمكن ان تتطور الا في جو من التنافس والقسوة . وقد خصص الدكتور الكسي كاريل كتابا « شعبيا » لهذه الاطروحة ، يعج كل فصل من فصوله بوضاعة المنطق وبالظنون المسبقة المعادية للبشر والمعادية للمذهب الانساني (٤٣) .

والواقع ان اساس هذه المخاوف يكمن في الخلط بين النزعة الفرديةوبين تطور الشخصية . فالنزعة الفردية هي حصيلة من ممارسات قائمة علىالسعي وراء النجاح المادي بالصراع مع افراد آخرين . أما في المجتمع الاشتراكي فان تفتح الشخصية المتناغم لا يعود منوطا بالنضال ضد الغير كما لا تعود وفرة الخيرات منوطة ببؤس الجار .

في الماضي ، ارتفع التوكيد مرارا وتكرارا بان « الصفات الرجولية » لا يمكن ان تتطور الا بواسطة الحرب او مهنة السلاح . فمن ذا الذي ما يزال يملك الجرأة على تبني هذا الرأي في عصر الأسلحة النووية ؟ أليست ممارسة الالعاب الرياضية وهواية ركوب السيارات والطيران وتسلق الجبال وتنقيب المغاور ، وغدا استكشاف الفضاء والكواكب الاخرى ، أليست هي مجالات يمكن فيها للشجاعة والجرأة الجسمانية ان تتطورا على نطاق اوسع واكثر حرية بألف ضعف مما في ميادين القتال في الماضي ؟ مع هذا الفارق الضخم وهو انها ستكون بمتناول جميع البشر الذين قد يرغبون فيممارستها، وليس في متناول أقلية صغيرة فحسب ، وهو ان ممارستها لن تستلزماضطهاد الغالبية او حتى اغتيال الخصم ، وانما ستكون ممكنة في آن واحد للجميع ؟

والواقع ان انقسام المجتمع الى طبقات هو الذي قضى على الجمهور البشري بتسطيح البؤس الباعث على اليأس . والمجتمع الرأسمالي هو الذي دفع بهذا الميل ، عن طريق صناعة الجملة ، الى نتائجه القصوى . وهو الذي

أنتج ملايين من كائنات بشرية حبيسة مصير وضيع واحد ، وأسيرة أفق واحد يحده أجر واحد ، ترتدي ازياء واحدة مصنوعة بالجملة ، وتقرأ صحافة اثارة واحدة ، وتخلد الى الراحة في ملاعب واحدة او امـــام برامج تلفزيونيـــة واحـــدة * •

والمجتمع الاشتراكي ، بالغائه انتاج البضائع وبافتتاحه عصر الوفرة ، سيطلق اشارة تفتح فـائق للشخص الانساني • ولسوف تستيقظ هـــذه الشخصية لدى مئات الملايين من الأفراد الضائعين اليوم في كتلة رماديةواحدة، ولسوف تتطور وتتفتح في ألف اتجاه مختلف ، مجهول وغير مطروق حتـى يومنا هذا • ولسوف تنصب الطاقة الانسانية ، بعـد ان تتحرر من السخرة البائسة ، سخرة وجوب النضال في سبيل الخبز اليومي ، على الفن والعلوم، وعلى التربية والطب الجسماني والعقلي • ولسوف يحل التنافس لأغـراض البحث والجمال والحقيقة محل تزاحم الأفراد على الوجود المادي • ولسوف تتصعد العدوانية نحو غايات مبدعة •

ومن مفارقات الامور ان ما يبدو هدف الاشتراكية انما هــو التطوير الكامل للتفاوت بين البشر ، تفاوت صبواتهم وطاقاتهم ، تفاوت شخصياتهم • لكن هذا التفاوت الشخصي لن يعني آنذاك فرقا في القوة الاقتصادية ، ولن ينطوي على حقوق غير متساوية او على امتيازات مادية • فهــو لا يمكن ان يتفتح الا في مناخ من المساواة الاقتصادية والاجتماعية •

فنـاء الطبقات والدولة

ان فناء الاقتصاد البضاعي والنقدي ليس مع ذلك سوى واحدة مـن الروافع لتأمين اختفاء التفاوت الاجتماعي والطبقـات والدولة • والرافعـة الاخرى انما هي توسيع اوقات الفراغ واستغلالها على نحو مبدع •

ان الطبقة او الفئة السائدة في المجتمع قد تمتعت دوما بامتياز اوقـات الفراغ • ولقد كانت دوما الطبقة التي امكنها ، بتحررها من عبء وجوب العمل

---

* انظر جوزيف فوليبه ، نائب رئيس « الاسابيع الاجتماعية (الكاثوليكية الفرنسية ») : « ان ضياع الشخصية ، او بالاحرى غياب الشخصية هو ... سمة من سمات عصرنا » . (٤٤)

لانتاج اسباب حياتها ، من عبء العمل المنهك جسمانيا ، العمل الميكانيكي ، ان تكرس نفسها بهذا القدر او ذاك لتكديس المعارف ولتسيير الاقتصاد والمجتمع • وتوسيع أوقات الفراغ سيمكّن عددا اكبر فأكبر من المواطنين من أن يضعوا أيديهم على هذه الوظائف من جديد ومن أن يمارسوها • وذلك هو الحل التقني لفناء الدولة تدريجيا •

ان تقليص زمن العمل كان ، منذ حوالي قرن من الزمن ، عاملا حضاريا ضخما ، كما نوه بذلك كارل ماركس منذ تخفيض يوم العمل الى عشر ساعات (٤٥) • ولقد كان الاساس الذي بني عليه كل ما هو قيّم في الديموقراطية البورجوازية المعاصرة • بيد ان هذه الظاهرة تظل ظاهرة متناقضة • فمزايا تقليص زمن العمل تذهب هباء الى حد كبير بسبب اطالة أمد الحياة المنتجة ، واطالة المسافات بين المسكن ومكان العمل ، وتشديد المجهود الجسماني ، بالنسبة الى العمال اولا ، ثم ، وعلى نحو متزايد ، بالنسبة الى موظفي المكاتب ، وكذلك بسبب تتجير اوقات الفراغ •

وفضلا عن ذلك فان التقدم العظيم كان ، بصورة اساسية ، الانتقال من يوم الاثنتي عشرة ساعة او العشر ساعات الى يوم الثماني ساعات • وقد عم يوم الثماني ساعات في الصناعة الحديثة في البلدان الرأسمالية المتقدمة في حوالي عام ١٩٢٠ • ومذ ذاك لم يطرأ الا تخفيض نسبي للغاية على يوم عمل العامل ، باعتبار ان اسبوع الاربعين ساعة غير موجود الا في بعض البلدان مترافقا بالأصل ، بأسبوع الخمس والاربعين أو الاربع والاربعين او الاثنتين والاربعين ساعة الموزعة على ايام خمسة ، الشيء الذي ادى حتى الى اطالة يوم العمل •

وينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار تشديد وتيرة العمل ولا سيما منذ عام ١٩١٨ ، والتوتر العصبي الذي ينجم عن العمل بأجهزة مكلفة اكثر فأكثر وخطرة (غالبا) ، والتوتر الاكبر ايضا في غالب الاحيان على الطريق الى العمل ولا سيما اذا كان يتم بوسائط ميكانيكية • وينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار تلوث الهواء والمساكن غير المحصنة بما فيه الكفاية ضد الضجيج ، اذا ما كنا نريد ان نقوم بجرد اجمالي لتعب العامل الحديث جسمانيا وعقليا ونفسيا ،

بالمقارنة مع تعب العامل قبل خمسين عاما • وثمة شهادات عديدة ادلى بها الاطباء تسمح لنا بأن نستنتج بأن هذا التعب قد ازداد بدل أن يتناقص ، بالرغم من ايام آخر الاسبوع الحرة ومن عطلة الاسبوعين او الثلاثة اسابيع •

ان دراسة دقيقة لعمال هامبورغ الذين يقضون عطلهم في اماكن شديدة التنوع قد بينت ان الراحة (استعادة القوى) لا تصبح واضحة ومستقرة الا اثناء الاسبوع الرابع من العطلة • فحتى الاسبوع الرابع تسبب تغيرات الوضع والتعب الاولي ردود فعل (بعضها متأخر) تجعل استعادة القوى بصورة حقيقية مستحيلة • وقد امكن للأطباء الذين قاموا بهذه الدراسة ان يلاحظوا « العودة الى الوضع الطبيعي » بدءا من الاسبوع الرابع فحسب ، أسواء من حيث التواتر التنفسي ام من حيث النبض وحجم الدم الذي يمر بالقلب ، والتقلص الشرياني ، وانتظام الدورة الدموية في وضع الوقوف ، والتوتر الدموي في حالة الراحة والعمل • وكذلك من حيث وزن الجسم (نقصان في الوزن عندما يكون الوزن زائدا ، وزيادة فيه عندما يكون ناقصا) (٤٦) •

وينجم عن هذا ان جزءا كبيرا من « الوقت الحر » ليس « وقت فراغ » حقا ، وانما « وقت تعب جسماني وعصبي » • ويميز الأطباء الالمان بين «ازالة التعب» و « الانفراج » و « الراحة واكتساب قوى جديدة » • ومما يبطل مفعول العطل الى حد كبير أن العامل يأخذ اجازته في وقت يكون فيه جهازه العضوي في حالة من التعب الشديد بحيث يكون عاجزا عن انفراج سوي حقيقي •

وتتجير اوقات الفراغ مكيف مع هذه الحالة • اذ هو ينطلق من ملاحظة ان البروليتاري المعاصر يكون عاجزا بعد يوم من العمل السوي عن بذل مجهود فكري او جسماني • لكنه يسبب ، بحجة توفير « انفراج » له او « راحة » ، اما بترا للطاقات النقدية ، واما اثارة دائمة وغير صحيحة ، تكون نتيجتهما في النهاية انحطاط الشخصية وانحلالها جزئيا • بيد ان شتى ادانات « حضارة اوقات الفراغ » تبقى مع ذلك على هامش المسألة : فالعلة الاخيرة

لانحطاط اوقات الفراغ تكمن في انحطاط العمل والمجتمع * .

لا بد اذن من تخفيض جديد وجذري لوقت العمل لتحقيق هدف الاشتراكية الاساسي : التسيير الذاتي للمنتجين والمواطنين . واذا اخذنا بعين الاعتبار الشدة الراهنة للمجهود الانتاجي ، فان العتبة التي يكتسب المنتج بدءا منها امكانية مادية للاهتمام بصورة جارية ، « عادية » ، بتسيير المنشأة والدولة هي ، على الغالب ، نصف يوم العمل ، اي اسبوع العشرين او الاربع والعشرين ساعة ، تبعا لتوزيع ساعات العمل على ٥ أيام او ٦ اسبوعيا . ومن المفروض ، على اساس الوتيرة الراهنة لتقدم الانتاجية (٥ ٪ وسطيا في البلدان العالية التصنيع) وفي اطار اقتصاد مخطط عقلانيا ومتحرر من كل عبء عسكري او طفيلي وموجه بوعي نحو الهدف الأولوي الذي هو اقتصاد العمل البشري ، اقول من المفروض ان يتم بلوغ هذا الهدف قبل نهاية القرن العشرين . وحتى في اطار الرأسمالية ، في الولايات المتحدة ، تدنت مدة اسبوع العمل من ٧٠ ساعة في عام ١٨٥٠ ومن ٦٠ في عام ١٩٠٠ الى ٤٤ في عام ١٩٤٠ ، والى ٤٠ في عام ١٩٥٠ ، والى ٣٧ر٥ في عام ١٩٦٠ ، وبذلك يكون معدل التخفيض ٤٠ ٪ في مدى نصف قرن ، او ٤ ساعات على الأقل في كل عقد (٤٨) . وعلى اساس الوتيرة نفسها ، من المفروض بلوغ اسبوع الاربع والعشرين ساعة في حوالي عام ١٩٩٠ — ٢٠٠٠ في مجتمع اشتراكي . ويصل الاقتصادي الاميركي جورج سول الى النتائج نفسها في اطار الاقتصاد الرأسمالي — من دون ان ينتبه الى كل التناقضات التي ينطوي عليها

* « اذا اشتغل الانسان من غير ان يكون متعلقا حقا بما يعمله ، واذا اشترى وباع بضائع بصورة مجردة ومستلبة ، فكيف يمكنه استخدام اوقات فراغه بصورة فعالة ومعقولة ؟ فهو يبقى دوما المستهلك السلبي والمستلب . انه « يستهلك » ألعاب كرة وافلاما وصحفا ومجلات اسبوعية وكتبا ومحاضرات ومناظر واجتماعات اجتماعية ... وفي الواقع لا يكون حرا في التمتع بأوقات فراغه ، فاستهلاكه لـ « وقته الحر » تحدده الصناعة ... وقد أصبحت التسلية صناعة كغيرها ... وثمة شيء يحدث في طيلة نشاطي المنتج والعفوي . فحينما اقرأ او اتأمل منظرا ... لا أعود بعد هذه التجربة ما كنته قبلها . أما في الشكل المستلب للذة ، فلا يعود شيء يحدث في . فقد استهلكت هذا او ذاك . ولا يعود يتغير في شيء ، وكل ما أحتفظ به عبارة عن ذكريات .. » . (٤٧)

هـذا التنبؤ (٤٩) •

ان من الممكن بلا ريب في مجتمع اشتراكي متفتح تمام التفتح تخفيض يوم العمل بسرعة اكبر ، لكنه سيتعرقل اولا بسبب امتداد فتـرة الدراسة المدرسية بالانتقال من التعليم المتوسط الى التعليم العالي العام والالزامي) ، وثانيا بسبب تخفيض سن الاعالة • وهذا يترتب عليه تخفيض اكثر عقلانية لعدد ساعات العمل بالنسبة الى حياة بشرية واحدة بدلا من تخفيض أسرع ليوم العمل ـ لكن الحياة المنتجة ستبقى ممتدة بين العام ١٦ والعام ٦٠ على مدى حوالي نصف قرن من الزمن •

ان التخفيض الجذري ليوم العمل يضع مشكلة اوقات الفراغ في سياق اجتماعي مغاير كايا • وطبيعي ان « الاستفادة مـن اوقات الفراغ » مسألة مرتبطة وثيق الارتباط ، في خاتمة المطاف ، بمشكلة تشريك تكاليف تلبيـة الحاجات البشرية ، بمشكلة نمط التوزيع الجديد • فمن « الأرخص » بمـا لا يقاس تلبية حاجات ٢٠ مليون من الشغيلة ببرامج تلفزيونية وحيدة النسق، أو بأفلام مصنوعة بالجملة ، او بصحف مطبوعة بملايين النسخ ، بدلا مـن تلبيتها بحفلات مسرحية رفيعة المستوى ، أو بكتب غنية التنوع ، او بوسائل انتاج الثقافة وليس بوسائل استهلاكها • وكلفة صنع فيلم لمليون من المتفرجين أقل بكثير من كلفة تمكين مليون من الهواة من اخراج افـلام • ان غالبريث يعزو زيادة نسبة الجنوح لدى الاحداث وسط الازدهار الى عـــدم كفاية المصاريف العامة بالمقارنة مع الشطط في الاستهلاك الخاص لأوقات الفراغ على اساس تجاري (٥٠) • لكن الاستفادة من اوقات الفراغ ستتجلى اكثر فأكثر مع ارتفاع مستوى حياة المواطنين والتطور العام للثروة الاجتماعية ، تحول المواطن من موضوع سالب الى مساهم واع في شتى النشاطات الثقافية (رياضة ، فن ، علم ، ادب ، تقنية ، تربية ، استكشاف ، الخ) • وفي الوقت نفسه ستتخذ المساهمة في تسيير الاقتصاد وتوجيه الحياة الاجتماعية ، هذه المساهمة التي لا تشغل اليوم سوى جزء لا متناهي الصغر من اوقات فراغ جمهرة الشغيلة (باستثناء مناضلي المنظمات العمالية) ، اقول ستتخذ هـذه المساهمة اهمية متعاظمة باستمرار في استخدام « الوقت الحر » • وستنزع

هي ايضا الى أن تصبح فعالة ومبدعة ، بدلا من ان تكون سلبية (« حضور الاجتماعات » بدافع حس الواجب ، أو من قبيل الالتزام تجاه الآخرين ، أو بدافع مصلحة شخصية حقيرة في غالب الاحايين) •

كثيرا ما يعترض بعضهم بقوله ان الشغيلة « لا يرغبون في تسيير منشآتهم » (٥١) • وتستند هذه الملاحظات ، بوجه عام ، اما الى محاولات « اشراك العمال في التسيير » في ظل الاقتصاد الرأسمالي ، واما الى بعض تجارب « هامشية » في بلدان الشرق ، اي ، في كلتا الحالتين ، الى منشآت يشعر الشغيلة عن حق بأن مصيرها الحقيقي يقرر في مكان آخر ، وفي سياق اجتماعي ــ اقتصادي لم يتناقص فيه البتة تقريبا انهاك قوة العمل واستلابها • ولا داعي البتة لأن ندهش اذا ما وجدنا العامل يرفض اضاعة ساعات راحته الثمينة في حضور اجتماعات غير ذات تأثير حاسم على مصيره • لكن ما كادت تجربة التسيير الذاتي للمنشآت في يوغوسلافيا تعطي الجهاز العامل شعورا بأن عمله التسييري يؤثر فعلا ــ وايجابيا ــ على مستوى حياته ، حتى راح جزء متعاظم من الجماهير الكادحة يساهم بنشاط في عمل المجالس العمالية • وتتصرف هذه المجالس في الوقت الراهن بحوالي ثلث موارد المنشآت المالية (٥٢) ٭ •

ويساهم التأليل مساهمة هائلة في هذا التطور • فهو ينطوي منطقيا على الميل الى اقصاء العامل اليدوي او حتى العامل نصف المتخصص من عملية الانتاج • وهو يميل الى زيادة اليد العاملة في عالية وسافلة الانتاج (ابحاث واعمال دراسية ، ادارة وتوزيع) ، لكنه يلغي ، بمقدار ما يتحقق في اقتصاد مشرك او اشتراكي اصلا ، العمل البسيط حتى لا يعيد غير انتاج العمل المتخصص اكثر فأكثر ، و « الفكري » اكثر فأكثر • اذن فهو يبدو وكأنه القوة الكبرى التي تنزع الى الغاء الفرق بين العمل اليدوي والعمل الفكري، عن طريق ابقائها على هذا الأخير وحده •

٭ ان مؤلفين متباينين تباين العالمين الاجتماعيين الفرنسيين تورين ودوفوي والعالمين النفسيين الاميركيين ماير وفايتليس يعترفون بأن العمال يفتشون عن مناسبات لتقرير مصيرهم ذاتيا في المنشأة (٥٣) .

وسيكون تصنيع الزراعة ــ المتقدم اليوم للغاية في الولايات المتحدة ، والمزدهر في اوروبا الغربية ــ الميل الاخير من ميول التطور الاقتصادي الذي سيترافق بفناء الطبقات والدولة • فهو سيقلص الى الحد الاقصى « سكان الريف » العاملين في « أشغال الحقول والمزرعة » ، ومن سيتبقى منهم سيتحول اكثر فأكثر الى مهندسين زراعيين والى اختصاصيين في تربية الحيوان ، الى تكنيكيين ــ ميكانيكيين في العتاد الزراعي المؤلل ونصف المؤلل • وبنتيجة انفجار المدن الكبيرة الى « مدن ــ توابع » متجانسة وكافية نفسها بنفسها ، ستختفي حتى العلامات الخارجية للفروق بين « المدن » و « الريف » ، وستوجد مجموعات متكاملة من مناطق الخضرة ومناطق الزراعات ومناطق السكن واللهو والنشاط الاجتماعي ومناطق الانتاج الصناعي * •

وسيتيح التقليص الجذري لبعد هذه المناطق امكانية الالغاء التدريجي لتفويضات السلطة التي تبقى شبه مهيمنة في المراحل الاولى من فناء الطبقات والدولة ، وبالتالي امكانية استبدال التسيير الذاتي للمواطنين عن طريق الدوران داخل الاجهزة الاجتماعية المختصة بالتسيير الذاتي لكومونات المنتجين والمستهلكين الحرة التي سيمارس فيها الناس جميعا بالتناوب وظائف الاداريين ، والتي سيلغى فيها الفرق بين « الحكام » و « المحكومين » ، بحيث تتحقق الوحدة بينهم على مستوى العالم قاطبة في النهاية •

أطوبائية ؟ ان الشيء الاساسي هو ان نتبين أن هذه الامكانيات متضمنة جميعها في انطلاقة الانتاجية اذا ما أحسن استخدامها نظام اقتصادي قائم من جهة اولى على تشريك وسائل الانتاج وعلى خلق وفرة من الخيرات والخدمات، ومن الجهة الثانية على استبدال الاقتصاد البضاعي بنمط توزيع يقصي المال والرغبة في الاغتناء الشخصي من حياة البشر •

---

* يتنبأ من اليوم اقتصاديون في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة بان حياة الريف ستستبدل في عام ١٩٧٥ بحياة مدينية على نطاق واسع • وكتبت الصحيفة اليومية «كريستيان ساينس مونيتور» في ١٣ تموز ١٩٥٦ بان «الميل يسير باتجاه تحول بطيء لكن اكيد ، وعديم الشفقة ظاهريا ، لكل الغرب البعيد (Far West) الشاسع للغاية الى نوع من مدينة عليا يفكر فيها السكان بألفاظ الرفاه والتلفزيون والتنقلات السريعة » • (٥٤)

ان مشكلة التوظيفات في اقتصاد غير نقدي لم تطرح بعـد على بساط البحث • ومع ذلك فان حلها لا يثير اي صعوبة عندما يكون الاقتصاد غارقا في بحر حقيقي من الوفرة • فالمنتجون الذين سيبقون مرتبطين بمنشآت الصنف الاول (المنتجة لوسائل الانتاج) ستكون لهم بالضبط نفس حقوق المنتجين العاملين في منشآت الصنف الثاني (المنتجة لوسائل الاستهلاك) للنهـل من الثروة الاجتماعية العامة ، بالرغم من ان عملهم لا يزيد مباشرة ، وانما بصورة غير مباشرة فحسب ، المخزون الوفير من الثروات الموضوعة تحـت تصرف المواطنين • ولن « تباع » منتوجات عملهم في « سوق » ، بل ستستخدم في تجديد المخزون المهترىء من الآلات والمواد الأولية والمنتجات المساعدة الخ ، الضروري للانتاج الجاري في الصنفين الاول والثاني •

فهل سيبقى ، علاوة على هذا التوظيف الخام ، علاوة على اعادة الانتاج البسيطة هـذه *، توظيف « صاف » ، اعـادة انتاج موسعة مـن النمط الاشتراكي لا من النمط النقدي ؟ وبعبارة اخرى : هل ستستمر القوى المنتجة في النمو الى ما لا نهاية في مجتمع اشتراكي ؟ ان الجواب على هـذا السؤال يمكن ان يبقى محفوظا لمواطني المجتمع الاشتراكي وحدهم ، اي انه سيكون تابعا فعلا لاختيار حر وليس «لضرورة اقتصادية» ما • ان مفهوم «الافضلية» بين « النفع الحدي للتوظيف الصافي » وبين « النفع الحدي لفائض اوقات الفراغ » هو مفهوم باطل من اساسه في النظام الرأسمالي ، وحتى في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية • فاستهلاك المنتجين الجاري ، حتى عندما يكون مرتفعا ، يظل دوما ادنى من الحاجات المحسوسة • وطول يوم العمل ، حتى عندما يكون في سبيله الى الانخفاض ، يظل محدودا بحالة التعب الجسماني والعصبي الذي يتدنى المردود بدءا منه عموديا •

وبالمقابل فان امكانية اختيار حقيقي ، في مجتمع اشتراكي يضمن لمواطنيه وفرة في الخيرات والخدمات ، بين فائض من الغنى وفائض من وقت الفراغ ، ستكون متاحة لأول مرة • ولسوف يكون هذا الاختيار واقعيا ، بمعنى انه لـن يعود منوطا بضرورة اقتصادية ، ضرورة تلبية الحاجات الملحـة • أمـا

* انظر الفصـل العاشر •

المتطلبات الاقتصادية الوحيدة التي ستبقى قائمة فهي متطلبات تجديد رحبة الآلات (التوظيف الخام ، الاهتلاك) ومتطلبات تأمين نمو في النتاج الاجتماعي معادل للنمو الديموغرافي. لكن لما كان ينبغي أن نأمل بان البشرية الاشتراكية ستخطط نموها الديموغرافي كما ستخطط الاقتصاد ، لذا فان حرية اختيار المواطنين ستصبح كاملة .

ومهما يكن من أمر ، فان النمو الاقتصادي ليس هدفا في ذاته . فالهدف انما هو تلبية حاجات المجتمع والمستهلكين عبر منظور تطور عقلاني أمثل للامكانيات الانسانية كافة . وكما ان الحد الامثل من الاستهلاك لا يستلزم البتة نموا غير محدود لهذا الاستهلاك ، كذلك فان تلبية الحاجات الانسانية لا تستلزم في حد ذاتها تطويرا متواصلا وغير محدود للقوى المنتجة . وعندما سيملك المجتمع رحبة من الآلات الآلية واسعة بما فيه الكفاية لتغطية جميع حاجاته الجارية ، بما في ذلك احتياطي كاف من الآلات ــ الادوات الصالحة لاستعمالات متنوعة لمواجهة اللامتوقع ، فسيكون من المحتمل ان يخفف « النمو الاقتصادي » او حتى ان يوقف مؤقتا * . وسيولد الانسان المتحرر نهائيا من كل هم مادي واقتصادي . وسيكون الاقتصاد السياسي قد مات ، لأن الحساب الاقتصادي سيكون قد مات . وستكون مسألة « المردودية » او « اقتصاد وقت العمل » قد اختفت كمعيار للغنى ، ويكون قد حل محلها معيار اوقات الفراغ واستخدامها الأمثل وحده ، كما توقع ذلك ماركس في نبوءة عبقرية :

---

* يؤكد الاستاذ غالبريث ، متنبئا ، بانه من الممكن من الآن « أن نفترض ان اهمية الاضافات الهامشية في كل (!) انتاج هي في حالة انخفاض وأفول . فمفعول الازدهار المتعاظم هو التقليل من اهمية الاهداف الاقتصادية . والانتاج والانتاجية تتضاءل اهميتها باستمرار » . (٥٥) لكن هذا التحليل يصبح بالتأكيد ذا طابع راهن في مجتمع اشتراكي متفتح تمام التفتح . وبالمقابل فان نبوءة سيمون ويل القاتمة لا معقولة ولا أساس لها البتة ، وذلك عندما تقول : « ان ما من تقنية من التقنيات ستعفي ابدا (!) البشر من ان يجددوا ويكيفوا باستمرار ، بعرق جبينهم ، الادوات التي يستخدمون » . (٥٦)

وعلى كل ، فان هذا المنظور يشير بوضوح الى انه ليس على الاشتراكية ان تخشى « قانون المردودات المتناقضة » الذي سيجعل النمو الاقتصادي في النهاية « باهظ الكلفة اكثر مما ينبغي » .

« ان سرقة وقت عمل الغير التي يقوم عليها الغنى الراهن ، تبدو أساسا بائسا بالمقارنة مع هذا الاساس الجديد للغنى الـذي تخلقه الصناعة الكبيرة بنفسها • فما ان يكف العمل في شكله المباشر عـن ان يكون المنبع الاكبـر للغنى ، حتى يكف وقت العمل ويجب ان يكف عن ان يكون مقياسه ، وحتى تكف بالتالي القيمة التبادلية عن ان تكون مقياس القيمـة الاستعمالية • ان ارهاق الجمهور بالعمل قد كف عن ان يكون شرط تطور الغنى العام ، كما ان اوقات فراغ الأقلية قد كفت عن ان تكون شرط تطور الطاقات العامة للفكـر البشري • وهكذا ينهار الانتاج القائم على القيمة التبادلية ، وتفقد عمليـة الانتاج المادي المباشرة شكلها الخسيس والمتناقض • ويصبح تطـور الافراد الحر ، وليس تخفيض وقت العمل الضروري لانتاج العمل الفائض ، هـدف الانتاج • فالمطلوب اذن تخفيض العمل الضروري لكل مجتمع الى حد ادنى، الشيء الذي يسمح بالتكوين الفني والعلمي الخ للأفراد ، بفضل اوقاتالفراغ والوسائل التي تكون قد خلقت •••

« ••• اذا تملك الجمهور العمالي بنفسه فائض عمله الخاص ـ واذا كف الزمن الشاغر بنتيجة ذلك عن ان يكون له وجود متناقض ـ فان وقت العمل الضروري سيكون من جهة اولى محددا بحاجات الفرد الاجتماعي ، وتطور قوى المجتمع المنتجة سينمو من الجهة الثانية بسرعة بالغة بحيث تزداد اوقات فراغ الجميع ، بالرغم من ان الانتاج سيوجه نحو غنى الجميع • ذلك ان الغنى الواقعي انما هو قوة جميع الافراد المنتجة المتطورة • وآنذاك لـن يعود زمن العمل معيار الغنى ، وانما وقت الفراغ » (٥٧) •

أو بتعبير ادق : ان معيار الغنى سيصبح استخدام الوقت الحر استخداما عقلانيا ، خلاقا للبشر ، بهدف تطورهم الذاتـي بوصفهم شخصيات كاملة متناغمة •

العمـل المستلب والعمل الحـر

عندما تكلمنا عن استلاب العمل ، كان ذلك بمعنى ضياع رقابة المنتج ، اولا على نتاج عمله ، ومن ثم علـى شروط عمله ، وبالتالي بمعنى العمـل « لحساب الغير » ، تحت رقابة الغير ، وتحت أمر الغير • وهذا الاستلاب لا

يختفي آليا مع تشريك وسائل الانتاج الكبرى • انه لا يختفي الا عندما يشعر الافراد بوعي وتلقائيا بأنهم هم ملاك منتجات العمل وسادة شروط عملهم • فهو يستلزم اذا تسييرا ذاتيا واقعيا للمنتجين ، ووفرة واقعية في الخيرات والخدمات تغطي جميع الحاجات الجوهرية وجوهر جميع الحاجات• واختفاؤه يشكل كلا واحدا مع اختفاء نظام الأجر بهذا المعنى المزدوج (اختفاء البروليتاري العامل لحساب الغير ، واختفاء البروليتاري العامل من اجل أجر محسوب بدقة وخساسة) •

لكن هناك استلابا للعمل سابقا لاستلاب العمل « لحساب الغير » : انه عبودية الانسان لطغيان تقسيم العمل ، واستلاب الانسان من الطاقات المختلفة الكامنة فيه والعاجزة عن التفتح ما دامت « له مهنة » وما دام « يمارس حرفته » و « يبحث عن استخدام » •

ان ما من انسان قد ولد كناسا او لحاما على الاوكسجين او عاملا نصف مختص من الصنف الثالث • والغالبية العظمى من « الاستخدامات » في عملية انتاج او توزيع الخيرات والخدمات لا تتجاوب مع اي « ميل فطري » مهما يكن قليل الواقعية • والتوجيه المهني يسعى ، على الاكثر ، الى استخدام بعض الميول لتكييف الانسان بأكبر قدر ممكن من العقلانية مع متطلبات الانتاج • وهو بعيد عن ان يطوع الحياة الاقتصادية لحاجات الافراد الفطرية•

« ان الصناعة الرأسمالية تطفيء ، تخنق ، تحطم ، تشوه طبيعة بعض النوازع ، بعض الامكانيات الانسانية لدى العامل ، وتخلق بالمقابل بعض استعدادات محددة ذات صلة بالمهنة • وهي تبذل قصارى جهدها بالأصل للشروع بهذه العملية في ابكر وقت ممكن ، لدى الطفل منذ نعومة اظفاره ، معارضة على سبيل المثال اطالة زمن الدراسة بالتدرب المهني المبكر (أو التعليم المتوسط بالاختصاص المبكر) • تلك هي على كل الاحوال الشروط الواقعية، الحقيقية ، القابلة للمراقبة عمليا ، لوجود « قابليات » لدى العامل الحديث • ومن حقنا ان نكرر ••• بأن التوزيع الخاص لليد العاملة وتشتيتها بين المهن والمشاغل المادية الاكثر تنوعا كان وما يزال من عمل المجتمع ، من عمل الاطار الاقتصادي الخاص الذي يكون الشغيل ذاته وموضوعه ، محركه وضحيته

في آن واحد ، اطار يبعث ويكيف وينتج لدى المراهق «القابليات» الضرورية له ، باستثناء العناية الانسانية حقا اذا ما توجب ذلك ، اطار يخلق من جهة اخرى ، وبناء على ما تقدم ، ومن خلال خنقه في غالب الاحيان امكانيات الانسان المتعددة ، أسس ومستلزمات تكوين قابليات أضيق حسب معايير اجتماعية جديدة ـ وهذا ما سيكون على وجه التحديد من اختصاص التوجيه المهني » (٥٨) •

وليس هناك من برهان افضل على تمرد الانسان العفوي ضد طغيان تقسيم العمل من الازدهار الضخم لهواية ممارسة حرف متعددة ، تلك الهواية التي انتشرت بشتى الاشكال في العالم الغربي ، بالتوازي مع التخفيض النسبي لوقت العمل • ففي القرن التاسع عشر ـ وفي زمن الحرب ، حتى في القرن العشرين ـ كان العامل الذي يهتم ببستان مزروع خضارا ينشد هدفا « نفعيا » • لكن ألوف العمال في شركة « وسترن اليكتريك » الذين يزرعون ازهارا ويصنعون دراجات نارية ويمارسون هواية السينما ويشتغلون مفروشات او دمى خشبية ويتعاطون سلسلة كاملة من النشاطات الانسانية الممكن تخيلها بدءا من علم الطيور الى الأثقال ورفع الاوزان (دراسة استشهد بها دافيد رايسمان) (٥٩) هم شهود أحياء على الرغبة العفوية في التعويض عن وحدة نسق نشاطاتهم المهنية بنشاطات متمايزة ، متجردة وحرة * ، وعلى السعي الغريزي في سبيل استعادة الشخصية الخاصة التي لا بد ان تشوهها بالضرورة الحياة الاقتصادية القائمة على تقسيم العمل •

ان عمل الغالبية الساحقة من الشغيلة في المصنع الكبير او المكتب الكبير

---

* « ان احد التعليقات التي غالبا ما تتردد على السنة الشغيلة بصدد هواياتهم وأمنياتهم المفضلة هو ان يعطوا « شيء يحبونه » ، وشيء « يشعرون معه بأنهم أحرار » ، أحرار على وجه الخصوص في اختيار ما سيفعلونه ، وكذلك المكان والزمان اللذين سيفعلونه فيهما » . هذا ما كتبه جورج فريدمان (٦٠) . ويستشهد المؤلف نفسه بالمقطع التالي من كتاب صغير للسيد فردينان زفايغ : « العامل الانكليزي » : « ان الهوايات تعبر على الارجح عن جماع شخصية العامل ، اكثر مما يعبر عنها العمل نفسه ، لانه عندما يعمل فانما يعمل مدفوعا بالضرورة ، في حين ان **الاختيار** هو أساس هوايته » . (٦١)

الحديث لا يعتبر من قبلهم عملا قسريا ، لمجرد ان الأجر الذي يتناولونه مقابله غير كاف ولمجرد انه منهك للعضلات او الاعصاب ولمجرد انه رتيب ومرسوم من قبل الغير • وانما ايضا لانه لا يستطيع على المدى الطويل ان يثير الاهتمام، وذلك بقدر ما أنه لا يطور سوى مظهر واحد من القابليات الانسانية • وحتى المحاولة التي جرت مؤخرا لـ « تكييف الآلة مع الانسان » ، ولتطوير «الفرق الطائرة» التي تبدل باستمرار نشاطاتها داخل المنشأة ، و « لاعادة تقويم » المهام المتخصصة اكثر مما ينبغي عن طريق وضع عمال متعددي التخصص امام آلات متعددة الاستعمال (انظر بوجه الخصوص بيتر درور) (٦٢) لا تحرر الفرد من طغيان تقسيم العمل ذاك •

ان هذا التقسيم مناقض في حد ذاته للطبيعة الانسانية ولمصالح تطور الفرد المتناغم في آن واحد • ويشير الاستاذ ناديل الى انه اذا كان الافراد يشكون بوجه عام من افول عام في الذكاء في حوالي سن الثلاثين الى الخامسة والثلاثين ، فان هذا الافول يكون اكثر بروزا بكثير « لدى الافراد الذين بقوا في حرفة واحدة والذين لم يبدلوا قط بيئتهم، منه لدى الذين تنقلوا (سافروا) كثيرا والذين بدلوا مشاغلهم بكثرة » (٦٣) •

بيد ان طغيان تقسيم العمل يثقل بوطأته على العمال والمستخدمين الذين يؤدون عملا ميكانيكيا وروتينيا قلبا وقالبا بصورة تختلف جذريا عن الصورة التي يثقل بها على الذين يمارسون مهنـا قابلة للتجاوب مـع ميـل حقيقي : الفنانين، العلماء ، الباحثين، المهندسين ــ المخترعين ، بنائي الآلات، المهندسين المعماريين ، وبوجه عـام جميع الذين يخلقون ويساهمون فـي فرح الخلق المميز للانسان • « أن يكون الانسان متحررا من الكدح اليدوي ، أن يفلت من السأم ومن الزام الانحباس والخضوع لروتين صارم ، أن يكون له حظ في ان يعيش حياته في بيئة نظيفة ومريحة ماديا ، وان يكون له بعض الحظ في تطبيق افكاره على عمله اليومي » : هكذا يحلل غالبريث مزايا الذين ما عادوا يشعرون بأنهم يؤدون عملا قسريا (٦٤) • وصحيح ان كلمة مبدع لا تظهر بين هذه الصفات • لكن هذا لأن غالبريث يصنف في هذه الفئة من الاشخاص ، مازجا على نحو غريب بين صحو الفكـر والابتذال التبريري التقريظي ، لا

الحرف المذكورة اعلاه فحسب ، بل أيضا ••• المدرسين ورؤساء الشركات الكبيرة (كذا) والاختصاصيين في الاعلان الخ، الذين يبقون، بالرغم من ارتفاع دخولهم ، عبيدا لتقسيم العمل شأن العمال ، ويعانون كل المعاناة من عواقبه المستلبة (٦٦) * •

يقينا ، ان « المثقف » المعاصر بعيد عن ان يكون انسانا منسجما او سعيدا ، حتى عندما يتاح له ان يتبع ميله وأن يتحرر من كل عبودية مادية تزيف او تغضب فكره او ضميره (وهذه شروط نادرا ما تتوفر في المجتمع الرأسمالي كما في المجتمع الانتقالي البيروقراطي) • فهو ما يزال يعاني من طغيان تخصص متعاظم ** • ويشكو بوجه عام من نمط حياة مختل التوازن لا تنشد فيه الرياضة البدنية والتوازن العصبي بوصفهما غايتين واعيتين كما يفترض فيهما ان تكونا • والمثقف المعاصر ، المقطوع في معظم الاحيان عن الحياة العملية او عن الانتاج او عن الحياة الاجتماعية ، يعاني ايضا من استلاب من نوع آخر ، استلاب الممارسة وطبيعتها الاجتماعية • « ان التفاوت بين الممكن والواقعي ، ذلك التفاوت التاريخي والاجتماعي ، ينتقل ••• الى « داخل » الافراد الاكثر موهبة ، ويتحول فيها الى صراع واع بهذا القدر او ذاك بين النظرية والممارسة ، بين الحلم والواقع • وهذا الصراع هو علة القلق

---

* بيد ان غالبريت محق عندما يلاحظ : « ان وحدة هوية جميع الطبقات الشغيلة هو الشيء الذي يتفق عليه تمام الاتفاق المذهب الرأسمالي والشيوعي (كان ينبغي للمؤلف ان يقول : الستاليني) • فرئيس مجلس ادارة شركة من الشركات يفضل ان يعتبر ان مكتبه المؤثث تأثيثا مريحا يشهد نفس النوع من الجهود التي يبذلها العامل في العمل المسلسل ، وان موهبته المتفوقة وشدة عمله هما وحدهما اللتان تبرران الفرق في الراتب • ان القائد الشيوعي لا يستطيع ان يسمح بالافتراض بان عمله يختلف اختلافا له دلالته عن عمل رفيقه الخراط • • • » • (٦٥)

** من الممكن بالاصل لهذا التخصص المشتط ، المحفوز بجاذبية الربح والمحرض عليه من قبل كل المناخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المعاصر ، و « المنحط » بعامل تقسيم للعمل مبالغ فيه اقصى المبالغة ، اقول : من الممكن ان يولد شكلا خاصا من الاستلاب والسأم، حتى لدى العلماء او الفنانين الذين امكنهم اتباع ميولهم • (٦٧)

والحصر ، شأن كل تناقض غير محلول او كل تناقض غـير قابل في الظاهر للحـل » (٦٨) •

ومع ذلك فان هؤلاء « الافراد الاكثر موهبة » يقتربون أكثر من غيرهم اليوم ، بقدر نجاحهم في تكريس حياتهم لنشاط خلاق يتجاوب قلبا وقالبا مع حاجاتهم الداخلية، مما يمكن ان يكونه انسان الغد الاشتراكي والمتحرر من تقسيم العمل ومن التمايز بين العمل اليدوي والفكري •

ان تعميم التعليم الجامعي ، الذي يتوقعه مراقبون متواضعون في تفاؤلهم في نهاية القرن العشرين (سول ، دويتشر) (٦٩) ، والغاء كـل عمل روتيني، وتحرير عمل البحث والفكر من كل عبودية مادية ، ومساهمة البشر الفعالة في تسيير الاقتصاد والمجتمع ، والغاء الحاجز بين النظرية والممارسة ، والمذهب الانساني الاشتراكي الذي يضع التضامن البشري وحب القريب في رأس جميع دوافع العمل الانساني : ان جميع عناصر فناء تقسيم العمل الاجتماعي هـذه هي عوامل لا غنى عنها لولادة انسان جـديد ، تلك الولادة التـي لا تخلق شروط الوفرة والاشتراكية الاقتصادية سوى امكانيتها العامة ، والتي سيكون نشاط البشر الواعي ، التربوي ، والعلاجي ـ بالمعنى النبيل للكلمة ـ قابلتها التي لا غنى عنها * •

حـــدود الانسان ؟

لكن هذا النشاط الانساني الخلاق ، الجامع بين النظرية والممارسة ، التارك كل عملية ميكانيكية وروتينية للآلات ، المتنقل من البحث الى الانتاج ومن مرسم الرسام الى الورشة حيث تبزغ مدينة جديدة وسط الغابات ، هل سيكون ايضا « عملا » ؟الواقع ان هـذه المقولة الاساسية من مقولات علم الاجتماع وعلم الاقتصاد الماركسيين يجب ان تخضع بدورها لتحليل نقدي •

ان العمل هو مميزة الانسان الاساسية • فبالعمل يحصل الجنس البشري على قوته الضروري • والعمل هو المبرر الاول لوجود الروابط الاجتماعية

---

* بهذا المعنى ، يخطىء البير لوتيرباخ عندما يؤكد ان الافراد سيتوصلون **تلقائيا** ، في نظر الماركسيين ، الى التوازن النفسي مـا ان تبدل المؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية . (٧٠)

وتناجيها واسمنتها في آن واحد • والحال ان الانسان لا يصبح كائنا اجتماعيا بالمعنى الانتروبولوجي للكلمة ولا يكتسب جهازه الفيزيولوجي السوي الا بفضل مرحلة من « نشاط اكتساب الصفة الاجتماعية » تمتد من ولادته حتى بلوغه ، ان لم يكن حتى ادراكه سن الرشد جسمانيا وفكريا •

لكن بعد أن تزول ضرورة العمل من اجـل انتاج القوت ، باعتبار ان الآلات تؤدي وحدها هذا العمل ، ماذا يتبقى من العمل بوصفه مميزة الانسان الجوهرية ؟ ان الانتروبولوجيا توضح مفهوم العمل • والواقع ان ما يميز الانسان هو الفعل ، الممارسة • « ان الانسان كائن مكوّن فيزيائيا بصورة لا يستطيع معها الاستمرار في الحياة الا اذا كان فاعلا » (٧١) •

وعلى هذا فان العمل بالمعنى التاريخي للكلمة ، العمل كما مارسته حتى اليوم البشرية المتألمة المعوزة ، المحكوم عليها بالكدح بعرق الجبين ، ليس الا الشكل الاكثر بؤسا والاكثر « لا انسانية » والاكثر « حيوانية » من الممارسة الانسانية • وكما أن كل تاريخ البشرية المقسومة الى طبقات اجتماعية ليس سوى ما قبل التاريخ الانساني على حـد قـول فريدريك انجلز ، كذلك فان العمل التقليدي ليس سوى الشكل ما قبل التاريخي من الممارسة الانسانية الخلاقة، الشمولية ، التي لا تعود تنتج اشياء وانما شخصيات متناغمة التطور • وبعد فناء البضاعة والقيمة والمال والطبقات والدولة وتقسيم العمل الاجتماعي، سينتهي الأمر بالمجتمع الاشتراكي الكامل التطور الى فنـاء العمل بالمعنى التقليدي للكلمة * •

ان هدف الاشتراكية لا يمكن ان يكون أنسنة العمل ، تماما كما لا يمكن ان يكون تحسين الأجر او نظام الاجور • فهذه ليست سوى مراحل انتقالية وطرائق ووسائل مسكّنة • والمصنع الحديث لن يشكل ابدا جـوا حياتيا « سويا » او « انسانيا » للانسان ، مهما خفضت ساعات العمل ومهما كيفت الامكنة والآلات مع حاجات الانسان • ولن تكتمل صيرورة أنسنة الانسان

---

* في « الايديولوجيا الالمانية » يتكلم كارل ماركس وفريدريك انجلز عن « نهاية العمل » ، وعن تحوله الى « نشاط ذاتي » (٧٢) . انظر ايضا في المؤلف نفسه المعارضة الواضحة بين « العمل الحر » و « الغاء العمل » . (٧٣)

الا عندما يفنى العمل وتحل محله الممارسة الخلاقة المتجهة نحو خلــق بشر شموليين في تطورهم * •

لقد صور الانسان العامل ، الانسان المنتج ادوات العمل ، لحقبة طويلة من الزمن ، على انه الخالق الحقيقي للحضارة وللثقافة الانسانية • وقد حاول، مؤخرا ، بعض المؤلفين أن يبرهنوا على ان العلوم وعلى ان الفلسفة نفسها قد انبثقت تدريجيا مــن العمل المنتج بحصر المعنــى ، متغذية باستمرار مــن ممارسته (٧٦) • بيد ان المؤرخ الهولاندي هويزنغا قد خالف هــذا التقليد بفظاظة عنــدما رأى ، علــى العكس ، في الانسان اللاعب خــالق الثقافة الحقيقي (٧٧) •

والماركسية ، التي اكدتها على نحو ساطع كل الانتروبولوجيا المعاصرة وكذلك البسيكولوجيا الفرويدية الى حد كبير ، تسمح بدمج تياري الافكار هذين اللذين يعكس كل منهما مظهرا أساسيا من التاريخ البشري • ففي البدء كان الانسان عاملا ولاعبا معا ** • وقد انفصلت التقنيات العلمية والفنية تدريجيا عن التقنيات المنتجة • لكن مع تخصصها أصبح لا مفر مــن تقسيم اجتماعي للعمل في مرحلة أولى من التقدم اللاحق • فالانسان العامل، المحكوم عليه بالظلمات الخارجية ، لا يملك لا الوسائل ولا أوقات الفــراغ الممكنة للعب ، للخلق الحر ، للتمرين التلقائي والمتجرد لمواهبه ، ذلك التمرين الذي هو المظهر النوعي للممارسة الانسانية (٧٩) • امــا الانسان اللاعب فقــد أمسى ، اكثر فأكثر ، انسان الطبقات صاحبة الامتياز ، اي الطبقات المالكــة والطبقات التي ترعاها •

---

* كتب ماكس كابلان يتحدث عــن النشاطات المبدعة : « ان الانسان لا يفعل من شيء الآن سوى انه يضفر سلة او يعزف لحنا على قيثارته او يصنع طاولة . والسلة تصبح جزءا من ذاته ، وهو **ذاته** اللحن ، وليست الطاولة هي التي صنعت وانما هو نفسه الذي خلق ... في فعل خلق الطاولة ... (٧٤) انظر كارل ماركس في « أسس نقد الاقتصاد السياسي » . (٧٥)

** «يقول رجل (من البامبا) ان عليه ان يقطع اشجارا في هذا الفصل او ذاك ، لا ان يؤدي كذا ساعات عمل في اليوم ، والعمل اليومي الذي اصبح ، بحكم العادة (؟) ، ضرورة شبه فيزيولوجية بالنسبة الى الكثيرين من الاوروبيين ، لا يؤدى الا في اوقات معينة من السنة » . (٧٨)

لكنه يتعرض بدوره ، ونتيجة لما تقدم ، لاستلاب خاص • فلعبه يصبح اكثر فأكثر لعبا حزينا ، وسيبقى كذلك حتى في عصور التفاؤل الاجتماعي الكبرى (القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر على سبيل المثال) • وسوف يصبح الانسان الاشتراكي ، المتحرر من اكراه الكدح الروتيني ، المندمج في المجتمع الجماعي ، عاملا ولاعبا معا ، اكثر فأكثر لاعبا وفي الوقت نفسه عاملا • ومن اليوم تبذل الجهود لادخال « اللعب » اكثر فأكثر على بعض الاعمال ، ولادخال « العمل الجدي » اكثر فأكثر على اللعب (٨٠) • ان الغاء العمل بالمعنى التقليدي للكلمة ينطوي في الوقت نفسه على تفتح جديد للقوة المنتجة الرئيسية ، طاقة الانسان الخلاقة ، وبذلك يتوج التجرد المادي بالعفوية الخلاقة التي تجمع في شباب خالد واحد لعب الطفل واندفاع الفنان و « اوريكا » * العالم •

ان الملكية هي الحرية بالنسبة الى البورجوازية • وهذا التعريف صحيح الى حد بعيد في مجتمع « مذرّر » الى ملاك بضائع • فالملكية (الكافية) هي وحدها التي تعتق الانسان من عبودية بيع قوة عمله مقابل اسباب الحياة ، من العمل القسري المحكوم به عليه • ولهذا يدافع محبو البشر البورجوازيون ، وكذلك الديماغوجيون ، بلا كلل ، عن وهم « زوال الصفة البروليتارية » عن طريق « نشر الملكية » ** •

وقد عزل الماركسيون المبتذلون عبارة شهيرة لهيغل ، تبناها انجلز ، عن سياقها ، عبارة تقول ان الحرية ليست سوى «وعي الضرورة» (٨٢) • وهم يؤولونها بمعنى ان الانسان الاشتراكي سيكون خاضعا لنفس « القوانين الاقتصادية الحديدية » التي يخضع لها الانسان الرأسمالي مع فارق واحد وهو انه سيحاول ، بعد انّ وعى هذه القوانين ، ان « يستخدمها لصالحه » •

---

* صيحة ارخميدس عندما اكتشف قانونه الشهير • وتعني «وجدت» • « المعرب »

** حاول اخيرا الفيلسوف السوفياتي ج• ن• دافيدوف ان يقدم شرحا لهذا التصور ، اغنى بكثير ، بالاستناد الى « الحاجات الفطرية في الانسان » التي على الحرية **بالضرورة ان تلبيها** (٨١) •

ان هذا التفسير الوضعي النزعة للماركسية لا يمت بصلة قربى الى تراث ماركس وانجلز الحقيقي الانساني النزعة ، الى جرأة تحليلهما وعمق نظرتهما المصوبة الى المستقبل . فقد كرر ماركس وانجلز اكثر من مرة ان ملكوت الحرية يبدأ فيما وراء ملكوت الضرورة * . وحتى في مجتمع اشتراكي ، سيبقى عمل المصنع ضرورة حزينة ومحسوسة على انها كذلك ، ولن تتفتح الحرية الحقيقية الا في ساعات اوقات الفراغ . وكلما تلاشى العمل بالمعنى التقليدي للكلمة ، حلت محله ممارسة خلاقة لشخصيات شمولية التطور ومندمجة اجتماعيا . وكلما انعتق الانسان من الحاجات باشباعه اياها ، « أخلى ملكوت الضرورة الساح لمملكة الحرية » .

ان الحرية الانسانية ليست لا اكراها « مقبولا بحرية » ، ولا مجموعة نشاطات غريزية وفوضوية محطة للفرد . انما الحرية تحقيق الانسان لذاته ، ذلك التحقيق الذي هو صيرورة ابدية وتجاوز ابدي ، تطور شمولي لجميع الأوجه الانسانية ، اغتناء متواصل بكل ما هو انساني . انها ليست لا الراحة المطلقة ولا « السعادة الكاملة » ، لكنها ، بعد ألوف وألوف السنين من المنازعات غير الجديرة بالانسان ، بداية « الدراما الانسانية » الحقيقية . انها نشيد ينشد لمجد الانسان من قبل بشر واعين لحدودهم ، يستمدون من هذا الوعي الجرأة على تجاوزها . وصحيح ان الانسان المعاصر يحسب ان من المستحيل ان يكون طبيبا ومهندسا معماريا معا ، بناء آلات ومحطم ذرات في آن واحد . ولكن من يجرؤ على القول بأن للانسان حدودا لن يستطيع أبدا ان يتجاوزها ، وهو الذي يمد أذرعه من اليوم الى النجوم ويوشك على انتاج الحياة في المخابر ، وسيعانق غدا أسرته الانسانية قاطبة في اندفاعة من الأخوة الكونيــة ؟

---

* على سبيل المثال : فريدريك انجلز ، في آخر « من الاشتراكية الطوبائية الى الاشتراكية العلمية » . كارل ماركس : « ان ملكوت الحرية يبدأ فعلا حيث ينتهي العمل الذي تفرضه الشدة والعقوبات الخارجية ، فهو موجود اذن ، بحكم طبيعة الاشياء ، فيما وراء دائرة الانتاج المادي بالمعنى الخالص للكلمة » . (٨٣) وانظر دافيد رايسمان : « ... ينبغي ان ننظر في امكانية ما اذا كان اللعب ، وليس العمل ، هو الذي سيحرر الانسان المنفتح على الخارج » . (٨٤)

الفصل الثامن عشر

اصول الاقتصاد السياسي ونهضته وفناؤه

النشاط الاقتصادي والايديولوجيا

كلما كان المجتمع البشري فقيرا ، زادت سيطرة النضال في سبيل القوت على الحياة اليومية ، وفرضت حاجات هذا النضال نفسها على النشاطات الاجتماعية كافة ، بما فيها النشاطات التي ليست « اقتصادية » البتة بصورة مباشرة . « ان الأرواح والآلهة لا تعني شيئا في المجتمعات البدائية بالنسبة الى رجل الدين كما بالنسبة الى غير رجل الدين خارج علاقاتها بالقيم الجوهرية بالنسبة الى الانسان وبالوقائع ذات الطبيعة الاقتصادية » (١) . والانسان يتميز عن سائر الانواع بالتملك الاجتماعي للغذاء . ومن يقل : تملك اجتماعي، يقل : تملك من خلال نشاطات واعية ، نشاطات « يكوّن البشر بصددها افكارا » ويطرحون على أنفسهم أسئلة . فلا غرو اذن اذا كانت النشاطات السحرية ـ الطقسية هي في جوهرها ، في المجتمعات الاكثر بدائية ، نشاطات وظيفية ، وأن يكون هدفها المباشر او غير المباشر تحسين او تنظيم التموين بالاغذية * . وتشهد على هذه الواقعة أساطير وخرافات وأمثال وقصص لا

* « في هذه المنطقة (منطقة قبيلة البامبا في روديسيا الشمالية) ، كما في جزر تروبريان (في المحيط الهادي) ، يبدو ان محور الطقوس متركز على النشاطات الاقتصادية التي تثير اكبر قدر من الشكوك او المخاوف او الهواجس في الشعب ، الامر الذي يشكل في حد ذاته برهانا على الحاجات التي تلبيها هذه الطقوس بالنسبة الى كل فرد » . (٢)

يحصى لها عد يتناقلها التراث الشفوي • واللغة نفسها متأثرة بذلك • فلدى القبائل الفقيرة ، كما في جزء من الصين ، اعتاد الناس على القاء السلام بسؤالهم : « هل أكلت هذا الصباح ؟ » (٣) •

ان التعابير الروحانية والطقسية والسحرية التي تتلبس الصبوات البدائية الى المزيد من الرفاه وبخاصة الى وجود اكثر أمانا ، لا يمكن أن تفسر بالمعنى الايديولوجي • فالأيديولوجيا تولد من منازعات بين البشر ، لا من النزاع بين الانسان والطبيعة • والفكر البدائي يستطيع ان يعطي غلافا روحانيا ساذجا لقوى الطبيعة التي يكتشفها اختباريا ، والتي يستغلها لصالح نشاطاته الاقتصادية • ويستطيع ان يعتقد ان القوانين التي تحكم الظاهرات الطبيعية تصدر عن « قوة حيوية » غامضة * • وهو لا يسعى البتة الى تقنيع الوقائع وانما يسعى بالاحرى الى تملكها عمليا • انه قبل كل شيء فكر ذرائعي •

وانما عندما يظهر انقسام المجتمع الى طبقات ، ويفصل التقسيم الاجتماعي للعمل العمل الفكري عن العمل اليدوي ، وتظهر الى الوجود ضرورة تبرير الاستغلال ، يمكن ان تظهر الايديولوجيا بمعنى « الوعي التعيس » • وتنحل ببطء العقلية القديمة القائمة على شيوعية العشير البدائية • لكن حيويتها تظل هائلة ، ولا بد ان تنقضي ألوف وألوف السنين قبل أن تمحي من فكر البشر الآثار الاخيرة لعواطف التضامن البدائي تلك • وانما انطلاقا واستلهاما من هذه المشاعر ، مشاعر التضامن والانضباط التعاوني في مجتمع مشاعي ، سيحاول الأيديولوجيون الاوائل العاملون في خدمة الطبقات المسيطرة اقناع الطبقات الكادحة بالقبول بوضعهم الدون الدائم • وهكذا ينشأ التصور « العضوي » عن المجتمع لتبرير تقسيم اجتماعي للعمل يكون صورة عن

---

* « ان صاهري النحاس والحدادين يعتقدون انه لا يمكنهم تذويب الفلزات ، وبالتالي تبديل طبيعة المادة المعالجة ، اذا لم يستنجدوا بقوة عليا قادرة على السيطرة على القوة الحيوية لـ « الارض » التي يزعمون انهم يحولونها بالتالي الى معدن . أما القناص فمقتنع بانه انما عن طريق قوة حيوية عليا جاءته فكرة صنع ادواته الفعالة ، وجاءته مهارة استعمالها بفعالية في كفاحه مع الطريدة الاسيرة » . (٤)

انقسام المجتمع الى اغنياء وفقراء ، الى اصحاب امتيازات ومنتجين ، الى حكام ومحكـومين * •

ومن قبيل ذلك ان مونونيوس أغريبا قد فسر للمنتجين ، في القرن الرابع قبل الميلاد ، بأنه من الطبيعي ان يشتغلوا لاعالة اغنياء باطلين ، مـا دام هؤلاء يؤدون تجاههم نفس الوظيفة التي تؤديها المعـدة تجاه الذراعين (٦) • وفي حوالي العصر نفسه بـرر الفيلسوف الصيني مين ــ تسو (حوالي ٣٨٠ ــ ٢٩٠ ق•م) بنفس الطريقة ، من غير ان يطلع على مؤلفات زميـله الروماني ، التقسيم الاجتماعي للعمل بين شغيلة فكريين وشغيلة يدويين :

« هناك شغيلة فكريون وشغيلة يدويون • والشغيلة الفكريون يوطدون النظام (؟) بين الآخرين ،والشغيلة اليدويون يوطد بينهم النظام • والذين يوطد بينهم النظام بواسطة الآخرين يتولون اطعام هؤلاء الاخيرين (بالفعل !) • والذين يوطدون النظام بين الآخرين يأكلون على حساب هؤلاء الأخيرين • ذلك هو واجب الجميع على الارض » (٧) •

وكان أفلاطون قد شبه ، قبل ذلك ببضعة اعوام ، في « الجمهورية » ، الفلاسفة بالرأس ، والحراس بالصدر ، وسائر الشعب بالأجزاء الدنيـا من العضوية الاجتماعية • وحتى في القرن الثامن قبل الميلاد ، قالت اغنية بوروشا ، في الادب الهندوسي في عهد البراهمة ، بأن الطبقات الاجتماعية الاربع ولدت من اربعة اجزاء مختلفة من جسم الاله بوروشا : فالكهنة يولدون من رأسه ، والنبلاء المحاربون من ذراعيه ، والفلاحون من فخذيه ، والعبيد من قدميه (٨) • والطابع التبريري لهذا « التصور » يثب الى الانظار وثبا • ومـن الصعب المحاراة في انه أنشىء لتبرير نظام اجتماعي يبدو ظالما لجمهرة الشعب •

---

* اننا نجد صدى غريبا لهذا التصور « العضوي » عن المجتمع في كتابات بعض نقاد الليبيرالية الاقتصادية المحدثين ، مثل كارل بولانيي . فهذا الاخير يرى أن المجتمع العبودي نفسه قد « دمج الفرد في المجتمع » ، ولا يميز الطريقة التي يعقل بها العضو الحر في مشاعة قروية وضعه من الطريقة التي يتجلى بها هذا « الوضع » للعبد او القن . (٥)

اذا كانت الايديولوجيا تولد مع انقسام المجتمع الى طبقات ، فان فجر الفكر الاقتصادي ــ « الاقتصاد السياسي » ــ يتواقت مع تطــور مجتمع الانتاج البضاعي الصغير • فعلى التصور « العضوي » للمجتمع ان يبرر بلا شك الاستغلال الاجتماعي • لكن هــذا الاستغلال يبقى ظاهــرا شفافا • فالطبقات المالكة تتملك مبــاشرة النتاج الاجتماعي الفائض في شكل قيــم استعمالية • ولا يكون هناك اي سر يحتاج الى الكشف ، ولا أي قناع يحتاج الى التمزيق ، ولا أي « قانون » يستدعي بالتالي هتك الحجب عنه •

وعندما يظهر انتاج البضائع ، الانتاج لسوق مغفلة بهذا القدر او ذاك ، والاقتصاد النقدي ، وعندما تسبب تموجات مباغتة في الأسعار الاستيدان ودمار ألوف المنتجين ، وعندما يحل المال العلاقات الاجتماعية القديمة ويفصل الزارع عن ارض أجداده ، تبزغ اولى المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية • وانما في هذه اللحظة ايضا تولد اولى الجهود لاعطاء حل لهذه المشكلات • وبالفعل ، ان فجر فكر البشرية الاقتصادي قد أشرق في الصين واليونان حيث عرف الانتاج البضاعي الصغير والاقتصاد النقدي اول نهضة لهما على ما يبدو •

ان المسائل التي تحظى باهتمام اوائل المفكرين الاقتصاديين هي مسائل ذات صلة ، بالدرجة الاولى ، بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي • فقد سعى المفكرون الصينيون ، شأنهم في ذلك شأن افلاطون وأرسطو، الى كشف علل عدم الاستقرار هذا وطرائق معالجته • ولم يعتبر أي منهم الثــروة او الاغتناء الهدف الاكثر جدارة بالمواطن او النشاط الاكثر نفعا وفائدة • فهم قد وضعوا توازن المجتمع (المدينة او الدولة) فوق اغتناء (بعض) الأفراد • وهذه الافكار تعكس بأمانة مرحلة التطــور الاجتماعي التــي بلغتها اليونان القديمة من جهة ، والصين من الجهة الثانية ، حيث لم تحتل التجارة والاعتماد الا مكانا ثانويا ، وحيث بقيت الصناعة الحرفية والزراعة النشاطات الاقتصادية الاساسية ، وحيث كان الاستقرار الاجتماعي يبدو وكأنه شرط رفاه الجميع (كل عدم استقرار اجتماعي يخرب الري ويسبب المجاعة في الصين، والحروب الاهلية والحروب بين المدن تدمر ازدهار المدن اليونانية) •

لكن هؤلاء المفكرين الأوائل اصطدموا بوضع متناقض • فمن جهة اولى كانت الزراعة أساس المجتمع ، وكان الفلاح المواطن الاكثر « نفعا » • لكن المال ، من الجهة الثانية ، يبدو اعظم قوة من الفلاح • فكان الاقتصاد البضاعي يخرب الاستقرار الاقتصادي * • وقد عنون اوائل المؤرخين الاقتصاديين الصينيين ، الذين سيطرت عليهم هذه المشكلة ، كتبهم بعنوان : « الغذاء والنقد » (٩) • ولا يحجم اتيين بالازس بالأصل عن ترجمة هذه الصيغة بـ « القيم الاستعمالية والقيم التبادلية » (١٠) • واذا كان في مثل هذه الترجمة مغالطة تاريخية ، فلا شك بالمقابل في أن المؤلفين الصينيين القدامى ، وكذلك افلاطون وارسطو ، قد ميزوا القيمة التبادلية عن القيمة الاستعمالية •

ان افلاطون ومين ـ تسو يستخلصان ، في آن واحد ، تقريبا ، ومن دون ان يطلع أحدهما على أفكار الآخر ، ضرورة الانتاج البضاعي والنقدي من تقسيم العمل ومن المزايا التي يقدمها هذا التقسيم من حيث تلبية الحاجات الانسانية (١١) • ويدافع كلاهما عن ضرورة التبادل ، كما يدافع كلاهما بالتالي عن وجود التجار بوصفهم داء ضروريا الى حد ما • لكن كليهما يقفان محتارين امام القوانين الدقيقة التي تنظم التبادل •

وانه لشيء له دلالته ان يكون الفلاسفة اليونانيون قد اهتموا كثيرا بالنفاذ الى طبيعة القيمة التبادلية ، بينما انصبت الرغبة الاولى للمفكرين الصينيين على اكتشاف القوانين الناظمة لتموجات الأسعار • فنحن نلفى صيغة أولية عن « نظرية كمية عن النقد » في « تاريخ الأمم » حيث يؤكد الدوق مو ، من شان ، انه اذا كان القمح باهظ الثمن ، توجب زيادة تداول النقد النحاسي حتى تهبط الأسعار (اسعار البضائع الاخرى) • وعندما يكون القمح رخيصا ، ومستخدما كوسيلة تبادل ، يكون هناك ارتفاع كبير اكثر مما ينبغي في الأسعار (اسعار البضائع الاخرى) ، ويتوجب ايضا اصدار نقد نحاسي حتى تنخفض هذه الاسعار (١٢) • وقد تنوقلت هذه النظريات من تاريخ اقتصادي الى تاريخ اقتصادي ، وهي موجودة بوجه خاص في الـ « هان ـ شو » وفي الـ « سوي ـ شو » • كذلك فاننا نلفى في كل مكان من هذه

---

* نلفى صدى لهذه الاهتمامات نفسها في « العهد القديم » .

التآريخ نداءات الى اتباع سياسة « توجيهية » بصدد الأسعار ، بهدف حماية الفلاح من استغلال التجار والموظفين غير الشرفاء (١٣) • وذلك هو التصور الكونفوشي عن النقد والدولة •

وأرسطو هو الذي أوضح على أجلى نحو الطابع المزدوج للبضاعة ، بوصفها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية معا (١٤) • وقد انتقل هذا التمييز الى العصر الوسيط ، الى الفكر الاسلامي الحقوقي اولا ، ثم الى فكر السكولائيين (المدرسيين) المسيحيين • ونحن نميز في مناقشات الفقهاء المسلمين بصدد مشكلة الضريبة على الدخل (الزكاة) ، من جهة اولى الضريبة التي تفرض على الارض والماشية وتتحدد بطبيعتهما المادية (قيمتهما الاستعمالية) ويحددها القانون بالتالي دفعة واحدة ونهائية ، ومن الجهة الثانية الضريبة التي تفرض على البضائع التي تحدد رسومها تبعا لقيمتها التجارية (اي قيمتها التبادلية) ، وهي ضريبة تتراوح بالتالي تبعا لقيمة هذه البضائع • وهذا التمييز يحمل بوضوح علائم مجتمع يجمع بين المشاعة القروية (حيث تبقى ملكية الاراضي والماشية غير قابلة للبيع) وبين الانتاج البضاعي الصغير في المدن • وعندما اصبحت الماشية والارض بدورهما « اشياء يتاجر بها » في أوج الامبراطورية الاسلامية ، نشأت تعقيدات جدية في النظام الضريبي (١٥) •

اصول نظرية القيمة ــ العمل

ان ظهور البضاعة هو الذي يقلب رأسا على عقب روتين الاقتصاد البدائي السحيق القدم • فما القيمة التبادلية للبضائع ؟ وكيف يمكن تحديدها؟

يروي مين ــ تسو ان رجلا يدعى هو ــ هسينغ أراد ان يستخلص صفات مادية محضة من البضائع : فطول واحد من قماش الكتان يجب ان يبادل مقابل كمية محددة من قماش الحرير ، وحجم واحد من القمح مقابل كمية محددة من الذرة ، الخ (١٦) • ومين ــ تسو يرفض بالطبع هذه النظرية، ويتوصل بسرعة شأن مؤلفين صينيين آخرين (على سبيل المثال لو شيه من القرن الثامن الميلادي) الى وصف العمل بأنه المصدر الوحيد للقيمة (١٧) • لكن المقصود هنا انما هو العمل الزراعي وحده • وعلى هذا يمكننا ان نعتبر هؤلاء المؤلفين الصينيين أسلاف مدرسة الفيزيوقراطيين •

أما افلاطون فيصل الى عتبة نظرية عن القيمة ـــ العمل في مقطع مشهور من « الجمهورية » :

« لكن عجبا ؟ أينبغي أن يؤدي كل منهم المهنة الخاصة به بالنسبة الى الجماعة كلها ، وعلى سبيل المثال ان يقدم الفلاح وحده الغذاء للأربعة وأن يبذل اربعة اضعاف من الوقت والجهد في تهيئة القمح ليدعو الآخرين الى مشاركته فيه ؟ ا انه ينتج لنفسه وحده ، ومن غير ان يهتم بهم ، ربع هذا القمح في ربع وقته ، ويكرس الأرباع الثلاثة الاخرى ، ربعا لبناء منزل ، وربعا للملبس ، وربعا للأحذية ، وبدلا من ان يحمل نفسه المشقة من اجل الجماعة ، يهتم بقضاياه الخاصة من اجل نفسه وحده ؟ » (١٨) • (التشديد من وضعنا) •

ان هذا النص جدير بأن يسترعي الاهتمام لا لأن مؤلفه يتحسس الطبيعة الواقعية لقيمة البضائع التبادلية فحسب ، بل ايضا لأنه يخطو الخطوة الاولى على الطريق الوحيد الذي يسمح بالوصول الى الهدف : تحليل القيمة التبادلية بوصفها ظاهرة اجتماعية ، بوصفها « اسمنت » مجتمع قائم على التبادل ، موسوم بتقسيم العمل الذي يرغم الناس جميعا على العمل من اجل الناس جميعا ، ويتطلب بالتالي معيارا موضوعيا للقياس يمكن ان ترجع اليه هذه الاعمال الاجتماعية المتنوعة حتى تصبح قابلة للمقارنة فيما بينها •

لكن لا عجب في ألا يكون مفكرو اليونان الغابرة قد تمكنوا من اجتياز العتبة التي وصل اليها افلاطون ، وألا يكونوا قد تمكنوا من صياغة نظرية حقيقية عن القيمة ـــ العمل • ذلك أن العمل المنتج في اليونان كان في جوهره عملا مسترقا ، ومحتقرا لأنه مسترق * • وقد اثقل هذا الاسترقاق الشائن بوطأته على التطبيق المنتج للاكتشافات التقنية (١٩) • وأثقل بوطأته بوجه خاص على الايديولوجيا ، وحال دون الاعتراف بالعمل بوصفه مصدرا وحيدا للقيمة التبادلية • وهكذا عاد ارسطو ، في كتابه « اخلاق نيقوماك » (٢٠) ، فتبنى فكرة افلاطون القائلة ان التبادل يولد من تقسيم العمل ، مضيفا اليها

* ومع ذلك نجد في مواضع متفرقة من « سياسة » ارسطو او «اخلاقه» آثارا من تصور اكثر موضوعية عن مكانة العمل في الحياة الاجتماعية وفي التبادل .

فكرة العدالة بفضل التناسب • فالتبادل عادل عندما يكون متناسبا ، اي عندما تتوازن الأرباح والخسائر لدى الطرفين • لكن من الضروري ان يكون في الامكان قياس التناسب ، وهذا ما يستلزم معيارا او مقياسا مشتركا • هـذا المقياس يكمن ، في نظر ارسطو ، في الحاجة • فاذا مـا بادل شخص أ شيئا أ مقابل شيء ب يخص شخصا ب ، توجب ان تتناسب تلبية حاجة الشخص أ مع تلبية حاجة الشخص ب كما تتناسب قيمة أ مع قيمة ب • ومع هذه النظرية عن القيمة ، وصل الاقتصاد السياسي الوليد الى مأزق ، اذ انصبت دراسة الحاجات على البسيكولوجيا لا على تحليل الظاهرات الاقتصادية •

ان الانتاج البضاعي الصغير في العالم القديم قد عرف نهضته الحرة في المجتمع الاغريقي بين القرن السادس والقرن الثالث قبل الميلاد • ونهضة الفكر النقدي المتحققة في ذلك العصر لم يجر تجاوزها قط ، هي الأخرى ، فيما بعد • فتفسخ المجتمع القديم قد ترافق بتفسخ الفكر النظري • وانما عندما عرف الانتاج البضاعي الصغير نهضة جديدة في الكومونات الايطالية والفلاندرية والفرنسية والانكليزية والالمانية في العصر الوسيط ، عاد الاقتصاد السياسي الوليد الى بعض الخطوط التي خلفها له افلاطون وأرسطو • فمن خـلال الشراح العرب واليهود بدأ هذان المؤلفان يشتهران ويدرسان منـذ القرن الثاني عشر ـ الثالث عشر • وسرعان ما ارغم واقع ذلك العصر الاكثر تقدما من الزاوية الاقتصادية النظريين السكولائيين على تجاوز التصور الأرسطي عن قيمة مقاسة بشدة الحاجات التي تشبعها •

ان الانبعاث العقلاني النزعة في القرن الثالث عشر ، ولا سيما في أوساط السوربون ، كان هو الحافز على هذه المراجعة النقدية (٢١) * • ويبدو ان شراحا ووعاظا مغموري الشهرة ، من امثال روبير غروستييست ، هم الذيـن مهدوا لهذا التقدم • لكن ألبير الكبير وتوما الاكويني هما اللذان سيخطوان بالعلم الاقتصادي هذه الخطوة الى الأمام •

---

* انظر في صدد هـذه النهضة العقلانية والمادية اصولها الاجتماعية ـ الاقتصادية وسوابقها الايديولوجية : ارنست بلوخ : « ابـن سينـا والارث الارسطو طالي » • (٢٢)

لقد عرّف البير الحاجة ، مستندا الى محاكمة ارسطو القائلة ان التبادل يقوم على تناسب الحاجات والقيم ، بأنها سبب هذا التناسب وليس مقياسه (٢٣)٠ وتابع تحليله ، متبنيا جزئيا الفكرة الافلاطونية عن « الوقت والجهد » مع اعطائها شكلا اكثر دقة ، شكل « العمل والمصاريف » * • فعندما يبادل مهندس معماري منزله مقابل احذية ينتجها اسكافي ، « ينبغي ان يقام تناسب (في قيمة البضاعتين) يجعل المهندس يتلقى من الأحذية والمال اكثر مما يعطي من منازل وذلك بمقدار ما انه أنفق من العمل والتكاليف في بنائها اكثر مما انفق الاسكافي » (٢٤) •

بيد ان ألبير الكبير لا ينشىء نظرية خالصة عن القيمة ـ العمل • وشدة الحاجة ، التي تبدو في البداية شرط القيمة التبادلية ، تبدو من جديد فيما بعد وكأنها مقياس القيمة •

ونلقى لدى توما الاكويني الخطوات نفسها ، لكن مع مزيد من الدقة والوضوح في العرض • فاذا لم يكن هناك تبادل متناسب ، انحلت المدينة ، ما دامت قائمة على تقسيم العمل • والحال ان التبادل لا يكون متناسبا ، عندما لا يكون هناك تناسب بين المجهود الانتاجي لكل فرد (٢٥) • وفي هذه الحال يسقط المجتمع من جديد في القنانة (أي في تقديم عمل مجاني ، شأن عمل العبد !) • ويدلل توما هنا على صحو فكر كبير ، ما دام الانتاج البضاعي الصغير يفترض بالفعل مبادلات متساوية بين ملاك أحرار ، الشيء الذي يتعارض مع سخرة الأقنان او مع الاعمال المسترقة التي يقدمها عبيد • بل انه يتقدم حتى الى عتبة نظرية عن القيمة ـ العمل مصاغة بصورة حديثة ، عندما يصور مربع ارسطو عن « نسب التبادل » على الشكل التالي :

« ليكن لدينا على سبيل المثال كتابان في احدى الزوايا أ ، وفي الزاوية ب كتاب ، وفي ج شخص ، على سبيل المثال سورتيس الذي اشتغل يومين ، وفي د افلاطون الذي اشتغل يوما واحدا • وعلى هذا ينبغي ان تكون نسبة أ الى ب كنسبة ج الى د (اي ينبغي ان يكون لـ (أ) ضعف قيمة ب) » •

---

* لم يرجع لا البير ولا توما الاكويني **بصراحة** صيغة «العمل والمصاريف» الى العمل وحده •

ان زمن العمل ، كمية العمل المقدمة مصورة ، في هذا الموضع المحدد من الكتاب ، على انها مقياس القيمة ! ويبدو ان توما يعود فيما بعد ، على نحو غامض ، الى تصور القيمة المقاسة بالحاجة • لكن الصيغ قليلة الوضوح (ولا سيما الفصل ٩ من الكتاب ٥) ، وتتركز ، اكثر مما لدى ألبير الكبير ، حول مفهوم الحاجة (القيمة الاستعمالية) بوصفها شرط القيمة التبادلية وليس مقياسها • بل يبدو انه حتى عندما يبتعد عن نظرية القيمة ــ العمل ، فانما ليدرس أسعار السوق وليس قيمة البضائع (٢٧) •

لقد تعرض هذا التقدم الجريء للفكر الاقتصادي لدى توما الاكويني الى اللوم والانتقاد حقبة طويلة من الزمن • وقد شكك بعضهم في كل تقدم ، خالطين هم انفسهم بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية • واكد آخرون بأن المسألة مسألة « خطيئة شباب » ، وبأن توما قد عاد في « الخلاصة اللاهوتية » الى تصور أرسطي خالص ، اي ذاتي النزعة ، عن القيمة التبادلية (٢٨) * • ويبدو ان شومبيتر نفسه في مؤلفه « تاريخ التحليل الاقتصادي » قد اساء ، الى حد كبير ، تقدير اهمية مساهمة توما • وبالمقابل يصوره مؤلفون آخرون على انه الرائد الحقيقي لريكاردو ، ان لم يكن لكارل ماركس نفسه (على سبيل المثال سلمى هاغوناور وادموند شرايبر) •

كيف نفسر تقدم الفكر الاقتصادي لدى توما الاكويني وحدوده في آن واحد ؟ ان ذلك راجع في جوهره على ما يبدو الى واقع عصره الموضوعي والى الحاجات الايديولوجية الخاصة التي كان توما يسعى الى الاجابة عليها • فالتجارة الامية وتجارة المال قد ظهرتا في مجتمع متميز من جهة اولى بالاقتصاد الطبيعي ، وبتفتح كبير ، من الجهة الثانية ، للانتاج البضاعي الصغير • والى جانب الألوف من المنتجين الصغار الذين كانوا يبيعون (منتجاتهم) حتى يمكنهم ان يشتروا (قوتهم) ، ظهر تجار ومرابون وصيارفة يشترون (بضائع وريوعا الخ) حتى تمكنهم معاودة البيع بربح •

---

* الا ان شروح « اخلاق نيقوماك » **لاحقة** على ما يبدو « للخلاصة اللاهوتية » ، وعلى هذا فالفكر الاقتصادي لدى توما يمثل **فعلا تقدما** . (٢٩)

وكان على توما ، اللاهوتي ، ان يوفق بين الواقع الاقتصادي ومذهب الكنيسة • كان عليه ان يقيم حدا فاصلا بين ما هو « عادل » ومـا هو ليس بكذلك • وما كان في مقدوره أن يبرر الربا ، لكنه ما كان يستطيع ان يدين التجارة • وعلى هذا فأيديولوجيته الاقتصادية تعكس تناقضات مذهب انبثق عن عصر كانت فيه الكنيسة قوة اقطاعية وسط اقتصاد طبيعي، ثم تكيف مع عصر جديد قائم على الاقتصاد النقدي الذي كانت الكنيسة تسعى الى الاندماج به مع حرصها على دوام قانون ايمانها وأملاكها معا • ان تومـا يدين التاجر الذي يشتري ليعاود البيع بأسعار أغلى (٣٠) ، لكنه يبرر التاجر الذي ينقل او يخزن بضائع ويحقق ربحا مشروعا أقرب الى أجر مقابل عمل مقدم •

ان ألبير وتوما يحاولان ، انطلاقا من التراث الارسطي القائم على احتقار العمل المسترق ، توفيق مذهب آباء الكنيسة الذين يشيدون بفضائل العمل • لكن ، انما بهدف تبرير الربح التجاري بوجه خاص ، يؤكدان ان التاجر يضمّن البضائع قيمة متناسبة مع « عمله وتكاليفه » ، وهي نظرية سبق للتلمود (٣١) ان دافع عنها ثم عاد اليها السكولائيون رويدا رويدا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر * • واخيرا ، فان توما قد اقترب من نظرية القيمة ــ العمل ليدافع على ما يبدو عن النظام القائم اكثر مما لينتقد الرأسمالية الوليدة في البلد الذي رأى فيـه النور •

واذا كان سكولائيون آخرون ، ولا سيما دونس سكوت ، قـد تبنوا ووسعوا نظرية القيمة التبادلية القائمة على « العمل والمصاريف » ، فانما في مجتمع آخر قائم على الانتاج البضاعي الصغير ، في امبراطورية الاسلام، رجع وارث عظيم للتراث الأرسطي، عبد الرحمن ابن خلدون (١٣٣٢ ــ ١٤٠٦) ، الى الافكار نفسها ووضحها ، مجسدا اياها في تصور عن العالم قريب ــ وهذا قبل اربعة قرون ونصف قرن من كارل ماركس ! ــ من المادية التاريخية •

---

* لقد عرضها اصلا مؤلفو « المراسيم » فـي مستهل القـرن الثـاني عشر (٣٢) . ويبدو ان هؤلاء قد اخذوا بهذا المفهوم ليعارضوا التجارة ، المدانة ككل ، بالصناعة الحرفية المدينية التي برروها . ولنلاحظ التطور الدال مـن اهتمامات هؤلاء المؤلفين الى اهتمامات ألبير وتوما !

فهو يؤكد ، قبل آدم سميث ، ان غنى الامم يكمن في « منتجات الفنون والمهن » (البضائع) (٣٣) • وكل اغتناء هو في التحليل الأخير نتـاج عمل الحرفيين (العمال) (٣٤) • وهو يوسع هذا المفهوم : اذا كان سعر القمح في اسبانيا اعلى منه في افريقيا الشمالية ، فهذا لأن انتاجه اقتضى عملا اطول زمنا وتكاليف زراعة أكبر ، وليس لأن الاغذية فيها اكثر ندرة (٣٥) والبحث هنا لم يعد ، بعكس ألبير الكبير وتوما ودونس سكوت وسائر السكولائيين ، بحثا عن تحديد السعر العادل ، وانما عن تفسير الأسعار الجارية • ونظرية القيمة لم تعد قائمة على معايير اخلاقية وانما على تركيب للمعطيات الواقعية والتحاليل النظرية • ذلك ان ابن خلدون لا يتوانى عن صياغة نظريته عن القيمة في شكل عام : ان كل ما هو اقتناء ، وكل ما هو مال وثروة، لا يتأتى الا من عمـل الانسان ••• فبدون العمل ، لا تقدم هـذه الأشغال ، اي الصناعة الحرفية والزراعة وعمل المناجم ، اي ربح ولا أي مكسب (٣٦) •

ويتابع ابن خلدون انطلاقته ، ويتوصل الـى استشفاف ارجـاع العمل المختص الى العمل البسيط ، ثم الى اكتشاف نظرية عـن فائض القيمـة • ويكتب بالفعل ان الارباح الكبيرة لـ « أقوياء هذه الدنيا » تمثل تملك العمل المجاني او هدايا (غرامات !) الغير (٣٧) •

ان ابن خلدون يأخذ وجه رائد في حضن مجتمع قـائم على الانتـاج البضاعي الصغير • وستكون هناك حاجة الى انقلاب جديد وعميق في نمط الانتاج ، في الواقع الاقتصادي ، حتـى يتمكن الانسان مـن وعي جميـع التناقضات الكامنة في انتاج البضـائع وفي البضاعة نفسها ، وحتى يمكـن للاقتصاد السياسي ان يولد فعلا بوصفه علما •

تطـور نظرية القيمة ــ العمل

كان مقضيا على نظرية القيمة ، بين القـرن الرابع عشر والقرن السابع عشر ، ان تراوح في مكانها ، بل ان تتراجع ، بالنسبة الى التقدم الذي حققه البير الكبير وتوما الاكويني ودوس سكوت وابن خلدون • لكـن الاقتصاد السياسي الجنيني في ذلك العصر لم يكف عن التطور • وقد سار هذا التطور

في طرق معترضة قبل ان يقطع المسافة الصغيرة التي تفصل ابن خلدون عن ويليم بيتي • وقد اغتنى الاقتصاد السياسي ، بفضل هذا الطريق الملتوي ، بمشكلات جديدة جمة ، وأمسك بمجمل المادة ، وتمثل مجموعة المعطيات الواقعية التي كان يفتقر اليها ابن خلدون وتوما الاكويني ، هذا اذا لم نشأ الكلام عن افلاطون وأرسطو •

ان مشكلة طبيعة الغنى هي التي استأثرت باهتمام الاقتصاديين من أواخر السكولائيين ※ وعبر المركانتيليين والفيزيوقراطيين • وقد قادتهم اليها دراسة المشكلات النقدية والاختلالات الناجمة عن عمليات تزييف النقد التي مارسها منذ القرن الرابع عشر ، على نطاق واسع ، شتى ملوك اوروبا • وقد طرح تدفق المعادن الثمينة في القرن السادس عشر وما نجم عنه من انقلاب في الأسعار سلسلة من المسائل المتعلقة بالعلاقات بين غنى أمة من الأمم وتجارتها وانتاجها ومخزونها من المعادن الثمينة وميزانها التجاري ، وبالعلاقات بين المصاريف العامة والازدهار العام ، الخ • وكثير من الكتابات المركانتيلية قد خلف صدى حديثا الى حد يبعث على الدهشة ، كما سبق لكينز ان لاحظ ذلك (٣٩) ، لا من حيث منهج البحث ، وانما من حيث الطبيعة الذرائعية الواضحة للتحاليل ولنتائجها •

فعلى سؤال : « ممَ يأتي غنى الأمم ؟ » ، أجاب المركانتيليون على التوالي : من السكان ، من تدفق المعادن الثمينة (سيرا) ، اي من ميزان المدفوعات الدائن ، من الميزان التجاري الدائن ، من التجارة والمعمل ، من خصب التربة (٤٠) • وقد استلهمت النظريات المركانتيلية ووجدت توكيدها في مثال اسبانيا التي افقرتها فتوحاتها الاستعمارية في نهاية المطاف وعلى اثر عجز ميزان مدفوعاتها ، وذلك بالرغم من ضخامة كنز المعادن الثمينة التي كانت تتدفق عليها سنويا ، وفي مثال البلدان الواطئة التي سرعان ما أصبحت بفضل « تجارتها » و « صناعتها » أغنى أمة في اوروبا • وقد تخصص بالأصل معظم سكولائيي القرنين الخامس عشر والسادس عشر — ولا سيما الاسبانيين

※ ان اوائل الاقتصاديين الذين ألفوا كتبا منهجية هم الاداريون العامون الذين قدموا انواعا من « التقارير عن حالة الامة » . (٣٨)

من امثال مولينا — في تبرير وتقريظ التجارة ، وانضمت نظرياتهم عن «السعر العادل» وعن الفائدة المبررة باعتبار ان التاجر « يعمل » ، الى المركانتيليين لتعترف بأن « السعر الجاري » هو « السعر العادل » • و « السعر الجاري » يتعلق اما بكمية النقد (لوك) ، واما بعلاقات العرض والطلب (باربون) ، واما بالحاجات ، واما بجميع هذه العوامل معا • والتمييز بين السعر الجاري والسعر العادل متضمن من الاساس في مؤلف توما الاكويني « الخلاصة اللاهوتية » حيث يتحدد « السعر الجاري » ، بالتعارض مع «السعر العادل» ، بالوفرة او الندرة ، اي بالعرض والطلب (٤١) • وينبغي ان نضيف بأن عددا من المركانتيليين (مثل الاسباني بيدرو فرنانديز نافاريت) ، بل من الممهدين للمركانتيلية مثل النابوليتاني كارافا ، قد صاغوا تصورات قريبة من نظرية القيمة — العمل (٤٢) •

وانا لنجحف المركانتيليين حقهم عندما ننظر اليهم قبل كل شيء من زاوية تدابير الحماية التي دعوا اليها وبرروها ، بهدف تأمين ميزان مدفوعات ايجابي لبريطانيا العظمى • والواقع ان المركانتيليين ثاروا على الميل المحافظ لمؤلفين من امثال جان بودان او ستافورد نادوا بالعودة الى انظمة العصر الوسيط الصارمة ، بهدف وضع حد للخسائر التي سببها انقلاب الاسعار في القرن السادس عشر • وقد وقف ممثلون نموذجيون للماركانتيلية من امثال توماس مون (« خزينة انكلترا من خلال تجارتها الخارجية ») ضد انظمة العصر الوسيط ومع حرية التجارة الداخلية • واذا كانوا قد طالبوا بتدابير حماية ، وبتطوير الاسطول التجاري ، وبتحديد الواردات وتطوير الصادرات ، فهذا لان تراكم المعادن الثمينة في البلاد كان مرادفا في نظرهم لتراكم «مخزون يدر » ، اي رساميل ، رساميل ينبغي «تشغيلها» (توظيفها) لتنمية الثروة القومية (٤٣) •

ان التصورات المركانتيلية تعكس على نحو معجب متطلبات وحدود رأسمالية تظل في جوهرها رأسمالية بورجوازية تجارية لكنها تشارف منذ ذلك العصر على انشاء اولي لنظرية اكمل عن القيمة — العمل ، تتجاوز اعتبارات شدة الحاجات او العرض والطلب • ولا يكتفي بعض المركانتيليين بأن يلاحظوا بأن « السوق » هي التي « تحدد » السعر ، بل يفتشون ، وراء تموجات الاسعار المحيرة ، عن ثابتة لتفسير اللغز •

ففي القرن السابع عشر يطـرح ويليم بيتي (« الحساب السياسي » ، ١٦٣١) وبواغيوبير (« تفصيل فرنسا ») مشكلة القيمة التبادلية بصورة منهجية كاملة ، ويعطيانها الحلين اللذين سيسمان بميسمهما ، في القرن الثامن عشر ، التيارات الكبرى للاقتصاد السياسي بعد ان اصبح نظاما علميا : المدرسة الكلاسيكية البريطانية والمدرسة الفيزيوقراطية الفرنسية . فالعمل الزراعي هو المصدر الوحيد في التحليل الأخير للقيمة في نظر رائد المدرسة الاخـيرة . وبالمقابل فان العمل بدون اي تحديد هو مصدر كل قيمة تبادلية في نظر ويليم بيتي : « اذا امكن لأحدهم أن يحمل أونصة من الفضة ... الى لندن، وتطلب منه ذلك نفس الوقت الـذي يحتاجه لانتاج رفش قمح ، فان كـلا منهما (الاونصة والرفش) سيكون السعر الطبيعي للآخر (٤٤) .

ان مفهوم « السعر الطبيعي » (او « الجوهري ») ، المعارض لمفهوم « السعر الجاري » (او « سعر السوق ») يبرز ببطء في القرن السابع عشر وفي مستهل القرن الثامن عشر (٤٥) ، كلما ظهر مفهوم آخر : مفهوم « الريـع الطبيعي » الذي يمكن ان يدره كل رأسمال ، بل كل عمل ، علاوة على معادل تكاليف صيانته . ومما له دلالته ألا يتكلم بيتي وجميع المؤلفين الاوائل الا عن « الريع » ، لا عن الربح ، شأنهم في ذلك بالاصل شأن الفيزيوقراطيين . فأصل فائض القيمة الاجتماعي ما يزال ، في جوهره ، اصلا زراعيـا خالصا . لكن الاقتصاد السياسي يتقدم في الوقت نفسه نحـو التصور الذي يحـدد « السعر الجوهري » للبضائع بتكاليف الانتاج التـي ينضاف اليهـا « ريع متوسط » (لدى بيتي : المعدل الوسطي السنوي لريع حقـل خلال سبعة اعـوام) .

لقد وصف المؤلفون المركانتيليون الاوائل الحياة الاقتصادية ووصلوا الى «الريع القومي» ، الى « الربيحة القومية » بوصفها نتيجة تداول البضائع . لكن مع نهضة انتاج المعامل ، ومع الثورة التقنية في الزراعة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بات انتاج النتاج الاجتماعي الفائض هـو الذي يستأثر بالاهتمام . وعلى هذا ، هنـاك اكثر من سمة مشتركة واحـدة بـين بيتي و « ريعه الطبيعي » من جهة ، ومن الجهة الثانية بين الفيزيوقراطيين الذيـن

اكتشفوا اصل كل النتاج الاجتماعي الفائض في الفرق بين نتاج عمل الفلاح وتكاليف صيانته الخاصة • ويبدو بالأصل أن من الحقائق التي لا يرقى اليها الشك ان كيني ، المؤلف الاكثر تمثيلا للفيزيوقراطيين ، قد تأثر بالفكر الاقتصادي الصيني القديم الذي افترض ان العمل الزراعي هو وحده خالق القيم (٤٦) •

ان المجهود الذي بذله الفيزيوقراطيون لتحديد أصل الدخول الاجتماعية كافة هو انعكاس رائع للواقع الاقتصادي الفرنسي في النصف الاول من القرن الثامن عشر • فدخول الملاك العقاريين النبلاء ليست بالفعل سوى الفائض المنتج من قبل الفلاحين • أما الحرفيون والمعامل فيعملون اساسا لحساب النبلاء هؤلاء ، ما دام انتاجهم انتاجا كماليا الى حد بعيد (٤٧) ! وفكرة ان عمل الفلاحين هو وحده الذي ينتج قيمة جديدة تقود الى اقتراح عملي للغاية : ان على النبلاء ، محتكري الفائض ، محتكري « الريع القومي » ، هم وحدهم ان يدفعوا ضرائب • وعلى هذا الصعيد ايضا ينضم الفيزيوقراطيون الى بيتي الذي توصل الى نتائج مماثلة في شروط اقتصادية اقل تقدما (٤٨) •

ان بيتي وخلفاءه ــ جون لوك ، ريشارد كانتيون ، جيمس ستيوارت وآخرين كثيرين ــ يتجاوزون الفيزيوقراطيين باعترافهم بأن ماهية كل عمل هي خالق قيمة تبادلية • لكنهم لا يكتشفون مقياسا مشتركا حقيقيا للقيمة • الارض والعمل ، مصدران للقيمة : ذلك هو الاستنتاج المتناقض الذي يصلون اليه ويحاولون عبثا توفيقه * • وهذا التناقض يعكس الوضع الواقعي للاقتصاد الرأسمالي في ذلك العصر ، الذي كان في حالة انتقالية بين اقتصاد الهيمنة فيه للزراعة وبين اقتصاد قائم على الانتاج الصناعي •

لقد قدم آدم سميث ، في مؤلفه الشهير « ثروة الأمم » عرضا كلاسيكيا أول لمجموع النظريات الاقتصادية الشائعة في عصره • وهو يدين بالكثير لأسلافه البريطانيين والفرنسيين ولا يفعل من شيء في غالب الاحيان غير أن يحدد ويوضح مفرداتهم • لكن تحليله للبضاعة ، ولتقسيم العمل، وللرأسمال

---

* الواقع اننا هنا امام مجرد نظرية عن تكاليف الانتاج التي تتفاوت مع حصة كل من العمل و « الارض » (المواد الاولية) • (٤٩)

والقيمة ، وللعمل البسيط والمركب ، يؤلف لأول مرة نظاما متلاحما • وهو أول من صاغ بصورة منهجية نظرية القيمة ـ العمل ، وأرجع قيمة البضائع الى كمية العمل التي تشتمل عليها ، وبذل جهده لتعزيز هذه النظرية بمجموعة من الأدلة ، بما فيها الادلة التاريخية •

بيد أن آدم سميث يظل سجين عصره • فنظامه الاقتصادي السياسي يحتوي على ثلاثة تناقضات رئيسية يمكن ارجاعها كلها ، في التحليل الاخير ، الى عيوب في نظريته عن القيمة •

فهو لا يميز اولا بوضوح بين « العمل » و « قوة العمل » • والواقع ان نظريته عن القيمة هي نظرية ترجع قيمة البضائع الى تكاليف اليد العاملة اكثر منها نظرية ترجع هذه القيمة الى مصاريف كميات العمل • وبالرغم من انه يكرر دوما من جديد ان « العمل وحده ••• هو المقياس الاخير والحقيقي الذي يمكن به تقدير قيمة جميع البضائع ومقارنتها في جميع الأزمان وفي جميع الاماكن » (٥٠) ، فانه يرجع في التحليل الاخير « العمل » الى أجر عامل ، اي الى قيمة القمح الضروري لتغذية هذا العامل * • وهكذا ينتهي الىحلقة مفرغة واضحة • فمن جهة اولى يحدد قيمة البضائع بالعمل الذي تشتمل عليه ، لكنه من الجهة الثانية يحدد « قيمة العمل » التي تشتمل عليها بقيمة القمح الذي يغذي الشغيل • بيد ان هذا القمح هو بدوره بضاعة تتحدد قيمتها بالعمل الذي تشتمل عليه • وهكذا دواليك • وبذلك تكون « قيمة العمل » قد حددت ••• بقيمة العمل !

ويرجع آدم سميث ، محللا فيما بعد قيمة كل بضاعة الى اجور وريوع عقارية وأرباح ، هذه العناصر الثلاثة الى العمل البشري الحي الذي هي في التحليل الاخير منتجاته • لكنه يسيء من هنا بالذات معرفة الوظيفة المزدوجة لقوة العمل : خلق قوة جديدة والحفاظ على قيمة وسائل الانتاج التي تستعملها • وبنتيجة ذلك جاءت تصوراته عن اعادة الانتاج مغلوطة من أساسها • فمشكلة تراكم الرأسمال في شكل ازدياد في مخزون سلع الانتاج

---

* كان ويليم بيتي قد كتب أن « مقياس القيمة المشترك انما هو الغذاء الوسطي لانسان راشد في يوم واحد ، وليس عمل يوم واحد » . (٥١)

تفلت منه ، واكثر منها ايضا مشكلة توزيع البضائع الى صنفين كبيرين : سلع الانتاج وسلع الاستهلاك .

واخيرا فان آدم سميث يعتبر الأرباح والريع العقاري كيانين مختلفين ، دخلين لطبقتين اجتماعيتين مختلفتين . لكنه اذا كان قد فهم ان الريع لا يزداد الا على حساب الارباح — بعد ان تكون الأجور قد سقطت الى أدنى مستوى — واذا كان قد أرجع عابرا هذين الشكلين من الدخول الى أصل اجتماعي — اقتصادي أوحد وحيد ، النتاج الاجتماعي الفائض ، فانه لا يعامل النتاج الفائض هذا على انه مقولة متميزة عن أشكال ظهوره . بل انه لا يطرح اي سؤال بصدد أصل الربح الرأسمالي ، مكتفيا بأن يلاحظ بأنه اذا لم يتلق الرأسمالي ربحا عن رأسماله فسيقتصر على استخدام هذا الرأسمال في شراء ارض تدر ريعا . بيد انه يقر بان هذا الربح هو جزء من القيمة الجديدة يخلقه الشغيل .

ان جميع هذه التناقضات في نظرية آدم سميث لها علة مشتركة واحدة . فالاقتصادي بقي سجين عصره الذي كان في جوهره سابقا للثورة الصناعية (٥٢) . ومن هنا فان مشكلة اهتلاك رأسمال الصناعة الجامد تفلت منه ، ذلك ان جوهر العمل في الصناعة المنزلية يتم بأدوات انتاج يتوارثها الابن عن الأب ولم تعرف بعد مرحلة التجديد الدوري تحت سوط الثورات التقنية المتواصلة . ومن هنا أيضا كان عجزه عن ادراك الطبيعة الحقيقية للقيمة ، لان هذه القيمة تظهر له بوجه خاص من خلال عملية تداول البضائع المنتجة من قبل ملاك هذه الادوات * . والحق انه لن يمكن كشف لغز القيمة الا عندما تصبح قوة العمل هي نفسها بضاعة ، وعلى نطاق واسع .

اكتمال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وانفجاره

مع دافيد ريكاردو يجد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي شكله البورجوازي المكتمل ، ويقترب في الوقت نفسه من عتبة انفجاره المحتم . وينطلق ريكاردو

* في الكتاب الاول ، الفصل الخامس من « ثروة الامم » ، تقوم كل محاججة آدم سميث على أمثلة مستمدة من الانتاج البضاعي الصغير .

في « مبادىء الاقتصاد السياسي » (١٨١٧) من النقطة التي وصل اليها آدم سميث بالضبط • ويبدأ كتابه بالمقطع المشهور التالي :

« ان قيمة بضاعة من البضائع ، او كمية كل بضاعة اخرى يمكن مبادلتها مقابلها ، تتعلق بكمية العمل النسبية الضرورية لانتاجها ، وليس بالتعويض المرتفع بهذا القدر او ذاك والمدفوع لهذا العمل » (٥٣) •

وبالرغم من ان ريكاردو يتوصل بسرعة ، بانتقاده آدم سميث ، الى التمييز بين العمل وقوة العمل ، فهو لا يستنتج من هذا التمييز الاستنتاجات التي سوف تسمح لماركس بحل الصعوبة الاساسية في كل نظرية عن القيمة ــ العمل • وهو لا يقبل ، بعكس آدم سميث ، بانقسام ثنائي بين منتجات العمل ومنتجات « المخزون المتراكم » (الرأسمال) ، لكنه يفسر ان العمل الحي يدخل على قيمة المواد الاولية التي يحولها جزءا من قيمة ادوات العمل التي يحركها • وعلى هذا فان للرأسمال نفسه أيضا قيمة تتأتى في التحليل الاخير من كمية العمل الضرورية لانتاجه • وهكذا تكون قد صيغت نظرية حقيقية متجانسة عن القيمة ــ العمل تصبح فيها كمية العمل المصروفة في الانتاج (والمقاسة بساعات العمل) المقياس الوحيد للقيمة التبادلية •

وقد برهن الاستاذ سترافا بطريقة مقنعة على ان ريكاردو لم يعدل تصوره عن القيمة في الأعوام الاخيرة من حياته (٥٤) • بيد أن ما يتضح من كتاباته اللاحقة هو نوع من الحرج والقلق بصدد العلاقات بين القيمة والسعر • فريكاردو قد اكتشف بسرعة أن البضائع تباع بأسعار لا تعادل الا تقريبيا كمية العمل الضرورية لانتاجها : « ان تكاليف انتاج بضاعتين محددتين تتناسب تقريبا مع كميات العمل المصروفة من أجلهما من البداية حتى النهاية » (٥٥) • وهذا التقريب يتأتى في نظره من ان تركيب الرأسمال (ما سوف يسميه ماركس بالتركيب العضوي للرأسمال) ، ديمومته المتفاوتة الطول ، اي انقسامه الى رأسمال جامد ورأسمال متداول ، يؤثر ايضا على القيمة • ويرى ريكاردو ان المسألة مسألة تناقض في الوقائع ، لكنه تناقض لم يستطع قط ان يجد له حلا• وماركس هو الذي حل هذا التناقض بفضل نظريته عن تساوي معدل الربح وعن تكوين أسعار الانتاج •

وليس من قبيل الصدفة ان يكون ريكاردو قد أخفق في صياغة نظرية منسجمة عن الأسعار مع انه صاغ نظرية كلاسيكية عن القيمة . وهذا لان مفهوم المعدل الوسطي للربح ، وحسابه الدقيق ، مرتبطان ارتباطا وثيقا بمفهوم فائض القيمة وفائض العمل ، العمل المجاني ، اي بكشف الطابع الاستغلالي لنمط الانتاج الرأسمالي . ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد بلغ ، مع ريكاردو ، درجة تطوره الاكثر تقدما . فقد كشف هذا الاقتصاد السياسي، في نضاله التقدمي والثوري ضد الملكية العقارية ، عن الطابع الطفيلي لكل دخل لا يتأتى من العمل . وطالب بأوسع حرية للانتاج والتبادل ، بوصفها الوسيلة الوحيدة لتخفيض تكاليف انتاج البضائع ، وبالتالي لزيادة ثروة الامم . هذا الدور التقدمي تاريخيا لنظرية القيمة ـ العمل يتجلى بوضوح في المناقشة المشهورة بين ريكاردو ومالتوس الناطق بلسان الطبقات الاجتماعية الطفيلية * .

لكن في نفس اللحظة التي كانت فيها البورجوازية البريطانية تشن هجماتها المظفرة الاخيرة على الملكية العقارية عشية ابطال العمل بـ « قوانين الحبوب » وانتصار التبادل الحر ، كان دورها الثوري يشارف على نهايته . فقد رفعت الطبقة العاملة البريطانية رأسها بجسارة ، وكان الجواب الذي تلقته رشاش بيترلو . ومذ ذاك انتقلت البورجوازية البريطانية الى الدفاع عن امتيازاتها ، بدلا من ان تناضل ضد امتيازات الملاك العقاريين . وتفوق دورها المحافظ اكثر فأكثر على دورها الثوري .

لقد صاغ ريكاردو نظرية عن السقوط الميلي لمعدل الربح ، لكنه لم يستخلصها من قوانين تراكم الرأسمال ، وانما من نظريته عن الريع العقاري التفاضلي ، والمردودات المتناقصة للارض ، والغلاء المتصاعد في أسعار الاغذية وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في الأجور الاسمية (٥٦) . وما عاد في وسع العلم الاقتصادي ان يتقدم ، انطلاقا من المستوى الذي بلغه دافيد ريكاردو ، الا نحو القمة التي سيقوده اليها كارل ماركس . ولبلوغ هذه القمة ، كان

* بصدد نظرية مالتوس عن السكان والاجور ، انظر الفصلين الخامس والتاسع .

لا بد من الكشف عن الطابع التبريري للنظام ، ومن صياغة نظرية منسجمة عن فائض القيمة والربح وتساوي معدل الربح والسقوط الميلي لمعدل الربح هذا والازمات والتناقضات التي تمزق النظام الرأسمالي • وكان لا بد في الوقت نفسه من البرهنة على الطابع المحدود تاريخيا لنظام مقضي عليه بأن يترك مكانه لنظام اجتماعي أعلى • واولئك الذين لا يستطيعون او لا يريدون اتباع هذا الطريق كانوا مضطرين الى الرجوع على أعقابهم والى السقوط من مرتفعات ريكاردو الى مستنقع الاقتصاد السياسي الانتقائي والمبتذل •

وعلى هذا يبدو الاقتصاد السياسي بعد ريكاردو بمثابة مرحلة اكتمال وانحلال للنظام الكلاسيكي ، اكتمال وانحلال حققهما بصورة ايجابية ماركس وانجلز ، وبصورة سلبية ورثة ريكاردو ونقاده الذين يشير اليهم ماركس باسم « الاقتصاديين المبتذلين » •

اسهام ماركس

تجاوز ماركس ريكاردو من ثلاثة أوجه • فعن طريق انشاء نظرية فائض القيمة (تجليته الاقتصادية الكبرى كما اكد ذلك بنفسه ــ رسالته الى انجلز في ١٨٦٧/٨/٢٨) (٥٧) ، أفسح المجال امام تركيب عظيم لعلم الاجتماع والاقتصاد ، واكتشف القانون الكامن وراء كل التطور التاريخي ، القانون الذي يفسر الصراع الطبقي • وعن طريق انشاء نظرية تساوي معدل الربح وتكوين أسعار الانتاج والسقوط الميلي لمعدل الربح هذا ، اتاح ماركس امكانية تحويل نظام اقتصادي سكوني في جوهره الى نظام ديناميكي، كشف بالأصل عن قوانين تطوره الرئيسية • وعن طريق انشاء نظرية عن اعادة انتاج الرأسمال والدخل القومي ، ووضع الخطوط الأولية لنظرية عن الأزمات ، نجح في الوقت نفسه في تركيب عملي أول للتصورات الاقتصادية الصغرى والتصورات الاقتصادية الكبرى •

ان التقدم الحاسم الذي حققه الفكر الاجتماعي ــ الاقتصادي مع ماركس يكمن في ارجاع مقولات « الربح » و « الريع » و « الفائدة » المنفصلة الى مقولة اساسية واحدة، مقولة فائض القيمة او فائض العمل (٥٨) • وبفضل هذا الارجاع الذي استشفه آدم سميث مجرد استشفاف والذي شرع

به ريكاردو وأخفق ، استطاع ماركس بدوره ان يكتشف الطبيعة الواقعية لفائض القيمة التي ليست سوى شكل خاص ، نقدي ، من المقولة التاريخية العامة ، مقولة النتاج الاجتماعي الفائض ، العمل الفائض • ومذ ذاك لم يعد البروليتاري سوى وريث من العصر الوسيط وعبد العصور القديمة ، ولم يعد استغلاله من قبل الطبقة الرأسمالية يطرح ألغازا •

ان ماركس ، باكتشافه السر الاقتصادي لفائض القيمة ــ الفرق بين قيمة قوة العمل والقيمة التي خلقتها قوة العمل ــ قد استطاع حل جميع تناقضات نظرية القيمة ــ العمل وارساء النظرية الاقتصادية على اساس علمي منسجم •

وباكتشافه السر الاجتماعي لفائض القيمة ــ التملك الخاص لفائض العمل، للعمل غير المدفوع ــ استطاع ماركس ان يفهم ما في سلوك الرأسماليين من عقلانية وقسوة (السعي الى اطالة يوم العمل ، وتخفيض تكاليف الانتاج عن طريق تطوير استعمال الآلات ، ومراكمة الحد الاقصى من الرأسمال من أجل « تحرير » الحد الاقصى من اليد العاملة ، الخ) ، وفي الوقت نفسه ما في ردود افعال العمال من منطق وحتمية • وكثيرا ما أنحي عليه باللوم لانه صاغ نظرية اقتصادية قائمة على الاستنكار الاخلاقي • والحقيقة ان التحليل الاقتصادي الدقيق قد اتاح لأول مرة امكانية تشييد الاستنكار الاخلاقي على أسس علمية صخرية •

وقد نجح ماركس ، بفضل نظريته عن فائض القيمة ، في مهمة شائكة ، مهمة ارجاع القيمة الى أسعار الانتاج ، اساس التركيب المنسجم للنظرية الاقتصادية الصغرى وللنظرية الاقتصادية الكبرى • فالتحليل نفسه يغطي في آن واحد كل بضاعة منظورا اليها على حدة ، والنتاج الاجتماعي في مجموعه •

يقينا ان ماركس لم يكن أول من وضع جدولا عاما عن تداول النتاج الاجتماعي واعادة انتاجه • فبيتي وكنغ وبواغيبير وريشار كانتيون (الاب الحقيقي للجدول الاقتصادي المشهور) وكيني هم رواد الأبحاث الاقتصادية الكبرى • لكن في حين ان جدول اعادة الانتاج الاجتماعية قائم ، لدى كيني ، على تصور حبيس عصره ــ فكرة ان عمل الفلاح هو وحده الذي ينتج نتاجا فائضا، « ريعا » اجتماعيا ــ يشيد ماركس مخططاته عن اعادة الانتاج على

فكرة تراكم الرأسمال ، القوة المحركة الكبرى للمجتمع الرأسمالي • وبينما كان جميع الاقتصاديين المعاصرين او المستقبلين سجناء عصرهم او متأخرين عن زمانهم ※ ، كان ماركس ، شأن كل عبقري حقيقي ، متقدما على عصره • فبعد ان ادرك طبيعة القوى المحركة لنمط الانتاج الرأسمالي ، راح يطور تحليله حتى نهاياته المنطقية القصوى ، وامكنه بالتالي ان يستشف الديناميكية الحافلة بالوعد والوعيد معا ، ديناميكية الثورات التقنية المتواصلة التي لم تحدث ، في الواقع ، على نطاق كوني الا غداة موته •

وكما ان ماركس قد سبقه رواد استشفوا نظرية فائض القيمة ـ ولا سيما طومبسون وهودكينز وعلى الاخص ريشارد جونز (٦٠) ـ كذلك فانه لم يكن أول من صاغ قانون السقوط الميلي لمعدل الربح • فهذا القانون جاء من مالتوس وريكاردو • لكن هذين الاثنين شادا « القانون » على علاقات الارض الانكماشية ، بينما كان ماركس أول من استنبط هذا القانون من ميول تراكم الرأسمال ، رابطا اياه مباشرة بنظرية القيمة ـ العمل : اذا كان العمل الحي هو الخالق الوحيد للقيمة ، فان تخفيض حصة هذا العمل (الأجور) من الرأسمال الاجمالي ، عن طريق زيادة حصة الرأسمال الثابت ، ينقص بالضرورة فائض العمل بالنسبة الى الرأسمال • ومن هنا ايضا يكون التحليل الاقتصادي الاصغر والتحليل الاقتصادي الاكبر قد ربط احدهما بالآخر ربطا وثيقا • انما في سر البضاعة بالذات يمكن اكتشاف جميع التناقضات التي تقضي على النظام الرأسمالي بسقوطه المحتم •

واخيرا فان ماركس ، من غير ان يعالج مشكلة الازمات الدورية في شكل منهجي ـ فقد ترك هذه المشكلة لفصل لاحق من « الرأسمال » لم يتح له قط ان يحرره ـ كان اول اقتصادي يخص هذه المشكلة بمكانة الصدارة في قوانين تطور النظام الرأسمالي ، ويعي انها ناجمة عن التناقضات الملازمة لنمط الانتاج الرأسمالي ، لا عن اسباب خارجية ، عارضة او « طبيعية » • وصحيح ان اقتصاديين معاصرين من امثال مالتوس وسيسموند دي سيسموندي

※ « ان تاريخ الفكر الاقتصادي ما يزال يكشف وسيكشف دوما عن تأخر في تطور النظرية بالنسبة الى سير الاحداث » . (٥٩)

و ج. ب. ساي) وماك كولوخ وريكاردو نفسه قد تطرقوا عرضا الى الازمات الدورية . لكن لم يضمّن اي اقتصادي من هؤلاء الاقتصاديين منطق نظامه الاقتصادي نظرية عن الازمات . اما لدى ماركس ، على العكس ، فتجتمع جميع المعطيات وجميع المواد لبناء نظرية حديثة عن الأزمات . وهذا صحيح الى حد ان اقتصاديا معاصرا، فاسيلي ليونتييف، قد امكنه ان يؤكد ان جميع النظريات الحديثة عن الأزمات تتفرع بصورة او اخرى عن ماركس .

التهجمات على نظرية القيمة ـ العمل

مع ماركس ، تم تخطي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وتجاوزه بصورة ايجابية . ومع المدرسة المسماة بمدرسة الاقتصاديين « المبتذلين » او الانتقائيين ، سيتم تجاوزه بصورة سلبية . ان معظم خلفاء ريكاردو ، الذين شعروا بالارض تنذر بأن تميد تحت اقدامهم اذا ما تشبثوا بنظرية القيمة ـ العمل ، والذين لم يتقدموا باتجاه ماركس ، قد تراجعوا نحو آدم سميث او نحو تصور انتقائي وسطحي خالص للقيمة .

ان مالتوس هو الذي صاغ أول رد فعل على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الريكاردي . ورد الفعل هذا هو في التحليل الاخير عودة الى الخلط بين العمل ، ماهية القيمة ، وبين قوة العمل ، خالقة القيمة ، وهو الخلط الذي ميز الفكر الاقتصادي من ويليم بيتي الى آدم سميث . وفي الوقت نفسه رجع مالتوس ، بهدف تفسير الربح ، الى الفكرة المبتذلة التي لا ترى فيه من شيء آخر سوى فائض مضاف الى سعر كلفة البضائع . وسوف يسيطر هذا التصور على كتابات جان ـ باتيست ساي ، النموذج المعبر عما أسماه ماركس بمدرسة الاقتصاديين « المبتذلين » . وهو يتميز بالتخلي عن كل مجهود تنهيج وتركيب ، وبنظرية بسيكولوجية في جوهرها عن الربح « ملصوقة » بنظرية انتقائية عن القيمة ، تقتصر على وصف « عوامل الانتاج » المشهورة .

لقد سبق لجان ـ باتيست ساي ، مبسط آدم سميث ، إن أنشأ في شكل جلف جميع الأجوبة التي اعطاها الاقتصاد السياسي البورجوازي حتى يومنا هذا لمشكلتي فائض القيمة والربح . ثم ان هاتين المشكلتين مختلطتان بالأصل

على نحو انتقائي ومثير للفضول في مؤلفاته • فمن جهة اولى نجد النظرية التي تجعل الرأسمال هو المنتج لفائض القيمة ، بالمعنى المادي للكلمة ، ومن الجهة الثانية نجد النظرية التي تعتبر فائض القيمة مكافأة يقبضها الرأسماليون مقابل الاهتراء الذي يتعرض اليه رأسمالهم اثناء استعماله • وقد ولدت هاتان النظريتان نظرية الاستنكاف التي صاغها ، اول ما صاغها ، ناسو • و • سينيور •

فكل رأسمال ، على ما يقال ، يتأتى من مبلغ من المال كان من الممكن ان يستهلك • وعلى هذا فالرأسمالي يضحي باستهلاك فوري ليوفر المال ، ويفسح المجال بالتالي امام استعماله لشراء ادوات عمل لا تفيد مباشرة في استهلاكه • هذه التضحية ، هذا التوفير يجب ان يكافأ ، والمكافأة هي الفائدة (فائض القيمة) • اما ربح المقاول فانه ليس شيئا آخر سوى الأجر المدفوع لعمل التسيير الذي سيكون الانتاج ، اي انتاج ، مستحيلا بدونه ⁕ •

ان نظرية الاستنكاف ، اذا ما دفع بها الى نهاياتها المنطقية القصوى ، قادت بدهيا الى اللغو والبطلان • فعندما يتكلم كينز عن « التضحية التي يبذلها (المقاول) باستعماله جهازه بدلا من ان يتركه خامد الحركة (٦١) » ، نجد انفسنا بدهيا على صعيد اللاواقع ، ما دام المقاول ، اي مقاول ، لا يضحي بأي شيء مهما كان عندما يستعمل أدواته التي لم تشتر الا لتستعمل • وليس هناك من « تضحية » او خسارة او « استنكاف » بالنسبة الى المقاول الا بالقدر الذي لا تستعمل به الادوات ⁕⁕ • ونظرية الاستنكاف لا معنى لها

⁕ منذ ان انضم انفصال المدير الفني والمدير الاداري الى انفصال المالك والمقاول ، أوضح شومبيتر ان الجهود المكافأ عليها ليست جهود تسيير فني ، وانما جهود « التنبؤ بحالة السوق » .

⁕⁕ بيد ان كينز نفسه يدحض في مكان آخر (٦٢) نظرية الاستنكاف مشيرا عن صواب الى ان المال المكتنز الذي **يستنكف** البخيل عن استهلاكه لا يدر اي فائدة . لكنه لا يفعل ذلك الا ليستبدلها بتصور آخر ، مغلوط هو الآخر ، التصور الذي يرى في الفائدة « مكافأة التخلي عن السيولة » . فلكأن اقراض رأسمال خامد في النظام الرأسمالي هو « تضحية » ! ولكأن « التضحية » الحقيقية بالنسبة الى الرأسمالي ليست هي بالاحرى تضحية الابقاء على المال في شكل سائل ! ان نظرية كينز هذه مقتبسة من عالم مضاربات البورصة ، لا من عالم الحياة الصناعية التي هي ، مع ذلك ، أساس سائر دوائر نشاط الاقتصاد الرأسمالي .

الا بقدر ما تنطبق على الرأسمال النقدي وحده لا غير • وكل تطبيق لها على اشكال اخرى من الرأسمال لاغ من الأساس •

ونظرية الاستنكاف لا تفسر شيئا البتة حتى في شكلها المهذب المطبق على الرأسمال النقدي وحده • فهل « يضحي » السيد مورغان حقا عندما « يستنكف » عن استهلاك ١٠٠ مليون دولار سنويا في الشمبانيا والأشياء الذهبية مفضلا توظيفها ؟ أليست الحقيقة بالأحرى هي انه يوظف رأسماله لانه لا يستطيع استهلاكه ، لأن هذا الرأسمال يتجاوز من بعيد ما هو بحاجة اليه لسد حاجاته ؟ *

ان انصار نظرية الاستنكاف لا يجدون مناصا ، وهم على ما هم عليه من يأس في ربح الدعوى ، من الالتجاء الى عصر اسطوري تائه في ضباب الماضي، عصر يزعمون أن اول « مخزون من الرأسمال » قد تكوّن فيه ، لأن البعض يكون قد « ادخر جزءا من دخله » والبعض الآخر قد بذره (٦٣) • لكن دراسة اصول الرأسمال النقدي تثبت ان هذا العصر لم يوجد قط • والواقع ان منشأ النتاج الاجتماعي الفائض لا يعود الى وجود أقلية من اناس « مقتصدين » ، بل قل ان أقلية من المغتصبين، انتزعت من المنتجين جزءا من فوائضهم، طوعا أو كرها ، هي التي تمثل أسلاف الرأسمالية الحديثة • ولقد كان هناك « استنكاف » ، لكنه « استنكاف قسري » من قبل المنتجين لا من قبل المقاولين ** •

---

* يرد ناقد كلاسيكي محدث على حجة كينز التي لا تقبل جدلا : « الادخار هو امتناع عن عشاء » بقوله : « كلا ، الادخار هو بوجه عام الامتناع عن العشاء **للمرة الثانية** في اليوم نفسه » . وهذا ، وايم الحق ، قول جميل وصحيح . لكن « الاستنكاف عن تناول العشاء للمرة الثانية في اليوم نفسه » ، أهو حقا « تضحية » تستلزم « مكافاة » ؟

** يؤكد محام معاصر عن الرأسمالية ، دافيد ماكورد رايت، ان المستوى المرتفع للاجور الاميركية يتعلق بكتلة الادوات التي يستعملونها ، وان كتلة الادوات هذه هي من نتاج ... « عدم استهلاك بعض الناس الذي أتاح لآخرين العمل بآلات ـ ادوات ، بدلا من تلبية حاجات مباشرة » . (٦٤) ان ماكورد ـ رايت ينسى ان الرأسماليين الذين أوصوا على الآلات ـ الادوات الاولى لم يفعلوا ذلك من قبيل « التضحية » وانما لتحقيق ارباح ضخمة على حساب الحرفيين ، ضحايا الاستنكاف الحقيقيين ، الذين ما كان ورثتهم هم المستفيدين من الربح الرأسمالي ...

واخيرا فان المقتصاديين « المبتذلين » ـ باستثناء مدرسة بوهم ـ باورك الكلاسيكية المحدثة ـ يكتفون بأن يلاحظوا « الوقائع » ، اي وجـود مالك الرأسمال والشغيل والمالك العقاري الذين يقتطع كل منهم دخله مـن الانتاج الجاري ، لأن ثلاثتهم « لا يمكن الاستغناء عنهم » او « نادرون » (٦٥) • ودرجة « الندرة » تتضح على وجه التحديد من السعر الذي يدفع لـ « عامل الانتاج * • وواضح اننا هنا امام مصادرة على المطلوب ، تبدأ بالافتراض بأن « الدخول » توزع حسب هذا المعيار ، و « تؤكد » الافتراض في التحليل، من غير ان تتساءل عم اذا كانت هذه « العوامل » خلاقة للقيمة فعلا •

والواقع ان الرأسمال الجامد لا «يخلق» اي دخل ، ولا الارض كذلك • ان آلة لا تتسلط عليها بصورة مباشرة او غير مباشرة قوة العمل الحيـة ، لا تنتج اي قيمة • وتوزيع الدخول بين الرأسماليين والعمال والملاك يتـم في السوق • لكن السوق تتميز بعدم مساواة مؤسسية لا يمكن للنظام الرأسمالي ان يبقى على قيد الحياة يوما واحدا بدونها : احتكار وسائل الانتاج بين يدي طبقة اجتماعية ، واضطرار طبقة اجتماعية اخرى الى بيع قوة عملها حتى يمكنها الاستمرار في الحياة • و « أسعار » عوامل الانتاج تتجاوب مع هذا التفاوت في شروط السوق • ولا دخل لها البتة بالمشكلة النظرية المتعلقة بخلق القيمة•

يستطيع بعضهم ان يرد قائلا : لنقبل بأن الامر لكذلك ، فلم لا نكتفي بهذا النقد لشروط اللامساواة المؤسسية في السوق ؟ لم البحث عن « قيمة جوهرية ذاتية » غامضة ، هي صدى «للسعر الطبيعي» القديم ، خلف الاسعار الفعلية ، اسعار السوق ؟ ماذا تضيف هذه النظرية عن القيمة ـ العمل الى التحليل العيني للظاهرات الرأسمالية والى تحليل قوانين تطورها الذي يمكن ان يتم ايضا انطلاقا من أسعار الانتاج ؟

ان البحث عن مقولة بسيطة تفسر في التحليل الأخـير بنيـة الظاهرات الظاهرية ومنطقها الداخلي ليس نزوة من نزوات الفكر اللاهي • فذلك هـو

---

* لم يتقاضى المقاولون دخلا أعلى من الشغيلة ؟ « لان نوع الخدمة الذي يساهم المقاولون به في الانتاج اندر مـن نوع خدمـة سائر العاملين فـي الصناعة » • (٦٦)

مسار كل فكر علمي في جميع ميادين المعرفة • فالكيميائيون يحاولون ارجاع الاجسام كافة الى بنية من الجزيئات • والفيزيائيون يرجعون الجزيئات الى انشاءات من الذرات والالكترونات او من دقائق اخرى لا متناهية الصغر • وقد أصبح فقه اللغات علما مع اكتشاف العناصر المكونة ، الاصوات • وكل نظام علمي يرفض البحث عن عناصر بسيطة نسبيا خلف الاشكال الظاهرة ، يحكم على نفسه بالتجريبية الخالصة ، ويبقى معلقا بسطح الاشياء، ويعجز عن عقلها في صيرورتها •

ان العلم الاقتصادي ، باكتشافه العنصر المكون الذي هو القيمة ، قد امتلك مفتاحا لحل سلسلة من المشكلات العملية • فبدون نظرية عن القيمة ــ العمل ، لا وجود لنظرية عن فائض القيمة ، وبالتالي لا وجود لامكانية ارجاع الربح والفائدة والريع العقاري الى اصل واحد ، ولا لامكانية فهم تموجات الانتاج الزراعي الغامضة ابان الاعوام المئة والخمسين الاخيرة • وبدون نظرية عن القيمة ــ العمل ، لا وجود لنظرية متلاحمة عن السقوط الميلي لمعدل الربح الوسطي، وبالتالي لا وجود لنظرية متلاحمة عن الازمات • وبدون نظرية عن القيمة ــ العمل ، يستحيل فهم الميول الطويلة الامد للاسعار ، التي تتعلق في التحليل الاخير بتموجات كميات العمل الضرورية لانتاج البضائع •

ان نظرية أسعار الانتاج ــ « تكاليف الانتاج » ــ تصبح هي نفسها تجريبية خالصة ولا تعود تفسر شيئا ، اذا ما فصلت عن نظرية القيمة ــ العمل * • ذلك ان تساوي معدل الربح يوزع ، في حسابات ماركس ، فائض قيمة مخلوقا مسبقا تتفسر وساعته على ضوء نظرية القيمة ــ العمل • وعندما نتخلى عن هذا المعيار ، ونعني وجوب تساوي المبلغ الاجمالي لأسعار الانتاج مع المبلغ الاجمالي للقيمة ، نضطر الى استنباط كتلة الارباح من تموجات العرض والطلب ــ تحت ألف شكل ــ ونجد انفسنا بالتالي امام أسعار تتأرجح في الفراغ لا حول محور معطى وقائم مسبقا • ونتائج ذلك تكون

* ذلك هو ، على وجه الخصوص ، مثال معظم النظريين المعاصرين الذين يكتفون باعتبار الارباح « تفاضلا » ، « تباينا بين تكاليف الانتاج وأسعار المبيع » (٦٧) ، من غير ان يطرحوا مسألة الاصول الاولى لهذا « التفاضل » .

محسوسة بوجه خاص في مجال حساب الدخـل القومي ودراسة امكانيات التنمية الاقتصادية ، ولا سيما بالنسبة الى البلدان المتخلفة ✻ . ان كـل امتناع عن دراسة المشكلات النظرية الاساسية ينعكس سلبيا دوما على المجال العلمي . وبذلك نكون قد برهنا على «الفائدة» من التمسك بنظرية القيمة ــ العمل ، أي بنظام اقتصادي متلاحم يشكل كلا واحدا .

ويبقى علينا ان ندحض بعض الاعتراضات الشائعة على نظرية القيمة ــ العمل هـذه :

١ ــ يزعم بعضهم ان ماركس، بتأكيده أن لجميع البضائع صفة مشتركة ، صفة كونها نتاج العمل البشري ، قد استبعد عـن عمد مـن التعداد جميع البضائع التي لا ينتجها العمل البشري والتي هي هبات من الطبيعة (الارض والفلزات وآبار النفط والمواقع الخاصة ، الخ) (٦٨) . او بعبارة اخرى : « اذا كان العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، فان القيمة لن يكون لها وجود حيث لا وجود للعمل » (٦٩) . والواقع ان « هبات الطبيعة » لا قيمـة لها بالفعل ، وذلك بمقدار ما انها ليست من نتاج عمل بشري واقعي (المستنقعات البحرية المجففة في هولاندا وفلاندرا ، الاراضي المروية والمفرزة، والمستنقعات المجففة ، الخ) . واذا كان لها أحيانا سعر ، فانه ناشىء عـن اقامـة احتكار مصطنع ، اجتماعي ، على ملكيتها . وعندما يختفي هذا الاحتكار ، يختفي «السعر» معه ✻✻ . أما الفلزات فانها ليست بغير ذات قيمة الا بقدر ما تبقى في باطن الارض . لكن عمل استخراجها يخلق قيمة ، وكذلك العمل الضروري لنقلها نحو مراكز تجمع المستهلكين .

٢ ــ يزعم بعضهم ان ماركس ، بتأكيده أن لجميع البضائع صفة مشتركة ، صفة كونها نتاج العمل البشري ، قد أبعد عن محاكمته العقلية سلسلة مـن صفات مشتركة اخرى بين البضائع : صفة كونها منتجة من الطبيعة ، وصفة كونها نادرة ، وصفة كونها خاضعة لقانون العـرض والطلب ، الخ (٧٠) . والواقع ان ماركس لم يؤكد في اي مكان ان الصفة الوحيدة المشتركة بـين

✻ انظر الفصل العاشر والفصل الثالث عشر .

✻✻ انظر بعض الامثلة في الفصل التاسع .

البضائع هي صفة كونها نتاج العمل البشري ، وهو ينوه مع أرسطو وسائر الاقتصاديين الرئيسيين القدامى والمحدثين بأن للبضائع كافة قيمة استعمالية وقيمة تبادلية • لكن في حين ان القيمة الاستعمالية ـ الرابطة الخاصة بين الشيء والفرد ـ لا يمكن ان تكون على نحو جلي معلن رابطة موضوعية ، مقياسا مشتركا قابلا للاستخدام من قبل الشاري والبائع معا (ما دامت البضاعة المباعة ليس لها من نفع ، من حيث التعريف ، للبائع في اللحظة التي يبيعها فيها !) ، ينبغي ان تكون القيمة التبادلية قابلة للقياس بصفة مشتركة بين جميع المنتجين الذين يظهرون في السوق ، صفة اجتماعية تسمح بحبك روابط بين هؤلاء المنتجين جميعا • وندرة البضائع هي شرط مسبق لانتاجها ، لكنها غير قابلة للقياس بصورة دقيقة في بضاعتين اثنتين • وأقصى ما في الامكان هو استخلاصها من توزيع زمن العمل الاجمالي ، المتاح للمجتمع ، بين هذين الفرعين من الانتاج الاجتماعي • وهذا الانعطاف الملتوي يرجعنا من جديد بالتالي الى صفة البضائع من حيث انها تجسيد للعمل البشري العام والمجرد (من حيث انها أجزاء من زمن العمل الاجمالي المتاح للمجتمع) ، اي يرجعنا الى قانون القيمة ـ العمل •

٣ ـ يقول بعضهم انه اذا كان العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، فالمفروض في أعمال متساوية ان تنتج قيما متساوية • والحال ان التجربة تثبت العكس : فالعمل الواحد الذي ينتج قطعتين من اللحم مأخوذتين من أجزاء مختلفة من الجاموس يقود الى قيمتين مختلفتين (٧١) • والواقع ان النقاد يخلطون اولا بين الأسعار والقيم ، فأسعار السوق تتأرجح حول القيمة، لكنها لا تساويها • وهم يخلطون علاوة على ذلك بين العمل الفردي والعمل الضروري اجتماعيا • فليس المصروف الفردي من العمل هو الذي يخلق القيمة ، وانما فقط مصروف العمل الذي تعترف به السوق على انه ضروري اجتماعيا • وهذا أمر يتعلق بالمستويات النسبية للانتاجية ، ونكون بالتالي قد عدنا الى مشكلة تساوي معدل الربح * •

---

* انظر الفصل الخامس ، فقرة « تساوي معدل الربح في المجتمع الرأسمالي » •

٤ ــ اذا كان العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، فالمفروض في قيمة بضاعة ما ان تظل ثابتة ، ما دام العمل المتجسد فيها قد تجسد فيها مرة واحدة ونهائية • والحال ان قيمة البضائع تتغير مع الزمن • فمن الممكن ان تتدهور (لا سيما في حال الأزمة) ومن الممكن ان تصعد (لا سيما بالنسبة الى الاعمال الفنية الخ) (٧٢) • ومرة اخرى نقول ان النقاد يخلطون هنا بين القيمة والسعر • فمن الممكن ان تبتعد الأسعار الاحتكارية ابتعادا شاسعا عن القيمة * • وتلك هي على وجه التحديد حال أسعار الاعمال الفنية • ومن الممكن ان تهبط بغتة أسعار بعض البضائع في حال الازمة • وهذا لا يعني البتة ان هناك سببا آخر غامضا يحدد على حين غرة قيمتها • انما يعني فقط ان السوق قد برهنت بعديا على ان جزءا لا بأس به من العمل المصروف على انتاج هذه البضائع قد بذر من وجهة النظر الاجتماعية ، ولا يشكل عملا ضروريا اجتماعيا ، ولا يتلقى بالتالي أي معادل من المجتمع في فعل التبادل •

النظرية الحدّية عن القيمة والاقتصاد السياسي الكلاسيكي المحدث

بيد ان الاقتصاد السياسي الانتقائي لم يرض كل الارضاء لا العلماء الذين كانوا يتابعون الاجابة على الاسئلة التي خلفتها لهم الاجيال السابقة ، ولا البورجوازية نفسها التي كانت معرضة باستمرار لخطر انجراف الاقتصاديين باتجاه الاشتراكية (كما حصل لجون ستيوارت ميل) انطلاقا من تبسيط افكار ريكاردو • ولتجسيد « الخطر الاشتراكي » الذي لاحت نذره بقوة غداة ثورة ١٨٤٨ ، ولا سيما بعد عامية باريس (١٨٧١) ، كان لا بد من تهديم مجمل البناء القائم على نظرية القيمة ــ العمل • وكان ذلك هو المنعطف الكبير للاقتصاد السياسي البورجوازي نحو النظرية الحدّية عن القيمة، ذلك المنعطف الذي مهد له الطريق ، منذ عام ١٨٥٥ ، كل من هرمان غوسن وريشارد جينينغس من غير ان يطلع احدهما على جهود الآخر (٧٣) ، والذي قاد الى المدارس الكلاسيكية المحدثة البريطانية (جيفونس ١٨٧١) والفييناوية (منجر ١٨٧١) والسويسرية (فالراس ١٨٧٤) •

---

* انظر الفصل الثاني عشر •

ان الكلاسيكيين المحدثين يتميزون ، بالنسبة الى التصورات الانتقائية والمبتذلة ، بدقة منهجية اكبر • فهم يبذلون قصارى جهودهم ، شأن الكلاسيكيين ، لهتك الحجب عن كل ظاهرة اقتصادية ، ولعدم التهرب من اي سؤال ، ولتقديم المواد بهدف بناء منظومة متماسكة ، والطابع التبريري التقريظي لهذه المنظومة لا يتجلى في الاستنتاجات بقدر ما يتجلى في المنهج وفي فرضيات نقطة الانطلاق • والنظام متماسك ، لكنه منفصل عن الواقع ، عاجز عن تفسير قوانين تطوره ، بل عاجز حتى عن تفهمه في سكونيته •

كانت كل نظرية للقيمة ، من بيتي الى ريكاردو وماركس ، موضوعية ، اي انطلقت في التحليل الاخير من الانتاج • وكانت القيمة تتحدد بتكاليف الانتاج او تتأرجح حولها • وكان تأثير الطلب على القيمة منفيا من حيث انه متحولة مستقلة • وحتى عندما كان يؤخذ بصورة غير مباشرة بعين الاعتبار ، فانه كان يظهر على انه تابع بصورة غير مباشرة للانتاج نفسه ، ما دام المفروض ان جميع الدخول تخلق في الانتاج • والواقع ان كل النظرية الكلاسيكية كانت متجهة لهذا السبب نحو تركيب التصورات الاقتصادية الصغرى والتصورات الاقتصادية الكبرى ، التركيب الذي استطاع ماركس وحده أن ينجح فيه •

وبالمقابل فان المدرسة الكلاسيكية المحدثة تتطرق الى المشكلة بصورة مغايرة تماما • فهي مدرسة اقتصادية صغرى خالصة تعتبر ان القيمة يمكن ويجب ان تحدد بالنسبة الى كل بضاعة منظورا اليها على حدة • وهي تعتبر هذه القيمة مرتبطة لا بتكاليف الانتاج وانما بالتأثير المستقل ذاتيا للطلب على تكاليف الانتاج هذه * • وتنقض انفصال القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية ، نقطة انطلاق المدرسة الكلاسيكية • وتؤكد على العكس ان القيمة التبادلية تابعة في جوهرها للقيمة الاستعمالية ، لنفع البضاعة •

لكن ما السبيل الى قياس هذا النفع ؟ ان الكلاسيكيين المحدثين يصطدمون هنا بصعوبة صادفها جميع أسلافهم ، من ارسطو الى جان ـ باتيست ساي

---

* حاول ألفريد مارشال ان يحقق تركيبا انتقائيا بين نظرية عن القيمة تنطلق من الانتاج وبين نظرية عن القيمة تنطلق من « العرض المستقل ذاتيا » .

مرورا بالراهب الفرنسي بوريدان والموسوعي كونديلك • فاذا سألت : « ما نفع هذه السكين لك ؟» ، أجابوني : « نفع كبير » ، او « انني بحاجة ماسة اليها » ، أو ايضا : « لست بحاجة اليها البتة » • وما من أحد يجيب على هذا السؤال مشيرا الى كمية ، الى قياس ما للقيمة الاستعمالية • ونظرا الى استسلام الحدّيين الى عجزهم عن التعبير عن القيمة الاستعمالية كميا، نجدهم قد التجؤوا الى تعبير كمي عن الحاجات التي يفترض في القيمة الاستعمالية ان تسدها • فهم ينشئون سلالم فردية للحاجات ، ولهذا توصف هذه المدرسة عن حق بأنها ذاتية النزعة ما دامت نقطة انطلاقها اعتباطية وذاتية محضة • وكما قال رودولف هيلفردينغ : بينما ينطلق ماركس والكلاسيكيون من الطابع الاجتماعي لفعل التبادل ويعتبرون القيمة التبادلية رابطة موضوعية بين ملاك (منتجي) شتى البضائع ، ينطلق الحدّيون من الطابع الفردي للحاجات ويعتبرون القيمة التبادلية رابطة ذاتية بين الفرد والشيء (٧٤) •

بيد ان التعبير الكمي عن الحاجات لا يحل ايضا الاشكال • فبديهي ان الانسان بحاجة الى الخبز والماء أكثر من حاجته الى الماس • ومع ذلك فان قيمة الماس التبادلية اكبر من قيمة الخبز • وهو ايضا بحاجة أشد الى الهواء الذي ليس له ـ عادة ـ اي قيمة تبادلية • ولهذا فان النظرية الكلاسيكية المحدثة تؤكد : ليست شدة الحاجة في حد ذاتها هي التي تحدد القيمة ، وانما شدة القسم الاخير غير الملبى من الحاجة •

وتنشيء المدرسة الكلاسيكية المحدثة ، انطلاقا من هذا التصور العام ، سلسلة من المنحنيات التي تحدد نقاط تقاطعها شروط التوازن : منحنيات العرض والطلب التي تحدد الأسعار الموازنة ، منحنيات التعادل والاسعار وكميات البضائع المطلوبة على مستويات مختلفة من الدخول ، منحنيات التكاليف الحدّية التي تحدد للمقاولين مستويات الانتاج التي تضمن الحد الاقصى من الارباح ، منحنيات الاجور المعروضة و « عدم نفع العمل » التي تحدد طلب الاستخدام ، منحنى معدل الفائدة المعروض والربح المتوقع الذي يحدد حجم التوظيفات ، منحنى الكتلة المتراكمة من الرساميل وكتلة الرساميل النقدية الشاغرة الذي يحدد معدل الفائدة ، وهكذا دواليك • واخيرا فان

النظام كله متوازنتوازنا سكونيا تاما ، باعتبار ان «الربح» نفسه قد اختفى، على الاقل لدى فالراس ، ما دامت قيمة النتاج الحدي ـ التي تحدد قيمة كل انتاج ـ تنحل الى رأسمال مهتلك وأجر وفائدة وريع عقاري في شروط المزاحمة الشاملة (٧٥) •

وهكذا نصل الى نظرية حدية عن التوازن العام لخصها احد المؤلفين على النحو التالي :

« ان المقاول في نظام المزاحمة يزيد ، على ما يقال لنا ، استخدام كل عامل انتاج الى ان تصبح الانتاجية الحدية لهذا العامل (النتاج الصافي المتحقق بفضل الوحدة المستخدمة الأخيرة) مساوية لسعر العامل في السوق ، ويزيد انتاجه الى ان تصبح كلفة النتاج الحدية (كلفة الوحدة الاخيرة) مساوية لسعر النتاج •

« في وضع كهذا ، تكون التلبيات التي يحصل عليها المستهلكون على أعلى ما تكون ، نظرا الى أن كل تحويل لعامل انتاج يفضي الى تناقص في « القيمة » التي يخلقها هذا العامل • فاذا كان عامل الانتاج هذا شغيلا ، على سبيل المثال ، فانه ينتج في الساعة ، حيثما يعمل حاليا ، « قيمة » مساوية لأجره • واذا حول الى مكان آخر ، فانه سينتج أقل بقليل • وبالفعل ، انه « سيضاف » الى مجموعة الشغيلة ، تكون انتاجيتهم مساوية أصلا للأجر ، بحيث ان انتاجيته هو ستكون بالضرورة ادنى بعض الشيء » (٧٦) •

ان اريك رول على حق عندما ينتقد اطروحة بوخارين الميكانيكية النزعة القائلة ان المدرسة الحدية تعكس المصالح الخاصة لفئة جديدة من اصحاب الريوع ظهرت في قلب البورجوازية (٧٧) • لكن بوخارين محق هو الآخر عندما ينوه بأن المدرسة الحدية تتبنى وجهة نظر صاحب ريع ، او بتعبير أدق وجهة نظر رأسمالي منسحب من دائرة المنشأة • ذلك ان هذه المدرسة تنطلق من استهلاك الأفراد بدلا من ان تنطلق من الانتاج الاجتماعي ، كما يفعل الكلاسيكيون وكما يفعل ماركس (٧٨) • وليس من قبيل الصدفة ان تكون الأمثلة التي يعتمدها مؤسسو المدرسة الكلاسيكية المحدثة مستمدة كلها تقريبا من انتاج الكماليات •

ان هذا الطابع الخاص للمدرسة الكلاسيكية المحدثة يؤكده ايضـــا عجزها لحقبة طويلة من الزمن عن تحديد القيمة الحدية لسلع الانتاج • وهي لم تتوصل الى ذلك ، في النهاية ، الا مع بوهم – باورك ، بلجوئها الى مفهوم « التواء » الانتاج الذي يشتد كلما كثرت سلع الانتاج ، « التواء » ينبغي « دفع ثمنه » • وهي عاجزة علاوة على ذلك عن ان تفسر كيف تنبثق مـن تصادم ملايين « الحاجات » الفردية غير المتشابهة لا أسعـار موحدة النسق فحسب ، بل أيضا اسعار مستقرة طيلة مراحل طويلة حتى في شروط مزاحمة حرة تامة ❊ • والواقع ان تقنية « الحد » تفسر التحولات العارضة والقصيرة الأمد اكثر مما تفسر الثابتات والتطور الاساسي للحياة الاقتصادية • ومما له دلالته ان مؤلف فالراس الاساسي ينطلق من مثال البائعين والشارين «المستعدين للمزاد» ، اي المضاربين في البورصة (٧٩) ❊❊ •

واليوم يعترف معظم الاقتصاديين من تلقاء أنفسهم بأن نظـام التوازن الكلاسيكي المحدث منفصل تمام الانفصال عن الواقع (٨٠) • فهذا النظام لا يعترف بالاطارات التأسيسية الخصوصية للرأسمالية التي تلغي من الأساس فكرة تحدد الأجر بـ « نتـاج الوحدة الاخيرة مـن الوقت الذي يفضل العامل (!) ان تنتقل ملكيته الى غيره على ان يكرسه لأوقات فراغه » ❊ • وهو لا يعترف بالطابع الديناميكي للمزاحمة وبما تحدثه من اختلالات مستمرة

❊ كما انها لا تفسر سبب وحدة سعر الخبز بالنسبة الى العاطلين الجائعين واصحاب الملايين على حد سواء ، في حين ان « النفع الحدي لوحدة اضافية » اكبر بألف مرة بالنسبة الى اولئك منه بالنسبة الى هؤلاء .

❊❊ هذا المثال يتيح لنا ان نضع اصبعنا على جوهر خطأ الحديين ، مـا دام سعر الاسهم في البورصة غير **متحدد** البتة بـ « قانون العرض والطلب » . فأكثر ما يفعله هذا « القانون » هو انه يجعل **سعر الاسهم يتأرجح حول محور،** ونعني به رسملة الربائح المتوقعة . كذلك فان « قانون العرض والطلب ، يجعل أسعار البضائع في السوق تتأرجح حول **قيمتها** التـي تتحدد بكمية العمـل الضرورية اجتماعيا لانتاجها .

❊ ان النظرية الكلاسيكية المحدثة التي تحدد « دخل عوامل الانتاج الثلاثة » بـ « انتاجيتها الحدية » ليست سوى تعميم مخاتل للنظرية الريكاردية عن الريع التفاضلي : انظر الفصل التاسع ، القسم الاخير .

في التوازن • انه نظام سكوني في جوهره ولا يأخذ الديناميكية بعين الاعتبار الا بوصفها على الاكثر عنصرا يخل بالتوازن، في حين ان التوازن في الواقع ليس الا لحظة عابرة من حركة اقتصادية قولنجية دائمة التأرجح • وهو لا يستطيع أن يفسر لا الازمات الدورية ولا الازمات البنيانية • واذا ما دفعنا به الى نتائجه المنطقية القصوى ، قادنا حتى الى نفي ظاهرة الامبريالية ، او بتعبير أدق الى نفي أي صلة لها بقوانين تطور الرأسمالية (٨١) * •

والنظرية الكلاسيكية المحدثة ليست منفصلة عن مجمل الواقع الاجتماعي فحسب ، بل هي منفصلة ايضا عن الواقع العملي اليومي • فمن الممكن البرهنة تجريبيا على نظرية القيمة ـ العمل ، ولو بمعنى أن جميع عناصر تكاليف انتاج بضاعة ما تميل ، في التحليل الأخير ، الى ان ترتد الى العمل ، والى العمل وحده اذا مضينا بالتحليل حتى نهاياته • وبالرغم من جميع تعاليم المدرسة الكلاسيكية المحدثة ، ما يزال المقاولون الرأسماليون يحسبون اسعار كلفتهم على هذا الاساس ** • وعندما يحاولون اجراء حسابات مقارنة عن الانتاجية ، فانهم يجرونها ايضا بمساعدة معيار « كمية العمل » ، وبمساعدته وحده (٨٤) •

« الثورة الكينزية »

ان النظرية الحدية عن القيمة والمدرسة الكلاسيكية المحدثة التي قامت على أساسها قد سيطرتا على الفكر الاقتصادي البورجوازي طوال ثلاثة أرباع القرن • وكانت وظيفتهما الموضوعية وظيفة تبريرية ـ تقريظية بدون ادنى شك : تبرير البنى الرأسمالية بوصفها محتمة بهذا القدر او ذاك ، وتبرير الاجور والارباح والاسعار بوصفها نتيجة مبادلات جارية على قدم المساواة • وبقدر ما أن النهضة الرأسمالية التي وسمت بميسمها النصف الثاني من القرن

---

* انظر هذه النبوءة « المرموقة » لشومبيتر : « لكننا نستطيع ان نتوقع ان الولايات المتحدة ستظهر ، من بين جميع البلدان ، أضعف ميل امبريالي بدون ادنى شك » . (٨٢)

** « ان المنشآت ، كما بينت ذلك تحقيقات متنوعة ، ولا سيما تحقيق هال وهيتش ، لا تعرف كلفتها الحدية ، وتجري حساباتها على اساس الكلفة الوسطية الاجمالية ، مضافا اليها هامش متوقع من الربح » . (٨٣)

التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين كانت هي نفسها « حجة » في صالح الرأسمالية أقوى من اي بناء نظري ، فانالبورجوازية لم تشعر بالحاجة الى تيار اقتصادي مختلف عن هذه المدرسة التبريرية ــ التقريظية الخالصة .

بيد أن اجيالا عدة منالاقتصاديين لم تقنع بالاجوبة التيقدمتها المدرسة الكلاسيكية المحدثة ، وبخاصة علــى مشكلات التوظيف (معــدل الفائدة) والنقد (نظرية النقد الكمية) والازمات الدورية . وبدأت المدرسةالكلاسيكية المحدثة تتفتت في أضعف مظاهرها ، أي امام الصعوبات التي واجهتها على طريق صياغة نظرية دينامية ، نظرية عن النمو تنطلق من المعطيات الاقتصادية الصغرى للقيمة الحدية ، وامام صعوبة توفيق نظرية الأسعار المتحددة بالعرض والطلب * مع نظرية عن الاسعار المتحددة بكمية النقد المتداول .

وهكذا بيَّن الاقتصادي السويدي ويكسل منذ مطلع القرن خطأ فكرة معدل فائدة متحدد بعرض وطلب الرساميل ، معدل فائدة يرتفع الى حد يوقف معه الطلب عندما يكون هذا الطلب مشتطا ، ثم ينخفض الى حد يحفز معه الطلب عندما يكون هذا الطلب ناقصا . وقد بيَّن ويكسل ان معدل الفائدة المتوازن يتحدد بالعلاقة بين الادخار والتوظيف . وقد أوغل غونار ميردال ، تلميذ ويكسل ، الى أبعد من ذلك عندما فسر ان معدل الفائدة هذا يتعلق في الواقع بالربحالمأمول من التوظيف (٨٥) ، أي بمعدل الربح كما لدى ماركس.

واذا كان نقاد الرأسمالية هم وحدهم الذين اهتموا بظاهرات الازمات في القرن التاسع عشر ، فان طوغان بارانوفسكي بدأ ، منذ نهاية ذلك القرن ،

---

* من الممكن القول ان المدرسة الحدية لم تتمكن قط مــن حــل مشكلة « قيمة النقد الحدية » ، وانها بقيت ، من هنا بالذات ، ثنائية النزعة ، تجمع بين **نظرية ذاتية** عن القيمة وبين نظرية **موضوعية** عن النقد (على سبيل المثال ، النظرية الكمية) . وواضح ان زيادة في « مخزون النقد » لا تنقص بالضرورة « القيمة الحدية » لهذا المخزون ، كما ستفعل ذلك زيادة في مخزون القمح ، باعتبار ان النقد يمكن ان يستخدم في شراء بضائع متتالية تتجاوب مع حاجات **مختلفة** ذات شدة متعادلة . ونحن نجد الثنائية في الافتراض بان زيادة مخزون النقد تحدث بغتة ارتفاعا في الاسعار ، مندون ان تعدل القيمةالحدية للبضائع.
ان نظرية النقد الكمية تنطوي على فكرة ان الاسعار تصعد او تهبط اذا ما زادت كمية النقد المتداول او نقصت بدءا من مستوى توازن محدد .

وتحت تأثير ماركس المباشر ، بدراسة تجريبية للأزمات الدورية أفضت الى النظريات الحديثة عن الدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي . وقد استرشد بالاصل بجميع الادوات التي استحدثها ماركس ، ولا سيما تقسيم الانتاج الاجتماعي الى صنفين ، ومشكلة التجديد الدوري للرأسمال الجامد ، الخ .

وبعد طوغان ــ بارانوفسكي اتجه سبيتوف وأفتاليون وبوناتيان وميتشل وشومبيتر وآخرون الى دراسة ومحاولة تفسير المعطيات الاختبارية للأزمات. وفي عام ١٩١٧ أنشأت جامعة هارفارد معهدا متخصصا في دراسة التموجات الدورية (« لجنة هارفارد للبحث الاقتصادي ») . لكن كان لا بد من انتظار الازمة الاقتصادية الكبرى في ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ حتى تنعطف النظرية الاقتصادية الرسمية انعطافها الكبير نحو ما يجدر بنا أن نسميه بـ « الثورة الكينزية » .

وقد فعلت ذلك على كل الأحوال معترفة بافلاسها التام : فقد كتبت « المانشستر غارديان » في ١ ايلول ١٩٣١ تحت هذا العنوان الموحي « افلاس الاقتصاد السياسي » : « اننا نعرف سرعة حركة الكهرب خيرا مما نعرف سرعة تداول النقد . ونعرف عن دورة الارض حول الشمس ودورة الشمس في الكون اكثر مما نعرف عن الدورة الصناعية » .

هذه العلاقة السببية بين الواقع التاريخي المعاش وبين تغير الفكر الاقتصادي لا تتضح لدى احد كما تتضح لدى كينز نفسه . ففي مؤلفه « بحث في النقد » كان كينز ما يزال متعلقا بنظرية النقد الكمية ، ذلك البناء النظري المنفصل عن جوهر النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة . وكان ما يزال يعامل النقد ، تحت تأثير ألفريد مارشال ، على انه محض وسيلة تبادل، لا على انه ايضا وسيلة دفع ومخزون قيمة . وانما تحت تأثير الازمة المباشر حرر في عام ١٩٣٦ « نظريته العامة عن الاستخدام والفائدة والنقد » التي قلبت رأسا على عقب تلك التصورات التقليدية .

لقد كان مجموع معادلات التوازن التي أنشأها فالراس ينطوي نظريا على الاستخدام التام . فالمجتمع القائم على المزاحمة الحرة يتجه آليا نحو الاستخدام التام . والبطالة الوحيدة الممكن تصورها في مثل هذا الاطار هي بطالة الاحتكاك . فاذا ما انفجرت ازمات ، كان سببها الأساسي عائدا الى

ظاهرات اختلال نقدي وتوتر اعتماد مفرط التضخم • لكن كينز كان امـــام ناظريه مثال الاقتصاد البريطاني بين ١٩١٨ و ١٩٣٨ حيث بقي حوالي ١٠ ٪ من الطبقة العاملة بلا استخدام طوال عشرين عاما • وعلى هذا فمن الممكن ان يتواقت التوازن مع البطالة الكثيفة ، ولا بد بالتالي ان يكون هناك صدع في التفسير النظري الاكاديمي •

وقد اكتشف كينز هذا الصدع في الوظيفة المزدوجة للنقد الذي يمثل في آن واحد وسيلة تبادل ووسيلة دفع وطلبا (امكانيا) للبضائع في السوق • والحال ان الأسر والشركات تستطيع ان تتخذ قرارين بصدد مبالغ المال التي في حوزتها : قرار صرفها (استهلاكها) او قرار اكتنازها • وما دام حجم الطلب يحدد مستوى النشاطات الاقتصادية ، فان هذا المستوى سيتقلب بوجه خاص مع الميل الى الاستهلاك ، أي تبعا لانفاق مجمـل الدخول أو لا (٨٦) • ولما كانت الأسر تنفق بوجه عام القسم الاكبر من دخولها ، فان تموجات مصاريف الشركات ــ التوظيفات ــ هي التي تحدد في التحليل الأخير حجـم الطلب والاستخدام والانتاج •

ان النظرية الكينزية هي نظرية عن الدخل ، ما دام توزيع الدخل يحدد في التحليل الأخير مستوى الاستخدام • ولما كان توزيع محـدد للدخل أو للطلب أمرا لا غنى عنه لتحقيق الاستخدام التام ، فان كينز يقترح ان تتدارك المصاريف العامة قلة التوظيفات الخاصة عندما يكون هناك هبوط في الدخل وبطالة كثيفة • وبالاصل وبفضل عمل المضاعف * ، يزيد كل مصروف عام الدخـل القـومي بمبلغ أكبـر منـه هو نفسه • وهكـذا تنشأ نظـــرية « deficit - spending » ، اي نظرية المصاريف العامة الاضافية التــي تسمح بـ « عمل مضخة الرواج » •

ومن هنا يقطع كينز الصلة بصورة جذرية مـــع مجموعة كاملة مـــن المعتقدات المقبولة بوجه عام في عصره : المعتقد الذي يقول ان الازمة ــ حتى أزمة ١٩٢٩ ! ــ يمكن التغلب عليها فيما اذا كان في الامكان أن ••• تهبط الأجور الى حد متدن بما فيه الكفاية لتجعل الانتاج مربحا من جديد بالنسبة

---

* أنظر شرحه في الفصل الحادي عشر .

الى المقاول (من غير اجابة على سؤال : من سيشتري هذا الانتاج ؟) ، والمعتقد القائل بأن من الواجب الحفاظ على استقرار النقد بأي ثمن ، والمعتقد القائل بأن كل دخل لا بد ان يصرف في النهاية ، و « قانون المنافذ » ، الخ •

ان الدلالة التاريخية لهذه القطيعة واضحة جلية • فهي بمثابة انعطاف للاقتصاد السياسي البورجوازي الذي يصبح ذرائعيا بعد ان كان تبريريا ــ تقريظيا • فالمطلوب الآن انقاذ الرأسمالية عمليا (اطالة أمد وجودها) لا تبريرها نظريا ، وذلك عن طريق تخفيف عنف التموجات الدورية • وبذلك تصبح الرقابة الاجتماعية على الدورات الاقتصادية ضرورة سياسية ، أسواء في داخل البلاد ام على الصعيد الدولي • والمشكلة العملية الاساسية لجيلنا الخاص هي مشكلة الابقاء على مستوى الاستخدام ، وقد اصبحت موضوع الاهتمام الرئيسي للنظرية الاقتصادية (٨٧) • والحق ان كينز وتلامذته ينشدون هدفا عمليا : تنظيم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق ذلك التخفيف • وشواغلهم النظرية كافة تتطلع الى هذا الهدف وهم يضربون كشحا عن المشكلات النظرية البحتة بصورة لا تني تزداد قطعا وجزما • وتلميذ كينز الرئيسي ، صامويلسن ، يكتفي بالانطلاق من «واقعة عوامل الانتاج الثلاثة» في موجزه « علم الاقتصاد » ، وهو لا يكلف نفسه حتى مشقة صياغة نظرية عن القيمة •

ان المدرسة الكينزية الذرائعية هي في جوهرها مدرسة اقتصادية كبرى • فهي تركز اهتمام السلطات العامة وتدخلها المحتمل على الكتل الاقتصادية غير المتجانسة ، بهدف انقاذ الرأسمالية • ولا تعير بالا لقيمة البضائع او سعرها الفردي • ولقد سمح الانعطاف الحاسم للاقتصاد السياسي الرسمي نحو النظرية الاقتصادية الكبرى بتعميق نظرية الدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، وأنتج ، بواسطة الاقتصاد الرياضي ، سلسلة من تقنيات جديدة للبحث والتنبؤ والتخطيط الاقتصادي ، هي نافعة ، ان لم نقل اكثر نفعا ، لمجتمع ألغى الرأسمالية مما للمجتمع الرأسمالي نفسه •

ان هذه العناصر الايجابية المتضمنة في « الثورة الكينزية » يجب ألا نماري فيها ، وهي تشكل بالأصل ، بوجه عام ، وموضوعيا على الاقل ، عودة

الى التصورات الكلاسيكية ، ان لم نقل تصورات ماركس . فنقد كينز لنظرية المنافذ ولنظرية النقد الكمية موجود في جوهره لدى ماركس ، بل حتى نظرية الفائدة القائمة على افضلية السيولة تستمد أصولها من ماركس .

بيد ان كينز يظل ، في العديد من المجالات ، حبيس التصورات المغلوطة للمدرسة الحدية الكلاسيكية المحدثة * ، وذرائعيته تضعه في غالب الاحيان في خدمة الطبقة البورجوازية ، وبخاصة عندما يؤكد تفضيله لرفع الاسعار (التضخم المعتدل) ، ما دامت معارضة العمال لانخفاض الأجور الواقعية بنتيجة ارتفاع الاسعار أضعف بكثير من معارضتهم لتخفيض الأجور الاسمية (٨٩) .

ثم ان كينز يعتبر « تنبؤات المقاولين » العامل الحاسم في السير الدوري للاقتصاد ، من غير ان يتساءل عم اذا لم تكن هذه «التنبؤات» متعلقة في التحليل الاخير بعوامل موضوعية ، كتطور معدل الربح على سبيل المثال . وهو يستمر في الكلام دونما تمييز عن « الدخل » و « الادخار » من غير ان يوضح التمايز الجوهري بين دخل الشغيلة الذي نادرا ما يدخر (كل ادخار عمالي هو ، حرفيا ، استهلاك مرجأ) وبين الادخار الرأسمالي الذي يملك هو وحده الخيار بين التوظيف والاكتناز . وهو يحد على نحو مبالغ فيه من أهمية ظاهرة الاكتناز ، مع انه يفهم هذه الاهمية المجهولة عمليا من قبل الحديين ، بتعريفه التوظيفات على انها « كل زيادة في المقتنيات مهما يكن شكلها» (٩٠) ، الشيء الذي يرجعنا الى معادلة التوازن : الادخار = التوظيف،

---

* ينبغي ان ننوه مع ذلك بواقع ان كينز قد حاول ، في احد المواضع على الاقل ، ان يعود الى نظرية القيمة ــ العمل . فقد كتب :

« اننا نفضل بالتالي المذهب ما قبل الكلاسيكي القائل ان **العمل** هو الذي **ينتج** كل شيء ، بمساعدة ... التقنية كما يقال اليوم ، وبمساعدة الموارد الطبيعية التي هي حرة او متقلة بريع تبعا لندرتها او وفرتها، واخيرا بمساعدة نتائج العمل الماضي التي لها هي الاخرى سعر متفاوت تبعا لندرتها او وفرتها (نحن ما زلنا حتى الآن في اطار الاقتصاد السياسي المبتذل والانتقائي) . ومن المفضل اعتبار العمل ، بما فيه بالطبع الخدمات الشخصية للمقاول ومساعديه ، عامل الانتاج الوحيد ، على اعتبار ان التقنية والموارد الطبيعية والتجهيزات والطلب الفعلي تشكل الوسط المحدد الذي يعمل فيه هذا العامل » . (٨٨)

في حين انه كان يكفي الاعتماد على مفهوم التوظيف المنتج لتتعزز المحاكمة العقلية كلها تعززا مرموقا • واخيرا فانه ، في الوقت الذي ينحي فيه باللوم والتقريع الشديد على المدرسة الحدية التي تقوم على فرضية الدخل الثابت غير المبرهن عليها ، يعتمد هو نفسه على فرضية لا تقل خيالا عن «الحجم والكمية الراهنين للتجهيزات » ، مقرونة بمعدل ربح متحرك (٩١) ، في حين ان حركات هذا المعدل تتعلق على وجه التحديد بتطور الكتلة المتراكمة من الرأسمال الجامد ، وهذا ما يقبل به بالأصل في مقطع آخر • والحق أن وجهات نظره بصدد كل مشكلة تراكم الرأسمال وتوسع الادوات قد تأثرت كل التأثر بتجربة مرحلة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٥ في بريطانيا ، التي كانت مرحلة ركود نصفي •

الاقتصاديون الرياضيون

ان نظرية الدخل والدورة الاقتصادية التي قالت بها المدرسة الكينزية أفضت الى المجهود المبذول لتشيل النظام في شكل نماذج رياضية • وهكذا وصلنا بسرعة ، منذ اواخر الاعوام الثلاثينيات وبداية الاعوام الاربعينيات ، الى النماذج الاقتصادية الكبرى لدراسة الدورة (لا سيما النماذج القائمة على المضاعف والمسرّع) * ، ثم الى نماذج النمو الاقتصادي القائم على معامل الرأسمال ، واخيرا الى جداول الدخول ـ الخروج وحسابات البحث العاملي • وهذه التقنيات ، التي جرى تبنيها بصورة جزئية ومتقطعة في الاقتصاد الرأسمالي ، لن تعرف نهضتها الواقعية الا في اطار اقتصاد مخطط ومشرك ، حيث يكون نفعها غير قابل للجدال ، ولا سيما عندما يكون المطلوب حل مشكلات ميكانيكية ملحة (الاختيار بين شتى مشاريع التوظيف في هدف أولوي واحد ، الاحلال التدريجي للطرائق التقنية الجديدة محل الطرائق الجارية ، تحديد الطابع المتخلف بهذا القدر او ذاك لبعض المناطق وتحديد أنسب شكل للتوظيف لتدارك هذا التأخر ، الخ) • ولقد كان رفض استخدام هذه التقنيات في الاتحاد السوفياتي ، في العهد الستاليني ، مبررا بأسباب نظرية كاذبة لا قيمة لها البتة ، وألحق الكثير من الضرر بالتطور الاقتصادي لهذا البلد •

---

* انظر الفصل الحادي عشر .

لكن اذا كان الاقتصاد الرياضي تقنية مفيدة ، فهو ليس سوى تقنية ، بل تقنية مساعدة • فهو لا يستطيع ، في حد ذاته ، لا ان يطرح مشكلات ، ولا ان يوجه السياسة الاقتصادية • ويبقى دوما في خدمة منظور وسياسة محددين مسبقا • وكل محاولة لاسباغ اهمية مبالغ فيها على هذه التقنية ، او لعزو قيمة معممة ، بله مطلقة ، الى نتائج الابحاث الاقتصادية الرياضية ، ستؤدي بالضرورة الى التباسات وأخطار أكيدة •

فالتقنية الاقتصادية الرياضية هي قبل كل شيء تقنية تبسيط • وهي مضطرة الى العمل ببعض معطيات ، ببعض متحولات معروفة وقابلة لأن تحول الى كمية (٩٢) • وعليها دوما ، شأن النظرية الكلاسيكية المحدثة ، ان تعمل مع هذا التحفظ المشهور : ان كل شيء يبقى متعادلا في موضع آخر • لكن اذا لم يكن لهذا التحفظ من اهمية في سياق نظري محض ، فانه يصبح حاسما عندما لا تعود المسألة مسألة تأملات مجردة وانما مسألة توقعات محددة بهدف العمل • ان نتيجة كل حساب اقتصادي رياضي يجب أن تعتبر مادة خاما ينبغي ان يطبق عليها تحليل جدلي اكمل بكثير يأخذ بعين الاعتبار عددا كبيرا من المتحولات والعوامل الثانوية التي يكون الحساب نفسه قد استثناها •

ثم ان كل حساب اقتصادي رياضي يكون محددا مسبقا بمنظور من يتولى صياغة المعادلة • فمن الممكن ان يتفاوت اختيار معامل الرأسمال الذي تقوم عليه الحسابات تفاوتا كبيرا تبعا لقبول او عدم قبول الفرضية القائلة بأن هناك تفاعلا بين مستوى الاستهلاك ومردود التوظيف المتوقع ❋ • والاختلاف في تقدير قيمة المضاعف بمقدار كسر عشري واحد يمكن ان يقود الى فروق كبيرة في النتائج المتوقعة • كما ان تبني نظرية القيمة ـ العمل او عدم تبنيها ، وتحديد الدخل القومي بدلالة هذه النظرية ، سيقود الى مخططات مختلفة والى أفضليات مختلفة في حل المعادلات لتحديد معدل النمو الأمثل • ونتيجة حساب النمو الممكن للدخل القومي بالنسبة الى كل نسمة من السكان في بيئة متخلفة يمكن ان تختلف بنسبة ضعف او ضعفين ، تبعا لاعتبار السكان مجرد

❋ انظر الفصل السادس عشر •

أفواه تتطلب الطعام او لاعتبارهم ايضا قوة عمل كامنة ينبغي تعبئة امكانياتها الخلاقة .

ان على الاقتصاد الرياضي ان يبقى تابعا لنظرية اقتصادية عامة . وعندما يخطر له ان يستقل عن هذه النظرية ، فانه مهدد بأن يقود الى نتائج كاذبة . وقد فهم كينز ذلك حسن الفهم ، هو الذي كتب في مساجلة مشهورة مع تنبرجن :

« هل أنا محق اذ أفترض ان منهج التحليل بواسطة الارتباطات المتبادلة المتعددة (اي المنهج الاحصائي) يتعلق بصورة اساسية بقدرة الاقتصاديين لا على تقديم لائحة بأسباب دالة ، لائحة تكون صحيحة حيثما ذهبت، فحسب، بل ايضا على تقديم لائحة كاملة بها ؟ لنفترض ، على سبيل المثال ، اننا اخذنا بعين الاعتبار ثلاثة عوامل . ففي مثل هذه الحال ، لا يكفي ان تكون عللا حقيقية ، انما ينبغي ايضا ألا يكون هناك عامل دال آخر . واذا ما وجد عامل كهذا لم يؤخذ بعين الاعتبار ، فان المنهج لا يعود قادرا على اكتشاف الاهمية الكمية النسبية للعوامل الثلاثة الاولى . واذا كان الامر كذلك ، فهذا يعني ان المنهج غير قابل للتطبيق الا عندما يكون الاقتصادي قادرا سلفا على تقديم تحليل عيني وكامل بشكل لا يقبل نقاشا للعوامل الدالة . اذن فليس هو بمنهج كشف ولا بمنهج نقد » (٩٣) .

نسخة تبريرية ــ تقريظية عن الماركسية

ان أخصب حقبة من حقبات تطور النظرية الاقتصادية الماركسية تمتد بين ١٨٩٤ و ١٩١٤ . فبعد نشر الجزئين الثاني والثالث من « الرأسمال » بجهود ف . انجلز وتشانهسا ، وبعد نشر « تاريخ المذاهب الاقتصادية » (« نظريات حول فائض ــ القيمة ») من قبل كاوتسكي ، في جو من انطلاقة سريعة للحركة العاملة ومن صراع ايديولوجي حاد بين « الماركسيين » و « التحريفيين » ، ظهرت بالتعاقب مؤلفات لينين عن تغلغل الرأسمالية في روسيا ، وكاوتسكي عن الرأسمالية في الزراعة ، والدراسات الاولى لبارفوس عن الامبريالية ، والمساجلات بين « الماركسيين الشرعيين » الروس بصدد نظرية الازمات ، ثم شهدت هذه الحقبة تتويجها في « الرأسمال المالي »

لرودولف هيلفردينغ و « تراكم الرأسمال » لروزا لوكسمبرغ ، اللذين تبعتهما بالاصل سلسلة مقالات ونشرات نقاش وتبسيط هامة لكاوتسكي واوتو باور وبانيكوك ولينين (« الامبريالية ، آخر مراحل الرأسمالية ») • ومجموعة هذه الدراسات تشكل « تجديدا » للماركسية ازاء التحولات البنيانية التي طرأت أسواء على السوق العالمية ام على البلدان الامبريالية نفسها في عصر الاحتكارات ، تلك التحولات التي امكن لماركس وانجلز ان يستشفاها لكن التي ما أتيح لهما الوقت لتحليلها بالتفصيل •

والحقبة الثانية من تطور النظرية الاقتصادية الماركسية ، وهي حقبة اقل خصوبة من الاولى ، تمتد بين نهاية الحرب العالمية الاولى وبداية الازمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩ ــ ١٩٣٣ • وقد تركزت على صنفين من المشكلات : مشكلات المجتمع الانتقالي من الرأسمالية الى الاشتراكية (اي الاقتصاد السوفياتي) ومشكلات الامبريالية • وينبغي ان ننوه ، بالنسبة الى الصنف الاول ، بمؤلفات بوخارين وفارغا و بـ «الاقتصاد الجديد» لبريو براجنسكي وبالموجز الاول للاقتصاد السياسي السوفياتي من تأليف لابيدوس واوسترو فيتيانوف وبمقالات اكثر تخصصا لستروميلين وتروتسكي وغاتوفسكي وآخرين • وفي الصنف الثاني نجد بوجه خاص مؤلفات هنريك غروسمان وفريتز شتيرنبرغ واوتو باور •

لكن في نفس الوقت الذي تجلى فيه افلاس الاقتصاد السياسي البورجوازي التقليدي بوضوح ، وقام فيه الفكر الاقتصادي البورجوازي بانعطافته الذرائعية الكبرى ، عرفت النظرية الاقتصادية الماركسية هي الاخرى ، بدلا من ان تحقق قفزة جديدة الى الامام ، تحولا ذرائعيا ، على الاقل في الاتحاد السوفياتي وفي جميع الاوساط التابعة له • فمن أداة للبحث عن الحقيقة الموضوعية انحطت الى دور التبرير البعدي للقرارات السياسية او الاقتصادية المتخذة من قبل حكومة الاتحاد السوفياتي • واذا لم يكن لدراسة تبريرات « انعطافات » هذه السياسة المتنوعة والمتعاقبة غير أهمية تاريخية بحتة بعد اليوم ، فهذا لا يصح ايضا بالنسبة الى التشويهات التبريرية ــ التقريظية التي أدخلت على جسم النظرية الاقتصادية الماركسية نفسها • وأهم

هذه التشويهات اثنان : مسألة تعريف المجتمع الاشتراكي ـ ولا سيما بالنسبة الى الانتاج البضاعي ـ ومسألة تعويض قوة العمل في مجتمع انتقالي بين الرأسمالية والاشتراكية (وكم بالاحرى في المجتمع الاشتراكي نفسه) •

ان نظرية القيمة ـ العمل تستوجب ان يختفي انتاج البضائع مع السوق، اي مع كل تداول للمنتجات لا يعود واجبا فيه على العمل البشري أن يلجأ الى حيلة التبادل ليمكن الحكم على ضرورته الاجتماعية أو عدمها (٩٤) • والمقاطع بهذا الصدد في كتابات ماركس وانجلز عديدة ولا تقبل لبسا : « نقد برنامج غوتا » (٩٥) ، رسالة انجلز الى كاوتسكي في ايلول ١٨٨٤ ، الخ • بيد ان اختفاء انتاج البضائع منوط بعاملين اثنين : تلاشي كل ملكية خاصة للمنتجات المتداولة ، كل ملكية مختلفة عن الملكية الجماعية ، وتلاشي الفاقة النصفية الذي يفسح المجال امام الغاء التبادل نفسه كوسيلة توزيع للمنتجات• ان هذين الشرطين ضروريان لانجاز بناء مجتمع اشتراكي •

ان الاطروحة الرسمية السوفياتية القائلة بأن بناء الاشتراكية قد انتهى واكتمل في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٣٦ ، بينما ما تزال مقولات « البضائع والقيمة والمال » سارية المفعول ، تمثل تحريفا للنظرية الماركسية حول المجتمع الاشتراكي • ويدافع « موجز الاقتصاد السياسي » المنشور في آب ١٩٥٤ ، والمتبني لمقال ستالين «المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي» ، يدافع عن هذه الاطروحة التحريفية نفسها (٩٦) • فهو يؤكد ان بقاء الانتاج البضاعي ناجم عن وجود شكلين من الملكية الاشتراكية ، ملكية الدولة والملكية الكولخوزية ، في حين ان بقاء الانتاج البضاعي هذا ناجم في الواقع عن التطور الناقص للقوى المنتجة • وهكذا امكن طرح وتطوير فكرة مجتمع اشتراكي ، مستوى تطور قواه المنتجة والمستوى الوسطي لحياته ادنى من مستوى البلدان الرأسمالية الاكثر تقدما • ومثل هذه الفكرة تتناقض مع الأطروحات الاساسية للماركسية •

ان الطابع التبريري ـ التقريظي لهذه التصورات جلي واضح • فهي قد صيغت بعديا لتبرير اطروحة سياسية قال بها قادة الدولة ، الاطروحة القائلة ان بناء الاشتراكية قد اكتمل في الاتحاد السوفياتي • وقد صيغت بصورة

خفيت معها عن انظار المواطنين السوفياتيين المسافة الهائلة التي كانت تفصل في ذلك العصر مستوى حياتهم عن مستوى حيـاة مواطني البلدان الرأسمالية الاكثر تقدما • وقد برر واضعو هذه الاطروحة ، بتبريرهم استمرار الانتاج البضاعي في ظل « الاشتراكية » ، برروا ايضا استمرار التفاوت الاجتماعي واستلاب العمل في ذلك « المجتمع الاشتراكي » الغريب •

والطابع التبريري ـ التقريظي أوضح ايضا في النظرية القائلة انالتعويض، في المجتمع « الاشتراكي » ، منظم تبعا « لكمية ونوعية العمل المقـدم الى المجتمع » • فهذه الصيغة غير موجودة في اي موضع من كتابات ماركس • بل على العكس ، فهذا الاخير يؤكد بوضوح ، في « نقد برنامج غوتا » ، بأن المنتجين، في المرحلة الاولى من المجتمع الاشتراكي ، لن يكافؤوا الا تبعـا لكمية العمل المقدمة وحدها (٩٧) • بـل ان انجلـز يشرح ، في « دحض ـ دهرينغ » ، لم ان التعويض تبعـا لنوعية العمـل ، المعقول فـي المجتمع الرأسمالي ، ما دام الافراد الخاصون يتحملون تكاليف حيـازة التخصص ، يفقد كـل معنى له في مجتمع اشتراكي تكون فيه هـذه التكاليف مشركة كليـا (٩٨) •

ان نظرية التعويض « تبعا لكمية ونوعية العمل المقدم » ليست تطبيقـا « خاصا » لقانون القيمة ـ العمل على مجتمع « اشتراكي » ، وانما هي محض تبرير فظ لفروق التعويض القائمة فعليا في الاتحاد السوفياتي وفي غيره مـن المجتمعات الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، في ظل هيمنة بيروقراطية ملحوظة * • وهي غير موجودة في أي موضع من كتابات جميـع النظريين

---

* معروف هو ذلك المقطع من « دحض ـ دهرينغ » الذي يسخر فيـه انجلز من ادعاء الاساتذة والمهندسين المعماريين الخ بوجوب الحصول على«علاوة استهلاك طفيفة» بالنسبة الى « سائقي العربات » . انظر ايضا ماركس وانجلز في « الايديولوجيا الالمانية » :

« لكن احد المبادىء الاساسية للشيوعية ، الذي تتميز به عن كل اشتراكية رجعية ، يكمن على وجه التحديد في التصور التجريبي القائم علـى طبيعـة الانسان ، التصور القائل ان الفروق في **الرأس** وفي الطاقات الفكرية لا تحدد البتة فروقا في **المعدة** وفي **الحاجات** الجسمانية. ومن هنا فان الصيغةالمغلوطة،

←

السوفياتيين في الاعوام العشرة الاولى من وجود الاتحاد السوفياتي : لا لدى لينين ، ولا لدى بوخارين ، ولا في اول « موجز للاقتصادي السياسي » من تأليف لابيدوس واوسترو فيتيانوف • ولم تظهر الى الوجود الا بدءا من عام ١٩٣٢ ، عندما بات المطلوب بالفعل ايجاد تبرير تقريظي للزيادة الفظة في اللامساواة الاجتماعية • ومذ ذاك تبنتها مؤلفات مدرسية رسمية لا يحصى لها عد ــ حتى في يوغوسلافيا ــ وتبناها ايضا مؤلفون غربيون حريصون على التكيف مع سياسة الدولة السوفياتية ، وهي معروضة في « موجز الاقتصاد السياسي » لعام ١٩٥٤ (١٠٠) •

لكن هذه النظرية التبريرية ــ التقريظية تصطدم بعقبة ظاهرة • فاذا كان من الممكن ، في المجتمع الرأسمالي ، اعتبار العمل المختص عملا « مركبا » (اي عملا بسيطا مضاعفا بمعامل يأخذ بعين الاعتبار نفقات اقتناء التخصص) ، الا انه لا يبتعد ابتعادا شاسعا عن هذا العمل البسيط • والحال ان التفاوت في الرواتب يظل كبيرا للغاية في الاتحاد السوفياتي ، وقد كان ضخما في العهد الستاليني * • وكان لا بد من ايجاد نظرية لتبرير هذا التفاوت • ولهذا كتب جون ايتون (١٠٢) ان « نوعية العمل المقدم » تقيِّم حسب النفع الاجتماعي للعمل المقدم • ويبدو ان أ• ليونتييف هو واضع هذه الاطروحة • لكن النظريين الذين تبنوها والذين ينسبون أنفسهم الى الماركسية قد داروا على انفسهم بمقدار ١٨٠ درجة • ذلك ان كل نظرية تحدد التعويض بـ « النفع الاجتماعي للعمل المقدم » ، وليس بمعيار موضوعي ، قابل للقياس ، تقطع الجسور نهائيا بينها وبين نظرية القيمة ــ العمل لتدخل في الواقع في معسكر

القائمة في شروطنا الراهنة ، القائلة بان « لكل حسب طاقاته » ، ينبغي ان تحول ، وذلك بقدر ما تنطبق على التمتع (على الاستهلاك) بالمعنى الضيق للكلمة ، الى صيغة « لكل حسب حاجاته » . وبعبارة اخرى : ان **الفرق** في النشاطات لا يعطي حقا في **اللامساواة** ، في امتياز ملكية او تمتع (استهلاك) » . (٩٩)

* عشية الحرب كانت اجور العمال المختصين تزيد حتى ثمانية اضعاف على اجور العمال غير المختصين ، في حين يؤكد ج. مانيفيتش في مجلة « قضايا اقتصادية » بان « الشغيلة الاحسن تعويضا » يكسبون « اكثر بكثير » من العمال المختصين . (١٠١)

نظرية ذاتية النزعة عن القيمة • ولا ريب في أن أطروحة تسعى بصراحة الى تبرير اللامساواة الاجتماعية لا بد ان تفضي بالضرورة الى مثل هذه النظرية• اذ أليس من باب النزعة الذاتية الخالصة التأكيد بأن « قانونا » اقتصاديا ما يملي ان يكون راتب الاميرال او راقصة الباليه الاولى أعلى بعشرين ضعفا من راتب عامل متوسط التخصص ؟ *

اذا كانت الماركسية تستبعد بحزم كل نظرية تقول بأن « كمية ونوعية العمل » تحددان التعويض في مجتمع اشتراكي ، فانها تقبل عن طواعية باستمرار الفروق في التعويض في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بهدف الفعالية الاقتصادية ، ولا سيما بالنسبة الى الفنيين والمهندسين وغيرهم من الاختصاصيين الذين لا غنى عنهم (١٠٣) • لكن الماركسية تشرح بان المسألة ليست مسألة تطبيق لمبادئها وانما مسألة ابتعاد عنها (كما انها بالاصل مسألة ابتعاد عن نظرية القيمة ــ العمل) ، وبأن هذا الابتعاد يجب ان يزول مع الزمن • وتشرح علاوة على ذلك بان هذا الابتعاد هو مصدر دائم للفساد ولانحلال الاخلاق ولسيطرة البيروقراطية ، وبأنه من الواجب ان تتخذ تدابير اجتماعية واقتصادية ضرورية للحد بقدر الامكان من التشويه البيروقراطي الذي ينجم بصورة لا مفر منها عن هذه الظاهرة (١٠٤) •

التطورات الجديدة في الفكر الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي

كانت المداولة الكبرى حول التصنيع في الأعوام العشرينيات آخر فرصة لتطور الفكر الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي بعد قيام العهد الستاليني • أما في الثلاثينيات والأربعينيات فقد ضرب الخناق حول كل تطور مستقل ذاتيا للفكر النقدي • وتحولت الماركسية ، بنتيجة انحطاطها الى نظرير تبريرية ــ تقريظية ، الى سكولائية عاجزة عن مواجهة المشكلات الواقعية والجديدة اللهم الا عن طريق التلاعب العقيم بالشواهد .

---

* ان نظريين من الشاكلة نفسها يبتعدون اكثر ايضا عن نظرية القيمة ــ العمل ، عندما يزعمون انهم « يقيسون » كمية و « نوعية » الاعمال التي لا تنتج، من حيث التعريف ، قيمة ، شأن اعمال الاداريين والعلماء الخ .

لكن تقدم الاقتصاد والتقنية السوفياتيين طرح على بساط البحث مشكلات لم تفلح السكولائية في حلها • وهكذا شهدنا ، حتى قبل وفاة ستالين ، نهضة (بالغة الحذر بالطبع) في البحث الاقتصادي المستقل ذاتيا أدت الى مساجلة متميزة بحد ادنى من الحرية النقدية : المساجلة بصدد الاختيار بين شتى مشاريع التوظيف (١٠٥) •

وبعد وفاة ستالين ، وبوجه خاص بعد احتلاك اصلاحات العهد الخروشيفي ❊ ، عرف الفكر الاقتصادي السوفياتي نهضة حقيقية • فقد ظهر عدد هام نسبيا من المؤلفات التي كانت لها مساهمات مجددة • ولكن اتجاهها الرئيسي كان اتجاها ذرائعيا • والحق أن مؤلفين من امثال كانتوروفيتش ونوفوجيلوف ونمشينوف وماليشيف الخ ما كانوا مهتمين باكتشاف القوانين الاقتصادية لعصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بقدر ما كانوا مهتمين بايجاد حلول للمشكلات العملية • ويحتل مكانة الصدارة بين هذه المشكلات مشكلة التحديد العقلاني للاسعار ❊❊ •

كان الرياضي كانتوروفيتش قد أدخل الى الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٣٩ تقنية التنهيج الخطي والبحث العاملي • وكان قد حاول اعادة الاعتبار الى استخدام الحساب التفاضلي والنظرية الحدية لحل المشكلات الاقتصادية الصغرى • وفي المناقشة حول الاسعار التي تجددت في الاعوام الخمسينيات ثم في الاعوام الستينيات ، بقيت المساهمة النظرية لمدرسة كانتوروفيتش ــ نوفوجيلوف مساهمة مجردة للغاية • والواقع أن هؤلاء المؤلفين قد ركزوا هم أيضا جهودهم على بعض المشكلات العملية الابتدائية مثل النضال في سبيل ادخال « فائدة » (كلفة استخدام السلع الثابتة) في حساب سعر الكلفة• ومدرسة ماليشيف (المسماة بمدرسة سعر الانتاج) ، لا مدرسة كانتوروفيتش، هي التي كان لها الفضل في ولادة الجهود الاصلاحية (ليبرمان) الرامية الى اعادة الاعتبار الى دور قانون العرض والطلب في تحديد أسعار البيع بالمفرق •

❊ انظر الفصل الخامس عشر •

❊❊ انظر تلخيصا ممتازا لهذه المناقشة في كتاب هنري ديني وماري لافينيي • (١٠٦)

وما دام الامــر لا يتجاوز حدود تقنية بسيطة لتعقيل توزيــع السلع الاستهلاكية وتكييف انتاجها على نحــو أسرع واكثر فعالية مــع حاجات المستهلكين ، فمن غير الممكن معارضتها بأي اعتراض مسبق • لكــن السياق النظري والسياسي والاجتماعي الذي تم فيه تبني هذه التقنية هو سياق اعادة نظر جذرية في المقدمات الماركسية عن التخطيط الاقتصادي في عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية • وفي مثل هذا السياق تصبح تلك الاصلاحات مثقلة بالمخاطر على انسجام نظام التخطيط في مجمله •

ان ما يسعى اليه الاقتصاديون السوفياتيون في الواقع هــو نظام مــن التوازن التلقائي يسمح بالحصول على نتائج اقتصادية مثلى دونما تدخــل واع من قبل الانسان • ذلك ان هؤلاء الاقتصاديين ، المتذمرين عن حق من اشتطاط المركزية البيروقراطية ، والرافضين ، لأسباب سياسية ـ اجتماعية غنية عن الشرح والتفسير ، الرقابة الديموقراطية من قبل جمهــور المنتجين ـ المستهلكين ـ مع أن مثل هذه الرقابة هي الحل الأمثل ـ أقول ان أولئك الاقتصاديين لا يمكنهم الا أن يعيدوا الاعتبار تدريجيا الى آليــة السوق • وهكذا تصبح اثارة الحافز المادي لدى المنشآت وسيلة لتحقيق التوازن بين عرض السلع الاستهلاكية وطلبها • وغير قليل اليوم عدد المؤلفات النظريةالتي تقول بأن من واجب كل « شركة سوفياتية » أن « تبحث عن معــدل الربح الوسطي (١٠٧) » •

ولكن بدءا من هذه اللحظة تزداد اكثر فاكثر شدة ضغط التكنوقراطيين والمدراء « المعنيين ماديا » بـ « الحد الأقصى مــن الربح » باتجاه نقــل « التكوين الحر للأسعار » من دائرة السلع الاستهلاكية الــى دائــرة السلع الانتاجية • ذلك أن من بديهيات الامور أنه ما دامت أسعار السلع الانتاجية « أسعارا مفروضة فرضا اداريا » ، أي مــا دامت أدوات تخطيط لتوجيــه توظيفات المشاريع ، فان هذه الاسعار ستبقى بعيدة عن « الحد الاقصى من الربح » الممكن تحقيقه عن طريق « الاسعار الحرة » • ولكن بدءا أيضــا من اللحظة التي يصبح فيها قانون العرض والطلب هــو الناظم لأســعار السلع الانتاجية ، فان كل منطق التخطيط يأخذ بالتداعي والانهيار • ومــن ثم فان

التوظيفات ستتنكب طريق الأولويات المختارة عن وعي ، فلا يعـود لها من موجه غير « آليات السوق » • ولا حاجة بنا الى القول بأن مثل هذا الاتجاه الجديد للتوظيفات لن يزيد من عقلانية النظام الاقتصادي ، بـل سيدخل على العكس على هذا النظام العيوب الكلاسيكية لـ «المنشأة الحرة» الرأسمالية : تبذيرات من جراء الطاقات الفائضة عن الحاجة ، استخدامات مزدوجة، حركات جموح معممة ، بله فيض انتاج دوري وبطالة •

واذا كان تجدد المناقشة بين الاقتصاديين السوفياتيين قد ظل الى حد كبير محصورا بين أنصار الأطروحات « المحافظة » (أي المستوحاة من ممارسة العهد الستاليني) وأنصار الاطروحات « التجديدية » الضاغطة اكثر فاكثر في اتجاه تحريفي ، فان هذه الحقيقة تظهر في الوقت نفسه حدود انبعاث النظرية الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي • فحتى لو جازفنا بركوب مركب التعميم المشتط ، فاننا نستطيع القول بأن هاتين المدرستين على حـد سواء تعكسان مصالح البيروقراطية والتكنوقراطية على مستوى المنشآت • أما وجهـة نظر البروليتاريا فغائبة عن هذه المناظرة •

ويوم يتاح لوجهة نظر البروليتاريا هذه أن تصاغ وتتبلور ، فانها ستأخذ في حسبانها ، ولا بـد ، جميع المساهمات التقنية المعاصرة ، بمـا في ذلـك مساهمات الرياضيات العليا • ولكنها سترجع المشكلة في الوقت نفسه الـى أبعادها الحقيقية • والحق أن النمو الامثل للاقتصاد المخطط والمشرك لا يمكن اكتشافه عن طريق التلاعب بنوابض ناظمة دقيقة الصنع ، وبمعزل عن التدخل الواعي من قبل البشر • فمثل ذلـك النمو الأمثـل مشروط بالديموقراطية الاشتراكية ، وبالحوار والنقاش ، وبتجريب شتى الصيغ واختبارها في معمعة الحياة • وهو مشروط بوجه خاص برقابة الشغيلة الدائمة علـى استخدام الآلات والمواد الاولية والمنتجات الناجزة في قطاعات عملهم بالذات • ذلك أن هذه الرقابة هي في التحليل الاخير أداة أنجع بما لا يقاس من حسابات «الفائدة على الأرصدة الثابتة » مهما أوتي لهذه الحسابات من الدقة في اكتشاف طاقات الانتاج غير المستخدمة • وحتى يمكن استخدام هذه الأداة على أوسع نطاق ممكن ، لا يكفي اثارة حوافز الشغيلة ماديا (وهذا أمر ممكن في اطار تسيير

ذاتي عمالي) • بل ينبغي أيضا أن تتاح لهم الحرية الاجتماعية والسياسية كيما يمارسوا رقابتهم على أوسع نطاق ، وأن يوفر لهم مناخ البلاد السياسي التشجيع ، كل التشجيع ، للاندفاع في هذا الاتجاه ✻ •

نهاية الاقتصاد السياسي

ان كل علم هو وسيلة معرفة ، جواب على أسئلة مطروحة • والحال ان الأسئلة التي يحاول الاقتصاد السياسي ان يقدم عنها جوابا هي : ما القيمة ؟ من أين يتأتى الرأسمال وفائض القيمة ؟ كيف تتحدد الأجور ؟ ما تأثير التداول النقدي على الاسعار والاوضاع القائمة ؟ كيف تكون اعادة الانتاج ؟ الخ • وهذه الاسئلة تولد مع الانتاج البضاعي والنقدي ، وستفنى معه بالتالي •

وليس من قبيل الصدفة ان يعطي ماركس عنوانا فرعيا لـ «الرأسمال» هو «نقد الاقتصاد السياسي» ، وأن يكون عنوان كتابه الممهد لـ «الرأسمال» هو « السمات الاساسية لنقد الاقتصاد السياسي » Grundrisse • فالاقتصاد السياسي بالنسبة الى ماركس هو في ماهيته ايديولوجيا • وكما انه لا وجود لـ « فلسفة ماركسية » ، كذلك لا وجود لـ « اقتصاد سياسي ماركسي » • وعمل ماركس هو عمل تجاوز لأيديولوجيتي عصره الكبيرتين هاتين ، تجاوز لاحداهما في النظرية الماركسية عن المعرفة (الديالكتيك المادية) وللأخرى في النظرية الاقتصادية الماركسية (جدل صيرورة المجتمعات البشرية) •

✻ يستعمل الاقتصادي السوفياتي ف. ف. نوفوجيلوف المقارنة بين الاقتصاد الصناعي المعاصر والآليات الاحيائية المبنية على التأثير التوازني « ليبرهن » على ان كلما زاد نظام اقتصادي تعقدا كلما احتاج الى Feedback قيادة ممركزة (١٠٨) . ويبدو انه لم يلاحظ استباق المطلوب الواضح عند اساس محاكمته : حيث ان ما لم يبرهن عليه قبلا هو الاطروحة القائلة بان اقتصادا يدعي لنفسه صفة الاشتراكية يمكن ان يسير من قبل آليات منظمة تلقائيا اتوماتية الى هذا الحد او ذاك بالاستقلال عن الاختيار الواعي للمنتجين ـ المستهلكين . ان الاستشهاد بماركس وانجلس يزيد من فشله انهما خلافا لنوفوجيلوف ومدرسته قد رفضوا صراحة استعمال حسابات مبنية على قانون القيمة او على « اسعار الانتاج » بوصفها اساس لنظام التوزيع في مجتمع تخطى الرأسمالية (١٠٩) .

ومن حل ماركس للفلسفة ينبثق طريقان للبحث : العلوم الطبيعية الوضعية من جهة ، والديالكتيك من الجهة الثانية • كذلك فان تجاوزالاقتصاد السياسي قد ترك على قيد الحياة طريقتين : العلوم الاقتصادية التطبيقية (تنظيم الانتاج الصناعي والزراعي ، علوم التنظيم بوجه عام ، الخ) والنظرية الاقتصادية الماركسية •

ولم يدع ماركس ، ومن ثم روزا لوكسمبرغ وهيلفردينغ وبوخارين وبريوبراجنسكي ، مجالا للشك في موقفهم الجازم البات من هذا الموضوع • فالاقتصاد السياسي سيفنى مع فناء المقولات الاقتصادية التي يسعى الى كشفها * • وقد كتب ماركس : « انني ألفت الانتباه ، مرة واحدة ونهائية ، الى انني اقصد بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي كل اقتصاد يسعى ، بدءا من ويليم بيتي ، الى النفاذ الى المجموع الواقعي والصميم لعلاقات الانتاج في المجتمع البورجوازي ، بالمعارضة مع الاقتصاد المبتذل الذي يقنع بالظواهر » ، وكان حريصا في الوقت نفسه على ان يضيف بأن ذلك الاقتصاد السياسي قد تكشف عن انه عاجز عن النفاذ الى أسرار القيمة الاخيرة (١١١) • بيد ان لينين قد رفض على ما يبدو هذا الحل • فهو يفترض ، استنادا الى احد تعاريف انجلز ، ان اقتصادا سياسيا « اشتراكيا » جديدا سيجري تطبيقه على مجتمع اشتراكي متطور كامل التطور (١١٢) •

انه يطرح بهذا الصدد السؤال التالي : ألن تطبق معادلة التوازن ث٢ = م١ + ف١ في المجتمع الشيوعي ؟ وبتحليلنا هذا السؤال ، نضع اصبعنا على المعنى الصحيح لفناء الاقتصاد السياسي الذي هو في الوقت نفسه تجاوز •

غني عن البيان انه ما دام الانتاج البضاعي ، فسوف يدوم العلم الاقتصادي كأداة لمعرفة الواقع • وعلى هذا فهو سيبقى مطبقا في مجتمع الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وفي المرحلة الاولى من المجتمع الاشتراكي نفسه • ولكن عندما تكتمل صيرورة فناء المقولات هذه ، لا يعود هناك من مكان

---

* يؤكد بريوبراجنسكي ان « الاقتصاد السياسي القديم قد صفي مع تصفية قانون القيمة في مجال الاقتصاد » . وتؤكد روزا لوكسمبرغ ان الاقتصاد السياسي وجد في النظرية الماركسية كماله وكذلك نهايته كعلم • (١١٠)

لـ « مذهب اقتصادي » شبيه بالمذهب الماركسي ، بوصفه علما ذا طابع راهن، ولن يبقى على قيد الحياة الا بوصفه أداة لمعرفة الماضي ، والا بوصفه أداة حماية ضد كوارث مستقبلة محتملة • ولن يعـود هناك مـن شيء يتطلب « الكشف » • فجميع العلاقات الاقتصادية تكون قد باتت شفافة • وبمقدار تحقق صيغة ث٢ = م١ + ف١ المساواة بين قيم ، قيم تبادلية ، رأسمال ، فانها تكون قـد فقدت كل صلاحية لهـا في مجتمع قائم على الوفرة تلاشت فيه المقـولات الاقتصادية •

وما سيبقى على قيد الحياة بلا أدنى شك طـوال مرحلة مديدة ، حتى اللحظة التي يكون كل حساب اقتصادي قد امسى فيها لاغيا ، انما هي ضرورة قياس حاجات استبدال مخزون الآلات ، من حيث كميات العمل اولا ، ثم من حيث الكميات المادية في عهد الوفرة • ان ما سيبقى على قيد الحياة ، سيكون بناء على ما تقدم ، ضرورة حساب نفع او عدم نفع وتيرة محددة للاستبدال ، لا من حيث « القيمة » ، وانما تبعا لاختبارات البشر الواعية التـي ستعطي الأولوية لاعتبارات انسانية متحررة من « القوانين الحديدية » • ان « رفات » الاقتصاد السياسي هذا سيكون « علما طبيعيا وضعيا » ، علما سيدمج بلا أدنى ريب قوانين التنظيم ونظرية الارتباطات بقوانين البسيكولوجيا الفردية والاجتماعية والصحة العقلية والبدنية ، الخ• ومن الصعب ان تتنبأ بحدود هذا « العلم الوضعي » • انما المؤكد هو انه لن تكون له من صلة مشتركة حاسمة ، من خلال الأسئلة التي سيحاول الاجابة عليها ، مع النظرية الاقتصادية المعاصرة والماضية ، مع الاقتصاد السياسي البورجوازي او مع نقده الماركسي• وانه لما يشرّف الاقتصاديين الماركسيين أنهم أول فئة من رجال العلم تعمل بوعي من أجل الغاء حرفتها الخاصة •

المراجع

الفصل الحادي عشر

(١) شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ٢٢٥ .
(٢) آبيل « الازمة الزراعية والحالة الزراعية في العصر الوسيط » ، ص ١٥٨ .
(٣) جان فوراستييه « امل القرن العشرين الكبير » ، باريس ، ١٩٤٩ ، ص ١٤١ .
(٤) كينز « النظرية العامة » ، ص ٤٣ .
(٥) غيتون « التموجات الاقتصادية » (المجلد التاسع من « مبحث الاقتصاد السياسي » ، لغايتان بيرو) ، ص ١٧٤ — ١٧٥ .
(٦) كارل ماركس « المقدمة » ، المجلد ١ ، ص ٣١٠ .
(٧) كلاين « الثورة الكينزية » ، ص ٨ .
(٨) فون هايك « نظرية المال ونظرية الحالة الاقتصادية » ، ص ٥١ ، ١٠٣ .
(٩) كينز « النظرية العامة » ، ص ٣٣٠ .
(١٠) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ١٥٤ — ١٥٥ .
(١١) هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٥٠ . وروث : « فيض الانتاج في التجارة العالمية للقهوة » ، ص ١٠٤ — ١٠٥ . وتينانت « صناعة السجاير الاميركية » ، ص ١٩٢ — ١٩٤ الخ .
(١٢) آفتاليون « الازمات الدورية » ، المجلد الاول ، ص ٣٥٩ — ٣٦٤ . و ف.ت. ميتشل «دورات الاعمال والاستخدام » ، ص ١٠ — ١١ . وكينز « النظرية العامة » ، ص ٣٢٨ . وشومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ٤ ، ١٢٣ . و آ. هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٥٦٤ . وغيتون « التموجات الاقتصادية » ، ص ٣٢١ .
(١٣) ج. فون هابيرلر « الازدهار والانقصاد » ، ص ٢٩٨ .
(١٤) غاير وروستوف وشوارز « النمو والتموج في الاقتصاد البريطاني » ، ص ٥٥٧ .
(١٥) ج.م. كلارك نقلا عن هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٣٧٠ .
(١٦) ناتاليا موسزكوفسكا « نقد نظريات الازمة الحديثة » ، ص ٦٢ .
(١٧) شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ١٤٨ .
(١٨) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٤١٤ .
(١٩) كينز « النظرية العامة » ، ص ١١٧ وما يليها .
(٢٠) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٣٢ ، ١٥٤ — ١٥٥ . وابراموفيتش « جرد الموجودات ودورات الاعمال » ، ص ٣٦٠ — ٣٦٩ .
(٢١) شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٥٧٦ — ٥٧٧ .
(٢٢) ف.ت. ميتشل « ما يحدث اثناء دورات الاعمال » ، ص ١٠٦ ، ١١٦ — ١١٧ .
(٢٣) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٤٢٩ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٣٧٨ .

(٢٥) سبيبتوف في ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٩٠ .
(٢٦) كينز « النظرية العامة » ، ص ٣٣٢ . وهابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٤٤٢ .
(٢٧) و. فويتنسكي « نتائج الازمة الاجتماعية » ، ص ٧٢ – ٧٣ .
(٢٨) تنبسرجن « الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة » ، ص ١٠٥ .
(٢٩) شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٦٣٧ .
(٣٠) هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٦٠ . وكينز « النظرية العامة » ، ص ٣٣٠ – ٣٣١ .
(٣١) ناتاليا موسزكوفسكا « نقد نظريات الازمة الحديثة » ، ص ٦٢ . و ل. سارتر « مخطط نظرية ماركسية عن الازمات الدورية » ، ص ١٠١ .
(٣٢) هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ١٤٥ .
(٣٣) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .
(٣٤) ابكرت « نظريات التوسع الاقتصادي الحديثة » ، ص ٣٥ .
(٣٥) هيكس « مساهمة في نظرية الدورة التجارية » ، ص ١٠٨ .
(٣٦) ج. شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٤٠٠ .
(٣٧) آ. هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ١٢٣ – ١٢٤ .
(٣٨) غاير وروستوف وشوارتز « النمو والتموج في الاقتصاد البريطاني » ، ص ٥٥٤ .
(٣٩) آ. هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .
(٤٠) آ. هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٦٠ . و ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٣١٦ – ٣١٧ .
(٤١) ج. شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٥٧٦ – ٥٧٧ .
(٤٢) هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ١٢٥ .
(٤٣) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٤٠٤ .
(٤٤) فوستر وكاتشينغس « النقد » ، ص ٣٧٤ .
(٤٥) ابكرت « نظريات التوسع الاقتصادي الحديثة » ، ص ١٢ .
(٤٦) ابراموفيتش « جرد الموجودات ودورات الاعمال » ، ص ٤٩٨ . وميتزلر « دورات الاعمال ونظرية الاستخدام الحديثة » في « المجلة الاقتصادية الاميركية » ، حزيران ١٩٤٦ .
(٤٧) « دي فلت » ، عدد ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٠ .
(٤٨) ف.ت. ميتشل « ما يحدث اثناء دورات الاعمال » ، ص ٣٠٢ – ٣٠٣ . انظر ايضا المؤلف نفسه ، ص ٣٢ ، ٤٠ ، ٧٣ . وهانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٨٢ – ٨٣ .
(٤٩) ف.ت. ميتشل « ما يحدث اثناء دورات الاعمال » ، ص ١٦١ وغيرها .
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٣٢ ، ٣٤ ، ٤١ .
(٥١) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٤١٦ .
(٥٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٠ . و ف.ت. ميتشل « ما يحدث اثناء دورات الاعمال » ، ص ١٣٢ – ١٣٣ .
(٥٣) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٣٧٥ – ٣٨٠ .
(٥٤) هارولد ج. مولتون « عوامل الرقابة في التطور الاقتصادي » ، ص ٣٠٦ .
(٥٥) ن. كالدور « الاستقرار والاستخدام التام » نقلا عن آ. هانسن و ر.ف. كومانس « مطالعات في دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٤٩٩ – ٥٠٠ .
(٥٦) شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الاول ، ص ١٥٨ .
(٥٧) غاير وروستوف وشوارتز « النمو والتقلب في الاقتصاد البريطاني » ، ص ٥٤٤ . وشومبيتر « دورات الاعمال » ، ص ٤٩٩ .
(٥٨) ك. كاوتسكي « الرأسمال المالي والازمات » ، « الازمنة الحديثة » ، المجلد ٢٩ ، ص ٨٤٣ – ٨٤٤ . سنة ١٩١١ .

(٥٩) فريد اولسنر « الازمات الاقتصادية » ، المجلد ١ ، ص ٣٨ .
(٦٠) روزا لوكمسبرغ « تراكم الرأسمال » ، مواضيع متفرقة .
(٦١) ن. بوخارين « الامبريالية وتراكم الرأسمال » ، ص ٩٥ — ١٠٨ .
(٦٢) روزا لوكسمبرغ « تراكم الرأسمال » ، ص ٤٠٧ .
(٦٣) كارل ماركس « نظريات حول فائض القيمة » ، المجلد ٢ ، الجزء ٢ ، ص ٣١٥ من الطبعة الاولى (كاوتسكي) .
(٦٤) المرجع ذاته .
(٦٥) بول م. سويزي « نظرية التطور الرأسمالي » ، ص ١٨٠ — ١٨٤ .
(٦٦) اوتو بوور « بين حربين عالميتين ؟ » ، ص ٥١ — ٥٣ ، ٣٥١ — ٣٥٥ .
(٦٧) هامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ٥٥ — ٥٦ وغيرها .
(٦٨) ليون سارتر « مخطط نظرية ماركسية عن الازمات الدورية » ، ص ٦٢ — ٦٦ .
(٦٩) تقديرات شو في « احصائيات تاريخية عن الولايات المتحدة الاميركية » .
(٧٠) فريتز ستيرنبرغ « الامبريالية » ، ص ٢٠ وما يليها . و « الامبريالية ونقادها » ، ص ١٦٣ .
(٧١) كاليكي « نظر دورة الاعمال » في « مجلة الدراسات الاقتصادية » ، ١٩٣٦—١٩٣٧ ، ص ٧٧ .
(٧٢) مايرون و. واتكينز « الصيرفة التجارية وتكوين الرأسمال » في «جريدة الاقتصاد السياسي»، المجلد ٢٧ ، تموز ١٩١٩ ، ص ٥٨٤ — ٥٨٥ .
(٧٣) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٤٣ — ٤٤ .
(٧٤) ليون سارتر « مخطط نظرية ماركسية عن الازمات الدورية » ، ص ٦٤ .
(٧٥) ن. بوخارين « الامبريالية وتراكم الرأسمال » ، ص ٨٨ — ٨٩ .
(٧٦) في هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٥١٨ . وفون هايك في « ارشيف الاقتصاد العالمي » ، تموز ١٩٣٢ ، المجلد ١ ، ص ٩٠ .
(٧٧) ب. هامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ٣٢٩ .
(٧٨) مولتون « عوامل الرقابة في التطور الاقتصادي » ، ص ٧٠ .
(٧٩) ج. فون هابيرلر « الازدهار والكساد » ، ص ٣٢٤ . و ج. شومبيتر « دورات الاعمال » ص ١٥٥ ، ٥٦١ . و ن. موسزكوفسكا « نقد نظريات الازمة الحديثة » ، ص ٢٦ . وهيكس « مساهمة في نظرية الدورة التجارية » ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، الخ .
(٨٠) غيتون « التموجات الاقتصادية » ، ص ٩٤ .
(٨١) فيرنر سومبارت « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد الثاني ، ص ٥٨٦ .
(٨٢) د. هامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ٥٥ . و آ. هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٤٩٥ — ٤٩٦ .
(٨٣) اندريه فيليب « الهند الحديثة » ، ص ٨٧ .
(٨٤) ج. شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ١٠٣٣ .
(٨٥) ايكرت « نظريات التوسع الاقتصادي الحديثة » ، ص ٥٩ — ٦٤ .
(٨٦) هيكس « مساهمة في نظرية الدورة التجارية » ، ص ٦٣ — ٦٤ .
(٨٧) جوان روبنسون « تراكم الرأسمال » ، ص ٦٠ .
(٨٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .
(٨٩) دافيد ماكورد رايت « الرأسمالية » ، ص ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٩٠) شومبيتر « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٨٠٣ . وكاسيل في « مطالعات في دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ١٢٤ .
(٩١) دافيد ماكورد رايت « الرأسمالية » ، ص ١٤٤ — ١٤٦ .
(٩٢) آرثر ف. بورنز « حدود المعرفة الاقتصادية » ، ص ٣١٤ — ٣٣٤ .
(٩٣) د. هامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .

الفصل الثاني عشر

(١) جلسة الفولاذ للجنة الفرعية لدراسة قوة الاحتكارات — ص ١٠١ .
(٢) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » — ص ٢٤ .
(٣) جلسة الفولاذ ... ص ١٠٢ ، ٤٢١ .
(٤) ف. ماشلوب « الاقتصاد السياسي للاحتكار » — ص ١٢٣ .
(٥) الاحصائية السنوية للولايات الالمانية . والاحصائية السنوية للجمهورية الاتحادية ، ١٩٥٣ ، ١٩٦٠ .
(٦) احصاء الجمهورية الاتحادية الالمانية، المجلد ٤٧ . والاحصائية السنوية للولايات الالمانية ١٩٣٨ .
(٧) اواليد « مراجعات مكتوبة في التشريع الصناعي ، دروس الدكتوراه ١٩٣٤ — ١٩٣٥ » ، ص ١٢٣ . و « دراسات احصائية » نيسان — حزيران ١٩٥٩ .
(٨) « احصائيات ودراسات مالية » ، معهد الاحصاء والدراسات الاقتصادية ، عدد نيسان ١٩٦٠ .
(٩) حولية الاحصاء الصناعي ، ١٩٥٨ ، ص ١٠٤ . وتقرير اللجنة الاقتصادية الايطالية، المجلد ٢ ، الصناعة ، روما ، ١٩٤٦ .
(١٠) « الاحصاء التجريدي للولايات المتحدة الاميركية » ، سنوات مختلفة .
(١١) ملحق كانون الثاني — آذار ١٩٥٤ ، « النشرة الاحصائية الشهرية » .
(١٢) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ٢٧ .
(١٣) أ.ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ٢٩ .
(١٤) « جريدة زوريخ الجديدة » ، عدد ١٧ ايار ١٩٥٣ .
(١٥) ايدا تاربيل « تاريخ ستاندرد اويل كومباني » ، الجزء الاول ، ص ١٥٠ .
(١٦) ش. ويلسون « يونيليفر » ، الجزء الاول ، ص ٦٥ .
(١٧) المرجع نفسه ، الجزء الاول ، ص ٧٢ .
(١٨) أ.ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ٤٤ .
(١٩) ستوكينغ وواتكينز « كارتلات او مزاحمة » ، ص ٥٩ .
(٢٠) كلافام « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، الجزء الاول ، ص ١٩٩ — ٢٠٥ .
(٢١) كوكران وميللر « عصر المنشأة » ، ص ٦٠ — ٦٢ .
(٢٢) ج. ماسي في « مفاعيل الاندماج » (الناشر ب.ل كوك ، وروث كوهن) ، ص ٣٥٣ ، ٣٦٧ ، ٣٨٦ .
(٢٣) ايدا تاربيل « تاريخ ستاندرد اويل كومباني » ، الجزء الاول ، ص ٥٥ .
(٢٤) المرجع نفسه، الجزء الاول ، ص ٥٨ ، ٨٢ ، ١٠٩ ، ١٤٨ ، ٢٢٤ . والجزء الثاني، ص ٢٩ .
(٢٥) كلايزينغ « زيادة الانتاج في صناعة الآجر من ١٨٦٧ الى ١٩١٣ » ، ص ٥٢ .
(٢٦) كومبتون وبوت « الصناعة البريطانية ، بنيتها المتبدلة في السلم والحرب » ، ص ٥٩ .
(٢٧) « عوامل في الفعالية التجارية والصناعية » ، ص ٧١ .
(٢٨) ا.أ.ج روبنسون « الاحتكار » ، ص ٨٣ — ٩٥ .
(٢٩) ش. ويلسون « يونيليفر » ، الجزء الاول ، ص ٦٥ — ٦٦ .
(٣٠) فيتز جيرالد « التركيب الصناعي في انكلترا » ، ص ١٧٠ .
(٣١) لويد رينولدز « رقابة المزاحمة في كندا » ، ص ١٨ .
(٣٢) أ.ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ٧٨ .
(٣٣) المرجع نفسه ، ص ١٥٦ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٦ .
(٣٤) ايدا تاربيل « تاريخ ستاندرد اويل كومباني » ، الجزء الاول ، ص ١٥٠ — ١٥٣ .

(٣٥) مقال « الهولدينغ » في « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد ٧ ، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٧ ، تأليف جيمس ك. بونبرايت وغادرنر ك. مينز .
(٣٦) « الهولدينغ والديموقراطية الاقتصادية » ، تقرير الى المؤتمر الاستثنائي ل « اتحاد الشغل البلجيكي العام » ، تشرين الاول ١٩٥٦ .
(٣٧) بيتي وفيراك « الاعتماد والتنظيم المصرفي » ، ص ٥١٨ .
(٣٨) المرجع نفسه ، ص ٥١٨ .
(٣٩) موريس دوبون « المصالح الفرنسية ضد مصالح فرنسا في افريقيا الشمالية » ، في مجلة « الفكر » ، آب ـ ايلول ١٩٥٢ ، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .
(٤٠) ش. ويلسون « يونيليفر » ، الجزء الاول ، ص ٢٦٠ .
(٤١) شاو ليفرمور « نجاح الاندماج الصناعي » في « مجلة الاقتصاد الفصلية » ، تشرين الثاني ١٩٥٣ . وجس ماركهام في « تركز الاعمال وسياسة الاسعار » ، ص ١٤٨ . وجورج واتكينز ، المرجع نفسه ، ص ١٩٥ .
(٤٢) نوتر ، المرجع نفسه ، ص ٢٠٢ .
(٤٣) بيتي وفيراك « الاعتماد والتنظيم المصرفي » ، ص ٦٣٧ .
(٤٤) جلسة الفولاذ ... ، ص ٨١ .
(٤٥) شليبنر « السوق المالية البلجيكية قبل ١٨٥٠ » ، ص ٨٦ .
(٤٦) اوتو جايدلس « وضع المصارف الكبيرة في الصناعة » ، لايبزغ ، ١٩٠٥ .
(٤٧) ماركسي و أ. ر. جيمس « سيرة حياة مصرف : مصرف اميركا » ، ص ٢٥١ .
(٤٨) اوسكار شتيليخ « المال وطبيعة المصرف » ، ص ١٤٧ .
(٤٩) ف. ل. الين « مورغان الكبير » ، ص ٤٧ .
(٥٠) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ٣٠ .
(٥١) طبعة « سانجيو كيبه » لما وراء البحار ، عدد ١٩٥٤/٧/١ .
(٥٢) وندل بيرج « الكارتلات ، تحد للعالم الحر » ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .
(٥٣) لجنة التجارة الاتحادية . تقرير عن التركز ، ١٩٤٧ ، ص ٢١ .
(٥٤) هـ. ليك و أ. مينربلس « بنية الصناعة البريطانية » في « صحيفة الجمعية الاحصائية الملكية » ، القسم الاول والثاني ، ص ١٩٤٥ ، ص ١٦١ .
(٥٥) بريتز كولايت « البشر والسلطان والاحتكار » ، المصدر الآنف الذكر .
(٥٦) « فرنسا والاحتكارات » ، المصدر الآنف الذكر (الاقتصاد والسياسة) .
(٥٧) ف. باربه « تطور الرأسمالية اليابانية » ، الجزء الاول ، ص ٩٥ ، ١٣٨ .
(٥٨) تقرير اللجنة الاقتصادية الايطالية ، المجلد ٢ ، الصناعة .
(٥٩) « سجل بور للمدراء والمنفذين » ، ١٩٤٨ .
(٦٠) ج. م. كلارك « اقتصاديات التكاليف المرتفعة » ، ص ١٩٢ .
(٦١) السؤال ٢٢٨٤ للجنة الملكية عن انكماش الاعمال ، نقلا عن كلافام في « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، الجزء الثالث ، ص ٢١٤ ، جواب صناعي .
(٦٢) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .
(٦٣) اللجنة البريطانية للاحتكارات والطرائق التضييقية « تقرير عن التجهيزات الكهربائية » ، ورد في « كارتل » ، المجلد ٧ ، العدد ٣ ، تموز ١٩٥٧ ، ص ١٠٧ .
(٦٤) لجنة التجارة الاتحادية « كارتل البترول الدولي » ، ص ٣٥٧ .
(٦٥) المرجع نفسه ، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٧ .
(٦٦) أ. ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ٢٠٥ .
(٦٧) تقرير لجنة التحقيق الملكية عن الاحتكارات والطرائق التضييقية بصدد انتاج الاوكسجين الغازي ، ملخص في « مانشستر غارديان » في ١٩٥٧/١/٣ .

(٦٨) أ.ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ .
(٦٩) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ١٢٦ .
(٧٠) كلير ويلكوكس « المزاحمة والاحتكار في الصناعة الاميركية » ، نشرة « اللجنة المؤقتة للاقتصاد القومي » ، العدد ٢١ ، ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .
(٧١) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ١٨٦ .
(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .
(٧٣) أ.ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ٧٦ .
(٧٤) المرجع نفسه ، ص ١٤٠ .
(٧٥) تينانت « صناعة السجاير الاميركية » ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .
(٧٦) شتايندل « النضج والركود في الصناعة الاميركية » ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .
(٧٧) بيبتر « تطور التعاقدات الصناعية » ، ص ٨١ .
(٧٨) فيتز جيرالد « التركيب الصناعي في انكلترا » ، ص ١٤٢ .
(٧٩) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات تعمل » ، ص ٢١ .
(٨٠) ا.أ.ج روبنسون « الاحتكار » ، ص ٥٠ ـ ٥١ .
(٨١) تينانت « صناعة السجاير الاميركية » ، ص ٨٩ ـ ٩٦ .
(٨٢) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ٢٢٩ .
(٨٣) الاحصاء التجريدي للولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٥٧ .
(٨٤) جو بين في « مجلة الاقتصاد الفصلية » ، ١٩٥١ ، ص ٣٢٠ .
(٨٥) فارغا ومندلسون « معطيات جديدة لمؤلف لينين حول الامبريالية » ، ص ٦٩ .
(٨٦) « الاحتكار والمزاحمة » (منشورات ا.هـ. شامبرلن) ، ص ٢٥٦ .
(٨٧) الاحصاء التجريدي للولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٥٧ .
(٨٨) هـ. ليك و ا. ميزيلس « بنية الصناعات البريطانية » في « صحيفة الجمعية الاحصائيةالملكية»، القسم الاول والثاني ، ١٩٤٥ .
(٨٩) جلسة الفولاذ ... المصدر الآنف الذكر ، ص ٣٠٧ .
(٩٠) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .
(٩١) « الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية » ، ١٩٥٧/٤/٢٧ .
(٩٢) لجنة التجارة الاتحادية « تقرير عن الطرائق الاحتكارية في الصناعات » ، ١٩٣٩ ، ص ٢٣١١ ، ٢٣١٢ .
(٩٣) ابدا تاربيل « تاريخ ستاندرد اويل كومباني » ، الجزء الاول ، ص ٤٦ ، ٦١ ـ ٦٢ ، ١٥٨ ، الخ .
(٩٤) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ٧٦ .
(٩٥) ت. بالوغ « دراسات في التنظيم المالي » ، ص ٢٩٥ .
(٩٦) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ١٦٥ ـ ١٦٩ .
(٩٧) يورغان كوكزنسكي « دراسات في تاريخ الامبريالية الالمانية » ، ص ٥٥ .
(٩٨) لويد وريتولدز « رقابة المزاحمة في كندا » ، ص ٢٠ .
(٩٩) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات تعمل » ، ص ١٦١ .
(١٠٠) يورغان كوكزنسكي « دراسات في تاريخ الامبريالية الالمانية » ، ص ٢٨ .
(١٠١) وندل بيرج « الكارتلات ، تحد للعالم الحر » ، ص ٢٠ ، ٢١ .
(١٠٢) س. ليلي « البشر والآلات والتاريخ » .
(١٠٣) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .
(١٠٤) وندل بيرج « الكارتلات ، تحد للعالم الحر » ، ص ٧ . وستوكينغ وواتكينز « الاحتكارات تعمل » ، ص ١٠٨ ـ ١١٣ .

(١٠٥) « الميول التكنولوجية » ، ص ٥٣ ، اورده ليلي في « البشر والآلات والتاريخ » .
(١٠٦) أ.أ. برايت الابن « صناعة المصابيح الكهربائية » ، ص ٣٨٨ — ٣٤٠ .
(١٠٧) جلسة الفولاذ للجنة الفرعية لدراسة قوة الاحتكارات ، ص ٧٥٠ — ٧٦٧ .
(١٠٨) « الاحتكار والمزاحمة » (منشورات ا.هـ. شامبرلن) ، ص ٤٣٣ .
(١٠٩) تقرير لجنة التجهيزات الحربية ١٩٤٦ ، ص ١٢ — ١٣ .
(١١٠) و.هـ. وايت « انسان التنظيم » ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٧ .
(١١١) د. هامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ١٢٣ — ١٢٤ .
(١١٢) لجنة التجارة الاتحادية « تقرير عن صناعة النحاس » ، ص ٤٤ — ٤٥ .
(١١٣) غالبريث « مجتمع الوفرة » ، ص ٢١٩ — ٢٢٠ .
(١١٤) روبيرت ماكلوران « الاختراع والتجديد في صناعة الراديو » ، ص ١٠٢ .
(١١٥) مجلة « ترو »، عدد كانون الثاني ١٩٤٩ ، و « المنافذ المعاصرة» ، العدد ٣ ، ربيع ١٩٤٩ .
(١١٦) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ٣٣٤ — ٣٣٦ .
(١١٧) المرجع نفسه ، ص ٥٠٢ .
(١١٨) المرجع نفسه ، ص ٨٢ .
(١١٩) أ.أ. بيرل الابن « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ١١ .
(١٢٠) المرجع نفسه ، ص ٢٧ .
(١٢١) هكسنر « الكارتلات الدولية » ، ص ١٠٧ .
(١٢٢) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات تعمل » ، ص ٢٨٩ — ٢٩٩ .
(١٢٣) « الكارتلات » ، كانون الثاني ١٩٥٥ ، ص ٣٥ .
(١٢٤) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ٢٠٨ .
(١٢٥) أ.أ. بيرل « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ٥٨ .
(١٢٦) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

الفصل الثالث عشر

(١) ج. ميردال « اقتصاد دولي » ، ص ١٥٠ .
(٢) « النمو الاقتصادي : البرازيل ، الهند ، اليابان » ، الناشر كوزنتس ومور وشبنغلر ، ص ٤٦٤ — ٤٦٥ .
(٣) ا.ج. هاملتون « الكنز الاميركي وثورة الاسعار في اسبانيا » ، ص ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ .
(٤) كولنبراندر « التاريخ الاستعماري » ، الجزء الثاني ، ص ٢٤٧ .
(٥) ر.ب. رانشون « تجارة الرقيق » ، ص ٢٢ ، ١٢٩ — ١٣٠ ، ٢١١ ، ٣٠٤ .
(٦) هـ.ف. وايزماج « التاريخ الموجز لجزر الهند الغربية البريطانية » ، ص ٥٠ ، ٥٨ ، في « تاريخ كامبردج عن الامبراطورية البريطانية » ، المجلد ١ ، ص ٣٨٠ .
(٧) السير برسيفال غربفيث « الضغط البريطاني على الهند » ، ص ٣٧٤ — ٣٧٥ ، ٤٠٢ — ٤٠٣ .
(٨) ب. هوسيلتز « تكوين الرأسمال والنمو الاقتصادي » ، ص ٣٢٥ ، منشورات « المكتب القومي للجنة البحث الاقتصادي » .
(٩) ر.ب. رانشون « تجارة الرقيق » ، ص ١٨ .

(١٠) غاستون مارتان « تاريخ الرق في المستعمرات الفرنسية » ، ص ٩٠ — ٩١ .
(١١) بروكس آدامز « قانون المدنية والانحطاط » ، ص ٣٧٥ — ٣٨٠ .
(١٢) هـ.ف. وايزمان « التاريخ الموجز لجزر الهند الغربية البريطانية » ، ص ٥٠ .
(١٣) دافيد لاندز « الصيارفة والباشوات » ، ص ٩٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١٢٨ ، ١٦٣ ، الخ .
(١٤) جيمس ميل « تاريخ الهند البريطانية » ، المجلد ٣ ، ١٨٢٦ . استشهاد وارد في غريفيث « التأثير البريطاني على الهند » ، ص ٣٦٣ .
(١٥) دافيد لاندز « الصيارفة والباشوات » ، ص ١٤٥ .
(١٦) هـ.د. فونغ « صناعة وتجارة القطن في الصين » . وارد في غريفيث « التأثير البريطاني على الهند » .
(١٧) عيساوي « مصر في منتصف القرن » ، ص ٢٣ .
(١٨) و.و. روستوف في « مطالعات في دورات الاعمال والدخل القومي » تأليف هانسن وكليمانس، ص ٢٩ .
(١٩) و.هـ.ب كاورت « موجز تاريخ بريطانيا الاقتصادي » ، ص ٣٢٥ — ٣٢٦ .
(٢٠) هـ. هاوزر في « من الليبرالية الى الامبريالية » ، المجلد ١٧ من « الشعوب والحضارات » ، ص ٣٩٩ .
(٢١) جول فيري في « محاكمة الاستعمار » تأليف آرنو ، ص ٥٢ ، ٥٨ .
(٢٢) كورنكروس « التوظيف الداخلي والخارجي » ، ١٨٧٠ — ١٩١٣ في ص ١٩٧ .
(٢٣) كوندليف « تجارة الامم » ، ص ٢٥٣ .
(٢٤) الفريد لو روي بورت « تطور الامبراطورية البريطانية » ، ص ٤٤٣ — ٤٤٤ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٤٤٧ .
(٢٦) « الكتاب الابيض لوزارة الشؤون الاقتصادية ، ١٩٥٧ » ، ص ٣١٦ — ٣١٧ .
(٢٧) ج.ف. ريبي « خلفية النقطة الرابعة » . و « عينات من التوظيفات البريطانية الرابحة في البلدان المتخلفة » في « صحيفة تاريخ الاعمال » ، نيسان ١٩٥٣ .
(٢٨) هـ.ج. دبرنبرغ « آفاق التوظيف الخارجي الطويل الامد » في « مجلة اعمال هارفارد » ، تموز ١٩٥٠ .
(٢٩) بول أ. باران « سياسة النمو الاقتصادية » ، ص ٢٢٩ .
(٣٠) الاتحاد الدولي لعمال المعادن « اكبر شركات الحديد والصلب في العالم الحر » ، القسم الاول، ص ١٧ .
(٣١) جيدينكبوك « روبال دوتش » ، ١٩٥٠ ، ص ١٩ .
(٣٢) اوسكار اورناتي « الاجور في الهند » في « التطور الاقتصادي والعبء الثقافي » ، كانون الثاني ١٩٥٥ ، ص ٢٤٦ .
(٣٣) ج. فان دير كروف « المقاولون والطبقة المتوسطة في اندونيسيا » في « التطور الاقتصادي والعبء الثقافي » ، كانون الثاني ١٩٥٤ ، ص ٣٠٧ .
(٣٤) جورج بادمور « افريقيا ، امبراطورية بريطانيا الثالثة » ، ص ٢٨ .
(٣٥) الامم المتحدة « الدخل القومي وتوزيعه في البلدان المتخلفة » ، ص ١٩ .
(٣٦) جوزيه دي كاسترو « جغرافية الجوع السياسية » ، ص ١٠٠ .
(٣٧) هـ. ماينت « ارباح التجارة الدولية والبلدان المتأخرة » ، في « مجلة الدراسات الاقتصادية »، ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .
(٣٨) اوسكار اورناتي « الاجور في الهند » في « التطور الاقتصادي والعبء الثقافي » ، كانون الثاني ١٩٥٥ ، ص ٢٤٤ — ٢٤٦ .
(٣٩) الامم المتحدة « تطور البرازيل الاقتصادي » ، ص ٣٩ .
(٤٠) عيساوي « مصر في منتصف القرن » ، ص ٦٥ ، ٨٥ ، ١٣١ .

(٤١) الاستاذ فريدريك هـ. هاربيسون « العمل والتطور الاقتصادي » ، منشورات و. غالنسون ، ص ١٥٤ .
(٤٢) المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ ، ٢٨٤ .
(٤٣) الاستاذ نوركس « مشكلات تكوين الرأسمال في البلدان المتخلفة » ، ص ٧ .
(٤٤) كوندليف « تجارة الامم » ، ص ٣١٨ .
(٤٥) هـ.ماينت في « اقتصاد التخلف » ، ص ١١٩ — ١٢١ .
(٤٦) جوزيه دي كاسترو « جغرافية الجوع السياسية » ، ص ١١٨ .
(٤٧) لورد بويد اور « احراج الرجل الابيض » ، ص ٦٨ .
(٤٨) جوزيه دي كاسترو « جغرافية الجوع السياسية » ، ص ٢٤١ .
(٤٩) الاستاذ غورو « البلدان المدارية » .
(٥٠) مكتب العمل الدولي « الشعوب الاصلية » ، ص ٣٢٢ ، ٣٣٨ .
(٥١) « تقرير لجنة كانديان عن الفلاحين » ، ص ٢٣ .
(٥٢) عيساوي « مصر في منتصف القرن » ، ص ٣٥ ، ٦٥ .
(٥٣) بالم دوت « الهند اليوم » ، ص ٢١١ .
(٥٤) « الجريدة التجارية » (دوسلدورف) ١٩٥٢/٣/٢٤ .
(٥٥) عيساوي « مصر في منتصف القرن » ، ص ٤٠ .
(٥٦) بوبر وبامي « اقتصاد البلدان المتخلفة » ، ص ٥٠ — ٥١ .
(٥٧) كوندليف « تجارة الامم » ، ص ٣١٦ .
(٥٨) هـ. ماينت « ارباح التجارة الدولية والبلدان المتأخرة » في « مجلة الدراسات الاقتصادية » ، ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ، ص ١٤٠ — ١٤١ .
(٥٩) روزا لوكسمبرغ « الاستيراد في الاقتصاد القومي » ، ص ١٤ .
(٦٠) موريس دوب « النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة » ، ص ٢١ .
(٦١) ويلسون « تاريخ يونيليفر » ، الجزء الاول ، ص ١٥٩ — ١٦٠ .
(٦٢) ا.ا.ج روبنسون « الاحتكار » ، ص ٤٦ — ٤٨ .
(٦٣) « الايكونوميست » ، ١٩٥٤/٥/٨ .
(٦٤) جورج لافون « الارجنتين في العمل » ، ص ١٧٠ — ١٧٣ .
(٦٥) لجنة التجارة الاتحادية « كارتل النفط الدولي » ، ص ٣٥٧ .
(٦٦) تقرير « لجنة اوروبا الاقتصادية » التابعة للامم المتحدة « اسعار المنتجات البترولية في اوروبا الغربية » ، شباط ١٩٥٥ .
(٦٧) هكسنر « الكارتلات الدولية » ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .
(٦٨) تصريح السيد مصدق امام محكمة العدل الدولية في « قضية شركة النفط الانكلو — الايرانية » ، ص ٤٣٩ .
(٦٩) بنيامين شوادران « الشرق الاوسط : النفط والدول الكبرى » ، ص ٢٧ — ٢٨ . و « وثائق عن السياسة البريطانية الخارجية ١٩١٩ — ١٩٣٩ » ، نشره ا.ل. وود وورد وروان بطلر ، السلسلة ٤ ، ص ١١٢٥ — ١١٢٦ ، ١١٤٢ ، ١١٩٠ — ١١٩١ .
(٧٠) ستاسي ماي وغالو بلازا « شركة الفواكه المتحدة في اميركا اللاتينية » ، ص ١٥ — ١٦ .
(٧١) جريدة زوريخ الجديدة ، ١٩٥٤/٧/١٠ .
(٧٢) ستاسي ماي وغالو بلازا « شركة الفواكه المتحدة في اميركا اللاتينية » ، ص ١١٧ .
(٧٣) « موديز اند ستريالز » ، ١٩٤٦ ، ص ١٣٧٥ .
(٧٤) ويلسون « تاريخ يونيليفر » ، الجزء الاول ، ص ١٦٨ .
(٧٥) أ.ا. بيرل الابن « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ١٣١ — ١٣٢ .
(٧٦) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ٢١٥ .

(٧٧) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع في البلدان المتخلفة » ، ص ٨٢ — ٨٣ .
(٧٨) المرجع نفسه ، ص ٨٦ .
(٧٩) فيوال مطواني « تأثير التكنولوجيا الحديثة على البنية الاجتماعية لآسيا الجنوبية » في « النشرة العلمية الاجتماعية الدولية » ، المجلد ٣ ، العدد ٤ ، ص ٧٨٥ .
(٨٠) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع في البلدان المتخلفة » ، ص ١٣٩ .
(٨١) الاستاذ م. لو تورنو « الصناعة الحرفية في افريقيا الشمالية » في « نحو ارتقاء الاقتصاد الوطني » ، ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .
(٨٢) مور « الديموغرافية الاقتصادية لاوروبا الشرقية والجنوبية » .
(٨٣) شارل عيساوي « مصر في منتصف القرن » ، ص ٢٤٢ .
(٨٤) بيت ر. سالز « العنصر البشري في التصنيع » في « التطور الاقتصادي والتغير الثقافي » ، تشرين الاول ١٩٥٥ .
(٨٥) « الخطة الخمسية الاولى » ، ص ٦٥٢ .
(٨٦) المرجع نفسه ، ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .
(٨٧) د.ك. رانيكار « الفقر وتطور الراسمال في الهند » ، ص ٨٠ .
(٨٨) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٧٣ .
(٨٩) « موجز الصين » ، ١٩٣٧ — ١٩٤٣ .
(٩٠) الامم المتحدة « تقدم الاصلاح الزراعي » ، ص ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ .
(٩١) تورنر في « تكوين الراسمال والنمو الاقتصادي» ، كوزنتس ومور وشبنغلر، ص ١٢٦ — ١٢٧ .
(٩٢) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٦٩ .
(٩٣) « لوموند » ، ١٩٥٩/٩/١٠ .
(٩٤) عيساوي « مصر في منتصف القرن » ، ص ١٢٨ .
(٩٥) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٧٣ .
(٩٦) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع » ، ص ٣٣ . وتورنر في « النمو الاقتصادي ، البرازيل ، الهند ، اليابان » ، منشورات كوزنتس ومور وشبنغلر .
(٩٧) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١١٤ .
(٩٨) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع » ، ص ٢٧ .
(٩٩) المصدر نفسه .
(١٠٠) كوزنتس « التغير الاقتصادي » ، ص ٢٤٦ .
(١٠١) الامم المتحدة « تطور البرازيل الاقتصادي » ، ص ٤٥ .
(١٠٢) الامم المتحدة « الاسعار النسبية للاستيراد والتصدير في البلدان المتخلفة» ، ص ٢٢ — ٢٣ .
(١٠٣) تقرير هيئة الامم المتحدة للاقتصاد والشؤون الاجتماعية : « الاقتصاد العالمي ، ١٩٦٢ I. البلدان النامية في التجارة الدولية » ، ص ٢ — ٣ .
(١٠٤) بول أ. باران « الاقتصاد السياسي للتنمية » ، ص ١٨٣ .
(١٠٥) الامم المتحدة « تطور البرازيل الاقتصادي » ، ص ٢٠ .
(١٠٦) عيساوي « مصر في منتصف القرن » ، ص ٨٤ .
(١٠٧) « التقرير الاقتصادي لاميركا اللاتينية » ، ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، ص ٥ .
(١٠٨) « الدخل القومي وتوزيعه في البلدان المتخلفة » ، ص ١٠ .
(١٠٩) الامم المتحدة « تطور البرازيل الاقتصادي » ، ص ٢٥ .
(١١٠) موريس دوب ، « النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة » ، ص ٤٧ — ٥٠ .
(١١١) « الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة » : « التجارة الدولية في ١٩٥٩ » .
(١١٢) نايسر « المجلة الاقتصادية » ، العدد ١٥ ، ايار ١٩٦١ .

الفصل الرابع عشر

(١) « المانشستر غارديان » ، ١٩٥٤/٥/٦ .

(٢) مصرف التسديدات الدولية ، التقرير السنوي ٢٨ ، ص ١٤٣ .

(٣) س. كوزنتس « نحو نظرية عن النمو الاقتصادي » في « سياسة قومية في الرفاه الاقتصادي الداخلي والخارجي » ، ص ٤٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٥) عصبة الامم « التصنيع والتجارة الخارجية ، ١٩٤٥ » . والامم المتحدة « الكتاب الاحصائي السنوي » عن اعوام مختلفة .

(٦) سفينلسون « النمو والركود في الاقتصاد الاوروبي » ، ص ١٤٢ . ومجلة « القطن »، العدد ٤ ، ١٩٦١ .

(٧) مجلة معهد العلم الاقتصادي الالماني ، شباط ١٩٥٢ ، ص ٤٧ .

(٨) سفينلسون « النمو والركود في الاقتصاد الاوروبي » ، ص ١٤٢ .

(٩) كوكزنسكي « دراسات في تاريخ الامبريالية الالمانية » ، الجزء الاول ، ص ١٠١ .

(١٠) ميلوروفيتش « القانون الاقتصادي وتركيب الاسعار » .

(١١) أ.ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ٤٤ — ٤٨ .

(١٢) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ٢٣١ — ٢٣٢ .

(١٣) نقلا عن ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ٢٣٦ .

(١٤) تقرير ب.ا.ب : « نشاط وتنظيم الروابط المهنية الصناعية » ، ص ٣٤٠ . و « الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية » ، ١٩٥٧/٤/٢ .

(١٥) « التمييز الجماعي : تقرير عن الصفقات الحكرية والمقاطعات الجماعية » ، ص ٣ — ١٢ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٥ — ١٦ .

(١٧) هـ. اهرمان « سياسة ارباب العمل الفرنسيين » ، ص ٣٢ — ٨٢ ، الخ .

(١٨) جاك هوسيو « سلطة الاحتكار » ، ص ٢٩٠ .

(١٩) باريه « تطور الرأسمالية اليابانية » ، الجزء الاول ، ص ١٧٨ — ١٨٠ ، ١٩٤ — ١٩٨ .

(٢٠) روبير غوبان في « لوموند » ، ١٩٥٩/١١/١٤ .

(٢١) « المانشستر غارديان » ، ١٩٥٤/٤/١٥ .

(٢٢) « بنية الصناعة الاميركية » ، منشورات والتر آدمز ، ص ١٢٧ .

(٢٣) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ١٠٩ ، ٩٣ — ٩٤ .

(٢٤) كارزن « تمثيل اصحاب المصالح » ، ص ٢٧٠ .

(٢٥) برادي « الاعمال كنظام قوة » ، ص ١٨٨ .

(٢٦) ش. بتلهايم « الاقتصاد الالماني في عهد النازية » ، ص ٧٥ .

(٢٧) ي. كوكزنسكي « دراسات في تاريخ الامبريالية الالمانية » ، الجزء الاول ، ص ٢٦٢ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .

(٢٩) الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية ، ١٩٥٨/٣/٢٦ و ١٩٥٤/٧/١٠ .

(٣٠) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ٤٤ .

(٣١) أ.ر. بورنز « أفول المزاحمة » ، ص ٤٧٠ ، الخ .

(٣٢) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار او المنشأة الحرة » ، ص ٤٤ .

(٣٣) فيتو في « الاحتكار والمزاحمة وتنظيمهما » ، منشورات ا.هـ. شامبرلن ، ص ٤٥ — ٤٦ .

(٣٤) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ٥٥ .

(٣٥) سان جرميس « التعاقدات وتركز الانتاج الصناعي والزراعي » ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .
(٣٦) بيتر « تطور التعاقدات الصناعية في فرنسا منذ الازمة » ، ص ٩٨ — ١٠١ ، ١١١ — ١١٣ .
وسان جرميس « التعاقدات وتركز الانتاج الصناعي والزراعي » ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .
(٣٧) جاك هوسيو « سلطة الاحتكار » ، ص ٢٧٤ .
(٣٨) اهرمان « سياسة ارباب العمل الفرنسيين » ، ص ٨١ — ٨٢ .
(٣٩) باريه « تطور الرأسمالية اليابانية » ، الجزء الاول ، ص ١٨٠ — ١٨١ .
(٤٠) كوهن « اقتصاد اليابان في الحرب واعادة البناء » ، ص ٣٠ — ٣٢ .
(٤١) روبير غويان في « لوموند » ، ١٩٥٩/١١/١٤ .
(٤٢) المجلس المركزي للاقتصاد « ملحق لمحضر ضبط جلسة ١٩٥٢/٢/٧ » .
(٤٣) هنري هاوزر « بدايات الرأسمالية » ، ص ١٦١ .
(٤٤) وبليم و. لوكوود « الدولة والمنشأة الاقتصادية في اليابان الحديثة » في « النمو الاقتصادي ، البرازيل ، الهند ، اليابان » ، منشورات كوزنتس ومور وشبنغلر .
(٤٥) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .
(٤٦) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع في البلدان المتخلفة » ، ص ٥٦ — ٥٧ ، ٧٢ .
(٤٧) الامم المتحدة « تطور البرازيل الاقتصادي » ، ص ١٥٧ .
(٤٨) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع في البلدان المتخلفة » ، ص ٣٧ .
(٤٩) جوليان شفيفيرني « مديح الاستعمار » ، ص ٤١ — ٥٤ .
(٥٠) الاستاذ اوغو بابي « نظرية تدخل الدولة » (محاضرة مطبوعة على الرونيو) .
(٥١) ش. بتلهايم « الاقتصاد الالماني في عهد النازية » ، ص ٩٩ — ١٠٠ .
(٥٢) ريتر شاوزن « التجارة الدولية وسياسة القطع » .
(٥٣) ش. بتلهايم « الاقتصاد الالماني في عهد النازية » ، ص ١١٢ ، ١٣٤ .
(٥٤) دانييل غيران « الى اين يسير الشعب الاميركي » ، الجزء الاول ، ص ٢٩ .
(٥٥) آدمز وغراي « الاحتكار في اميركا » ، ص ١٣٦ — ١٣٧ .
(٥٦) نيومان « فرس البحر » ، ص ٢٣٠ .
(٥٧) « فورتشون » ، كانون الثاني ١٩٤٩ .
(٥٨) آدمز وغراي « الاحتكار في اميركا » ، ص ١٥١ .
(٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .
(٦٠) « هاربرز » ، كانون الثاني ١٩٥٤ .
(٦١) آدمز وغراي « الاحتكار في اميركا » ، ص ٨٧ .
(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .
(٦٣) المصدر نفسه ، ص ١١٣ .
(٦٤) بيرو « النقد » ، ص ٣٤٧ — ٣٥١ .
(٦٥) س. لوري « التوظيف الخاص في الاقتصاد الموجه » ، ص ١٨٧ — ١٨٨ .
(٦٦) بتلهايم « الاقتصاد الالماني في عهد النازية » ، ص ١٣٨ .
(٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٥٢ — ١٥٤ .
(٦٨) أ.أ. بيرل الابن « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ٤٧ .
(٦٩) ستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمنشأة الحرة » ، ص ٣٩٠ .
(٧٠) آدمز وغراي « الاحتكار في اميركا » ، ص ٩٩ .
(٧١) « التقرير الاقتصادي لمصرف الراين » ، شباط ١٩٥٣ .
(٧٢) دانييل غيران « الى اين يسير الشعب الاميركي ؟ » ، الجزء الاول ، ص ٦٩ — ٧٠ .
(٧٣) ك. رايت ميلز « النخبة في السلطة » ، ص ٢٣٢ — ٢٣٥ .
(٧٤) سيمون هاكسي « سياسة حزب الثوري » ، ص ٣٧ .

(٧٥) بتلهايم « الصناعة الالمانية في عهد النازية » ، ص ١٢١ .
(٧٦) اهرمان « سياسة ارباب العمل الفرنسيين » ، ص ١٠٧ ، ١٩٥ – ١٩٦ ، ٢٢٢ ، الخ .
(٧٧) نيويورك تايمز ، ١٩٥٦/١٠/٦ .
(٧٨) « دي زايت » ، ١٩٥٦/٦/٧ .
(٧٩) جاك هوسيو « سلطة الاحتكار » ، ص ٢١٣ .
(٨٠) آدمز وغراي « الاحتكار في اميركا » ، ص ٢١ .
(٨١) المصدر نفسه ، ص ٥ .
(٨٢) ج. شومبيتر « دورات الاعمال » ، الجزء الثاني ، ص ٨٦٠ – ٨٦١ .
(٨٣) ر.س. سايرز « الصيرفة الحديثة » ، ص ٢٤٠ .
(٨٤) مارسيل ماليسن « التمويل الذاتي » ، ص ٢٠٠ .
(٨٥) س. لوري « التوظيف الخاص في الاقتصاد الموجه » ، ص ١٢٨ .
(٨٦) رينيه بوبان « محاولة في تقييم الثروة الخاصة الفرنسية » ، في مجلة « الرأسمال » ، ١٩٥٠/١/٥ .
(٨٧) لوري « التوظيف الخاص في الاقتصاد الموجه » ، ص ١٢٥ .
(٨٨) « مواد احصائية عن حالة سوق الرساميل » ، المصرف العقاري الالماني ١٩٥٢ .
(٨٩) مجلة « المعهد الاقتصادي العلمي » الالماني ١٩٥٩ ، العدد ٨ – ٩ ، ص ١٩٤ .
(٩٠) نورمان ماكراي « سوق الرأسمال » ، ص ٢٥ – ٢٦ .
(٩١) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٥ » .
(٩٢) أ.أ. بيرل الابن « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ٣٧ – ٣٨ .
(٩٣) موريس مالبسن « التمويل الذاتي » ، ص ١٣٣ .
(٩٤) المصدر نفسه ، ص ١١٥ – ١١٦ .
(٩٥) ج. دوريه « التروستات في فرنسا » ، ص ٤٣ .
(٩٦) كومبتون وبوت « الصناعة البريطانية ، بنيتها المتبدلة في السلم والحرب » ، ص ١٩٤ .
(٩٧) ريموند و. غولد سميث « البنية المالية والنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة » ، في « تكوين الرأسمال والنمو الاقتصادي » ، ص ١٤٢ .
(٩٨) باريه « تطور الرأسمالية اليابانية » ، الجزء الثالث ، ص ٣٥٢ .
(٩٩) س. لوري « التوظيف الخاص في الاقتصاد الموجه » ، ص ١٧٩ – ١٨٢ .
(١٠٠) المصدر نفسه ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .
(١٠١) « رجال الاعمال يرافعون عن قضيتهم من اجل الارباح » ، في « فورتشون » ، آذار ١٩٤٩ .
(١٠٢) غوروين د. ادواردز « علاقة الاسعار بتموجات التوظيف » في « المجلة الاقتصادية الاميركية » ، المجلد ٢٨ ، ملحق آذار ١٩٣٨ ، ص ٦٣ .
(١٠٣) « فورتشون » ، ايلول ١٩٤٩ ، ص ٨٧ – ٨٨ .
(١٠٤) « رجال الاعمال يرافعون عن قضيتهم من اجل الارباح » ، في « فورتشون » ، آذار ١٩٤٩ ، ص ٩ ، ١٠ ، ١١ .
(١٠٥) الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية ، ١٩٥٤/١٠/١٦ .
(١٠٦) موريس مالبسن « التمويل الذاتي » ، ص ٢٢ .
(١٠٧) « الجمعية العامة للمصارف الالمانية في ١٩٤٣ » ، ص ٥ .
(١٠٨) ستوكينغ وواتكينز « الكارتلات او المزاحمة » ، ص ١٨٠ . ومعهد بروكينغز « استطاعة الانتاج الاميركية » ، ص ٣٠ .
(١٠٩) « فورتشون » ، ايلول ١٩٥٤ ، ص ٢١٤ .
(١١٠) « اخبار الولايات المتحدة وانباء العالم » ، ١٩٥٥/٣/١١ و ١٩٥٦/٥/٢٥ .

(١١١) بتلهايم « الاقتصاد الالماني في عهد النازية » ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٦ .
(١١٢) آدمز وغراي « الاحتكار في اميركا » ، ص ١٠٢ .
(١١٣) « اخبار الولايات المتحدة وانباء العالم » ، ١٩٥٧/٥/١٠ .
(١١٤) ريموند و. غولد سميث « البنية المالية والنمو الاقتصادي في البلدا نالمتقدمة » في « تكوين ألرأسمال والنمو الاقتصادي » ، ص ١٤٥ .
(١١٥) بيير نافيل في « المنبر الماركسي » ، العدد ٦ ، ص ١٤ — ١٥ .
(١١٦) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٥ » ، ص ٦٣ — ٦٩ .
(١١٧) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .
(١١٨) الدكتورة ناتاليا موسكوفسكا « عصر الرأسمالية الحربية » في « العمل والاقتصاد » ، ١٩٥٢/٧/١ .
(١١٩) « ملاحظات ودراسات وثائقية » ، ص ١٠ .
(١٢٠) ن.س. شفابزر في « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٨٣ . وريموند و. غولد سميث في « تكوين الرأسمال والنمو الاقتصادي » ، ص ١٤١ .
(١٢١) « المشكلة الجديدة لنظرية الازمات » ، ص ٣٨ ، « التقرير الاكاديمي » ، برلين .
(١٢٢) ج. شتايندل « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » ، ص ١ — ٥٦ بوجه خاص . و ف. بيرو « التعايش السلمي » ، الجزء الثاني ، ص ٤٩٨ .
(١٢٣) الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية ، ١٩٥٨/٩/١٣ .
(١٢٤) جيوفراي مور « قياس الانكماش » في « صحيفة الجمعية الاحصائية الاميركية » ، حزيران ١٩٥٨ .
(١٢٥) بول أ. باران « الاقتصاد السياسي للنمو » ، ص ١٠٧ .
(١٢٦) جون ستراتشي « الرأسمالية المعاصرة » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢ .
(١٢٧) ج. شتايندل « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » ، ص ٥٥ .
(١٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٣٣ .
(١٢٩) ج. شومبيتر « دورات الاعمال » ، الجزء الثاني ، ص ٩٧٤ .
(١٣٠) ش. بتلهايم « الاقتصاد الالماني في عهد النازية » ، ص ٢٤٨ .
(١٣١) ماندلبوم في « اقتصاديات الاستخدام التام » ، ص ١٩٤ .
(١٣٢) « الاقتصادي الشرقي » ، ١٩٤٤ ، ص ١٦٦ .
(١٣٣) جون ستراتشي « المأساة الالمانية » في « المجلة الجامعية اليسارية » ، العدد ٣ ، ص ١١ .
(١٣٤) كارل ماركس « الرأسمال » ، الجزء الثالث ، المجلد الاول ، ص ٤٢٢ وبعدها . وردولف هيلفردينغ « الرأسمال المالي » ، ص ١١١ — ١١٤ ، ١٤٤ — ١٤٥ ، الخ .
(١٣٥) جيمس بورنهام « ثورة المدراء » .
(١٣٦) هنري بيرين « مراحل تاريخ الرأسمالية الاجتماعي » ، ص ٢ ، ٢٤ .
(١٣٧) فانس باكار « ممسوسو مستوى الحياة » ، ص ٢٥٣ .
(١٣٨) « اخبار الولايات المتحدة وانباء العالم » ، ١٩٥٥/٩/١٨ .
(١٣٩) جوان روبنسون « تراكم الرأسمال » ، ص ٨ .
(١٤٠) هـ. اهرمان « سياسة ارباب العمل الفرنسيين » ، ص ١٢٥ .
(١٤١) سارجنت فلورانس « منطق الصناعة البريطانية والاميركية » ، ص ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ .
(١٤٢) ك. رايت ميلز « سلطة النخبة » ، ص ١٣٣ — ١٣٧ .
(١٤٣) ج. شتايندل « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » ، ص ١٠ .

الفصل الخامس عشر

(١) لينين « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٢٥ ، ص ٥٧٠ : « الموقف بعد السلم في بولونيا » ، ١٩٢٠/١١/٢٠ .

(٢) موريس دوب « التطور الاقتصادي الروسي منذ الثورة » ، ص ٣١ — ٣٥ .

(٣) الكسندر بيكوف : « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٤٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٥) « محضر ضبط المؤتمر الثالث عشر للحزب البلشفي » ، نقلا عن ا.هـ. كار « تاريخ روسيا السوفياتية » ، الجزء الرابع ، ص ١١ .

(٦) س.ن. بروكوبوفيتش « التاريخ الاقتصادي للاتحاد السوفياتي » ، ص ٤٤٨ .

(٧) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ١٤٦ . و ا.هـ. كار « تاريخ روسيا السوفياتية » ، الجزء الرابع ، ص ٤٦ — ٥٥ .

(٨) ا.هـ. كار « تاريخ روسيا السوفياتية » ، الجزء الرابع ، ص ٤٩ .

(٩) بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٦٧ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ — ١٣٦ .

(١١) ا.هـ. كار « تاريخ روسيا السوفياتية » ، الجزء الرابع ، ص ١٤ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٧ .

(١٣) ا.هـ. كار « تاريخ روسيا السوفياتية » ، الجزء الرابع ، ص ١٣ — ١٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ١٢٦ — ١٢٧ ، ١٤٥ ، الخ . وموريس دوب « التطور الاقتصادي الروسي منذ الثورة » ، ص ٣٢٢ .

(١٤) أ.هـ. كار « تاريخ روسيا السوفياتية » ، الجزء الرابع ، ص ١٢٨ .

(١٥) اسحق دويتشر « النبي الاعزل » ، ص ٢١١ .

(١٦) ي.أ. لابيدوس و ك. اوسترو فيتيانوف « الاقتصاد السياسي ونظرية الاقتصاد السوفياتي» ، ص ٤٤٦ — ٤٤٧ .

(١٧) م. دوب « التطور الاقتصادي الروسي منذ الثورة » ، ص ٣٥٢ — ٣٥٣ .

(١٨) م. دوب « العمل والتخطيط السوفياتي في السلم والحرب » ، ص ١٦ . انظر ايضا أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٦٩ .

(١٩) ستالين في « المراسلة الاممية » ، العدد ١٢٣ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، ص ١٤٤١ .

(٢٠) س.ن. بروكوبوفيتش « التاريخ الاقتصادي للاتحاد السوفياتي » ، ص ١٤١ .

(٢١) ا. بريوبراجنسكي : « الاقتصاد الجديد » ، ص ١٣٦ ، نقلا عن الكسندر اهرلايش في «المجلة الاقتصادية الفصلية » ، شباط ١٩٥٠ ، ص ٧٣ .

(٢٢) أ. روتشتاين « الانسان والخطة في الاقتصاد السوفياتي » ، ص ١٩ .

(٢٣) انظر بوجه خاص ا.هـ. كار « تاريخ روسيا السوفياتية » ، الجزء الرابع ، ص ٩١ ، ١٢٧ ، الخ .

(٢٤) م. دوب « التطور الاقتصادي الروسي منذ الثورة » ، ص ٣٧٩ — ٣٨٠ .

(٢٥) « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفياتي » — مجموعة احصائية ، ص ٨٧ .

(٢٦) شيبولدائيف في « البلشفي » ، العدد ١١ — ١٢ ، ١٩٣٠ ، نقلا عن موشي ليفان « الفلاحون والنظام السوفياتي ١٩٢٨ — ١٩٣٠ » ، ص ١٨٤ ، ٢٧٣ ، من المخطوط .

(٢٧) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٢٠٠ .

(٢٨) س.ن. بروكوبوفيتش « التاريخ الاقتصادي للاتحاد السوفياتي » ، ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .

(٢٩) المصدر نفسه — ص ٤٧٠ .

(٣٠) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٦ ، الفصل الاول ، ص ٣٣ ، نقلا عن المؤلف السوفياتي أ. أنيسيموف .
(٣١) « قوانين الدولة السوفياتية » تشرين الثاني ١٩٥٠ ، ص ٥١ .
(٣٢) « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفياتي » ـ مجموعة احصائية ، ص ١٠٤ .
(٣٣) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٣٢٧ . و س.ن. بروكوبوفيتش « التاريخ الاقتصادي للاتحاد السوفياتي » ، ص ٢٢٣ .
(٣٤) س.ن. بروكوبوفيتش « التاريخ الاقتصادي للاتحاد السوفياتي » ، ص ٢٠٧ .
(٣٥) الازفستيا ، ١٥ ايلول ١٩٥٣ .
(٣٦) الازفستيا ، ٣١ كانون الثاني ١٩٦٥ .
(٣٧) « المكتب الاحصائي للمعاهدات الاوروبية » ـ « احصائيات اساسية » ، ١٩٦٥ ، ص ١٤٦ .
(٣٨) ب. مستسلافكي في « بارتينايا شيسن » ، العدد ١٢ ، ١٩٥٩ .
(٣٩) حسب الاحصائيات الرسمية : « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفياتي » ـ مجموعة احصائية.
(٤٠) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٨ » ، الفصل الرابع ، ص ١٨ .
(٤١) البرافدا ، ٨ كانون الاول ١٩٦٥ .
(٤٢) « التخطيط الاقتصادي » ، ١٩٢٩ ، العدد ٣ ، ص ٢٨٣ .
(٤٣) الازفستيا ، ١٥ ايلول ١٩٥٣ .
(٤٤) أ. روتشتاين « الانسان والخطة في الاقتصاد السوفياتي » ، ص ٨٧ .
(٤٥) أ. برغسون « اقتصاد التخطيط السوفياتي » ، ص ١١٩ .
(٤٦) ج.ف. ستالين « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ١١ ، ص ٤٩ وبعدها .
(٤٧) كارل ماركس « الرأسمال » ، الجزء الثالث ، المجلد الاول ، الفصل ٢٧ ، ص ٤٢٧ . والمصدر نفسه ، ص ٤٢٨ .
(٤٨) « محاكمات نورمبرغ » ، المجلد السادس ، ص ١٩ ، ٦٩٩ .
(٤٩) جريدة فرانكفورت ، ٨ ايار ١٩٤٣ ، ١١ ايار ١٩٤٣ .
(٥٠) « النمو الاقتصادي السوفياتي » ، الناشر ابرام برغسون ، ص ١١ ، ٤٦ ـ ٤٨ ، ٧٧ .
(٥١) ف. انجلز « السيد اوجين دهرينغ يقلب العلم » ، ص ١٣٨ من الطبعة الالمانية ١٩٣٤ . و ك. ماركس « نقد برنامج غوتا » ، ص ١٥ ـ ١٦ ، في « المؤلفات المختارة لماركس وانجلز »، المجلد ٢ ، موسكو ١٩٥٠ .
(٥٢) أ. بوغوف « الجبهة الاقتصادية الروسية في الحرب والسلم » ، ص ٢٦١ .
(٥٣) ك. ماركس « نقد برنامج غوتا » في « المؤلفات المختارة لماركس وانجلز » ، المجلد ٢ ، ص ١٥ ـ ١٦ .
(٥٤) ف. انجلز « دحض دهرينغ » ، الطبعة الالمانية ١٩٣٤ ، ص ٢٧٨ ، ٣٠٥ .
(٥٥) أ. غاتوفسكي في « المجلة الاقتصادية » ، العدد ٩ ، ١٩٥٨ .
(٥٦) شارل بتلهايم في مجلة « الفكر » ، عدد شباط وآذار ١٩٦٦ .
(٥٧) مجلة « قضايا اقتصادية » ، العدد ٨ ، ١٩٥٤ .
(٥٨) هوبار « التجارة والتوزيع في الاتحاد السوفياتي » ، ص ١١٦ .
(٥٩) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٢٤٩ .
(٦٠) ج.ف. ستالين « المشكلات الاقتصادية للاشتراكية في الاتحاد السوفياتي » ، ص ١٦ ، ٦٢ .
(٦١) « البلشفي » ، كانون الثاني ١٩٥٢ . وبيانشتوك وشفارتز وبوغوف « الادارة في الصناعة والزراعة السوفياتية » ، ص ٥٨ ـ ٦٠ .
(٦٢) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٧ » ، الفصل الاول ، ص ٤٠ .

(٦٣) اوسكار لانج « مبادىء عمل الاقتصاد السوفياتي » ، ص ١٢ .
(٦٤) « اقتصاد الصناعة الاشتراكية » ، موسكو ١٩٤٠ ، ص ٤٩٨ ، نقلا عن بيانشتوك وشفارتز ويوغوف « الادارة في الصناعة والزراعة السوفياتية » ، ص ٨٣ .
(٦٥) م. دوب « العمل والتخطيط السوفياتي في السلم والحرب » ، ص ٩ — ١١ .
(٦٦) أ. نوفي « الاقتصاد السوفياتي » ، ص ٣٣ .
(٦٧) ف. نمزوف في « الازفستيا » ، ١٩٥٩/٨/٧ . وكارل ماركس « نقد برنامج غوتا » ، ص ١٦ — ١٧ ، المجلد الثاني من « المؤلفات المختارة لماركس وانجلز » ، موسكو ١٩٥٠ .
(٦٨) ج.أ. كرونرود في مجلة « قضايا اقتصادية » ، العدد ٨ ، ١٩٥٨ .
(٦٩) البرافدا ، ٢٣ كانون الاول ١٩٦٤ .
(٧٠) أ. برغسون — المصدر الآنف الذكر ، ص ٦٤ .
(٧١) أ.ج. كوليكوف في مجلة « قضايا اقتصادية » ، العدد ٢ ، ١٩٥٧ .
(٧٢) لينين « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٣٢ ، الطبعة الالمانية ، برلين ١٩٦٤ ، ص ٧ .
(٧٣) ل. تروتسكي « الثورة المغدورة » ، الطبعة الفرنسية الاولى ، ص ١٠٧ — ١٠٨ .
(٧٤) لينين « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ٣٦ ، ص ٥٨١ ، والمجلد ٣٣ ، ص ٤٧٤ — ٤٩٠ ، الخ.
(٧٥) أ. نوفي ، المرجع المذكور ، ص ٢٩٤ .
(٧٦) أ. ارزومانيان في « البرافدا » ، ٢٤ — ٢٥ شباط ١٩٦٤ . وأوتا سيك وفرانتيزيك فلاساك في « رودي برافو » ، ١١ تشرين الثاني ١٩٦٤ . واوسكار لانج « مشكلات الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط » الخ .
(٧٧) تقرير كوسيغين الى مجلس السوفييت الاعلى ، في « البرافدا » ، ١٠ كانون الاول ١٩٦٤ .
(٧٨) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٦ » ، الفصل الثاني ، ص ٨ .
(٧٩) مصادر رسمية .
(٨٠) نعوم جازني « زراعة الاتحاد السوفياتي المشركة » .
(٨١) « الموسوعة الاحصائية للاقتصاد الاشتراكي » ، ص ٨٨ — ٨٩ . ومالنكوف في « البرافدا » ، ٩ آب ١٩٥٣ . وخروتشيف في « الازفستيا » ، ١٥ ايلول ١٩٥٣ .
(٨٢) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٨ » ، الفصل الاول ، ص ٢١ .
(٨٣) « اوكتوبر » ، العدد ١١ ، ١٩٥٧ . و « البرافدا » ، ٣ شباط ١٩٥٥ .
(٨٤) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الاوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٣ » ، الفصل الثالث ، ص ١٨ .
(٨٥) « البرافدا » ، ١٣ ايلول ١٩٥٤ و ٣ شباط ١٩٥٥ .
(٨٦) ل. فولان « تقرير عن الزراعة الروسية السوفياتية » ، ص ٥٦ — ٥٧ .
(٨٧) « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفياتي » — مجموعة احصائية ، ص ١١٢ .
(٨٨) « البرافدا » ، ٢٧ ايار ١٩٤٠ ، نقلا عن س.ن. بروكوبوفيتش « التاريخ الاقتصادي للاتحاد السوفياتي » ، ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .
(٨٩) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٣١٦ .
(٩٠) رينيه ديمون « السوفخوز والكولخوز او المعضلة الشيوعية » ، ص ٤٢ .
(٩١) بالنسبة الى عام ١٩٣٨ : أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٣١١ . وبالنسبة الى عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ : ن. جازني « زراعة الاتحاد السوفياتي المشركة » ، ص ٧٣٨ .
(٩٢) « الزراعة الاشتراكية » ، العدد ١٢ ، ١٩٣٩ .
(٩٣) أ. نوفي ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١٣٤ .

(٩٤) « كومونيست » ، العدد ١٥ ، ١٩٥٤ .
(٩٥) ر. شليسنجر في « دراسات سوفياتية » ، كانون الثاني ١٩٥٩ ، نقلا عن مصادر سوفياتية .
(٩٦) « اوكتوبر » ، العدد ١٢ ، ١٩٥٧ .
(٩٧) أ. سيلان في « اخبار احصائية » ، العدد ٧ ، ١٩٥٨ .
(٩٨) مجلة « الادارة الشعبية » السوفياتية ، العدد ٥ ، ١٩٦٠ ، ص ٤٧ .
(٩٩) هوبار ، اقتصاديات الزراعة السوفياتية » ، ص ١٧٧ . و ن. جازني « زراعة الاتحاد السوفياتي المشركة » ، ص ٦٩٩ .
(١٠٠) « دراسات سوفياتية » ، المجلد ٤ ، ص ٣٠ .
(١٠١) « البلشفي » ، العدد ٢٤ ، كانون الاول ١٩٥١ .
(١٠٢) « قضايا اقتصادية » ، العدد ١٠ ، ١٩٥٩ .
(١٠٣) رينيه ديمون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٢٠٥ .
(١٠٤) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٨ » ، الفصل الاول ، ص ٢٧ .
(١٠٥) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٣١٤ .
(١٠٦) ج. تريومف في مجلة « الاقتصاد والسياسة » ، ايار ١٩٦٣ .
(١٠٧) « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفياتي » ، ١٩٥٧ ، ص ١١٣ .
(١٠٨) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٦٠ » ، نقلا عن رينيه ديمون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٤٧ .
(١٠٩) « النشرة الاقتصادية لاوروبا ١٩٦٢ » ، ص ١٤ .
(١١٠) رينيه ديمون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٢٣٠ .
(١١١) ارقام ١٩٢٦ و ١٩٥٦ : « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفياتي» ــ مجموعةاحصائية ١٩٥٨ . وارقام ١٩٣٧ : « بلد الاشتراكية اليوم وغدا » ، موسكو ١٩٣٩ .
(١١٢) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٢٥٧ .
(١١٣) « الازفستيا » ، ٢٨ ايلول ١٩٥٣ .
(١١٤) « كومونيست » ، العدد ٨ ، ١٩٥٣ .
(١١٥) « التخطيط الاقتصادي » ، العدد ٨ ، ١٩٤٠ ، ص ١٢ .
(١١٦) « البرافدا » ، ١٩٥٦/٢/٢٥ . و « البرافدا » ، ١٩٥٩/٢/٤ . وبيا نشتوك وشفارتز وبوغوف « الادارة في الصناعة والزراعة السوفياتية » ، ص ٦٨ ــ ٦٩ .
(١١٧) تقرير عن مؤتمر موسكو الاقتصادي في « دراسات سوفياتية » ، المجلد الرابع ، ص ١٢٤ .
(١١٨) دافيد غوليك « مبادهة واستقلال المدراء الصناعيين السوفياتيين » في « المجلة الاميركية للدراسات السلافية والاوروبية الشرقية » ، تشرين الاول ١٩٥٢ . وجوزيف س. برلينر « التنظيم التكويني للشركة السوفياتية في « المجلة الاقتصادية الفصلية » ، آب ١٩٥٢ .
(١١٩) « التخطيط الاقتصادي » ، العدد ٢ ، ١٩٥٠ ، ص ٥٤ . و « المادية الاقتصادية » ، العدد ٥ ، ١٩٥٢ . و « البرافدا » ، ١٩٥٥/٧/١٧ . و « البرافدا » ، ١٩٥٦/٢/٢٤ .
(١٢٠) « التخطيط الاقتصادي » ، العدد ٢ ، ١٩٥٠ ، ص ٣٨ .
(١٢١) « المجلة الاقتصادية الفصلية » ، آب ١٩٥٢ .
(١٢٢) أ. أراكيليان في مجلة « قضايا اقتصادية » ، العدد ٥ ، ١٩٥١ .
(١٢٣) مجلة « قضايا اقتصادية » ، العدد ١ ، ١٩٥٩ .
(١٢٤) الجريدة الالمانية والجريدة الاقتصادية ، ١٦ ــ ١٧ كانون الثاني ١٩٦٠ . انظر ايضا ا. ليبنسكي « نموذج الاقتصاد الاشتراكي » في « التخطيط الاقتصادي الجديد في بولونيا» ، ص ١٧٠ ــ ١٧١ .
(١٢٥) « الازفستيا » ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٢ .

(١٢٦) « البرافدا » ، ٩ ايار ١٩٥٧ .
(١٢٧) « قضايا اقتصادية » ، العدد ٧ ، ١٩٥٨ .
(١٢٨) « الغارديان » ، ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٩ .
(١٢٩) أ. أرزومانيان في « البرافدا » ، ٢٤ شباط ١٩٦٤ .
(١٣٠) انظر هنري ديني وماري لافينيي « مشكلة الاسعار في الاتحاد السوفياتي » .
(١٣١) انظر « البرافدا » ، ٢٣ كانون الثاني ١٩٦١ .
(١٣٢) اوسكار لانج وفريد م. تايلور « حول نظرية الاشتراكية الاقتصادية » ، ص ٩٧ .
(١٣٣) بيانشتوك وشفارتز وبوغوف « الادارة في الصناعة والزراعة الروسية » ، الفصل ١٩ ، ص ٦٢ .
(١٣٤) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(١٣٥) هـ. بيرمان « العدالة في روسيا » ، ص ٧٢ .
(١٣٦) « غودوك » ، ٣١ آب ١٩٥٧ . و « نوفي مير » ، العدد ٧ ، ١٩٥٧ .
(١٣٧) « كومونيست » ، العدد ٣ ، ١٩٥٩ .
(١٣٨) المصدر نفسه .
(١٣٩) ج. بارانوف « العقد الاقتصادي » ، نقلا عن هـ. بيرمان « العدالة في روسيا » ، ص ٧٢ .
(١٤٠) أ. نوفي « الاقتصاد السوفياتي » ، ص ٢٧ .
(١٤١) « النمو الاقتصادي السوفياتي » ، الناشر أ. برغسون ، ص ٢٩ — ٣٠ .
(١٤٢) أ. نوفي « الاقتصاد السوفياتي » ، ص ٢٠٢ .
(١٤٣) « الازفستيا » ، ١٣ حزيران ١٩٥٢ .
(١٤٤) « البرافدا » ، ١٠ تشرين الاول ١٩٥٢ .
(١٤٥) « الازفستيا » ، ٢٣ ايلول ١٩٥٢ .
(١٤٦) « كومونيست » ، العدد ٨ ، ١٩٥٤ .
(١٤٧) أ. برغسون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١٥٥ ، نقلا عن المؤلف السوفياتي لوكتشين .
(١٤٨) « قضايا اقتصادية » ، العدد ٤ ، ١٩٥٧ .
(١٤٩) أ. بوغوف « الجبهة الاقتصادية الروسية في الحرب والسلم » ، ص ١٦٥ .
(١٥٠) « الشعب » ، ١٨ ايلول ١٩٥٢ .
(١٥١) أ. برغسون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١٠٨ ، ١١٣ .
(١٥٢) « نشرة معهد الاحصاء » ، اوكسفورد ، ايلول — تشرين الاول ١٩٥٢ .
(١٥٣) م. دوب « العمل والتخطيط السوفياتي في السلم والحرب » ، ص ٩٣ .
(١٥٤) مجلة « قضايا اقتصادية » ، العدد ١ ، ١٩٥٩ .
(١٥٥) أ. برغسون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١١٠ .
(١٥٦) م. دوب « العمل والتخطيط السوفياتي في السلم والحرب » ، ص ٨٦ .
(١٥٧) أ. بوغوف « الجبهة الاقتصادية الروسية في الحرب والسلم » ، ص ١٨٢ .
(١٥٨) أ. بيكوف « تطور النظام الاقتصادي السوفياتي » ، ص ٣٣٦ .
(١٥٩) « تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي » ، ص ٥٦٢ .
(١٦٠) بيانشتوك وشفارتز وبوغوف « الادارة في الصناعة والزراعة الروسية » ، ص ٦٦ — ٦٧ .
(١٦١) أ. برغسون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٣٤١ .
(١٦٢) صالومون شفارتز « العمل في الاتحاد السوفياتي » ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ .
(١٦٣) « دراسات سوفياتية » ، المجلد ٢ ، ص ٣٥٨ .
(١٦٤) مجلة « ترود » ، ١٥ نيسان ١٩٥٠ .
(١٦٥) الكسندروف « الكتاب اليومي للعامل السوفياتي » ، ص ٤٣ ، ١٠٦ ، ١٤٣ ، ٢٦٩ .
(١٦٦) م. دوب « العمل والتخطيط السوفياتي في السلم والحرب » ، ص ٩٨ — ١٠٢ .

(١٦٧) الكسندروف « الكتاب اليومي للعامل السوفياتي » ، ص ١٤٢ — ١٤٣ .
(١٦٨) الكسندروف « تشريع العمل » ، تعليقات على تشريع العمل في الاتحاد السوفياتي وعلى قانون العمل في الجمهورية الروسية السوفياتية ، موسكو ١٩٤٧ ، نقلا عن صالومون شفارتز « العمل في الاتحاد السوفياتي » ، ص ١٠٩ .
(١٦٩) نعوم جازني في « مجلة الاقتصاد السياسي » ، تشرين الاول ١٩٥١ .
(١٧٠) « البرافدا الموسكوفية » ، ٥ آذار ١٩٥٣ .
(١٧١) « البرافدا » ، ٧ شباط ١٩٥٦ .
(١٧٢) بيانشتوك وشفارتز ويوغوف « الادارة في الصناعة والزراعة الروسية » ، ص ١١ .
(١٧٣) « ساريا فوستوك » التفليسية ، ١٩٥٣/٩/٢٥ . و « برافدا الشبيبة » ، ١٩٥٣/١١/١٩ . و « باكنسكي رابوتشي » ، ١٩٥٤/٧/٣١ . و « الازفستيا » ، ١٩٥٩/٨/٧ .
(١٧٤) أ. يوغوف « الجبهة الاقتصادية الروسية في الحرب والسلم » ، ص ١٧٩ — ١٨٠ ، ١٨٢ .
(١٧٥) « البرافدا » ، ٨ ايار ١٩٥٧ .
(١٧٦) « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفياتي » ، مجموعة احصائية ، ص ١١٣ .
(١٧٧) « قضايا اقتصادية » ، العدد ١٠ ، ١٩٥٩ .
(١٧٨) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة : « دراسة حول وضع اوروبا الاقتصادي في ١٩٥٧ » ، الفصل الاول ، ص ٣٦ .
(١٧٩) أ. برغسون ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٣١٤ .

الفصل السادس عشر

(١) شور ومارشاكي « المظاهر الاقتصادية للطاقة الذرية » ، ص ٢٧٢ — ٢٧٣ ، ٢١٢ — ٢١٥ .
(٢) « الايكونوميست » ، ٢٣ تموز ١٩٥٥ .
(٣) ألديرر وميتشل « اقتصاد الصناعة الاميركية » ، ص ١٢٩ .
(٤) فريدريك بولوك « التأليل في الولايات المتحدة الاميركية » في « مساهمة فرانكفورت في علم الاجتماع » ، المجلد الاول ، ١٩٥٥ ، ص ٨١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ٩٢ — ٩٣ .
(٦) ن. فيينر « الاستعمال الانساني للبشر » .
(٧) ن. فيينر « السيبرنيطيقا » ، ص ٣٦ — ٣٧ .
(٨) « لوموند » ، ٢١ — ٢٢ ايار ١٩٦١ .
(٩) لجنة السياسة الاقتصادية « التأليل » ، ص ١٩ . و « تحدي التأليل » ، اوراق مسلمة الى المؤتمر القومي للتأليل ، ص ٤٨ .
(١٠) « النشرة العامة الاحصائية للمعاهدات الاوروبية » ، العدد ١٢ ، ١٩٦١ .
(١١) فانس باكار « ممسوسو مستوى الحياة » ، ص ٣٥ — ٣٦ .
(١٢) « فورتشون » ، تشرين الاول ١٩٥٣ .
(١٣) ن. فيينر « السيبرنيطيقا » ، ص ٣٨ .
(١٤) ن. بوخارين « اقتصاد مرحلة الانتقال » ، ص ١٠٥ — ١٢٦ .
(١٥) و. سالتر في « العلم » ، ١٩٤٧ ، نقلا عن أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٤٨ .

(١٦) ف. باد « اقتصاد التغذية العالمية » ، ص ٧٢ ، ٨٩ — ٩١ .
(١٧) ج.س. دوزنبري « الدخل والادخار ونظرية السلوك الاستهلاكي » ، ص ٣٩ .
(١٨) عصبة الامم « التصنيع والتجارة الخارجية » ، ١٩٤٥ ، ص ٣٣ .
(١٩) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع في البلدان المتخلفة » ، ص ٦٨ — ٦٩ .
(٢٠) ب. مستسلافسكي في « بارتينايا شيسن » ، العدد ١٢ ، ١٩٥٩ .
(٢١) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « تطورات وسياسات الاسكان الاوروبي في ١٩٤٥ » و « النشرة العامة الاحصائية للمعاهدات الاوروبية » ، العدد ٢ ، ١٩٦٠ .
(٢٢) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٨ » ، الفصل الخامس ، ص ٢٢ .
(٢٣) « الايكونوميست » ، ٢ نيسان ١٩٦٠ .
(٢٤) قسم الشؤون الاجتماعية التابع للامم المتحدة « نمو السكان ومستوى الحياة في البلدان المتخلفة » ، ١٩٥٤ ، نقلا عن غونار ميردال « اقتصاد دولي » ، ص ٢١٣ .
(٢٥) بول ج. هوفمان « مئة بلد و ١٫٢٥ مليار نسمة » .
(٢٦) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٨٨ .
(٢٧) ليون هندرسون « جلسات لجنة الاقتصاد القومي المؤقتة » ، القسم الاول ، ص ١٥٩ .
(٢٨) ايزودور لوبان « جلسات لجنة الاقتصاد القومي المؤقتة » ، القسم الاول ، ص ١٢ .
(٢٩) كوزنتس « حصص مجموعات الدخل المرتفع من الدخل والادخار » ، ص ٣٦ — ٣٩ .
(٣٠) انظر توماس هـ. ساوندرز « تأثيرات فرض الضرائب على المنفذين » وفيكتور بيرلو « ثورة الدخل » ، ص ٣٨ — ٤٥ .
(٣١) ألفين هانسن « مطالعات في نظرية دورات الاعمال » ، ص ٣٨١ . وهامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ١٢٣ — ١٢٤ .
(٣٢) هامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ١٢٨ ، وشينوفسكي في « تركز الاعمال وسياسة الاسعار » ، ص ١٠٤ .
(٣٣) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع في البلدان المتخلفة » ، ص ١٤ — ١٧ ، ٣٤ ، الخ.
(٣٤) بول أ. باران « الاقتصاد السياسي للنمو » ، ص ١٦٣ — ٢٠٠ .
(٣٥) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ٤٠ .
(٣٦) ر. نوركس « مشكلات تكوين الرأسمال في البلدان المتخلفة » ، ص ٣٧ — ٣٨ . وهامبرغ « النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار » ، ص ١٩٦ — ١٩٩ .
(٣٧) أ. بونيه « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٤٠ — ١٤١ .
(٣٨) ر. نوركس « مشكلات تكوين الرأسمال في البلدان المتخلفة » ، ص ٣٩ ، ٤١ ، ٤٧ ، الخ .
(٣٩) انظر بوجه خاص « لوموند » في ١٧ و ١٨ آذار ١٩٦٠ .
(٤٠) الامم المتحدة « طرائق ومشكلات التصنيع في البلدان المتخلفة» ، ص ٣ وما يليها . و م. ماليكي « ديناميكية التوظيف والمردود في الاقتصاد الاشتراكي » في « التخطيط الاقتصادي الجديد في بولونيا » ، ص ٣٠٣ .
(٤١) ج.م. كينز « النظرية العامة » ، ص ٨٠ — ٨١ ، ٩٥ ، ١٠٢ — ١٠٣ .
(٤٢) ش. بتلهايم « مشكلات التخطيط النظرية والعملية » ، ص ٢٢٥ .
(٤٣) « خلفية سياسية للمعارضة الروسية » ، ص ٢١ . و ن.أ. كوفاليفسكي ، نقلا عن ا.د. دومار « دراسات في نظرية النمو الاقتصادي » ، ص ٢٢٩ .
(٤٤) أ.د. الاخفيرديان « بعض المسائل النظرية المالية السوفياتية » ، ص ٣٠ .
(٤٥) م. بور في « قضايا اقتصادية » ، العدد ١٠ ، ١٩٥٤ ، ص ٨٩ .
(٤٦) جوان روبنسون « تراكم الرأسمال » ، ص ٤٩ .
(٤٧) كارل س. شاوب « مبادىء تحليل الدخل القومي » ، ص ١٥١ — ١٥٣ . و ج. شتايندل

« النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » ، ص ١٣٦ . والدكتور جاكوف سيروتكوفيتش « نظام التخطيط الاقتصادي اليوغوسلافي » في « حولية الاقتصاد العام » ، العدد ٢ ، ايار ـ تشرين الاول ١٩٥٩ ، ص ١٤١ .

(٤٨) ش. بتلهايم « مشكلات التنمية الاقتصادية » ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٥٠) س. شفارتز « العمال في الاتحاد السوفياتي » ، ص ٢٢ . وغروسمان وبرغسون في « تكوين الرأسمال والنمو الاقتصادي » ، ص ١٧٣ ـ ١٨٩ .

(٥١) ش. بتلهايم « التخطيط السوفياتي » ، ص ٢٨٩ ـ ٢٩١ .

(٥٢) م. ماليكي « دينامية التوظيف والمردود في الاقتصاد الاشتراكي » في « التخطيط الاقتصادي الجديد في بولونيا » ، ص ٣٠١ ، الخ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٩ .

(٥٤) موريس دوب « حول النظرية الاقتصادية والاشتراكية » ، ص ١٣٠ ـ ١٣١ ، ١٥٠ ـ ١٥١ .

(٥٥) ش. بتلهايم « مشكلات التنمية الاقتصادية » ، ص ١٥ ـ ١٦ .

(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٥٧) بول أ. باران « الاقتصاد السياسي للنمو » ، ص ٢٧٠ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ .

(٥٩) ج.أ. كرونرود « اعادة الانتاج الاشتراكية » ، ص ١٦١ ـ ١٦٧ .

(٦٠) موريس دوب « حول النظرية الاقتصادية والاشتراكية » ، ص ١٣١ .

(٦١) ج.أ. كرونرود « اعادة الانتاج الاشتراكية » ، ص ١٦٦ .

(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(٦٣) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٥ » ، ص ٢٢٨ .

(٦٤) موريس دوب « حول النظرية الاقتصادية والاشتراكية » ، ص ٨٦ .

(٦٥) دابا في « مجلة الدراسات الاقتصادية » ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥ ، ص ٩٧ .

(٦٦) نورمان ر.ف. ماير « مبادىء العلاقات البشرية » ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٤ ، ٣٥٤ ـ ٣٥٨ ، ٣٨١ ـ ٣٨٣ ، الخ .

(٦٧) ف. انجلز « حول مسألة السكن » ، ص ١٠٧ ، الطبعة الالمانية ١٩٣٢ .

(٦٨) ب. آرتز و « البرنامج الشيوعي » ، العدد ٨ ، السنة ٣ ، تموز ـ ايلول ، ص ٢٥ ، ٣٥ وغيرها .

(٦٩) ن. بوخارين « اقتصاد المرحلة الانتقالية » ، ص ١٦٤ ـ ١٦٨ .

(٧٠) انظر بوجه خاص ك. كاوتسكي « غداة الثورة » . ولينين « حول الضريبة العينية » . وفان دير فيلد « الجماعية » . وتروتسكي « ستالين النظري » . وستالين « مشكلات اللينينية » . واوتو بوير « ما بين حربين عالميتين ؟ » ، الخ .

(٧١) اوسكار لانج وفريد م. تايلور « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » . أ. ليرنر «اقتصاديات الرقابة » . ر.ل. هال « النظام الاقتصادي فيدولة اشتراكية» . هـ.د. ديكنسون «اقتصاديات الاشتراكية » . و. بروس « حول دور قانون القيمة في الاقتصاد الاشتراكي » في « التخطيط الاقتصادي الجديد في بولونيا » ، ص ٣١ ـ ٦٣ .

(٧٢) في « التخطيط الاقتصادي الجماعي » ، منشورات فون هايك .

(٧٣) اوسكار لانج وفريد م. تايلور « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ، ص ٨٠ ـ ٨١ .

(٧٤) أ. ليرنر « اقتصاديات الرقابة » ، ص ٦٣ ـ ٦٤ .

(٧٥) موريس دوب « حول النظرية الاقتصادية والاشتراكية » ، ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(٧٦) ش. بتلهايم « مشكلات التنمية الاقتصادية » ، ص ٥٣ .

(٧٧) م. كاليكي في « اقتصاديات الاستخدام التام » ، ص ٤٧ .
(٧٨) ش. بتلهايم « مشكلات التنمية الاقتصادية » ، ص ١٣٣ — ١٣٤ .
(٧٩) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٨ » ، الفصل الرابع ، ص ٢١ .
(٨٠) المصدر نفسه ، الفصل الخامس ، ص ٦ .
(٨١) « الانباء اليوغوسلافية » ، ايار ١٩٦٠ .
(٨٢) لجنة اوروبا الاقتصادية التابعة للامم المتحدة « دراسة عن الوضع الاقتصادي في اوروبا في ١٩٥٨ » ، الفصل الخامس ، ص ١٣ ، ١٨ .
(٨٣) ب. سارجنت فلورنس « منطق الصناعة البريطانية والاميركية » ، ص ١١٢ — ١١٣ .
(٨٤) فاسيلي ليونتييف « بنية الصناعة الاميركية » .
(٨٥) شينيري كلارك « اقتصاديات الصناعة الداخلية » .
(٨٦) أ. لانج « بناء النموذج الاقتصادي الجديد » في « التخطيط الاقتصادي الجديد في بولونيا »، ص ١٣٩ — ١٤١ .
(٨٧) ك. بوبروفسكي — المرجع نفسه ، ص ١٥١ .
(٨٨) كارل ماركس « الحرب الاهليــة في فرنسا » ، ص ٥٠ ، الطبعــة الالمانية ١٩٣٧ ، منشورات اللغات الاجنبية ، موسكو .
(٨٩) ليون تروتسكي « الثورة المغدورة » ، ص ٢٧١ .
(٩٠) لجنة كاولز « النظرية الاقتصادية والقياس » ، ص ٥٠ .
(٩١) « المانشستر غارديان » ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٧ .
(٩٢) ف. انجلز « المسألة الفلاحية في فرنسا والمانيا » في « الجريــدة الجديدة » ، السنة ١٣ ، المجلد الاول ، ص ٣٠١ — ٣٠٢ .
(٩٣) ا. كاردلي « مشكلات السياسة الاشتراكية في الارياف » ، ص ٨ — ٢٥ ، ٩٣ — ٩٨ ، ٢٧٣ — ٢٨٠ ، الخ .
(٩٤) جون ستراتشي « الراسمالية المعاصرة » ، ص ٢٩١ — ٢٠٠ ، ٢٩٢ ، الخ . وكالفن ب. هوفر « الاقتصاد والحرية والدولة » ، ص ٢٨٣ .
(٩٥) اوسكار لانج وفريد م. تايلور « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ، ص ١٢٣ — ١٢٦ .
(٩٦) ف. بيرو « الراسمالية » ، ص ١٢٢ — ١٢٣ .
(٩٧) الدكتور هولغار هايد « التخطيط الاقتصادي الطويل الامد في السويد » ، ص ٤٣ ، ١٣٩ .
(٩٨) بول أ. باران « الاقتصاد السياسي للتنمية » ، ص ١٠٨ .
(٩٩) ش. بتلهايم « مشكلات التخطيط النظرية والعملية » ، ص ١٤١ — ١٤٤ .

الفصل السابع عشر

(١) انظر بوجه خاص مذكرة ن. خروتشيف عن اصلاح التعليم ، المنشورة في الازفستيا ، ٢١ ايلول ١٩٥٨ .
(٢) في « ترود » ٤ آب ١٩٦١ . انظر ايضا عرض م.ي. بتروسيان في « احصائيات جامعة موسكو »، السلسلة الاقتصادية — الفلسفية ، العدد ٥ ، ١٩٦٠ .
(٣) برانكو هورفات « نحو نظرية عن الاقتصاد المخطط » ، ص ١٣٢ .

(٤) ج.د.هـ. كول « النقد ، حاضره ومستقبله » ، ص ١٤٦ ، ٣١٢ .
(٥) لويس مومفورد « التقنية والحضارة » ، ص ٣٤٦ – ٣٤٨ .
(٦) « القناعة » ، نشره نورمان ماكينزي ، ١٩٥٩ .
(٧) اوسكار لانج وفريد تايلور « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ، ص ١٣٩ – ١٤٠ .
(٨) ج. بولمانس « الاستهلاك في بلجيكا من ١٩٤٨ الى ١٩٥٨ » في « دفاتر بروكسيل الاقتصادية » ، العدد ٤ ، تموز ١٩٥٩ .
(٩) « نيويورك تايمز » ، ١٤ شباط ١٩٦٠ .
(١٠) اوسكار لانج وفريد تايلور « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ، ص ١٤٠ .
(١١) انظر بوجه خاص الفريد مارشال « مبادىء الاقتصاد » ، ص ٨٦ – ٩٠ . وفون مايزس « الاشتراكية » ، ص ١٨٩ ، الخ .
(١٢) لويس مومفورد « التقنية والحضارة » ، ص ٣٣٧ – ٣٤٤ .
(١٣) برانكو هورفات ، المرجع الآنف الذكر ، ص ١٣٢ .
(١٤) آشلي مونتاغو « ادارة التطور البشري » ، ص ١٣١ – ١٣٢ . و ب. مالينوفسكي « نظرية علمية عن الثقافة » ، ص ٩١ – ٩٥ .
(١٥) ك. غالبريت « مجتمع الوفرة » ، ص ١٤٣ .
(١٦) فانس باكار « ممسوسو مستوى الحياة » ، ص ٧٠ ، ١٢٦ – ١٢٨ . ووليم هـ. وايت الابن « انسان التنظيم » ، ص ٣١٣ ، ٣٢٤ .
(١٧) دافيد ل. كوهن « الايام الطيبة القديمة » ، ص ٣٠٨ ، نقلا عن « صندوق القرن العشرين : حاجات اميركا ومواردها » ، ص ١٧٩ .
(١٨) ك. غالبريت « مجتمع الوفرة » ، ص ١٩٣ .
(١٩) اوسكار لانج وفريد تايلور « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ، ص ١٤١ . و هـ.د. ديكنسون « اقتصاديات الاشتراكية » ، ص ٥٣ .
(٢٠) ك. غالبريت « مجتمع الوفرة » ، ص ١٥٢ – ١٥٨ .
(٢١) اوتاسيك « الاقتصاد ، المصالح ، السياسة » ، ص ٣٠٩ – ٣١٦ .
(٢٢) فانس باكار « ممسوسو مستوى الحياة » ، ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .
(٢٣) « مشروع البرنامج » ، موسكو ١٩٦١ ، منشورات اللغات الاجنبية ، ص ١٠١ – ١٠٢ .
(٢٤) انظر الملاحظة ٧٠ من الفصل ١٦ بصدد بعض المصادر المستندة الى الماركسية بهذا الخصوص.
(٢٥) اريك فروم « المجتمع السليم » ، ص ٢٨٨ .
(٢٦) و. آرثر لويس « مبادىء التخطيط الاقتصادي » ، ص ٣١ – ٣٢ .
(٢٧) ألبرت لونيرباخ « الانسان والدافع والمال » ، ص ١٢٣ – ١٢٤ ، ١٤٤ – ١٤٥ .
(٢٨) ارنولد جهلن « الانسان » ، ص ٣٩ – ٤٠ . وألفريد بورتمان «علم الحيوان والصورة الجديدة للبشر » ، ص ١٤ .
(٢٩) اوتو كلينبرغ « علم النفس الاجتماعي » ، ص ٧١ .
(٣٠) آشلي مونتاغو « ادارة التطور البشري » ، ص ١٤٨ .
(٣١) ألفريد بورتمان « علم الحيوان والصورة الجديدة للبشر » ، ص ٧٤ – ٧٦ ، ٩٣ . ولابار « الحيوان البشري » ، ص ٥٠ – ٥١ .
(٣٢) آشلي مونتاغو « ادارة التطور البشري » ، ص ٢٠٩ .
(٣٣) لورا طومبسون وآليس جوزيف « طريق الامل » ، منشورات جامعة شيكاغو ١٩٤٥ . ودوروتي لايتون وكلود كلوكهون « اطفال الشعب » ، منشورات جامعة هارفارد ١٩٤٦ . ودراسة الدكتور جيمس كلارك مولوني مذكورة في « ادارة التطور البشري » لآشلي مونتاغو ، ص ٢٤٦ .
(٣٤) آشلي مونتاغو « ادارة التطور البشري » ، ص ٢٤٥ .
(٣٥) اوتو كلينبرغ « علم النفس الاجتماعي » ، ص ١٠٧ – ١١١ .

(٣٦) لوريتا بندر « تكوين النزعة العدوانية لدى الاطفال » في « المجلة الاميركية للطب النفسي » ، المجلد ١٠٥ ، ١٩٤٨ ، ص ٢٤١ — ٢٤٥ .

(٣٧) سوزان ايزاكس « التطور الاجتماعي لدى الاطفال الصغار » ، ص ٢٢٣ — ٢٢٤ . وبيتيريم سوروكين « المجتمع والثقافة والشخصية » ، ص ١٢٢ — ١٢٣ . و ج. بياجيه « الحكم الاخلاقي لدى الطفل » ، ص ٣١٢ .

(٣٨) ا. بيفلپول « الملكية ، دراسة في علم النفس الاجتماعي » ، ص ٢٧٨ ، ٢٩٤ .

(٣٩) بيتيريم سوروكين « المجتمع والثقافة والشخصية » ، ص ١٢٤ .

(٤٠) زينغ ي. كيو « تكوين ردود الهر على الفأر » في « صحيفة علم النفس المقارن » ، المجلد ٢ ، ١٩٣١ ، ص ١ — ٣٥ ، ولوه سينغ تسيه « السلم والتعاون لدى الاعداء الطبيعيين » ، نقلا عن آشلي مونتاغو « ادارة التطور البشري » ، ص ٣٤ — ٣٥ ، ٣٥ — ٣٨ .

(٤١) زينغ ي. كيو ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٣٥ .

(٤٢) آشلي مونتاغو « ادارة التطور البشري » ، ص ٤٤ .

(٤٣) الكسيس كاريل « الانسان ، ذلك المجهول » .

(٤٤) جوزيف فوليبه « اغتناء واستعباد الشخص الانساني » في « التشريك والشخص الانساني »، تقرير الى اسبوع فرنسا الاجتماعي السابع والاربعين ، ص ١٠٤ .

(٤٥) كارل ماركس « الرأسمال » ، الجزء الاول ، ص ٢٥٩ .

(٤٦) الاستاذ الدكتور أ. هيتمير (من جامعة انشبروك) « علم الاجازة » في « الكتابات الطبية الاسبوعية الميونيخية » ، السنة ١٠١ ، الدفتر ٣١ ، ٣١ تموز ١٩٥٩ .

(٤٧) اريك فروم « المجتمع السليم » ، ص ١٣٦ — ١٣٧ .

(٤٨) صندوق القرن العشرين « حاجات اميركا ومواردها » ، ص ٧٣٠ .

(٤٩) جورج سول « معالم الغد » ، ص ١٢١ — ١٢٢ .

(٥٠) ك. غالبريت « مجتمع الوفرة » ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ .

(٥١) جان هيرش « الايديولوجيات والواقع » .

(٥٢) آزر دولبون « مساهمة العامل في تسيير المشروع في يوغوسلافيا » في « حولية الاقتصاد العام»، السنة ٢٨ ، العدد ٢ ، ايار — تشرين الثاني ١٩٥٩ ، ص ١٦٥ .

(٥٣) اوجين ديكان « الاقتصاد المركز والديموقراطية الاقتصادية » في «التشريك والشخص الانساني»، تقرير الى اسبوع فرنسا الاجتماعي السابع والاربعين ، ص ٣٨٤ . ونورهان ر. ف. هابر « مبادىء العلاقات الانسانية » ، المصدر الآنف الذكر . وموريس س. فيتيلز « الدافع والاخلاق في الصناعة » ، ص ٣٨٦ .

(٥٤) نقلا عن ماكس كابلان « اوقات الفراغ في اميركا » ، ص ١١٧ — ١١٨ .

(٥٥) ك. غالبريت « مجتمع الوفرة » ، ص ١٤٦ .

(٥٦) سيمون ويل « الاضطهاد والحرية » ، ص ٧٥ .

(٥٧) كارل ماركس « اسس نقد الاقتصاد السياسي » ، الجزء الاول ، ص ٥٩٣ ، ٥٩٦ .

(٥٨) بيير نافيل « نظرية التوجيه المهني » ، ص ٨١ — ٨٢ .

(٥٩) دافيد رايسمان « الجمهور المعزول » ، ص ٢٥١ . انظر ايضا جورج فريدمان عن عمال مصنع اوغربه — ماريهاي في ليبج (بلجيكا) في « العمل المفتت » ، ص ١٨٧ .

(٦٠) جورج فريدمان ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١٨٥ .

(٦١) جورج فريدمان ، المصدر الآنف الذكر ، ص ١٨٦ .

(٦٢) بيتر دروكر « ممارسة الادارة » ، نيويورك ، هاربرز ١٩٥٤ .

(٦٣) في « تقييم الانتروبولوجيا اليوم » ، ص ٢٤٠ .

(٦٤) ك. غالبريت « مجتمع الوفرة » ، ص ٣٤٥ .

(٦٥) ك. غالبريت ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٣٤١ .

(٦٦) ماكس كابلان « اوقات الفراغ في اميركا » ، ص ٨٦ .
(٦٧) جورج فريدمان « العمل المفتت » ، ص ٢٤٢ .
(٦٨) هنري لوفيفر « نقد الحياة اليومية » ، ص ٢٣٩ .
(٦٩) اسحق دويتشر « السجال الكبير » . وجورج سول « معالم الغد » ، ص ١٤٠ — ١٤١ .
(٧٠) البيرت لوتيرباخ « البشر والدافع والمال » ، ص ١٦٨ .
(٧١) أ. جهلن «البشر» ، ص ٢٤ . انظر ايضا ألفريد بورتمان «علم الحيوان وبناء البشر الجديد»، ص ٧٤ ، ٧٦ ، ٩٢ ، الخ .
(٧٢) كارل ماركس وفريدريك انجلز « الايديولوجيا الالمانية » ، طبعة ديتز ١٩٥٣ ، ص ٦٩ ، ٧٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، الخ .
(٧٣) المصدر نفسه ، ص ٧٧ — ٧٨ .
(٧٤) ماكس كابلان « اوقات الفراغ في اميركا » ، ص ٢٨٨ .
(٧٥) كارل ماركس « اسس نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٥٩٩ — ٦٠٠ . وبصدد مجمل هذه المسألة انظر ايضا : بيير نافيل « من الاستلاب الى المتعة » ، ص ٤٩١ — ٤٩٨ .
(٧٦) بنيامين فارينغتون « العلم اليوناني » .
(٧٧) ج. هويزنغا « الانسان اللاعب » .
(٧٨) أ.ي. ريشاردز « الارض والعمل والنظام في روديسيا الشمالية » ، ص ٣٩٣ — ٣٩٤ .
(٧٩) ارنولد جهلن « البشر » ، ص ٣٦٢ — ٣٦٣ ، ٢٢٠ . وليو كوفلير « الدولة والمجتمع والنخبة بين الانسانية والفوضوية » ، ص ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٣٠١ — ٣٠٨ . وفي هذا الكتاب مناقشة هامة حول علاقات العمل — اللعب لدى ماركس .
(٨٠) دافيد رايسمان « الجمهور المعزول » ، ص ٣٠٧ .
(٨١) ج.ن. دافيدوف « وقت الفراغ والاغتراب » ص ١٠ — ١١ .
(٨٢) فريدريك انجلز « دحض دهرينغ » ، ص ١٠٣ .
(٨٣) فريدريك انجلز « دحض دهرينغ » ، ص ٢٧٨ . وكارل ماركس «الرأسمال» ، الجزء الثالث، المجلد الثاني ، ص ٣٥٥ .
(٨٤) دافيد رايسمان « الجمهور المعزول » ، ص ٣٢٥ .

الفصل الثامن عشر

(١) بول رادان « الدين البدائي » ، ص ٣٠ .
(٢) أ.ي. ريشاردز « الارض والعمل والنظام في روديسيا الشمالية » ، ص ٣٥٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٤ .
(٤) ر.ب. تامبلز « فلسفة البانتو » ، ص ٦١ .
(٥) ك. بولانيي وكونراد و م. آرنسبرغ وهاري و. بيرسون « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٦٨ — ٧٠ ، ٢٨٠ ، الخ .
(٦) تيت ليف ، الكتاب الثاني ، ص ٢٩٨ — ٢٩٩ من المجلد الاول من طبعة بانكوك .
(٧) مونغ دسي « مونغ كو » ، ص ٥٩ .
(٨) دوسن « تاريخ الفلسفة العام » ، الجزء الاول ، المجلد الاول ، ص ١٦٣ .

(٩) نانسي لي سوان « الطعام والنقد في الصين » ، وبالازس « بحث سوي ــ شو الاقتصادي » ، ص ١٢٠ .
(١٠) اتيين بالازس « بحث سوي ــ شو الاقتصادي » ، ملاحظات .
(١١) مونغ دسي « مونغ كو » ، ص ٦٥ . وافلاطون « الجمهورية » ، ص ١٤٠ .
(١٢) شن هوان ــ شانغ « المبادىء الاقتصادية لكونفوشيوس ومدرسته » ، الجزء الاول ، ص ٤٣٦ ــ ٤٣٨ .
(١٣) نانسي لي سوان « الطعام والنقد في الصين » ، ص ٥٧ . واتيين بالازس « بحث سوي ــ شو الاقتصادي » .
(١٤) ارسطو « السياسة » ، الجزء الاول ، ص ١٧ ــ ١٨ من طبعة رولف .
(١٥) ن.ب. أغنيدس « نظريات المالية المحمدية » ، ص ٢٦٢ .
(١٦) مونغ دسي « مونغ كو » ، ص ٥٤ ــ ٥٩ .
(١٧) شن هوان ــ شانغ « المبادىء الاقتصادية لكونفوشيوس ومدرسته»، الجزء الثاني ، ص ٦٥٢ . ولي سيو يي « التيارات الكبرى للفكر الاقتصادي الصيني فيالعهد القديم» ، ص ٤٧ ــ ٤٨ .
(١٨) افلاطون « الجمهورية » ، ص ١٤٠ ــ ١٤١ .
(١٩) بنيامين فارينغتون « العلم اليوناني » ، الجزء الثاني ، ص ١٦٣ ــ ١٦٦ .
(٢٠) ارسطو « اخلاق نيقوماك » ، الكتاب الخامس ، الفصل ٨ و ٩ .
(٢١) « ارسطو والقديس توما الاكويني » ايام الدراسات الدولية ١٩٥٥ .
(٢٢) ارنست بلوخ « ابن سينا والارث الاسطوطالي » ، ص ٤٩ ، ٦٩ ، وبعدها .
(٢٣) ألبير الكبير « اوبرا ٤ » ، ص ٢٠١ (شرح « اخلاق نيقوماك ») .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .
(٢٥) القديس توما الاكويني « شرح اخلاق اريسطو » ، ص ٦٥ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .
(٢٧) سلمى هاغوناور « السعر العادل لدى توما الاكويني » ، ص ٤٣ ــ ٥٤ .
(٢٨) جون و. بالدوين « النظريات الوسيطية عنالسعر العادل»، ص ٧٤ ــ ٧٨ . وجوزيفشومبيتر « تاريخ التحليل الاقتصادي » ، ص ٩١ ، ٩٣ ــ ٩٤ .
(٢٩) « ارسطو والقديس توما » ايام الدراسات الدولية ١٩٥٥ ، ص ١٥٥ .
(٣٠) القديس توما الاكويني « الخلاصة اللاهوتية » ، الجزء الثاني ، الكتاب الثاني .
(٣١) ميشنا وسيدر نيسيكين وبابا ميزيا ، ٥ــ٤ ، ٧ــ٤ ، ٧ ، مع شروح . ص ٦٩ ــ ٧٠ و٨٠ .
(٣٢) جون و. بالدوين « النظريات الوسيطية عن السعر العادل » ، ص ٣٨ .
(٣٣) ابن خلدون « المقدمة » ، الطبعة الفرنسية ، الجزء الاول ، ص ٣١١ .
(٣٤) ابن خلدون ، المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص ٢٧٩ .
(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨٥ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ ــ ٣٢١ .
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٣٢٢ ، ٣٣٧ .
(٣٨) ج. شومبيتر « تاريخ التحليل الاقتصادي » ، ص ١٦٠ .
(٣٩) ج.م. كينز « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد » ، ص ٣٣٤ ــ ٣٣٥ .
(٤٠) و. ستارك « تاريخ الاقتصاد من خلال علاقته بالتطور الاجتماعي » ، ص ٩ .
(٤١) سلمى هاغوناور « السعر العادل لدى توما الاكويني » ، ص ٤٣ ــ ٥٤ .
(٤٢) ج. شومبيتر « تاريخ التحليل الاقتصادي » ، ص ١٦٢ ــ ١٦٣ ، ١٦٨ .
(٤٣) توماس مون « الخزينة الانكليزية من خلال التجارة الخارجية » ، ص ١٩ .
(٤٤) وليم بيتي « كتابات اقتصادية » ، المجلد الاول ، ص ٤٣ .
(٤٥) بواغبوبير « تفصيل فرنسا » ، ص ١٧١ ، و « تحليل في الثروات والمال والغرامات » ،

ص ٤٠٦ . و ر.ل. ميك « دراسات في نظرية العمل ـ القيمة » ، ص ٢٤ — ٣٦ .

(٤٦) لي سيو يي « التيارات الكبرى للفكر الاقتصادي الصيني في العهد القديم » ، ص ٥٦ — ٥٧ .
(٤٧) و. ستارك « تاريخ الاقتصاد من خلال علاقته بالتطور الاجتماعي » ، ص ١٧ — ١٨ .
(٤٨) اريك رول « تاريخ الفكر الاقتصادي » ، ص ١٠٣ .
(٤٩) ر. كانتيون « بحث في طبيعة التجارة بوجه عام » ، ص ٢٧ .
(٥٠) آدم سميث « ثروة الامم » ، ص ٤٥ .
(٥١) وليم بيتي « كتابات اقتصادية » ، الجزء الاول ، ص ١٨١ .
(٥٢) و. ستارك « تاريخ الاقتصاد من خلال علاقته بالتطور الاجتماعي » ، ص ٣٥ .
(٥٣) دافيد ريكاردو « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، ص ٩ .
(٥٤) مدخل الى « اعمال ومراسلات دافيد ريكاردو » .
(٥٥) « اعمال ومراسلات دافيد ريكاردو » ، الجزء الثاني ، ص ٣٥ .
(٥٦) دافيد ريكاردو « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، ص ١٩٧ .
(٥٧) كارل ماركس وفريدريك انجلز « رسائل متبادلة » ، الجزء الثالث ، ص ٣٩٥ .
(٥٨) فريدريك انجلز : مدخل الى الجزء الثاني من « الراسمال » ، ص ١٧ — ٢١ .
(٥٩) أ. هانسن « دورات الاعمال والدخل القومي » ، ص ٢٢٦ .
(٦٠) ر. هيلفردينغ « ما قبل تاريخ الاقتصاد الماركسي » في « الجريدة الجديدة » ، ٣٠ ، المجلد الاول ، ص ٣٤٣ .
(٦١) ج.م. كينز « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد » ، ص ٤٥ .
(٦٢) المصدر نفسه ، ص ١٨١ .
(٦٣) ن.س.ب. غراس « الاعمال والراسمالية » ، ص ٩ — ١٠ .
(٦٤) دافيد ماكورد رايت « الراسمالية » ، ص ١٣٥ .
(٦٥) ج. شومبيتر « تاريخ التحليل الاقتصادي » ، ص ٥٥٨ — ٥٥٩ ، ٥٦٧ ، الخ .
(٦٦) ج.ب. سامي « اعمال متنوعة » ، ص ٨٠ .
(٦٧) هـ. غيتون « التموجات الاقتصادية » ، ص ٣١٨ — ٣٢١ .
(٦٨) بوهم — باورك « كارل ماركس ونهاية نظامه » ، ص ٧٠ — ٧١ .
(٦٩) شارل جيد « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، ص ٦٢ — ٦٣ .
(٧٠) بوهم — باورك « كارل ماركس ونهاية نظامه » ، ص ٧٥ — ٧٦ .
(٧١) شارل جيد « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، ص ٦١ — ٦٢ .
(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٦٠ — ٦١ .
(٧٣) و. ستارك « تاريخ الاقتصاد من خلال علاقته بالتطور الاجتماعي » ، ص ٢ .
(٧٤) ر. هيلفردينغ « نقد بوهم — باورك لماركس » ، ص ١٣٠ — ١٣٥ .
(٧٥) ليون والراس « موجز عناصر الاقتصاد السياسي » ، ص ١٨٧ — ١٨٩ .
(٧٦) هـ. دنيس « القيمة والراسمالية » ، ص ٨٥ — ٨٦ .
(٧٧) اريك رول « تاريخ الفكر الاقتصادي » ، ص ٣٦٩ — ٣٧٠ .
(٧٨) ن. بوخارين « الاقتصاد السياسي لاصحاب الريوع » ، ص ٣٦٩ — ٣٧٠ .
(٧٩) ليون والراس « موجز عناصر الاقتصاد السياسي » ، ص ٦٨ ، ٥٦ — ٥٨ .
(٨٠) س. كوزنتس « التحول الاقتصادي » ، ص ٤١ . وستوكينغ وواتكينز « الاحتكار والمشروع الحر » ، ص ٨ ، الخ .
(٨١) ج. شومبيتر « الامبريالية والطبقات الاجتماعية » ، ص ١٢٤ ، الخ .
(٨٢) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .
(٨٣) « عمل المنشآت المؤممة في فرنسا » (اعمال الندوة الثالثة لكليات الحقوق) .
(٨٤) ألدير. وميتشل « اقتصاد الصناعة الاميركية » ، ص ١٢٨ .

(٨٥) لورانس ر. كلاين « الثورة الكينزية » ، ص ٤٩ .
(٨٦) ج.م. كينز « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد » ، ص ١٢٥أ — ١٢٦ ، ١٨١ ، الخ.
(٨٧) آرثر ف. بورنز « حدود المعرفة الاقتصادية » ، ص ١٧٤ .
(٨٨) ج.م. كينز « النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد » ، ص ٢٢٩ .
(٨٩) المصدر نفسه ، ص ٣٦ — ٣٩ ، ٢٦٦ — ٢٧١ وغيرها .
(٩٠) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
(٩١) المصدر نفسه ، ص ٥٩ ، ٢٦٢ .
(٩٢) ر. ريغول وبوير وبينار « طرائق تحديد التطور الاقتصادي للمدى البعيد» ، ص ٥٥٧ — ٥٥٨ .
(٩٣) ج.م. كينز « طريقة الاستاذ تنبرجن » في « الصحيفة الاقتصادية » ، ايلول ١٩٣٩ ، ٥٥٨ — ٥٦٨ .
(٩٤) ف. انجلز « دحض دهرينغ » ، ص ٢٧٨ ، ٣٠٣ — ٣٠٦ .
(٩٥) في كارل ماركس — ف. انجلز « كتابات مختارة » ، المجلد ٢ ، ص ١٥ .
(٩٦) « موجز الاقتصاد السياسي » ، ص ٥٠١ وبعدها .
(٩٧) في كارل ماركس — ف. انجلز « كتابات مختارة » ، المجلد ٢ ، ص ١٦ .
(٩٨) ف. انجلز « دحض دهرينغ » ، ص ١٩٤ — ١٩٥ .
(٩٩) كارل ماركس — ف. انجلز « الايديولوجيا الالمانية » ، ص ٥٨٤ — ٥٨٥ .
(١٠٠) « موجز الاقتصاد السياسي » ، ص ٥١٥ — ٥١٦ ، ٥٢٥ .
(١٠١) في « المجلة الاقتصادية » ، العدد ١ ، ١٩٥٩ .
(١٠٢) جون ايتون « الاقتصاد السياسي » ، ص ٤١٨ — ٤٢٥ .
(١٠٣) أ. فاندرفيلد « الجماعية » ، ص ٢٠٠ — ٢٠٢ . ولينين « المؤلفات المختارة » ، الجزء ٢ ، ص ٣٧٧ — ٣٧٩ .
(١٠٤) لينين « المؤلفات المختارة » ، الجزء ٢ ، ص ٣٧٨ — ٣٧٩ .
(١٠٥) نشرت مجلة « دراسات سوفياتية » جزءا من هذه المناقشة ، المجلد ١ — ٤ ، وفيها نجد ايضا مقالات عديدة لمؤلفين غربيين علقوا على المناقشة .
(١٠٦) هنري دبني وماري لافينيي « مشكلة الاسعار في الاتحاد السوفياتي » ، باريس ١٩٦٥ ، ص ٢٥٤ .
(١٠٧) ولا سيما في كتابات ماليشيف .
(١٠٨) ف.ف. نوفوجيلوف ، في « علم السوفيات » ، دراسات فيالعلوم الاقتصادية ، سنة١٩٦٦ ، الدفتر ٥ ، ص ٤٦١ — ٤٨٠ .
(١٠٩) انظر كارل ماركس ، « الرأسمال » ، المجلد الثالث ، الجزء الاول ، ص ١٥٥ من الطبعة الالمانية الاولى في مايسنر . .
(١١٠) بريو براجنسكي « الاقتصاد الجديد » ، ص ٢٦ . وروزا لوكسمبرغ « مدخل الى الاقتصاد القومي » ، ص ٧٧ .
(١١١) كارل ماركس « الرأسمال » ، الجزء الاول ، ص ٤٧ .
(١١٢) لينين « المؤلفات الكاملة » ، المجلد ١١ ، الطبعة الثانية ، ١٩٣١ ، ص ٣٤٩ .

فهرس

صفحة



دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت